

التوكيد وعنه الله والربنا الشريفي

مبادئ المحاسبة الإدارية العليا وفنائها

الجمعية العمومية لمجاليس الدول

3

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية
والإدارية والبيعية والأحوال الشخصية والمرافعات
المدنية والأجرامات الجنائية وباقي فروع القانون

۱۰۰ مجلد ۶۶۶

ويفضن الباري ابتداء من

عام ۱۹۸۵ - ۱۹۹۳

تمت اشرف

الأستاذ حسن الفلكي

تحت اشراف
الدكتور زعيم عليه
الهاميان أستاذ محاضر النقض والولاية العليا

المحاميان أمام محكمة النقض والإدارة العليا

(1990-1992)

ما أصدر: الديار العربية للموسوعات (حسن الفكاكي - محام)

القاهرة: شارع محمد علي - ٢٩٣٦٦٣٠ - ص ٢٤٢



0167161

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وقطاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

الموارد الجنائية والمدنية والتجارية والنسبوية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

د الجزء ٣٢ ،

ويتضمن المبادئ العامة

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٤

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

اصدار : ادار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٢٩٣٦٦٣٠ - هـ : ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَوْلَى

مَنْ سَلَكَ سَبِيلَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّوْثِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مختصر

١٩٨٥ - ١٩٩٢

١٩٨٥ - ١٩٩٢

الى السادة الزلاء :

محترمي
في مصر وجميع الدول العربية :

قدت اليكم خلال فترة تزيد عن الاربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها واجزاؤها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٨٢ .

كما قدت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثاني من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) بالتعاون مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة مسبقا ... وقد تضمن هذا القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة القضائية ٩٢/٩٣ في سبتمبر ١٩٩٢) .

ارجو من الله ان ينال رغبتكم وان يحقق الغرض من اصداره .
ومع خالص الشكر لكل من تعلقون معنا لانتقام هذا العمل الضخم ..
ادعو الله ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهاني

محام امام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربي
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة في اول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها احكام المحكمة الادارية العليا ونقلاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا ابجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ تترتبها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والناديبى والجمعية العمومية بالنسبة لتسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول الترحيب والاستحسان من المختصين بالقضاء والمحامين والتمريش وغيرهم من العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك ، والاممسيات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الاخص لسلامة المنهج الذى قبلت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودوالى وجنالى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

- ٢ -

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحديث

الثاني في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فاضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينفو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذي يمكن في الطراد من اثناء افكر القلنوني ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والمواكب انقضائية ، صعدوا لدرج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجرى الرصيد ثريا وافيا بتجددا ، مظللا لما قد يصلافه الباحثون من صمويلات ومثاق في أداء مهلمهم ، موثرا بذلك عليهم الوقت والجهد اللئول للتوصل الى المناسب من أحكام وقساوى ترشدهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى في فتاويهم ، او يقضوا به أحكامهم ، او يسروا عليه في بحوثهم النتهية والجمالية . وكما سمعنا من اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بلهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اشدت اليهم في وقت اقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحت لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية نفسها للفتاوى والتشريع الصادرة حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهائية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الأحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ وهو تاريخ نهائية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ التي هي السنة التي دسج بعدها الى الطبعة بالاصدار الثاني « للموسوعة الادارية الحديثة » الذي يجسده للقارى بين يديه حلقيا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارىء امامه الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثاني لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة واربعين عاما من المبادئ القانونية التي قررها مجلس الدولة من خلال تقنين المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقضنا لنرجو بذلك أن نكون قد قدمنا — بكل غفر وتواضع — إنجازا علميا وعلميا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تفتى في أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على الراى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

— ٢ —

وأنه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملائى أعضاء مجلس الدولة الذين اشتملت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنين وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها بأعزاز دفتى « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٦٦ / ١٩٩٣) كما اعترف بالفضل أيضا للأستاذ الكبير حسن الفكهنى المحامى أمام محكمةئناف لتخصمه لشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء فى إصدارها الأول أو إصدارها الثانى ، وأسداؤه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى إصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى كما لا يفوتنى أن أتوه بالجهد الذى أسداه كى من الاستاذين / عبد المعصم بيومى وطارق محمد حسن المحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكهنى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأسنادة / منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ . وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة فى إصدارها الثانى الى يدى القارئ على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختمًا ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر المسادة الزملاء الأفاضل الأساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه نناغو نواب رئيس مجلس الدولة الدكتور عادل شريف المستشار حاليا بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ حسن هند عضو القسم الاستشارى

بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون
في سبيل إنجازها .

والله ولي التوفيق *****

دكتور نعيم عطية

المحلى أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقا)

الطبعة في أول فبراير سنة ١٩٩٤

فهرس الموضوعات
الجزء الثانى والثلاثون

الموضوع	الصفحة
جميعيات ؟	١
الفصل الأول - الجمعيات الخاصة	٣
الفصل الثانى - الجمعيات التعاونية للسكان	٦
الفصل الثالث - الجمعيات التعاونية الانتاجية	١٦
الفصل الرابع - الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	٢٣
الفصل الخامس - الجمعيات التعاونية الزراعية	٣٢
الفصل السادس - الجمعيات التعاونية للثروة المائية	٤٤
الفصل السابع - مسائل متنوعة	٥٦
جنسية	٦١
الفصل الأول - ماعية الجنسية وتكيفها القانونى	٦٢
الفصل الثانى - اسباب اكتساب الجنسية	٨١
الفرع الأول - الجنسية الأصلية	٨١
الفرع الثانى - الجنسية المكتسبة	١٧
أولاً - الزواج	١٧
ثانياً - التجنس	١٠٢

الصفحة	الموضوع
١٠٦	الفصل الثالث - فقد الجنسية واستقلالها
١٠٦	الفرع الأول - اسقاط الجنسية
١٠٩	الفرع الثاني - فقد الجنسية
١١٣	الفصل الرابع - منازعات الجنسية
١١٣	الفرع الأول - صور المنازعة في الجنسية
١١٨	الفرع الثاني - اثبات الجنسية
١١٨	أولا - عبء الإثبات
١٢١	ثانيا - شهادة الميلاد
١٢٢	ثالثا - شروط التوطن في مصر
١٢٤	رابعا - الحالة الظاهرة
١٢٦	خامسا - شهادة الجنسية
١٣٢	الفرع الثالث - حجية الأحكام الصادرة بالجنسية
١٣٧	جهاز مركزي للمحاسبات
١٣٩	الفصل الأول - العاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات
١٣٩	الفرع الأول - اعادة التعيين
١٣٩	أولا - لا تعادل بين وظيفة معيد ووظيفة مراجع بالجهاز
١٤١	الفرع الثاني - الترقية
١٤١	أولا - الترقية بالاقتبال
١٤٢	ثانيا - شرط المتبللة الشخصية
١٤٥	ثالثا - موانع الترقية
١٤٥	١ - الاعارة
١٥٣	٢ - النقل الى الجهاز الذي لم يمض عليه سنة

- ١٥٥ الفرع الثالث - مؤتمرات دراسية
- ١٥٨ الفرع الرابع - اصلاح ورسوم وظيفى
- ١٥٩ الفرع الخامس - الاستقالة الحكيمة
- ١٦١ الفرع السادس - مراقبو الحسابات
- ١٦٦ الفرع السابع - جزاءات
- اولا - سلطة رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى
- ١٦٦ الاعتراض على قرار الجزاء
- ١٧٢ ثانيا - الاحالة الى التمهيق فى شأن المخالفات المالية
- ١٧٤ الفصل الثانى - مدى الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات
- الفرع الاول - الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والجمعيات
- ١٧٤ التعاونية الزراعية العامة والمركزية
- الفرع الثانى - صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق
- معاشات نقابة المهن التطبيقية ، والشركات التى يساهم
- ١٧٩ الصندوق فى راسمالها
- الفرع الثالث - شركات المحاصة التى تكونها شركات القطاع
- ١٨١ العام مع شريك اجنبى
- ١٨٢ الفرع الرابع - الشركة السعودية المصرية للتميز
- ١٨٦ الفرع الخامس - شركة التماسح للمشروعات السيلحية
- ١٨٩ الفرع السادس - شركة ذهب للسياحة
- الفرع السابع - شركة البوسنبه الخديوية المملوكة للشركة
- ١٩٠ المصرية لعمال النقل البحرى

الصفحة	الموضوع
١٩٢	الفرع الثامن - الاتحاد العام للتأجي ومصدرى البطاطس
١٩٧	حالة طوارئ
١٩٩	أولا - اختصاص محكم أمن الدولة الجزئية والعليا (طوارئ)
٢٠٥	ثانيا - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكم أمن الدولة الجزئية العليا (طوارئ)
٢٠٧	ثالثا - القرارات التي يصدرها المحكم العسكري أو من يقوم مقامه في شأن الأحكام الصادرة من محكم أمن الدولة الجزئية العليا (طوارئ)
٢٠٨	رابعاً - تدبير الطوارئ وحريات الأفراد
٢١٦	حالة مدنية
٢٢١	جيمس
٢٢٨	حجز ادارى
٢٣٧	حراسة
٢٣٩	أولا - فرض الحراسة لا ينتقص من اهلوية المفروض عليه الحراسة قانونا
٢٤٠	ثانيا - التعويض المستحق يتم تقديره طبقا للقيمة الحقيقية للأراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض
٢٤٣	ثالثا - لا يجوز فرض الحراسة في الملكية الخاصة الا في الأحوال المبينة في القانون

	وأخيراً — جوائز إجراء المنافسة من الإجراءات التي حصلها جهاز
٢٤٤	تصفية الحراسنة وبين دين الجهاز
	خامساً — اقتضاء التمويل الذي اتفردت الهيئة العامة للإصلاح
	الزراعى بتحديدده لا يصل على أنه رضا لهذا
٢٤٥	التمويل
٢٤٧	حسرية
٢٤٩	الفصل الأول — حرية الرأي
٢٥٩	الفصل الثانى — حرية العقيدة
٢٦٢	الفصل الثالث — حرية التعبير الفنى
٢٧٦	الفصل الرابع — حرية النقل
٢٧٦	أولاً — المنع من السفر ليس عقوبة جنائية
	ثانياً — حرية التنقل بين بلدان العالم هي من الحقوق
٢٧٩	المدنية والسلمية المقررة دولياً للإنسان
	ثالثاً — سلطة جهة الإدارة في منح الترخيص بالسفر إلى
٢٨٢	الخارج أو عدم الترخيص
	وأخيراً — الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة
٢٩٧	لا يكون إلا للعاملين بالدولة والقطاع العام
٢٩٩	مستور
٣٠٢	الفصل الأول — مبادئ دستورية
٣٠٢	الفرع الأول — سيادة القانون
٣٠٢	أولاً — سيادة القانون أساس الحكم في الدولة

٣٠٢ ثانيا - سيادة القانون أساس مشروعية السلطة

٣٠٨ ثالثا - السلطة القضائية سلطة مستقلة

رابعا - مهمة السلطة القضائية تطبيق القوانين واللوائح

٣١٣ المأمول بها فيما يعرض عليها من أنزعة

٣١٥ الفرع الثاني - حق الشكوى

٣٢٦ الفرع الثالث - حق التفتيش

٣٤٤ الفرع الرابع - حق التعليم

٣٤٤ أولا - التعليم الجامعي حق يكفله الدستور

ثانيا - يجب مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة عند

تحويل ونقل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى

٣٥٤ الجامعات المصرية

ثالثا - القرارات الصادرة بشأن التحويلات التي يثبت

٣٦٣ أنها غش تكون معدومة الأثر

٣٦٤ الفرع الخامس - حق الهجرة

٣٦٧ الفرع السادس - مبدأ المساواة

٣٦٧ أولا - المساواة أمام القانون

٣٦٨ ثانيا - المساواة في تولي الوظائف العامة

ثالثا - المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين السياسية

٣٧٤ الفرع السابع - مبدأ مشروعية العقاب التأديبي

٣٨٠ للنصل الثاني - المحكمة الدستورية العليا

٣٨٠ أولا - طبيعة الدعوى الدستورية

٣٨١ ثانيا - سلطة المحكمة في مباشرة اختصاصاتها

ثالثا - اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في تنازع

٣٨٤ الاختصاص

رابعا - أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير

٣٨٦ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکفة

٣٨٨ الفصل الثالث - مسائل متنوعة

٣٨٨ أولا - الأثر المباشر للتشريع الجديد

ثانيا - الدستور يكفل للبصريين جميعا الحرية الشخصية

٣٩٠ وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر وحرية
تكوين الجمعيات

ثالثا - الاعتداء على الحقوق والحريات التي يكفلها

الدستور والقانون لا تستط الدعوى الجنائية

٤٠٠ ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم

٤٠٢ رابعا - المال العام ملك للشعب وله حرمة

٢٠٢ خامسا - الملكية الخاصة مصونة وواجبة الاحترام

٤٠٩ سادسا - سيادة الدولة على رعاياها

سابعيا - اختصاص محكمة النقض بنظر الطعون التي

٤١٠ ترفع على بطلان عملية الانتخاب

- ٤١٥ ثانيا - اعلان نتيجة الاستفتاء هو خاتم الاجراءات
التي يمر بها تعديل الدستور
- ٤١٧ تاسعا - مجلس الدولة هو القاضي العامل المنازعات
الادارية والتأديبية
- ٤٢٢ عاشر - خضوع الضرائب العلية بلدا الشرعية القانونية
- ٤٢٦ حق الارتفاق
- ٤٢٩ حقوق الانسان - الاصل في الانسان البراءة
- ٤٣٢ حق العمل
- ٤٣٨ حكم جنائي - حجة الحكم الجنائي في مجالس المنازعات الادارية
- ٤٤١ حـسـوائـر
- ٤٤٢ لولا - طبيعة حوافز الانتاج ومنطق استحقاقها
- ٤٤٤ ثانيا - المكافآت التي تدخل في مفهوم حوافز الانتاج
- ٤٥٦ ثالثا - المكافآت التي لا تدخل ضمن حوافز الانتاج
- ٤٥٩ رابعا - عدم احقية العامل الموقوف عن العمل في صرف
حوافز الانتاج ومقابل الجهود غير العادية عن فترة
ايقافه
- ٤٦١ خامسا - عدم احقية العاملين بصندوق استئجار الودائع
والتأمينات التي المتقولين الى جهات اخرى في هكشي
الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم
جمعية استئجار العاملين بالصندوق

- ٤٦٣ سلكاً - عدم أحقية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكلفات والحوافز المقررة للعاملين بالبورصة
- ٤٦٩ سلكاً - عدم مشروعية حوافز خاصة للعاملين من أعضاء النقابات الطبية ترتبط بصفتهم
- ٤٦٨ ثلثاً - منط صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التلغراف الاجتماعية
- ٤٧٠ ثلثاً - عدم سريان حوافز الإنتاج المطبقة بهيئة القطاع العام للإسكان على المتقدمين إلى الهيئة ولا يشكلون وظائف واردة بالهيكل التنظيمي للهيئة
- ٤٧٤ الفصل الأول : أحكام عامة
الفرع الأول - استمداد تطور الحياة السياسية في مصر
٤٧٤ قبل ثورة يوليو ٢٣ يوليو ١٩٥٢
- ٤٨٢ الفرع الثاني - الأصل هو تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتهاء إليها
- ٤٩٧ الفرع الثالث - تعريف الحزب السياسي
٥٠٤ الفرع الرابع - مهمة الحزب بعد تأسيسه
- ٥٠٧ الفصل الثاني - شروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية
٥٠٧ الفرع الأول - الإجراءات التي تتبع لتكوين الأحزاب
- ٥٠٩ الفرع الثاني - طبيعة الابتكار المقدمة إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية
- ٥١١ الفرع الثالث - تحديد مفهوم التمييز الظاهر الذي اشترطه قانون الأحزاب السياسية
- ٥١٦ الفرع الرابع - لجنة شؤون الأحزاب السياسية
- ٥١٦ أولاً - اختصاصات لجنة شؤون الأحزاب السياسية

٥٢٣	ثانياً - ميماد بيت اللجنة في تأسيس الحزب
٥٢٨	ثالثاً - ميماد الطعن في قرار الاعتراض على تأسيس الحزب
٤٣٢	الفرع الخامس - يجب أن تتوافر شروط تأسيس الحزب وثت لصدار قرار اللجنة
٥٣٢	الفصل الثالث - مسائل متنوعة
٥٣٣	أولاً - يحظر تيلام الحزب في قيادته او برامجه او مباشرة تشكيلة
٥٥٤	ثانياً - تضمن برنامج الحزب في بعض سياسته
٥٥٧	جائزة
٥٥٩	الفصل الأول - أحكام عامة
٥٥٩	الفرع الأول - الشروط الواجب توافرها في الجائزة
٥٦٥	الفرع الثاني - يجوز اثبات الجائزة بجميع الوسائل ومنها شهادة الشهود
٥٦٧	الفصل الثاني - حدود اختصاص النيابة العامة في مواد الجائزة
٥٦٢	الفصل الثالث - قاضي الجائزة
٥٦٢	أولاً - سلطات قاضي الجائزة
٥٦٥	ثانياً - التكليف القانوني للقرار من قاضي الجائزة
٥٦٨	الفصل الرابع - اختصاص مجلس الدولة بالفصل في طلب الفاء
٦٢٢	قرارات النيابة العامة الصادرة بالتعيين والتي صدرت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
٦٢٥	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٦٣١	خاتم شعار الجمهورية
	خير

٦٣٢	أولاً - مدى جواز تطبيق أحكام قوانين تصحيح أوضاع
٦٣٦	الطيارين المتعيينين بالدولة والقطاعات المسلم على
	الخبراء والمحكم
	ثانياً - خير من أصحاب المعاشات

جَمِیَات

الجمعيات

الفصل الأول : الجمعيات الخالصة

الفصل الثاني : الجمعيات التعاونية الاسكان

الفصل الثالث : الجمعيات التعاونية الإنتاجية

الفصل الرابع : الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

الفصل الخامس : الجمعيات التعاونية الزراعية

الفصل السادس : الجمعيات التعاونية للقروة المائية .

الفصل السابع : مسائل متنوعة .

المصل الأول الجمعية الخاصة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة - لاحظ المشرع إنشاء الجمعيات الخاصة بعدة ضمانات من بينها اعتبار الجمعية قد تم شهرها في حالة سكوت الإدارة عن اتخاذ أي إجراء نحو شهرها خلال السنتين يوما التالية لتاريخ تقديم طلب الشهر من جانب نوى الشأن ما لم تقرر الجهة الإدارية صراحة بعد أخذ رأي الاتحاد المختص رفض شهر نظام الجمعية خلال المدة المشار إليها مما ينتج قرينة الشهر الحكمي . حدد المشرع الأسس التي يستند بناء عليها قرار الرفض وكيفية التقاطع به - اعتبر المشرع أن فوات ستين يوما على تقديم التقاطع دون أن تجيب عليه الجهة الإدارية بمثابة قبول له - لم يحال المشرع تعديل نظام الجمعية بذات المعاملة التي قررها عند إنشاء الجمعية - لم يأخذ المشرع بقاعدة الشهر الحكمي عند تعديل نظام الجمعية - استلزم ذلك النص صراحة في المادة (١٥) من القانون للشأن اليه على اعتبار التعديل كأن لم يكن ما لم بشهر مما يستفاد منه ضرورة قيام التعديل على إجراء أمجلى من جانب الإدارة بإجراء شهر التعديل - يعتبر عدم قيام الإدارة بذلك بمثابة الاعتراف الذي يترتب عليه اعتبار التعديل كأن لم يكن .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب الطعون ضد وقف تنفيذ قرار جهة الإدارة بالامتناع عن شهر تعديل نظام الجمعية ، فإن المادة ١٠ من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده في السجل الخاص المعد لذلك . وينشر بلخص القيد في الوقائع المصيرية بغیر مسلسل ، وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع الخاصة بهذا السجل وإجراءات القيد فيه وشروطه » كما تنص المادة ١١ على أن « تقوم الجهة الإدارية المختصة بإجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ طلبه . فإذا مضت الستون يوما دون انتهائه

اعتبر الشهر واقما بحكم القسّون . وعلى الجهة المذكورة بناء على طلب ذوى الشأن اجراء التيد في السجل والنشر في الوقائع الصرية . وتنص المادة ١٢ على أن « للجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص حق رفض شهر نظم الجمعية اذا كانت البيئة في غير حلجة الى خدماتها او بوجود جماعات اخرى تسد حلجات البيئة في ميدان النشاط المطلوب او اذا كان انشغالها لا يتفق مع دواعى الأمن او لعدم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية او يكون الجمعية قد انشئت بقصد احياء جمعية اخرى سبق حلها . ولذوى الشأن التظلم الى الجهة الادارية المختصة من القرار برفض اجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغهم قرار الرفض . ويجب البت في هذا التظلم بقرار مسبب خلال سنين يوما من تاريخ وصوله الى الجهة المختصة . ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجب عليه السلطات المختصة بمثابة قبول له » والبادئ من هذه النصوص أن المشرع احاط انشاء الجمعيات بضمانات حيث اعتبر الجمعية قد تم شهرها في حالة سكوت الإدارة عن اتخاذ أى اجراء نحو شهر الجمعية خلال الستين يوما التالية بطلبه من جانب ذوى الشأن ، وذلك ما لم تقر الجهة الادارية صراحة - بعد أخذ رأى الاتحاد المختص - رفض شهر نظم الجمعية خلال المدة المشار اليها بما ينتقض قرينة الشهر الحكى ، وقد رسم المشرع على وجه الدقة الأسس التى يصدر بناء عليها قرار الرفض وكيفية التظلم منه واعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجب عليه الجهة الادارية بمثابة قبول له . بيد انه اذا ما نشأت الجمعية على الوجه المطلوب قانونا فان المشرع لم يعامل تعديل نفاذها ذات المعللة التى قررها فى انشاء الجمعية ، وذلك على ما يبدو من نص المادة ١٥ من القسّون حيث يقضى بأن « تسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الجمعية - ويعتبر التعديل كأن لم يكن ما لم يشهر ، فالاحالة الى الأحكام الواردة بالمادتين ١٠ و ١١ فى شأن تعديل النظم وكيفية شهره لا تضى أن المشرع قد أخذ بطريق الشهر الحكى الذى يتبع بقوة القسّون لجسد طلب الشهر ومضى ستين يوما دون اعراض جهة الإدارة الا للتنفيذ فان العبارة الأخيرة من نص المادة ١٥ تكون لغوا ، فلنص على أن « يعتبر

التعديل كان لم يكن ما لم يشهره « يقتضى بالضرورة استبعاد طريق الشهر
الحكى ويلزم أن يتم الشهر على الوجه الإيجابى الذى رسمه القانون بأن
تتدخل الإدارة بقرار منها بلجراء الشهر ، ويعتبر عدم قيام الإدارة بذلك
على ما يبدو من ظاهر النصوص — بمثابة الاعتراض الذى يترتب عليه اعتبار
التعديل كان لم يكن . وعلى ذلك فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه لى
استظهاره لركن الجدية من نه بمجرد مضي ستين يوما على تقديم طلب شهرتعديل
نظام الجمعية دون أن تحرك الجهة الادارية سلكتنا يكون التعديل قد تم شهرة
بحكم القانون ، تد خلاف القانون ويتعين الحكم بالفضله والقضاء برفض
وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لعدم توافر ركن الجدية .
(طعن ٦٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٤) .

الفصل الثاني

الجمعيات التعاونية الاسكان

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بصدار قانون التعاون الاسكانى - ناط
المشرع بالاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى اختصاص الرقابة على الجمعيات
التعاونية للاسكان باعتباره جهة للرقابة الشعبية - اما الهيئة العامة لتعاونيات
البناء والاسكان فهى جهة الرقابة الادارية - الوزير المختص بالاسكان يمارس
السلطات المختصة ومنها اصدار قرار بطل مجلس البارة الجمعية بناء على
ما يعرضه الاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى والهيئة العامة لتعاونيات البناء
الاسكانى - لا تعتبر المحافظات من جهات التوجيه والاشراف او التمويل
بالنسبة لهذه الجمعيات - لا يغير من ذلك اختصاص المحافظة بدقى طلبات
شهر الجمعية البت فيه حيث يتم الشهر بالقيود فى السجل لذلك بالمحافظة -
قيام المحافظة باجراء الشهر لا يضى عنها سلطة الاشراف او التوجيه على
تلك الجمعيات - يؤدى ذلك : ان ترشيع بعض العاملين المنزليين بالمحافظة
واتخابهم كاعضاء لمجالس ادارة الجمعيات التعاونية للاسكان لا يعد فى نص
لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ او القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اساس
ذلك : المحافظة لا تعتبر من قبيل سلطات الاشراف او التمويل بالنسبة لتلك
الجمعيات طبقا لهدفين القانونيين او غير ذلك من القوانين - تطبيق .

ومن حيث ان المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
رقم ٤٧/١٩٧٨ حظرت فى الفترة الحادية عشرة على العامل أن يجع بين وظيفة
وبين اى عمل آخر اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداء واجبات الوظيفة او كان غير
متفق مع مقتضياتها كما حظرت فى الفترة الثانية عشر على العامل أن يؤدى
اعمالا لتغير بأجر أو مكافأة الا بان من السلطة المختصة .

ونصت المادة ٤٢ من قانون التعاون الاسكانى الصادر بالقانون
رقم ١١٤/١٩٨١ على أن يشترط فمين يرشح بعضوية مجلس ادارة الجمعية

الا يكون من العاملين بالجمعية أو الجهة الادارية المختصة أو يلقى الجهات التي تتولى الاشراف أو التوجيه أو التمويل بالنسبة للجمعية .

ومن حيث ان المبدأة السالمة من مواد اصدار القانون رقم ١١٤/١٩٨١ المشار اليه تنص على انه في تطبيق احكام هذا القانون يتصد بالوزير المختص بالاسكان وبالجهة الادارية المختصة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان وبالاتحاد التعاوني الاسكاني المركزي ونصت المادة ٨٢ من هذا القانون على ان يتولى الوزير المختص بالنسبة للاتحاد جميع الاختصاصات المقررة للجهة الادارية المختصة في هذا القانون ونصت المادة ٨٦ من هذا القانون على ان الجهة الادارية المختصة لها حق التفتيش والتوجيه ومراجعة القرارات الصادرة من وحدات التعاون الاسكاني ولها بقرار مسبب ان توقف ما يكون منها مخالفا لاحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارها ونصت المادة ٨٧ من هذا القانون على ان الجهة الادارية المختصة بعد موافقة الاتحاد اسقاط العضوية عن عضو مجلس الادارة في وحدات التعاون الاسكاني في الحالات المشار اليها في هذه المادة على ان يكون قرار اسقاط العضوية مسببا وان يسبقه تحقيق يسمع فيه دفاع عضو المجلس كتابة ، ونصت المادة ٨٩ على ان الوزير المختص ببناء على ما عرض الاتحاد وبعد اخذ رأى الجهة الادارية المختصة ان يصدر قرارا مسببا بحل مجلس ادارة الجمعية في الحالات المشار اليها في هذه المادة ونصت المادة ٩٠ على ان يتضمن قرار حل مجلس ادارة الجمعية تعيين مجلس ادارة مؤقت .

ونصت المادة ٧٩ من هذا القانون على ان يتولى الاتحاد التعاوني الاسكاني المركزي عدة اختصاصات ضمنها مراقبة انتظام وحسن سير العمل بالوحدات التعاونية ويشمل ذلك المراجعة الدورية والسنوية لحسابات الوحدات يميز اثباتها وتلقى صور محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العضوية وما يصدر عنها من قرارات ومحضر أعمال الوحدات التعاونية ومتابعة تنفيذها .

ونصت المادة ٩٣ من هذا القانون على ان تخصص الدولة مسنويا

بنواؤنة لنجهة الادارية المختصة المبالغ اللازمه لأعلته وحدات التعمولون الاسكانى .

ومن حيث أن المستفاد من نصوص هذا القانون أن الرقابة على أعمال الجمعيات التعاونية للاسكان منوطة بالاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى باعتباره جهة الرقابة الشعبية والهيئة العاملة لتعاونيات البناء والاسكان باعتبارها جهة الرقابة الادارية على التفصيل السالف وللوزير المخصص بالاسكان ممارسة السلطات سالفه الذكر وضمنها إصدار قرار بحل مجلس إدارة الجمعية بناء على ما يعرضه الاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان ، ومن ثم فإن المحافظة لا تعد من قبيل جهات التوجيه والإشراف أو التمويل بالنسبة لجمعيات التعمولون الاسكانى فى مفهوم المادة ٤٤ من قانون التعاون الاسكانى المشار اليه ، ولا يتعدى فى ذلك ما أشاره تقرير الطعن من أن المادة ١٨ من هذا القانون نصت على اختصاص المحافظ بطلب شهور الجمعية للبت فيه حيث يتم الشهر بالتقيد فى السجل المعد لذلك بالمحافظة ، ذلك أن قيام المحافظة بإجراءات شهور الجمعية وتقيدها فى السجل المعد لذلك لا ضئى على المحافظة سلطة الإشراف أو التوجيه على الجمعيات المشار إليها ، بل تظل ممارسة تلك السلطات للاتحاد التعاونى والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان ووزير الإسكان طبقا لما سلف .

وعنى هذا المقتضى فإن ترشيح بعض العاملين بالمحافظة وانتخابهم كأعضاء لمجلس إدارة الجمعيات التعاونية للاسكان لا يعد مخالفا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أو قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ طالما أن الثابت أن المحافظة لا تعتبر من قبيل سلطات الإشراف أو التمويل بالنسبة لتلك الجمعيات طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤/١٩٨١ ، أو غير ذلك من القوانين .

كما لا يتعدى فى ذلك أيضا ما أشار إليه تقرير الطعن من صدور القرار المشار إليه من محافظة الجيزة عام ١٩٧٩ بممارسة العاملين بإدارة التعاون التعمولون بالمحافظة لبعض الاختصاصات بالنسبة لتلك الجمعيات ، ذلك أن

المبرة هي يكون تلك الاختصاصات مخولة لقانونا للمحافظة طبقا للقوانين التعاونية أو لأي قانون آخر يصدر في هذا الشأن ، ولا يكتفى لاختفاء صفة التوجيه والإشراف صدور أي قرار إداري يقضى بذلك طالما خلا من السند القانوني لإصداره ، خاصة وأن الجهة الطاعنة لم تقدم مسودة كيلة لقرار المحافظ المشار وإنما اكتفت بتقديم أحد المحالين مسود فوتوغرافية لبعض أوراق متخري من هذا القرار غير مشتملة على ديباجته أو السند القانوني لإصداره أو القرارات الوزارية المفوضة للمحافظ بممارسة بعض الاختصاصات رغم أن عبء الإثبات يقع على الجهة الطاعنة في هذا الشأن ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه من الوجه المطعن .

ومن حيث أن الثالث من الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى أن سكرتير علم محافظة الجيزة انغوض بقرار من المحافظ ، قد وافق على ترشيح المطعون ضدهم الأربعة الأول لعضوية مجلس إدارة جمعية الإسكان المشار إليها ، كما وافق على عمل باقي المطعون ضدهم بتلك الجمعية في غير لوقات العمل الرسمية ، فإن ما اتاره تقرير الطعن من أن المطعون ضدهم لم يحصلوا على إذن من جهة عنهم الأصلية وهي محافظة الجيزة للترشيح لعضوية مجلس إدارة تلك الجمعية أو للعمل بها يعد حقيقيا بالرفض ، هذا فضلا عن موافقة لجنة التنسيق بالاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي بحضرها المؤرخ ١٩٨٣/٥/٨ على ترشيح العاملين بالمحافظة لعضوية مجلس إدارة الجمعيات التعاونية للإسكان باعتبار أن المحافظات ليست من جهات الرقابة أو الإشراف بالنسبة لتلك الجمعيات ، كما أن تقرير التفويض المتقدم من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان للنيابة الإدارية لم يشر إلى أي مخالفة في هذا الشأن .

وبالبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يعد قد أصيب صحيح حكم القانون فيها قضى به من براءة المطعون ضدهم من التهم المسندة إليهم ، الأمر الذي يتعين معه رفض الطعن الممثل موضوعا لعدم استناده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

(طعن ١٢٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٩)

قاعدة رقم (٢)

تسرى أحكام الباب الرابع من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تجرير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على جميع المباني السكنية التي يتم تملكها سواء كان من قام بالبناء جمعية تعاونية أو غيرها من الجهات التي أوردتها النصوص - لم يرد في نصوص الباب الرابع ما يفيد استثناء المباني التي تقيها الجمعيات التعاونية من الأحكام المقررة لاتحادات الملاك - لا وجه للحجاج بنص ورد في نظام داخلي لإدعية الإسكان - أساس ذلك : أن مثل هذه النصوص تستند قوتها الإلزامية من القرار أعضاء الجمعية لها ولا يترتب عليها تعطيل حكم التامس من أحكام القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه يتعين حتى يمكن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري توافر ركنين : الأول قيام الاستعجال أي أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، والثاني يتصل بمبدأ المشروعية أي أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً - بحسب الظاهر - على أسس جدية .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى ركن الجدية انلزم للحكم بوقف التنفيذ لمبادئ من ظاهر النصوص ، أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تجرير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قد اشتمل على باب رابع عنوانه في شأن تملك العقارات وينقسم هذا الباب - بدوره إلى فصلين : الأول في شأن بعض الأحكام الخاصة بالتملك والثاني على أحكام (اتحاد ملاك العقار المقسم إلى طبقت أو شقق) ، وتنص المادة ٦٨ الواردة في الفصل الأول على أن يجوز لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التوفير الخاصة والشركات الخاصة والأفراد إنشاء المباني بقصد تملك كل أو بعض وحداتها السكنية . وتنص المادة ٧٠ على أن يحظر على المرخص لهم بالتقيلة مبيعات أو أجزاء منها بقصد التملك الاستفادة من المنظم أو الميزات الخاصة بتوزيع

او تيسر الحصول على مواد البناء . . . يستثنى من ذلك أجهزة الدولة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية وصناديق التأمين الخاصة . كما تنص المادة ٧٣ - الواردة في الفصل الثاني من ذلك الباب . على أنه اذا زلت طلاقات البنى او شقته على خمس وجاوز عدد ملاكها خمسة أشخاص قام بقوة القانون اتحاد الملاك المتخصص عليه في المادة ٨٦٢ من القانون المضى . . . ويكون البيع للمعثر بالتقسيط عضواً في الاتحاد حتى تمام الوفاء بكامل أسطاط الدين ، كما يكون المشتري بمعد غير مسجل عضواً في الاتحاد . والبين من ظاهر النسب ان أحكام الباب الرابع من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه تسرى على جميع البنى السكنية التي يتم تملكها سنوياً من قام بالبناء جمعية تعاونية او غيرها من الجهات التي أدرجتها النصوص ، وذلك ما لم يستثن المشرع صراحة الجمعيات التعاونية او بعض الجهات الأخرى من الخضوع لحكم من الأحكام الواردة في ذلك الباب . ولم يرد في نصوص الباب الرابع ما يفيد استثناء البنى التي تملكها الجمعيات التعاونية من الأحكام المقررة لاتحادات الملاك ، وعلى ذلك فالأصل انها - بحسب الظاهر تخضع لهذه الأحكام - ولا ينفي الدلالة المستفادة من هذه النصوص ، ما جاء بقانون التعاون الإسكاني الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ من نصوص ، فالمادة (١) من قانون التعاون الإسكاني تنص على ان التعاون الإسكاني فرع من القطاع التعاوني يعمل على توفير المسكن للأعضاء والخدمات اللازمة للجمعات السكنية ويقول صيانتها وإدارتها وذلك وفقاً للبلديات التعاونية كما تنص المادة (١٦) على أن الجمعية التعاونية للبناء والإسكان منظمة جماهيرية ديمقراطية تعمل على توفير المسكن لأعضائها وتوفير الخدمات اللازمة لتكامل البنية السكنية وتعمد التجميع السكني بالعنصرية والصيانة - وتنص المادة (١٩) على أن يصدر الوزير المختص - بناء على اقتراح الاتحاد وعرض الهيئة العلية لتعاونيات البناء والإسكان مشفقوياً برأيها - القواعد الواجب مراعاتها في إعداد النظام الداخلي للجمعية التعاونية للبناء والإسكان . ويجب أن يشمل هذا النظام على البيانات الآتية : . . . وأوردت هذه المادة ثمانية عشر بيتاً يبين من استظهرها أنها لم تتضمن كيفية صيانة وإدارة التجمعات السكنية . ومع ذلك فقد ورد نص المادة ٣٢ من النظام الداخلي للجمعية التعاونية للبناء

والإسكان الصادر بقرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٨١ على أن يعين مجلس الإدارة سنويا من بين الأعضاء المنتخبين لكل عمارة لجنة ثلاثية يفوضها في التحصيل والصيانة والإصلاحات ، تقدم له تقارير دورية عن أعمالها . والبلدى من ظاهر هذا النص أنه لم يصر بقاء على تفويض خاص من المشرع حيث لم تتطرق المادة (١٩) من القانون الى مثل هذا البيان أو الحكم ، كما أن نصوص القانون عهنت الى الجمعية التعاونية المختصة الاختصاص بصيانة وإدارة التجمعات السكنية ، وهو تعبير يتجاوز معنى العمارة حيث قد يوجد التجمع السكنى دون أن يكون فى شك عمارة ، وعلى ذلك فإن نص المادة (٣٢) من النظام الداخلى للجمعية والذي يستمد قوته الإلزامية من إقرار الأعضاء له ، لا يقترب عليه — بحسب الظاهر — تعطيل حكم الزامى من أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وهو نص المادة ٧٣ تقضى بأنه اذا زادت طبقت المبنى أو شققه على خمس وجبوز عند ملاكها خمسة أشخاص ، فلم بقوة القانون اتحاد الملاك المنصوص عليه فى المادة ٨٦٢ مدنى ، وبصفة خاصة وأن الحكم الوارد بالمادة (٣٢) من النظام الداخلى المذكور لا يمثل مبداء تعاونيا ولا لحرص القسوان على إيرادهم فى نصوصه أو على الأثر الاشارة اليه ضمن البيانات والأحكام التى عسدها بالمادة (١٩) من القانون . وعلى ذلك فإن ركن الجدية بالنسبة الى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه سيكون متوافرا حيث لا يبدو — بحسب الظاهر — أن الجهة الادارة لها سند من القانون فى رفض اتحاد ملاك العقار رقم ٣١ (أ) و ٢٣ شارع أحمد حشمت بالزمالك ضمن السجلات المختصة لذلك — فضلا عن ذلك فإن ركن الاستعجال متوافر أيضا ، وذلك حتى يمكن للاتحاد أن يمارس مهله على الوجه المطلوب قانونا تحت اثراف الوحدة المحلية المختصة ذلك أن امتناع تلك الجهة عن قيد الاتحاد من شأنه — من ناحية القانون — عدم قيام الوحدة المحلية المختصة بممارسة اختصاصاتها بشأنه المنصوص عليه بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ومن بينها دعوة الاتحاد الى الاجتياح مباشرة أعماله ، ومنح المأمور كل أو بعض سلطات الاتحاد اذا قصر أو تخلص فى القيام بواجبه . ونحس الشكوى والتنظيمات التى تقدم من قوى الشأن فى قرارات الاتحاد أو تصرفات المأمور وإبداء الرأى للاتحاد

في شأنها ، مما يترتب عليه - من ناحية الواقع - تعطيل الاتحاد عن القيام بمهامه . وهي أمور يتعذر تداركها بالنظر الى المهام المتوقعة بالاتحاد بالنسبة للمقار ، موضوع الدعوى . وإن انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ما تستخدم فإلّا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويتعين نقضه والحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ١٦٧٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٨/٣/١٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

للجهة الإدارية المختصة إجراء تحقيق دفاع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية - ذلك طبقاً لأحكام قانون التعاون الإسكاني رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ - ذلك بما لا يخل بتطبيق القوانين الأخرى - يمكن إسناد إجراء هذا التحقيق الى النيابة الإدارية قبل إصدار قرار إسقاط العضوية وعليها اتباع أسلوب تحقيق الدفاع الذي تراه مع عدم لاخلال بالأحكام القوانين الأخرى .

التقوى :

قد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمي التقوى والتشريع بجلستها للتمتدة في ١٦/٣/١٩٨٨ فتبينت أن المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : - (٢) بالجهة الإدارية المختصة : الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان ... » وتنص المادة ٨٤ من ذات القانون على أن « يتولى الاتحاد أو الجهة الإدارية المختصة كل في حدود اختصاصه التحقيق مع أعضاء مجالس الإدارة والعاملين في الوحدات التعاونية المشار إليها في هذا القانون ويجوز بناء على طلب الاتحاد أو الجهة الإدارية أن تتولى النيابة الإدارية التحقيق . ولا يكون للتحقيق مع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد إلا بمعرفة النيابة الإدارية .. » كما تنص المادة ٨٧ على أن « للجهة الإدارية المختصة بعد موافقة الاتحاد إسقاط العضوية عن عضو مجلس الإدارة في وحدات التعاون الإسكاني في الحالات الآتية ويشترط لصحة القرار الصادر

بإسقاط العضوية أن يكون مسبيا وأن يسبقه تحقيق دفاع عضو المجلس كتابة، فإذا تخلف دون عذر مقبول عن الحضور للتحقيق في الموعد المحدد بعد إخطاره به مرتين بطلب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول تسقط عضويته دون حاجة إلى تحقيق دفاعه .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ناط في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بهيئة تعاونيات البناء والإسكان التحقيق مع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية في المخالفات المنسوبة إليهم كما أجاز لها أن تعهد بإجراء هذا التحقيق إلى النيابة الإدارية ورتب على توأمر إحدى الحالات أو المخالفات المحددة بالمادة ٨٧ من القانون المشار إليه إسقاط العضوية عن عضو مجلس الإدارة بعد اتباع الإجراءات المقررة . غير أنه اشترط لصحة قرار إسقاط العضوية أن يكون هذا القرار مسبيا ولن يسبقه تحقيق كتابي بدفاع العضو . فإذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن حضور التحقيق بعد إخطاره بموعدها طبقا للإجراءات المقررة تسقط عضويته في هذه الحالة دون حاجة إلى تحقيق دفاعه واستظهرت الجمعية العمومية أن التحقيق مع أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان ليس تحقيقا تلخيصيا يستهدف توقيع جزاء تأديبي على العضو إنما هو ضمانته استلزامها المشرع لمصلحة عضو مجلس الإدارة قبل اتخاذ الإجراءات المقررة لإسقاط عضويته وذلك بسماع أقواله وتحقيق دفاعه . والأصل في هذا التحقيق أن يتم بمعرفة هيئة تعاونيات البناء والإسكان بوصفها الجهة الإدارية المختصة . ويجوز لها أن تعهد بإجراءاته إلى النيابة الإدارية المختصة . ولهذه الأخيرة اتخاذ ما تراه لازما لتحقيق دفاع عضو مجلس الإدارة وفقا للقواعد المقررة بقتلون نظفيها وبما لا يخل بأحكام القوانين الأخرى القائمة فيما قد تنظمه من تنظيم لإجراءات التحقيق مع من تسرى عليهم فلا يجوز لها أن تجبر عضو مجلس الإدارة ممن ينتمي إلى إحدى الهيئات القضائية على الحضور إليها للتحقيق معه . وإنما يكون له أن تخطر بالمخالفات المنسوبة إلى مجلس الإدارة ومكان وميعاد تحقيق دفاعه وفقا للإجراءات المقررة بقتلون التعاون الإسكاني ، وله أن يتخذ ما يراه في شأن ما هو منسوب لمجلس الإدارة الذي هو عضو به ، أما بتقديم

منكرة مكتوبة او بالمقابلة الشخصية او بالامتناع عن ايها غير انه اذا ما تم اخطار جميعاد التحقيق وفقا للقواعد المقررة وابتنع رغم ذلك عن اثبات دفاعه فللجهة الادارية في هذه الحالة ان تسقط عضويته اما فيما يتعلق بتحقيق دفاع سائر اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية من المحامين والموظفين الاداريين فلا قيد على ولاية النيابة الادارية في التحقيق معهم وفقا للقواعد العلية المقررة اذا ما استندت اليها الجهة الادارية المختصة اجراء التحقيق معهم وفي حدود عدم وجود قيود على ذلك في القوانين السارية عليهم في شأن مزلولة مهنتهم .

نتائج :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه للجهة الادارية المختصة اجراء تحقيق دفاع اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية طبقا لاحكام قانون التعاون الاسكاني رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك بما لا يخل بتطبيق القوانين الاخرى وانه يمكن اسناد اجراء هذا التحقيق الى النيابة الادارية قبل اصدار قرار استقط العضوية وعليها اتباع اسلوب تحقيق الدفاع الذي تراه مع عدم الاخلال بلحكام القوانين الاخرى .

(ملف ١٩٥/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٣/١٦)

الفصل الثالث

الجمعيات التعاونية الانتاجية

قانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

— الجمعيات التعاونية الانتاجية هي جمعيات تتكون من يشاركون نشاطهم في مجالى الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويرأس مال خاص يقومونه مع مزاولة الانتاج بأنفسهم — يكون ذلك في نطاق نشاط الجمعية المحدد في نظامها الداخلى — متى كان نشاط الجمعية التعاونية الانتاجية يباشر من خلال اعضائها فان كافة العقود التى تتعلق بنشاطها المنصوص عليه في نظامها الداخلى تتمتع بالأعضاء من شريية التمسك — الأعضاء ممنوعون من مزاولة أى عمل من الأعمال التى تدخل في اغراض الجمعية او يتعارض مع مصالحها لصالحهم او لحساب غيرهم خارج نشاط الجمعية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الجمعية الطاعنة من الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية الخاضعة لاحكام قانون التعاون الانتاجى الصادر به القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ وهذا القانون هو الذى يرتب مآلها من حقوق وما يفرض عليها من التزامات وذلك بالتقيد وفي الحدود التى يقرها ودون خروج عن القواعد الأصولية في تفسير النصوص فالتص العلم يؤخذ على عمومته حتى يرد ما يخصه والنص المطلق يؤخذ على إطلاقه حتى يرد ما يقيد نصا مطلقا على مدلول نص مخصص على نص عام فيخصصه ولا تنطق شروط تقيد نصا مطلقا على مدلول نص مطلق آخر فتقيدته .

الحكمة :

ومن حيث أنه باستمراض احكام الفصل الثالث من الباب الثانى من قانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ السالف الاشارة اليه (المواد من ٣٩-٥٤) يبين ان هذا الفصل قد تناول احوال الجمعية والاعفاءات والامتيازات المقررة لها فنص في المادة ٤٠ على ان « تعفى الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من :

الجمعيات التعاونية الانتاجية الاسلمية فيما يتعلق بنشاطها في مجال العقود بين شريكة الدمغة فجعلها مطلقة بلا قيد أو شرط وبين التأمين المؤقت والنهاى عن الفروض الداخلة في نشاط الجمعية فلم يطلق الاعفاء وإنما قيده بشرط أن يكون تنفيذ العملية بنفسها وهذا يقتضى بطبيعة الحال تحديد مجال الجمعية بالنسبة لعقود المقتضات والمزايدات والتي تعتبر الجمعية قد قامت بتنفيذ العملية بنفسها :

ومن حيث أنه يبين من استقراء نصوص قانون التعاون الانتاجى رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر أن الجمعيات التعاونية الانتاجية هي جمعيات تتكون ممن يباشرون نشاطهم في مجالى الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويرأس مال خالص يقدمونه مع مزاولة الانتاج بأنفسهم وتحمل مخاطرة ويكون ذلك في نطاق نشاط الجمعية المحدد في نطلمها الداخلى . وآية ذلك ما نصت عليه المادة من القانون المذكور في فقرتها الأولى والثانية من أن «تباشر الجمعية التعاونية الانتاجية الأساسية الحرفية في فرع أو أكثر من فروع الصناعات الحرفية أو الخدمات الانتاجية المتماثلة طبقا لما هو محدد في نطلمها الداخلى . ولا يجوز للجمعية مباشرة نشاط غير منصوص عليه في هذا النظام ويباشر أعضاء الجمعية نشاطهم لحسابهم أو لحساب الجمعية أو لدى الجمعية بصورة جماعية » .

ومن حيث أن الثالث من الأوراق أن مجال نشاط الجمعية الطاعنة وفعا لعقد تأسيسها الابتدائى ونظامها الداخلى المنشور بالوقائع المصرية العدد ٤٣ الصادر في ١٩٧٩/٢/٢٠ يشمل :

١ - تنفيذ جميع أعمال المبانى والانشاءات والمرافق التى تسند الى الجمعية من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو المواطنين سواء عن طريق المقتضات أو المزايدات .

٢ - توزيع الأعمال على الأعضاء بما يكفل عدالة التوزيع وتكفؤ الفاس بين جميع الأعضاء .

٣ - توريد احتياطيات الأعضاء من الخبالت والمعدات والآلات الحديثة .

٤ - تقديم الارشادات الفنية المؤدية لتحسين اسلوب العمل وتطويره .

٥ - التيسيم بعمليات توزيع مواد البناء ومواد الرصف
تحت اشرافها وطبقا لتعليماتها .

ومن حيث انه متى كان نشاط الجمعية التعاونية الانتاجية يباثر من خلال اعضائها فان كافة العقود التي تتعلق بنشاطها المنصوص عليه في نظامها الداخلي تتمتع بالاعفاء من ضريبة الهبة ويؤيد ذلك ما اورثته المادة ٧ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اتفا من انه يشترط فحين يكون عضوا بالجمعية ما ياتي :

١ - ٢ - ٣ -

٤ - الا يكون ممن يزاولون لحسابهم او لحساب غيرهم عملا من الاعمال التي تدخل في اغراض الجمعية ويتعارض مع مصالحها . وهذا شرط استمرار في العضوية منذ قبول الشخص عضوا في الجمعية . وفي ضوء هذا النص يمكن تبسّر كيفية مزاولة الجمعية لنشاطها من خلال الاعضاء فالاعضاء ممنوعون من مزاولة اى عمل من الاعمال التي تدخل في اغراض الجمعية او يتعارض مع مصالحها لحسابه او لحساب غيره خارج نشاط الجمعية . اما ما ورد بنص المادة ٥ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ السالف الاشارة اليه في فقرتها الاولى والثانية فالقصد به ان يباثر الاعضاء نشاطهم من خلال نشاط الجمعية وتباثر الجمعية نشاطها من خلال اعضائها سواء كان لحسابهم او لحسابها او لديها بصورة جماعية ولا يمكن التفرقة في مجال الاعفاء في هذا الخصوص بين عقود تبرعها الجمعية ويقوم الاعضاء بتنفيذها لحسابهم وعقود يقوم بتنفيذها الاعضاء لحساب الجمعية بصورة جماعية فجميعها معفاة من ضريبة الهبة لانها تدخل في نشاط الجمعية المحددة قانونا ولا يجوز ايراد اى قيد او شرط ما دام النص قد جاء مطلقا كما سلف البيان .

(طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٦)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

عدم جواز زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للجمعيات العمومية عما حدد لها في المادة ٥١ من قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .

التفوي :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢ من يناير سنة ١٩٩١ فتبين لها ان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التعاون الانتاجي عرض الفصل الرابع منه : الخاص بالنظام المالي للاوضاع المتعلقة بميزانية الجمعيات التعاونية الاساسية وفائضها والاحتياطي : ومنها ما جاء في المواد من ٥٠ الى ٥٣ فنص في المادة (٥٠) على انه لا يجوز توزيع الفائض الناشئ عن نشاط الجمعية - حسبها تسفر عنه ميزانيتها وحساب الارباح والخسائر ومشروع توزيع فائض الجمعية ، مما يجرى وضعه واقراره ، طبقا للمادة ٤٩ - الا بعد تغطية ما يكون قد اصلب راسمائها من عجز وبمعد استنزال جميع المروفات والالتزامات المالية التي تلزم بها للجمعية خلال السنة المالية وبصفة خاصة (ا) الاستهلاكات والمخصصات التي يقررها مجلس ادارة الجمعية (ب) اشترك الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي ثم نص في المادة (٥١) على انه « مع مراعاة حكم المادة السابقة توزيع النسب التالية من الفائض الناتج عن نشاط الجمعية على الواجهة المينة قرين كل منها (ا) الاحتياطي القانوني (١٥ ٪) (ب) مكافأة رأس المال بالنسبة التي يحددها الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي من قيمة الاسهم التي تنقضي على سدادها سنة كاملة حتى نهاية السنة المالية ، ولا يجوز ان تزيد هذه النسبة على ١٥ ٪ . (ج) للخدمات الاجتماعية التي يحددها مجلس الادارة (١٥ ٪) (د) مكافأة مجلس الادارة (١٠ ٪) كحد أقصى . (هـ) حصة العاملين في الجمعية (٥ ٪) كحد أقصى (و) التدريب التعاوني (٥ ٪) : (ز) صندوق الاستثمار التعاوني . ويعتبر الباقي بعد اتمام التوزيع طبقا للفقرة السابقة علما

للمعاملات . وتنص في المادة ٥٢ على أن يضاف إلى الاحتياطي القانوني للجمعية (أ) عائد معاملات الأعضاء الذين يستلحقهم فيه بسبب عدم حضور الجمعية العمومية أو بمضى سنة على استحقاق دون مطالبة . (ب) مكافأة رأس المال التي تنقضى سنة على استحقاقها دون مطالبة . (ج) الإيرادات المخصصة عن بيع الأصول الثابتة للجمعية بما يزيد على قيمتها الدفترية وتستثمر احتياطات الجمعية في الأوجه التي يحددها مجلس إدارتها وتوافق عليه الجهة الإدارية المختصة .

وبنص في المادة (٥٣) على أن « يعتبر البقى بعد توزيع المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥١) عقدا على المعاملات ، ويوزع هذا العقد على أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية للصناعات الحرفية ، طبقا للأحكام التي بينها باقى النص ، بالنسبة الى ما يعمل فيها الأعضاء بصورة جماعية وما يعمل أعضاؤها في حالاتهم الخاصة على التفصيل الواردة فيها . وتناولت المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ أسس توزيع الحصص المقررة لمكافأة أعضاء مجلس إدارة الجمعية وحصة العاملين في نقض الجمعية على هؤلاء وفقا للأسس التي بينها وكذلك أسس صرف حصة مخصص الخدمات الاجتماعية .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن ما يتبقى من الفائض الناتج عن نشاط الجمعية بعد استئصال ما أصاب رأسمالها من عجز والمصرفات الوارد ببيانها في المادة (٥٠) يوزع بالنسب المحددة في المادة (٥١) على الأوجه التي عينتها ويعتبر الباقي عقدا على المعاملات يوزع على أعضاء الجمعيات التعاونية، وهو ما لا يقل عن ٣٠٪ بفرض بلوغ مكافأة رأس المال ومكافأة مجلس الإدارة وحصة العاملين في الجمعية غلبة مقدار ما حدد لكل منها في النص من نسب ، و ١٥٪ و ١٠٪ و ٥٪ كحد أقصى على التوالي . ومقدار النسب المحددة في نص المادة ، ورد جمعية على سبيل التحديد ، إلا فيما يتعلق بمكافأة رأس المال ومكافأة مجلس الإدارة وحصة العاملين المشار إليها ، فهي مقررة بحد أقصى لا يجوز الزيادة عليه ولكن يجوز النزول عنه بتقرير أن يكون لاي منها قدر يقل عن ذلك الحد . والنص واضح في التفرقة بين هذه مما ورد في البنود ب ،

د ، هـ من المادة ٥١ ، وبين ما ورد في البنود أ/ج/د/ز — فهذه محددة بنسبة واجب التزامها دون زيادة أو نقصان .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك — غايد عدم استثمار سائر الاحتياطات في الأوجه التي خصصت لها لا يسوغ اضافتها إلى الاحتياطي القانوني المحدد بنسبة برقم ثابت (٥٪) وعلى ما نمر عليه في المادة ٥١ والمحدد كذلك ما يضاف إليه في المادة ٥٢ — لما في ذلك من تعدين للنظام القانوني الذي تضمنه القانون في الخصوص ومخالفة لأحكامه مما لا يصح معه الاستغناء عن هذه الاحتياطات — أو استخدامها في غرض آخر ، ومن تجاوز النسبة المقررة تحديده للاحتياطي القانوني وفيه إلى ذلك اعتداء على حقوق أعضاء الجمعيات التعاونية الأساسية في الحصون على الباقى من الفائض بعد توزيع المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥١) والذي يجب ألا يقل عنه ، الأمر الذي لا يسمح بزيادة النصب المحددة في تلك المادة للاحتياطي القانوني الذي يدرج مع رأس المال في جانب الخصوم . وليس لمجلس الإدارة ولا الجمعية العمومية بخالفة أحكام النظام المقرر في اقتانون التوزيع الفائض على الوجه الذي عينه وفي الحدود وبإحدى المقرر فيها . ولا الانتقاص من حقوق أعضاء الجمعيات في نصيبهم من العائد الواجب توزيعه عليهم .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، يكون من أسس لما تضمنته ميزانيات بعض الجمعيات التعاونية الحرفية من زيادة النسبة المقررة في القانون للاحتياطي القانوني من الفائض الناتج عن نشاطها خلال السنة المالية باضافة المخصصات التي لم تستغل إليه خلافا لما يجب بشانها طبقا للمادة ٥٢ ، إذ لا تجوز زيادة النسبة المقررة لذلك الاحتياطي فهي على ما حدد لها (١٥٪) ولا يضاف إليها غير ما نص عليه في المادة ٥٢ .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للجمعيات العمومية عما حدد لها في المادة ٥٦ من قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف رقم ٥١/١/٥٨ بتاريخ ١٩٩١/١/٢)

الفصل الرابع

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات من وحدات القانون انفرادي - تؤسس من الأفراد الراغبين في تأسيسها بموجب عقد تأسيس - لها نظام داخلي يبين أسلوب العمل بها - العضوية بهذه الجمعيات اختيارية - يتخذ راسمائها من قبة اسهم الأعضاء دون مساهمة الدولة في راسمائها بآلية نسبة على الاطلاق - يدير الجمعية العمومية مجلس إدارة تشترك الجمعية العمومية للجمعية من بين أعضائها بالانتخاب من بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الخاضعة لاحكام قانون التعاون الاستهلاكي الجمعيات التعاونية الثانوية وهي تلك التي تتكون من العاملين بجهة معينة فيسرى عليها كل ما ورد في قانون التعاون الاستهلاكي من احكام - هي منظمات من وحدات القانون انفرادي تخضع أعضاء مجلس إدارتها لأنواع أربعة من المسؤولية هي المسؤولية المدنية والمسؤولية القضائية والمسؤولية الادارية والمسؤولية التأديبية - ليس كل خطأ يرتكبه الموظف العام في إطار مهامه عنونه مجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية برتب مسؤوليته التأديبية - لا يسأل الموظف العام إذا وقع منه من أخطاء في إطار عضويته لمجلس إدارة الجمعية إلا اذا وصل الخطأ الى الحد الذي يمس كرامة الوظيفة والاحترام الواجب لها - بان يكون الخطأ مفسدا بالشرف أو الذمة أو الأمانة أو السمعة وحسن السير - اذا كان الخطأ في غير هذا الاطار فلا يسأل عنه العامل داخل مجال وظيفته تأديبيا ويتقضى مساعلته اداريا او مدنيا على مقتضى الحال .

الحكمة :

ومن حيث انه يلزم مناقشة مدى المسؤولية التأديبية للطاعن من هذين الاتهامين - تحديد الطبيعة القانونية للجمعية التعاونية الاستهلاكية التي تنسب الى الطاعن ارتكاب المخالفتين بصفته عضوا بمجلس إدارتها .

ومن حيث ان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمة بموجب احكام قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان هذا القانون نص في المادة (١) على أن « التعمولون الاستهلاكيون فرع من القطاع التعاوني يعمل على توفير السلع والخدمات الاستهلاكية للأعضاء بمستوى الجودة الأعلى وسعر التكلفة الأقل في ظل المبادئ التعاونية وفي إطار الخطة العامة للدولة » .

ونص في المادة (٢) على أن « الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات جماهيرية ديمقراطية تتكون طبقا لاحكام هذا القانون — من المستهلكين للسلع أو الخدمات ، للعمل على تحقيق مطالب أعضائها اقتصاديا واجتماعيا بمقصد الصلات المباشرة بين المنتج والمستهلك » .

ونص في المادة (٣) على أن « أموال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مملوكة لها ملكية تعاونية بصفتها الاعتبارية .. » .

ونص في المادة (٧) على أن « تؤسس الجمعية التعاونية (الاستهلاكية) الأساسية من عشرة افراد على الأقل بصفتهم مستهلكين للسلع أو الخدمات » .
ونص في المادة (١٤) على أن « لكل من تتوافر فيه شروط العضوية في الجمعية التعاونية الأساسية طبقا لنظمتها الداخلية ان يطلب الانضمام اليها .. » .

ونص في المادة (١٦) على أن « يتكون رأس مال الجمعية التعاونية الأساسية من اسهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة قيمه كل منها ثلاثة قرش تؤدي قيمتها بالكامل عند الاكتتاب .. » .

ونص في المادة (٤٦) على أن « يتولى مجلس ادارة الجمعية ادارة شئونها . ويختص بنظر جميع المسائل التي لم ينص القانون على اختصاص الجمعية العمومية بها . وينتخب مجلس الادارة من بين أعضاء الجمعية العمومية بالاقتراع السري .. » .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات من وحدات القانون الخاص ، تؤسس من الأفراد الراغبين في تأسيسها

بوجوب عقد تأسيس ، ولها نظم داخلي يبين تفصيل أسلوب العمل بها ، والعضوية بها اختيارية ، ويتكون راسمالها بالكامل من قية أسهم الأعضاء دون مساعدة الدولة في راسمالها بنية نسبة على الإطلاق ، ويدير الجمعية العمومية مجلس ادارة تختاره الجمعية العمومية للجمعية من بين اعضائها بالانتخاب .

ومن حيث ان من بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الخاضعة لاحكم قانون التعاون الاستهلاكي المشار اليه ما يطلق عليه (الجمعيات التعاونية الغنوية) وهي تلك التي تتكون من العاملين بجهة معينة ، ومن بينها الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالسكة الحديد بسيوط وهي جمعيات تعاونية استهلاكية يسرى عليها كل ما ورد في قانون التعاون الاستهلاكي من احكام ومن ثم فهي منظمات من وحدات القانون الخاص يخضع اعضاء مجلس ادارتها لأنواع أربعة من المسؤولية ، هي المسؤولية المدنية والمسئولية الجنائية . والمسئولية الادارية ، والمسئولية التأديبية .

ومن حيث ان المسؤولية المدنية لمضو مجلس ادارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية تستمد من نص المادة (٥٣) من قانون التعاون الاستهلاكي على أن « اعضاء مجلس الادارة ومخبرو الجمعية مسئولون بالتضامن فيما بينهم عن اية التزامات او تعويضات او خسائر تقع على الجمعية نتيجة ادارتهم للجمعية على خلاف القانون او القرارات المتخذة لاحكامه او نظم الجمعية الداخلي او خطتها السنوية او قرارات الجمعية العمومية وكذلك التصرفات التي تفرج عن اختصاصهم او تعد اخلاا بالقيام بواجبات الرجل الحريص في ادارتهم للجمعية » .

وهذه المسؤولية المدنية هي التي جعلها الشارع تضامنية بين اعضاء مجلس ادارة الجمعية دون غيرها من صور المسؤولية الأخرى ، جنائية كانت او ادارية او تأديبية .

ومن حيث ان المسؤولية الجنائية لمضو مجلس ادارة الجمعية التعاونية

٢ - أن يحافظ على كرامة وظيفته طبعا للعرف العام وإن يسلك في تصرفاته مملكا يتفق والاحترام الواجب ... » .

ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم فانه ليس كل خطأ يرتكبه الموظف العام في اطار مهام عضويته لمجلس ادارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية يرتب مسؤوليته التأديبية ، اذ لا يسأل الموظف العام عما يقع منه من اخطاء في اطار عضويته لمجلس ادارة الجمعية ، الا اذا وصل الخطأ الى الحد الذي يمس كرامة الوظيفة والاحترام الواجب لها ، وذلك بان يكون الخطأ ملمسا بالشرف او الذمة او الأمانة او السمعة وحسن السلوك فاذا ما كان الخطأ في غير هذا الاطار لم يكن ذا تأثير على كرامة الوظيفة واحترامها ومن ثم لا يسأل عنه المعلن داخل مجال وظيفته تأديبيا وانما يكفى بمساعطه اداريا او مدنيا على مقتضى الحال .

ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم فانه لما كانت النيابة الادارية قد نسبت الى الطاعن اتهامين اولهما أنه شارك زملاء اعضاء مجلس الادارة في الاستيلاء دون وجه حق على مبلغ من أموال الجمعية .

ومن حيث أنه على ما سلف البيان ، لا سند للقول بقيام تضامن بين اعضاء مجلس ادارة الجمعية في مجال المسؤولية التأديبية ، فانه لا بد من أن يثبت في حق عضو مجلس الادارة مخالفة تمس كرامة الوظيفة واحترامها من خلال عمل ايجلي او سلبى محدد قام به في اطار عضويته لمجلس الادارة .

ومن حيث ان مقتضى ذلك انه اذا نصب الى موظف انه اتى واقعة تمثل خروجاً على كرامة وظيفته او على الاحترام الواجب لها ، فان اول ما ينبغي نحته هو ما اذا كتبت تلك الواقعة التي اتاها الموظف خارج اطار عمله الوظيفي تمس على فرضي ثبوت اتساعها - شرف الموظف او ذمته او امانته او سمعته وحسن سلوكه ام انها لا تمس هذا الموظف في هذا الاطار ، فان بينت المحكمة انها تمس الموظف في هذا الاطار كتبت واقعة مما يؤثر في انظرته العلنية ومما يستوجب المساعطة التأديبية ، اما اذا ما تبينت المحكمة ان الواقعة التي اتاها الموظف لا تلمسه في هذا الاطار ، ولا يكون من شأنها أن تؤثر على

وظيفته الفعلية فلا يسأل عنها الموظف تأديبياً من جانب جهة عمله فإذا ما جازته عنها جهة عمله كان الجزاء في غير محله ولجب الإلقاء ، وإذا ما أحاطته عنها النيابة الإدارية إلى المحكمة التأديبية ، كثرت الإحالة عن واقعه لا تشكل مخالفة تأديبية ومن ثم يجب الحكم ببرأته .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الاتهليين المنسوبين إلى الطاعن في تقرير الاتهام ، يبين أنهما مختلفان في نطاق تطبيق هذا الضابط الذي تقتضيه . ذلك أن الاتهام الأول ، يتحصل في مشاركته زملاءه أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية في الاستيلاء دون وجه حق على مبلغ من أموال الجمعية ..

ومن حيث أن هذا الاتهام ، لو صح ، تشكل ما يمس شرف الطاعن وضمته وأمانته وسمعته وحسن سلوكه فإن الواقعة محل الاتهام تكون عند ثبوتها خروجاً من جانب الطاعن على كرامة وظيفته وعلى الاحترام الواجب لها ، ومن ثم تشكل مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة .

ومن حيث أنه على ضوء ذلك يتعين البحث في مدى سلامة الاستخلاص الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه توصلًا إلى الانتهاء إلى أدانة الطاعن من هذا الاتهام .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على أوراق التحقيق أن مجلس اتّوال رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية تشير إلى أن سبب ما تعرضت له الجمعية من ضرر مالي يرجع إلى فقد أموال أصاب البضائع التي تتعامل فيها ، ويرجع ذلك إلى تلف بعضها من ناحية وإلى ما يضيع خلال البيع بالتجزئة من ناحية أخرى وأن مسؤولية تسلم البضائع والاحتفاظ بها وبيعها تقع على أمين المائدة الذي يراقب عمله دورياً أعضاء مجلس إدارة الجمعية فيها عدا الطاعن الذي يتولى الناحية المالية المنظمة في الإيداع بالبنك والصرف منه .

ومن حيث أن الطاعن لم يولجّه في التحقيق بنسبة أي خطأ أو تصور بنسبته إليه بذاته بوصفه أمين صندوق الجمعية (مع مراعاة أن تعبير — أمين الصندوق — هو تعبير دارج يعبر به عن « المشرف المالي » وهو

التعبير الصحيح الذي يعرفه قانون التعاون الاستهلاكي الذي عدل عن نمبر أمين الصندوق الذي كان مستخدماً في ظل القانون المسبق عليه أي قانون الجمعيات التعاونية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه لم يثبت في حق الطاعن خطأ يسأل عنه في شأن ما أصاب الجمعية التعاونية من ضرر مالي فانه لا يكون قد ارتكب الواقعة التي تمس كرامة وظيفته والاحترام الواجب لها وتشكل المخالفة التأديبية التي أدانتها الحكم المطعون فيه عنها .

ومن حيث أن الاتهام الثاني الذي نسب إلى الطاعن أنه لم يتم باعداد سجل لمحاضر جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية .

ومن حيث أن الواقعة المشكلة لهذا الاتهام — حتى على فرض ثبوت اتهامه انماها — لا تشكل في حق الطاعن مخالفة تأديبية ، لأنه انماها خرج نطاق عمله الوظيفي ، ولم تكن من الوقائع التي تمس كرامة الوظيفة أو احترامها وفقاً للمعيار المتقدم ، الا أنه رغم ذلك فان هذا الاتهام غير ثابت في حق الطاعن لأن النظام الداخلي للجمعية ينص في المادة (٢٦) على اختصاص سكرتير الجمعية بالإشراف على الأعمال الآتية :

١ — ٢ — ٣ —

٤ — امساك المسجلات والدفاتر الإدارية (دفتر محاضر الجلسات ، ودفتر العضوية والأسهم) وحفظ كافة أوراق ومستندات الجمعية واختلافها في مكتب الجمعية .

ومن حيث أن الطاعن لا يشغل في مجلس الإدارة موقع سكرتير مجلس الإدارة وإنما يشغل موقع المشرف المالي أو أمين الصندوق ، فانه لا يكون مسئولاً عن اعداد سجل محاضر الجلسات ومن ثم ينفي الاتهام الموجه اليه .
ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا النظر فادان الطاعن في الاتهامين الموجهين إليه دون سند من صحيح حكم القانون فانه يكون واجب الانشاء للقضاء ببراءة الطاعن ما استند اليه .

(طعن ١٣٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٩)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

إحالة الواقعة من النيابة العامة إلى النيابة الإدارية - تعتبر الإحالة من النيابة العامة إلى النيابة الإدارية صحيحة وصادرة من جهة مختصة - أساس ذلك : أن النيابة العامة هي الأمانة على الدعوى العمومية ويجوز لها بعد أن تكتفى من اسناد الاتهام إلى المتهمين الذين تحقق معهم أن تحدد المسار الذي يجب أن تسير فيه هذه المسألة - الإحالة من النيابة الإدارية يغنى عن الإحالة من السلطات الرئاسية .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد استقر على أن الإحالة من النيابة العامة إلى النيابة الإدارية بالنسبة للمتهمين الذين تثبت مسؤوليتهم الجنائية عن الجرائم المنسوبة إليهم وتكتفى النيابة العامة بإجراءاتهم تأديبياً ، تعتبر إحالة صحيحة وصادرة من جهة مختصة هي النيابة العامة أمانة الدعوى العمومية والقوامة عليها والتي يجوز لها بعد أن تتيقن من اسناد الاتهام إلى المتهمين الذين تحقق معهم أن تقرر العقوبة المناسبة وأن تحدد المسار الذي يجب أن تسير فيه المسألة عن هذه المخالفات وأن إحالة النيابة العامة للمتهمين من العاملين الذين تحقق معهم إلى النيابة الإدارية يغنى عن الإحالة التي ينص القانون على وجوب صدورها من السلطات الرئاسية وتعتبر الدعوى التأديبية وما يسبقها من تحقيقات النيابة العامة مقبولة وصحيحة قانوناً طالما أن النيابة العامة هي التي بدأت في إجراء التحقيق وإحالتها إلى النيابة الإدارية لاختفاء بالجزاء التأديبي .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنة في فترة إحالتها إلى التحقيق بواسطة النيابة العامة بتاريخ ١٩٨٤/١/٢ كانت ما تزال تعمل في الجمعية التعاونية بالخارجة حيث لم تنقطع عنا وتعينت في التربية والتعليم بالوادي الجديد ابتداء من ١٩٨٤/١/٢٥ ومن ثم فإن بدء التحقيق معها كان في فترة

محصرة لعملها بتلك الجمعية . وأن التحقق معها بواسطة النيلة العلية تم بناء على بلاغ منها تفيدت هي به الى قسم شرطة الخارجة بتاريخ ١٩٨٤/١/١٦ بما يفيد ان حصة السجلات المسجلة اليها بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٢ قد تم نفيها بكتاب مدير الجمعية بناء على تعليمات منه ، وأنه لم يتم توريد شية هذه الحصة . ومن ثم فان التولعة والابلاغ عنها والتحقيق الذي أجرى بشأنها كل ذلك قد تم بناء على بلاغ من الطاعنة وفي تاريخ سابق على تاريخ تعيينها بالتربية والتعليم ومن ثم فان الأمر لا يستلزم إحالة من سلطاتها الرئاسية كما ان صفتها كعملة بالجمعية التعاونية بالخارجة كانت ثابتة لها بتاريخ اجراء التحقيق فضلا عن ان المادة ١/٦٧ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الاستهلاكي تنص على انه « يجوز بناء على طلب الجهة الادارية المختصة أن تتولى النيلة الادارية التحقيق مع أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الوحدات التعاونية المنسار اليها في هذا القانون ، كما يجوز للاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية العلية أن تتولى النيلة الادارية هذا الاختصاص بناء على طلب من مجلس ادارتها .

(طعن ٢٢١٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

الفصل الخامس

الجمعيات التعاونية الزراعية

المبحث :

عدم جواز اشتراك الجمعيات التعاونية الزراعية في تأسيس رأسمال شركات المساهمة أو المساهمة في رأسمالها .

التنصيص :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع بجلستها المعتودة في ١٩٨٦/١/٤ فاستعرضت فتويها السابقتين والمصدرتين بجلستها المعتودتين بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٠ و ١٩٨٥/١/١٦ وقد انتهتا للأسباب الواردة فيها الى عدم جواز اشتراك الجمعيات التعاونية في تأسيس الشركات المساهمة . كما استعرضت الجمعية العمومية ما يقضى به نص المادة ٥٣ من القانون المؤدى من تمتع الشخص الاعتبارى بأهلية في الحدود التي يمينها سند انشائه او التي يقرها القانون ، وهو ما يعرض بتحديد اهلية وشخصية الشخص الاعتبارى بالفرض من انشائه طبقا للقانون .

ومن حيث انه باستعراض نصوص النسخ رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعى يبين انه خول الجمعيات التعاونية الزراعية اهلية القيام بالأعمال الواردة فيه على الوجه التعاونى ولخدمة أغراضها ، ومن ثم فقد خلا من نص خاص صريح يجيز لها القيام بغير ملورد فيه ، كما خلا من نص يجيز لها الاشتراك في تأسيس شركات مساهمة أو المساهمة فيها خروجا على حكم المادة ٥٣ مدنى . دلالة بطلان قانون التعاون من نص صريح مانع لهذا النشاط اذ النص الصريح . يتطلب حيث يقرر ما يخالف الأصل المقرر قانونا أما حيث يؤكد فلا يكون مطلوبا . واذا كان الأصل المقرر في المادة ٥٣ مدنى هو تحديد اهلية الشخص الاعتبارى بالفرض من انشائه او بما يحدده القانون الذى أجاز انشاءه ، فإن الأمر كان يقتضى نصا

خاصا و قانون التعاون يجيز للجمعيات التعاونية انشاء الشركات او المساهمة فيها خلافا للأصل المقرر . أما حيث يسكت القانون الخاص بالتعاون عن ايراد هذا الاستثناء الذي يخضع على الأصل فإنه يكون قد ترك الأمر للأصل المذكور والواجب الاعمال دون حاجة الى ايراد نص يردده .

ولما كان قيلم الجمعيات التعاونية الزراعية الاشتراك في تأسيس الشركات أو المساهمة فيها - كنسلوب وشكل قانوني لممارسة النشاط - يخرجها عن الحدود التي عينها نظمها القانوني الولد في قانون التعاون باعتبارها وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة كنسلوب وشكل تعاوني يهدف الى رفع مستوى اعضائها اقتصاديا واجتماعيا في إطار الخطة العامة للتولة ، فإنه لا يجوز لها اللجوء الى هذا الشكل القانوني لممارسة النشاط . أما استثناء الجمعية التعاونية الزراعية في الحالة المعروضة من الفتوى فإن العبرة ليست بالاستثناء من الفتوى وإنما من نص القانون مما يقتضى تعديل التشريعات الخاصة بذلك .

لذلك ،

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حواجز اشتراك الجمعيات التعاونية الزراعية في تأسيس ارمال شركات المساهمة أو المساهمة في تأسيسها .

(ملف ٨٤/١/٤٧ - جلسة ٨٦/١/٤)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

اشترط المشرع في عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ألا يزال لصلابه أو لصلاب غيره عملا من الأعمال التي تدخل في أغراض الجمعية أو تتعارض مع صلاحها - يتعارض مع أغراض الجمعية - هذا الشرط شرط لبقاء أيضا - أساس ذلك : أن المشرع قضى بسقوط العقوبة إذا تخلف الشرط .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان اثبت من متلاب الادارة المصلحة للتعاون الزراعى المورخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٨ والمقدم ضمن حافظة مستندات هيئة قضايا الدولة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ . ان مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية الذى استقطت عضويته عن الماطعون ضده بقتضى القرار الماطعون فيه وهو القرار الذى قضى بالحكم الماطعون فيه بالغائه قد انتهت مدته وخلفه مجلس إدارة جديد منتخبة فى مستهل سنة ١٩٨٧ . الا أن هذا لا يزيل المصلحة المترتبة من اطمئن ومضى الغاء الحكم الماطعون فيه ورفض طلب الغاء للقرار الماطعون فيه اعلانا لمشروعيتيه وتوقيا لآثار الغائه . بذلك لا ينهى الخصومة فى اطمئن على نحو ما تجسد اليه الماطعون ضده بطلابه اجليا عدم قبول اطمئن على ظن من انتفاء المصلحة فيه بانتهاء مدة هذا المجلس .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ان السيد/ تقدم شكوى بان الماطعون ضده وهو عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ببلقتر الغربية مركز ابو حمص محافظة البحرة يملك جرارا زراعييا رغم أنه يحوز هو وزوجته واولاده القصر ما لا يتعدى ١٢ ط و ٢ ف . وانفذ قسم مرور البحرة ان الجرار الزراعى رقم ٨٤٠ البحرة مملوك للماطعون ضده وشريكه السيد/ وقدم وكيل وزارة الزامة مدير علم

مخيرية التعاون الزراعي بالبحيرة. ففكرة مؤرخة ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٢ إلى السيد محافظ البحيرة بطلب الموافقة على استقطاب عضوية المجلس من الماطون ضده لفقده شرطا من شروط العضوية في المجلس لأنه يملك جرارا رامايا مع شريك في حين أن حيازته تقل عن عشرة أفدنة . وتضمنت المجموعة الأولى من الرد على الاستفسارات الواردة من اللجنة العليا أنه لا يجوز ترشيح من يملك جرارا زراعييا إذا قلت حيازته عن عشرة أفدنة نظرا لمخالفة ذلك للمادة ١٢/٤٦ من قانون التعاون الزراعي بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ التي اشترطت فيه أن يكون عضوا بمجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية إلا يكون من يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم مملا من الأعمال التي تدخل في أغراض الجمعية أو تتعارض مع مصالحها . ووافق السيد محافظ البحيرة على هذه الفكرة في ٥ من يونيو سنة ١٩٨٢ . ثم أصدر قرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨٢ في ١٦ من يونيو سنة ١٩٨٢ باستقطاب العضوية من الماطون ضده لامتلاكه جرارا زراعييا مع حيازته مساحة تقل عن عشرة أفدنة .

ومن حيث أنه ولئن كان الواضح من استقراء قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ أن الشروط التي تطلبها المادة ٤٦ منه فيجب أن يكون عضوا بمجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ومنها الشرط الوارد في البند ١٢ منها وهو ألا يكون العضو من يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم مملا من الأعمال التي تدخل في أغراض الجمعية أو تتعارض مع مصالحها هي شروط ابتداء وشروط بقاء إذا قضت المادة ٥٠ منه بأن تسقط العضوية في مجلس الإدارة إذا فقد العضو شرطا منها وأيا كان الرأي في مدى تخلف الشرط الذي أورده البند ١٢ من المادة ٤٦ في شأن من يملك جرارا زراعييا ولا يجوز عشرة أفدنة على الأقل ، إلا أن الاستفاد من الواقع أن القدر المتيقن في القرار الماطون فيه قبليه في سببه على واقعة معينة هي امتلاك الماطون ضده جرارا زراعييا حسبما أفاد به ابتداء قسم مرور البحيرة من أن الجرار الزراعي رقم ٨٤٠ بحيرة ملك الماطون ضده وشريكه السيد/ وهو ما رده بمنفذ كتاب الإدارة العامة للتعاون الزراعي

بالبحيرة المورخ ١٢ من مارس سنة ١٩٨٨ والودع ضمن حافظة مستندات
هيئة قضايا الدولة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ ، والمتضمن أيضا
أن الجمعية كتبت تلك جرارا حتى ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٤ . واذا كان الثالث
أن حافظة المستندات التي قدمها المطعون ضده أمام القضاء العدلى
حوث من الشهادة صادرة من قسم مرور البحيرة بأن الجرار الزراعى
رقم ٨٤٠ بحيرة ملك المطعون ضده وشريكه السيد/ انتهى
ترخيصه في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ . وهذه الشهادة الرسمية
المقدمة طابقت ما حواه كتاب ذات قسم المرور وما بنى عليه القرار المطعون
فيه من أن هذا الجرار يملك للمطعون ضده وشريكه . ثم أرفقت بأن
الترخيص الخاص بهذا الجرار انتهى في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ،
ولا تعارض بين الشهادة والكتاب الصادرين عن ذات قسم المرور لما
أفصحت الشهادة عما سككت عنه الكتاب من كونها حدا إلى الاعتقاد باستمرار
الترخيص وتعقق التغطية . ولقد تلاقى هذا الانصاح مع ما عبر عنه كل
من الشهادة الصادرة والخاتمة من المجلس المحلى والشهادة المعلقة من
الجمعية التعاونية الزراعية وهما شهادتان صيغتهما ذات الحافظة ولم يزعم
الطاعون تزويدهما وإنما ألقى الادعاء بالمطاعين بحجة أن المطعون ضده
عضو في الجمعية وهى حجة لا تكفى لإثبات الاصطناع ولا تصدق بتينا
في شأن المجلس المحلى . وبذلك تكون الواقعة التى بنى عليها القرار المطعون
فيه وهى تملك المطعون ضده جرارا زراعيا غير ثابتة فعلا مما يجعل هذا
القرار غير قائم على صحيح سببه ويوجب بالنقل الحكم بالتمتة على نحو
تفتى به الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن الطعن على هذا الحكم يكون خليقا
بالرفض مع الزام الطاعين بالمصروفات .

(طعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

نظم المشرع اختصاص الوزير والمحافظة بالنسبة لمسائل حل مجالس
اتدارات الجمعيات التعاونية الزراعية ووقف واسقاط العضوية بها — تختص
الحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر الجمعية بالطعن على القرارات
الصادرة في هذا الشأن خلال ٢٠ يوما من تاريخ نشرها بالوقائع المصرية
او اعلان صاحب الشأن بها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول —
تختص المحكمة في هذه الاطعون على وجه الاستعجال بشرع بصرفات ويكون
حكمها نهائيا — وقف تنفيذ تلك القرارات يدخل في اختصاص الجهة الادارية —
يستوى في ذلك ان يكون وجه المخالفة متعلقا بذات القرار او بضحة انعقاد
الجمعية العمومية او مجلس الادارة مصدر القرار — الطعن على القرار الصائر
بوقف التنفيذ يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية — اثر ذلك : عدم اختصاص
مجلس الدولة بتلك القرارات ولو كان ذلك بناء على حكم صادر من محاكم
التشريع العادى بعدم الاختصاص والاحالة اليه — اساس ذلك : ان محاكم
مجلس الدولة لا تنظر بالدعوى الحالية اليها طبقا لنص المادة (١١٠) من
مقانون المرافعات المدنية والتجارية متى كانت الدعوى خارج الاختصاص الولاى
تلك المحاكم .

الحكمة :

ومن حيث ان قضائه هذه المحكمة قد جرى على ان الطعن ايها يفتح
لها ان تنزل وقبلتها على الحكم المطعون فيه غير مقيدة في ذلك بما يبيد الخصوم
من اسباب الطعن .

ومن حيث ان امر الاختصاص يكون مطروحا دائما على المحكمة وعليها
ان تحصل فيه اولا حتى لا تقضى في طلب وقف التنفيذ حال كون المنازعة برمتها
مما يخرج عن اختصاصها .

ومن حيث ان حاصل الطلبات ، في الدعوى المطعون في الحكم الصادر
عنها بالطعنين المائلين ، المنازعة في موقف الجهة الادارية من اجتماع الجمعية

العمومية لجمعية الممار التعاونية الزراعية وما اتخذه من الجمعية العمومية من قرارات بشأن انتخاب مجلس إدارة الجمعية سواء في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٩ الذي أسفر عن انتخاب مجلس إدارة برئاسة السيد / ثم خلفه من بعده ، السيد / أو في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧ الذي أسفر عن انتخاب مجلس إدارة برئاسة السيد /

ومن حيث أن جمعية الممار التعاونية تزارعية ، باعتبارها من الجمعيات التعاونية الزراعية ، تخضع لأحكام قانون التعاون الزراعي الصادر به القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ . ويبين من استعراض أحكام قانون التعاون الزراعي المشار إليه ، أنه يعمد أن نظم في المادة (٥٢) اختصاص كل من الوزير والمحافظ المختصين بالنسبة لوقف عضوية مجلس إدارة الجمعية وحل مجلس إدارتها أو إسقاط العضوية به ، أورد بالمادة (٥٤) أنه لا يجوز لكل ذي شأن أن يطعن في القرارات المشار إليها في المادة ٥٢ أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها بمقر الجمعية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره قرار الحل أو الإسقاط في الوقائع المصرية وإعلان صاحب الشأن بمقر الجمعية بكتاب مؤلف عليه مصحوب بعلم الوصول وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال بغير مبرورفات ويكون حكمها نهائيا . كما نصت المادة (٦٤) على أن للجهة الإدارية وقف أي قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية إذا كان يخالف لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له والتشريعات التعاونية والقوانين أو النظام الداخلي للجمعية وذلك خلال اسبوع من تاريخ ورود الاخطار مستوف . وتنص المادة (٦٥) على أن « لمجلس الإدارة ولكل ذي مصلحة أن يطعن في قرار وقف التنفيذ أمام المحكمة الابتدائية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ مجلس الإدارة قرار الوقف والا اعتبر القرار نهائيا وتفصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال وبغير مبرورفات . كما بين القانون حالات انقضاء الجمعية في المادة (٦٨) ونص المادة (٦٩) على أن يكون لكل ذي شأن أن يطعن في القرار الصادر بانهاء الجمعية من الوزير المختص وذلك أمام المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرة اختصاصها بمقر

للجمعية خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الوقف المصرية. وتتمثل المحكمة في الطعن على وجهه الاستعجال وغير مصروفات ويكون حكمها نهائيا .
 ينتساب القضاة القضاة على النص . باختصاص محكمة القضاة الإداري بنظر الطعون في القرارات الوزارية الصادرة بوقف عضو أو أكثر من أعضاء الاتحاد التعاوني على النحو المبين بالمادة (٧٧) . ويستفاد من استنواض الأحكام السابقة أن المشرع قد وضع تنظيمها خلافا في القضاة التعاوني الزراعي بشأن الاختصاص بنظر النزاعات المتعلقة بجمهورية الجهة الإدارية للاختصاصات المقررة لها بالقانون بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لأحكامه ، وذلك على النحو المنصوص عليه بالمواد ٥٤ و ٦٥ و ٦٦ ، بأن جعل الاختصاص بذلك المنازعات للمحكمة الابتدائية التي تنظرها على وجه الاستعجال وغير مصروفات ويكون حكمها في هذا الشأن نهائيا . وعلى ذلك ، وإذا كان القانون ينيط في المادة (٦٦) للجهة الإدارية اختصاص وقف تنفيذ أي قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية متى كان مخالفا للقانون أو لائحته التنفيذية أو التشريعات التعاونية أو اللوائح في نظم الجمعية . فيستوى في مفهوم عموم النص أن يكون وجه المخالفة متعلقا بذات القرار الصادر أو كان وجه المخالفة متعلقا بمنحة اعتماد الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة الصادر عنه القرار ، ففي الحالتين يكون القرار معيبا ويتحقق فيه وجه المخالفة . فلذا كانت المادة (٦٥) من القانون قد ناطت الاختصاص بنظر الطعون المقدمة في القرارات الصادرة بوقف تنفيذ تلك القرارات للمحكمة الابتدائية المختصة ، وكان موضوع النزاعات المثلة يدور حول اعتداد أو عدم اعتداد الجهة الإدارية بالقرار الصادر من الجمعية العمومية . الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٩ بإجراء انتخاب مجلس الإدارة حيث أسفر الانتخاب عن تشكيل مجلس إدارة برئاسة السيد/ ثم خلفه السيد/ ، وبالقرار الصادر من الجمعية العمومية في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧ بإجراء انتخاب مجلس إدارة حيث أئتمنر الانتخاب عن تشكيل إدارة برئاسة السيد/ وما ترتب على موقف الجهة الإدارية من آثار ثلثة بالاعتداد بقرار الجمعية العمومية الصادر في ١٩٨٤/٦/٢٩ وتارة أخرى بالاعتداد بقرارها الصادر في ١٩٨٥/٥/١٧ وما

لنفسه عنه كل من القرارين المشار إليهما من انتخاب مجلس إدارة الجمعية ،
فإن الاختصاص ينظر المنازعات المسئلة يكون مما يخرج عن اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى يرفض
طلبات وقف التنفيذ في الدعاوى ، حال كونها موضوع الدعاوى مما يخرج عن
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، قد خالف صحيح حكم القانون
بما يتعين معه القضاء بلفظه ، ولا يغير من هذا النظر الحكم الصادر من
محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ١٠/٢٤/١٩٨٦ في الدعوى رقم
١٠٦٩٤ لسنة ٨٤ مدنى كلى القاضى بجلالتها الى محكمة القضاء الادارى
حيث قيدت بسجلاتها تحت رقم ١٠٢٦ لسنة ٤١ القضائية ذلك ان الدائرة
للمشكلة بالتطبيق لحكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة قد جرى
تضييقها بعدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المجلة اليها
من جهة قضائية اخرى طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات اذا كانت
الدعوى تخرج عن الاختصاص الولائى المحدد قانونا لمحاكم مجلس الدولة
(الحكم الصادر بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٦ فى الطعن رقم ١٨٤٥
لمينة ٢٧ القضائية عليا) .

(الطعن ١٩٠١ و ١٩٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

يتعين ان يقوم الدليل على ان سجلات الجمعية التعاونية الزراعية
التابع لها اطيان الاعتراض ومنها سجل ٢ خدمات زراعية هي سجلات منتظمة
واتها استوفت الاجراءات والاوزاع المقررة قانونا تحريرها وثبتت بيلقتها
على يكون لها صفة الرسمية .

الحكمة :

ومن حيث لئه يبين من الاطلاع على اوراق الطعن ومستنداته وخاصة
تقرير الخبير الاصلى المودع فى ملف الاعتراض — ان اطيان الاعتراض المبينة
حجودها ومعاملها تقصيلا بصحيفته ويتقرير الخبير وهى عبارة عن مساحة

١٨٨٠م و ٢٣٠ و ٤٠٠ كتبت ملك الخاضع حتى تاريخ تطبيق القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ ، وأن العقد العرفي الصادر ببيع هذه المساحة لم يثبت تاريخه قبل نفاذ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ (في ٢٥/٧/١٩٦٩) ، وأن هذه الأطنان كتبت وقت العمل بهذا القانون وعن الاستيلاء عليها في ٢١/١٠/١٩٧٠ في وضع يد المالك الخاضع ولم يدرك البائع الخاضع هذا العقد المؤرخ ١/٢/١٩٥٣ ضمن إقراره المقدم منه طبقاً للقانون المطبق في الاستيلاء رقم ٥ لسنة ١٩٦٩

ومن حيث وإزاء ما ثبت من تقرير الخبير على الوجه الموضح آنفاً ، وإزاء عدم ثبوت تاريخ العقد العرفي المؤرخ ١/٢/١٩٥٣ الذي صدره من الخاضع إلى المعترضة عن أرض الاعتراض ، حيث يثبت مضمونه في ورقة رسمية ، كما لم يوقع عليه موظف عام أو مستظف ذو صفة رسمية في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ ، فإن مقتضى ذلك وإلزامه ألا يعتد بهذا العقد ، ولا يصح الاندراج عن المساحة الواردة به أو استبعادها من الاستيلاء .

هذا ولا يجوز المحلجة في ذلك بأن المعترضة (المظنون غسدها) قد صدر باسمها لسنة ١٩٦٥ كشف بجميع ملكية عن مساحة ١٧ ط ٥٠٠ بذات الحلاص والقطعة وذات الناحية يدخل ضمنها أرض الاعتراض وأنها بناء على ذلك قد استخرجت بطاقة زراعية من الجمعية المختصة وأن هذه الأرض ثابتة بالجمعية الزراعية بسجل ٢ خدات تحت رقم ٤٩١ ، لا يجوز الاحتجاج بذلك في مجال إثبات تاريخ العقد الذي به بالنسبة لأطيان الاعتراض لأنه فضلاً عما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ينبغي أن يقوم الدليل على أن سجلات الجمعية التعاونية الزراعية التابع لها أطيان الاعتراض - ومنها سجل ٢ خدات زراعية - هي سجلات منقطة وأنها استوفت الإجراءات والأوضاع المقررة قانوناً لتحريرها وإثباتيقاتها حتى يكون لها سقطة الرسمية وهو ما لم يتم عليه الدليل من أوراق الطعن ، فإن بيانات هذا العقد لم تتخذ بطريقة لا تغير القبح في هذه السجلات ، ولم يثبت مضمونه

في أية أوراق أخرى تثبتية للتاريخ ، كما لم يؤشر عليه موظف علم مختص ، وبالتالي فقد تخلف في شأنه الأحوال التي تنص عليها المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن إثبات التاريخ للحررات العرفية كذلك فإن أطيان الاعتراض كتبت على ملكية الخاضع وفي وضع يده حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم يثبت وضع يد الطعون ضدها على هذه المسألة المادة اللازمة لكسب الملكية قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، الأمر الذي يترتب عليه نظم أسسبب كسب ملكية هذه الأطيان في حقها وبالتالي خضوع هذه الأطيان للاستيلاء قبل الخاضع طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المطبق في الاستيلاء ولا يكون ثمة حق في الاعتراض على هذا الاستيلاء من جانب الطعون ضدها ويكون اعتراضها برفوضا .

ومن حيث أن القرار الطعون فيه قد قضي بغير ذلك ، فمن ثم فإن تفسقه يكون واردا على خلاف صحيح حكم القانون خليقا بالألماء ، والقضاء مجددا برفض اعتراض الطعون ضدها .

(طعن ٢١٠٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٠)

الأوراق الأخرى بالجملة القنولية الزراعية خلاف السجلات وبطاقات الصيانة المستوفية لشروط القنولية اللازمة لاعتبارها أوراقا رسمية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ليس لها صفة الرسمية أو القابات التاريخ لا تكسب قد ورقة عرفية في إحدى هذه الأوراق تاريخا ثابتا في نص المادة ١٥ من قانون الإثبات .

المحكمة

ومن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المسئل أن العقيد موضوع المظلمة والمؤرخ ١٩٦٠/١٢/١٩ هو عقد عرفي ولا تطبق على أية حالة من حالات ثبوت التاريخ التي عدهتها المادة ١٥ من قانون الإثبات السالف الإشارة إليها ، ذلك لأن المستقر عليه في قضاء المحكمة الإدارية العليا أن الأوراق

الأخرى بالجمعيات التعاونية الزراعية خلال المسجلات وبطلت الحيوة
المستوفية للشروط القانونية اللازمة لاعتبارها أوراقا رسمية طبقا لأحكام
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ليس لها صفة الرسمية أو الثابت التاريخ
ولا تكسب قيد ورقة عرفية في إحدى هذه الأوراق تاريخا ثابتا في نص
المادة (١٥) من قانون الإثبات .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم وإذا كشفت سجلات الجمعيات التعاونية
الزراعية وبطلت الحيوة بها وهي وحدها التي تعتبر أوراقا رسمية طبقا لأحكام
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ دون غيرها من الأوراق الأخرى فإنه قبل صدور
القانون المذكور لم تكن للأوراق الصادرة من الجمعيات التعاونية الزراعية
صفة الرسمية ولما كان اللجنة القضائية قد استندت في قرارها المطعون فيه
ككامل لثبوت تاريخ التصرف محل المنازعة إلى ما جاء بتقرير مكتب الخبراء من
أن هذا التصرف ورد مضمونه في الاستمارة ٣ زراعية المؤرخة ١٩٦٦/٦/٦ ،
وكذلك قيام لجنة مشكلة من مجلس إدارة الجمعية الزراعية التابع لها الأرض
بمثار النزاع ودلال المساحة واللجنة القروية بالتوقيع على صحة ما ورد بتلك
الاستمارة من بيانات ، فإنه من ثم ونتيجة لما تقدم فإن هذه الاستمارة
لا تصلح دليلا على ثبوت تاريخ التصرف لخروجها عن نطاق المادة ١٥ من
قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، وبالتالي يتعين استبعادها وعدم الأخذ
بها كدليل للتعليل على ثبوت تاريخ المثار النزاع .

(طعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٠)

التفصيل السادس

الجمعيات التعاونية للثروة المسقية

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

عدم استعمار الإعفاءات التي كانت مفررة لجمعيات التعاونية للثروة المسقية في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .

التفصيل :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقرى الفلوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١/٣ فاستعرضت نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية التي تنص على أن « تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة بها ويشترط المعنية الأثنياء الآتية والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : (٢) ما تستورده الجمعيات التعاونية للثروة المسقية والجمعيات التعاونية لحفظت الحدود من الآلات وأدوات ومكينات لازمة لنشاطها » .

كما استعرضت نص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجبركية التي نصت على أن « يلقى ما يأتي : (١) القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية » كما استعرضت المادة ٤ من ذات القانون التي تنص على أنه « لا تغطي أحكام هذا القانون بما يأتي : (٢) الإعفاءات الجبركية التي صدرت بقرارات من السلطة المختصة قبل العمل بأحكام هذا القانون تطبيقاً لأحكام المادتين ٣ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية » وأسببان لها أن المشرع طبق أن تنظم بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الإعفاءات الجبركية المقررة للجمعيات التعاونية للثروة المسقية فحدد نطاق هذه الإعفاءات بالمعدات والآلات والآلات والمكينات التي تكون لازمة لممارسة نشاطها وناط بوزير

المالية لن يحدد بقرار منه مدى هذه الإعفاءات وذلك بناء على توصية من الوزير المختص ثم عاد والى هذه الإعفاءات وبلغاء القانون القرار لها ولم يستثنى من ذلك سوى تلك الإعفاءات التي صدرت بقرارات من السلطة المختصة في ظل العمل بأحكام القانون المالي وإذا كان الثابت أن قرارات وزير المالية بتحديد اضاف المعدات والآلات التي تتمتع بالإعفاءات الجبركية المقررة وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المسمى لا تغير بذاتها قرارات بالإعفاءات التي هي عمل شرطي يتضمن تحديد مدى هذه الإعفاءات ومن ثم فالحكم لا تدخل في عداد الإعفاءات المستتاهة القصوم عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ إذ ينصرف حكم هذه المادة الى تلك الإعفاءات التي صدرت لاستيف بعميتها وإفراج ما عداها فعلا وتخففت على وجه الدقة بقرارات من السلطة المختصة قبل صدور عقبا فعلا وتحددت على وجه الدقة بقرارات من السلطة المختصة قبل صدور هذا القانون وترقيبا على ما تقدم فانه لا يجوز الجمعيات الخيرية إليها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون التمسك بتلك الإعفاءات التي كانت مقررة لها وفقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المسمى والقرارات المكملة لها وتكون جميع المعدات والأدوات التي تستوردها هذه الجمعيات اعتبارا من هذا التاريخ خاضعة للرسوم الجبركية المقررة وما يؤكد ذلك أن المشرع في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ أشار الى أعاد النص على إعفاء بعض المواد التي تضمنها قرارات وزير المالية الصادرة بتنفيذ الحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ كالمصلحة الشخصية والجوائز والنياشين وخلافه ولو جاز القبول باستمرار العمل بهذه القرارات في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ وفقا لحكم المادة الرابعة منه لما كان المشرع بحاجة الى إعادة النص على إعفاء مثل هذه الموارد مرة أخرى .

فذلك ،

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استمرار الإعفاءات التي كانت مخررة للجمعيات التعاونية للثروة المالية في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

(ملف ٣٥٥/٢/٣٧ - جلسة ٨٧/٦/٢)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

المبدأ :

إنشاء الشعب التجارية المشتركة تصدر على داخل البلاد وبالأداة القانونية المحددة وهي قرار وزير التتوين - الجمعية المختصة في الخارج والمصادقة بالجمعية وكافة الأحكام المتعلقة بها تخضع لأحكام القانون المصري .

١- قبول التصديق على الشهادات الصادرة في الخارج من سلطات التصديق المصرية المختصة سواء في خارج البلاد (الدبلوماسية اقتصاراً) أو في داخلها منوطاً بأحكام القانون المصري وحده الذي ينظم ذلك .

الفقوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفقوى وللشريع بجلستها المنعقدة في ١٤/١٠/١٩٨٧ فقبرت أن المادة ١ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية المحل بطقواتين أرقام ٢٠٣ لسنة ٥٢ ، ٣١٢ لسنة ٥٤ ، ٨٥٤ لسنة ٥٦ ، ١٥٣ لسنة ٥٨ ، ١٢ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تنشأ غرف تجارية وتكون الغرف هي الهيئات التي تهمل في دائرة اختصاصها المصالح التجارية والصناعية والاقتصادية لدى السلطات المختصة وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » .

« وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أن « يجوز للغرف التجارية أن تصدر الشهادات الدالة على مصدر البضاعة المصرية وجنسية المصدرين وأسعار الحاصلات وكذلك سائر الشهادات التي يأذن وزير التجارة والصناعة في إصدارها . . . » وتنص المادة ٤٢ على أن « للغرف التجارية أن تكون اتحاداً علياً لها للتعليق بالمصالح المشتركة فيها . وينشأ هذا الاتحاد بمرسوم تعين فيه بوجه خاص الأحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وإدارته واختصاصاته

ماليته وعلاقته بالغرف التجارية » وتنص المادة ١٤ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ٦٥ على أنه « يجوز أن ينشأ في الاتحاد العام للغرف التجارية شعب تجاري لتنسيق العلاقات التجارية بين الجمهورية العربية المتحدة وإى من الدول الأجنبية . وتضم كل شعبة ممثلين عن المؤسسة المصرية العامة للتجارة وشركات الطيران وشركات الملاحة التي تتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . ويجوز أن يحضر اجتماع الشعبة الممثل التجارة للدولة الأجنبية ويكون لكل شعبة لائحة لنظامها الاساسى ويصدر قرار من وزير القويين بإنشاء كل شعبة واعتماد نظامها الاساسى .. » وتنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مارس ١٩٥٥ بإنشاء الاتحاد للعظم للغرف التجارية المصرية على أن « ينشأ للجمعية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية المصرية اتحاد يسمى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية . تكون به الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة .. وتنص المادة الرابعة من ذات القرار على أن يعين الاتحاد بالشؤون التجارية العامة وتوحيد جهود الغرف في هذا السبيل وهو الذى يمثلها لدى السلطات العامة والهيئات الأخرى فيما يتعلق بهذه الشؤون كما يمثلها في مباحثات الوفود التجارية لدى الجهات الأجنبية وفي مباحثات الوفود الأجنبية في مصر وكذلك في الهيئات الدولية وله أن يتحرك في المؤتمرات الاقتصادية والمعارض الداخلية ككت أو خارجية » .

ومناد ما تقدم أن المشرع قد نهل في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بالغرف التجارية التى تنشأ وفقا لاحكامه تمثل المصالح التجارية والصناعية والاقتصادية لدى السلطات العامة ، واعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة وتحولها العديد من الاختصاصات : من بينها إصدار الشهادات الدالة على مصر الصناعة وجنسية المصدرين وانسار الحاصلات وغير ذلك من الشهادات التى يأتى بإصدارها وزير التجارة والصناعة . واجاز لهذه الغرف أن تكون فيما بينها اتحدا عاما للجمعية بالمصالح المشتركة لها يصدر بتشاقه مرسوم قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٥٦ (قرار جمهورى) تحد فيه كافة الاحكام المتعلقة بتشكيله وإدارته واختصاصاته وماليته وعلاقته بالغرف التجارية . كما اجاز بتقتضى حكم المادة ٢٢ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥

إنشاء تشعب تجارية بقرار من وزير التموين داخل الاتحاد المصري للغرف التجارية لتسويق العلاقات التجارية بين مصر وغيرها من الدول الأجنبية ، تضم عضويتها ممثلين من المؤسسة المصرية للصناعة للتجارة وشركات الطيران وشركات الملاحة المصرية . وأجاز أن يحضر اجتماعات هذه التشعب المثلون التجاريون للدول الأجنبية . هذا وقد صدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون قرار مجلس الوزراء بإنشاء الاتحاد المصري للغرف التجارية الذي اعترف له بالشخصية القانونية وعهد إليه ببعض الاختصاصات في مجال العلاقات التجارية الدولية والتي تتمثل في القيام بمهمة تمثيل الغرف التجارية المصرية في مباحثات الوفود التجارية المصرية لدى الدول الأجنبية والهيئات الدولية أو في مباحثات الوفود الأجنبية في مصر وكذلك الاشتراك في المؤتمرات والمعارض الداخلية والخارجية

ومن حيث أن المشرع تحقيقاً منه للتعاون في المجالات التجارية الدولية بين الغرف التجارية المصرية والغرف الأجنبية أجاز بقرار من وزير التموين إنشاء تشعب تجارية داخل الاتحاد المصري للغرف التجارية تضم عضويتها ممثلين عن المؤسسة المصرية للصناعة للتجارة وشركات الطيران وشركات الملاحة المصرية . كما أجاز للممثلين التجاريين للدول الأجنبية حضور اجتماعات هذه التشعب وذلك بهدف تسويق العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول الأجنبية . ومن ثم فإن هذه التشعب لا تنشأ إلا داخل البلاد وبالأداة القانونية المقررة وتخضع ، أنشطتها وإدارتها وكافة الأحكام المتعلقة بها لأحكام القانون المصري ، ولذا كان المسلم به أن اهلية الأشخاص القانونية العامة : النصرف والقيام بالأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف المنوط بها هي أهداف محددة تنظمها القوانين والقرارات المتخذة لها ، وكان الثابت أن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ناط بإنشاء التشعب التجارية بقرار من وزير التموين ولم يقرر أى اختصاص للاتحاد المصري في هذا الشأن كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر بإنشاء هذا الاتحاد حدد اختصاصاته في مجالات العلاقات التجارية الدولية بتمثيل الغرف التجارية في مباحثات الوفود في الدول الأجنبية والهيئات الدولية أو في مباحثات الوفود الأجنبية في مصر وكذلك

الاشتراك في المؤتمرات والمعارض الدولية ومن ثم فإن اشتراك الاتحاد المشار اليه في ١٩٨٢/١١/٢٢ في تسمية الغرفة الإيطالية المصرية المشتركة أمر خارج عن حدود اهليته طبقا للقانون المصرى ، ومن ثم فلا يعتد باشتراكه هذا قانونيا بالنسبة للسلطات المصرية ولا بها يضرر عن هذه الغرفة من أعمال ومحركات .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ وغيرها من الشهادات التجارية والتصدير عليها بالنسبة للسلع المصدرة الى مصر فانه ولئن كان المسلم به وفقا لبدأ اتفاقية القوانين أن إصدار شهادات المنشأ الخاصة بهذه السلع والتصدير عليها يتم وفقا لاحكام قانون الدولة المصدرة الا ان قبول هذه الشهادات من قبل السلطات المصرية واعتبار تصديقها هو أمر يخضع لاحكام القانون المصرى باعتباره قانون الدولة المصدرة لهذه الشهادات وترتباً على ما تقدم ولما كان اعتبار السلطات المصرية بالخارج - التتصليات - لا يرد وفقا لحكم المادة ٩٦ من قانون نظام السالكين الدبلوماسى والتتصل الأعلی الحررات المصدرة عن سلطات البلاد التى توجد بها هذه التتصليات وكان الثابت ان الغرفة الإيطالية المصرية المشتركة - المشار اليها فى الحالة المروضة - قد تأسست وفقا لاحكام القانون المذنى الإيطالى وتم تسجيلها بالخارج كجمعية خاصة ولا علاقة لها بالسلطات المصرية الرسمية ومن ثم فإن تعيين عدم الاعتماد بالشهادات التى تصدرها او التتصليات التى تنصيحها عليها او على غيرها من الشهادات المصدرة عن السلطات الإيطالية بالنسبة للسلع المصدرة الى مصر .

ثالثاً ،

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن :

اولاً - انشاء للشعب المشتركة مقصور على داخل البلاد وبالأداة القانونية المحددة وهى قرار وزير التتوين .

ثانياً - الجمعية المنشأة فى الخارج والمسماة بالشعبة لا تخضع لاحكام القانون المصرى وقد تنشأ طبقاً لاحكامه .

ثالثا - مسألة قبول التصديق على الشهادات الصادرة في الخارج من سلطات التصديق المصرية المختصة سواء في خارج البلاد (الدبلوماسية والقنصلية) او في داخلها منوطة بأحكام القانون المصرى وحده الذى ينظم ذلك .
(ملف ٢٧/١/٥٨ — جلسة ١٤/١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

سريان الضريبة على المرتبفات المقررة بقانون الضرائب على الدخل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على الأرباح التى تدفعها كل من لجمعية التعاونية لنقل البنى بالانوفية والجمعية التعاونية لتسويق منتجات الخض والفلكة الى المابلين بهما تحت مسمى « حوافز الانتاج » .

التقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨١/٢/١ فتبينت ان المادة ٤٠ من قانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان : تعفى الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية من : ١ - الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وعلى المهن غير التجارية . والمادة ٥٧ من قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان « تعفى الجمعيات التعاونية الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم الآتية : ٧ - الضرائب المفروضة على الأرباح التجارية » . والمادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على ان « تسرى الضريبة على - الضريبة على المرتبفات » .

٢ - المرتبفات وما فى حكمها والمساهيات والاجور والمكفآت والايادات المرتبة لدى الحياة فيها عدا المعاشات التى تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى اى شخص مقيم فى مصر او فى الخارج عن دخلات ادبت فى مصر والمادة ٥٦ من ذات

القانون تنص على أنه « بعد أعمال حكم المدة ٦٠ من هذا القانون يحدد سير الضريبة على الوجه الآتي : ... » . والمادة ٥٨ منه تنص على أنه « فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة (١) من هذا القانون يتحدد وعاء الضريبة على المرتبت على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبت وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبه لدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون ممنوحا له من المزايا التقديرية أو العائلية وذلك على الوجه الآتي :

٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة .

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

... (ب) المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو لضريبة على أرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقا للمواعيد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة ... » .

والمادة ١١١ منه تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المستغلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على ... » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن الشرع في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه تناول نطاق الضريبة على المرتبت والمسنن الذي تفرض به ثم حدد في المادة ٥٨ من ذات القانون الوعاء الخاضع للضريبة ٣٣٥ واستبعد منه بعض المبالغ كذلك التصوص عليها في البند ٣ بالزيادة المذكورة والتي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة . واعتبر الشرع من حوافز الانتاج - في تطبيق هذا الحكم -

المبالغ التي تدفعها منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد اخذ رأى وزير القوى العاملة .

ولما: كانت الجمعيات التعاونيات في الحالة المعروضة — من منشآت القطاع الخاص وتتمتعن بالاغفاء المقرر — في القانونين رقمى ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى و١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعى للجمعيات التعاونية من الخضوع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، كما انهما لا تخضعان للضريبة على أرباح شركات الأموال لكون الجمعيات التعاونية ليست مخاطبة بالحكام هذه الضريبة . ومن ثم فان المبالغ التي تدفعها الجمعيتان المذكورتان الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز انتاج » لا تندرج في مفهوم حوافز الانتاج التي تؤديها منشآت القطاع الخاص والتي تعفى من الضريبة على المرتبات بنسب وأوضاع معينة طبقا للبند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه حيث اشترط المشرع للاغفاء ان تكون المؤسسة خاضعة ايا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية او للضريبة على أرباح شركات الأموال — كما سلف البيان — وهو الأمر غير المتحقق في حالة الجمعيتين المعروضتين .

لذلك ،

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مريان الضريبة على المرتبات المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على المبالغ التي تدفعها كل من الجمعية التعاونية للنقل البرى بالقنوية والجمعية التعاونية لتسويق منتجات الخضار والفلكة الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز الانتاج » للأسباب السليقة ليضاحها .

(ملف رقم ٣٧/٢/٢٨٠ فى ١/٣/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

تؤول نصف النسبة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض أرباح الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية الى صناديق المساعدات المشاة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ - يوزع النصف المتبقى فيما بين الجمعية والاتحاد التعاوني على اساس الثلثين للجمعية والثلث للاتحاد او بالنسبة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض رباح الجمعيات التعاونية الزراعية فلها اعتبارا من تاريخ العمل بقانون الحكم المحلي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ تؤول كلمة الى حساب الخدمات والنتيجة الاجتماعية بكل قرية .

التنفيذ :

هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتعسمى الفتوى وانتشر بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ بناء على موافقة السيد الاسناد المستشار/ رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٢ ، فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسته ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ ملك ٦٥/٢/٢٢ التي انتهت - للاسباب الواردة فيها - الى ايلولة نصف السنة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض الجمعيات التعاونية الانتاجية الى صناديق المساعدات بمديرية الشؤون الاجتماعية الانتاجية وتوزيع النصف المتبقى فيما بين الجمعية والاتحاد التعاوني على اساس الثلثين للجمعية والثلث للاتحاد .

كما تبين للجمعية العمومية ان قانون الجمعيات التعاونية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ الذي كان يقضى في المادة ٢٦/د بتخصيص جزء من الأرباح ينص عليه نظام الجمعية بحيث لا يقل عن ١٠٪ من الفائض لتخصيص شئون المنطقة القائمة فيها الجمعية من الناحيتين المالية والاجتماعية وان قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ قضى في المادة ٦١/ب بتخصيص نسبة ١٥٪ من الفائض الناتج من نشاط الجمعية الاستهلاكية للخدمات الاجتماعية التي يحددها مجلس الادارة وقضى في المادة ٦٢ بأن يتولى

مجلس إدارة الجمعية صرف ثلثي الحصيلة المخصصة للخدمات الاجتماعية في مخطفه عمل الجمعية وإن يتولى مجلس إدارة الاتحاد لتعاونى الاستهلاكى المركزى صرف باقى هذه الحصيلة على مستوى الجمهورية ، كما قضى قانون التعاون الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ فى المادة ٥١ منه بتخصيص نسبة من الفائض الناتج عن نشاط الجمعية الإنتاجية للخدمات الاجتماعية وقضى فى المادة ٥٦ بأن يتولى مجلس إدارة الجمعية صرف ثلثي تلك النسبة فى مخطط الجمعية وبأن يتولى مجلس إدارة الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى صرف باقى هذه الحصيلة على مستوى الجمهورية — كما بين للجمعية بعه بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ عمل يسلمون الضمان اوجتماعى الصادر بملعون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى فى المادة ٢٤ بقتضاء صندوق المساعدات بديريات المتسئون الاجتماعية اقليميه وانخل فى موارد ٥٠٪ من النسبة المقررة لحساب الخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية يحتف انواعها . واستظهرت الجمعية بما تقدم انه بصور القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وبمعه فى المادة ٢٤ منه على أن يكون من بين مصادر تحويل صناديق المساعدات التى تنشأ بالمديريات اقليمية ٥٠٪ من النسبة المقررة لحساب الخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية فان هذا النص يعتبر معدلا لنص المادة ٢٦/د من قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٦١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ونص المادة ٥٦ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ باعتباره لاحقا فى صدوره لتاريخ العمل بالقوانين المذكورة ومعدلا لكيفية توزيع النسبة المقررة بهذه القوانين للخدمات الاجتماعية وعلى ذلك فان النسبة المخصصة من فائض الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية والزراعية يجرى توزيعها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ فى ١٩٧٧/١/٢٦ ويقسم النصف نصفها الى صناديق المساعدات بديريات المتسئون الاجتماعية ويقسم النصف المتبقى — بالنسبة للجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية — فيما بين الجمعية التعاونية والاتحاد التعاونى فتمتحق الجمعية ثلثيه ويمتحق الاتحاد الثلث ، الا انه بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية فقد تبين للجمعية العمومية ان المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى

نص في المادة ٧٠ على ا. ينشأ في كل قرية حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية بها وأدخل في موارده حصّة الخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية في نطاق القرية - وهو ذات الحكم الوارد في قانون الحكم المحلي الملغى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، كما تبينت الجمعية من نص المادة ٢١ من قانون التعاون انزعاع المصدر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قرر تخصيص نسبة ٥٪ من فائض أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية للخدمات الخيرية والاجتماعية ، وعلى ذلك فإن حصّة الخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية كانت تؤول بالكامل الى حساب الخدمات والتنمية والمنشأ بكل قرية وفقا لقانون الحكم المحلي الملغى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ واعتبرا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ الذي قضى بأيلولة نصف النسبة المخصصة من أرباح الجمعيات التعاونية للخدمات الاجتماعية الى صندوق المساعدات المحلية بمديريات الشؤون الاجتماعية فإن هذا القانون يكون قد غلّ قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ وجعل النسبة المشار اليها توزع مناصفة فيما بين الصندوق والحساب سالف البيان الا انه بصور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ينظم الحكم المحلي اذى قضى بأيلولة حصّة الخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بكل قرية يكون قد نسخ ضمنا نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان فيها يتعلق بالجمعيات الزراعية فقط دون غيرها من الجمعيات التعاونية وذلك لتعارض حكم القانون اللاحق (٤٣ لسنة ١٩٧٩) مع حكم القانون السابق (٣٠ لسنة ١٩٧٧) في هذا الشأن اذ بينما كان يقضى القانون السابق بأيلولة نصف النسبة المشار اليها الى صندوق المساعدات بمديريات الشؤون الاجتماعية فإن القانون اللاحق أعاد تنظيم ذات الموضوع وقضى بأيلولة الحصّة المقررة كاملة الى حساب الخدمات والتنمية الاجتماعية ، وعلى ذلك فانه اعتبرا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تؤول حصّة الخدمات الاجتماعية من فائض أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية كاملة الى حساب الخدمات والتنمية المحلية المنشأ بكل قرية .

ذلك ،

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ايلولة نصف النسبة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية الى صناديق المساعدات المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ ويوزع النصف المتبقى فيها بين الجمعية والاتحاد التعاونى على اساس الثلثين للجمعية والثلث للاتحاد ، وبالنسبة للنسبة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية الزراعية فانها اعتبارا من تاريخ العمل بقانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ تؤول كاملة الى حساب الخدمات والتنمية الاجتماعية بكل قرية .

(ملك ١٢٠/٢/٧ : جسة ١٩٨٨/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٤) -

المبدأ :

يتعين لشرعية قيام اى من الأشخاص المعنية المخلفة داخل الدولة في اطار سيادة الدستور والقانون ان تنشأ وفقا لاحكامها وفي حدود الغرض والهدف المخصص له هذا النوع من الأشخاص المعنية - اذا ما استهضفت الجمعية تحقيق اغراض خلاف التى قصد اليها المشرع من انشاء الجمعيات الخاصة كان للجهة الادارية المختصة حق رفع شهرها لو حق اصدار قرار بحلها حسب الاحوال - ونخضع للجهة الادارية المختصة في مباشرتها سلطتها في جميع الاحوال لرقابة القضاء الادارى لبيان مدى مشروعية القرار ومطابقته للقانون .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة (٥٥) من الدستور تقضى بان للمواطنين حق لتكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون ، ويحظر انشاء جهيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او مريا لو ذا طابع عسكرى .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والؤسسات الخاصة ينص فى المادة الاولى منه على ان « تعتبر جمعية فى تطبيق احكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة او غير

مبينة بتألف من أشخاص طبيعية لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي .

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من القانون المشار اليه على أن تعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض في تكوينها النهوض بالمطوع أو الفنون أو الآداب .

وقد حددت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتي صدرت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ ميلادين عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية بما يلي :

- ١ - رعاية الطفولة والأمومة .
- ٢ - رعاية الأسرة .
- ٣ - المساعدات الاجتماعية .
- ٤ - رعاية الشيخوخة .
- ٥ - رعاية الفئات الخاصة والمعوقين .
- ٦ - الخدمات الثقافية والطبية والمهنية .
- ٧ - تنمية المجتمعات .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المشار اليها ومن الاطلاع على المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ان الجمعيات والمؤسسات الخيرية هي تجميع الأشخاص طبيعيين أو اعتباريين يهدف الى تحقيق أغراض غير مادية تتمثل في ميلادين الرعاية الاجتماعية المختلفة وتقديم الخدمات الثقافية والعلمية والعمل على تنمية المجتمع ، وهي في ذلك كله تخضع لائتراف الجهة الادارة المختصة التي لها حق توجيهها ومراقبة تنفيذ الجمعية لنشاطها وتحقيق الغرض من تكوينها .

ومن حيث أنه من المبادئ الأساسية التي تمثل النظام العام للأشخاص المعنوية العامة الوطنية ، أن هدف الأشخاص ينشأ وفقا لما يحدده الدستور

والقانون ويولادة من الذين يؤسسونها بعد موافقة السلطة المختصة في الدولة لتحقيق أغراض محددة ومخصصة لكل نوع منها فالحزب السيلسي يوافق وفقا لحكم المادة (٥) من الدستور وأحكام القانون المنظم للأحزاب السياسية رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ ، وتكوين الجمعيات الخاصة يقوم طبقا للمادة (٥٥) من الدستور وأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لها ولأغراض غير سياسية ، والتغلبات تقوم طبقا للمادة (٥٦) من الدستور ووفقا لقوانين التغلبات المهنية ولقانون العمل ولأغراض نقابية ومن ثم فإنه يتعين لشرعية قيام أى من الأشخاص المعنوية المختلفة داخل الدولة في إطار سيادة الدستور والقانون أن تنشأ وفقا لأحكامها وفي حدود الغرض والهدف المخصص له هذا النوع من الأشخاص المعنوية فلا يجوز وفقا للدستور والقانون إنشاء حزب بحسب أهدافه وطبيعته وغايته في صبورة جبهة ولا جمعية في شكل حزب ولا نقابية في شكل جمعية ألح بل يتعين أن ينشئ الشخص المعنوي بحسب طبيعة وأهدافه طبقا لأحكام الدستور والنظام القانوني الخاص به وتأسيسا على ذلك فإن الجمعية إذا ما استهدفت تحقيق أغراض خلاف ما تقدم ، كان للجهة الإدارية المختصة حق رفض شهرها أو حق إصدار قرار بحلها — حسب الأحوال — وتخضع الجهة الإدارية المختصة في مباشرتها لسلطانها في جميع الأحوال لرقابة القضاء الإداري لبيان مدى مشروعية القرار ومطابقته للقانون .

ومن حيث إن الجمعية المصرية للسلام والحرية تحت التأسيس — والتي كان من المراد شهرها — قد نص في عقد تأسيسها على أن أغراضها تتحصل في :

١ — الاهتمام بدراسة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بدمج السلام العالمي وحقوق الشعب في تقرير مصيرها وتنمية وتطوير مواردها لصالح شعوبها ولصالح التعاون والإخاء الإنساني والدفاع عن حقوق الإنسان لدعمه من دعم الاستقرار الدولي .

٢ — نشر وتعميق وتوسيع دائرة المعرفة الشعبية حول مخطر الأسلحة

النووية وغيرها من أسلحة الإبادة بالجملة وضرورة دعم جمهور الأمم المتحدة من أجل تعزيز استخدام هذه الأسلحة .

٢ — المساهمة بالأبحاث والدراسات التي تخدم أهداف الأمم المتحدة في السلام والحرية والتنمية ومنع الحروب النووية وتسخير الموارد المخصصة للتسلح النووي لأهداف التنمية وتعمير وتربية شعوب العالم الثالث وحل المشكل الدولية بالطرق السلمية وتدعيم الجهود المبذولة للدفاع عن السلام العالمي بغض النظر عن الاختلافات الفكرية أو السياسية أو الدينية بغض النظر عن إنجنس أو اللون أو الثروة .

ومن حيث أن مظاهر تقديم الخدمات الثقافية والعلمية كهيئان تمثل فيه الجمعية الخاصة بحسب مقصود المشرع من انشائها ، تبرز من خلال العمل على أن تقوم الجمعية بتنمية تراث أفراد المجتمع الذهنية وطاقاتهم الفكرية والعمل على تنمية وتسخير مكتهم الفنية والأدبية والعلمية ، بقصد الارتقاء بعقلهم ووجدانهم ، وغرس مزيد من القيم السليمة في نفوسهم ، كما تبرز أيضاً في تقديم أوجه المشورة في كيفية الاستفادة من التقدم العتيق والسريع للعلوم — في شتى مناحها — والفنون والأداب في كافة مجالاتها وهذه كلها أمور تنعكس ولا شك على المجتمع ، وتحقق له مزيداً من الرعية الاجتماعية وهو الأمر الذي هدف إليه المشرع حينها أصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، ولما كان الثابت من الأوراق — وعلى النحو المشار إليه سلفاً أن أغراض الجمعية التي صدر قرار الجهة الإدارية برفض شئورها تحصل جميعها في الاهتمام بدراسة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن دعم السلام العالمي ، وتنمية وتطوير وموارد الأمم المتحدة لصالح الشعوب ، كما تحصل في المساهمة بالأبحاث والدراسات التي تخدم أهداف الأمم المتحدة في السلام والحرية والتنمية وفي توسيع دائرة المعرفة الشعبية حول مخاطر الأسلحة النووية وغيرها لمنع التسليح النووي والحروب النووية وما إلى ذلك من أغراض هي أبعد ما تكون عن الأغراض التي

تصديقها المشرع من إنشاء الجمعيات الخاصة التي تعمل بقصد تقديم الخدمات الثقافية لتنمية عقل ووجدان أعضاء الجمعية ورفع مستوى معارفهم ومداركهم أو القيام بأى أنواع الرعاية الاجتماعية لأعضائها بعيداً عن الدعوة إلى مياديه ذات طابع سياسي مثل تحريم الأسلحة النووية وإسلاح الإبادة بالجملة ، وعدم تخصيص موارد الدولة للتسليح النووي ، وخلق وعي سياسي عام يدعو ويعمل من أجل هذه الأهداف التي تتعلق بمصير الدول المختلفة والصراعات الدولية في مناطق السلام وثرائه وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تود الجمعية أن تسجل في إحدى دولها والعمل فيها ، بالانشطاط يكون سياسياً عندما ينصرف غرض الجماعة التي تتكون منها الجمعية إلى الدعوة لغير أعضائها لمبادئ سياسية تتعلق بالحرب والسلام والعلاقات الدولية ولا يقتصر على البحث العلمي من أعضائها لهذه الأمور وبصورة تتعلق بتنمية معلوماتهم ومداركهم العلمية والثقافية وإجراء الدراسات في النظريات العلمية المتخصصة في جميع فروع العلم والمعرفة والتي تشتمل بها العديد من الجمعيات العلمية المتخصصة ، والتي تؤدي دورها في هذا الشأن بين الأعضاء من ذوي التخصص العالي المنضمين إليها بسبب طبيعة أغراضها العلمية ومن ثم فإن القرار الصادر من الجهة الإدارية برفض شهر الجمعية محل هذا الطعن على أساس أن أغراض الجمعية ليس من شأنها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الآداب على النحو الذي عناه المشرع في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ : يكون قد صدر سليماً ومستنداً. لصحيح حكم القانون ، ولما كان ذلك هو ذاته ما انتهى إليه ويحق الحكم المطعون فيه فمن ثم يكون قد صدر مستنداً على صحيح أحكام القانون ولأسباب سليمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(طعن ١٣٣٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٢)

جنسية

جنسية

الفصل الأول : ماهية الجنسية وتكييفها القانوني

الفصل الثاني : اسباب كسب الجنسية

الفرع الأول : الجنسية الأصلية

الفرع الثاني : الجنسية المكتسبة ١

أولا : الزواج

ثانيا : التجنس

الفصل الثالث : فقد الجنسية واسقاطها

الفرع الأول : اسقاط الجنسية

الفرع الثاني : فقد الجنسية

الفصل الرابع : منازعات الجنسية

الفرع الأول : صور المنازعة في الجنسية

الفرع الثاني : اثبات الجنسية

أولا : عبء الإثبات

ثانيا : شهادة الميلاد

ثالثا : شرط القوطن في مصر

رابعا : الحالة الظاهرة

خامسا : شهادة الجنسية

الفرع الثالث : حجية الأحكام الصادرة بالجنسية .

الفصل الأول

مادة الجنسية وتكييفها القانوني

المبحث :

الجنسية من المعاني المفردة البسيطة التي لا تحتل التخطيط ولا التراكيب
القانون الدولي لا يعرف جنسية عثمانية مصرية ولا عثمانية عراقية أو حجازية
أو سورية - الجنسية فرع من السيادة ولازمة من لوازمها - للسيادة وحدانية
يهدمها الاشرار والتخطيط .

المعركة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بأوجه الطعن الأخرى والتي انصبت على الأسباب
التي ساقها الحكم المطعون فيه وتوصل بها الى النتيجة التي بلغها ، فإن
ضحيح انقضاء المستعمل الا بركن الى ظاهر الأوراق دون أن يقطع برأي
حليم في موضوع المنازعة فهو صرحا بحته وتقمى حقيقته لحين الفصل في
الموضوع . والبادئ من ملفات الادارة المقدمة في الدعوى ومن مستندات المطعون
ضدها أن جدها لأبيها طرابلس الأصل
وقدم الى القطار المصري في عام ١٨٩١ م على وجه القريب وقت ان كانت كل
من طرابلس ومصر تابعة للدولة العلية وقبل ميلاد ابنه (.....)
الباروني وأولد المطعون ضدها والذي تخرج تاريخ ميلاده في الأوراق بين غلام
١٨٩٢ أو ١٨٩٥ فخرجت ولائته في مصر من تاستخرج من دفاتر دار المحفوظات
وتكشف الأوراق عن اقامة الجد والاب معا بتقويم وكذا يشغلان بالتجارة
وقت اجراء تحريات المديرية عنهما في عام ١٩٢٨ على ما جاء بملف التبعيات
رقم ٥٠٨/٢٧/١٠ والأوراق الأخرى وقد استبرت اقامة الجد منذ قدومه الى
القطر المضي والأب بمعد مولده الى ما بعد هذا التاريخ الى ١٠ مارس
سنة ١٩٢٩ حيث رزق بلبقته انهار - المطعون ضدها - والتي ولدت في بندر
الفيوم بتاريخ ١٩٣٢/١/١١. وتثبت بهذه المدينة كموطن للأسرة . وترجت
المذكورة في مراحل التعليم المختلفة وتطلعت مواطنة العلية ومنحت بسلطة

انتخب ويطاعة عائلية وجواز سفر مصرى وبذلك يكون المستفاد من ظاهر الأوراق انطبق احكام المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على هذه النزعة فالمستفاد من ظاهر الأوراق ميلاد المذكورة في مصر سنة ١٩٢٢ لأب عثماني ولد فيها في ١٨٩٢ أو ١٨٩٥ لأب عثماني من مواليد طرابلس بليبيا حضر الى مصر سنة ١٨٩١ وبذلك فإن الظاهر في حق الجد أنه عثماني كان يقيم في مصر منذ مجيئه اليها في سنة ١٨٩١ وكان يقيم فيها عادة في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظ على اقامته فيها حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون المنسار اليه ولم يكن استيلاء على طرابلس الذي تم في سنة ١٩١٢ ليزيل بذاته صفة العثمانية عن الليبيين طالما لم تكن الدولة العثمانية قد اقرت هذا الاستيلاء وبذلك يكون مصرياً طبقاً للمادة (١) — ثالثاً — من المرسوم بقانون المذكور اذ نصت على أن « يعتبر مصرياً من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » . وإذا كان الأب بحسب الظاهر من مواليد البلاد في ١٨٩٢ أو ١٨٩٥ فقد كان رشيداً عن العمل بالمرسوم بقانون المذكور فينطبق النص المنسار اليه في حقه استقلالاً بغض النظر عن نفاذ أى نصوص أخرى في شأنه . ولم يتبين من ملفات الإدارة إلا أنه مقدر بكتوف الطرابلسيين بناء على طلبه في عام ١٩٢٢ وذلك قبل عقد الاتفاق بين مصر وإيطاليا في شأن جنسية الليبيين المقيمين بالقطر المصري في ١٤ أبريل ١٩٢٣ وقد أخضعت هذه الكتوف للفحص والمراجعة والمحو أن تقتضى الأمر ولم يقرر صفة التبعية الإيطالية إلا أن ورد ذكرهم فيه بشروط معينة منها شرط الميلاد في ليبيا وأن تكون الهجرة منها على نية العودة اليها . والمستفاد ميلاد الأب بمصر واستمرار اقامته بها فلم يعد الى طرابلس حتى ١٩٢٩ لا سيما أنه ورد بملف الإدارة عنه أنه لا يوجد بأرشيف الجنسية ملفات باسمه . هذا على أن محكمة النقض سبق أن قضت بأن الجنسية من المعاني الفردية البسيطة التي لا يتحمل التخليط ولا التركيب والقانون الدولي لا يعرف شيئاً اسمه جنسية عائلية مصرية ولا عائلية عراقية أو حجازية أو سوزية . ذلك أن الجنسية فرع من السيادة ولازمة من لوازمها والسيادة وحدانية يعنها الامراك والتخليط » . (تقضى محق في ١٩٦٤/١/٢١)

وعلى ذلك وفي صدد طلب بوقف التنفيذ فلظاهر تمنع المظعون ضدها بالجنسية المصرية فيتحقق ركن الجدية في الطلب وكذلك ركن الاستعجال لما يترتب على إتكال الجنسية المصرية على المظعون ضدها من نتائج خطيرة ، وإذ قضى الحكم المظعون فيه بوقف تنفيذ القرار المظعون فيه — وبغض النظر عما قام عليه من أسباب — وهي نتيجة صحيحة على مقتضى أساليب هذا الحكم مماه ينأى عن الظعن فيتعين رفض الظعن والأزام الجهة الإدارية بالمروريات .
(ظمن ١٢٣٨ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

الجنسية المصرية مركز قانوني يتحقق في المواطن المصري بواقع ميلاده أو من خلال اقلية أصوله أو اقلية وفقا للشروط والمذاتى حددها القانون — الجنسية في حالة التجنس مركز يستعده الفرد من القانون — ليس ثمة تقدير لأحد أو لسلطة في أسباغ وصف المصري على من تتوفر فيه الشروط التي استلزمها المشرع للمتنع بشرف هذه الصفة بمجرد توفر الشروط التي حددها القانون لذلك لا تملك الجهة الإدارية المختصة تغييرا في أسباغ صفة المصرية على شخص أو حرمانه من هذه الصفة على خلاف حكم القانون وما حثه في هذا الشأن — ذلك وفقا لأحكام الدساتير المتعاقبة منذ دستور ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ وقوانين الجنسية المنظمة للجنسية المصرية حتى القانون الصادر رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

ومن حيث أنه قد بدأ التنظيم القانوني للجنسية المصرية منذ سنة ١٩٢٩ بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦ بعد أن أصبح مصر الحق في تنظيم جنسيتها نتيجة لاستقلالها عن الدولة العثمانية واستمر العمل به حتى حرر المرسوم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المنظم للجنسية المصرية ، ثم تلا القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الذي بقى نافذا حتى القانون رقم ١٩٥٦/٢١١ وبعد (م - ٥)

الوحدة مع سوريا. صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وتلاه بعد الانفصال القانون ١٩٧٥/٢٦ .

ومن حيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ينص في المادة الأولى على أن « المصريون هم :

أولاً — المتوطنون في مصر قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ من غير رعايا الدول الأجنبية المحفوظون على إقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون وتعتبر إقامة الأصول مكحلة لإقامة الفروع وإقامة الزوج مكحلة لإقامة الزوجة .

ثانياً — من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متبعاً بالجنسية المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم (٣٩١) لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية .

ثالثاً — من كسب جنسيته الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٥٨ بتلحق جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

وينص هذا القانون في المادة الثانية على أن « يكون مصرياً :

١ — من ولد لأب مصري » .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية كانت تنص على أن المصريين هم :

أولاً — المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ المحفوظون على إقامتهم فيها حتى نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية وتعتبر إقامة الأصول مكحلة لإقامة الفروع وإقامة الزوج مكحلة لإقامة الزوجة متى كانت لديهم نية التوطن .

ثانياً — من فكروا في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ كانت تنص على أن يعتبر مصرياً

٢ — المتوطنون في الأراضي المصرية منذ أول يناير سنة ١٩٤٨ أو كانوا محافظين على أقالمتهم العادية حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكونوا من رعيا الدول الأجنبية .

٣ — الرعايا العثمانيون المولدون في الأراضي المصرية من أبوين مقيمين فيها إذا كانوا قد حافظوا على أقالمتهم العادية فيها حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكونوا جنسية أجنبية .

٤ — الرعايا العثمانيون المولدون في الأراضي المصرية والمقيمون فيها الذين قبلوا المعاملة بقانون الخدمة العسكرية سواء ببلداتهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدل ولم يدخلوا في جنسية أجنبية متى حافظوا على أقالمتهم العادية في مصر إلى ١٠ مارس ١٩٢٩ .

٥ — الرعايا النمساويون الذين كانوا يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ سواء كانوا بالغين أو قصر .

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المعمول بها من ١٠ مارس ١٩٢٩ تنص على أنه يعتبر داخلا بالجنسية المصرية بحكم القانون .

ثانيا : كل من يعتبر في تاريخ العمل بهذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ وقد نصت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ وقد نصت المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ . وكتلوا محافظين على محل أقالمتهم فيه .

ثالثا — رعيا الدولة العليا الموجودين والمقيمين في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا المذكورين على محل أقالمتهم فيه ثالثا رعيا الدولة العليا المولودين والمقيمين في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بموجب

تتكون الخدمة العسكرية سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بفتح البديل رابعا
الأطفال لأولاديين بالقطار المصري من أبوين مجهولين .
ومن حيث أنه قد استقر أحكام دستور مصر المتعلقة منذ دستور
سنة ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ وتوانين الجنسية المنظمة للجنسية المصرية
على القانون النافذ رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تبين أن الجنسية المصرية مركز قانوني
يتحقق في المواطن المصري بواقع ميلاده أو من خلال إقامة أصوله أو إقامته وفقا
للشروط والمحدد التي حددها القانون وهي في حالة التجنس مركز يستتبعه الفرد
من القانون وليس ثمة تقدير لأحد أو لسلطة في اسباغ وصف المصري على من
تتوفر فيه الشروط التي استلزمها المشرع للتمتع بشرف هذه الصفة بمجرد
توفر الشروط التي حددها القانون لذلك ولا تلك الجهة الإدارية المختصة
تقديرًا في اسباغ صفة المصرية على شخص أو حرمانه من هذه الصفة على
خلاف حكم القانون وما حثه في هذا الشأن .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات أنه في عام ١٩٥٦ شكلت
لجنة إدارية برئاسة عضو من مجلس الدولة وعضوية أحد كبار الضباط
بقيادة العقيد العام بوزارة الداخلية وآخرين وذلك للبحث في مدى ثبوت
الجنسية المصرية لبعض أهالي سيناء من عده ، وقد انتقلت هذه اللجنة إلى
العرش ورنح وعقدت اجتماعاتها بحضور وكيل محافظة سيناء ، ومليور
قسم سيناء الشمالي ومعاون مباحث المحافظة وقامت اللجنة بالاستماع إلى
معلوماتهم وملاحظتهم في هذا الشأن ، كما اطلعت اللجنة على ملف الموضوع
المحفوظ بالمحافظة ، كما قامت اللجنة أيضا بمعاينة مساكن الأهالي المذكورين
وإرفاقهم ، وانتهت اللجنة في تقريرها المؤرخ ١٢/٣/١٩٥٦ إلى ثبوت
الجنسية المصرية للأشخاص المذكورين في محضرها وضمنهم
السيد (.....) (والد المعلن ضده) تحت رقم مسلسل ٢١٥٦ ملف رقم
٢٢/٢٨/٢٥٨٥ ، كما استبعدت اللجنة ثبوت هذه الجنسية لآخرين ذكرتهم
في محضرها ، كما زلت بالنسبة لآخرين عدم كفاية المعلومات الواردة منهم
وملابت كحالات يحتاج من كل واحد منهم بشأن تاريخ ومحل ميلاده ومحل

ثولاً —

ثانياً — من ذكروا في المئدة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
المشار إليه .

ومن حيث أن اقامة والد الماطون ضده بمر اعتباراً من عام ١٩١٤
تعد ثابتة على النحو السالف البيان بناء على البحث الجدى والمستفيض الذى
تأملت به الأجنة السالفة وأثبتته بمحاضرها عام ١٩٥٦ ومن ثم فإن الجنسية
المصرية تعد ثابتة في حقه طبقاً للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ السارى في
هذا الوقت قد توافرت في والد الماطون ضده واقعة الاقامة والتوطن في مصر
على النحو السالف وهى الواقعة القانونية التى يشترطها القانون لاجتماعه
بالجنسية المصرية ، وهى التى عنت اللجة المشار إليها لاستظهارها في
تقريرها عام ١٩٥٦ مما فحصته من مستندات وتحققت منه في السجلات
وما أجزته من مقلبات ومعينات على النحو الوارد في محاضر أعمالها غايته
يعتبر مصرياً امبالاً لتصوص القانون السالفة .

ومن حيث أن ما دام أن الجنسية المصرية تعد ثابتة لوالد الماطون ضده
على النحو السالف فإن الآخر يعد مصرياً طبقاً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥
بشأن الجنسية المصرية المعمول به حالياً وذلك باعتباره قد توافرت فيه
الشروط الواردة في المادتين الأولى والثالثة فيه ، بعد أن ثبت في حقه التوطن
في مصر قبل ٥ من نوفمبر ١٩١٤ وبصفة مستمرة حتى الآن ولأن اقامة وأاده
تعد مكنة لاقامته طبقاً لما أوردته المادة الأولى من هذا القانون ويحكم
ولادته لأب مصري طبقاً للمادة الثانية من هذا القانون .

ومن حيث أن القوانين التى حوتها مستندات الماطون ضده وإن كثرت
بمفردها غير كافية قانوناً لإثبات الجنسية باعتبار أن الجنسية مركز قانوني
مستند من القانون ويتصل بسيادة الدولة ولا يمكن لتوافره بمجرد توافر
بعض القوانين أو المظاهر التى قد تحيط عادة بالمتبعين بها وإنما يتعين توافر
الشروط والوقائع القانونية التى تطلبها القانون في هذا الشأن ، إلا أنه وقد
توافرت الوقائع القانونية المطلوبة في والد الماطون ضده لثبوت الجنسية

المصرية له ومن بعده ابنه المطعون ضده ، فان الوقائع والمظاهر التي حوتها مستندات الأخير أكدت أيضا ما انتهت اللجنة المتعقدة عام ١٩٥٦ في تقريرها ، إذ يبين من هذه الأدلة والمستندات استمرار توطن المطعون ضده في مصر مكيلا بوطن والده فيها ، وارتباط اقلانه وعمله ومصدر رزقه بها ، وذلك بقلته المستقرة بالبلاد وقيدته بالسجل التجارى بمدينة العريش بمحافظة شمال سيناء ولمارسه الحق الانتخابى بالعريش بمعد قيده بجدول الانتخابات بها ، وحصوله على بطاقة عقلية من مكتب السجل المدنى بالناحية ، ثم حصوله على جواز سفر من مصلحة وثائق السفر والهجرة الجنسية بوزارة الداخلية ، بل واقرار هذه المصلحة في كتبها انى محافظة شمال سيناء عام ١٩٨٣ بانه المطعون ضده مصرى تبعا لجنسية والده المصرى المقيد تحت رقم ٢٥٨٥/٢٨/٢٢ وهو ذات رقم الملف الذى اشارت اليه اللجنة المتعقدة عام ١٩٥٦ في تقريرها ، الامر الذى يؤكد في مجموعه توافر الشروط المطلوبة قانونا لنبوت الجنسية المصرية للمطعون ضده ، بعد ان ثبتت هذه الجنسية لوالده ايضا .

ومن حيث انه لا يتدح في ذلك ما اشارت اليه الجهة الادارية الطامنة سواء في ردھا على الدعوى امام محكمة القضاء الادارى او في تقرير طعنھا امام هذه المحكمة من ان اللجنة الثنائية المشكلة عام ١٩٦٤ انتهت الى عدم نبوت الجنسية المصرية للمطعون ضده او والده وهى بذلك قد صححت قرار اللجنة الاولى المتعقدة عام ١٩٥٦ بعد ان تبين لها الخطا الذى شلب توافر هذه اللجنة اذ انه مردود على هذا بانه وان كان من صحيح حكم القانون انه ما دامت لم تتوافر الشروط اللازمة قانونا للامتنع بالجنسية المصرية على النحو الذى حددته المشرع الدستورى والعادى فانه لا تثبت الجنسية المصرية لاحد لو اتفق على التصرف الادارى الذى يتضمن ذلك على خلاف القانون فمصلحة الطعن امام القضاء الادارى لعدم تحصن هذا التصرف الذى لا يعد قانونا ينشأ لهذا المركز القانونى على اى وجه حيث ينشأ من القانون ذاته بحيث وصف المصرى لائى انسان فان الثابت من محاضر اللجنة الثنائية المتعقدة في عام ١٩٦٤ انها لم تطلع على ملف والد المطعون ضده سالف الذكر ، كما لم تشر الى قرار اللجنة الاولى او تفنده او تفقد الاسباب التى قدم عليها ، واتما جاء محضرها

خشي من ذلك ويحتمل أن عذرها لم يثبت قسامة على سند مستخلص استخلاصا مغفولا من واقع الحال الخاص بالطعون ضده أو حلة والده ولا شك أنه ما يجازي المطلق الصحيح ويتعارض مع الحق والحققة التول بأنها صححت أو تبينت خطأ اللجنة السابقة عليها ، لأنها لم تطلع أو تبصرت بالثبات السابقة وما فتحت إليه الأبحاث واللجان السابقة عليها وتبينها أن زات بالدليل الواقعي والسليم ما يخالفها ، وما دام أن الثابت أن تقرير اللجنة المتعده عام ١٩٦٤ قد جاء مبتسرا ولا سند يقوم عليه ولا يطمئن إليه في هذا الشأن فإنه لا يقال من جدية الأبحاث والتحقيقات والمعينات التي أجرتها اللجنة الأولى المتعده عام ١٩٥٦ والتي طافرتها الدلائل والمستندات السابقة والتي تطلق كلها بأحقية الطعون ضده في ما يتسك به من ثبوت الجنسية المصرية له تبعا لثبوتها لوالده على النحو السابق وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيحا وسليما في منطوقه .

(طعن ٢١١٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الجنسية رابطة تقوم على صلة الدم والاقليم بين فرد وشعب دولة محددة فهي رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليه الولاء لها والدفاع عنها والعمل في سبيل تقدمها ورفعتها وتوجب عليها حمايته وحضه المزايا المترتبة على هذه الرابطة من مشاركة سياسية في مباشرة الانتخاب وتوزيع المجالس النيابية وتولى الوظائف العامة والتمتع بدون مؤهل بالخدمات التي يتمتع بها لهم جنسيتها ومباشرة الأنشطة الاقتصادية - أسس تنظيم الجنسية هي من اختصاص السلطة التشريعية بالقانون الذي يحدد من يتمتع بهذه الجنسية والاستراطات اللازمة لتأهها فمن يتصف بالجنسية المصرية وتبين يجوز منحها لها - لا يشرع سلطة واسعة وفقا لنص الدستور تأهها اعتبارات سيادة الدولة - تنظيم مسائل الجنسية الوطنية من الأمور الداخلية للدولة التي تتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام - المشرع مطلق الحرية في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذي يتفق ومصالح الجماعة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٦) من الدستور تنص على ان الجنسية المصرية ينظمها القانون وقد قضت المادة الاربعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن الجنسية المصرية على انه :

« يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية :

أولاً —

ثانياً —

ثالثاً —

رابعاً — لكل اجنبي ولد في مصر وكانت اقلية العادية فيها عند بلوغه سن الرشد متى طلب خلال سنة من بلوغه من الرشد التجنس بالجنسية المصرية وتوافرت الشروط الآتية :

١ — أن يكون سليم العقل غير مصاب بعمالة تجعله عالة على المجتمع .
٢ — أن يكون حسن السر والسلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعتوة جنسية او بعتوة بقيدة الحرية في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعقله .

٣ — أن يكون ملماً باللغة العربية .

٤ — أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب .

خامساً — لكل اجنبي جعل اقلية العادية في مصر مدة عشر سنوات متتالية على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنس متى كان بالغاً من الرشد وتوافرت فيه الشروط المبينة في الفند (رابعاً) ... » .

وتنص المادة الخامسة على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح الجنسية المصرية دون تقيد بالشروط المبينة في المادة السابقة من هذا القانون لكل اجنبي يؤدي امر خدمات طيلة وكذلك لرؤساء الطوائف الدينية المصرية » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص السابقة ومن سائر نصوص القانون
أنه الذكر إن الجنسية رابطة تقوم على صلة الدم والإقليم بين فرد وشعب
دولة محددة فهي رابطة سببية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليه الولاء
لها والدفاع عنها والعمل في سبيل تقدمها ورفعها وتوجب عليها حمايتها ومنحها
المزايا المترتبة على هذه الرابطة من مشاركة سياسية في مباشرة الانتخاب
والترشيح للمجالس النيابية وتولي الوظائف العمالية والتمتع بدون مقابل
بالخدمات التي يتمتع بها من لهم جنسيتها ومباشرة الأنشطة الاقتصادية وأوجه
العمل المتصورة عليهم قانونا ومن ثم كانت أسس تنظيم الجنسية من اختصاص
السلطة التشريعية بالقانون الذي يحدد من يتمتع بهذه الجنسية والاستمراريات
اللازم توافرها فيمن يتصف بالجنسية المصرية وفيمن يجوز منحه إياها
والأشرف سلطة واسعة وفقا لنص الدستور تملأها اعتبارات سيادة الدولة
والمصلحة العليا للوطن أو للدولة وحدها يقتضي هذه السيادة التي يمثلها
الشعب بواسطة ممثلين في السلطة التشريعية مباشرة بسلطة تحديد منح
السكان فيها قانونا وهي إذ تنظم الجنسية بإرادتها وحدها — تصدد بالقانون
حالات منحها وشروط كسبها وشروط فقدها قانون أو استقاطها حسب الوضع
الذي تراه . وعليه فإن تنظيم مسائل الجنسية الوطنية من صحيح الأمور
الداخلية للدولة التي تتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة ولكونها
من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، وللشريع مطلق الحرية بمقتضى
القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذي يتفق وصالح
الجماعة ، ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتي
لل فرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين أو في استمرار احتفاظه
بها متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بقضيه جديد ، ومن أجل ما للجنسية
من أهمية للدولة وما تتحمل به من أعباء تجاه مواطنيها في التعليم والصحة
والعمل والتأمينات وما إلى ذلك من مسائل الرعية التي تقدمها الدولة لمن
يحملون جنسيتها فقد جعل القانون تقرير منح الجنسية جوازيا لجهة الإدارة
ويعد توافر الشروط الموضوعية في هذا الشأن وذلك متى كان قرار جهة الإدارة
في رفض منح الجنسية مستندا إلى اعتبارات تنظيمية عامة وفي إطار من النظرة

الثبوتية للدولة في تحديد عدد مواطنيها وما يتوفر فيهم من شروط وما يحصلونه من مؤهلات وما لديهم من قدرات لصالح الوطن ذاته ، وعلى كل قرارها بالرفض غير مقسم بسواء استعمال السلطة أو الانحراف بها .

ومن حيث ان الجهة الإدارية في مقام ردّها على الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري تكررت أن جمهورية مصر العربية التزمت بها بالمبادئ الأساسية

السالف بيّنها قد جرى العمل بها على قبول الطلبات المقدمة من الأجانب للحصول على الجنسية المصرية ومن بين من تتوفر فيهم الشروط التي استقر بها قانون الجنسية مع تخير العناصر المفيدة منها إلا أنه نتيجة الزيادة المطردة في أفراد الشعب المصري ، وبمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد فقد اقتضت الضرورة أن تغير الدولة سياستها بمسدد التجنس بما يلائم مع الظروف المستجدة فالقزمت الإدارة نسياسة عملة تقوم على وقف منح الجنسية المصرية للأجانب وشجعت هجرة المواطنين المصريين للخارج ، ومنحت المهاجر المصري مزايا نقدية معينة كما أعلنت من هم في سن التجنيد من المهاجرين مع أسرهم من أداء الخدمة العسكرية وذلك لتشجيعا للمواطنين المصريين على الهجرة واستمر وقف منح الجنسية حتى الآن .

ومن حيث ان مسند الطاعنين في الطعن المسائل مردّه الى نوافر شروط اكتساب الجنسية المصرية أو تمسكهم بذلك لنقول بأحقيتهم في التجنس بهذه الجنسية ، دون التطرف الى ما سلكته جهة الادارة سبباً لرفضها منحهم الجنسية ، نزولاً على السياسة العامة للدولة التي يبعثها وغاياتها حماية المصالح القومية العليا للوطن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تمر بها وما يعانيه المجتمع من ضائقة اقتصادية وتضخم وتزايد سكاني في ذات الوقت وبغير ان يقيموا قليلاً بقيد في انحراف الجهة الادارية في استخدام سلطاتها أو عدم التزامها بتلك السياسة العامة وأثبتت منح جهة الادارة الجنسية المصرية لآخرين دونهم ومن ثم يكون موقف جهة الادارة مستنداً الى صحيح مسندة من الواقع والقانون ، وتكون دعوى المدعين على غير مستفسر

جديراً بالرفض ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى رفض الدعوى فانه من ثم يكون ملتبساً بصحح أحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس جديراً بالرفض .

(طعن ٢٢/٨٢٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٦)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

الادستاتن المصرية المتعاقبة قد انطلت داتقانون وحده تنظيم الجنسية المصرية - وآخرها المادة (٦) من الدستور الحالي - والتي نصت على ان الجنسية المصرية ينظمها القانون - نظم التشريع احكام الجنسية بحسبها رابطه قانونية وسياسية بين المواطن المصري والدولة على نط مضبط يجعل من انتساب المواطن لدولته ، مركزاً تنظيمياً يتنسيبه المصري من احكام القانون مباشرة اذا توافرت في حقه الاشتراطات التي اوجبتها القانون ، دون ان يكون للمواطن او السلطة اقلية على اثبات الجنسية ، دخل في اكتسابها او ثبوتها في حقه - تلزم السلطة المختصة بالاعتراف بخصته في التمتع بالجنسية المصرية متى تحققت من تمام حالة من الحالات الواردة في القانون في حالة المواطن المصري الاصل .

الحكمة :

ومن حيث ان الخصماتن المصرية المتعاقبة ، قد انطلت بالقانون وحده تنظيم الجنسية المصرية - وآخرها المادة (٦) من الدستور الحالي . والتي تشر على ان الجنسية المصرية ينظمها القانون .

ومن حيث ان التشريع الحالي يبناء على ذلك ينظم احكام الجنسية بحسبها رابطه قانونية وسياسية بين المواطن المصري والدولة على نط مضبط يجعل من انتساب المواطن لدولته ، مركزاً تنظيمياً يتنسيبه المصري من احكام القانون مباشرة . واذا ما توافرت في حقه الاشتراطات التي اوجبتها القانون ، دون ان يكون للمواطن او السلطة اقلية على اثبات الجنسية ،

محل في الجنسية لها أو ثبوتها في حقها . فتلتزم السلطة المختصة بالاعتراف بحقه في التمتع بالجنسية المصرية متى تحققت من قيام حالة من الحالات الواردة في القانون في حالة المواطن المصري الاصيل ، يسوغ تمتع من قامت به بالجنسية المصرية ويقع عبء اثبات الجنسية المصرية على من يتنسك بها أو يدفع بعدم دخوله فيها . ولا يكفي في اثباتها أو التوصل إليها ، ظهور الشخص بظهر التمتع بجنسيتها ، ولو تكلد بأوراق رسمية صدرت من جهات إدارية . ما قامت هذه الأوراق لم تعد إلا دلائل الجنسية . كما لا يسوغ من ناحية أخرى لحمل المواطن من حقه في التمتع بجنسيتها ظهوره لدى بعض الجهات بظهر الأجنبي غير المتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية كإعداد الجهة الإدارية ملف إقامة لأحد الأشخاص التي رفضت من جانبها اثبات جنسيته المصرية . فكل أولئك لا ينبغي أن يكون ممثلا لوجه نظر كل من طالب الجنسية والجهة المانحة لها . ومرد ذلك كله إلى احكام قانون الجنسية الواجب التطبيق والذي تصدد احكامه الاشتراطات الواجب توافرها فيه . يعتبر مصرياً طبقاً لاحكامها دون أن يكون للمواطن المصري أو الجهة الإدارية سلطة تقديرية في تحديد استحقاق طالب الجنسية لها من عدمه .

وفي ضوء هذه الأصول الدستورية والقانونية السليمة . صاغت القوانين المتبعة في شأن الجنسية المصرية احكامها فنصت المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية المصرية على ان يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون .

أولاً :
ثانياً :

ثالثاً : من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القلعة المصرية في نوفمبر ١٩١٤ واحتفظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر القانون .

كما تضمنت المادة (٦) من ذات القانون الاشتراط إلى أن يعتبر من

يولد في مصر أو في الخارج لأب مصرى الجنسية كما إن من يولد في مصر أو في الخارج لأم مصرية يعتبر مصرى الجنسية .

تم نصت المادة (٧) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أن يكون مصرى .

٢ - من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

كما نصت المادة (٢) من القانون ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ . على أن يكون مصرى .

أولا : من ولد لأب مصرى .

ثانيا : من ولد في الأراضى المصرية من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

ويسرى حكم البند (ثانيا) وثالثا ورابعا ولو كان ميلاد هؤلاء قبل تفرغ العمل بهذا القانون .

كما نصت المادة (٢) من القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٥٨ على أن يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

أولا : من ولد لأب يتمتع بهذه الجنسية .

ثانيا : من ولد في الجمهورية العربية المتحدة من أم تحمل جنسية هذه الجمهورية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

ويسرى حكم هذه المادة ولو كان الميلاد قبل العمل بهذا القانون .

كما نصت المادة (٢) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على أن يكون مصرى :

١ - من ولد لأب مصرى .

٢ - من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

ومن حيث أن المستقل من النصوص المتقدمة أن الشارع المصرى قد حدد من يتمتع بالجنسية المصرية وشروط هذا التمتع وضوابطه .

ومن حيث ان التثبت من الأوراق أن والد المظنون ضده ولد في الموطن سنة ١٩٢٨. من أم مصرية الجنسية واب غير معين الجنسية وفقا للحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٦٧ في والذي قضى بجملة ١٩٦٧/٤/٤ المتباعدة من جسد المظنون ضده (.....) وقضى بثبوت الجنسية المصرية لجدة المظنون ضده واعتبار جدة لأمه غير معين الجنسية وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠

ومن حيث ان المادة (٢٢) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية تنص على أن جميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية ، تعتبر حجة على الكفاية . وينشر منطوقها في الجريدة الرسمية .

وقد اضطرر ويورد بهذا النص بقوانين الجنسية منذ عام ١٩٥٠ في المادة (٢٨) من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة (٢٣) من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة . وقبل المادة (٢٤) من قانون الجنسية لسنة ١٩٥٠ . وهذه النصوص التي صدر في ظلها الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة سالف الاشارة اليه والذي اثبت الجنسية المصرية لجدة المظنون ضده لآبيه وقضى باعتبار جده لآبيه غير معين الجنسية .

من ثم يكون والد الطاعن وفقا لنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه مصرى الجنسية .

ومن حيث ذلك فانه متى ثبت الجنسية المصرية لوالد المظنون ضده فانها تثبت له بالترعية ومن ثم يعتبر مصرى الجنسية بالترعية لوالده .

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا ما دفعت به الجهة الطاعنة من ان المرجع في ثبوت الجنسية هو أحكام القوانين المنظمة للجنسية وليس ما يرد في الأوراق من بيانات لم تمدد أصلا لاثبات الجنسية الأمر الذي يعم الحكم المظنون فيه — فضلا عما تقدم — بالقصور في التسيب اذا اعتد ايضا في اقلية

تضاده على الحالة الظاهرة التي ظهر بها المظنون ضده في الأوراق من
خبرته على الشهادة الجامعية وأداء الخدمة العسكرية ... فإن هذا
الفتح الذي تصعب به ما كان يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة في
قرارها المظنون فيه من ثبوت جنسية المظنون ضده تبعا لثبوتها لوالدة .
فإنه إن هذه النتيجة استخلصت من نتيجة الحكم الصادر في الدعوى رقم
١١٩٧ لسنة ١٩ ق . وما تحوزة الأحكام الصادرة في مسائل الجنسية من
حجية في مواجهة الكافة . وهو الأمر الذي يجعل الحكم الظنين صحيحا فيما
انتهى إليه من اعتبار المظنون ضده مصرى الجنسية تبعا لفتح أبيه بالجنسية
المصرية لفوقه شروط تقيمه بها فيه وفقا لحكم المادة (٢) من القانون رقم
٣٩١ لسنة ١٩٥٩ . ويكون الظن فيه قائم للأسباب المسجلة الذكر فلما
على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض .

(ظن ٦٠١ لسنة ٣٣ ق ١/١/١٩٩٣)

التصل الثاني

سبيل كسب الجنسية

الفروع الأول

الجنسية الأصلية

مادة رقم (١٨)

المبدأ :

شرط التوطن في مصر المدة المتصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ و ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ليس هو الشرط الوحيد لاعتبار الشخص مصرياً بل يجب ألا يكون من رعياء دولة أجنبية .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد إلى أحكام المادة (١) من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية ومن بعدها المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ، طبقاً للمادة (١) من القانون الأول المصريون هم (أولاً) المتوطنون في الأرض المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٥٠ . المحافظون على ألقابهم فيها حتى تاريخ اتخاذ القانون ولم يكونوا من رعياء الدول الأجنبية وتعتبر ألقابهم الأصول مكملة لألقابهم الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن ... وطبقاً للمادة (١) من القانون الثاني « المصريون هم المتوطنون في مصر قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ من غير رعياء الدولة الأجنبية المحافظون على ألقابهم فيها حتى تاريخ الغل بهذا القانون . وتعتبر ألقابهم الأصول مكملة لألقابهم الفروع ... » وواضح من هاتين النصوص أن شرط التوطن في مصر المدة المتصوص عليها ليس هو الشرط الوحيد لاعتبار الشخص مصرياً بل يجب أيضاً ألا يكون من رعياء دولة أجنبية الأمر الذي لم يتحقق بموته في هذه المتزعة لما استبان من الأوراق من أن الجد والأب والابن (الدعى) من الأجناب وأن جنسيتهم بريطانية ،

(م ٦٠)

ولا جدوى من التشكيك في صحة اكتسابهم هذه الجنسية ما دام المدعى
تمتع من تقديم الدليل على خلاف ذلك

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون طلب المدعى الأصلي اثبات
الجنسية المصرية له غير قائم على سند صحيح من القانون ويتعين
الرفض برفضه .

(طعن ١٢٩٤ لسنة ٢٨٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة تقضي بأن يعتبر مصرية من ولد في القطر المصري
لأب أجنبي ولد هو أيضا في مصر إذا كان هذا الأجنبي ينتمي بجنسه لأقلية
السكان في بلد لغته العربية أو دينه الإسلام — هذا النص يقرر حكما
استثنائيا لا يجوز التوسع فيه ويتعين تفسيره في أضيق الحدود —
ولا ينطبق النص إلا على من ولد في مصر من تاريخ العمل بقانون الجنسية رقم
١٩ لسنة ١٩٢٩ (في ١٩٢٩/٣/١٠) حتى تاريخ إلغائه في ١٩٥٠/٩/١٧
— الجنسية في هذا القانون تستند إلى واقعة قانونية وهي ميلاد الشخص
في مصر مقترفا بظروف أخرى — يشترط أن تتم تلك الواقعة في ظل العمل بالنص
القانوني الذي رتب عليها هذا الأثر — لا يجوز سحب النص على واقعة ميلاد
تمت في تاريخ سابق والا كان ذلك تطبيقا للنص بقر رجعي .

الحكمة :

الحكمة :

ومن حيث أن التاليف من صحيفة الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه
إن الطاعن طلب إلغاء القرار السلبي برفض وزارة الداخلية اثبات جنسيته
المصرية طبقا للفقرة ٤ من المادة ٦ من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة
١٩٢٩ — التي تقضي بأن يعتبر مصرية من ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد
وهو أيضا فيه إذا كان هذا الأجنبي ينتمي بجنسه لأقلية السكان في
بلد لغته العربية أو دينه الإسلام ، وهذا النص يقرر حكما استثنائيا

ولا يجوز التوسع فيه بل يجب تفسيره في أضيق الحدود . ومقتضى ذلك أن هذا الحكم لا ينطبق إلا على من ولد في مصر من تاريخ العمل بقانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ (١٩٢٩/٣/١٠) حتى تاريخ الفقه في ١٩٥٠/٩/١٧ . ذلك أن هذه الجنسية كانت مركزاً قانونياً يرتقب بدوره على واقعة قانونية هي ميلاد الشخص في مصر بمقتضى الظروف الأخرى ، فيلزم أن تتم تلك الواقعة في ظل النص القانوني الذي رتب عليها هذا الأثر ولا يجوز سحب هذا النص على واقعة ميلاد تمت في غير المجال الزمني لتطبيقه ، والا كان ذلك تطبيقاً له بآخر رجعي . ولما كان الطاعن قد تمسك أنه ولد بمصر سنة ١٩٤١ أي في المجال الزمني لتطبيق النص المشار إليه ، كما ادعى أن والده الفلسطيني الجنسية ولد في مصر أيضاً ، إلا أنه قد أخفق اثبات ما ادعاه لتقسيم شهادتي ميلاد له ولوالده ورد بهما أنه ولد بمصر سنة ١٩٤١ وأن والدة ولده فيها كذلك في سنة ١٩٠٦ - في حين ثبت من الأوراق أن دار الاحتفاظات القومية بالقاهرة أكانت تسمم الجنسية بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بأنه لم يستدل على تسمية الطاعن ووالده بفلسطين ومركز المصنف بحافظة الجيزة - فضلاً عن أنه تبين من ملك اثباتهما بمصر أنهما ولداً ببيلا فلسطينين وفقاً لما جاء بقراراتهما المتعددة وتصاريح الإقامة الصادرة لهما ، ولذلك لم تمتد الحكمة بشهادتي الميلاد سلفتي الذكر لشكهما في صحتها وامتنعت الطاعن قد أخفق في إثبات ميلاده هو ووالده في مصر وحكمت برأى دعواه موضوعاً .

(ظعن ٩٦٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٤)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - لا يفيد منه إلا من ولد بمصر في النطاق الزمني لتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أي خلال الفترة من ١٩٢٩/٣/١٠ حتى ١٩٥٠/٩/١٧

الحكمية :

ومن حيث أنه عن طلب الطاعن اعتبره مصرية. بحكم القبطون ، تأسيسا على ميلاده بالبلاد سنة ١٩٢٥. لأب مصري ولد بها على ما يدعى الطاعن من مولد أبيه فيها سنة ١٨٧٦ ، فان الطاعن وقد ولد بمصر سنة ١٩٢٥ فكان تضرع عند العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية في ١٠ من مارس ١٩٢٩ فأنه يضمن بحث جنسيته تبعا لجنسية أبيه . ومفاد حكم المصادرة (١٠) من المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه ، وهو ذاته الحكم الذي تضمنه حكم المصادرة (١١) من كل من القانونين رقمي ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الجنسية المصرية ، ٨٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ان المصريين الاصلاء ينتسبون الى طائفتين : الأولى العثمانيين ويعقرون مصريين اذا تولدت فيهم شروط خاصة حددتها القوانين المشار اليها تتلخص في المصادرة في ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، والفقرة الثانية من المصادرة (١) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بأنهم رعايا الدولة العثمانية قبل تلك المادة لورث في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٤ فيخرج من هؤلاء رعايا البلاد التي انفصلت عن الدولة العثمانية قبل ذلك التاريخ ، ومنها تونس التي انفصلت عن الدولة العثمانية اثر الاحتلال الفرنسي لها سنة ١٨٨١ وسقطت تبعا لذلك الرموية العثمانية عن الرعايا التونسيين. وتلك تلك توقيع اتفاقية في ١٨٨١ و ١٨٨٣ مع فرنسا وافترت الحكومة المصرية هذا الوضع بالاتفاق الذي عقد مع فرنسا في ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٨ بشأن التونسيين وبموجب اعترفت الحكومة المصرية بحماية فرنسا للتونسيين . وبذلك يعتبر التونسيون من الرعايا العثمانيين في محلول احكام قوانين الجنسية المصرية . اما الطائفة الثانية فهي اهل البلاد الاصليون الموطأون بها قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ ولم يكونوا من رعايا دولة اجنبية .

ومن حيث ان الثالث ان جنس الطاعن تم فيه سنة ١٨٨٥ بتسجيلات القنصلية الفرنسية بالاستكثورية باعتباره تونسيا (اولجيل لوت) يناير سنة ١٩٠٠ في القانون ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ . وتتل . نوفمبر ١٩١٤ في

بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بالحضرة الذي أجرته القنصلية الفرنسية بالاسكندرية للتونسيين .

وانت في الحضر انه من مواليد الاسكندرية سنة ١٨٦٠ مع ايراد عبارة هو ما يقطع بالاصل التونسي . وتضمن القيد ولديه (والد الطامن) و وانهما من مواليد الاسكندرية الاول سنة ١٨٧٦ والثاني سنة ١٨٧٨ . وبملاحظة بحث جنسية الطامن فقد تاجر على مذكرة البحث التي اعدها قسم الجنسية بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ «بطلب» استيفاء الحالة للاستعلام من القنصلية التونسية عن تاريخ واساسي قيد والده بها حيث مرق شجادة منها تفيد قيده بها والنتيجة ايضا انه قد تم قيد والد الطامن بسجلات القنصلية الفرنسية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢ وتضمن القيد انه من مواليد الاسكندرية سنة ١٨٧٦ كما سجل القيد اولاده ومنهم (.....) مع بيان انهم جميعا من مواليد الاسكندرية في السنوات من ١٩٠٢ وحتى ١٩٢٢ . كما قرر الطامن بالطلب المتقدم منه الى السيد/ مدير علم مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية انه حاصل على جواز سفر تونسي. رقم ١٨١٩٧٢ صادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/٤ . ومع لفتنا الاصل لعضائهم بثبوت الجنسية التونسية فقد عجز الطامن عن اثبات ميلاد والده بالبلاد ولا يحدد في اثبات ذلك بما ورد بالقيود التي تمت بالقنصلية الفرنسية بالاسكندرية اعتقاراً من سنة ١٨٨٥ بعد حدوث واقعة الميلاد وتحسين مكانه ، وهي سنة ١٨٧٦ بالاسكندرية بل وقبل انشاء السجلات الخاصة بالتونسيين بترك القنصلية بوقت طويل . فلم تتم بسند رسمي يقطع في شأنها فلا يتصور ان يكون القيد قد تم الا بلقاء صاحب المصلحة في ذلك . فاذا كانت الأوراق تخلو مما يفيد تمتع والد الطامن ابن بالجنسية العثمانية بل وتقطع صفته الرعوية التونسية اذ تم قيده واولاده ، ومنهم الطامن بالقنصلية الفرنسية بالاسكندرية في ١٩٢٩/٥/٢ بعد العمل بلحكام الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ، والى قيد اولاده بترك القنصلية حتى سنة ١٩٢٢ تاريخ ميلاد آخر اولاده حسينا . يستفاد من شجادة القيد المشار اليها ، كمدارعي استمرار الحفاظ على هذه الرعوية ،

ومن بعدهما الجنسية التونسية حتى حصول الطاعن على جواز سفر تونسى صلب سنة ١٩٦٩ ثم سنة ١٩٧٩ . واذ لم يتم دليل قطعى يتطع على ميلاد ابن الطاعن بالبلاد فإن الطاعن لا يمكن أن يستفيد من حكم الفقرة (٤) من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على أن يعتبر مصريا من ولد فى القطر المصرى لأب أجيبى ولد هو أيضا فيه اذا كان هذا الأجنبى ينتمى بخصيته لأغلبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه الإسلام . بالإضافة الى أن حكم هذه المادة لا يستفيد منه ، على ما ذهب اليه قضاء هذه المحكمة الا من ولد بمصر فى النطاق الزمنى لتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . أى فى الفترة من ١٠/٣/١٩٢٩ حتى ١٧/٩/١٩٥٠ (الحكم الصادر بطبسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢ القضائية عليا) .

(ملعن ٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

المشروع المصرى قد حدد طوائف المصريين الأصلاء والاشتراطات الواجب توافرها فى كل طائفة من الطوائف . اعتبر المشروع رعاية الدولة للعلية أو الرعايا المتمتعين من المصريين - كتكت . جميع القوانين الصادرة فى هذا الشأن حق هذه الطائفة فى التمتع بجنسية جمهورية مصر العربية - متى كتبوا مقعدين فى الأراضى المصرية فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على ذلك الإقامة حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

المحكمة :

من حيث أن الدستور المصرى المتمتعين قد تأملت بالقانون وحدة تنظيم الجنسية المصرية وآخرها المادة (٦) من الدستور الحالى انتهى تنص على أن « الجنسية المصرية ينظمها القانون » .

ومن حيث أن المشروع العادى بنشاء على ذلك ينظم أحكام الجنسية - بحسبها رابطة قانونية وسياسية بين المواطن والدولة - على سبيل

مبني على جعل من انتساب المواطن لدولته ، مركزا تعظيميا يكتسبه المصري من احكام القانون مباشرة ، اذا ما تولدت في حقه الاسترطاطات التي اوجبتها للقانون ، دون ان يكون للمواطن او السلطة القائمة على اثبات الجنسية دخل في اكتسابها او ثبوتها في حقه ، فتلزم السلطة المختصة بالاعتراف بحقه في التمتع بالجنسية المصرية متى تحققت من قيام جلالته من انبالات الواردة في القانون بالمواطن تسوغ تمتع من قبله به ، بالجنسية المصرية ، ويقع عليه اثبات الجنسية المصرية على من يتمسك بها او يدفع بعدم دخوله فيها ، ولا يكفي في اثباتها او التمسك بها ظهور الشخص بمظهر المتبع بجنسيتها ولو تكاد ذلك بأوراق رسمية صمرت من جهات ادارية ما دامت هذه الأوراق لم تعد أصلا لاثبات الجنسية ، كما لا يسوغ من ناحية أخرى لحرمان المواطن من حقه في التمتع بجنسية جمهورية مصر العربية إظهاره لدى بعض الجهات بمظهر الأجنبي غير المتبع بجنسيتها كأعداد الجهة الإدارية ملف إقالة لأحد الأشخاص التي رفضت من جانبها إثبات جنسيته المصرية ، فكل أولئك لا يعدون أن يكون ممثلا لوجهة نظر كل من طالب الجنسية والجهة المساحة لها ، ومرد ذلك كله إلى احكام قانون الجنسية الواجب التطبيق الذي تحدد احكامه الاسترطاطات الواجب توافرها فيمن يعتبر مصرية طبقا لاحكام دون أن يكون للمواطن أو الجهة الإدارية سلطة تقديرية في تحديد استحقاق طالب الجنسية لها من عدمه .

وفي ضوء هذه الأصول القانونية المنسوبة صياغت القوانين المتعلقة في شأن الجنسية المصرية احكامها فنصت المادة (١) من المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية المصرية على أن « يعتبر دخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون :

أولا : ثانيا :

ثالثا : من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » .

كما قضت المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ على أن
المصريون هم أولا : المتوطنون في الأراضي المصرية قبل ١٠ مارس سنة ١٩٢٩
في ٥ نوفمبر وحفظوا على تلك الاقلية حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩
بإسواء أكانوا باليمن أم قصر .

كما قضت المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ ، بأن
المصريون هم أولا : المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠
المحتفظون على اقليتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون ، ولم يكونوا من
رعايا الدول الأجنبية وتعتبر اقلية الأصول مكملة لاقلية الفروع والزوجة متى
كانت لديهم نية التوطن .

وقضت المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بأن : المصريون
هم أولا : المتوطنون في مصر قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ من غير رعايا الدول
الأجنبية المحتفظون على اقليتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص المتقدمة ان الشارع المصري
عند تحديد طوائف المصريين الأصليين والاشتراطات الواجب توافرها في
كل طائفة من الطوائف فاعتبر رعايا الدولة العلية أو الرعايا العثمانيين من
المصريين ، اذا توافر في حقهم شرط الاقلية المتقدمة خلال الفترة من ٥ نوفمبر
سنة ١٩١٤ حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩
لسنة ١٩٢٩ ، وقد أكدت جميع القوانين الصادرة في هذا الشأن حتى هذه
الطائفة في التمتع بجنسية جمهورية مصر العربية متى توافرت في حقهم الشروط
المتقدمة اليها بأن كانوا مقيمين في الأراضي المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
وحافظوا على تلك الاقلية حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

ومن حيث إن التباين من الأوراق إن والد الطعون ضمهها ويسمى
(.....) قيد ولد في مدينة رفح سيناء عام ١٩١٢. وظل معها مع
والده جد الطعون -بها- أثناء فترة من ١٩٢٩ حتى ١٩٢٧ حيث تزوج من (.....) وأنجب
منها « محمد » سنة ١٩٢٧ ، « إبراهيم » سنة ١٩٢٩ ويونس (الطعون ضده
الأول) ١٩٤٢ ونور ١٩٤٥ ، ثم تزوج من زينب عبد الله مصطفى سنة ١٩٤٨
بناتية أبو حمد شرقية وأنجب منها بناتية رفح سيناء كل من صلاح
سنة ١٩٥٠. وجمال « الطعون ضده الثاني » سنة ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٩
شكلت لجنة برئاسة أحد أعضاء مجلس الدولة وعضوية موظفين اثنين بإدارة
الجوازات والجنسية للفصل في جنسية أهلى سيناء المشكوك في جنسيتهم
وبرئاسة موفتهم على الطبيعة وانتقلت اللجنة إلى ناحية رفح سيناء ،
وانتهت اللجنة المذكورة بعد معالجة منطقة الحدود بين مصر ، وفلسطين
وسكان الأهلى وأراضيهم في المنطقة المذكورة ولجراء التحريات اللازمة في كل
حالة على حدة إلى ثبوت الجنسية المصرية نهائيا لبعض الأشخاص ، واستبعد
البعض الآخر من التمتين بجنسيتها مع أرجاء طليقة ثلاثة من العروض
حالتهم إلى حين استكمال التحريات ، ونص البند الأول من تقريرها على أن
يعتبر مصرياً كل من الأشخاص التالي يياتهم وهم أصحاب المالكات الموجودة
بمحافظه سيناء :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -
- ٥ -

٦ - (.....) ملف رقم ٢٣٧٨/٤٤/١٢ « والد الطعون
ضدها » وأقرت اللجنة قرارها على ما ثبت من تحريات مباحث كل من سيناء
الشمالية ومباحث فلسطين والتطورات التي حوت بسكان المنطقة قبل وبعد
اتية مسود من الأسلاك الفولاذية بين رفح فلسطين ورفح سيناء بمعرفة

ومن حيث أنه ولئن كان صحيحا ما دعت به الجهة الطاعنة من أن المرجع في ثبوت الجنسية هو أحكام القوانين المنظمة للجنسية وليس ما يرد في الأوراق من بيانات لم تعد أصلا لاثبت الجنسية ، الأمر الذي يمس الحكم الطعن بالمتصور في التسبب إذ اعتد في اقامة قضاة على الحالة الظاهرة التي ظهر بها الطاعن في الأوراق فإن هذا الأساس الذي دعت به ما كان يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في قرارها انطبوع فيه والمتضمن حرمان المطعون ضدها ووالدها من الجنسية المصرية ، رغم خلو الأوراق من أي دليل يفي عنهم الشروط المطلوبة لاعتبارهم من المصريين ، لو يحضر كما انتهت اللجنة للاستشارة التي كلفتها اللجنة الطاعنة بالفصل في جنسية أمالي سيناء ومن بينهم والد المطعون ضدها ، من أن الوالد المذكور قد اتم بدسبنيام المصرية اقامة معيادة الفترة التي يطالبها القانون لثبوت الجنسية المصرية في حقهم ، وكانت النتيجة التي انتهت إليها قد قامت على أساس منطقي ومقبول غوى المعالجة الفعلية والتحرر الدقيق والبحث الواقعي لكل منهما على الوجه المعلن بتقريرها ، الأمر الذي يجعل النتيجة التي انتهت إليها قضية على سند سليم من الواقع والقانون ، وكافيا لتوفر شروط اقامة في حق والد المطعون ضدها ، ومؤديا بقوة القانون إلى تمتعه هو واولاده بجنسية جنهورية مصر العربية على الوجه الذي يجعل الحكم الطعن صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبارهم من المصريين تبعاً لنتيج ابيهم بالجنسية المصرية لتوفر شروط اقامة التي اوجبها القانون - وحقه ، ويكون التمس عليه مخالفة للقانون استنادا إلى عدم تمتع المطعون ضدها أو والدها بالجنسية المصرية ، غير قائم على أساس سليم من القانون خليفاً بالرغم ولا يكفي الجهة الطاعنة للزعم بحرمان المطعون ضدها من جنسيتها المصرية أعداد ملك اقامة لكل منهما ، إذ أن أعداد هذا الملف لا يدعو أن يكون نتيجة منطقية وحتمية لامرارها إلى انكسار الجنسية المصرية على المطعون ضدها ، ومن ثم فلا يصلح سببا لحرقها من الجنسية المصرية التي تثبت لها بمقتضى أحكام القوانين المنظمة للجنسية .

ومن حيث ان الجهة الطاعنة وقد خسرت الطعن تلتزم بصرفاته عملاً
بتنص المبادء ١٨٤ من المبادئ .
(طعن ١٣٨٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٩)
(بتنص المعنى رقم ٢١٨ ، لسنة ٣٤ ق ، ١١٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة
١٩٩٢/١٢/٢) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

يشترط لامتناع الشخص محراً ان يتوافر في حقه اى من هذه الشروط :

- ١ - القوطن في مصر قبل ١٨٤٨/١/١ حتى ١٩٢٩/٢/١٠ .
- ٢ - الانتماء بالرغوية العثمانية والاقلمة في مصر من ١٩١٤/١١/٥ حتى ١٩٢٩/٢/١٠ .
- ٣ - الانتماء بالرغوية العثمانية والميلاد في الاراضى المصرية من ايوين
مصرين فيها والمحافظة على الاقلية المعادية فيها حتى ١٩٢٩/٢/١٠ .

المحكمة :

ومن حيث ان علاقة الجنسية بين المواطن والدولة هى علاقة دستورية
وقانونية تنظمها احكام الدستور والقوانين المنظمة لتجديد المواطنين الذين
ينتمون الي جنسية الدولة ويتبعون بحايتها ورعايتها ويخضعون بالتالى
للالتزامات التى تفرضها صفة المواطنة عليهم ومن ابرزها الانخراط في تلك
الخدمة العسكرية دفاعاً عنها والتمتع بمزايا المشاركة في الحياة السياسية
لهذه الدولة بمباشرة حق الترشيح والتصويت في الانتخابات المحلية والمحلية
ونولى الوظائف العامة بمستواها المختلفة ، ولذلك فقد عيّنت دستائير مصر
التمثيلية في مواردها الاسلمية المنظمة الاركان الاسلمية للدولة بنذ دستور
سنة ١٩٢٣ على النص على الجنسية المصرية ينظمها القانون وبالتالى فان
المركز القانونى للدمى الاصيل وفقاً للتشكيلات القانونية المتعلقة لها مرتبط
مستند مباشرة من احكام الدستور والقانون ويتعلق بالنظام العام الدستورى

للعقوبة ولا محل فيه للمنع أو المنع وهو بالتالى لا ينشأ من قرار إدارى من السلطة الإدارية المختصة ولا يستطيع أيضا الحرمان منه أو توفرت الواطن المصرى الأصل شروطه .

ومن حيث أنه من تدخل السيدة / (.....) خصما منضما إلى جانبها المدعى عليه بصفته فله طبقا لنص المادة (١٢٦) من قانون المرافعات وما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة لطبيعة علاقة الجنسية بالنسبة للمصريين الأصلاء باعتبارها مستندة من أحكام الدستور والقانون ومن النظام العلم لاعتبارها بتحديد من هم هؤلاء المصريين الأصلاء بما يرتبه ذلك من مراكز قانونية ومن ثم فإن طالبة التدخل لها مصلحة ظاهرة في هذا التدخل إذ إن المدعى قد اشترى فيها شقة تملك وفي حالة الحكم برفض دعوى المدعى بثبوت جنسية المصرية سيملكها فسيحق عقد بيع الشقة البرم معه باعتباره غير مصرى الجنسية وهو ما ترقى إليه التدخل وباعتبار الجنسية علاقة من النظام العلم وتتصل بتحدد ركن السكان الأصلاء الأساسى في وجود الدولة المصرية وبالتالى فإن لكل مصري صفة في التدخل في أية دعوى خفية بالجنسية المصرية لذا ما توافرت له مصلحة ظاهرة وجدية ومن شئت الحكم المسادر من بحكمة القضاء الإدارى بقبول تدخلها خصما منضما إلى جانب جهة الإدارة ضد التزم صحيح حكم القانون ويكون التمس عليه بمخالفته للقانون غير قائم على مسند صحيح متعين الرفض .

ومن حيث إن ، فإن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ينص في المادة (١) مثله على « المصريون هم :

أولا — المواطنون في مصر قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ من غير رعيا الدول الأجنبية المحظطين على اقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر أمثلة الأصول مكلة لاقابة الفروع ولاقابة الزوج مكلة لاقابة الزوجة .

ثانياً . من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متمتعاً بالجنسية المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية ولما كانت

المادة (١) من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨. تنص على أن « تثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة إن كان في ٢٢/٢/٥٨ متبعاً بالجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ » ولما كانت المادة (١) من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ الخالص بالجنسية المصرية تنص على أن « المصريون هم :

أولاً - المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٥٠ والمحافظة على إقامتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية .

ثانياً - من ذكروا في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ « ولما كانت المادة (١) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخالص بالجنسية المصرية تنص على أن يعتبر مصرياً الرعايا الممنهون الذين يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحفظوا على تلك الإقامة حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ سواء ذكروا بالعين أم قصر » ونصت المادة (١) ثانياً وثالثاً من الرسوم بقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على أن « يحتسب داخل في الجنسية المصرية بحكم القانون .

ثالثاً - كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون مصرياً بحسب حكم المادة الأولى من الأمر الأعلى الصادر في ٢٦ يونيو ١٩٥٠ .

رابعاً - من عدا هؤلاء من الرعايا الممنهون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحفظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون . وكانت المادة الأولى من الأمر الأعلى المذكور تنص على ما يلي :

« عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٢ يعتبر حتماً من المصريين الأشخاص الآتي بياتهم وهم :

أولاً - المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكنوا محققين على إقامتهم فيه .

ثانياً — رعايا الدولة العلية المولدون في القطر المصري من ابوين مقيمين
تحت حكم حلف الرعايا المذكورين على محل اقامتهم فيه .
ثالثاً — رعايا الدولة العلية المولدون والمقيمون في القطر المصري الذين
يتعلمون المصلحة بموجب قانون القرعة العسكرية المصرية سواء يادلكهم الخدمة
العسكرية او يمتنع البديلة .

ومن حيث ان مفاد هذه الفصوص انه يشترط لاعتبار الشخص مصرياً
ان يتوافر في حقه اى من الشروط الآتية :
١ — المولود في مصر قبل اول يناير ١٨٤٨ حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ .

٢ — الانتماء بالرعية العثمانية والالتحاق في مصر من ١٩١٤/١١/٥ حتى
١٩٢٩/٣/١ .

٣ — الانتماء بالرعية العثمانية والميلاد في الاراضى المصرية من ابوين
مقيمين فيها والحفاظ على الاتمية العلية فيها حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ .
ومن حيث ان الثابت ان والد الطاعن من مواليد الصالحة في ١٩٢٥/٢/٢
ومفيد بسجلات المواليد في ذات التاريخ ، فان ذلك يعنى ان والد الطاعن وقت
العمل باحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى كان سيطرانيا وقت
ميلاد والد الطاعن كان عمره حوالى اربعة سنوات وترتباً على ذلك فان والد
الطاعن لا يتمتع بالجنسية المصرية الا اذا كان والده — اى جده الطاعن —
متمتعاً بهذه الجنسية طبقاً لاحكام المرسوم بالقانون المذكور .

ومن حيث ان الاوراق قد اجريت عن اثبات توافر اى من الشروط
والاحكام التى تتطلبها القانون للدخول في الجنسية المصرية بحكم القانون في حق
جده الطاعن ، فمن ثم فان والد الطاعن لا يكون متمتعاً بالجنسية المصرية
وتبعاً لذلك لا يكون ابنه وهو الطاعن متمتعاً بالجنسية الامر الذى يفسح معه
طلب الطاعن اثبات الجنسية المصرية له مفتقر الى المسند الصحيح من الواقع
والقانون متمنع الرفض ويكون مسلك الجهة الادارية بلبنتامها عن اعطائه
شهادة تفيد ثبوت جنسيته المصرية مسلكاً يتفق وصحيح حكم القانون .

ولا اعتداء في هذا الشأن بما أثاره الطاعن من أن حالته وحالة أبيه الظاهرة تعتبر دليلاً كافياً على جنسيتها المصرية من واقع المستندات المقدمة والتي تمثلت في شهادات مصلحة الضرائب العقارية وشهادات الميلاد والشهادات الدراسية وجوازات السفر والبطاقات الشخصية والعائلية لأنه لا اعتداد بكل ذلك لحجم اثبات هذه الشهادات فتتوينا للجنة المصرية ولأن الحالة الظاهرة ليست هي الدليل القاطع على التمتع بالجنسية المصرية والشهادات المتقدمة لإثبات الحالة الظاهرة لا تصفى الجنسية بذاتها لأنها لم تعد أصلاً لإثبات الجنسية وإنما هي مجرد قرائن عليها ، تزول قيمتها إذا ما أسفر البحث عن عدم توافر أركان وشروط قيام هذه الجنسية في حق صاحب الشأن فتتوينا .

ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم وقد عجز الطاعن عن اثبات توافر شروطه اللازمة لدخوله في الجنسية المصرية بقوة القانون على النحو المتقدم فإنه والحالة هذه يكون مسلك الجهة الإدارية بالامتناع عن الاعتراف بثبوت الجنسية المصرية للطاعن قد جاء متفقاً مع أحكام القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدعوى قد صدر صحيحاً مستظهماً صحيح حكم القانون بعد التحديد المنطوق للواقع ويكون الطعن المائل قد أقيم فالتداعى لما يستلذه خليفاً بالترخيص ..

(طعن ٢٠٦٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

الفصل الثاني

الجنسية الجنسية

قاعدة رقم (٢٢)

أولاً - الزواج :

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ اشترت الى انه لا تكسب الاجنبية التي تتزوج من مصرى جنسيته بقرّاج - الا اذا اعلنت وزير الداخلية رغبتها في ذلك - ولم تنته الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان باستثناء وفاة الزوج . يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية قبل انقضاء سنتين حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية .

الحكمة :

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه الحكمة على ان المساكن المصرية المتعاقبة تعد ناطقت بالقانون وحده تنظيم الجنسية المصرية ، وآخرها ما نصت عليه المادة السادسة من الدستور الحالي ، من ان الجنسية المصرية ينظمها القانون .

واتفاقاً من هذا الحكم من الشارح المصري نظم احكام الجنسية بحسبانها رابطة قانونية وسياسية بين المواطن والدولة على سبيل منضبطه يجعل من اكتساب المواطن لدولته مركزاً تنظيمياً يكسبه المصري من احكام القانون مباشرة . اذا ما توافرت في حقه الاشتراطات التي اوجبها القانون ، دون ان يكون للمواطن او السلطة القائمة على اثبات الجنسية دخل في اكتسابها او ثبوتها في حقه ، فنظم السلطة المختصة بالاعتراف بحقه في التمتع بالجنسية المصرية ، متى تحققت من قيام حالة من الحالات الواردة في القانون بالمواطن تنسوخ تمنع من قيام به الجنسية المصرية . ويقع عبء اثبات الجنسية المصرية على من يتمسك بها او يدفع بعدم دخوله فيها ولا يكفى في اثباتها او التمسك منها ظهور الشخص بظاهر المجتمع بها ، ولو تكاد تلك باوراق رسمية صدرت

من جهات ادارية ، ما دامت هذه الأوراق لم تعد اصلا لاثبات الجنسية ، كما لا يسوغ من ناحية اخرى لحرمان المواطن من حقه في التمتع بالجنسية اظهاره لدى بعض الجهات بظهور الأجنبي غير المتمتع بجنسيتها ، كاعداد الجهة الادارية ، ملف اقامة لشخص ما او سحب بطاقته العائلية فكل اولئك ، لا يعدوا ان يكون مثلا لوجهة نظر كل من طالب الجنسية والجهة المنتحة له . ويرد ذلك كله الى احكام قانون الجنسية الواجب التطبيق ، والذي تحدد تعسكه الاشتراطات الواجب توافرها تبين يعتبر مصرية طبقا لاحكامه دون ان يكون للمواطنين او للجهة الادارية سلطة تقديرية في تحديد تمتع طالب الجنسية بها من عدمه .

وفي ضوء هذه الامور القانونية المسلمة صاغت القوانين المتبعة في شأن الجنسية المصرية فنصت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية على ان يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون ..

كما نصت المادة الاولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٦ بان المصريون هم :

ونصت المادة الاولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بان المصريون هم :

اولا — المستوطنون في مصر قبل ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، من غير وعليا الدول الاجنبية . (المحافظون على اقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

كما تضمن المادة (٤) من ذات القانون على ان « يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية ، لكل اجنبي ولد في مصر وكانت اقامته العادية عند بلوغه سن الرشد ، متى طلب خلال سنة من بلوغه سن الرشد التجنس بالجنسية المصرية وتولدت فيه الشروط الآتية :

١ —

٢ —

٣ —

٤ —

كما تنص المادة المسبقة من القانون المشار اليه على ان لا اكتساب الاجنبية التي تتزوج من مصرى جنسيته بالزواج ، الا اذا اعلنت وزير الداخلية رغبتها في ذلك . ولم تنته الزوجية قبل انتضاء سنتين من تاريخ الاعلان لغیر وفاة الزوج . ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل انتضاء سنتين حرمان الزوجية من اكتساب الجنسية المصرية .

ومن حيث ان المستفاد من التصوص المتقدمة ان الشارع المصرى حدد شروط وضوابط منح الاجنبية التي تتزوج من مصرى جنسية زوجها وهي :

١ - ان يكون الزوج مصرياً .

٢ - ان يكون اعلان الاجنبية رغبتها بالتجنس بجنسية الزوج باعلان يوجه الى وزير الداخلية .

٣ - ان تستمر علاقة الزوجية قائمة لمدة سنتين بعد اتمام هذا الاعلان باستثناء وفاة الزوج خلال هذه المدة .

٤ - عدم اعتراض وزير الداخلية على هذا الطلب خلال المدة المشار اليها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على انه يشترط لمنح الزوجية الاجنبية جنسية زوجها المصرى توافر الشروط المشار اليها في المادة السابقة الاشارة اليها . فاذا تحقق لجهة الادارة خلال هذه المدة قيام الزوجية واستمرارها . فضلا عن قيام الزواج لغايته واسبله السحيحة . كان ذلك دالة على استمرار الزوجية وارتباط الزوجية بزوجها وبالتالي ولاعما لجنسية هذا الزوج . تحققت لصديق الغلية وتجنباً للتجليل على اكتساب الجنسية الا ان كان لجهة الادارة الاعتراض على طلب الزوجية كسب جنسية الزوج . وتحقيقاً لذلك تطلب الشارع فضلاً عن قيام رابطة الزوجية وعدم اعتراض وزير الداخلية ، استمرار رابطة الزوجية قائمة دون انقطاع لمدة سنتين من تاريخ اعلان رغبة الزوجية الدخول في جنسية الزوج المصرى .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الملعون ضدها قد اعلنت رغبتها في الدخول في جنسية زوجها المصري / السيد (.....) في ١٩٨٢/٦/١٢ ، وطلعت منه طلاقه بلاقعة في ١٩٨٢/١/٢٥ ، اى قبل فوات مدة الستين ، فان قرار الادارة بعدم منحها الجنسية المصرية لعدم توافر الشروط المطلوبة قانونا للالتزام من الادارة بالاستجابة الى طلبها بمنحها جنسية زوجها ولا ينال من ذلك ، زوجها مرة اخرى من زوج ثل بتاريخ ١٩٨٢/٣/٥ . اذ انه فضلا عن ان هذا الزواج قد تم بمسء اقامة الدعوى الملعون على الحكم الصادر فيها فانه كان يلزمها اقبلت استمرار الزوجية مع زوجها لثلاثى مدة عامين من اعلانها وزير الداخلية رغبتها الدخول في الجنسية المصرية لزوجها الجديد وان تستمر هذه الزوجية المدة المطلوبة قانونا لامكان منحها الجنسية والتي تنتهى في ١٩٨٦/٣/٤ ، اى بعد صدور الحكم الملعون فيه .

ومن حيث انه ادارة الهجرة والجوازات والجنسية قد انتهت الى عدم جواز منح الملعون ضدها الجنسية المصرية لعدم توافر الشروط التى تطلبها القانون لمنحها جنسية زوجها الاول واكتنتها بالمستندات الموثقة عن طلاق الملعون ضدها قبل انقضاء سنتين من تاريخ اعلانها وزير الداخلية برغبتها التجنس بجنسية زوجها الاول ولا يفيدها زوجها مرة اخرى من زوج مصرى آخر لعدم اكتمال مدة السنتين على هذا الزواج فضلا عن حدوث هذا الزواج الثانى اثناء نظر الدعوى الملعون في الحكم الصادر فيها وان مدة السنتين المطلوبة قانونا لمنحها الجنسية تنتهى في ١٩٨٦/٣/٤ اى بمسء تاريخ صدور الحكم الملعون فيه فان ما انتهت اليه الجهة الادارية من رفض منح الملعون ضدها الجنسية المصرية يكون قد قام على اسس من واقع الحال ومستخلص حقيقة من هذا الواقع بمنهج موضوعى ومنطقتى ومعقول تمام على سند من صحيح المستندات المختصة له . الامر الذى يجعل النتيجة التى انتهت اليها (بعدم منح الملعون ضدها الجنسية المصرية لعدم توافر شروط منحها في طلبها) مثبته على سند سليم من الواقع والقانون .

ومن حيث انه قد خلت احكام قانون الجنسية من حكم يفيد تجبيع مدد زواج النساء طالبات اكتساب الجنسية المصرية من كل زوج الأزواج المصريين

اللاتى يزوجن منهن ويطلقن لاستكمال المدة التى اشترطها القانون لاكمال
الزوجة لجنسية زوجها المصرى فانه لا يجوز للقاضى خلال تطبيقه لصحيح
احكام القانون على النزاع ان يفسرا احكامه بما يفسيف اليها احكاما اخرى
جديدة لا اساس لها ولا سند من عبارات النصوص المريحة لموظيفة القضاء
هى التطبيق السليم العادل لصحيح احكام الدستور والقانون على المنازعات
التي يتولى الفصل فيها ولا يدخل فى ذلك اضافة احكام جديدة الى نصوص
القوانين التي تنطبق على النزاع او يهدر احكامها من احكامها استنادا الى
ما يراه من مصلحة للخصوم او حكمه من صالح عام كما ان وظيفة القاضى
الادارى فى الفصل فى المنازعات الادارية وان حملته مسئولية الاجتهاد والتفسير
للتصوصات القانونية والتشريعية التي تسرى على النزاع للكشف عن القواعد
والمبادئ القانونية التي تمثل النظم العلم والمبادئ والاسس الرئيسية
والاساسية التي يقوم عليها النظام القانونى فى مجال ما لا يتعدى دور الفسر
المجتهد المتمم بقواعد واصول التفسير الصحيح للتصوص واستكشاف المبادئ
العامة التي يقوم عليها لحسم الازمة الادارية التي يتولى القضاء فيها
بما يحقق المصلحة العامة ويكمل حسن سير وانتظام المرافق العامة ويؤكد
المشروعية وسيادة الدستور والقانون .

واذ انتهج الحكم الطعن غير هذا النهج واتلم قضاؤه على امتداد المدة
الزمنية تشمل زواج الملعون غدها من زوجين فى تاريخين مختلفين وبينها غارق
زمنى ، ولما فتنا عن الغلية التي تضيهاها الشارع بالتحقق من استمرار الزواج
لفلانيه ومقاصده الحقيقية ، فانه يكون قد اخطا فى القانون وتاويله وتفسيره
حيث اضاف الى احكامه ما لا سند له من نصوصه كما اصلبه من النقص
والقصور فى تحصيل الوثائق تحصيل سليا وايضا واضى هذا الحكم والحال
هذه متعيينا الالغاء .

(طعن ١٢٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٣)

ثانياً - التجنس :

المبدأ :

منح الجنسية المصرية للأجانب يدخل في نطاق السلطة التقديرية إجهه الإدارة بلا معقب عليها من القضاء مادام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب المدعي الاحتياطي الغناء قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٧٣/١٢/٣ يرفض منحه الجنسية المصرية - فإنه لما كانت أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة - الذي صدر في ظله هذا القرار - تجعل منح الجنسية المصرية للأجانب جوازياً وتخول الحكومة سلطة تقديرية واسعة في هذا الشأن لا معقب عليها من القضاء الإداري ما دام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ، فإن انقرار المطعون فيه قد صدر مطابقاً لأحكام القانون وطلب الغائه حري بالرفض .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير هذا المذهب فإنه يكون قد جرح من تطبيق صحيح حكم القانون فيتعين القضاء بالغائه ويرفض الدعوى والزام المدعي بالمصروفات .

(طعن ١٢٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

المبدأ :

طلب التجنس بالجنسية المصرية - ليس ثمة التزام قانوني يجبر جهة الإدارة على منح الجنسية المصرية على سبيل التجنس - لا يمكن نسبة موقف إيجابي أو سلبي الى جهة الإدارة في هذا الشأن - أساس ذلك : سلطة التقدير التي تمارسها الدولة في تحديد من تقبل جنسيتها - نتيجة ذلك : رفض طلب إلغاء القرار الإلزامي بالاجتياز عن قبول طلب التجنس .

الحكمة :

ومن حيث أن ما يبيديه الطاعن من أنه قد تقدم بطلب التجنس بالجنسية المصرية وأن الإدارة انتخفت منه موقفاً سلبياً ، فقد خلت الأوراق مما يفيد تقديمه

يجلب التجنس فالمطالبات المقدمة منه انها تكشف عن انه يطلب اعتباره مصرياً بحكم القانون ، فاذا كان ذلك فلا يكون ثمة موقف ايجابى او سلبى يمكن نسبته الى جهة الادارة فى هذا الشأن ، ولا يمكن القول بموقف سلبى او ايجابى الا اذا كان ثمة التزام قانونى يجبر الادارة بمنحه الجنسية على سبيل التجنس وهو ما لا تعرفه قوانين الجنسية المصرية فالأمر بعد يرجع الى سلطة التقدير التى تمارسها الدولة فى تحديد من تقبل منحه جنسيتها بذلك فان ما يطلبه الطاعن ما سواه الغاء القرار السلبى بالامتناع عن قبول طلب تجنسه يكون غير قائم على أساس من الواقع يتعين الرفض .

ومن حيث أنه تبين من جماع ما تقدم ان دعوى الطاعن من جميع لوجهها لا تكون قائمة على أساس من القانون فيتعين الحكم برفض طلب اعتباره مصرياً ويرفض طلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن قبول تجنسه بالجنسية المصرية واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدعوى برمتها فيكون هذا أصاب صحيح حكم القانون متعين رفض الطعن .

(طعن ٥١ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٤)

المادة :

المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - شروطها - يشترط انتقال عن الجنسية الأصلية واختيار الجنسية المصرية عند بلوغ سن الرشد وخلال سنة من هذا التاريخ - فقدان هذا الشرط يترتب عليه عدم جواز اكتساب الجنسية المصرية بحكم القانون .

الحكمة :

فاذا كان ذلك ولم يكن قد تحقق فى شأن الطاعن انه قرر عند بلوغه سن الرشد وخلال سنة من هذا التاريخ ، تنزله عن جنسيته الأصلية واختياره الجنسية المصرية أملاً بالحكم المادة (٧) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، ألتزم اليه برفض توافر شروطها فلا يكون ثمة أساس لما يطلبه من اعتباره مصرياً بحكم القانون .

(طعن ٥٤ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - المادة ٤ منح هذه الجنسية عن طريق التجنس هو أمر جوازى لوزير الداخلية على نحو يخوله سلطة تقديرية في منحها اذا توافرت الشروط المقررة او في منعها رغم توافر هذه الشروط وفقا لما يراه محققا للصحة العامة - هذه الرخصة تعد ابتداءا لما درج عليه المشرع المصرى من ائصاح ككلل التقدير لجهة الإدارة في مجال التجنس - وهو ما يصدق ايضا على جواز منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة الخامسة من القانون المشار اليه .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه الحكمة مطرد على ان الواضح من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ، ان منح هذه الجنسية عن طريق التجنس هو أمر جوازى لوزير الداخلية على نحو يخوله سلطة تقديرية في منحها اذا توافرت الشروط المقررة او في منعها رغم توافر هذه الشروط وفقا لما يراه محققا للصحة العامة ، وهذه الرخصة تعد ابتداءا لما درج عليه المشرع المصرى من ائصاح ككلل التقدير لجهة الإدارة في مجال التجنس رغبة منه في الحفاظ على تشكيل المواطنين في الدولة بتجيز المتضمنين اليها حسب سبلتها الرسمية دون الزام عليها في ذلك ولو توافرت الشروط المقررة ، وهو ما يصدق ايضا على جواز منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة الخامسة من ذات القانون ، واذا كانت تلك السباطية التقديرية تجد جدها في عدم التهيف بميا او الانحراف بها عن غيتها في تحقيق الصلحة العامة ، فمن القرار الصادر بناء عليها يرفض منح الطامعن الجنسية المصرية عن طريق التجنس طبقا للمادة الرابعة من ذلك القانون هو قرار لم يثبت فيه تعسف او انحراف على نقض ما تعاه الطامعن ، فلا يكفى لوصفه بذلك التعيب التصدى ما يكون للطامعن قد بدله من أعبال في المجال القوسى او تجشمه من مشلق في سبيل الوحدة العربية او حمله من

ولاء مصر أو نبذه من مخرجات دونها لأنها لمجرد أن شغفت في اسباغ الجنسية غاتها لا تلزم بمنحها جنسا ، كما لا يفيد في هذا المبدأ سبق صرف جوازات مصرية للطاعن عن بيعة تلبية بوضعه كجنسي بصرف النظر عن مدى مشروعيتها طبقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ولما كانت الاعتبارات العامة أو الخاصة التي حدثت إلى صرفها فهي اعتبارات مهما علت لا ترقى إلى مرتبة استنفاد سلطة تقديرية ثابتة اطلاقا في مجال الجنس ، ما أو منعا ولو خيرت للأجنبي الشروط المتسرة تلقونا ، وكذا لا يقدم في ذات الشأن مجرد صدور قرارات بمنح الجنسية المصرية سواء من رئيس الجمهورية أو من وزير الداخلية لأجانب من العرب أو من غيرهم ولو وجد تماثل ما يقصر عن ائتمنة صيف أو استواء عصف ، ويلتقي فإن القرار المطعون فيه يكون قرارا مشروعاً وتقوم الدعوى بطلب الغائه حذيرة بالرفض ويكون لحكم المطعون فيه سلبيا قضى به من رفضها ، ومن ثم فانه يتعين الحكم برفض الطعن على هذا الحكم ، وان كان من ثقله القول بالإساءة إلى أن هذا لا يوضح السبيل مستقبلا سواء أتم الطاعن في محاولة الطلب أو أتم الجهة المختصة في الاستجابة إليه وفقا للقانون وتحقيقا للمصلحة العامة .

(طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

الفصل الثالث

نقد الجنسية وإسقاطها

الفرع الأول - إسقاط الجنسية

قاعدة رقم (٢٦)

المبحث

المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تنفى بانه في حالة التجنس بجنسية دولة اجنبية تسقط الجنسية المصرية .

المحكمة :

ومن حيث انه عن سحب وثيقة سفر المدعى الليبية ، فان مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه يقوم على سند من ان المدعى لم يتجنس بالجنسية الليبية دور اذن ، وانما هذه الجنسية ثابتة له طبقا للقانون الليبي الى جانب تمتعه بالجنسية المصرية طبقا للقانون المصري ، ووزارة الداخلية تعلم هذه الحقيقة ، مما يبيح ان سجلت للمدعى وثيقة السفر الليبية بملفه بإدارة الهجرة والجوازات والجنسية في ١٩٧٨/٥/٤ ، وبناء على ذلك استخرج جواز سفره المصري في علم ١٩٧٩

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الملف رقم ١١٠٠/٤٥٧٩٥ وكان سابقا ١٣٢١٩/١٠٣٦ في ١٩٧٩/٢/٢٢ (باسم المدعى - والمودع ملف الطعن من قبل هيئة قضايا الدولة ، وان مصلحة وثائق السفر والهجرة والجوازات والجنسية تسم الجنسية - قد اخطرت مدير جوازات الاسكندرية بالخطاب رقم ٥٣١٢/٥٠/٢٣ في ١٩٧٩/٢/٢٢ بآن (.....) تعتبر متمسكا بالجنسية المصرية طبقا لقاعدة الميلاد المضاعف ، ولا مانع من تطبيق قواعد الازدواج عليه ان شاء . وله ملف اقلية رقم ١٣٦/١٣٢١٩ وقد وقع التفكير على هذا الخطاب بالعلم ، كما ان الملف رقم ٥٣١٢/٥٠/٢٣ (.....) يتضمن صورة للخطاب رقم ٥٣١٢/٥٠/٢٣ موجه من مدير

عام تحتم الجنسية بصلحة وتلق المسافر والهجرة والجنسية الى مدير ادارة جوازات الاستكشافية ومؤرخ في ١٨/٢/١٩٧١ يتولى على المصوبون السابق بشأن جنسية المدعى .

ومن حيث انه ليا ما كان الامر في شأن علاقة المدعى بالجنسية الليبية فلا شأن للسلطات المصرية بالوثيقة الليبية فلا يجوز سحبها لانها ليست سلطة اصداؤها ، وقد نصت المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على الجزاء في حالة التجنس بجنسية دولة اجنبية وهو اسقاط الجنسية المصرية ، ومن ثم فلا يجوز سحب وثيقة السفر الليبية من المدعى ، وانه اعتبر مصرية من جميع الوجوه .

ومن حيث انه لذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون فيما تضمنه من القضاء برغض الغاء قرار سحب وثيقة السفر الليبية من المدعى ويكون الطعن عليه في محله ، مما ينمى نفع الغاء هذا الشق من الحكم المطعون فيه ، والقضاء بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من سحب وثيقة السفر الليبية الخاصة بالمدعى .

(طعون ٢٩/٢٥٨١ و ١٢٩١ و ١٢٩٩ و ٣١/١٣٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

اسقاط الجنسية المصرية عن المصرى لدخوله في جنسية دولة اخرى دون ان سبق - رد الجنسية المصرية اليه لا يرتب اى اثر في الماضي متى ثبت ان الطاعن خلال الفترة ما بين اسقاط الجنسية وردعا اليه كان غير مصرية فانه يسرى في شأنه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت انه في عام ١٩٦٦ استولى الاصلاح الزراعي على اراضي زراعية مملوكة للطاعن بطريق الميراث عن والده كقائمة بزملم محافظة

فما استنادا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم يكون قرار الاستيلاء على الأراضي المملوكة للطاعن قد صدر صحيحا مطبقا للقانون. باعتبار أن الطاعن قد أصبح نافذا للجنسية المصرية ويعمل بوصفه اجنبيا منذ ١٩٦٥/١/١٠ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ والذي استلزم الجنسية المصرية عنه ولا ينال من ذلك ما يشترط الطاعن في أن القرار الصادر باستلزام الجنسية المصرية عنه لم يتم نشره بالجريدة الرسمية تطبيقا للحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨ الذي حظر القرار المخكوك في ظل العمل بأحكامه وإن هذا القرار لا يحدث اثره القانوني الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسبما نصت عليه المادة ٢٩ المذكورة والتي تقضى بأن « جميع القرارات الخاصة بكسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو سحبها أو باستقلالها أو باستردادها تحدث اثرها من تاريخ صدورها . ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك حقوق حصنى النية من الغير وهذا القول من جانب الطعن مبررود عليه بأن هذه المحكمة قد استقرت في قضائها على أنه ولئن كانت المادة ٢٩ من قانون الجنسية المصرية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ سالفه الفكر قد لوجبت نشر القرارات المكسبة أو المستطة للجنسية في الجريدة الرسمية الا ان المشرع لم يوجب على عدم النشر اية نتائج من شأنها المساس بوجود القرار أو بمريل. اثره من تاريخ صدوره . وماد ذلك أن المشرع قصد من اجراء النشر أن يكون قرينة قانونية على علم ذوي الشأن بالقرار (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ١٦ ق. ببطية ١٩٧٦/٦/٢٦ منشور في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ منها الجزء الاول ، صحيفة ٩٢) .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وإذا كان الثابت أن قرار استلزام الجنسية المصرية عن الطاعن قد صدر بتاريخ ١٩٦٥/١/١٠ فإنه من ثم يعتبر اجنبيا في تطبيق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تلك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها منذ تاريخ صدور ذلك القرار ، وبالتالي يكون القرار الصادر من الاصلاح الزراعي بالاستيلاء على الأراضي الزراعية

الملوكة للطاعن علم ١٩٦٦ قد صدر صحيحا متقفا وصحيح حكم القضاة
وإذا ذهبت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى في قرارها المطعون فيه هذا
المذهب وقضت برفض الاعتراض القائم من الطاعن استنادا الى الأساس
المتقدم ، فلها تكون والأمر كذلك قد صاحبت الحقيقة وأصبحت حكم القضاة
وبالتالى يكون الطعن على القرار المنكسور غير قائم على أساس سليم
ولجب الرضى .

ومن حيث أن من يخسر الطعن يلزم مصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٢
من قانون المرافعات .

(طعن ١٨٦٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٥)

الفرع الثانى

فقد الجنسية

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

من أجل استرداد الزوجة جنسيتها المصرية أن تكون قد فقدتها في إحدى
حالتين :

الأولى : دخول الزوج المصرى في جنسية أجنبية بعد الإذن له بذلك
وأعلان الزوجة رغبته في الدخول في جنسية الزوج - الأجنبية .

الثانية : زواج المصرية من أجنبى وأعلانيها رغبته في الدخول في جنسية
الزوج - استرداد الجنسية أمر جوازى بالنسبة للزوجة بشرط موافقة
وزير الداخلية - إذا انتهت الزوجية وكانت الزوجة المصرية مقيمة في مصر
أو عانت للإقامة بها فإن استرداد الجنسية المصرية في هذه الحالة يكون
وجوبيا .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق وملف الجنسية الخاص بالطاعنة أنها
اكتسبت الجنسية المصرية بزواجها من السيد /

.....) الذي اعتبر من الجنسية المصرية طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٢٩/١٩ بشأن الجنسية المصرية . وقد غادر الزوج البلاد بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥ ولحقته به الطاعنة في ١٩٥٦/١٠/٢٤ . ثم سندر من تشوم قرشي نشر في الجريدة الرسمية الفرنسية في ١٩٥٨/٤/٢٧ بمعها الجنسية الفرنسية ، وتم المرسوم على منح زوجها هذه الجنسية كذلك وعلى صفة التبعية في منحها لأولادها . ثم توفي زوجها عام ١٩٧٨ وهو جليل للجنسية المصرية التي لم تكن استقطت عنه لعدم علم عدالة السلطات المصرية بهذا الاكتساب على ما يبدو . والجنسية الفرنسية التي اكتسبها دون إذن مسبق من وزير الداخلية وفي عام ١٩٧٩ طلبت الطاعنة عن طريق القنصلية المصرية بجنيف استخراجه جواز سفر مصري لها بدلا من جواز سفرها المصري من الأستفدية عام ١٩٥٥ الذي لم يجدد بفكرت مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية إلى بحث هذا الطلب . وبعد أن تأكد لها أن الطاعنة قد تجنس بالجنسية الفرنسية دون إذن مسبق من وزير الداخلية بالخالفه لأحكام قوانين الجنسية أرقام ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ و ٨٢ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٥ فقد استطلعت رأي إدارة القوى المختصة بمجلس الدولة التي أفاضتها بكتابتها رقم ١٠٨٧ المؤرخ ١٩٨٠/٩/١٤ بأنه يجوز بقرار نسب من مجلس الوزراء إسقاط الجنسية المصرية عن المذكورة بناء على الملاحظتين ١٠ و ١٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ وعلى هذا الأساس صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٢/١٥٥ المأمون فيه مسييا بإسقاط جنسيتها المصرية لتجنسها بجنسية أجنبية دون إذن مسبق وإن كان ذلك هو الثابت فإن قضاء الحكم المأمون فيه فرض طالب الطاعنة الأول (الأصلي) يكون مستيدا ولا وجه للنفي عليه بمخالفته للقانون فالادعاء بوجود القوة القاهرة المتعة من حصولها على الاذن بالتجنس بالجنسية الأجنبية طبقا لقانون الجنسية لطروف العنوان الثلاثي عن مصر عام ١٩٥٦ غير جدى ، فقد تجنس بالجنسية الفرنسية في عام ١٩٥٨ كما أنها اكتسبت هذه الجنسية استقلالا عن زوجها على ما هو واضح من منشورة المستخرج الصادر من القرار المنشور في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٧ باعتبارها حليلة للجنسية الفرنسية ، فهو

لم يقرر حصولها على هذه الجنسية بالتمعية لزوجها على خلاف ما قرره الجنسية لأولادها سسولامجوج وجرار ولدين الذين اعتبروا جنسية فرنسية بموجب حصول والدين على الجنسية الفرنسية ، ولا يحدد الطاعة مدى المدة التي انقضت منذ تنسبها بالجنسية الفرنسية عام ١٩٥٨ وحتى صدور القرار المطعون فيه عام ١٩٨٢ إذا لم يتكسب للحكومة المصرية جنسيتها بالجنسية الأجنبية دون إذن سليلق إلا بمناسبة الطلب الذى تقدمت به عن طريق القنصلية المصرية بجنيف عام ١٩٧٩ لاستخراج جواز سفر بحري لها بدلا من جواز سفرها المصادق عام ١٩٥٥ ، فمذ هذا التاريخ بدأ بحثها حالتها : وكان ملحوظا فى البحث على ما تبين من ملف جنسيتها القمى بقعة عن ظروف تنسبها وأسلسه واستبيله سواء عن طريق أجهزة الوزارة أو عن طريق القنصلية المصرية فى الخارج ثم تتوتية استبيلقالب لجنسية المصرية عنها بملستطلاع رأى إدارة القنوى المختصة بطقش الدولة ، وما ألا ذلك من محص حالتها فى ضوء المسوابق حتى صدر القرار المطعون فيه من البملطة المختصة بتنديبا على الوجه السالف ببقه وبذلك لا تكون جهة الإدارة قد أثرت وضعها المخالف للقانون أو أسأت استعمال سلطتها باسقاط جنسيتها المصرية بعد مدى المدة المذكورة . وبمها يتعلق بقضاء الحكم برفض الطلب الثانى (الاحتياطى) فالمادة ١٢ من القانون رقم ١٩٧٥/٢٦ المشار إليه نصت على انه « يجوز للمصرية التى فقدت جنسيتها طبقا للفترة الأولى من المادة ١١ والفترة الأولى من المادة ١٢ أن تسترد الجنسية المصرية إذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية . كما تسترد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية إذا كانت مقيمة فى مصر أو عانت للالقابة فيها وقررت رغبتها فى ذلك . والمستفاد من حكم هذه المادة أن مناط استرداد لزوج لجنسيتها المصرية أن تكون قد فقدتها فى حالة من الحالتين المنصوص عليها فيها وسواء كان الاسترداد جوازيا من جانب الزوجة ومطلقا على موافقة وزير الداخلية أو وجوبيا عند انتهاء الزوجية إذا كانت مقيمة فى مصر أو عانت للالقابة فيها وقررت رغبتها فى ذلك ، وأولى الحالتين المشار إليهما ورد النص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١ التى نصت على انه « لا يترقب على زوال الجنسية المصرية عن المصرى

لتجنسه بجنسية أجنبية بعد الاذن له زوالها عن زوجته الا اذا قررت رغبته
في دخول جنسية زوجها واكتسبتها طبقا لقانونها ... » وثانيها نصت
عليها الفقرة الأولى من المادة ١٢ بأن « المصرية التي تتزوج من أجنبي تظل
محافظة بجنسيتها المصرية الا اذا رغبت في اكتساب جنسية زوجها ... »
وواضح ان الطاعة لم تفقد جنسيتها المصرية بناء على أى من هذين النصين
فزوجها لم تزل عنه الجنسية المصرية حتى وفاته علم ١٩٧٨ وتجنس بالجنسية
الأجنبية قبل الاذن له فاستبعد الحالة المنصوص عليها في المادة ١/١١ ،
كما انها تزوجت مصرية منذ بدء الزواج وقد ظل زوجها مصرية حتى انتهائه
الزوجية فلا تطبق الحالة المنصوص عليها في المادة ١/١٢ والثابت ان
الجنسية المصرية استقطت عنها لتجنسها بجنسية أجنبية دون ان تنطبق
بالمخالفة لتأتون الجنسية فلا يكون من حقها استرداد جنسيتها المصرية
طبقا للبادة ٢/١٣ المتعار اليها وبذلك يكون الحكم صحيحا في هذا الشق
لذلك يكون الطعن في غير محله نيتين رفضه والزام الطاعة بالمصروفات .
(ظمن ٢٣٧٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٨)

الفصل الرابع منازعات الجنسية

الفرع الأول صور المنازعة في الجنسية

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

المنازعة المتعلقة بالجنسية إما أن تنشأ في صورة مسألة أولية أثناء نظر دعوى اصلية يتوقف الفصل فيها على البت في مسألة الجنسية وإما أن تنشأ بصورة دعوى أصلية مستقلة بالجنسية حيث يكون الطلب الأصلي فيها هو الاعتراف بتمتع فرد بالجنسية ، مثل طلب ثبوت الجنسية المصرية على سند من إحدى المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية وهي مواد حددت المصيرين بحكم القانون - وإما أن تطرح في صورة طعن بالإنهاء في قرار إداري نهائي صادر بشأن الجنسية سواء كان من القرارات السلبية أو من القرارات الصريحة الصادرة عن الجهة الإدارية بالتطبيق لقانون الجنسية ، مثل القرار الصادر من وزير الداخلية برفض طلب الأجنبي للتجنس طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - يؤخذ من هذه المادة أنها لم تمنع للجنسية المصرية بحكم القانون على من توافرت فيه الشروط التي تطلبها للتجنس كسبب للجنسية المكتسبة ، فلا يستند الأجنبي حقه في الجنسية من القانون مباشرة لمجرد اجتماع شروط التجنس فيه - وبالتالي لا تعتبر منازعته بشأنها دعوى أصلية بالجنسية حتى تتحدد من الإجراءات والوعايد الخاصة بدعوى الإنهاء - إذ تكسب الجنسية المصرية عن طريق التجنس طبقاً لأحد بنود تلك المادة بالقرار الصادر من وزير الداخلية بمتيحها - وبذا يكون القرار منه يرفض منحها قراراً إدارياً بالمعنى القانوني على نحو يجعل المنازعة بشأنه من دعاوى الإنهاء تخضع لها الإجراءات والوعايد المقررة لهذه الدعاوى - تستعمل المحكمة

على هدى ذلك بتكليف الدعوى على أساس من صائق معانيها وتحقيق مراميها دون التوقف عند ظواهر العبارات التي أفرغت فيها أو التقيد بالأوصاف التي خلصت إليها .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ومنها ملف الطاعن تحت رقم ١٢٤٩٦/٥٦/٢٢ بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، ان الطاعن سورى الجنسية ومن مواليد دمشق في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، ودخل مصر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وتزوج من مصرية وأنجب منها أولاداً في مصر ، ونجح الكلية حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٧٢ ، فمضى عليه أعفاء الرطابا السوريين من قيود الإقامة ، وبعد الغاء هذا الإعفاء منح الكلية ثلاثية في ٦ من أغسطس سنة ١٩٨١ ، وبعد بتقلية الحاليين تحت رقم ٢٠٥١٦ في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ ، وصرف له جواز السفر المصرى رقم ١٧٩٧ في ١٧ من مارس سنة ١٩٦٦ بصورة له وبهنة محام وباسم (.....) ثم جواز السفر المصرى رقم ٣٠٨١٩ في ٩ من يولية سنة ١٩٦٩ بصورة له وبهنة تلجر وباسمه ، وكذا جواز السفر المصرى رقم ٣٤٧٤٥ في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨١ بصورة له وبهنة محام وباسمه ، وينمى على طلب منه للحصول على الجنسية المصرية أرسلت اليه مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية كتاباً مؤرخاً ٨ من فبراير سنة ١٩٨٢ بالرفض جوازات سفره ومستندات ثقليته للتحقق من توافر شرط الإقامة المطلوب قانوناً ، ثم أرسلت كتاباً مؤرخاً ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٣ الى إدارة مباحث أمن الدولة بأن شرط الإقامة لموفى في حقته الا أن المذا الجارى هو وقف منح الجنسية المصرية لائ اجبى ما لم يزد السيد وزير الداخلية السفر في اجراءات منحها ، كما قدم طلباً مؤرخاً ٢٢ من يونيو سنة ١٩٨٣ الى السيد وزير الداخلية لفتح الجنسية المصرية استناداً الى أنه وصل مصر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ وأقام فيها لفترة دة ومسيطرة ويخفى الغاء تبسده بتقلية الحاليين في مصر اذا لم يسجل في شرط الجنسية ، وأحال السيد مدير مكتب الوزير طلب الطاعن بالكتاب رقم

٥٧٢٢/١٨. ثنى في ٢ من يولييه سنة ١٩٨٢ الى السيد مدير علم مصلحة وثائق السننجر والهجرة والجنسية للنظر ، فرد بكاتب مؤرخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٢ بقه يتوافر في الطامن ركن الإثبات المطلوب قانونا ومدتها عشر سنوات متتالية سابقة على تقديم طلب التجنس والمبدأ الجارى حالياً هو وقف منح الجنسية المصرية لأى اجنبى الا اذا رأى السيد وزير الداخلية السر في اجراءات منحها ، ويتم التفسير على هذا الكتب بالحفظ في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد استقر على أن النازعة المنطقة بالجنسية إما أن تنسار في صورة مسألة أولية أثناء نظر دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على البت في مسألة الجنسية ، وإما أن تتخذ صورة دعوى أصلية مجردة بالجنسية حيث يكون الطلب الأصلي فيها هو الاعتراف بتجنس فرد بالجنسية مثل طلب ثبوت الجنسية المصرية على مسند من احدى المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية وهى مواد حددت المبرين بحكم القانون ، وإما أن يطرح في صورة طعن بالألغاء في قرار إدارى نهائى صادر بشأن الجنسية بموجب كاي من القرارات السلبية أو من القرارات المريحة الصادرة عن الجهة الإدارية بالتطبيق لقانون الجنسية مثل القرار الصادر من وزير الداخلية برفض طلب الاجنبى التجنس طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ، فقد نصت هذه المادة على انه يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية :

(أولا)

(ثانيا)

(ثالثاً)

(رابعاً) لكل اجنبى ولد في مصر ... وتوافرت فيه الشروط الآتية :

١- أن يكون مسلم المقتل غير مصلب بمعاملة تفضله عالة على المجتمع

٢ - أن يكون حسن السير والسلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بمقوية جنائية أو بمقوية مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكون قد رد إليه اعتباره .

٣ - أن يكون ملنا باللغة العربية .

٤ - أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب .

(خلاصا) لكل أجنبي جعل اتلته المالية في مصر مدة عشر سنوات بتتالية على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنس متى كان بلغا سن الرشد وتوافرت فيه الشروط المبينة في البند (رابعا) ويؤخذ من تلك المدة أنها لم تسبق الجنسية المصرية بحكم القانون على من توافرت فيه الشروط التي تطلبها للتجنس كسبب الجنسية المكتسبة ، فلا يستند الأجنبي حقه في الجنسية من القانون مباشرة لأجرد اجتباع شروط التجنس لديه ، وبالتالي لا تعتبر منازعته بشأنها دعوى أصلية بالجنسية حتى تتحرر من الإجراءات والمواعيد الخاصة بدعوى الأنشاء ، إذ اكتسب الجنسية المصرية عن طريق التجنس طبقا لأحد بنود تلك المادة بالقرار الصادر من وزير الداخلية بمنحها ، وبذا يكون القرار منه يرفض منحها قرارا إداريا بالمضى القانوني على نحو يجعل المنازعة بشأنه من دعوى الأنشاء فتسرى عليها الإجراءات والمواعيد المقررة لهذه الدعوى ، ولا ريب في أن المحكمة تستقل على هدى ذلك بتكليف الدعوى على أسس من صلاتق معانيها وحقوق مراميها دون الوقوف عند ظاهر العبارات التي أقرت فيها أو التقيد بالأوصاف التي خلصت عليها .

ومن حيث أنه ولئن طلب الطاعن في عريضة الدعوى ابتداء الحكم بلحقته في اكتساب الجنسية المصرية مما قد يوحى بأنها دعوى أصلية بالجنسية ، ثم عدل طلباته بمعذ في الدعوى إلى الحكم بإلغاء القرار السلبى بعدم منحه الجنسية المصرية مما يضى تكييفه ليأيا بأنها دعوى إلغاء قرار سلبى وهو ما ناصره فيه الحكم المطعون عليه إلا أن الطاعن أوضح

في مريضة دعواه وعبر مذكراته فيها أنه اجنبي طلب التجنس على سند من توافرت شروط هذا التجنس في حقه ولم تجبه وزارة الداخلية الى طلبه ، كما ان النلفت من الأوراق ان طلبه للتجنس تقرر حفظه من لدن وزارة الداخلية في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، مما يقطع على دعواه وفقا لتكليف السيد نائل طعنا بالانفساء في القرار الصادر في هذا التاريخ يرفض منحه الجنسية المصرية عن طريق التجنس بقرار من وزير الداخلية طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ، بصرف النظر عما قام عليه أحد أوجه طعنه من انتهاء بالمادة الخامسة من ذات القانون التي اجازت بقرار رئيس الجمهورية منح الجنسية المصرية دون تنفيذ بالشروط المبينة في المادة الرابعة لكل اجنبي يؤدي لمر خدمات جليلة وكذلك لرؤساء الطوائف الدينية المصرية ، ولذا خلت الأوراق من تنفيذ اعلان الطاعن بالقرار الصادر يرفض منحه الجنسية المصرية على النحو المتقدم او عليه يقتنيا بدعواه في تاريخ معين مسابق على رفعه الدعوى في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ ، فمن ثم تكون دعواه مقبولة شكلا على نحو ما قضى به منطوق الحكم المطعون فيه مع الالتفت عما جاء في اسبيله من ايشاء على تكليفها بانها طعن بالانفساء في قرار سلبى بعدم منح الجنسية المصرية للطاعن

(طعن ١٦٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

الفرع الثاني

اثبات الجنسية

أولاً - عبء الإثبات

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

عبء اثبات الجنسية المصرية يقع على من يدعى بطريق الدعوى
أو النفع بتمتع بهذه الجنسية .

الحكمة :

ومن حيث أن من المستقر عليه في جميع قوانين الجنسية المتعاقبة أن
عبء اثبات الجنسية المصرية يقع على من يدعى بطريق الدعوى أو النفع
بتمتع بهذه الجنسية .

ومن حيث أن الثابت أن وُلد الطاعن قد حضر إلى البلاد في سنة ١٩٤٠
وكان فلسطيني الجنسية وقت حضوره إلى البلاد وتزوج من مصرية وهي أم
الطاعن ولم يقدم الطاعن ما يثبت توافر شروط كسبه للجنسية المصرية بحكم
القانون ، ومنها اقبلته أو اقبلته والده خلال إحدى الفترات الواردة في
القوانين المشار إليها ، وأزاء عجز الطاعن عن تقديم دليل يمكن بموجبه القول
بتمتع بالجنسية المصرية بقوة القانون ، فإن دعواه تكون جديرة بالرغم
وينال من ذلك ما قدمه الطاعن من مستندات كشهادة ميلاد أو بطاقة تبوين أو
شهادة أداء الخدمة العسكرية إذا أنها جميعاً لا تعد دليلاً قاطعاً على
الجنسية المصرية بحسبان أنها لم تعد أصلاً لذلك كما أنها لا تثبت اقلية
الطاعن بالبلاد المدعى التي تطلبها القوانين المشار إليها ، فضلاً عن أن الحالة
الظاهرة للطاعن لا تعد بذاتها حجة في ثبوت الجنسية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى

الى وفرض الدعوى موضوعا قد اصاب في النتيجة التي انتهى اليها ضريح القانون ١٨٤٤ يقين، معه رفض الطعن المسائل لعدم استناده على اساس صحيح.

ومن حيث ان الطاعن قد اصابه الضرر فيلزم بالضرورات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

الجلسة ١٤١٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٢٢/١/٢١

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عبء اثبات في مسائل الجنسية يقع على من يتكسب بالجنسية المصرية او يرفع بعدم دخوله فيها — اساس ذلك نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية — المربع في ثبوت الجنسية احكام الدستور والقوانين التي تنظم الجنسية — ليس الى ما يرد في الأوراق حتى ولو كانت رسمية — بل ذات غير عدة اصلا لاثبات الجنسية وصادرة من جهة غير مختصة .

المحكمة :

ولقد كتبت المادة (١) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ الجنسية المصرية تنص على ان (المصريون هم اولاً (المواطنون في الاراضي المصرية قبل اول يناير سنة ١٩٠٠ والمحتفلون على اقامتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون .

ومن حيث ان المادة (٢٤) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية — المشار اليه . وقد ارسى المبدأ الذي ارسته القوانين السابقة من وقوع عبء اثبات في مسائل الجنسية على من يتكسب بالجنسية المصرية او يرفع بعدم دخوله فيها .

ومن حيث ان الطاعن ضده يستند في ادعائه بثبوت الجنسية المصرية له، الى سبق تمتع والده بها قبل تجنسه بالجنسية السودانية في ١٩٥٨/٤/١ بعد ميلاده في مصر بتاريخ ١٩١٦/٢/١٤ بناحية غرشيوط بمحافظة قنا .

وتأكد ذلك بشهادة الميلاد الصادرة له في هذا الشأن . فضلا عن سبق منحه تصريحاً بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٨ للعمل بجمهورية السودان . وهو الأمر الذي يفيد أن والده كان يتمتع بالجنسية المصرية في تاريخ ميلاد المظنون ضده بالسودان في ١٩٥٢/٧/٣١ .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن المرجع في ثبوت الجنسية هو أحكام الدستور والقوانين التي تنظم الجنسية وليس إلى ما يرد في أوراقه حتى ولو كانت رسمية ، بادلت غير معدة أصلاً لاثبات الجنسية وصادرة من جهة غير مختصة - ذلك أن ما ثبت في هذه الأوراق أنها حو وفي واقع الأمر ما يليه عليها صاحب الشأن دون أن تجري الجهة الإدارية تحرياتها في شأن صحتها وحقيقتها ومن ثم فلا يعتد بشهادة ميلاد والد المظنون أو تصريح العمأ الذي أذن له فيه بالعمل لدى دولة .

ومن حيث أن المادة (٢٤) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ المشار إليها اقرت المبدأ الذي أرسته القوانين السابقة من وقوع عبء الإثبات في مسائل الجنسية على من يتسك بها أو يدفع بعدم دخوله فيها . وبذلك فقد كان على المظنون ضده أن يقدم أدلة الإثبات اللازمة على توافر الشروط القانونية التي يتم بها اكتساب الجنسية المصرية بحكم القانون ، فقدم الأدلة على تحقق الوقائع التي تقوم عليها هذه الشروط بتوفير الوثائق اللازمة لإثباتها . فإذا اقتصر الإثبات على شهادة ميلاد تفيد ميلاد والده في مصر فضلاً عن تصريح له بالعمل لدى حكومة اجنبية إلى جانب أنه لا زال له أقارب أبويه مقيمين في مصر ، وأن هذا الأب قد غادر البلاد وتجنس بالجنسية السودانية بمضيلاده ما يفيد أنه كان يتمتع بالجنسية المصرية قبل تجنسه بالجنسية السودانية . إلا أن هذه الاستدلال كلها تعتبر من الحالات الظاهرة غير القطعية في اثبات الجنسية لوالد المظنون ضده ومن ثم لا يصلح سنداً قانونياً . وحيث جاءت الأوراق خلافاً من أي دليل جدي يثبت تمتع والد المظنون ضده بالجنسية المصرية في تاريخ ميلاد المظنون ضده .

وكان من المتعين في أثبات جنسية والد المظنون ضده أن تؤخذ من مصادر متعددة تتكامل فترجح بثبوت الوقائع التي تقوم عليها الشروط اللازمة لكسبها

وبدليل لا يسهل إصطناعه ويؤيد الإطمنان إليه فلذا مجز الطعون عبده من ذلك يكون قرار الجهة الادارية برفض منحه الجنسية المصرية لعدم تكمته بها . . .
قد جاء بنتقا مع احكام القانون ويكون الحكم الطعون فيه وقد ذهب الى خلاف ذلك ، تد صدر مخالفا للقانون ، ويكون الطعن عليه قد اتيم على صحيح سنده خليفنا بالقبول والفاء الحكم الطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢١)

ثانياً - شهادة الميلاد

المبدأ :

لا تثريب على المحكمة في عدم اعتدادها بشهادتي الميلاد المتضمنين من ذوي الاثنان مادامت لم تطعن لصحتها لعدم وجود ما يؤيدها من القيد في دفتر المحفوظات - اساس ذلك : المادة ٨٨ من قانون الاتبات - يجوز للمحكمة ولو لم يدع اهلها بالتزوير ان تحكم برد اى محرر وبطلانه اذا ظهر لها بجلاء من حالته او من ظروف الدعوى انه مزور - يجب ان يتضمن الحكم الظروف والقوانين التى تبينت منها ذلك .

المحكمة :

ومن حيث انه - ولا تثريب على المحكمة في عدم اعتدادها بشهادتي الميلاد المذكورتين مادامت لم تطعن لصحتها للشك في ذات القيد لعدم وجود ما يؤيده من القيد في دفتر المحفوظات وبالاقتدار الى ذات المستندات التى قسمها الظاعن تمسكه من ميلاده وميلاده ليه بيانا ، ولا يضر من ذلك القول بانه لا يجوز اصدار هاتين الشهادتين باعتبارهما من المحررات الرسمية التى يجب الاعتداد بها مادام لم يصدر حكم بابطال تزويرها - ذلك لان المادة ٨٨ من قانون الاتبات في المواد المدنية والتجارية تجيز للمحكمة ولو لم يدع اهلها بالتزوير ان تحكم برد اى محرر وبطلانه اذا ظهر لها بجلاء من حالته او من ظروف الدعوى انه مزور على ان تبين في حكاها الظروف والقوانين التى تبينت منها ذلك - ونفذت المحكمة ان البيئات الواردة في شهادتي الميلاد المشار اليهما غير واردة بفقر الواليد على النحو الذى افاضت به دار المحفوظات

المصرية بالقاهرة غفلاً عن إقرار الطاعن ووالده في ملف اتبعتها بميلادها.
ببشارة فلسطين ، ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت بعدم اعتدادها بالشهادتين
المذكورتين ، ويكون الطاعن بذلك قد أخفق في إثبات ما ادعاه من أنه ولد لهو
ولمعه بمصر. وهو أحد الشروط الجوهرية اللازمة لاثبات جنسيته المصرية
وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون الجنسية المصرية
رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وعلي هذا الأساس يكون ما انتهى إليه الحكم من رفض
الدعوى مطبقاً لحكم القانون ويتمين معه رفض الطعن .
(طعن ٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٨)

ثانياً - شرط التوطن في مصر

المادة رقم (٢٢)

المادة الأولى من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية - يشترط للأفاده منه أن يكون التوطن من غير رعايا الدولة الأجنبية .
الحكمة :

وبن حيث أنه لا يستفيد الطاعن من حكم الفقرة الأولى من المادة (١) من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ التي تنص على أن يعتبر مصرياً « المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٥٠ الحافظون على اتبعتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدولة الأجنبية » يحسبان أن اتبعتهم الأصول مكملة لاقبله التروع متى توافرت لديهم نية التوطن ذلك أن شرط الافاده من حكم هذه المادة هو باني يكون التوطن من غير رعايا الدول الأجنبية وهو ما يصدق على نص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ .
(طعن ٤٥١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١/١١/١٩٨٧)

المادة :

عبء الإثبات في مسائل الجنسية يقع على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو أنه غير داخل في هذه الجنسية - واقعة ولاد جد المدعى وأبيه في مصر وإقامتهما فيها ليست حجة في إثبات الزيجة العثمانية لهما - لا معلومة في ذلك يكون للجد والأب من أصل ملطي - أسكن ذلك - أن الماطلة لم تكن جزءاً من الدولة العثمانية بل كانت خاضعة لبريطانيا إلى أن استقلت سنة ١٩٧٤ - مؤدى ذلك عدم انطباق الفقرة (٢) مادة (١) من الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ (بشأن الجنسية المصرية والتي تثبت تلك الجنسية لرعايا الدولة العثمانية القصية قبل نفاذ معاهدة أوزان في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ للذين كانوا يقيمون في الأراضي المصرية في ١٠/١١/١٩١٤ وحافظوا على هذه الأقلية حتى ١٠/٢/١٩٢٩ .

المادة رقم (٢٣)

المحكمة :

ومن حيث أن الشكوك من الأوراق وملف إدارة الهجرة والجوازات والجنسية الخاصين بالمدعى (.....) أن الأول ولد في بندر البانيا بتاريخ ١٩٢٥/٩/٢٠ والثاني ولد في القاهرة بتاريخ ١٩٠٤/٥/٢٢ والجد (.....) ولد في الإسكندرية بتاريخ ١٨٧٦/٧/٢٢ ووجهوا في الأوراق بأنهم ملطيون - جنسية بريطانية - ولم يسبق أن عهده المدعى في أي جهة حكومية باعتباره مصرياً ، وسبق أن طلب هو ووالده بتسريح ١٩٥٦/١١/٢٦ منحه الجنسية المصرية ورفض طلبه لاعتبارات سياسية ثم تقدم بطلب آخر بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٤ وقتئذ كان نوازياً بالجنسية البريطانية إلا أن الإدارة رفضته أيضاً تشيهاً مع سياسة توقف منح الجنسية للأجانب وتعمد توأجده في حالة من الحالات التي فتح أبوابها باب التجنس ،

ومن حيث أن عبء الإثبات في مسائل الجنسية يقع على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو أنه غير داخل فيها ، ولم يقدم المدعى أي دليل على أن والده أو جده كان عثمانيين في معنى المادة (١) فقرة (٢) من الرسوم

يقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية التي تثبت الجنسية المصرية لرعايا الدولة العثمانية القديمة قبل ترويج معاهدة لوزان في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ الذين كانوا يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على هذه الإثباتية حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، ذلك أن واقعة ميلاد جسد المدعى وأبيه في مصر وإثباتهما فيها ليست حجة في اثبات الرعية العثمانية لهما ، كما أن أصلهما المأل على انتهاء لجزيرة مملكة التي كانت خاضعة لبريطانيا لا يستلزم منه تحقق مناط هذا النص في حالتهما ذلك أن مملكة لم تكن جزءا من الدولة العثمانية في أي وقت فقد كانت في حيازة بريطانيا منذ عام ١٨٠٠ م وانتهى هذا الوضع بمعاهدة باريس في ١٨١٤ ولم تغير تبعيتها لبريطانيا حتى نالت استقلالها وأصبحت جمهورية في ١٩٧٤ .
(طعن ١٢٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

رابعاً - الحالة الظاهرة

معاهدة رقم (٢٤)

المبحث :

الحالة الظاهرة - بظاهرها - الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في اثبات الجنسية إذا توافرت الدلائل على انتفاء ثبوتها - لا تنفي هذه الظاهر طالما لم يثبت التقرير بطلب الجنسية المصرية .

الحكمة :

فلا يغير من مركز الطامن ما يثبته من أن حالته الظاهرة تعبر دليلا كفيًا على جنسيته المصرية ، ذلك أن الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في اثبات الجنسية ، خاصة إذا توافرت الدلائل على انتفاء ثبوتها إذا كانت مظاهر هذه الحالة من استخراج الطامن لبطاقة عائلية أو بطاقة انتخاب أو عضوية بالأحزاب الاشتراكي وواقعة تجنيد تجليه ، طالما لا تكن أحكام تترجمت الجنسية تعرف هذا المركز في القانون الخاص بالجنسية المصرية .

(طعن ٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

مادة رقم (٢٥)

المبدأ :

الحالة الظاهرة ليست لها حجية مطلقة في اثبات الجنسية المصرية -
وجوب التقدم بالمستندات التي تثبت تمتعه بالجنسية المصرية طبقا لإحكام
القانون - وصدر القرار بمنح هذه الجنسية .

الحكمة :

ان قضاء هذه الحكمة قد جرى على ان الحالة الظاهرة ليست لها حجية
قطعية في اثبات الجنسية المصرية . فلذا كان الثابت من الأوراق ان المدعى
فلسطيني لا يتمتع بالجنسية المصرية قانونا بدليل طلب التجنس
بالجنسية المصرية الذي تسلمه والده في ١٩٦٠/٣/٦ ولم يتم
البت فيه . ولم يقدم المدعى في الأوراق أى مستند يثبت تمتعه بالجنسية المصرية
قانونا وحتى الآن . كما انه لم يترأى متزوجة قضائية في هذا الشأن على نحو
ما اختلفت به الجهة الادارية المختصة من واقع ملف جنسيته . واخيرا فانه لم
يتمتع في الترخيص له بالاقالة المؤقتة باعتباره اجنبيا في أى وقت من الاوقات ،
بل انه استهدف من الدعوى مثار المنازعة ابقاء على وضعه الذى كان له قبل
صدور القرار المطعون فيه وهو مركز الاجنبى المخصص له في اقلية مؤقتة بالبلاد ،
وبذلك فهو ليس مصرية الجنسية وليس اجنبيا من ذوى الاقلية الخاصة ،
مكلاهما لا يقوم على افتراض ، بل يجب ان تثبت الجنسية من واقع الاثبات
والمستندات طبقا للقانون .

(طعن ٧٨٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٩٦) - ٢٠

خلاصة — شهادة الجنسية

المبدأ: —
المبرة في كسب الجنسية المصرية بتوافر الشروط المقررة قانوناً —
شهادة الجنسية ليست سوى أداة لإثبات ذلك — أى تحقيق تجزئة الإدارة
لاستخلاص مدى توافر الشروط اللازمة لكسب الجنسية بالنسبة لفرد من
الأفراد تتوقف قيمته على الأدلة التى تضمنها مثبتة لوقوع الدالة على توافر
شروط كسب الجنسية — القرار الصادر بشأن الجنسية لا يقوم على سلطة
تقريرية — هذا القرار لا يدعو أن يكون اقراراً بتوافر لشروط المقررة قانوناً —
إذا قام التليل بعد ذلك على عدم توافر هذه الشروط فإنه يتعين إلغاء هذا
القرار لمخالفته القانون دون التقيد بيمعلا — لا وجه القول بإبطال المادة (١٥)
من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الذى تجزى بقرار مسبب من مجلس الوزراء
تسحب الجنسية المصرية من اكتسبها بطريق الغش خلال السنوات العشرة
التيهة لاكتسبها بحيث يمنع المساس بالجنسية المقررة لوزير الداخلية ورئيس
الجمهورية من المادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ وهذه
الحالات تقع فيها الإدارة بسلطة تقريرية فى منح الجنسية أو حجبها حتى
ولو توافرت شروط القح وفقاً لما تقرره من اعتبارات اجتماعية أو سياسية
أو أمنية

المسألة: —
ومن حيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية يلص
فى المبادىء (١٩٦) منه على أن المصريين هم أولاد المواطنين فى مصر قبل
٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ من غير رعايا الدول الأجنبية الحافظين على اقلتهم
فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر اقامة الأصول مكلة لاقامة الفروع
واقامة الزوج مكلة لاقامة الزوجة ، ثانياً — من كان فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨
متقماً بالجنسية المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص
بالجنسية المصرية ، ولما كانت المادة (١) ب من القانون رقم ٨٢

لجنة ١٩٥٨ تنص على أن « تثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة لمن كان في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨ مقبلاً بالجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ » ولما كانت المادة (١) من القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية تنص على أن « المصريون هم أولاً — المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ — والمخاضون على أقاليمهم فيها معنى تلويح كثير من هذا القانون ولم يكتفوا من رعايا الدول الأجنبية ، ثانياً — من مذكورين في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ » ولما كانت المادة (١) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية تنص على أن « يعتبر مصرياً الرعايا العثمانيون الذين يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الأقامة حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ سواء كانوا بالجنس أم نساء » ونصت المادة (١) ثانياً وثالثاً من المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على أن يعتبر داخل في الجنسية المصرية بحكم القانون ، ثانياً — كل من يعتبر في نشر هذا القانون مصرياً بحسب حكم المادة الأولى من الأمر الأعلى الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ ، ثالثاً — من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الأقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » . وكانت المادة الأولى من الأمر الأعلى المذكور تنص على ما يأتي :

« عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٢ يعتبر ضمن المصريين الأشخاص الآتي بياهم وهم :

« أولاً — المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكثروا مخلفين على أقاليمهم فيه .

« ثانياً — رعايا الدولة العثمانية المولودون في القطر المصري من أبوين يقيمون في حافظة الرعايا المذكورين على محل أقاليمهم فيه .

« ثالثاً — رعايا الدولة العثمانية المولودون والمقيمون في القطر المصري الذين يحملون العثمانية بتوجيه قانون الترقية العسكرية المصري سواء بدائهم الخطة

العسكرية أو يدفع البديلة . وما تقدم من نصوص يفضح أن المشرع قد تطلب
توافر شرطين لأثبت التمتع بالجنسية المصرية بقوة القانون وهما الانتماء
بالعروية العائلية ، والاقالة بصر في الفترة من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ حتى
١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

ومن حيث أن الطاعن عاد إلى الاستناد في ادعائه بثبوت جنسيته
المصرية له إلى سبق التثبت من تمتعه بالجنسية المصرية ومنحه شهادة بذلك ،
وإن هذه الشهادة لا يتم منحها إلا بعد التحقق من توافر شروط الجنسية ،
وإنما كان الثابت مما سبق بيانه أن العبرة في كسب الجنسية بحكم القانون
هو بتوافر الشروط المقررة لذلك وقد نظمت هذه الشروط في شأنه وبذلك
لم يثبت توافر شروط كسب الجنسية المصرية في حقه طبقا لأي من قوانين
الجنسية المصرية الملاحقة ، وأذ تبينت الجهة الإدارية المختصة سبق منح
الطاعن وإبنته شهادة بالجنسية المصرية على خلاف ما تقدم تسترعت إلى
تصحيح ذلك الوضع باستصدار القرار الوزاري المطعون فيه بإلغاء هذه
الشهادة لعدم تشع الصادرة له بالجنسية المصرية ، فتكون قد اتخذت الإجراء
الاستثنائي الذي يستوجب القانون . ولا يحدض ذلك سبق منح الطاعن شهادة
بالجنسية المصرية ، ذلك لأن الجنسية لا تكتسب ولا تفقد ، ولا تتول إلا وفقا
لأحكام القانون بتوافر شروط المنح أو الزوال ، وشهادة الجنسية ليست مسنوي
أداة أثبت لذلك ، وهي لا تخلق الجنسية وإنما يكون اكتسابها بقيام أسبابها
بالشخص طبقا للقانون . ولما كان ذلك فإن المشرع لم يحدد سببها أو فقدانها
بمجرد إذا كان مرد ذلك عيبا شسلبها وقت منحها لاستنادها إلى بيبات غير
صحيحة أو لإخول الفس أو الخطأ في منحها ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد
بل يكون لكل ذي مصلحة أن ينزع حليل هذه الشهادة في الجنسية الثابتة بها
حتى يستطيع اثبات العكس أن كانت لم تلغ بقرار من وزير الداخلية ولا تزال
قائمة ، ذلك أن هذه الشهادة ليست بذاتها سببا في كسب الجنسية المصرية
يقوم بذاته مجردا عن توافر شروط كسب الجنسية فيقرر منحها وينتهي الأمر
فلا يعدو تقبل البحث ، فالجنسية لا تعود على مسند مجرد عن توافر شروط
القانون إنما هي مجرد دليل على توافر شروط كسبها طبقا للقانون ، فإذا ثبت

عدم تولد اسبب الكسب المقررة قانونا ، كان ذلك دليلا على قيام الشهادة على غير مستند من القانون معتقده قوتها دليلا على ثبوت الجنسية ويتعين تعذرهما ويكون للجهة المختصة الخلاص .

ومن حيث ان الطاعن استند في ثبوت الجنسية المصرية له بحكم القانون الى ان ابيه من مواليد البلاد ومن سكناها الأصلية من مدينة قبط حيث بها ستر افراد اسرة ابيه وعموعهم وكان لآبيه ارض زراعية مملوكة له انتقلت بالمراث الى الطاعن ، وقد غادر مصر للعمل بفلسطين حيث عاش بها حتى توفي وولد بها ابناؤه وبنيهم الطاعن ، وان الاقامة للعمل في الخارج لا تخرج عن معنى الاقامة المعارضة فيظل محل الاقامة القانوني الاصيل في مصر ، كما استند الى بلجاء بحضور التهريل الذي تم حقا في ١٨/١١/١٩٦٦ من توافر اقلية الطاعن بالبلاد من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٢٠ .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية اقرت اليدا الذي ارسنه القوانين السابقة من وقوع عبء اثبات في مسائل الجنسية على من يتنك بالجنسية المصرية او يدفع بعدم دخوله فيها ، وبذلك فقد كان على الطاعن ان يقدم ادلة اثبات اللازمة على توافر الشروط القانونية التي يتم بها كسب الجنسية المصرية بحكم القانون ، فيقدم الأدلة على تحقق الوقائع التي تقوم عليها هذه الشروط بتوفير وثائق الاثبات اللازمة لذلك . واذا كان من غير المجزوء ميلاد ابن الطاعن في مصر في ١٤/٨/١٩٨١ من اسرة يبدون الظاهر انها من سكان البلاد الأصلية بحيثية قبط ولازال باقي اقارب ابيه مقعنين بها وقد تلك الاب ارضى زراعية ورثها عنه ابنه الطاعن . وان هذا الاب غادر البلاد للعمل ، الا وان الطاعن من مواليد سنة ١٨٦٦ بجمعا وهو غير مجزوء كذلك ، فقد كان بالفا من الرشد طبقا للقانون المصري المعمول به آنذاك قبل تعديل من الرشد بقانون الجنسية رقم ١٣ لسنة ١٩٢٥ قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وقبل ١٠ مارس ١٩٢٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ فتبين النظر الى جنسيته وتوافر شروطها كسبها فيه في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ استقلا عن ابيه ، وبذلك

(٩ - م)

فإن كان يستند إلى أنه من سكان البلاد الأصلية الموطنة في مصر في أول يناير ١٨٤٨ طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٩ أو في أول يناير سنة ١٩٠٠ طبقاً للقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ أو في ٥ نوفمبر ١٩١٤ طبقاً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ فعليه أن يثبت انتسابه إلى هذا الأصل وأنه حافظ على أقبلته بالبلاد حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ أو تاريخ الصل بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ أو ٢٩ لسنة ١٩٧٥ على حسب الأحوال وإذا كان المذكور يتمتع بالنظر إليه استقلاً منذ بلوغه سن الرشد حوالي سنة ١٩١٤ فليس له منذ هذا التاريخ أن يتمتع بأي وصف لاقلة أبيه أي كان هذا الوصف وبغض النظر عن توافر أدلة إثباته وإذا كان الثابت أن المذكور من مواليد فلسطين سنة ١٨٩٦ وكان مخيماً بها حتى سنة ١٩٢٨ حين غادرها إلى بيروت بلبنان وبذلك فقد تخلف في شكله ركن المخالفة على الأقلية في البلاد منذ بلوغه سن الرشد ومن ٥ نوفمبر ١٩١٤ حتى ١٩٢٩ ومن تاريخ زيارته للبلاد بعد تركه فلسطين ولم يستطع أن يقدم أي دليل زاجح في هذا الشأن رفضته جهة الإدارة تعسفاً منها . وبذلك فلا يقيد الطاعن بمسكه بأي وصف لاقلة أبيه وقد تخلف في شكله ركن الأقلية المطلوب قانوناً لكسبه الجنسية المصرية بقوة القانون استقلاً إلى أنه من القوانين التي تقرر ذلك ، وبذلك تكون أوجه طعنه في هذا الصدد غير قائمة على سبب صحيح من القانون .

وبذلك فإن أي تحقيق تجريه الإدارة ويستخلص منه توافر الشروط اللازمة لكسب الجنسية بالنسبة لفرد من الأفراد توقف قيمته على الأدلة التي تضمنها وثيقة للوقائع التي يستخلص منها توافر الشروط المقررة قانوناً . والقرار الصادر بناء عليه لا يقوم بأية حال على سلطة تقديرية مما قد يؤدي إلى القول بتخصنه بقولته بمعاد السحب والإلغاء توصلاً إلى نتيجة مؤداها أن تقرر وزير الداخلية بمنح الطاعن شهادة الجنسية في بادئ الأمر بعد أن على ثبوت هذه الجنسية بقرار صادر من الوزير المختص منذ عدة سنوات وصار حصيناً من الإلغاء أو السحب بقرار الوزير شأن التحقيق ليس بهذا القرار بمنح الجنسية بقوة ذاتية مجردة وإنما هو مجرد إقرار بتوفير الشروط المقررة قانوناً ، فلما قام الدليل بعد ذلك على عدم توافر هذه الشروط

كان من المتعين إلغاء هذا القرار لمخالفة القانون وهو لا ينتقد بأى وقت ، كما أنه لا يجدى الطاعن في هذا القلم الاستناد الى نص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية التي نصت على أنه يجوز بقرار مسبب من مجلس الوزراء سحب الجنسية المصرية من اكتسبها بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة خلال السنوات العشر التالية لاكتسابه إياها، وبالتالي فإنه يتمتع قانونا المساس بهذه الشهادة بسحبها بمد مضى عشر سنوات على تاريخ إصدارها ، ذلك لأن حكم هذا النص إنما ينصرف الى حالات التجنس التي ورد النص عليها في المادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اللتين أجازتا لوزير الداخلية ولرئيس الجمهورية أن يمنحا الجنسية المصرية في حالات معينة وشروط خاصة ، وهي حالات يكون فيها لجهة الإدارة سلطة تقديرية بحيث يجوز لها منح الجنسية أو حجبها حتى ولو توافرت شروط المنح وفقا لما تقدره من اعتبارات اجتماعية أو سياسية أو إنسانية . ولا يقال مما تقدم جيبه القول بأن اتفاقية الطاعن قد ثبتت في البلاد في الفترة من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٣٠ بموجب محضر التحريات المؤرخ ١٨/١١/١٩٦٩ ، إذ ثبت عكس ذلك في محضر آخر قلم على أقوال الطاعن ذاته ولم يتم أى دليل جدى من الأوراق يرجع ما ثبت في محضر ١٨/١١/١٩٦٩ فقد قام على أقوال مرسله أن مسئولا معينة من أئمة الطاعن . أما الطاعن نفسه فقرر أن اتفاقية خلال تلك الفترة كانت خارج البلاد بفلسطين التي استمرت حتى سنة ١٩٤٨ حيث انتقلت اتبته الى بيروت بلبنان .

ومن حيث أنه اعمالا لما تقدم فقد كان من المتعين في اثباته الاقامة التي يترتب عليها ثبوت الجنسية أن تؤخذ عن مصادر متعددة تكفل بفرج بثبوت الوقائع التي تقوم عليها الشروط اللازمة لكسبها وبإدليل ثابت لا يسهل اضطناؤه ويشق الاطمئنان عليه . واذا عجز الطاعن عن اثبات اتبته في البلاد في الفترة المطالبة قانونا فإنه والحالة هذه يكون قرار الجهة الإدارية بإلغاء الشهادة الممنوحة له بالجنسية المصرية لعدم توافقه بها قد جاء متفقا مع أحكام القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدعوى بإلغاء هذا القرار وقد صدر مسبقا مستظها أسلم حكم القانون باعتدليم سليم للواقع ، منزلا

على المنازعة صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قد اقيم فلماذا لما يسانده خليفا بالرفض . ومن حيث ان من خسر الطعن يلزم بمصروفاته فيتمتع الزام الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٧)

الفرع الثالث

حجية الاحكام الصادرة بالجنسية

المبدأ :

تعتبر الاحكام التي تصدر في مسائل الجنسية حجة على الكلفة ويترتب منطوقها في لجريدة الرسمية — هذه الحجية ترتب اثرها دون تفرقة بين ما اذا كان الحكم صادرا في دعوى رفعت ابتداء مستقلة عن اى نزاع آخر وهي ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية او دعوى الاعتراف بالجنسية — او كان الحكم قد صدر في موضوع الجنسية كمسألة اولية لازمة للفصل في نزاع مدنى او ادارى او غير ذلك — هذه الحجية تمنع اصحاب الشأن من التكرار النزاع بكتابة دعواهم بالمنازعة في جنسية مورثهم مرة اخرى امام مجلس الدولة بصدد سبق فصل القضاء المادى فيها بمناسبة دعوى مرفوعة قبل الفصل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تأظيم مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المنازعة بشأن جنسية المورثة (.) وقت وفاتها في ٦ من يناير سنة ١٩٥٨ قد طرحت على جهة القضاء المادى في نظر الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ لحوال شخصية اجانب امام محكمة القاهرة الابتدائية التى اقبلها كل من الاستاذ والسيدة / ضد السيدين و بطلب ضبط اعلام شرعى بكيوت وفاة المرحومة (.) بمدينة القاهرة في ٦ من يناير سنة ١٩٥٨ على انها يونانية الجنسية واتحصال ارثها فيهم كل بحق الثلث طبقا للوصية الشفهية الصادرة عنها ، واحتياطيا باتحصال ارثها في ورثتها الوحيدة السيدة / فى حين دفع المحمى

عليهما بأن التوفاة كانت مصرية الجنسية وأنه طبقا لأحكام القانون المبرى
الواجب التطبيق فانها يعتبران وارثين للتوفاة ولدى ابن عمها ويعتبران من
عصبتها . وبناء على ذلك فقد ثار بحث موضوع جنسية السيدة المتوفاة كمسألة
أولية لإزمة الفصل في موضوع وراثتها . وكان ذلك قبل العمل بأحكام القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية
العربية المتحدة التي تنص المادة (٨) منه على أن « يختص مجلس الدولة
بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل في المسائل الآتية ، ويكون له فيها ولاية
القضاء كاملة .. تلعبا .. دعالى الجنسية .. » وقد نصت المادة الثانية
من قانون إصدار قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار
إليه أن « جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت
بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات
حتى يتم الفصل فيها نهائيا .. وعلى ذلك فإن جهة القضاء العادى تظل —
بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه — مختصة بالنظر
ما تثيره الدعاوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ مسالفة الذكر من مسألة أولية تنطق
بجنسية المورثة المتوفاة . ويكون ما عساه يصدر من أحكام بعد ذلك في هذا
الشأن ملابرا من جهة قضاء ذات اختصاص . أو يكون بالتالى حجة فيها انتهى
بشأن بحث هذه الجنسية أمام جهات القضاء الأخرى ومن بينها مجلس الدولة
الذى آل إليه الاختصاص بنظر دعاوى الجنسية اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر . وإذ تنص المادة (٢٢) من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية على أن « جميع الأحكام
التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة ونشر منظومتها في
الجريدة الرسمية » وقد أطرد وزود هذا النص بقوانين الجنسية منذ عام ١٩٥٠
في المادة (٤٨) من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ والمادة (٢٣)
من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ،
وقبل ذلك المادة (٢٤) من قانون الجنسية ١٩٥٠ ، وهذا النص — الذى
صدرت في ظله أحكام محكمة النقض التي قضت باعتبار المورثة المتوفاة مصرية
الجنسية — وقد ورد حكمه بصورة مطلقة وعلية بحيث تشمل كافة مسور
الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية بحيث لا تقتصر حجبتها على من كان

طريقاً بالدعوى وإنما يتعداهم إلى الكافة . وذلك دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم صادراً في دعوى رفعت ابتداءً مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية . أم كن الحكم قد صدر في موضوع الجنسية باعتباره مسألة أولية لازمة للفصل في نزاع مدنى أو ادارى أو غير ذلك . — وذلك بصرف النظر عما اذا كتبت وزارة الداخلية قد مثلت في النزاع حول الجنسية أمام جهة القضاء العادى أو الادارى لدى مظهر موضوع الجنسية كمسألة أولية — أو لم تمثل ، وعلى أية حال فبالنسبة لواقعة التحال فقد كتبت النيابة العامة ممثلة في كلفة مراحل النزاع الذى انتهى بصحور حكم محكمة النقض سالف الذكر ، بما يكفل نصاية الصالح العام من قبل هذه الدعاوى . وهذه الحجية تمنع أصحاب الشأن من اثاره النزاع بلقائه دعواهم بالنزاع في جنسية المورثة مرة أخرى أمام مجلس الدولة ، وهو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، ولا حجة بعد ذلك في القول بأن حكم محكمة الاستئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٨٤٢ لسنة ٧٦ ق الصادر بطسبة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ يجوز حجية تقابل حجية حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق بطسبة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٢ وذلك بالنظر إلى ان أحد المحكوم ضدهما في الاستئناف المذكور لم يطعن في الحكم . ذلك ان حكم محكمة النقض أشار اليه قد نقض حكم محكمة الاستئناف المذكور ، والمسألة موضوع التداعى في الحكمين هى جنسية المورثة المذكورة . ويكون حكم النقض في هذا الشأن حجة على الكافة سواء كانوا من الخصوم أو غيرهم ، وسواء كان الخصم قد طعن في حكم محكمة الاستئناف أو لم يطعن . أما حكم محكمة الاستئناف المتعلق بالبت في مدى صحة وصية المورثة المذكورة فانه بفرض مسابقة الطاعنين فيها ذهبوا اليه من ان احداً من الخصوم لم يطعن في الحكم الصادر بصحة وصية المورثة المذكورة ، فان ذلك لا ينال من أن محكمة النقض قد حسبت النزاع حول جنسية المورثة واعتبارها مصرية بحكم جائز للحجية قبل الكلفة ، وليس للحكم الاستئنافى الصادر في مسألة صحة الوصية اثر قانونى من شأنه الاخلال بحجية حكم محكمة النقض فيما انتهى اليه بشأن جنسية المورثة ، ولا وجه كذلك للقول بأن حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه قد صدر مخالفاً لقضاء سابق من

مجلس الدولة . نالين من أوراق الدعوى أن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية المقام من السيدة ضد وزارة الداخلية السيدة ، والذي تمت الطعنة تطلب منه الحكم باعتبار السيدة / (.....) غير مصرية لميلادها غير مصرية (يولانية) ولزواجها من غير مصرى (اسباني) قد انتهت المحكمة الادارية العليا الى الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة منتهية . وقد حسنت المحكمة الدستورية العليا اى خلاف حول طبيعة هذا الحكم في حكمها الصادر بجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٤ في القضية رقم ٢ لسنة ٣ قضائية تنازع المقابلة من الطاعنة المذكورة حيث انتهت الى أن حكم المحكمة الادارية العليا المشار اتيه بقضائه بانتهاء الخصومة لا يكون قد حسم النزاع حول الجنسية أو نفيها . فالمحكمة الدستورية العليا قد كتبت بحجق — من أن هذا الحكم لا يكتسب حجية تقيد المحكم بعد ذلك من بحث موضوع جنسية المورثة المذكورة . ولا يكون للطاعنين بعد ذلك أن ينسبوا الى الأحكام المطعون ضدها انها صدرت بالخالفه لقضاء سابق لمجلس الدولة في الموضوع .

(طعن ٢٧٧٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧)

الجهاز المركزي للمحاسبات

جهاز مركزي للمحاسبات

الفصل الأول : العاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات

الفرع الأول : اعادة التمييز

اولا : لا تعامل بين وظيفة بعيد ووظيفة برافع بالجهاز

الفرع الثاني : الترقية

اولا : الترقية بالاختيار

ثانيا : شرط المقابلة الشخصية

ثالثا : مواعيد الترقية

١ - الامثلة

٢ - النقل الى الجهاز الذي لم يرضى عليه سنة

الفرع الثالث : مؤهلات دراسية

الفرع الرابع : اصلاح ورسوب وظيفي

الفرع الخامس : الاستقالة الحكيمة

الفرع السادس : مراقبوا الحسابات

الفرع السابع : جزاءات

اولا : سلطة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في الاعتراف على

قرار الجزاء

ثانيا : الاحالة الى التحقيق في شأن المخالفات المالية

الفصل الثاني : مدى الخضوع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات

الفرع الأول : الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية

للزراعية العملة والمركزة

الفرع الثاني : صندوق معاشيات نقابة المهنيين ، وصندوق معاشيات
نقابة المهن التطبيقية ، والشركات التي يساهم الصندوق
في تأسيسها .

الفرع الثالث : شركات المحاصة التي تكونها شركات القطاع العام
مع شريك لجنبي

الفرع الرابع : الشركة السعودية المصرية للتعمير

الفرع الخامس : شركة التمساح للمشروعات السياحية

الفرع السادس : شركة ذهب السيلحة

الفرع السابع : شركة البوستان الخديوية المملوكة للشركة المصرية
لأعمال النقل البحري

الفصل الثاني : الاتحاد العام لتنجي ومصدري البطاطس



الفصل الأول

المعاملين بالجهاز المركزي للمحسابات

المصرع الأول

اعادة التعيين

اولا : لا تعادل بين وظيفة معيد ووظيفة مراجع بالجهاز

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

معييار التعادل بين وظائف الكدرات المختلفة يقوم على اساس المقارنة بين متوسط ربط الموظفين لا تعادل بين وظيفة معيد ووظيفة مراجع بالجهاز اساس ذلك : متوسط ربط معيد هو ٦٦٠ (٢٦٠ - ٩٦٠ جنيه) بينما متوسط ربط وظيفة مراجع هو ٩٩٠ (٦٦٠ - ١٣٢٠) .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٥ من لائحة المعاملين بالجهاز المركزي للمحسابات المنصرفة بقرار مجلس الشعب في ١٩٧٥/٧/٦ تنص على انه « يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة بالجهاز او في وظيفة اخرى مماثلة ، وبذات خبرة الاصلى -الذى كان يتقاضاه اذا توافرت فيه الشروط اللازمة لشغل الوظيفة وكان التقرير المقدم عنه في وظيفته السابقة بتقدير جيد على الاقل » .

ونصت المادة الثامنة من اللائحة على انه :

« مع مراعاة احكام المادة ١٥ يمنح المعامل عند التعيين اول المربوط المحدد لفئة الوظيفية المعين عليها ، ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلمه العمل : على انه اذا اعيد تعيين احد المعاملين السابقين بالامانة العميلة لمجلس الشعب او بالجهاز الادارى للدولة او بالهيئات او المؤسسات العميلة

او الوحدات التابعة لها او من العاملين بكمالات خاصة في وظيفة بالجهاز من نفس فئة وظيفته السابقة وكانت مدة خدمته متصلة احتفظ بأجره الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية مزيوط الفئة الوظيفية المعين عليها بما لا يجاوز نهاية مزيوطها .

ومن حيث ان لكل من المعينين المثار اليهما تطلق تطبيقه ، محدد بالشروط التي يتطلبها كل نص .

ومن حيث انه فيما يتعلق بنص المادة ١٨ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات التي يستند اليها المدعى في احتفاظه برتبة ، فانها تتطلب للاعادة من حكمها ان يكون اعادة التعيين بالجهاز من بين العاملين السابقين بالجهاز المحددة بالنص ، وان تكون الوظيفة المعاد تعيينه فيها من نفس الوظيفة السابقة .

ومن حيث ان معيار التعامل بين وظائف الكرات المختلفة يقوم على اساس الاقتران بين متوسط ربط الوظيفتين ، ولما كان متوسط ربط وظيفة معبد هو ٦٦٠ جنيتها (٣٦٠ — ٩٦٠ جنيتها) بينما متوسط ربط وظيفة مراجع هو ٩٩٠ جنيتها (٦٦٠ / ١٣٢٠ جنيتها) فان التعامل غير قائم بينهما ، ويتخلف شرط التعامل يتخلف شرط تطبيق نص المادة ١٨ المثار اليه باعتبار ان المدعى لم يعين في وظيفة من نفس وظيفته السابقة .

ومن حيث انه متى تخلف تطبيق نص المادة ١٨ ، فان نص المادة ١٥ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات هو الواجب العمل بحيث يصبح المدعى وقد اعيد تعيينه في وظيفته السابقة وذات اجره الاصلي طالما توافرت فيه شروط اعادة التعيين وهو ما التزم به الجهاز المركزي للحسابات في القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨١

ومن حيث ان الحكم المطعون عليه لم يأخذ بهذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون جديرا بالانقضاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وانقضاء الحكم المطعون فيه ، ورفض الدعوى والزام المدعى بالصروفات .

(طعن ٤٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)

الفصل الثاني

الترقية

أولاً : الترقية بالاختيار

قاعدة رقم (٢٨) .

المادة :

المادتين ٢١ و ٢٢ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات التي وافق عليها مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ - تكون الترقية للفترة الثالثة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاءة - يشترط حصول العامل على تقدير ممتاز في العاملين السابقين على الترقية .

المحكمة :

ومن حيث انه طبقاً للمادتين ٢١ و ٢٢ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات التي وافق عليها مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ تكون الترقية للفترة الثالثة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاءة ويشترط حصول العامل على تقدير ممتاز في العاملين السابقين على الترقية .

ومن حيث ان الدعوى لم يستوف شرط الكفاءة لحصوله على تقدير جيد من عام ١٩٧٥/٧/٦ لذا فان النقص على تخطيه في الترقية في ١٩٧٦/١٢/٣١ غير مبرر وتكون من ثم الدعوى غير قائمة على سند من الواقع او القانون خليفة بالرفض .

(طعن ٢٧٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

ثانيا : شرط المقابلة الشخصية

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات الصادرة بقرار مجلس الشعب في ٦ يولية سنة ١٩٧٥ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم العلاقة بين الجهاز ومجلس الشعب - قرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٦ بصوابط ومعايير الترقية للعاملين بالجهاز - الترقية لوظيفة رئيس شعبة تكون بالاختيار من بين الحاصلين على تقريرين بدرجة امتياز - القرار رقم ٥٣٦ لسنة ٧٦ ناط باللجان المشكلة في الوحدات الرئيسية اجزاء جلية شخصية للمتقدمين لشغل الوظائف لتبين اصلحهم للترقية - تستقل هذه اللجان بتقريرها دون معقب عليها ما دام قد خلا من الانحراف في استعمال السلطة - اثر ذلك : - ان اجراء الترقية دون اجراء المقابلة الشخصية لن تقرر عدم صلاحيتهم بيطل القرار ويستوجب الغاء .

الحكمة :

ومن حيث ان العاملين بالجهاز المركزى للحسابات يخضعون في شئون توظيفهم لاحكام لائحة صادرة بقرار مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ٦ يولية سنة ١٩٧٥ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم العلاقة بين الجهاز ومجلس الشعب .

ومن حيث ان المادة ٢١ من اللائحة المشار اليها تنص بان تكون الترقية من احدى الفئات حتى وظائف الفئة الثالثة بالاقدمية ويجوز تخصيص نسبة للترقية بالاختيار الى هذه الفئات بقرار من مكتب الجهاز ، اما الترتيبات الى الوظائف الاعلى فكلها بالاختيار للكفاءة ويضع مكتب الجهاز الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بالاختيار حسب طبيعة الوظائف المرتق اليها دون التقييد بالقواعد العامة وبمصدور قرار رئيس الجهاز باعتماد هذه القواعد ، وقد اصدر رئيس الجهاز القرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٦ متضمنا القواعد التى تتبع

في الترقي به بالاقتدار الى وظائف مراقبين أو رؤساء شعب مجموعة الوظائف الفنية الرقابية وإلى وظائف الفئتين الثالثة والثانية بمجموعة الوظائف التنفيذية والإدارية وهي :

(أ) يعلن عن الوظائف المطلوبة لكل وحدة رئيسية .

(ب) يتقدم من يرى في نفسه الملائحية لشغل هذه الوظائف بطلب إلى اللجنة المشكلة بالوحدة الموجودة بها تلك الوظيفة بشرط أن يكون مستوفيا لشروط الترقية .

(ج) تجري اللجنة المشكلة بالوحدات الرئيسية متفحلا شخصية المتقدمين لشغل الوظائف بها لتبين أصليهم للترقية وتأخذ في الاعتبار كل أو بعض العناصر التالية بالإضافة إلى ما ورد باللائحة العاملين بالجهاز :

١ - خدمة العامل الفعلية في الجهاز في مجال الخبرة اللازمة للوظيفة .

٢ - تقارير الرؤساء عنه .

٣ - مساعدة العامل في تقديم أبحاث وبكرات أو تقديم مقترحات كان لها الأثر في رفع كفاءة العاملين بالجهاز أو تطوير أسلوب العمل أو اشتراكه في تدريب أو أعداد العاملين مما يكسبه خبرة وكفاءة في العمل .

٤ - يكون شاغلا بالنسبة للوظيفة المطلوب الترقية إليها أو أن يكون شاغلا للوظيفة الأدنى مماثلة للوظيفة الشاغرة بنفس الشعبة أو الإدارة حسب الأحوال .

(د) ترفع اللجنة توصياتها إلى لجان شئون العاملين المختصة لاتخاذ القرار المناسب .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المشار إليها أن الترقية لوظيفة رئيس شعبة تكون بالاقتدار من بين الحاصلين على تقريرين بدرجة ممتاز ، وأتد نالحت اللائحة برئيس الجهاز وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية

بالاختيار على ان يعتمدها رئيس الجهاز ، وقد صدرت هذه الضوابط والتعليمات بقول رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٧٦ محددات تلك الضوابط ومن ثم القاعدة ترخص للجهة الادارية في الترقية بالاختيار ومناطق ذلك ان يتم الاختيار طبقا للضوابط المشار اليها وان تجرى مفاضلة جادة وحقيقية بين المرشحين للترقية على اساس تلك الضوابط .

ومن حيث ان القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قد ناط في الفقرة (ج) منه باللجان المشكلة في الوحدات الرئيسية ان تجرى مقابلة شخصية للمتقدمين لشغل الوظائف لتبين اصلتهم للترقية وان تأخذ في الاعتبار عند الاختيار كل او بعض الضوابط التي وردت في القرار المشار اليه ، فان تم ذلك وقامت هذه اللجان بتفويض البعض دون الآخر طبقا للضوابط المشار اليها كلها او بعضها ، كان تقديرها في هذا الشأن له وزنه واعتباره وهي تستقل به مما لا يعقب عليها اذا خلا قرارها من الانحراف في استعمال السلطة . واما اذا قامت هذه اللجان ببطلانها لاختصاصها وانتقلت للترقية البعض دون الآخر دون ان تجرى مقابلة شخصية مع من قررت عدم صلاحيتهم وكان تقديرها في هذا الشأن على غير اساس سليم ، ذلك ان القرار المشار اليه قد جعل المقابلة الشخصية للمتقدمين للترقية هي اساس الاختيار ، وتقدير اللجنة تستنده من هذه المقابلة مستندة في ذلك الى ضوابط تستهدي بها كلها او بعضها في الحكم على مدى صلاحية المتقدمين للترقية .

ومن حيث ان الأوراق قد جاءت خلوا مما يفيد ان الطاعن قد اخطر بالاعلان عن الوظائف المطلوب الترقية اليها ، ومن ثم يتقدم بطلب للترقية الى هذه الوظائف ، كما تجر معه اللجنة المختصة مقابلة شخصية لتقدير مدى صلاحيتهم للوظائف المطلوب الترقية اليها ، ومن ثم اذا قدرت اللجنة عدم صلاحيتهم للترقية بالرغم من عدم مقابلتها له ، واقرتها في ذلك لجنة شئون العاملين وصعد القرار المطعون فيه متضمنا تخلي الدعوى في الترقية فان هذا القرار قد صدر مشويا بغيب بخلافه القسوتون متضمنا الغاؤه فيما تضمنته من تخلي الدعوى في الترقية .

ومن حيث أنه لما تقدم ، وكان الحكم المأمون فيه قد نعى بغير ذلك ،
فإنه يكون قد سدر خلفا للفقهاء متعين الإلغاء ومن ثم يتعين الحكم بقبول
الطعن شكلا وفي موضوعه إلغاء القرار المأمون فيه . والصالح من رئيس
الجهاز المركزي للحسابات في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فيما تضمنه
من تخطي الدعي في الترقية وإلزام الجهة الإدارية المصروفات .

(طعن ٦٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٣)

ثانياً - مواقع الترقية

١ - الإعارة

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

قبل تعديل المادة (٢٥) من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات
لم تكن الإعارة سبباً مانعاً من الترقية - ففى التصديق بقصر مدة الإعارة
التي تدخل في حساب مدة الترقية على الأربع سنوات الأولى ولو تكررت مدة
الإعارة استبعاد مدة إعارة الدعي باعتبارها لا تمثل مدة خدمة فعلية عند
المفاضلة والاختيار للترقية مختلف للفقهاء لإصداره حق التشريع المعار - حرمان
العامل المعار من الترقية ينطوى على ابتناع مانع من مواقع الترقية لم يقره
التشريع أثر ذلك : بطلان قرار التخطي في الترقية المستند على هذا السبب .

الحكمة :

وحيث أن المين من الأوراق وما تقرره الجهة الإدارية في دفاعها أن السبب
الذي قام عليه تخطي الدعي في الترقية بالقرار المأمون فيه أن مدة خدمته
الفعلية بالجهاز تبلغ ست سنوات فقط من كابل خدمته بالجهاز من تاريخ
تعيينه وتقدرها ثلاثة وعشرين سنة لما باقى المدة فقد قضاهام منتحباً طوال
الوقت أو معاراً في الداخل أو الخارج مما دعا الجهاز الى استقطاط تلك المدة منذ
انظر في او صلاحية للترقية بالقرار المأمون فيه بحسبها لا تمثل مدة خدمة
فعلية في الجهاز .

وحيث ان مفاد حكم المادة (٢٥) من لائحة العاملين بالجهاز قبل تعديلها بقرار مجلس الشعب الصادر في اول يوليه سنة ١٩٨٢ ان الاعارة رخصة قررها المشرع للعامل وتتم ب موافقة الجهة الادارية ويحتفظ للمصالح خلالها بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة وتجوز ترقيته اذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة المرقى اليها ومن ثم فان الاعارة لا تعتبر مسيئا لانما من الترقية وهو ما يؤكد قرار مجلس الشعب الصادر في اول يونيه سنة ١٩٨٠ بتعديل تلك المادة حيث قضى التعديل بقصر مدة الاعارة التي تدخر في حساب مدة الترقية على الأربع سنوات الأولى ولو تكررت مدة الاعارة اذ ان تدخل المشرع بتعديل النص على هذا النحو مؤداه ان حكمة نية التعديل هو اطلاق حساب مدة الاعارة في مدة الخسبة عند الترقية دون قيد وعلى هذا المتقضى يكون مسبقا مدة اعارة المدعى باعقابها لا تقل مدة خسبة مطلية بالجهاز عند المفاضلة والاختيار للترقية بالقرار المطعون فيه وبالتالي تخلف في الترقية لذلك السبب يكون قد جاء على خلاف احكام القانون لما ينطوى عليه من اضرار لحق بقررة المشرع بسنوه ومتاع لمستحق من موانع الترقية لم يرد به نس وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

وحيث انه متى كان ذلك وكلفت الاوراق تدل على ان اسباب اخرى تحول دون ترقية المدعى وتحد من كفايته فان القرار المطعون فيه من ثم ينحى مشويا بسبب مخالفة القانون ومتعينا بالالفاء واذا ان الحكم المطعون فيه قد اخذ بهذا النظر فانه يكون قد اصاب فيما قضى به ويضمن من ثم لحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية بالمصروفات .
(طعن ١٨٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١/١١)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

الاعارة رخصة قررها المشرع للعامل وتتم ب موافقة الجهة الادارية - يحتفظ العامل خلال الاعارة بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة - يجوز ترقية العامل المعار اذا توافرت فيه شروطها - الاعارة ليست مانعا من موانع الترقية - لا يجوز استقطاع مدة الاعارة من مدة الخسبة يقتصر حساب الأربع سنوات الأولى فقط للاعارة في حساب الترقية .

١٠ - الحكمية

وحيث ان العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبة يخضعون في شئون توظيفهم لأحكام اللائحة الصادرة بقرار من مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦ تنفيذاً لتعاون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحاسبة بمجلس الشعب وقد نصت المادة (٢١) من تلك اللائحة بان تكون الترقية من أدنى الفئات حتى وظائف الفئة الرابعة بالأكاديمية ويجوز تخصيص نسبة معينة للترقية بالاختيار الى هذه الوظائف بقرار من مكتب الجهاز أما الترفيعات الى الوظائف الأعلى فكلها بالاختيار للكلية ونصت المادة (٢٢) على ان تكون الترقية بالاختيار من بين العاملين الحاصلين على تقدير ممتاز في السنتين الأخيرتين ونصت المادة (٢٥) على ان « يجوز بقرار من رئيس الجهاز بعد موافقة العامل كتابة أمارته للعمل في الداخل أو الخارج » وتنص المادة (٣٦) على ان وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش وفي استحقاق المعاشة ويجوز ترقية العامل المعار اذا توافرت فيه شيفل الوظيفة التالية للوظيفة التي كان يشغلها قبل أمارته وقد تم تعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة بقرار مجلس الشعب الصادر في ١٩٨٢/٧/٢٦ بالإضافة النص الاتي :

« وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش وفي استحقاق المعاشة كما تدخل الأربع سنوات الأولى منها دون غيرها في حساب الترقية ولو تكررت مرات الاعارة » وقد صدر قرار آخر في ١٩٨٤/٣/١٥ بتعديل أحكام اللائحة المشار إليها ونصت المادة للثلاثة من ذلك القرار بتعديل المادة (٣٥) من اللائحة ونص التعديل على ان « ولا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليا يقدرها رئيس الجهاز ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة » وطبقا للمادة الأساسية من القرار فقد عمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٣/١٦ وهو اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية الحاصل في ١٩٨٤/٣/١٥ ونصت المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة على ان « تطبق الأحكام المعمول

بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بقسسته نص خاص
باللائحة » .

ونصت المادة (٥٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة معطلة بالقانون
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ على أن « ومع ذلك فله لا يجوز في غير
حالات الإدارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليا يقرها رئيس مجلس
الوزراء ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الإعارة
كما لا يجوز إعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل
من تاريخ شغله لها » .

وحيث أن في ضوء هذه النصوص فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى
على أن المستفاد من المادة (٧٥) من لائحة العاملين بالجهاز قبل تعديلها
بقرار مجلس الشعب الصادر في أول يوليو سنة ١٩٨٢ أن الإعارة رخصة
قررها المشرع للعامل وتتم بموافقة الجهة الإدارية ويحتفظ للعامل خلالها بكافة
مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الإعارة ويجوز ترقينه إذا توافرت فيه شروط
شغل الوظيفة التالية للوظيفة التي يشغلها ومن ثم فإن الإعارة لا تعتبر سببا
مانعا من ترقية المعار وهو ما يؤكد قرار مجلس الشعب الصادر في أول يولية
سنة ١٩٨٢ بتعديل المادة المذكورة حيث قضى بقصر حاسب الأربع
سنوات الأولى فقط للإعارة في حاسب الترقية فتعديل المادة على هذا
النحو يتطوع بأن حكمها قبل التعديل هو إطلاق حاسب مدة الإعارة في الترقية
دون قيد ومن ثم فإن استقطب هذه المادة من خدمة الطاعن في حاسب الترقية
بحسابها لا تمثل مدة خدمة فعلية يكون مخالفا للقانون لما ينطوي عليه
من اعتذار لحق اثره المشرع للمعار وإضافة لمقتنع من مواعيد الترقية بعد
ما نص في التشريع هذا إلى ما يردى إليه من الإخلال بهذا الأهمية أحد
عناصرى الترقية بالاختيار .

وحيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن السبب الذي تلم
عليه تخطى المدعى في القطار المطعون فيه على ما أصبحت عنه الجهة الإدارية
في دفاعها يرجع إلى أنه كان معارفاً وأنها أعلنت في شأنه الحكم المتضمن

عليه في المادة (٢/٥٨) محلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ للخص
 بخطر ترقية العاملين الى درجات الوظائف العليا وهو ما لا يسوغ قانونا
 على نحو ما سلك بسلته . ولا يغير من هذا النظر ان الجهة الادارية اضفت
 في دفاعها للسبب آتف الفكر تبرير التخطي المدعى في الترقية بالقرار
 المطعون فيه ان هيئة مكتب الجهاز اجرت معضلة بين المرشحين للترقية
 لوظيفة مدير ادارة عليا اسفرت عن عدم صلاحية المدعى للترقية لذلك
 الوظيفة لانه لم يشغل وظيفة رئيس شعبة بصورة فعلية ولم يكتسب
 بالتالي الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة المرتق اليه نظرا لانه امير في
 ١٩٧٧/٥/٢ ثم رقى لوظيفة رئيس شعبة في ١٩٧٨/١/٢٢ خلال اعلانه
 وبالقالي فان كهيته لم ترق الى مستوى المطعون في توقيتهم فضلا عن ان
 هؤلاء اسبق منه في تاريخ التعيين وتاريخ الحصول على مؤهل فهذا
 الدفاع رغم تعارضه وما سبق ان ردفته الجهة الادارية في مذكرات دفاعها
 من ان سبب تخطي المدعى يرجع الى انها طبقت في شأنه حكم المادة ٢/٥٨
 المبني عليها لانه لا ينال من النظر المسبق لانه من تلبية لطلبات من
 بمطالبة المستندات المرتقة بحفظه مستندات المدعى المودعة بجلسة
 ١٩٨٥/٢/٢٨ والتي لم تستخدمها الجهة الادارية انه نذب في ١٩٧٥/١/٧ الى
 وظيفة رئيس شعبة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمطابع رقم ٥ لسنة
 ١٩٧٥ الذي قضى بنفيه رئيسا للشعبة الاولى بالادارة المركزية للبحوثات
 المالية بالجهاز ومن ثم فان المدعى قد باشر العمل بوظيفة رئيس شعبة
 في المدة من ١٩٧٥/١/٧ - تاريخ نذبه بذلك القرار - حتى ١٩٧٧/٥/٢ -
 تاريخ اعلانه - مما يحض رعم الجهة الادارية في هذا المسند ومن ناحية
 اخرى فان العبرة بالانتمية التي تتخذ لاساسا للترقية هي بالتمية الدرجة
 المرتق منها وليس بالتمية تاريخ التعيين او تاريخ الحصول على المؤهل وما دام
 ان المدعى اقدم من المطعون على توقيتهم في الوظيفة المرتق منها وقد خلت
 الأوراق مما ينال من كهيته او أية اسباب تحول دون ترقية فمن ثم يكون
 الحق بالترقية من المطعون على توقيتهم مما بضحي معه القرار المطعون مشويا
 بمبدأ مخالفة القانون خليا بالانفاء فيما تضمنه من تخليه في الترقية الى وظيفة
 مدير ادارة عليا من فئة مدير عام واذا اخذ الحكم المطعون فيه بنظر مخير

رفائه يكن، قد جاء على خلافه أجلكم للتسليوت. ولخطأ في تطبيقه وثقله نهريا
بالأغلبية مما يتعين مع الحكم بقبول الطعن شيكلا وفي الموضوع بالخصاء
الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شيكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما
تضمنه من تخطي لإحدى في الترقية إلى وظيفة مدير إدارة عامة من فئة مدير
علم وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الإدارية المستورقة.

..... (محضر ٢٥٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٥ م ٢٠٠)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ

العاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات يخضعون لأحكام ثلاثة الصادرة
بقرار مجلس الشعب الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦ بتنفيذ القانون ٢١ لسنة
١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحاسبات بمجلس الشعب هذه
الأحكام تنكسد على أساسها حقوق العامل في الجهاز ووقته من الترقية
إلى الوظائف العليا لا وجه لتطبيق أحكام المادة ٥٨ من قانون العاملين
للعين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للمرة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١
التي تقضي بعدم جواز ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد
عودته من الإعارة ما لم تكن هذه الإعارة مما تقتضيها مصلحة قوية عليا
يقدرها رئيس مجلس الوزراء مناط تطبيق هذا الحكم غياب النص المنظم لترقية
العامل المتأخر في لائحة نظام العاملين بالجهاز — هذه اللائحة عدلت عام
١٩٨٢ دون أن تلحق في هذا التعديل بالحكم المستحدث في المادة ٥٨ المشار
إليها ، والتي كان معنوا به منذ ١٩٨١ بموجب القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١
كما أن إلتصق في الفصل الذي أجرى بلائحة للجهاز عام ١٩٨٤ بعدم ترقية
العامل المتأخر إلا بعد عودته من الإعارة ، وبإستثناء حالات الإعارة التي تقتضيها
المصلحة القوية للبلاد أسوة بالحكم المنصوص عليه في المادة ٥٨ ، يؤكد
بدوره أن هذا الحكم لم يكن ، قبل التعديل ، مما يجوز تطبيقه في شأن
العاملين بالجهاز ، وأنه حين دعت الحاجة إلى الأخذ به لم تكن درجة من
أجراء التعديل المتأخر إليه تحقيقاً لذلك — أعمال حكم المادة ٨٥ المشار
إليها في شأن العامل بالجهاز وتخطيه في الترقية بحسبما أن ترقيه خلال مدة
الإعارة غير جائزة يكون مخالفاً للقانون — عدم إثارة جهة الإدارة استناباً
جداً أخرى يترتب تخطيه في الترقية ، وعدم تكرار استنابته في قريب الأهمية

بالترقية لمراتبه الذين تخطوه أو مرتبة كافية وتميزه بل وتبالي همتوا به على مرتبة ممتاز بتقارير الكفاية طيلة سنتين خدمته - انتقاء مبرر للخطى في الترقية .

المحكمة :

وجيث ان العليين بالجهاز المركزي للحسابات يخضعون لاحكام اللائحة الصادرة بقرار مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦ تنفيذا للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للحسابات بمجلس الشعب وقد قضت المادة (٢١) من تلك اللائحة بان تكون الترقية من احدى الوظائف حتى الوظائف الفئة الرابعة بالاختيار لها الترتيبات التي لا تلتزم الاعلى مكانها بالاختيار الكلية ونصت المادة (٢٢) على ان يكون الترقية بالاختيار من بين الخاضعين الحاصلين على تقدير ممتاز في السنتين الاخريين ونصت المادة (٣٥) على انه يجوز ترقية من رئيس الجهاز بعد موافقة الممثل كتابة امراته للعمل في الداخل والخارج ونصت المادة (٣٦) على ان وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش وفي استحقاق العلاوة ويجوز ترقية الممثل الممار اذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة التالية للوظيفة التي كان يشغلها قبل امرته وقد جرى تعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة بقرار مجلس الشعب الصادر في ١٩٨٢/٧/٢٦ بإضافة النص الاتي « وتدخل مدة الاعاره في حساب المعاش وفي استحقاق العلاوة كما دخل الأربع سنوات الأولى فيها دون غيرها في حساب الترقية ولو تكررت مرات الاعارة وقد صدر قرار لاحق من مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ بتعديل بعض احكام تلك اللائحة وبوجوب المادة الثانية من ذلك القرار ثم تعديل المادة (٣٥) من اللائحة ليصبح نصها بعد التعديل « ولا يجوز في غير حالات الاعارة التي تخضعها بضاعة قومية عليا بفدرها رئيس الجهاز ترقية الممثل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة وطبقا للمادة السابقة من ذلك القرار جدد عمل بهذا التعديل من ١٩٨٢/٣/١٢ وهو اليوم التالي لتاريخ نشره

بالجريدة الرسمية الحاصل في ١٥/٢/١٩٨٤ ونصت المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة المشار إليها على أن « تطبق الأحكام المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة » هذا في حين نصت المادة (٥٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة معطلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ على أن « ورفع ذلك منه لا يجوز في غير حالات الإعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليها يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الإعارة كما لا يجوز إعارة أحد العاملين تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تفرغ شغلها لها »

وحيث أن البين من هذه النصوص أن العاملين بالجهاز المركزي للحسابات يخضعون لأحكام لائحة خلية صدرت في عام ١٩٧٥ ووسّدت في عام ١٩٨٢ ثم في عام ١٩٨٤ وأنها أوردت أحكاماً خاصة بتنظيم الإعارة وتنطوي على تنظيم متكامل في هذا الشأن يقوم في الأصل على إطلاق حق للمعار في التمتع بجميع المزايا المقررة لوظيفته بما في ذلك حقه في الترقية إلى الوظائف الأعلى متى توافرت فيه شروطه الشرائط المتسرة لذلك تم أوردت بعض الفوائد على حق العامل المعار في الترقية بموجب التعديل الذي تم في عام ١٩٨٢ والذي يقتضيه مدة الإعارة لا تدخل في حساب مدة الترقية إلا بالنسبة للأربع سنوات الأولى من الإعارة مهما تكررت مرات الإعارة حتى أن تقتصر في التعديل الذي أجري في عام ١٩٨٤ على جواز ترقية العامل المعار خلال مدة الإعارة فيما خلا حالات الإعارة التي تقتضيها مصلحة قومية يقدرها رئيس الجهاز . ومن ثم فإن هذه الأحكام هي وحدها التي تتحدد على أساسها حقوق العامل المعار بالجهاز وموقفه من الترقية إلى الوظائف العليا ولا وجه لأن يطبق في شأنه حكم المادة (٥٨) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار إليها لأن مناط ذلك هو غلب النص المنظم لترقية العامل المعار في لاتصية العاملين بالجهاز وهو أمر تنص عليه النصوص سابقة البيان. يؤكد ذلك أن اللائحة آتمة البيان عدلت عام ١٩٨٢ دون أن تأخذ في هذا التعديل بالحكم المستحدث في المادة (٥٨) المشار إليه والذي كان مهيولاً به منذ عام ١٩٨١ بموجب القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ كما أن النص في التعديل الذي أجري باللائحة في عام ١٩٨٤ بعدم

ورقية العامل المعلن الا بعد عودته من الاعارة باستثناء حالات الاعارة التي تقتضيها الملحة القومية للبلاد اسوة بالحكم المنصوص عليه في المادة (٥٨) يؤكد بدوره ان هذا الحكم لم يكن - قبل هذا التعديل - مما يجوز تطبيقه في شأن العاملين بالجهاز وأنه حين دعت الحاجة الى الاخذ به لم تكن مدرجة من اجراء التعديل المشار اليه تحقيقا لذلك وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة .

وحيث انه متى كان ذلك فان ما ذهبت اليه الجهة الادارية من اعمال حكم المادة ٥٨ المشار اليها في شأن المدعى وتخطيه في الترقية بحسبان ان ترقية خلال مدة الاعارة غير جائزة يكون قد جاء على خلاف احكام القانون واذ كان الجهة الادارية لم تتر اسبابا جديدة اخرى يبرز تطبيقه في الترقية كما انها لم تجد بأسبقية في ترتيب الأقدمية بنفسية لزملائه المعلنون ضددهم أو بمرتبة كلية وتيزه بل انها اقرت في مذكرة دفاعها بتوالي حصوله على مرتبة ممتاز في تقارير الكلية طيلة سنتي خدمته مما يقتضى معه أى مبرز لتخطيه في الترقية بالقرار المعلنون به وبالتالي يندو هذا القرار مشوباً بنس مخالفه القانون حقيقاً بالالفاء .

(ملعن ٦٣٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٢)

٢ - النقل الى الجهاز الذى لم يمضى عليه سنة

المبدأ :

تنص المادة (٢٢) من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات بعدم جواز ترقية العاملين المتقولين الى الجهاز الا بعد مضى سنة على الأقل - لا تسرى هذه القاعدة على المتقولين من الجهاز او ادارة مراقبة الحسابات - لا ينال من ذلك ما ورد بالمادة (٣٩) من ذات اللائحة من جواز نقل المعلن فيما بين وحدات الجهاز وادارات مراقبة الحسابات بشرط الا يترتب على النقل تفويت دور المعلن في الترقية باللائحة لكل من التنصين نطقه ومجاليه التميز .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٢٢ من لائحة العاملين بالجهاز تنص على انه « لا يجوز ترقية المعلنين المتقولين الى الجهاز الا بعد مضى سنة على الأقل

ما لم يقرر مكتبة الجهاز غير ذلك ، والنص بهذه المثابة واضح الدلالة في منجم
 بنسوانا المنقول إلى الجهاز الا بنسب مضي سنة ولا يسرى من ثم على المعلقين
 المعلقين من الجهاز وادارة مراقبة الحسابات ، ولا ينال من ذلك ما يخص عليه
 المادة ٢٩ من اللائحة المشار اليها من جواز نقل المعلق فيما بين وحدات
 الجهاز - وافادات مراقبة الحسابات بقرار من مكتب للجهاز بشرط الا يقترب على
 النقل تقويت دور المعلق في الترقية بالانتمية ، اذ ان لكل من الملتحقين نطاق
 تطبيقها ومجالها التميز ومن يفاد ما تقدم كذلك ان المادة ٢٢ من اللائحة
 انتهت اليه وقد تضمنت حكما خلاصا فيما يتعلق بترقية المنقول إلى الجهاز من
 الخارج وهو جدير بنقل المادة ٣٦ من قانون المعلقين المحدثين بالدولة رقم ٢٧
 لسنة ١٩٧٨ ، فضلا وجه بالنقل للرجوع إلى هذا القانون الأخير او استلزام
 احكامه في هذا الشأن .

وحيث ان المادة ٢١ من اللائحة نصت على ان تكون الترقية إلى
 وظائف الفئة الثانية وما يعلوها بالاختيار للكلية ، ويضغ مكتب الجهاز
 الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بالاختيار حسب طبيعة الوظائف المرقى اليها
 دون التقيد بالقواعد العامة ، وطبقا للقواعد التي صدرت في هذا الشأن
 اجريت حركة الترقية الطعون فيها فرقي ١٥ راتب حسابات إلى مراقب
 حسابات (١) بالاختيار وكان ترتيب الطاعن ٢٢ في كشوف اقدمية مراتب
 الحسابات قبل منحها الحركة بالاختيار اليها وقد يعطى التورس في الترقية وبالتالي
 فلم يتخط فيها كما انها لم تشمل ترقية أحد من خارج الجهاز على أي وجه .

وحيث ان الحكم الطعون فيه قد أخذ بهذا النظر ، فله يكون متفقا
 وصحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه غير قائم على اساس سليم من القانون
 جازا يلزم مع إلزام الطاعن بالمرور به .

لذلك طعن المحكمة إلى في خلاصة : ١٩٨٨/١١/١

المرجع الثالث

مؤهلات ترقيسية

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ

أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ تمثل خروجاً على المبدأ العام اذى يقضى بأن للخدمة بطولية ذاتها وشروط شغلها وليس بطرف الموظف والمؤهل الحاصل عليه - أساساً ذلك - أن للقواعد المنصوص بها القانون رقم ٨٣ لسنة ٧٢ تقضى بحصول ترقيات وامتيازات افتراضية على أساس المؤهل الحاصل عليه الموظف ومدى الخدمة - لئلا ذلك - عدم جواز تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ على العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات إذا كان من شأن تلك الأخطاء بالأحكام الأساسية التي تنظمها نصوص اللائحة الخاصة بهم - أساساً ذلك - أن هذه اللائحة تقوم على أساس من حيث شروط شغلها وتحديد مسؤولياتها وتنظيم أمور شغلها من حيث التعيين والترقية والتفويض والنزول والتحديث مما يقرب بينها وبين الكليات الخاصة التي لا تطبق عليها أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من استعراض أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية أنها تمثل خروجاً على المبدأ العام الذى يقضى بمراعاة الوظيفة وشروط شغلها وليس ظروف الموظف والمؤهل الحاصل عليه ، ومن ثم قضت بحصول ترقيات وامتيازات افتراضية على أساس المؤهل الحاصل عليه الموظف ومدى الخدمة ، ومن ثم لا يجوز أن يترتب على تطبيق هذا القانون الاخلال بنظام التوظيف التي تقوم على أساس الوظيفة وضرورة توافر شروط معينة لشغلها وتحديد مسؤولياتها وتنظيم أمور شغلها من حيث تعيينهم وترقيتهم وتدريبهم وكيفية ممارستهم لأعمالهم مما يقرب بين هذه النظم والكليات الخاصة التي

لا تطبق عليها القوانين ، وعلى هذا الوجه فلما طبق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على الطامن ، فانه لا يجوز ترتيبا على ذلك الاخلال بالأحكام الأساسية التي تنظمهم والمنصبين عليها بلائحة العاملين بالجهات المشار اليها سابقا ومن ثم لا يترتب على رد ائتمينه الافتراضية التي طبقت وفقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ استعد الوظائف المتوصون عليها بلائحة نظام العاملين بالجهات بحكم اللزوم وانما يتمين مراعاة ضرورة ان يشغل الوظيفة بمسفة فعلية .

ومن حيث ان الطامن يطلب رد ائتمينه في وظيفة حسبلت (ب) التي ١٩٧٦/١٢/٣١ تاريخ رد ائتمينه في الفئة الثانية طبقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ، فان هذا الطلب لا يستند الى اسس سليم من القانون لأن يقتضاه ان تستند اليه وظيفة مراتب حسبلت (ب) من تاريخ رد ائتمينه في الفئة الثانية افتراضيا ، وهو امر يخل بترتيب الوظائف الصالح به لائحة العاملين بالجهات المركزي للمحاسيات المشار اليها .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المضمن فيه قد تضي يرفض طلب الطامن ، فانه يكون قد اصابه الحق في تضائه وصدر ملتقاع احكام القانون ، ومن ثم يكون الطمن على غير اسس سليم من القانون ، مما يتمين الحكم بقبوله شكلا ورفضه موضوعا والزام الطامن المصروفات .

(طعن ٢٢٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

الفصل الرابع

اصلاح ورسوم وظيفي

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ بتطبيق قواعد
الرسوم والوظيفة لا يسرى على العاملين بالجهاز المركزي للحسابات -
أساس ذلك :

ان العاملين بالجهاز يخضعون لاحكام لائحة خاصة تنظم شئونهم
الوظيفية - لا محللة في هذا الصدد بما تضمنته تلك اللائحة من تطبيق الاحكام
المعمول بها في مجال للعاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص بها -
أساس ذلك :

ان التصود بالاحكام المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة - تلك
التي تنص بالدوام واستمرار بصفتها الشريعة العلية - نتيجة ذلك :

ان الاحكام الوظيفية مثل قواعد الرسوم والوظيفة لا تسرى الا بالتسمية
العاملين المخططين بها ولا تمتد لغيرهم الا بنص صريح .

الحكمة :

ومن حيث ان لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات الصادرة
بقرار مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦ تنص في المادة الاولى على ان :

« تسرى احكام لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات على العاملين
بالجهاز بادرار مرتبة الصلابة للمؤسسات والهيئات والشركات والجمعيات
والمنشآت التابعة لها .

وتنفي المادة الثانية من تطبيق الاحكام المعمول بها بشأن العاملين
المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المرفقة او بالقوانين

أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، ٢١ لسنة ١٩٧٥ الصادر إليها
أو بلائحه نظام العاملين بمجلس للشعب .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة استقر على عدم سريان قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة (١٩٧٦) الخاص بالترقيات وقواعد الموظفين
على العاملين بالجهاز المركزي للمحليات (ظمن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٧ القضائية
جلسة ١٩٨٤/١/٢٢) تسييسا على ان العاملين بالجهاز يخضعون لأحكام
لائحة خاصة تتولى تنظيم شؤونهم الوظيفية ، ولا يؤثر ذلك النص في لائحة
الجهاز الصادرة في ١٩٧٥/٧/٦ من مجلس الشعب على ان تطبيق الأحكام
المبمول بها بشأن العاملين المنتمين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص
باللحة المرفقة أو بالقوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ و ٤٤ لسنة ١٩٦٥ و ٢١
لسنة ١٩٧٥ أو بلائحه نظام العاملين بمجلس الشعب ، إذ ان القصور ينطبق
الأحكام المبمول بها بشأن العاملين المنتمين بالدولة هي التي تنقسم بالاستناد
بصفاتها الشريعة العلية أما الأحكام الوقتية مثل قواعد الرسوب الوظيفي ،
فإنها تسري على العاملين المخاطبين بها ولا تمتد لغيرهم من فئات العاملين
المخالفين بها ولا تمتد لغيرهم من فئات العاملين إلا إذا تضمنت نصا صريحا
بهذا .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بعين هذا النظر فانه يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى
المصروفات .

(ظمن ٢٨٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠)

نقد التقرير الخليلي

الاستقلال الحكومي

قاعدة رقم (٤٦)

المقدمة

يتمتع على الجهة الإدارية قبل إنهاء خدمة العامل المعار مراعاة مهلة
الهيئة لشهر (المخصوص) عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ -
تعتبر هذه المهلة هي المهلة المناسبة التي تمكن المعار خارج البلاد خلالها إنهاء
معلقته هو وأسرته قبل عودته إلى الخارج - عدم مراعاة هذه المهلة يجعل
القرار المضمن إنهاء خدمة العامل المعار مخالفا للقانون - تنص أحكام قرار
رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ المشار إليه في حق العاملين
في الجهاز المركزي للمحاسبات الذين يتم إعلانهم الخارج - ذلك عملا بأحكام
المساواة في المعاملة بين خضوع العاملين في الجهاز المركزي للمحاسبات في
شؤونهم الوظيفية لأحكام خاصة.

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات
الصادر بقرار مجلس الشعب بجلسته المتعددة في ١٩٧٥/٧/٦ تنص على أن أحكام
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحاسبات
بمجلس الشعب قد ردت قواعد الاستقالة الحكومية على النحو الوارد بقانون
العاملين المدنيين بالدولة السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المادة ٧٣ منه
وكذا المادة ٩٨ من قانون العاملين المدنيين الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ والتي تنص بأن يعتبر العامل مقبدا استقالته إذا انقطع عن عمله
بدون إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة
مخصص بها ما لم يقم خلال الخمسة عشر يوما التالية بما يثبت أن الانقطاع كان
بعذر مقبول على أنه يتحقق قبل تلك التواريخ العامل كتابة بعد استلامه بفترة
العلم .

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على انه يتمين على
الجهة الادارية قبل انتهاء خدمة الملل المعار مراعاة مهلة الستة اشهر المخصوص
على بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ باعتبار ان هذه المهلة هي
المهلة المناسبة التي يمكن للمعار خارج البلاد خلالها انتهاء متعلقاته هو واسرته
قبل عودته الى الخارج وبتنفيذها الاستقرار المتصور للخبرات المصرية العاملة
بالدول العربية ، وان عدم مراعاة هذه المهلة يجعل القرار المتضمن انتهاء خدمة
الملل المعار مخالفا للقانون .

ون حيث ان قضاء هذه المحكمة انطلاقا من مبدأ المساواة في المعاملة وبين
جميع العاملين في اجهزة الدولة والموظفة قد استقر ايضا على سريان احكام
قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ والسالف الاشارة اليه في
حق العاملين في الجهاز المركزي للمحاسبات انذين تتم اعارتهم للخارج وذلك
على الرغم من خضوع هؤلاء العاملين في تسنوتهم الوظيفية لاحكام خاصة
تتضمنها القرار الصادر من مجلس الشعب بجلسته المقعدة في ١٩٧٥/٧/٦
تنفيذا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي
للمحاسبات بمجلس الشعب .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم واذا كان السلبت من الاوراق في الطعن
المائل ان مدة اعادة الطاعن انتهت في ١٩٨٢/٢/١١ الامر الذي يعد معه
منقطعا عن العمل اعتبارا من ١٩٨٢/٢/١٣ تاريخ اليوم التالي لانتهاء الامارة
ولذا قام الجهاز الطعون ضده بتذاره كناية بعد الانتطاع بخضمة ايام اعمالا
لحكم المادة ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات السالف
الاشارة اليها الا ان الجهاز اصدر قرار انتهاء خدمة الطاعن في ١٩٨٢/٤/١٦
اي دون ابعاله مدة الستة اشهر المخصوص عليها في قرار مجلس الوزراء
المصدر علم ١٩٧٥ والنوه عنه آنفا ، ومن ثم يكون قرار انتهاء الخدمة هذا
مخالفا للقانون ولجب الانشاء ، واذا انتهى الحكم الطعون فيسه الي غير ذلك
فانه يكون قد جانب صحيح احكام القانون جديرا بالالفاء .

الفرع السادس

مراتب الصلوات

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

منح المشرع رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات حق الاعتراض على القرارات الصادرة بتوقيع الجءاء في المخالفات المالية خلال مواعيد محددة -
تقدم التليبة الادارية في حالة الاعتراض مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما - هذا المبدأ هو معيار تنظيمي وليس معيار سقوط -
يؤدى ذلك :

ان اغفال هذا المبدأ لا يترتب عليه سقوط الحق في التالة الدعوى -
مجرد عراض رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في المبدأ سلف الذكر يجعل قرار الجءاء غير قائم وملتج لثاره ويلزم اعادة العمل الى المحكمة التأديبية -
لا يشترط ان تصدر جهة الادارة قرارا بسحب القرار الصادر منها بوقع الجءاء (المعترض عليه من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات) اساس ذلك :

ان المشرع لزم التليبة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية ولم يعلق ذلك على صدور قرار من الجهة الادارية بسحب القرار .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم السبغة الادارية والمحكمات التأديبية تنص على انه يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية المشار اليها في المادة السابقة ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية وعلى التليبة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية . ويبين من هذا النص ان المشرع وقد منح رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات حق الاعتراض على القرارات الصادرة بتوقيع الجءاء في المخالفات

المسالية خلال مواعيد محددة . تد الزم النيابة الادارية ، في حالة الاعتراض بمباشرة الدعوى التأديبية ، خلال خمسة عشر يوما ، وقد استقر قضاء المحكمة على أن ميعاد رفع الدعوى التأديبية المنسل إلى هو ميعاد تنظيمي وليس ميعاد سقوط ، فلا يترتب على اغفاله سقوط الحق في اقامة الدعوى ومقاد ما تقدم ولازمه أن القرار الصادر بتوقيع الجزاء في هذه الحالة وبمجرد اعتراض رئيس الجهاز المركزي عنه في الميعاد مسالف الفكر ، لا يكون تلقيا ومنتجا لآثاره القانونية ويلزم احالة العال إلى المحكمة التأديبية ، ويصبح الأمر منوطا بالمحكمة التأديبية لتطبيق حكم القانون ، ولا يلزم لذلك أن تصدر جهة الادارة قرارا بسحب القرار الصادر منها بتوقيع الجزاء والمعرض عليه من رئيس الجهاز المركزي للمحسبات والقول بغير ذلك لا يتفق ومريح نص المادة ١٣ المنسل إليها والتي ألزمت النيابة الادارية بمباشرة الدعوى التأديبية ولم تعلق ذلك على صدور قرار من نلجهة الادارية بسحب القرار من عنه ، وعلى ذلك فإن القرار الصادر من محافظ البحيرة برقم ٨٠٨ في ١٩٧٨/٧/٢٤ بسحب قراره بتوقيع الجزاء على المظنون ضدها ، لا تأثير له على الدعوى التأديبية المثالة ضدها لوروده على غير محل بسقوط قرار الجزاء في التطبيق القانوني بمجرد اعتراض رئيس الجهاز المركزي للمحسبات عليه في الميعاد الذي حددته المادة ١٣ مسلفة الذكر ، وإذا أخذ الحكم المظنون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه متعينا الانشاء .

ومن حيث أن الدعوى التأديبية مهينة للفصل فيها بغير استكمال اورثتها وتقديم أوجه الحفاظ والاستندات بشأن الاتهامات المنسوبة للمظنون ضدها ، فإن المحكمة تصدى للفصل فيها .

ون حيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن وكيل قسم مكافحة جرائم الأموال أبلغ النيابة العامة بالمحودية ، أن تحريته السرية وبلااشترك مع رئيس القسم دلت على أن مسكرتر مجلس مدينة المحودية والمكتب عن المجلس في تحصيل القيمة الاجلرية للأراضي الزراعية المتبرع

بها من المواطن لصالح المستشفى العام بالمحوضية قد قام بالتلاعب والتزوير ، وبشرت النينة العلة التحقيق حيث قرر المفتش بالمحيرية المالية لمحافظة اقبحرة انه كان رئيسا للجنة التي شكلت لفحص هذه الواقعة ، واسفرت اعمال اللجنة عن ان هناك اموالا مخطصة بمعرفة كل آن و بصفتها مندوبين عن تحصيل الاجارات المستحقة لارض بالمحوضية وان تلك البالغ جيلها اليه وأبدى استعدادا لسداد البالغ وقلم بسداد مبلغ ٢٢١٦٨٥ جنيه بموجب القسمة رقم ٢٨٥٦٠١ في ١٨/٥/١٩٧٦ فضلا عن ايداعه مبلغ ٤٥ جنيه بينك مصر بدمهور ، ويسؤال تقي ما اسند اليه ، وانتهت النيابة العلة في مذكرتها المؤرخة ١٣/٦/١٩٧٦ الى ان الواقعة تشكل الجريمة المنصوص عليها بالمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١١ من قانون العقوبات وان ذلك ثابت من اقوال جميع أعضاء اللجنة من أن و قلما بأختلاس تلك البالغ وقلما بالتزوير في السجل الخاص بالمجلس والخاص بتحصين الأيجارات المستحقة ومن ثم قائما ثابتة قبل ٢٢١٦٨٥ حقه ويسؤال وبمواجهته بما اسند اليه انكر ما نسب للمتهمين وانتهت الى الاكتفاء بمجازاتها ادليا .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم وثبوت ما اسند الى المتهمين من اتهامات على نحو ما سبق ايضاحه فان المحكمة تقرر مجازاة المتهم الأول الجهاز المركزي للمحاسبات بهذا القرار في ٩/١٠/١٩٧٦ وفي ١٦/١٠/١٩٧٦ اعترض الجهاز على الجزاء الموقع على كل منهما باعتبار انه لا يتناسب مع جسامة المخالفات المنسوبة اليهما وطلب الجهاز لاحتها للمحكمة التأديبية ، واخطر بذلك النيابة الادارية بالاسكندرية (ادارة الدعوى التأديبية) بموجب كتابه رقم ٩١ المؤرخ ١٧/١٠/١٩٧٦ والذي ورد الى النيابة الادارية في ٢١/١٠/١٩٧٦ ، كما اخطر الجهاز ايضا ادارة الشئون القانونية بمحكمة البحيرة بالاعتراض بمرجب كتابه رقم ٥٠٦٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٦ وطلبت الادارة المذكورة من الرقابة العلة لشئون العاملين بالمحافظة تنفيذ ما ورد بكتاب الجهاز ، وباتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٨ طلبت النيابة الادارية من المحافظة

سحب القرار رقم ١٦٣ بالجزاء غفلاتها ادارة الشئون القانونية بالاحتفاظ
في ١٠/٤/١٩٧٨ بأن مكرة الجهاز لم تشر الى طلب سحب القرار فاجلبتها
النسبة الادارية بالكتاب رقم ٣٦١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ بأن طلب احالة
التهمين للمحاكمة التأديبية يتطلب من الجهة الادارية ان تبادر الى سحب
الجزاء دون ما حجة الى الاشارة لذلك وتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٤ صدر قرار
محافظ البحيرة رقم ٨٠٨ بسحب القرار رقم ١٦٣ تمهيدا لاحالة التهمين
للمحاكمة التأديبية .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم
النسبة الادارية والمحكمات التأديبية تنص على انه يخطر رئيس ديوان
الحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية
المشار اليها في المادة السابقة ، ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من
تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وعلى
النسبة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر
يوما التالية . ويبين من هذا النص ان المشرع وقد منح رئيس الجهاز المركزي
للمحاسبات حق الاعتراض على القرارات الصادرة بتوقيع الجزاء في المخالفات
المالية خلال مواعيد محددة ، قد لزم النسبة الادارية ، في حالة الاعتراض
بمباشرة الدعوى التأديبية ، خلال خمسة عشر يوما ، وقد استقر قضاء
هذه المحكمة على ان ميعاد رفع الدعوى التأديبية المشار اليه هو ميعاد
تنظيمي ونسب ميعاد سقوط ، فلا يترتب على اغفاله سقوط الحق في اقامة
الدعوى ومفاد ما تقدم ولازمه ان القرار الصادر بتوقيع الجزاء في هذه الحالة
ويمجرد اعتراض رئيس الجهاز المركزي عليه في الميعاد سلف الذكر ، لا يكون
تائما ومنتجا لاثاره القانونية ويلزم احالة المسائل الى المحاكمة التأديبية ،
ويصبح الامر منوطا بالمحكمة التأديبية لتطبيق حكم القانون ، ولا يلزم لذلك ان
تصدر جهة الادارة قرارا بسحب القرار الصادر منها بتوقيع الجزاء والمعتراض
عليه من رئيس الجهاز المركزي والتي ألزمت النسبة الادارية بمباشرة الدعوى
التأديبية ولم تعلق ذلك على صدور قرار من الجهة الادارية بسحب القرار
من مسنده ، وعلى ذلك فان القرار المنسحق من محافظ البحيرة برقم ٨٠٨

في ٢٤/٧/١٩٧٨: بسحب قراره بتوقيع الجزاء على المظعون ضدها ،
٢- لتقريره على-الدعوى التأديبية المعلقة ضدها لوروده على غير محل بسقوط
قرار الجزاء في التطبيق القانوني بمجرد اعراض رئيس الجهاز المركزي
للحاسبات عليه في المعاد الذي حددته المادة ١٣ سالف الذكر ، واذا اخذ
الحكم المظعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في
تطبيقه بتعينا الالفاء .

ومن حيث ان الدعوى التأديبية مهينة للفصل فيها بغير استكمال أوراقها
وتقديم أوجه الدفاع والمستندات بشأن الاتهامات المنسوبة للمظعون ضدها ،
فان المحكمة تنصدي للفصل فيها .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الأوراق أن وكيل قسم مكلفه جرائم
الأموال ابليخ النيلية الصلبة بالمحورية ، أن تحريته الضرية وبالاتسراك مع
رئيس القسم نلت علمه لن سكرتير مجلس مدينة المحورية
والمنتخب عن المجلس في تحصيل القية الإيجارية للأراضي الزراعية والمنبرع
بها من المواطن لصالح المستشفى العم بالمحورية قد قام بالتلاعب
والتزوير ، وبأشرت النيلية العامة التحقيق حيث قرر المفتش
بالمديرية المسانية لحافظة البحيرة انه كان رئيسا للجنة التي شكلت لفحص
هذه الواقعة ، وأسفرت أعمال اللجنة عن أن هناك أموالا مختلسة بمعرفة
كل من و بصفتها مندوبين عن تحصيل
الإيجارات المستحقة لأراض بالمحورية ران تلك المبالغ
جلتها ٢٢١٦٨٥ جنيه ويسؤال وبمواجهته بما أسند اليه
انكر ما نسب اليه وأبدى استعداده لسداد المبلغ وقام بسداد مبلغ ٢٢١٦٨٥
جنيه بموجب القسيمة رقم ٢٨٥٦٠١ في ١٨/٥/١٩٧٦ فضلا عن ايداعه مبلغ
٤٥ جنيه ببنك مصر بجنهور ، ويسؤال تفى ما أسند
اليه ، وانتهت النيابة العامة في مذكرتها المؤرخة ١٣/٦/١٩٧٧ الى أن الواقعة
تشكل الجريمة المتصوص عليها بالمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١١٠ من قانون
المعتوبات . وأن ذلك ثابت من أقوال جميع أعضاء اللجنة من أن

و قلها باختلاس تلك المبالغ وقلها بالتزوير في السجل الخاص بالمجلس والخاص بتحصيل الاجرات المستحقة ومن ثم قلها ثلثة قبل المتهمين وانتهت الى الاكتفاء بمجازاتها ادليا .
(طعن ١٢٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٩)

المبدأ :

تطبق احكام لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات على العاملين بالجهاز بمراقبة الحسابات — لا ينال من ذلك أن لكل من العاملين في الجهاز والعاملين في مراقبة الحسابات فرع مستقل في ميزانية الجهاز — أساسا ذلك :

انه بمقتضى نص المادة (٩٨) من هذه اللائحة نقلت الى موازنة الجهاز الاعتمادات المخصصة لادارة مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات المالية كما نقلت اعتمادات الوظائف الخاصة بالعاملين في هذه الادارات الى موازنة الجهاز — يؤدى ذلك :

ان تعبير « الجهاز » الوارد في اللائحة ينصرف الى الجهاز ومراقبته

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسته ١٩٧٥/٧/٦ تنص على ان « تسرى احكام لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات المرفقة على العاملين بالجهاز ويادرات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات المالية والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها وتكون لهذه اللائحة قوة القوانين ، ونصت المادة ٢ على ان تطبق الاحكام الممول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المرفقة او بقوانين ارقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، ٢١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها او بلائحة نظام العاملين بمجلس الشعب ومقتضى ذلك ان احكام هذه اللائحة تنطبق على العاملين بالجهاز بمراقبة الحسابات وسارت احوالها على هذا النحو واصبح الجميع مخططين على انهم عاملون بالجهاز ، ومما يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٩٨ من اللائحة من ان تنقل الى موازنة الجهاز الاعتمادات المخصصة

لادارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات المحلية ، كما تنقل اعتبارات الوظائف الخاصة بالمعالمين في هذه الادارات الى موازنة الجهاز ، ولا ينال من ذلك ان لكل من المعلمين في الجهاز والمعلمين في مراقبة الحسابات فرع مستقل في ميزانية الجهاز ، ومع ذلك فان تعبير الجهاز الوارد في اللائحة يعنى الجهاز ومراقبة الحسابات .

(طعن ١٨٥٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

قائمة رقم (٤٨)

المبدأ :

احتفاظ المعلمين بالجهاز وادارات مراقبة الحسابات بالمزايا المالية والعينية وخدمات الرعاية الطبية والاجتماعية وغيرها التي كانت تواج لهم عند العمل باللائحة المعلمين بالجهاز المركزى للحسابات وفقا لتقواعد المقررة — الاحتفاظ بهذه المزايا المالية والعينية لا يقتصر على المعلمين بالجهاز فقط بل يشمل ادارات مراقبة الحسابات — تستمر هذه الجهات (الجهاز المركزى — ادارات مراقبة الحسابات) في توفير المزايا العينية للمعلمين بتلك الانارات ماداموا يعملون بها فاذا نظقوا خارج تلك الادارات فلا يمكن اطلاقهم منها لانها غير قابلة لاستصحابها خارج ماوضعت له .

المحكمة :

وحيث ان لائحة المعلمين بالجهاز المركزى للحسابات الصادرة بقرار رئيس مجلس الشعب بتاريخ ٦ من يولية سنة ١٩٧٥ تنص في المادة (٨٩) من الباب التاسع الخالص بالاحكام الانتقالية على ان « أعضاء الجهاز هم المعلمون اذى يباشرون اعمال الرقابة التي يختص بها الجهاز وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ر ٤٤ لسنة ١٩٦٥ و ٣١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها او الذين يتولون الاشراف على التعليم بهذه الاعمال » .

وتنص المادة (٩٤) من اللائحة بان « تحفيظ المعلمون بالجهاز وادارات مراقبة الحسابات بالمزايا المالية والعينية وخدمات الرعاية الطبية والاجتماعية وغيرها وفقا للقواعد المقررة عند العمل بهذه اللائحة » وتنص

المادة (١٧) على أن « تستمر الجهات المنشأة لها إدارات مراقبة الحسابات في مواجهة تكاليف الرقابة المشار إليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولاكتحه التنفيذية وكذلك المزايا المشار إليها في المادة (١٤) إلى حين اندراج الاعتمادات اللازمة لمواجهة هذه التكاليف بموازنة الجهات » .

وحيث أن المبين من هذه النصوص أن المادة (١٤) آتفة البيان قضت بالاحتفاظ العاملين بالجهاز وبادرات مراقبة الحسابات بالمزايا المالية والعينية باللائحة ومفاد هذا الحكم أن العاملين بالجهاز وبادرات مراقبة الحسابات وخدمات الرعاية الطبية والاجتماعية وغيرها وفقا للقواعد المقررة عند العمل يحتفظون بجميع المزايا المالية والعينية التي كفت تمنح لهم عند العمل باللائحة وفقا لقواعد المقررة ، بما في ذلك المزايا المقررة من قبل الجهات المنشأة بها إدارات مراقبة الحسابات نزولا على عموم النص وإطلاقه ولا مساحة في إيقول تقصر تلك المزايا على ما كان يمنح منها لقرارات صادرة من الجهاز وحده لاقتضاء سند ذلك من النص الذي ورد بصيغه العموم ولا خلافه بما يمنح معه كاصل عام - تقييده او تخصيصه فضلا عن أن المبين في وضوح وبصريح العبارة أن النص لم يقتصر على تقرير الاحتفاظ المزايا المشار إليها (للعاملين بالجهاز) بل أضاف إلى ذلك (وبادرات مراقبة الحسابات) على وجه يؤكد أن النص لا يتصرف فحسب إلى ما كان ممنوحا بقرارات من الجهاز في تاريخ العمل بتلك اللائحة وإنما يشمل كذلك ما كان يمنح من الجهات المنشأة بها تلك الإدارات وفقا للقواعد المقررة بها ومن ثم يكون المدعى محقا فيما يتكلف بها من الاحتفاظ بمكافأة الجهود غير العادية ومنحه الانتاج المشار اليهما لما عما يطالب به من الاحتفاظ بزيادة في راتبه بواقع ١٠ ٪ تعويضاً عن المزايا العينية المشار إليها فلا سند له في ذلك لأن هذه المزايا ليست قابلة بطبيعتها لأن يستصحها العامل خارج النطاق التي تمنح فيه ولم يجز النص تحويلها إلى مقابل تقدي ولو التصرفت منه الشارع إلى ذلك ، لما أعوزه وضع القواعد اللازمة لهذا الغرض بما يستفاد منه أن مقصود النص هو استمرار الجهات المشار إليها في توفير تلك المزايا العينية للعاملين بتلك الإدارات ما نشأت

يعملون بها غذاً نفلوا خارج تلك الإدارات أو أعيدوا الى الجهاز اعير وجه
اقتريهم منها بحسيناتها غير قابلة لاستصحابها خارج نطاق ما وضعت له .

وحيث أن الحكم المظنون اذ التزم هذا النمط يكون قد جاء موافقاً
حكم صحيح القانون مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفقاً
موضوعاً والزام الجهة الادارية المبروفات .

(طعن ١٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٤)

القرار السابع

جزاء القضاء

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة
القضائية والمحكمة التأسيسية - أوجب المشرع على الجهة الادارية اخطار
رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بقراراتها الصادرة في المخالفات المالية -
لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره
بالقرار ان يطلب تقييم العمل الى المحكمة التأسيسية - الميعاد المحدد لرئيس
الجهاز ليستعمل حقه في الاعتراض هو ميعاد محصور لاستعمال الحق
خلاله - هذا الميعاد مقرر لمصلحة كل من العمل حتى لا يظل نزلت سطوة
الاعتراض الى اجل غير محدد كما انه مقرر لمصلحة جهة الإدارة حتى لا تنفل
أبورها وأمر المالكين فيها معلقة على استعمال حق في اعتراض دون ما اجل
نتيجة ذلك : استعمال الحق في الاعتراض بعد انقضاء الميعاد المشار اليه
بعد بلال .

الحكمة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ فتبينت ان المشرع في القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأسيسية المعدل بالقانون
رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ أفرد الفصل الرابع من الباب الثاني المتعلق باختصاص

النسبة الإدارية ، لبيان ما يتبع عند التصرف في التحقيق : تبينت المادة ١٢ الإجراءات التي تتخذ في حالة ما إذا رأت النسبة الإدارية حفظ الأوراق ويتبع من إجراءات في حالة إذا رأت الجهة الإدارية تقديم الموظف إلى المحكمة . فإذا كتبت القرارات المشار إليها في هذه المادة قد صدرت من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية فقد قضت المادة ١٢ بضرورة اتخاذ إجراء خاص يخطر رئيس الجهاز المركزي للحسابات بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة . ورئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية . وعلى النسبة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية نظرا لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة قد أوجب إخطار رئيس الجهاز المركزي للحسابات — باعتباره رئيس الجهة المنوط بها مراجعة التصرفات المالية للجهات الإدارية بقرارات الجهة الإدارية الصادرة في شأن هذه المخالفات ، وأعطى رئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار الحق في أن يطلب من النسبة الإدارية أقلية الدعوى خلال خمسة عشر يوما التالية . واليصادف المحدد لرئيس الجهاز في الفقرة الثانية من المادة ليستعمل حقه في الاعتراض على قرار الجهة الإدارية في المخالفات المالية مما يوجب رفع الدعوى التأديبية بسبب هذا الاعتراض ، إنما هو ميعاد محصور لاستعمال الحق يترتب على انقضائه دون استعمال الحق خلال انقضاء الحق وسقوطه فلذا يستعمل الحق بعد انقضاء الحق فيه كان باطلا . وهذا الميعاد مقرر لمصلحة كل من العامل المتخذ الإجراء ضده ضمانته له حتى لا يظل واقفا تحت سطوة الاعتراض إلى أجل غير محدد ، كما أنه مقرر لمصلحة جهة الإدارة ذاتها حتى لا تظل أمورها وأمر العاملين فيها معلقة على استعمال حق في اعتراض دون ما أجل محدد ، حتى تستطيع التصرف إلى التيقن توليها .

ويمثل ذلك انتهت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٦ المنشور بمجموعة المبادئ التي تقرتها المحكمة الإدارية العليا في عشر سنوات ص ٢٢١٨ — فيترتب على عدم مراعاة الميعاد المشار

إليه سقوط حق رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى الاعتراض وتسقط تصرف الجهة الادارية سواء بتوقيع الجزاء أو بالحفظ .

وإذا كان ما تقدم صحيحا ، وكان للجهاز المركزى للمحاسبات وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون جهاز المركزى للمحاسبات — فى سبيل مباشرته اختصاصات ومسئوليته المنوطة به والمبينة فى هذا القانون — سلطة التقييم بهرافية حسابات مختلف أجهزة الدولة من ناحية الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة وبالتفتيش على المستندات والدفاتر والسجلات والمصروفات العامة والتثبت من أن التصرفات المالية والقيود الحسابية الخاصة بالتحصيل أو الصرف تمت بطريقة نظامية وأيضا له فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس . . . الخ فإن الجهاز — فى سبيل مباشرته لهذه السلطات الرقابية — بل من الواجب عليه أن يبدى للجهات الادارية ما يعطى له من ملاحظات ومناقشات على قراراتها وأن يبينه الى أوجه المخالفات المالية التى تتكشف له ولا يسرى فى ذلك بالامعاد المشار اليه فى المادة ١٢ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ لأن المشرع لم يقره قيدا فى هذه الحالة . وعلى ذلك يكون للجهاز المركزى للمحاسبات حق الاعتراض على أى تصرف أو إجراء يصدر من جهة الادارة فى شأن المخالفات المالية سواء أبلغ بهذه المخالفات أو قام بالكشف عنها بمناسبة مباشرته لسلطته الرقابية فى فحص المستندات إلا أن هذا لا يفيد اصدار حكم المادة ١٢ المشار اليه فيعود رئيس الجهاز الى استعمال حق الاعتراض بعد انقضاء الميعاد المقرر وذلك بمناسبة التفتيش والرقابة بقوله أنه كشف جديد للمخالفة والابلاغ عنها وطلب المحاسبة ، تحكم المادة ١٢ هو الذى يسرى فى جميع احوال الجزاءات التى يتم اخطار الجهاز المركزى للمحاسبات بالجزاء اللوتم أو بالتصرف المقترح طبقا لها . ولا يلغى نص المادة ١٢ الحق للعالم فى التفتيش والرقابة .

ويتطبيق ما تقدم على وقائع الموضوع المائل ، واذا تبين من الأوراق أن الجهاز المركزى للمحاسبات أبدى اعتراضه على ما انتهى اليه قرار الجهة

الإدارية بعد إعادة تحقيق الواقعة الخاصة بأعطال اتوبيس الهيئة الذى أبلغ به
بتكليف الجهة المؤرخ ١٩٨٤/٥/٢٩ . فاعترض الجهاز بكلبه المؤرخ في
١٩٨٤/٦/٢٠ ورأى مسئولية أليكاتيكى وآخرين من هذه الواقعة وطلب
مسألتهم دون أن يطلب إحالة أى منهم الى المحكمة التأديبية فقه وان اعترض
طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الا أنه لم يطلب استعمال
الحق المقرر فيها وهو طلب الإحالة الى المحكمة التأديبية وبذلك يكون هذا الحق
قد سقط . حينئذ في باب الملاحظات العملية بل أثناء ممارسة عمله الرقابى
العادى طبقا لقانونه .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن
لرئيس الجهاز المركزى أن يطلب إحالة العامل للمحكمة التأديبية خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ إبلاغه بالجزاء الموقع عليه طبقا للمادة ١٣ من قانون
النقابة الإدارية ويسقط هذا الحق بعدم استعماله خلال الميعاد المذكور ، وذلك
دون إخلال بها وللجهاز المركزى للحسابات من إبداء ما يمين له من ملاحظات
على التصرفات المالية للجهات الإدارية طبقا لقانونه .
(ملف ٢٢٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٤/٢)

ثانياً — الإحالة الى التحقيق في شأن المخالفات المالية

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

لزم المشرع الجهات الخاضعة لرقابه الجهاز المركزى للحسابات —
ومنها شركات القطاع العام — إخطار الجهاز بقرارات التى تصدرها في
شأن المخالفات المالية — المقصود بهذه القرارات هى القرارات المتعلقة
بضبط المخالفة او توقيع جزاء عنها — قرارات الإحالة الى التحقيق لم يستلزم
المشرع إخطار الجهاز المركزى للحسابات بها — الإخطار لأن أطلبه المشرع
هو ضمانة للحفاظ على المال العام وليس ضمانة للعمل الذى ارتكب المخالفة
المالية .

المحكمة :

وبالنسبة لما ورد بالطعن من بطلان قرار الإحالة لعدم إخطار الجهة الإدارية للجهاز المركزي للحسابات قبل إحالة الطاعن للنيابة الإدارية للتحقيق معه إعمالاً لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن الجهاز المركزي للحسابات من وجوب موافاة الجهاز بالقرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع ولرئيس الجهاز ما يلي :

١ - أن يطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز - إذا رأى وجهاً لذلك - تقديم العمل إلى المحكمة التأديبية ، وعلى الجهة المختصة بالإحالة إلى المحكمة التأديبية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوماً التالية .

٢ - أن يطلب إلى الجهة الإدارية مصدره القرار في شأن المخالفة المالية خلال الثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز إعادة النظر في قرارها

فإن الواضح من هذا النص أن المشرع ألزم الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للحسابات - منها شركات القطاع العام - إخطار الجهاز بالقرارات التي تصدرها في شأن المخالفات المالية ، والمقصود بالقرارات المتعلقة بحفظ المخلفات ، أو توقيع جزاء عنها ، حيث خول الجهاز أن يطلب تقديم العمل إلى المحكمة التأديبية أو إعالة النظر في قرار الحفظ أو الجزاء ، أما قرارات الإحالة إلى التحقيق - سواء بسمرة الجهة الإدارية أو التيسبة الإدارية - فلم يستلزم المشرع إخطار الجهاز المركزي للحسابات بها ، كما أن الإخطار - في الحالات التي تطلبها المشرع - إنما هو ضيقة للحفاظ على المسال العام وليس ضيقة للعمل إلى ارتكاب المخالفة المالية .

(طعن ٢٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٢)

الفصل الثاني

مدى الخضوع لرقابة الجهاز المركزي للحسابات

الفرع الأول

الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية

الزراعية المالية والمركزية

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

الجهاز المركزي للحسابات نشأ كجهاز فني متخصص في مراجعة الميزانيات والحسابات لتحقيق رقابة الدولة على أموالها وأموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص التي قدر المشرع مدى بسط رقابة الجهاز عليها لتمتلك أغراضها بتحقيق نفع عام والأصل أن الجهاز لا يتقاضي مقابلًا عن هذه المراجعة المالية من الجهات الخاضعة لرقابته وسلطاته إذ الغرض مما خصه به المشرع من أعمال لا ينصرف إلى تحقيق خدمة خاصة لهذه الجهات وإنما المقصد منه هو حماية الأموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام وضمان التصرف في هذه الأموال ولستثمارها فيما خصصت من أجله وهي غايات ومقاصد لا يؤدي عنها مقابل بل قد يعوق تحققها نطلب مثل هذا المقابل وقد ردد المشرع هذا الأصل في قوانين بعض الجهات التي أخضعها لرقابة الجهاز على أنه لا يسوغ أن يحل سكوت المشرع عن تربيده في قوانين بعض الجهات الأخرى على لائحة استثنائه ، إذ المنح على خلاف الأصل يحتاج إلى نص صريح يقرره ومؤدى ذلك : عدم جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية الزراعية العامة والمركزية .

التقوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر بجلستها المنعقدة في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ فمستبان لها أن المادة الأولى من قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨

نفس على انه : « الجهاز المركزي للحسابات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العلية الأخرى وغيرها من الأشخاص المتضمن عليها في هذا القانون وتعاون مجلس الشعب في التقييم بمهله في هذه الوظيفة ، وذلك على النحو المبين في هذا القانون » وعينت المادة الثالثة من القانون ذاته الجهات التي تخضع لرقابة الجهاز فنصت على انه :

« يخضع الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

١ - الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ، ووحدات الحكم المحلي .

٢ - الجهات التي تنص قوانينها على خضوعها لرقابة الجهاز .. » .

ومفاد ما تقدم ان الجهاز المركزي للحسابات نشأ كجهاز فني متخصص في مراجعة الميزانيات والحسابات لتحقيق رقابة الدولة على أموالها وأموال الأشخاص العلية الأخرى وغيرها من الأشخاص التي قدر المشرع بلاعة سطر رقابة الجهاز عليها لتعلق اغراضها بتحقيق نفع عام . والأصل ان الجهاز لا يتقاضى مقابلا عن هذه المراجعة المالية من الجهات الخاضعة لرقبته وسلطاته مقابلا عن هذه المراجعة المالية من الجهات الخاضعة لرقبته وسلطاته اذ الفرض مما خصه به المشرع من أعمال لا ينصرف الى تحقيق خدمة خاصة لهذه الجهات ، وانما القصد منه هو حماية الأموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام وضمان التصرف في هذه الأموال واستثمارها بها خصصت من اجله وهي غايات ومقاصد لا يؤدي عنها مقابل ، بل قد يعوق تحقيقها تطلب مثل هذا المقابل .. واذا كان المشرع قد ردد هذا الأصل في قوانين بعض الجهات التي أخصمها لرقابة الجهاز مثلا فعل في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ في شأن الاتحاد العام للتعاونيات ، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ في شأن التعاون الاسكتي ، والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التعاون الاستهلاكي والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التعاون الإنتاجي ، فان سكوته عن ترديده ، في قوانين بعض الجهات الأخرى -

كما هو في الحالة المروضة - حيث نصت المادة (٦١) من قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على أن « ينوب الجهاز المركزي للحسابات بواسطة أجهزته مراجعة حسابات الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات العامة والمركزية » بغير أن تطرق إلى حرمان الجهاز من مقابل عن هذا العمل ، فلا يسوغ أن يحل هذا المسلك على إبلحة استثنائه إذ أنتم على خلاف الأصل يحتاج إلى نص صريح يقررة خاصة إذا كانت العلة التي استوجبت النص صراحة في القوانين المشار إليها على حظر تقاضي الجهاز المركزي للحسابات لمقابل عما يقوم به من أعمال المراجعة في تلك الجهات ، وهي تمكن الجهاز عن بسط رقابة فعالة عليها متحققة في الجهات التي لم تحظر قوانين انشغالها صراحة تقاضي هذا المقابل شأن قانون التعاون الزراعي فوجب التسوية بينهما في الحكم بعدم أن تعدت مبررات التفرقة من حيث الواقع والقانون .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية العامة والمركزية .
(ملف ١٠٠/٢/١٩٩٢ جلسة ١٥/٢/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

تتكبد بعدم جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني المركزي والجمعيات التعاونية الزراعية العامة والمركزية - ليس في نص المادة (٩٠) من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات .

الحكمة :

ثان البحث بشأن مدى جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية

الزراعية التابعة المركزية في ضوء المادة (١٥) من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات الصادرة في ١٤ من يناير سنة ١٩٩٢ بقرار من مجلس الشعب .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من يونيو سنة ١٩٩٢ فاستمرت لثناؤها بجلستها المنعقدة في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ الذي أنهت فيه الى عدم جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير هذه المراجعة تأسيسا على « أن الأصل أن الجهاز المركزي للحسابات لا يتقاضى مقابلا عن المراجعة المالية عن الجهات الخاضعة لرقبته وسلطته إذ الفرض بما خصه به المشرع من أعمال لا ينصرف الى تحقيق خدمة خاصة لهذه الجهات ، انها القصد منه هو حماية الأموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام وضمان انصرف في هذه الأموال واستثمارها فيما خصصت من أجله ، وهى غيات ومقاصد لا يؤدي عنها مقابل بل قد يعوق تحملها تطلب مثل هذا التابل . وإذا كان المشرع قد ردد هذا الأصل في قوانين بعض الجهات التي اخضعها لرقابة الجهاز فإن مكوته عن ترديده في المادة ٦١ من قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ - حيث لم ينص صراحة على حرمان الجهاز من مقابل عن أعمال المراجعة - لا يسوغ أن يحمل على اباحة استغذائه اذا المنع على خلاف الأصل يحتاج الى نص صريح يقره خلاصة اذا كانت العلة التي استوجبت النص صراحة في بعض القوانين على حصول تقاضي الجهاز المركزي للحسابات لمقابل عما يقوم به من أعمال المراجعة وهى تمكين الجهاز من بسط رقابة فعالة عليها متحققة في الجهات التي لم تحظر قوانين انشائها صراحة تقاضي هذا التابل شأن قانون التعاون الزراعي توجب التسوية بينهما في الحكم بعد ان انعدمت مبررات التفرقة من حيث الواقع والقانون » .

ومن حيث ان ما انتهت اليه الجمعية العمومية في هذا الخوض والاسباب التي استندت اليها وكشفت بها عن صحيح حكم القانون لا ينال منه ما نصت عليه المادة (٩٠) من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات التي تنص

يأن « تؤدي الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والخارجة عن الموازنة العميلة إلى حولة تأليف الرقابة التي يحددها الجهاز » ذلك أنه لا يتأتى تقرير مقابل للمراجعة المالية التي يقوم بها الجهاز المركزي على خلاف الأصل في عدم استحقاق هذا المقابل بوضعه من محل نص لا تحى بتقرير هذا المقابل والذي لا يتأتى إلا بقانون أو بناء على صحيح نص في قانون الأمر الذي لا يتواءم في الحالة المعروضة أخذاً بعين الاعتبار أن الرقابة التي يقوم بها الجهاز حتى الجهات الخالصة ذات النفع العام لا تنصرف إلى تحقيق خدمة خاصة لهذه الجهات وإنما القصد منها حماية الأموال المملوكة لهذه الجهات وضمان أن تنصرف فيها واستثمارها فيما رصد له وخصصت من أجله ومن ثم فإن الجهاز لا يستحق مقابلًا عن هذه المراجعة المالية ولا ينتهي للنص الوارد في هذه اللائحة سنداً لتقرير مقابل المراجعة للجهاز المركزي للمحاسبات.

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأكيد الفتوى الصادرة بجلاسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ بعدم جواز حصول الجهاز المركزي للمحاسبات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني المركزي للجمعيات التعاونية الزراعية العمالة والمركزية ، وليس في نص المادة (٩٠) من لائحة العملين بالجهاز المركزي للمحاسبات الصادرة بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٩٢ ما يغير وجهة الرأي حسبما استظهرته الفتوى .

(فتوى ١٠٠/١/٢ جلاسة ١٩٩٢/٦/٢١)

القرع الثاني

صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق معاشات
نقابة المهن التطبيقية والشركات التي يساهم للصندوق في رأسمالها

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

خضوع الشركات التي يساهم صندوق معاشات نقابة المهندسين
وصندوق معاشات نقابة المهن التطبيقية في رأسمالها بما لا يقل عن ١٥ ٪ من
رأس المال لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة - أساس ذلك : أن الدولة
تدعم صندوق المعاشات والإعانات في كل من الاقتدين بلوائها وتساهم
بنصيب في ائراء موارده ومن ثم منحها القانون الحق في أن تبسط رقبتها
على هذا الصندوق حتى تطمن على أموالها وأوجه صرفها ومدى استخدامها
في الأغراض المخصصة لها - صندوق المعاشات والإعانات في كل من نقابة
المهندسين ونقابة المهن التطبيقية وبحكم تمتعه بشخصية اعتبارية مسجلة
بعد تسجيله طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر
بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ويفض النظر عن طبيعته وكذا أمواله يخضع
أرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة بعد أن اختلطت أموال الدولة أيا كانت
نسبتها بلوائه ولا تؤتى هذه الرقابة ثمرتها ولا تحقق فاعليتها إلا إذا امتدت
إلى الشركات الخاصة التي يستثمر فيها الصندوق أمواله ولا تنطبق نصوص
قانون الجهاز المركزي للمحاسبة الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨
أخضاعها لرقابة هذه الرقابة بل تحض عليها إذا كانت الأموال المستثمرة
ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر كمثل الحالة المعروضة -
لا معنى من أن تبسط الجهاز رقبته على هذه الشركات فيقتضيات عملية
أموال الصندوق تفرض ذلك وليس في قانون النقابة أو نظام الصندوق
ما يبايه أو يتناقض معه .

الفنوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفئوى والتشريع
بجسستها المتقدمة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة
٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على

انه : « ينشأ بالتقابة صندوق للمعاشات والاعانات يقوم بترتيب معاشات واعانات وقتية او دورية لأعضاء التقابة ولورثتهم طبقا لأحكام هذا القانون والقواعد التى يقرها النظام الداخلى للتقابة » وتنص المادة ٧٦ من القانون ذاته على ان : « تتكون موارد صندوق الاعانات والمعاشات مما يأتى :

(١) (٣) ما تساهم به الدولة من اعانة سنويا
فى هذا الصندوق .

وتد تفسر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء تقابة المهن الفنية التطبيقية نصين مماثلين يخصصان فى المادتين ٨١ و ٨٢ من هذا القانون .

والبين من هذه الفصوص ان الدولة تدعم صندوق المعاشات والاعانات فى كلى التقابتين بأموالها وتساهم بنصيب فى اثراء موارده ومن ثم منحها القانون الحق فى ان تبسط رقابتها على هذا الصندوق حتى تطئن على أموالها وأوجه صرفها ومدى استخدامها فى الأغراض المخصصة لها فنصت المادة (٣) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ على ان « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(١) (٧) أى جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها او ضمان حد أدنى للربح لها او ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة .

فصندوق المعاشات والاعانات فى كل من تقابة المهندسين وتقابة المهن التطبيقية ، ويحكم تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة بعد تسجيله تطبيقيا لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وبغض النظر عن طبيعته وكفه أمواله — يخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بعد أن اختلطت أموال الدولة أيا كانت نسبتها ، بأمواله . ولا تؤثر هذه الرقابة ثمرتها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات الخاصة التى يمنتشر فيها المسندون أمواله ولا تنطبق نصوص قانون

الجهاز المركزي للمحاسبات المثلر اليه إخضاعها لمل هذه الرقابة . بل تحض عليها اذا كملت الأموال المستثمرة ساهمت فيها الدولة مباشرة او بطريق غير مباشر كمثل الحالة المعروضة .

وترقبيا على ما تقدم فلا معدى من أن ييسط الجهاز المركزي للمحاسبات رقابته على الشركات التي يساهم فيها صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق معاشات نقابة المهن التطبيقية بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها بمقتضيات حماية أموال الصندوق تفرض ذلك وليس في نصوص قانون انقابة او نظام الصندوق ما يلزاه او يتنافر معه .

انلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركات التي يساهم صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق معاشات نقابة المهن التطبيقية في رأسمالها بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

(ملك رقم ١٤٧/١/١٤٨ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

الفرع الثالث

شركات المحاصة التي تكونها شركات القطاع العام مع شريك اجنبى

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على نشاط شركات المحاصة التي تكونها شركات القطاع العام مع شريك اجنبى تتم وفقا لحكم المادة ٢٩ من قانون هيئات القطاع العام وشركته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وفى الحدود المبينة بها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرع بجلستها المعقودة في ١٩٨٧/١٢/٩ فتبين لها من استعراض احكام

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبة أن المشرع أخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبة انوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة والهيئات والمؤسسات العلمية وشركات القطاع العام وكذلك أية جهة تقوم بإعمالها أو ضمن حد أدنى للربح لها وعلى ذلك فإن منسلط الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبة وفقا للقانون المذكور هو تحقيق دخول الجهة ضمن الجهات المنصوص عليها فى القانون على سبيل الحصر فإذا تخلف المناط انتهى الخضوع للرقابة المشار إليها وانحصر انطباق احكام القانون المذكور الا أن المشرع - لاعتبارات قدرها فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئة القطاع العام وشركته - وسع فى نطاق رقابة الجهاز المذكور ولم يجعلها مقصورة على الجهات المنصوص عليها فى قانون الجهاز سالف البيان ، اذ نص فى المادة ٣٩ من قانون هيئة القطاع العام وشركته على أن « تبدأ السنة المالية للشركة مع الموازنة العامة وتنتهى بنهايتها أو بتولى الجهاز المركزى للمحاسبة مراقبة حسابات الشركة طبقا لما تقرره قوانين الجهاز .

وفى جميع الأحوال التى يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام فى شركة أخرى مؤسسة تحت أى نظام ، لا تعتبر بمقتضاها شركة قطاع عام طبقا لهذا القانون ، يتعين على كل منها أن يقدم للجهاز المركزى للمحاسبة تقرير مراقبى الحسابات السنوى وكذلك أية بيانات أو قوائم أو مستندات تتعلق بالشركة المساهم فيها يطلبها الجهاز المركزى للمحاسبة ، وذلك لأرجعتها وإبداء الراى فيها طبقا لقوانينه ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبة بإرسال تقريره عن كل ذلك الى الشخص العام أو شركة القطاع العام أو بنك القطاع العام وكذلك الى الجهات الرسمية المعنية المسئولة . وعلى ذلك فإنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى ١٩٨٣/٨/٥ أصبح منسلط هذه الشركات يخضع لرقابة الجهاز المذكور فى الحدود المبينة فى المادة ٣٩ سالف البيان .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان رقابة الجهاز المركزى للحسابات على نشاط شركات الحاصلة التى تكونها شركات القطاع العلم مع شريك اجنبى تتم وفقا لحكم المادة ٣٩ من قانون هيئات القطاع العلم وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وفى الحدود الميينة بها .

(ملف ١١٩/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

الفرع الرابع

الشركة السعودية المصرية للتعمير

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

الجهاز المركزى للحسابات يمارس الرقابة على عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر من بينها الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العلم والتى يساهم فيها شخص علم او شركة من شركات القطاع العلم او بنك من بنوك القطاع العلم بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها للشركة السعودية المصرية للتعمير — طبقا لاتفاقية تسييسها تصد شركة مصرية مساهمة من شركات القطاع العلم — تراول نشاطها داخل جمهورية مصر العربية — تساهم فيها الحكومة بنسبة ٥٠٪ — خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستعرضت المادة ١٥١ من دستور جمهورية مصر العربية التى تنص على ان « رئيس الجمهورية يدم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب بما يناسب من البيان » وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات
التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ،
أو التي تحمل خزانة الدلة شسينا من النفقات غير الوارد في الموازنة ، تجب
موافقة مجلس الشعب عليها .

كما استعرضت المادة (٢) من اتفاقية تأسيس الشركة السعودية
المصرية للتعمير ، التي وافق عليها مجلس الشعب ، وصدرت بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة عليها وعلى النظام
الأساسي الملحق بها ، والتي تنص على أن تنشأ وفقا لأحكام هذه الاتفاقية شركة
مساهمة مصرية تسمى الشركة السعودية — المصرية للتعمير ، وتكون لها
الشخصية القانونية والاعتبارية وكافة الحقوق والصلاحيات للتدبير بأعمالها
في جمهورية مصر العربية وتتبع بالاستقلال المالي والإداري الكمل المادة
١١ من ذات الاتفاقية التي تنص على أن « تعتبر الشركة من شركات القطاع
الخاص ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام
أو العاملين فيه وللمجلس إدارة الشركة وضع اللوائح المتعلقة بالشئون المالية
والإدارية والفنية دون التقيد بقوانين واللوائح المقررة كما يضع النوائح
الخاصة بشئون العاملين الوظيفية ، مع التقيد بقوانين التليفات الإجتماعية
وتعويضات العاملين » والمادة ١٢ من الاتفاقية التي تنص على أنه « مع
عدم الإخلال بنية إعفاءات ضريبية أفضل مفررة في أى قانون مصرى تنفى
أرباح الشركة من جميع الضرائب والرسوم ... » والمادة ١٥ من الاتفاقية
التي تنص على أنه « يحق للمساهم السعودى استيفاء وتحويل أرباحه
وحقوقه الناتجة له عن الشركة إلى الخارج بأعمالات الحرة دون أية قيود » .

وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الجهاز المركزى
للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن
« الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة
تتبع بمجلس الشعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ،
وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المتخصص عليها
في هذا القانون ، وتعاون مجلس الشعب في القيام بهلم في هذه الرقابة

وذلك على النحو المبين في هذا القانون « . والمادة (٢) من ذات القذون اتى تنص على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الاتية : —

٢ — الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام والتى يساهم فيها شخص أو شركة من شركات القطاع العام أو بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأس مالها .

واستظهرت الجمعية الى المشروع في قانون الجهاز المركزى للحسابات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، ناط بهذا الجهاز معلونة مجلس الشعب في الرقابة على اموال الدولة ، وعلى اموال الأشخاص المعاملة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون . ويمارس الجهاز أنواع الرقابة المقررة له على عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر ومن بينها الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام والتى يساهم فيها شخص علم أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .

ولما كانت الشركة السعودية — المصرية للتعمير — طبقا لاتفاقية تسييسها تعد شركة مصرية مساهمة من شركات القطاع الخاص ، وهى تراول نشاطها داخل جمهورية مصر العربية ، وتساهم فيها الحكومة المصرية ببسبة ٥٠ ٪ من رأس المال ومن تم فتندرج ضمن للشركات المتشلسر اليها التى تخضع لرقابة الجهاز المركزى للحسابات . ولا يفر من هذا النظر أن انشاء الشركة المذكورة تم بناء على اتفاقية بين حكومتى مصر والسعودية ، أصبح لها قوة القانون بعد أن استوفت اجراءاتها الدستورية ، وقد نصهم احكام استثنائية تشرى على الشركة دون غيرها من شركات القطاع الخاص التى تعمل في مصر وتساهم فيها الدولة . ذلك ان الاتفاقية لم تستبعد تطبيق القانون المصرى على الشركة ونشاطها باعتبارها شركة مساهمة مصرية وكل ما قرره من مزايا خاصة لها كالتمتع باعفاءات ضريبية وجبركية ، وحقوق المساهم السعودى في تحويل ارباحه بالعملة الاجنبية الى الخارج دون تبود ، وسلطة وضع لوائح ادارية ومالية جبيعتها لا تحول دون قيام

الجهاز المركزى للحسابات برقابة هذه الشركة طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه ، فى حدود الاتفاقية المذكورة .
لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركة السعودية المصرية للتعبير لرقابة الجهاز المركزى للحسابات على النحو المالك ببيانه .

(ملف رقم ١٣٠/١/٤٧ فى ١٩٨٩/٢/١)

المقرر الخامس
شركة التمساح للمشروعات السيادية
قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

صحة اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المساهمة فى غير حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزى للحسابات واتى تقف اختصاصاته عند حدود الرقابة المنصوص عليها صراحة فى قانون الجهاز المركزى للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعيات وحوا — حدود هذه الرقابة تقف عند الذى الذى اوضحته المادة ٦ من القانون المشار اليه وهو ابلاغ مراقبى الحسابات تقاريرهم الى الجهاز والى الأشخاص المعلة أو بنوك وشركات القطاع العام والجهاز اذا قرر ملامعة ذلك أن يعد تقريراً بملاحظاته ويرسله الى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبى الحسابات على الجمعية العامة حتى تكون تحت بصير المساهمين وهم يناقشون تقرير مراقب الحسابات المعين من قبلهم ولا يستلزم ذلك ضرورة حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز لاجتماع الجمعية العامة اذ لا يسأل أهمها ولا يعين من قبلها ولا يعزل بقرار منها فلا ضير من حضوره بيد انه لا بطلان اذا لم تتم دعوته للحضور .
الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣١ من مايو سنة ١٩٩٢ فلمستبان لها أن الاشراف والرقابة من الأصول المعلة التى تحكم الشركات عموما وأن المساهمين لا يترون — نظرا لكثرة عددهم — فى شركات المساهمة على

ممارسة هذا الحق والقيام بهذا الواجب بأنفسهم لذا ألزم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بضلن بعض الأحكام الخاصة لشركات المساهمة وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . مستأنسا في ذلك بأحكام تشريع الشركات الإنجليزي وبغيره من التشريعات التي نزع من مزعه — وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ذات النهج غطت المادة ١٠٣ منه على أن يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر من تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه . وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن . واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراقب الأول » . بمراقب الحسابات باعتباره وكلا عن مجموع المساهمين في رقابة أعمال الشركة تعينه الجمعية العامة واليها يقدم تقريره شاملا البيانات التي نص عليها القانون واللائحة التنفيذية وملاحظاته على أعمال الشركة وأمامها يسأل عن صحة البيانات الواردة فيه فكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه وفي ذلك تنص المادة ١٠٦/١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على أنه : « . ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكلا عن مجوع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه » . كما أن مراقب الحسابات يسأل باعتباره وكلا بالجر قبل الشركة عن نموذض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ويصدر في هذه الحالة قرار من الجمعية العامة بإقامة دعوى المسئولية عليه ، ثم أن الجمعية العمومية هي التي تقرر في النهاية مدى صلاحته للاستمرار في مهنته فتيقنه إذا أجاد وأحسن ومنزله أن أخل بواجباته أو قصر . ولكل ذلك استلزم القانون حضور مراقب الحسابات اجتماع الجمعية العمومية ليناقش ويوضح ويتحدد أبعاد مسئوليته وتقف الجمعية العامة على قدرته وكفايته . أما مراقب الحسابات الذي يعينه الجهاز المركزي للمحاسبة في إحدى الشركات التي لا تعتبر من شركات

القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عثماني أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ، أعمالاً لأحكام قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ فليس له سمة مراقب الحسابات الذي تعينه الجمعية العامة لشركة المساهمة ولا ينحل بقبضته ومسئوليته فلا هو بوكيل عن جموع المساهمين ، بل قد تثور رغبة في انحيازه إلى أحد المساهمين في الشركة ، وهو الشخص العام أو الشركة أو بنك القطاع العام ، ولا تلك له الجمعية العامة للشركة بقاء أو انقضاء من مهمته فلا جدوى إذن من مناقشته واستيضاحه أثناء انعقاد الجمعية العامة خاصة أنه لا تربطه بالشركة رابطة عقدية تسمح بترتيب مسؤوليته على هذا الأساس ، وعلى ذلك فإن حدود هذه الرقابة تقضي عند المدى الذي أوضحته المادة (٦) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه وهو الإبلاغ مراقبي الحسابات تقاريرهم إلى الجهاز وإلى الأشخاص المعانة أو بنوك وشركات القطاع العام وللجهاز إذا قدر ملاحة ذلك أن يعد تقريراً بملاحظاته ويرسله إلى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة حتى يكون تحت نظر المساهمين وهم يناقشون تقرير مراقبي الحسابات المعين من قبلهم ولا يستلزم ذلك ضرورة حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للحسابات لاجتماع الجمعية العامة إذ لا يسأل أمامها ولا يعين من قبلها ولا يعزل بقرار منها فلا ضرر من حضوره بيد أنه لا يظلم إذا لم تتم دعوته للحضور .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى أفتوى وانتدفع إلى صحة اجتماع الجمعية العامة العامة لشركة التماسح للمشروعات السياحية المتعددة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩ في غير حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للحسابات والذي تقف اختصاصاته عند حدود الرقابة المنصوص عليها صراحة في قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعيات وجوباً .

ملف ٢٨٣/٢/٤٧ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ وجلسة ١٩٩٢/١٠/١٨

القصر السادس
شركة ذهب السلحة
قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

مساهمة مؤسسة صندوق الجلاء بالقوات المسلحة في رأسمال شركة
سلحة يخضعها لرقابة الجهاز المركزي للحسابات .

الفتوى :

تخضع شركة ذهب السلحة لرقابة الجهاز المركزي للحسابات فهي
شركة يساهم جهاز الخدمة الوطنية في رأسمالها بنسبة ٢٠٪ وتساهم
مؤسسة صندوق الجلاء بالقوات المسلحة بنسبة ٨٠٪ وذلك على أساس
أن صندوق الجلاء بالقوات المسلحة لم ينشأ في إطار قانون صناديق التأمين
الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وإنما أوجده تبيل ذلك القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ . وقد أوضحت المذكرة الفرض من منح المؤسسة
المذكورة الشخصية الاعتبارية وقد اعتبرت هذه المؤسسة جزءا من الوزارة
لا ينقسم عنها ، وإن تمتعت ببعض الاستقلال في إدارة شئونها . كما أن
أغلب مواردها تجد مصدرها في أموال خصصتها الدولة لها . وإذا كانت
الدولة تدعم المؤسسة بأموالها وتساهم بنصيب كبير في شراء مواردها ، كما
حرم المشرع في قانون إنشاء المؤسسة على النص على أن يتولى الجهاز
المركزي للحسابات مراجعة حسابات الصندوق ، فإن هذه الرقابة لا تؤثر
أكلها ، ولا تحقق فاعليتها إلا إذا امتدت إلى الشركات الخاصة التي يستثمر
فيها الصندوق أمواله ، ولا تتأبى نصوص قانون الجهاز المركزي للحسابات
عن إخضاعها لمثل هذه الرقابة ، بل تحصن عليها إذا الأموال المستثمرة
ساهبت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر كمثل الحالة المعروضة ،
كما تفرضه مفتشيات حماية أموال الصندوق ، وهو الأمر الذي لا معدى
معه من أن ييسر الجهاز المركزي للحسابات رقابته على شركة « ذهب
السلحة » التي تساهم فيها مؤسسة صندوق الجلاء بالقوات المسلحة
بنسبة ٨٠٪ من رأسمالها .

(فتوى رقم ٣٣٥ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٩٣ ملف رقم ١٥٢/١/٤٧)

الفرع السابع

شركة البوسنة الخديوية المملوكة لشركة المصرية لأعمال النقل البحري

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

منط الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات هو دخول الجهة ضمن الجهات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات على سبيل الحصر ، فاذا تخلف المنط انتهى الخضوع للرقابة المشار اليها وانحصر انطبق احكام القانون المذكور عدم خضوع البوسنة الخديوية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وان للجهاز ممارسة صور الرقابة التى لا تتعارض مع المبدأ السابق بمنسبة اعمال الشركة القابضة واستثماراتها .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقوده بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦ فتبين لها من استعراض احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ان المشرع اخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات الوحدات التى يتلف منها الجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والانشآت التابعة لها وكذلك اية جهة تقوم الدولة باعمالها او ضمان حد ادنى للربح لها وعلى ذلك فان منط الخضوع لرقابة الجهاز المذكور هو تحقق دخول الجهة ضمن الجهات المنصوص عليها فى القانون المذكور على سبيل الحصر ، فاذا تخلف المنط انتهى الخضوع للرقابة المشار اليها وانحصر انطبق احكام القانون المذكور .

ولما كانت نسبة الشركات تتحدد بها اسماء التقنين المدنى والمادة ٤١ من قانون التجارة بالموطن الذى تتخذ فيه مركز ادارتها ومن ثم فان الشركات الاجنبية المنشأة فى خارج القطر المصرى طبقا لقانون اجنبى وتتخذ

مركز ادارتها الرئيسى فى الخارج لا تعتبر شركات مصرية ولا يسرى القانون المصرى عليها او على نشاطها خارج مصر ولو كانت مملوكة بالكامل لشخص طبيعى او معزى مصرى وانما تخضع لقانون جنسيتها وهو قانون الموطن الذى تتخذ فيه مركز ادارتها فهو الذى يحكم سائر امورها ومن ثم فان رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات لا تمتد لتشمل الشركات الاجنبية المملوكة لاحدى الجهات الخاضعة لرقابته — وبين بحث نشاط واستثمارات هذه الجهة ولو تمت فى الخارج فى اى صورة من صور الفسلاط او الاستئثار وذلك بالقدر الذى لا يتعارض مع مبدأ عدم خضوع الجهات الاجنبية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وينطبق ما تقدم على الحالة المعروضة ، ولما كانت شركة البوسفة الخديوية لا تتمتع بالجنسية المصرية ومؤسسة وفقا لاحكام القانون الانجليزى وتباشر نشاطها الرئيسى فى المملكة المتحدة حيث مركز ادارتها الرئيسى فانها لا تخضع للقانون المصرى ومن ثم لا تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وكل ما يترتب على ان ملك هذه الشركة لاحدى شركات القطاع العام الخاضعة لرقابة الجهاز المذكور ، ان للجهاز بمناسبة بسط رقبته على هذه الشركة القابضة ان يبحث استثمارات فى شركة البوسفة الخديوية ونتيجة هذا النشاط بالقدر الذى لا يتعارض مع مبدأ عدم خضوع نشاط الشركة فى حد ذاته لرقابة الجهاز .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع شركة البوسفة الخديوية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وان للجهاز بممارسة صور الرقابة التى لا تتعارض مع المبدأ السابق بمناسبة فحص اعمال الشركة القابضة واستثماراتها .

(ملف ٣٦٩/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

الفصل الثانى

الاتحاد العام لمتجى ومصدرى الحاصلات البستانية

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

الاتحاد العام لمتجى ومصدرى الحاصلات البستانية لا يعتبر من اشخاص القانون العام ولا يندرج ضمن الجهات التى يمارس الجهاز المركزى للحاسبات اختصاصاته بالنسبة اليها طالما لم يحصل على اعفائه من الدولة .

الفتوى :

ولقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/٢/١٦٨٨ فتبينت أن المادة (١) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الاتحاد العام لمتجى ومصدرى الحاصلات البستانية تنص على أن « ينشأ اتحاد علم مركزه الرئيسى بمدينة القاهرة تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويضم الأعضاء في عضويته من المتجيين والمتجيين المصدرين للحاصلات البستانية من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطور ونباتات الزينة » والمادة (٢) من ذات القانون على أن يتكون الاتحاد من أعضاء من الفئات الآتية :

١ - الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام متى كانت تعمل في مجال انتاج الحاصلات البستانية .

٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية .

٣ - مزارعى القطاع الخاص المشتغلين بانتاج الحاصلات البستانية » .

والمادة (٣) من القانون المذكور تنص على أن « أغراض الاتحاد وهي الآتية :

١ - تطوير زراعة الحاصلات البستانية تطويراً علمياً .

٢ - زيادة مساحة الأراضى الزراعية التى تستغل بهذه الحاصلات .

٢ — تنمية حصيدلة صادرات الدولة من منتجات هذه الحاصلات .

كما تنص المادة (٥) على أن « يتولى ادارة الاتحاد :

١ — رئيس مجلس الادارة ويعين بقرار من وزير الزراعة ، ويساونه مدير عام يعين كذلك بقرار من وزير الزراعة .

٢ — مجلس الادارة : ويشكل من عشرة اعضاء على الاكثر خلال الرئيس ، وتنتخب الجمعية العمومية بالاقتراع السرى المباشر ستة من بين اعضائها لمدة سنة قابلة للتجديد ، ثلاثة منهم من زرايع القطاع الخاص ، وثلاثة آخرين من بين ممثلى الجمعيات التعاونية الزراعية ، ويصدر قرار من وزير الزراعة بتعيين باقى الاعضاء .

٣ — جمعية عمومية تضم جميع اعضاء الاتحاد .

وكذلك تنص المادة (٨) على أن « تتكون موارد الاتحاد من :

١ — رسوم واشتراكات العضوية التى يدفعها الاعضاء .

٢ — ما تخصصه الدولة من اعتمادات » .

واخيرا تنص المادة ١٣ على أن « يسرى على العالمين بالاتحاد احكام قانون نظام العالمين بالقطاع العام وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة التنفيذية » .

كما تبينت الجمعية ان المادة (٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والصادرة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن « عضوية الاتحاد اختيارية » .

والمادة (١٢) من ذات اللائحة تنضى بانه « يجوز بقرار من الوزير منحية اعضاء مجلس الادارة المنتجين وتعيين لجنة مؤقتة لمباشرة سلطات المجلس وذلك على أن تنتخب الجمعية العمومية من يحل محهم » .

والمادة (٢٠٤) منها تنص بأن « يكون للاتحاد موازنة تخطيطية على نمط الميزانيات التجارية » .

والمادة (٢٠٥) تنص بأن « يقوم الاتحاد بفتح حساب جارى في أحد المصارف يؤدي به جميع نقض موارد » .

والمادة (٢٠٦) تنص بأن يعد الاتحاد سنويا في المواعيد المحددة موازنته التخطيطية ، وإذا قلت الإيرادات المتوقعة للاتحاد عن المصروفات المتوقعة تقوم وزارة الزراعة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق التوازن المالي للموازنة . واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة انه بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ أنشئ اتحاد علم لمصرى ومنتجى حاصلات البستانية له الشخصية الاعتبارية ويضم الراقبين في عضويته من الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العلم والعملية في مجال انتاج حاصلات البستانية ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، وكذلك مزارعى القطاع الخاص المشتغلين بنتاج هذه الحاصلات وذلك بهدف تطوير زراعة الحاصلات البستانية وتنمية حصيله صادرات الدولة منها وقد حدد المشرع في القانون المذكورة ولائحته التنفيذية موارد الاتحاد المالية ومنها ما تخصصه له الدولة من اعتمادات ، وبين كيفية ادارة الاتحاد وتشكيل مجلس ادارته وجميعته العمومية ، والنظم القانونى الذى يخضع له العاملون به ، كما حدد دور الدولة في رقابته . غير أن المشرع لم يفصح عن الطبيعة القانونية للاتحاد المذكور ، ولم يقضى بتشكيله في شكل هيئة علمية او مؤسسة علمية او شركة قطاع علم او جمعية تعاونية وقد استقر الراى في تحديد التقرير به اشخاص القانون العلم والخاص حيث لا يوجد نص تشريعى بذلك مع أن الاشخاص الاعتبارية العامة هي التى تمارس عملها في نطاق القانون العلم وطبقا لوسائله : اما الاشخاص الاعتبارية الخاصة فهي تلك التى تتعامل وفقا لقواعد القانون الخاص . ولما كان الاتحاد العلم لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية يزاول نشاطه وفقا لأساليب التكون الخاص ، فالمعقوبة فيه اختبارية ، وهو لا يتمتع بالامتيازات الساطة العامة كقرض الضرائب او الرمنوم كما انه يعد موازنة تخطيطية على نمط الميزانيات التجارية ، ويعتبر

بفتح حساب جارٍ في أحد المصارف يؤدي إليه جميع نقض موارده —
فانه بهذه المثابة يعد من الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، ولا يفر من هذا
النظر قيام الدولة بتخصيص اعتمادات مالية للاتحاد ، وذلك ان هذا
التخصيص لا يتم الا في حالة نقص إيرادات الاتحاد المتوقعة عن مصروفاته
بتصدد مساهمته على الاستثمار في اداء رسالته التي تهدف الى تحقيق النفع
العام . وهو ذات النهج الذي يتبناه المشرع مع الجمعيات التعاونية الزراعية
في قانون التعاون الزراعي (القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ المسمى — والقانون
الحالي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠) فرغم دعم الدولة لهذه الجمعيات ماليا ، فان
المستقر انها تعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة وهو دعم غير الزامي
كما لا يفر من اعتباري الاتحاد المائيل اليه شخصا اعتباريا خلاصا ما يمارسه
الدولة عليه من رقابة تقبل في تعيين ورئيس مجلس ادارة الاتحاد ومديره ،
ومعنى اعضاء مجلس الإدارة او ماليا يمارسه وزير الزراعة من سلطة
نخبة اعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وليس من شأن الرقابة ان تجعله من غير
الأشخاص الاعتبارية الخاصة . اما فيما يتعلق برقابة الجهاز المركزي
للحسابات على ميزانية الاتحاد المذكور ، فتتضى المادة (٢) من قانون
الجهاز المذكور ان « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(أ) الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة .

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمؤسسات التابعة لها .

(ج) أية جهة أخرى تقوم الدولة باعتمادها أو ضمان حد أدنى للربح لها . »

ومفاد ذلك ان رقابة جهاز المحاسبات على الجهات المبينة بنص المادة
(٢) المذكورة هي رقابة على المال العام ، ومن ثم فهي ترتبط بالنسبة للجهات
المشار إليها في الفقرة (ج) من ذات المادة بتقديم المال العام إليها
اما في صورة اعانة أو ضمان حد أدنى للربح بعملية المال العام فلا يكفي
لخضوعها لرقابة الجهاز مجرد النص في قانون أو قرار انشاء الجهة على

امكان تيسر الدولة باعانتها ، طالما ان ذلك لم يتحقق عملا وخاصة انه مشروط بتحقيق الحاجة الى ذلك ومتى كان الثابت من الأوراق ان الاتحاد المنكور لا يعد من الأشخاص الاعتبارية العامة ، ولم تخصص له الدولة في ميزانياتها السنوية اى اعتمادات مالية ، كما لم تضمن له حدا أدنى من الأرباح ، وبذلك فهو لا يخضع لرتبة الجهاز المركزى للمحسبات الا اذا اعلنته الدولة بالنقل .

النتيجة :

انتهت النتيجة العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تليد فتوى اللجنة الثالثة لتسم الفتوى بجلسة ١٩٨٧/٢/١٦ فيها ظمت اليه من ان الاتحاد العام لفتحي ومصدرى الحاصلات البستكية لا يعتبر من أشخاص القانون العام ، ولا يتدرج ضمن الجهات التى يمارس الجهاز المركزى للمحسبات اختصاصاته بالنسبة اليها ، طالما لم يحصل على اعانة من الدولة .

(ملك ٦٣/١/٧ جلسة ١٩٨٨/٢/١٦)

حالة طواریء

أولا : اختصاص محكم أمن الدولة الجزئية والملياً (طوارئ)

ثانياً — عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكم أمن الدولة

الجزئية والملياً (طوارئ)

ثالثاً — القرارات التي يصدرها الحاكم العسكري أو من يقوم مقامه

في شأن الأحكام الصادرة من محكم أمن الدولة طوارئ تصبح

مكحلة لها وتأخذها الصفة القضائية

رابعاً — تدابير الطوارئ وحريات الأفراد

أولا : اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا (طوارئ)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

عقد المشرع لمحاكم أمن الدولة (طوارئ) اختصاصا أصيلا وثابتا هو الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالتطبيق لقانون الطوارئ - أجاز المشرع أن يناط بتلك المحاكم اختصاصات أخرى بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها القانون العادي - هذه الاختصاصات تختلف وتتغير حسب تقدير السلطة المختصة بالحالة تلك الجرائم - حدد المشرع قواعد توزيع الاختصاصات النوعية بين دوائر محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا وبين تشكيل تلك الدوائر فجعله بصفة أصلية مكونا من أحد قضاة المحكمة الابتدائية بالنسبة لدائرة أمن الدولة الجزئية التي تشكل في نطاقها - يكون التشكيل من ثلاثة مستشارين بالنسبة لدائرة أمن الدولة العليا التي تشكل في نطاق كل محكمة استئناف - استثنى المشرع من التشكيل السابق فلجأ لرئيس الجمهورية أن يهر بتشكيل المحكمة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل أو ثلاثة مستشارين وضباطين من ألقادة بالنسبة لدائرة أمن الدولة العليا - هذا التشكيل يمثل استثناء خاصا لا يمس الاختصاص المخول لتلك المحاكم .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه يقوم على ركنين :

الأول : قيام الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

والثاني : الفصل بعبء المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى ركن الجدية ، فإن البادي من الأوراق أن حالة الطوارئ قد أعلنت بالبلاد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠

لسنة ١٩٨١ ، وصدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ ، ونص في مادته الأولى على أن « تحيل النيابة العامة الى محاكم أمن الدولة طوارئ طبقا لقانون الطوارئ الجرائم الآتية :

أولا : الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٦ بمد حالة الطوارئ وفي ظل القرار الأخير صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٦ المعلن فيه ويقتضى في مادته الأولى بتشكيل محكمة أمن دولة عليا (طوارئ) تختص بالفصل في القضية رقم ٤١٢ حصر أمن دولة عليا من ثلاثة ضباط ، ونص في مادته الثانية على أن تتولى النيابة العامة مباشرة الدعوى أمام هذه الدائرة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الطوارئ ، وتنص المادة الثالثة على أن « تعتمد دائرة المحكمة في نطاق نطاق محكمة استئناف القاهرة وتوجه إليها كافة الطلبات والتظلمات التي تدخل في اختصاصها ، أما المادة الرابعة فتتضمن بتشكيل دائرة محكمة أمن دولة عليا (طوارئ) في نطاق محكمة استئناف القاهرة ، تختص بالفصل في الطعون التي تقدم طبقا لأحكام المادتين ٣ مكررا و ٦ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بالنسبة للقضية المشار إليها من هذا الأمر ، وهذه الدائرة مشكلة بدورها - من ثلاثة ضباط .

ومن حيث أن المادة (٣) من قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ نص على أن « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن ينخذ للتدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص » و« عدلت هذه المادة بعد ذلك التدابير التي يجوز لرئيس الجمهورية اتخاذها حال إعلان حالة الطوارئ » ونصت المادة (٥) على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة وعلى غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه ... وإذا لم تكن الأوامر قد بينت العقوبة على

مخالفة احكامها فيعتاق على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنبا . . . او بلحدي هاتين العقوبتين ، وتنص المادة (٧) على أن تقصل محكم امن الدولة الجزئية « الابتدائية » والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه .

وتشكل كل دائرة من دوائر امن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من احدى قضاة المحكمة ، وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة او بلحدي هاتين العقوبتين ، وتشكل دائرة امن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجنائية والجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ايا كانت العقوبة المقررة لها . ويقوم بمباشرة الدعوى امام محكم امن الدولة عضو من اعضاء النيابة العامة .

ويجوز استفتاء الرئيس الجمهورية ان يامر بتشكيل دائرة امن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب او ما يعادلها على الاقل او بتشكيل دائرة امن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة . ويعين رئيس الجمهورية اعضاء محكم امن الدولة بعد اخذ رأى وزير العدل بالنسبة الى القضاة والمستشارين وزراى وزير الحربية بالنسبة الى الضباط . وتنص المادة (٨) على انه « يجوز لرئيس الجمهورية في اناسطاق التي تخضع لنظام قضائى خاصى او بالنسبة لقضايا معينة ان يامر بتشكيل دوائر امن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضباط ، وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في امر تشكيلها . وتشكل دائرة امن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ، ويقوم احد الضباط او احد اعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة » .

واحران فان المادة (٩) تنص على انه « يجوز لرئيس الجمهورية او لمن

يقوم قبله أن يحيل إلى محكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

ومن حيث أن البين من انصوص السابقة أن القانون تد معد لمحكم أمن الدولة (طوارئ) اختصا أصيلا وثلبنا وهو الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم قبله بالتطبيق لقانون الطوارئ ، كما أجاز المشرع أن يناط بذلك المحاكم اختصاصات أخرى بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، وهذه الاختصاصات تختلف وتتغير بحسب تقدير السلطة المختصة بحالة تلك الجرائم التي محكم أمن الدولة المذكورة ، وتنحصر نقطة النزاع فيما إذا كانت محكم أمن الدولة بكافة صور تشكيلها تختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، أم أن ذلك يقتصر فقط على محكم أمن الدولة (طوارئ) التي يكون عماد تشكيلها قضاة ومستشارين .

ومن حيث أن البند من نص المادة (٧) المنسار إليها أنها وضعت في مقرتها الأولى أساس الاختصاص لمحكم أمن الدولة (طوارئ) بأن ناطت بها الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم قبله ، وبيئت الفقرت التالية من تلك المادة توزيع الاختصاص النوعي بين دوائر أمن الدولة الجزئية ، ودوائر أمن الدولة العليا ، كما حددت تشكيل تلك الدوائر بأن جعلته — بصفة أصلية — مكونا من أحد قضاة المحكمة الابتدائية بالنسبة لدائرة أمن الدولة العليا التي تشكل في نطاق كل محكمة استئناف ، وأجازت استثناء من ذلك التشكيل الأصل أن تشكل دائرة أمن الدولة الجزئية — بأمر من رئيس الجمهورية — من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل ، وتشكل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة ، فإذا ما نصت المادة (٨) بعد ذلك على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع للظلم قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المتصوص عليها في المادة المسبقة من

الضباط ... « فانه لا شك في كون هذا التشكيل اندي أفرد له المشرع
وياده منفرد ولج يتسا لن يدرجه في صور استسجيل الواردة بالمادة (٧) ،
تشكيل استثنائي خاص « فهو استثنائي لانه ليس فقط يتضمن ضباطا وانما هو
يقصر على الضباط ، كما انه تشكيل خاص لانه يتعلق بمناطق مكاتبة معينة
أو قضايا معينة ، على ان المشرع وقد حرص في المادة (٨) المشايير اليها على
ان يعرف دوائر ابن الدولة بأنها : « المتصوص عليها في المادة السليقة »
فانه يعني بذلك الاشارة الى احكام تلك المادة واخصها الفقرة الاولى
منها التي يبطت اختصاص محلكن ابن الدولة بالفصل في الجرمع التي تقع
بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس لجمهوريه او من يقوم مقامه ،
بالنظر الى ان حكم المادة (٨) وان تناول بالتعديل تشكيل تلك المحاكم الا انه
لم يمس جانب الاختصاص المين « بالمادة السليقة » اى المادة (٧) ،
فهذه الاشارة الى « دوائر ابن الدولة المتصوص عليها في المادة السليقة »
تعني دوائر ابن الدولة المختصة بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام
الاوامر المنسل اليها ، وتشكيل هذه الدوائر من ضباط فقط قد يكون ملحوظا فيه
ان القوات المسلحة التي تشكل من ضباطها تلك الدوائر قد يكون لها شأن
بالنسبة لتنفيذ الاوامر الصادرة من رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه
والتي تقع الجرائم التي تختص بالفصل فيها بالمخالفة لها ، ذلك ان المادة (٤)
من القانون نص على ان « تتولى قوات الأمن او القوات المسلحة تنفيذ الاوامر
الصادرة من رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ، واذا تولت القوات المسلحة
هذا التنفيذ يكون لضباطها ولضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يمينها
وزير الحريسة (الدفاع) سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع نطك
الاوامر » فضايط القوات المسلحة قد تتصل مهامهم بتنفيذ اوامر رئيس
الجمهورية او من يقوم مقامه الصادرة تنفيذا لحالة الطوارئ ، وفي هذه
الحالة تكون لهم بعض سلطات الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع
بالمخالفة لاحكامها حيث ناط بهم القانون تنظيم المحاضر بالنسبة الى مثل تلك
الجرائم ، وعلى ذلك يكون مفهوما وجه الربط بين اختصاص المحكم المشكلة
من ضباط فقط وبين المخالفات والجرائم التي تقع ضد اوامر رئيس الجمهورية
او من يقوم مقامه تنفيذا لحالة الطوارئ حيث أفرد المشرع لهذا التشكيل

الاستثنائي الخاص لحكم أمن الدولة (طوارئ) نصا خلاصا ، وحرص على الإشارة إلى المادة السابقة عليه التي تقصر اختصاص مجلسم أمن الدولة على الجرائم التي تقع بالمخالفة لأوامر رئيس الجمهورية المذكورة ، وعلى ذلك فإن البلاد من تلك النصوص أن تعبر « قضيا معينة » الوارد بالمادة (٨) والتي يجوز احتلتها إلى محكم مشكلة من ضابط فقط ، هو بعض من اختصاص ذلك التشكيل الاستثنائي الخاص بالتفصيل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر المذكورة ، فإذا ما إجازت المادة (٩) بعد ذلك لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل إلى محكم أمن الدولة (طوارئ) الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، فإن البلاد من وضع نصوص المواد ٧ و ٨ و ٩ المشار إليها أن تتمموا المشرع بذلك هو الإحالة إلى الدوائر المشكلة بموجب المادة (٧) ونيس إلى التشكيل الاستثنائي الخاص الوارد بالمادة (٨) ذلك أن مثل هذه الإحالة لم جار افتراض صحتها — تتناقض مع المقتضى الذي رماه المشرع عندما أفرد حكما خلاصا بهذا التشكيل وأحال في شأنه إلى الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر الجمهورية المذكورة على الوجه السابق إيفاضه ، فهذا الحكم الخاص الوارد بالمادة (٨) يتنبى على أن يضاف إليه اختصاص آخر خارج نطاق المخالفات لأحكام الأوامر للجمهورية المذكورة ، وعلى ذلك فلا يجوز استنادا إلى حكم المادة ٩ سالفة الذكر — لحالة غير الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه إلى دوائر أمن الدولة (طوارئ) المتخصص عليها في المادة (٨) من هذا القانون .

ومن حيث إنه يبين ما تقدم أن الأمر المطعون فيه الصادر بتشكيل دائرة أمن دولة عليا (طوارئ) للفصل في انقضضية رقم ٤١٢ حصر أمن دولة عليا سنة ١٩٨٦ من ضابط فقط ، حال كون هذه القضية — على ما يبين من الأوراق تتعلق أساسا باتهام بارتكاب جرائم من جرائم القانون العام ومن ثم ، فلا يجوز احتلتها إلى دائرة أمن دولة عليا (طوارئ) مشكلة من ضابط فقط ، طبقا لحكم المادة (٨) من القانون المشار إليه ، فيكون

الأمر المظنون فيه غير مشروع ، مما يتحقق معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه . كما وان ركن الاستعجال متوافر بالنظر الى ما يترتب على التمهين الى دائرة غير مختصة من آثار ينعثر تداركها لسلسها بحريتهم وحقوقهم التي يكفلها لهم الدستور والقانون ، واذا انتهى الحكم المظنون فيه الى القضاء بوقف تنفيذ امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ، يكون قد أصلب وجه الحق والقانون وينعمن من ثم رفض الطعن والزام الجهة الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣)

ثانياً : عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم

لبن الدولة الجزئية والعليا (طوارئ)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

أنشأ المشرع بمقتضى قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ محاكم لبن دولة عليا وجزئية للفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة الاولى التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه — ذلك حال اعلان حالة الطوارئ — هذه المحاكم تتميز بطابع خاص بها يتفق مع ظروف وجودها ونطاق اختصاصها سواء من حيث تشكيلها أم من حيث اجراءاتها أم من حيث خضوع الأحكام الصادرة منها لسلطة التصديق من المحاكم العسكرية أو من يقوم مقامه — عدم جواز الطعن في هذه الأحكام امام أية محكمة أخرى — هذه المحاكم بهذه المثابة من نوع القضاء المحجوز الذي تخضع احكامه لسلطة التصديق من قبل رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

الحكمة :

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت المسألة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على أن « ننشأ محاكم لبن دولة عليا وجزئية تقوم بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي

مصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، واجازت المادة التسعة من القانون المشار اليه لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل الى محكم أمن العولة الجرائم التي يعاقب عليها انقانون العلم . ونصت المادة ١٢ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى أحكام محكم أمن الدولة ، وعلى ألا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، واجازت المادتان ١٤ و ١٥ من القانون المذكور لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو يبذل بها عقوبة أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أو يوقف تنفيذ العقوبة كلها أو بعضها كما اجازت له أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى ، أو أن يكرر باعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وأخيرا اجازت له بعد التصديق على الحكم الصادر بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة ، لـ لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية تقتل عمد أو اشتراك فيها .

ومن حيث أن مفاد المواد المشار اليها ، أن المشرع انشأ بمقتضى قانون الطوارئ المشار اليه محكم أمن دولة عليا وجزئية للفصل فى الجرائم التي تقع بالمخالفة للوائح التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، حال اعلان حالة الطوارئ ، وهى محكم تتبر بطابع خالص بها يتفق مع ظروف وجودها وتطلق اختصاصها سواء من حيث تشكيلها فى بعض الأحوال أم من حيث اجراءاتها أم من حيث خضوع الأحكام الصادرة منها لسلطة التصديق من المحكم العسكرية أو من يقوم مقامه ، وعدم جواز الطعن فيها أمام أية محكمة أخرى ، فهى بهذه المثابة من نوع القضاء المحجوز الذى تخضع أحكامه لسلطة التصديق من قبل رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

(طعن ٨٣٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٥)

ثالثا — القرارات التي يصدرها الحاكم العسكري أو من يقوم مقامه في شأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ تصبح مكملة لها وتلحقها الصفة القضائية

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

القرارات التي تصدر عن رئيس الجمهورية للتصديق على الأحكام التي تصدرها محاكم أمن الدولة أو تعديلها طبقا لأحكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إنما يباشرها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ومسئولا عن الحفاظ على أمنها وسلامتها وكفالة أداء المؤسسات الدستورية لرسالتها — بصفته أيضا مسئولًا عن تأكيد السيادة للشعب واحترام الدستورية وسيادة القانون ورعاية الحدود بين السلطات — ولا يباشرها بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية — بناء على ذلك فإن القرارات التي يصدرها الحاكم العسكري أو من يقوم مقامه في شأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ تصبح مكملة لها وتلحقها الصفة القضائية — وليست من القرارات الإدارية .

المحكمة :

ولما كان القرار الإداري حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هو تعبير ملزم عن إرادة إحدى جهات الإدارة أثناء أو بسبب أو بمناسبة مباشرتها لوظيفتها الإدارية لاتشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني ، وأن يكون القرار إداريا بحسب موضوعه أو غايته وبناء على ذلك فإن القرارات التي تصدر عن رئيس الجمهورية للتصديق على الأحكام التي تصدرها محاكم أمن الدولة أو تعديل محلها طبقا لأحكام قانون الطوارئ أنهى الذكر إنما يباشرها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ، ومسئولا عن الحفاظ على أمنها وسلامتها وكفالة أداء المؤسسات الدستورية لرسالتها حسب المادة (٧٣) من الدستور وبصفته مسئولًا عن تأكيد السيادة للشعب واحترام الدستورية وسيادة القانون ورعاية الحدود بين السلطات وإثبات المشرع سلطة

التصديق لرئيس الجمهورية بصدد أحكام محكم أمن الدولة (طوارئ) فإنه لم يخوله هذه السلطة بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية وإنما باعتباره رئيسا للدولة ومسئولا عن سلامتها وأمنها وكفالة حسن سير العدالة فيها بالتعاون مع السلطة القضائية ممثلة في محكم أمن الدولة وفي الحدود التي يقرها القانون . واذ كان ذلك فإن سائر القرارات التي يصدرها المحكم العسكري أو من يقوم مقامه ، في شأن الأحكام الصادرة من محكم أمن الدولة طوارئ ، تفقد بحكم اللزوم مكملتها ، ولا تنفك عنها ، وتلتحق من ثم الصفة القضائية ، وليست من القرارات الإدارية ونقول بغير ذلك فضلا عن تضمنه التسليم بتسليط السلطة التنفيذية على أحكام القضاء بها يتناقى مع استقلاله تسليط محكم مجلس الدولة على محكم أمن الدولة طوارئ على غير سند من الدستور أو القانون حيث لا يمكن فصل التعقيب على قرارات رئيس الجمهورية بشأنها عما تتضمنه هذه الأحكام مما ينأى بها عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة ، إعمالا لنصوص الدستور والقانون المحددة لولايتها بنظر جميع المنازعات الإدارية دون غيرها (طعن ٨٣٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٥)

رابعا — تدابير الطوارئ وحريات الأفراد

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

إن نظام الأحكام العرفية في مصر أو نظام الطوارئ ليس نظما مطلقا بل يخضع للقانون — لرأي الدستور أساس هذا النظام وبين القانون أصوله وأحكامه ورسم حدوده وضوابطه — يجب أن يكون إجراؤه على مقتضى هذه الضوابط — ما يتخذ من التدابير خارج هذه الحدود والضوابط يعتبر مخالفا للقانون تبسط رقابة القضاء على هذه التدابير والإجراءات انشاء وتمويضا — أساس ذلك :

إن كل نظام لرأي الدستور أساسه ووضع القانون قواعده يخضع أبدا سيادة القانون مهما كان نظما استثنائيا وتبسط عليه رقابة القضاء

حتى لا يتحول إلى نظام مطلق لا عكس له - قرار اعلان حالة الطوارئ يعتبر من أعمال السيادة التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة - أسس لك :

تملكه بالإجراءات العليا التي يتخذها القائم على اجراء النظام العرفي سواء كانت تدابير فردية او تنظيمية يجب اتخاذها في حدود القانون - لا تنأى هذه التدابير عن رقابة القضاء - أسس ذلك أنها لا تجاوز دائرة القرارات الادارية التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان القرار المطعون فيه رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨١ صدر من وزير الدولة للمالية بالانابة بتسليم ١٩٨١/١١/٢٢ مستندا في تبيانه الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والى التشريعات العلة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ وان هذا القرار نص في المادة الاولى منه على نقل المدعى وآخرين من وزارة الدفاع الى الجهات الموضحة قرين اسم كل منهم بفرجاتهم المالية . ومن ثم فان المنازعة في هذا النقل الغاء او تعويضا مما تختص به محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية العلة بنظر المنزعات الادارية ولا يتدخ في ذلك ما اثارته جهة الادارة سواء في دفاعها امام محكمة اول درجة في تقرير الطعن من ان القرار المطعون فيه مما يدخل في نطاق أعمال السيادة باعتباره صدر لدواعي الامن طبقا لقانون الطوارئ لانه فضلا عن ان القرار المذكور لم يتضمن اية اشارة الى قانون الطوارئ فقد جرى قضاء مجلس الدولة منذ انشائه على ان نظام الاحكام العرفية في مصر أى نظام الطوارئ وان كان نظاما استثنائيا الا انه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام خاضع للقانون ارسى الدستور اسسه وابلن القانون اصوله واحكامه ورسم حدوده وضوابطه فوجب ان يكون اجراؤه على مقتضى هذه الامسول والاحكام وفي نطاق تلك

الحدود الضوابط والا كمن ما يتخذ من التدابير والإجراءات مجاوزا هذه الحدود ، و منحرفا عنها مخالفا للقانون تبسط عليه الرقابة القضائية القضاء وتعويضاً ، فكل نظام أرسى الدستور أسسه ووضع القانون قواعده هو نظام يخضع بطبيعته مهما يكن نظاما استثنائيا — لبدأ سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء وليس ثمة شك في أن الاختصاصات المخولة للسيادة القائمة على اجراء الأحكام العرفية سندها هو القانون الذي عين نطاقها فلا سبيل لها البر تجاوزه ، وإذا كانت اختصاصات تلك السلطة وواقع القوانين المقررة لها وعلى غرار ما سلفها من نظام عرفي عسكري اختصاصات بالغة السعة فإن ذلك ادعى إلى أن تبسط عليها الرقابة القضائية حتى لا يتحول نظام هو في حقيقته ومرماه نظام دستوري يقيد القانون إلى نظام مطلق لا عاصم له وليست له من حدود أو ضوابط إذ أن رقابة القضاء هي دون غيرها الرقابة الفعلية التي تكفل للنفس حقوقهم الطبيعية وتؤمن لهم حرياتهم العامة وتقرض للقانون سيادته ولكل نظام حدوده الدستورية المشروعة ، وفي ذلك غايته لأن صاغ القول بأن قرار إعلان حالة الطوارئ من أعمال السيادة التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة بحسبته من الإجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة أو استتباب الأمن أو النظام العلم بها إلا أن التدابير التي يتخذها القائم على اجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية يتعين أن يتخذ في حدود القانون وتلتزم حدوده وضوابطه ولا تنأى عن رقابة القضاء إذ أنها لا تجاوز دائرة القرارات الإدارية التي تخضع للاختصاص القضائي لمجلس الدولة ، ومن ثم فإن الدفع بعدم الاختصاص بقوله أن القرار الطمئني من أعمال السيادة دفع على غير أسس من القانون أصاب الحكم الطمئني إذ قضى برفضه .

(طعن ١٤٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١)

(نفس المعنى طعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)

مقدمة رقم (٦٢)

المبدأ :

القرار الصادر من المحكم العسكري العلم باعتقال المدعى استنادا الى نظام الأحكام العرفية القائمة في ذلك الحين استنادا الى القانون ٥٣٢ لسنة ١٩٥٤ - عدم تضمنه الأسباب والوقائع التي تبرر هذا الإجراء ولم يثبت دليل انه من ذوى الشبهة أو الخطرين على الأمن العلم والنظام المصام - سبق اعتقاله لتسلطه الشيوعي لا يبرر إعادة اعتقاله ومن ثم يكون قرار اعتقاله قد صدر باطلا .

الحكمة :

ومن حيث ان القرار الصادر باعتقال المدعى من الفترة من ١٧/١٠/١٩٥٤ حتى ١٩٥٦/٤/٧ انما صدر استنادا الى نظام الأحكام العرفية القائمة في ذلك الحين استنادا الى القانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٤ الذي ألغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وما طرأ عليه من تعديلات كثيرة وقد حدد هذا القانون الحالات التي تقتضى اعلان الأحكام العرفية ، ومن أثار ذلك انتقال معظم اختصاصات السلطة المدنية في ممارسة وظيفة ضبط الإدارى الى السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أى الى المحكم العسكري والى مندوبيه ، وكذا منح الهيئة القائمة على اجراء الاحكام العرفية سلطات استثنائية فيجوز للمحكم العسكري العلم ان يتخذ التدابير المشددة التي نص عليها القانون ومنها الأمر بالقبض واعتقال ذوى الشبهة أو الخطرين على الأمن والنظام العلم ووضعهم في مكان أبين ، وإذا كان ذلك يستتبع تخويل الحكومة استثناء وفي حالة الضرورة من السلطات ما يسمح لها باتخاذ الاجراءات التي يتطلبها الموقف ولو خالفت في ذلك القانون ما دامت تبغى الصالح العام الا ان سلطة الحكومة في هذا المجال ليست ولا شك مطلقة من كل قيد بل تخضع لاصول وضوابط ، فيجب ان تقوم حالة واقعية او قانونية تدعو الى التدخل وان يكون تصرف الحكومة لازما لمواجهة هذه الحالة بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الموقف وان يكون زائد الحكومة في هذا التصرف ابتغاء مصلحة عامة ، وبذلك

تخضع مثل هذه التصرفات لمراقبة القضاء ، وتكون مشروعة أو غير مشروعة على أساس توافر الضوابط التي سلف ذكرها أو عدم توافرها فإذا لم يكن رائد الحكومة الصالح العام وقع القرار باطلا (الطعن رقم ١٥٠ و ١٥٨ لسنة ٥ في جلسة ١٤/٤/١٩٦٢) .

ومن حيث أن القرار الصادر من الحكم العسكري العام في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتقل قناوى محمد قناوى لم يتضمن الأسباب والوقائع التي تبرر هذا الإجراء كما لم يثبت بديل أنه من ذوى الشبهة أو الخطرين على الأمن والنظام العام كما أن سبق اعتقاله لنشاطه الشيوعي لا يبرر اعتقاله ، ومن ثم يكون قرار اعتقاله قد صدر باطلا وقد نتج عنه مباشرة تقييد حرية المذكور واعتقته عن ممارسة حياته اليومية وكسب عيشه وعيش من يعولهم فضلا عما في هذا الإجراء من مساس بكرامته وأسمائته وجعله مستهدفا دائما لئلا هذا الإجراء الاستثنائي والمفجئ مما يمسب له أبلغ الأضرار ومن ثم تقضى المحكمة بتعويضه بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه من الأضرار المادية والأدبية الناتجة عن اعتقاله المنتهى في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٦ (ملعن ١٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٣/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

قانون الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - المادة الثالثة منه - لرئيس الجمهورية أو من يفوضه سلطة اعتقال الأشخاص خلال فترة الطوارئ المعلنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ - قيد ذلك أن يثبت بديل جدى أن المعتقل من المشتبه فيهم أو من الخطرين على الأمن والنظام - يظل النظام الاستثنائي بذلك مقبدا بما نص عليه القانون ذاته - وبما يعنى أن يكون قرار الاعتقال مسبب يقوم عليه - تمتد رقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى صحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب في قرار الاعتقال ، وتجددها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة لآتى انتهى إليها القرار مستخلصة استخلاصا

مسلما من اصول ثابتة في الأوراق وتفتجها ملانيا او قاتونيا - خلو الأوراق بها يفيد أن المعتقل قد توافرت ذ جتيه الأسباب المؤيدة بالأدلة الجسدية على أنه مكن في إحدى الحالات المسوفة لاعتقله وخلال فترة الاعتقال يوصفقا اعتقله بعدم المشروعية ويتوافر بمركن الخطأ الموجب لسؤلية الإدارة عن التدويض بالنظر الى ما ترتب مباشرة على الاعتقال من ضرر تمثل في حرمان المفكور من اكتسب ورعاية مستقبله واسرته ، فضلا عن عجزه عن ممارسة حريته الطبيعية في الحياة - لا يكفى لسند قرار الاعتقال القول المرسل بلته كان مسنرا في مزولة نشاطه الشيوعي او سبق اتهامه وسجنه منذ عدة سنوات سابقة في قضية شيوعية ، ما دام لم يثبت بخللة جنية توفر سبب لاعتقله .

المحكمة :

ومن حيث أن الثالث من الأوراق أن المدعى بدر محمد رضوان قد صدر قرار باعتقله في ١٩٥٩/١٢/٢١ وأفرج عنه في ١٩٦٤/٤/٤ وأبنت جهة الاداره أن ذلك الاعتقال كان بسبب استمراره في مزولة نشاطه الشيوعي ، واذ كانت المادة الثالثة من قانون الطوارئ الصادر بثلقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بلمر كتلى او شغوى التدابير الآتية :

(١) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقل والاقامة والمرور في أماكن او أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية .. » ومفاد ذلك أنه ولئن كان لرئيس الجمهورية أو من يفوضه سلطة اعتقال الأشخاص خلال فترة الطوارئ المختصة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ إلا أن ذلك مقيد بأنه يثبت بديل جدى أن المعتقل من المشتبه فيهم أو من الخطرين على الأمن والنظام وبذلك يظل هذا النظام الاستثنائي مقيدا بما نص عليه القانون ذاته وبما يعنى أن يكون لقرار الاعتقال سبب يقوم عليه ، ومتى كان ذلك فان رقابة القضاء الإدارى تمتد للتحقق من مدى صحة الحالة الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب في قرار الاعتقال وتجد حدها الطبيعى في

التحقق ما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا
سائفا من اصول ثابتة في الأوراق وتنتجها ماديا او قانونيا ، واذ خلت الأوراق
مما يفيد أن المدعى بدر محمد رضوان قد توافرت في جانبها الاسباب المؤيدة
بالادلة الجدية على أنه كان في إحدى الحالات المسوغة لاعتقاله خلال الفترة
سابقة الذكر ، ولا يكفى في هذا الشأن القول بأنه كان مستمرا في مزاوله نشاطه
الشيوعي أو سبق اتهامه وسجنه في قضية شيوعية سنة ١٩٥٥ ما دام
لم يثبت بادلة جدية توافر سبب لاعتقاله في ١٩٥٩/١٢/٣١ بما يضم تراو
اعتقاله بعدم المشروعية ويتوافر به ركن الخطأ الموجب لمسئولية الادارة عن
التعويض يلتظر الى ما ترتب مباشرة على الاعتقال حتى ١٩٦٤/٤/٤ من ضرر
تمثل في حرمان المذكور من الكسب ورعاية مستقبله وأسرته فضلا عن عجزه
عن ممارسة حريته الطبيعية في الحياة ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه
الى ذلك والى الزام وزير الداخلية بتعويض المدعى المذكور ببلغ ستة آلاف جنيه
والمصروفات فانه يكون قد أصاب وجه الحق في تفضله ويفسد الطعن عليه
غير قائم على أساس من الواقع والقانون متعينا رفضه والزام جهة الادارة
الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٣)

حالة معنية

(حالة مدنية)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

تختص مكتب السجل المدني بتسجيل واقعات الميلاد سواء للمواطنين أو للأجانب وبالنسبة للآخرين لا يشترط أن يكون أحد طرفي الواقعة من المواطنين فهذا الشرط مقصور على واقعات الزواج والطلاق - اثبات ميلاد الأجانب في مصر يتفق وسيادة الدولة على اقليمها ويتيح لأصحاب الثمان وسائر اثبات قد لا تتيسر أصلا أو فورا في القنصليات الأجنبية لسبب أو لآخر كما في حالة الأجانب عديمي أو مجهولي الجنسية وكما في حالة بعضهم عن مقل هذه القنصليات - تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية نص في المادة ٢ معلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « تختص مكتب السجل المدني بتسجيل واقعات الأحوال المدنية لمواطني الجمهورية من ولادة وزواج وطلاق ووفاة كما تختص بتقيد واقعات الميلاد والوفاة للأجانب وتيسد واقعات الزواج والطلاق لهم إذا كان أحد طرفي الواقعة من مواطني الجمهورية » ، ونص في المادة ١٨ على أنه « يجب أن يشمل التبليغ على البيانات الآتية :

١ - يوم الولادة وتاريخها وساعتها ومطها .

٢ - نوع الطفل (ذكر أو أنثى) واسمه ولقبه .

٣ - اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل اقليمتهما ومهنتهما » ونص في المادة ١٩ معلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « يجب ... تحرير شهادة الميلاد ... عقب تقيد الواقعة وتتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨ » ونص في المادة ٣٦ معلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح في تبود الأحوال المدنية المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني إلا بناء

على قرار يصدر من اللجنة المتصوص عليها في المادة ٤١ واستثناء من حكم
الفقرة السابقة يكون إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة
أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق
أو التطليق أو التقريقر الجسماني أو إثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق
صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة
المشار إليها ويؤخذ من هذه النصوص أن مكتب السجل المدني
تختص بتسجيل واتعات الميلاد سواء للمواطنين طبقا للفقرة الأولى من
المادة (٢) أو للأجانب طبقا للفقرة الثانية من ذات المادة ، إذا نمت هذه
الفترة الثقبية صراحة على هذا الاختصاص بتقيد واتعات الميلاد للأجانب
دون أن تفرقه بالشروط الذي أرفقه بمعدنذ في مجال قيد واتعات الزواج والطلاق
للأجانب حيث استلزم أن يكون أحد طرفي الواتعية من المواطنين . ولا ريب
في أن بسط ذلك الاختصاص إلى قيد واتعات ميلاد الأجانب وواتعاتهم يتسق
وسيادة الدولة على اتليمها ويتيح لأصحاب الشأن وسائل إثبات قد لا تيسر
أصلا أو تورا في القنصليات الأجنبية لسبب أو لآخر كما في حالة الأجانب عديمي
أو مجهولي الجنسية وكما في حالة بعدهم عن مقر هذه القنصليات على سبيل
المثال . وواضح أن بيانات شهادة الميلاد على النحو الوارد في المادتين
١٨ و ١٩ تضم نوع المولود واسمه ولقبه واسم كل من الوالدين ولقبهما
وجنسيتهما وديلتهما ومحل اتامتهما ومهنتهما . وبذلك يخضع التغيير
أو التصحيح في هذه البيانات لحكم المادة ٣٦ التي حظرت في الأصل اجراءها
دون حاجة إلى هذا القرار بالنسبة للجنسية والديانة والمهنة بناء على أحكام
أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص . ومؤدى حكم المادة ٣٦ التي حظرت
في الأصل اجراءها إلا بناء على قرار من اللجنة المتصوص عليها في المادة ٤١ ،
ثم أجازت استثناء اجراءها دون حاجة إلى هذا القرار بالنسبة للجنسية
والديانة والمهنة بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص .
ومؤدى حكم المادة ٣٦ على هذا النحو أن قرار اللجنة هو الأصل في جميع
الحالات ومنها تلك الحالات التي يجوز فيها استثناء الاكتفاء بالأحكام والوثائق
الرسمية . ولا يضى جواز اتباع الاجراء الاستثنائي في تلك الحالات المحدودة
تجريد اللجنة من اختصاصها فيها ، وبذلك فإن قرارها في شأنها يكون

صادرنا من جهة مختصة ولا عيب عليه ، فالفقرة الأولى من المادة ٣٦ أضيفت على اللجنة اختصاصا شاملا في إجراء التغيير أو التصحيح لم تسلبه منها الفقرة الثانية في نطاق الاستثناء الذي أورده ، بل اختصاصا آخر الى جانب اختصاص اللجنة الأصلي . فخرجت عن أصل عدم جواز إجراء أى تغيير الا بقرار من اللجنة واجتزت استثناء على سبيل الرخصة الطريق الآخر فاللجنة تختص بقرار التغيير أو التصحيح في بيئتها الميلاد سواء انصبت على ما لم يشمل الاستثناء مما تغطيه القاعدة العامة مثل اسم المولود واسم كل من والديه أو تطلقت بها ورد في الاستثناء ولا تنحصر عنه القاعدة العامة مثل ديانة أى من والديها مما ينعكس ضمنا على المولود نظرا لخلو البيئات عامة من ديانة المولود في حد ذاته ، ومن ثم فإن القرار الصادر من اللجنة بتغيير اسم المولود واسم والديها وديانتهما بما تؤثر على ديانتها يعد في حد ذاته قرارا مبررا من عيب عدم الاختصاص ، فلا ينسب اليه عيب غصب السلطة ، وبذلك تسرى في شأنه احكام المواعيد الخاصة بدموى الالفاء والا كلفت الدموى غير مقبولة شكلا .

ومن حيث ان التلبت فيها سلف ان التظلم الصادر عن الطابع مؤرخا ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١ الى مصلحة الأحوال المدنية انصب على قرار اللجنة وما تم من تغيير في القيد بناء عليه مما يقطع بتواتر العلم اليقيني الشامل لديه بهذا القرار على خلاف ما زعمه من علمه به ضمن الرد الذي وصله في ٥ من ابريل سنة ١٩٨١ من هذه المصلحة برفض تظلمه . وقد مضت ستون يوما على تقديم هذا التظلم دون أن تجيب عنه الجهة الادارية مما يعتبر معه مرفوضا ضمنا عملا بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي اوجبت البت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه واعتبرت مضي هذه المدة دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه مما كن يوجب عليه المبالغة الى رفع دعوى الالفاء خلال الستين يوما التالية . وليس في الأوراق ما يفيد انقطاع الميعاد باتجاه الادارة الى الاستجابة الى التظلم . ولم يشب القرار عيب جسيم يعده غير مستقط قيد الميعاد في شأنه . واذا صدر قرار اللجنة في حدود اختصاصها شاملا امرا وتم

في نطق هذا الاختصاص تعلق بالنيظام العام في مصر الذي يوجب استبعاد تطبيق القانون الأجنبي الذي يحكم الحالة المدنية طبقاً للمادتين ١١ ، ٢٨ من القانون المدني ، ومن ثم تكون كل من الدعوى التي رفعها الطاعن أمام القضاء الإداري في أول يونية سنة ١٩٨١ وكذلك الدعوى التي أقالها بمحكمة أمم القضاء العادي في ٢٣ من يونية سنة ١٩٨١ غير مقبولتين شكلاً لرفعهما بعد الميعاد . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صلاص صحيح حكم القانون اذ قضى بعدم قبولها شكلاً لهذا السبب ، مما وجب الحكم برفض الطعن عليه وبإلزام الطاعن المصروفات .

(ظعن ١٠١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

لا يجوز تغيير الاسم الأول للطالب الذي أتى به امتحان البكالوريوس وحصل به شهادة تخرجه وعليه أن يرفق بهذه الشهادة ما يدل على تغيير هذا الاسم .

المحكمة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقررة بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٠ . فلستعرضت المادة (١١) من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ التي تنص على أن « تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والمور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ، ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم . ويجب على جميع الجهات الحكومية أو غير حكومية الاعتماد في مسائل الأحوال المدنية على البيانات المقتيدة في هذه السجلات » والمادة ٢٦ من ذات القانون التي تنص على أنه « لا يجوز اجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية في سجلات المرافعات أو السجل المدني الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤١) » .

واستبقت الجمعية ان المشرع في قانون الاحوال المدنية المشر اليه قد اعير البيانات الواردة في سجلات الواتعتات او السجل المدني ، صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم .. والزم كافة الجهات حكومية او غير حكومية بالاعتماد عليها في مسائل الاحوال المدنية . ولم يجز المشرع اى تغيير او تصحيح في قيود الاحوال المدنية في تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون .

وبنى كان المروضة حلقه قد تم في تغيير اسمه (الاول) بالمسجلات بناء على قرار من اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٨ ، فان لهذا التغيير حجته ويتمين الالتزام به ، الا انه لا يترتب عليه بطبيعة الحال محو الاسم القديم من كافة المستندات المتعلقة بهذا الشخص التى تم تحريرها قبل اجراء التعديل والقول بغير ذلك يؤدى الى اهدار معاملته التى تمت بالاسم القديم وتاريخ هذه المعاملات . وبناء عليه فلا يجوز له طلب تغيير اسمه (الاول) بشهادة بكالوريوس التجارة التى حصل عليها عام ١٩٨٢ باسمه القديم وعليه ان يرفق بها ما يثبت تغيير اسمه الاول .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تغيير الاسم (الاول) الذى ادى به المروضة حلقه امتحان البكالوريوس بكلية التجارة وحررت به شهادة تخرجه ، وعليه ان يرفق بهذه الشهادة ما يدل على تغيير هذا الاسم .

(ملف رقم ٥٢/١/٥٨ جلسة ١٨/٤/١٩٩٠)

جیس

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

انتفاء فترة حبس المائل أوجب المشرع حرمانه من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائى — العلاوة الدورية التى يحل موعدها أثناء فترة الحبس تنفيذاً لحكم جنائى لا تصالف محلاً وبالقائى فلا تستحق العامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حائل من تقرير الكفولة السابقة على الحبس — العلاوة الدورية ليست الا زيادة فى المربى تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه ولذا فإنها تلخّذ حكم المربى فى الاستحقاق وعدمه طبقاً للقاعدة العامة بان الفرع يتبع الأصل ، ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائى من العلاوات الدورية التى يحل موعدها أثناء مدة الوقف عن العمل تبعاً لحرمانه من المربى أثناء هذه المدة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بطمسها المعتمدة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧ فاستعرضت فتاها المادرة بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢ التى انتهت للأسباب الواردة فيها الى ان الحبس لا يعد من اسباب الحرمان من العلاوة الدورية — واستعرضت المادة ٤١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى نصت على ان « يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التى يشغلها طبقاً لما هو مبين بالجداول رقم ١ الموافق كما استعرضت المادة ٨٤ من ذات القانون التى نصت على ان « كل عامل يحبس احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره فى حالة حبسه احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كامل أجره فى حالة حبسه لحكم جنائى نهائى .. والمادة ٩٤ من ذات القانون على ان تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

٧ — الحكم عليه بمقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة

أو بمقتوبة مفيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

ومع ذلك فإذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة فلا يؤدي إلى انتهاء الخدمة إلا إذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .»

وفباد ما تقدم ان المشرع ولئن لم يترتب على مجرد صدور الحكم على العامل بمقتوبة جنائية أو بمقتوبة مفيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة بالنسبة للسبب الأول انتهاء خدمة العامل تلقائيا بل أو كل التقدير إلى لجنة شئون العاملين في كل حالة على حدة حسبما يترأى لها من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة ومدى تعارض بقاء العامل مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل ، إلا أنه بالنسبة لمرتب العامل أثناء فترة حبسه متباعد أوجب حرمانه من كل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي لأن العامل خلال مدة حبسه يكون موقوفا بقوة القانون عن عمله فلا يتحصل خلال هذه المدة واجبات وظيفته ومن ثم فلا يتمتع بحقوقها ومزاياها ، ومن ثم فإن المصروفات الدورية التي يحل موعدها أثناء فترة الحبس تنفيذا لحكم جنائي لا تصادف محلا وبالتالي فلا تستحق للعامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حقل من تقارير الكلية المسابقة على الحبس يضاف إلى ذلك أن المصروفات الدورية ليست إلا زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءا لا يتجزأ منه وإذا ما تم تأخذ حكم المرتب في الاستحقاق وعدمه طبقا للقاعدة العامة التي تقضى بأن الفرع يتبع الأصل ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي من المصروفات الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف عن العمل تبعاً لحرمانه من المرتب أثناء هذه المدة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن العامل المعروضة حالته لا يستحق المصروفات الدورية التي حل موعدها أثناء مدة حبسه تنفيذا للحكم الصادر ضده .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المروضة حالته في العلاوات الدورية التي حل موعدها اثناء مدة حبسه تنفيذ الحكم الصادر ضده .

(ملف ١٠٦٢/٤/٨٦ - جلسة ٨٧/٤/١٥)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

سوف نصف الاجر حال حبس العامل احتياطيا او تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي يتحقق بقوة القانون .

الفتوى :

مقتضى نص المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ أن سوف نصف الاجر حال حبس العامل احتياطيا او تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي انما يتحقق بقوة القانون اذ به تتعلق حقوق الأسرة ويستمر صرفه تلقائيا ضمن المرتب الكامل ما لم يتم مسبب للحرمان منه على مثل حال تنفيذ الحكم الجنائي النهائي ، اما نصف المرتب الاخر فهو الذى يجرى ايتاقه حال تحقق احد الأمرين المشار اليهما ونص المادة ٢١ من قانون العقوبات على أن تبدأ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى ولا يسوغ أن يقلب هذا التخفيف وبالا على أسرته باستقاط احقية في سوف نصف مرتبه من تاريخ حبسه احتياطيا وحتى اليوم السابق على صدور الحكم بمعلقته جنائيا طالما لم يتم به سبب في حينه يسوجب الحرمان والقول بغير ذلك يتنافى وصريح نص المادة ٨٤ من قانون العاملين المشار اليه حبس العامل احتياطيا لارتكابه جريمة حتى قضى بمعلقته جنائيا عنها وحساب مدة العقوبة المحكوم بها من تاريخ

القبض عليه لا يستوى سببا مريحا لحرمانه من نصف أجره المستحق عن
المدة من تاريخ القبض عليه وحتى اليوم السابق على صدور الحكم بمقابته
جنائيا وهو المرتب الذي لا غنى من استحقاقه بل ومن المفترض أن يكون قد
ادى إليه في حينه إذ لا يستقيم حرمان المبلل من مرتبه فور استحقاقه ما لم
يظهر الحرمان سند بين القلما بصريح نص المادة ٨٤ من القانون المشار
إليه .

(ملك ٤١٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٩١/١١/٣)

(م — ١٥)

حجز اداری

(حجز ادارى)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

اجراءات الحجز الادارى المقررة بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تتبع الا وفاء المستحقات الدولة او الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المحددة به على سبيل الحصر اعتبارا لشركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص — لا يجوز لشركات القطاع العام استيفاء مستحقاتها باتباع طريقة الحجز الادارى المقرر بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٥ ذلك لكون اتباع هذا الطريق قاصر على الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة — حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية ١/٥ ق عرضه ١٩٨٠/١/٥ .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفنى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٧/١/٢١ فاستقرضت نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى الممثلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ التى تنص على أنه (يجوز ان تتبع اجراءات الحجز الادارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية فى مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون :

- (أ) الضرائب والائتوات والرسوم بجميع انواعها .
- (ب) المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .
- (ج) المصروفات التى تبذلها الدولة نتيجة أعمال او تدابير تقضى بها القوانين .
- (د) الغرامات المستحقة للحكومة قلتونا .
- (هـ) ليجار املاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بملأها العامة .

(و) اثبات اطلاق الحكومة المبيعة وملحقاتها وموائدها .

(ز) المبالغ المخصصة من الأموال العامة .

(ح) ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المقررة .

(ط) المبالغ المستحقة للبنوك التي تسيبها الحكومة في رؤوس أموالها مما يزيد على النصف .

(ي) المبالغ الأخرى التي نصت القوانين الخاصة على تحصيلها بطريق الحجز الإداري .

واستبان لها أن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أجبر اتباع إجراءات الحجز الإداري لاستيفاء مستحقات الدولة من الضرائب والأتاوات والرسوم بجميع أنواعها والغرامات والجزاءات ومقابل الانتفاع بأملاكها العامة واثبات اطلاق المبيعة وبسائر المبالغ الأخرى المحددة على سبيل الحصر بهذا القانون كما أجبر ذلك أيضا للأشخاص الاعتبارية العامة وفاء لمستحقاتها من المبالغ المقررة .

ومن حيث أن إجراءات الحجز الإداري المقررة بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه لا تنفع الا وفاء لمستحقات الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المحددة به على سبيل الحصر وإذا انتهت المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة في ٥ من يناير ١٩٨٠ في القضية رقم ٥ لسنة ١ في إعتبار شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص ومن ثم فإنه يمتنع على شركة القطاع العام المشار إليها في الحالة المروسة استيفاء مستحقاتها من الجمعية التعاونية لبناء المسكن العاملين بها بطريق الحجز الإداري وذلك ليكون اتباع هذا الطريق قاصر على الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة من ناحية ولأن المبالغ المطالب بها لا تعتبر من ناحية أخرى من عداد المبالغ المحددة على سبيل الحصر بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه التي يجوز تحصيلها بطريق الحجز الإداري .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز توقيع
الحجز الادارى وفاء للمبلغ المطلب بها في الحالة المروضة وفقا لاحكام
القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

(ملف ١١٤/٢/٧ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

عدم جواز قيام مصلحة الضرائب باستيفاء مستحققاتها لدى اشركات
الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون ١٩٧٤/٤٢ عن طريق الحجز الاتارى على
أموال هذه الشركات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلبتها المتعددة بتاريخ ١٩٨١/١/٤ فتبين لها ان نظم استثمار المال العربى
والاجنبى والمنطلق الحرة المصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل
بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ينس في ملته السابقة على انه « لا يجوز تليم
المشروعات او مصادرتها » . ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات
او تجميدها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائى .

والمستفاد من هذا النص ان المشرع رعية منه للمشروعات الاستثمارية
المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وتشجيعا لها ،
وجنبا لاصحاب رؤوس الأموال لتوظيف مخرجاتهم في هذا المجال ، فرض
حذلية خاصة لأموال هذه المشروعات حين قرر بنس قاطع وصريح تحصين
هذا المال من التليم والمصادرة ومن الحجز عليه وتجميده وفرض الحراسة
عليه الا من طريق القضاء .

وتزولا على المفهوم المتقسم ، فان المشرع يكون تنذ أخرج أموال هذه

المشروعات من إطار التنفيذ المباشر عن طريق تطبيق قانون الحجز الإداري بحيث يظل التنفيذ عليها مكونا بالتقوايد العملية التي تقتضي باختصاص القضاء بإجرائه وفقا لأحكام الاجرائية المقررة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، فإن استيفاء مستحقات مصلحة الضرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشر اليه عن طريق الحجز الإداري على أموال هذه الشركات يتعارض مع نص القانون ويخالف قصد المشرع منه . ومن ثمة فلا يجوز للمصلحة اللجوء الى هذا الأسلوب لاستدعاء مستحقاتها قبل هذه الشركات .

نتائج :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى عدم جواز قيام مصلحة الضرائب بتوقيع الحجز الإداري على أموال الشركات الاستثمارية المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ونما مستحقاتها لديها .

(ملف رقم ٢٧٥/٢/٤٧ في ١٩٨١/١/٤)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

لا مجال لاستعمال وسيلة الحجز الإداري تجاه الدولة أو اشخاص القانون العام - لا يبقى الدائنين من اشخاص القانون العام سوى الاتجاه الى الطرق الأخرى لانتفاء دينه مثل شخص عام آخر فيما عدا طريقة الحجز الإداري .

الحكمة :

ومن حيث أنه من وجه النظم على الحكم بمخالفة القانون لعدم جواز توقيع الحجز الإداري ضد أموال الوحدة الخيرية بسبب عدم هذا السبب للممن على الحكم بتجاه سعيها ، ذلك لأن الحجز الإداري لا يقرر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، وبمطالعة نصوص هذا القانون يتبين أنه يقتصر

مبادئ حصة في الحجز الإداري والتنفيذ على أموال المدعين ومن ذلك أن الحجز الإداري يوقع بأمر من الجهة الإدارية ولا يتم وفقا للأصل المقرر بقانون المرافعات بسند تنفيذي (المادة ٢) ويقع الحجز على أموال الدين أيا كان نوعها (المادة ٢) ويجوز لثدوب الحجز كسر الأبواب أو نض الأقفال بالقوة بحضو أحد مأموري الضبط القضائي (المادة ٥) ولا يجوز وقف إجراءات الحجز والبيع إلا ببدء المبالغ المطلوبة والمصروفات (المادة ٢١) ، وإن الحجز القضائي لا يمنع من توقيع الحجز الإداري (المادة ٢٢٥) ويتم حجز أموال الدين لدى الغير بموجب محضر حجز (المادة ٢٩) ، ويلتزم المحجوز لديه بمجرد اعلانه بمحضر الحجز بالتقرير بما لديه للمدين (المادة ٣٠) ويلتزم خلال أربعين يوما أن يؤدي للحجز ما اقتره (المادة ٣١) ، كما يجوز الحجز على العقار ويبيعه باعلان موجه لواضع اليد على عقار الدين (المادة ٤٠) .

ومن حيث أن مطالعة نصوص القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ سلف الذكر ومذكرته الإيضاحية توضح أن المشرع قصد بالتنظيم الوارد بهذا القانون تقرير وسائل خالصة لاستيفاء الدولة وغيرها من الأشخاص العامة لحقوقها قبل أحد الناس ، وكانت هذه الوسيلة تخرج عن الوسائل المقررة للحجز والتنفيذ على أموال المدين المقررة في القانون العلم وهو قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يكشف عن أحد مزايا السلطة العامة المقررة لتسيير المرافق العامة .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن الحجز الإداري بوصفه أحد امتيازات السلطة العامة — مقرر لجبلية أموال الدولة بسلوب ميسر للجهات العامة ، وذلك بغية استرداد ديون الدولة لتفاتها في حاجات المرافق العامة ومن ثم فله لا يكون متصورا — وفقا للغة من الحجز الإداري — أن تسرى أحكامه قبل المرافق العامة ، فيتم الحجز على أموالها وتنفيذ عليها — حتى ولو كانت هذه الأموال قبلية للحجز عليها وذلك باستعانة الأموال العامة التي لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وفقا لصريح نص المادة ٨٧

من القانون المدني ، إذ لا يكون انحجز الإدارى باعتباره وسيلة خارجية عن إطار النظام التقونى العلم للتنفيذ على أموال الدين — محققة لسياسات تشريع الحجز الإدارى وقد يترتب على اتباع أسلوب الحجز الإدارى عثرات فى تسيير المرفق العام الذى يلزم أن يعمل باستمرار واضطراد وفقا للمبدأ الدستورى فى هذا الشأن ، ومن ثم فلا مجال لاستعمال وسيلة الحجز الإدارى تجاه الدولة أو اشخاص القانون العام ، ولا يبقى للدائن من اشخاص القانون العام بعد ذلك سوى الاتجاه الى الطرق الأخرى لاقتضاء دينه قبل شخص علم آخر — فيما خلا طريقة الحجز الإدارى .

ومن حيث أنه لا حجاج بأن المبلل ملزم بداء الأعمال التى يكلف بدائها ولو أن يكن مختصا بها كلف به ، لأن منط ذلك أن تكون هذه الأعمال داخلة فى الاختصاص الشامل لأعمال الوظيفة العامة أما ما لا يجوز اثباته لائ علم كان فإنه لا يجوز أن يكلف به أى علم بالمرفق لخروجه أصلا من دائرة الالتزامات الوطنية .

ومن حيث أنه لا يسوغ كذلك القول بأنه من واجب الرؤوس الاعتراض كتابة على ما تضمنه الأمر الصادر اليه من مخالفة للقانون ، ذلك لأن فضلا عن أنقول بأن الكتابة مطلوبة للاتين ويمكن للمحكمة أن تثبت من حدوث الواقعة بعدم تنفيذ الأمر غير المشروع واعلام الرؤساء بعدم مشروعيتها ، فإن البادى من الأوراق أن الطامن قد اعترض على تنفيذ الحجز الإدارى على أموال الوحدة المحنية بسنود وطلب أن تقوم القطعة من جانبها بتوقيع هذه الحجز لأن المطلوب توقيع الحجز عليه هى مصالح ختوية (المستند رقم ٥ بحافظة مستندات الطامن أمام المحكمة التأديبية) . وإذ كان الأمر المطلوب تنفيذه غير قابل لتنفيذ ماليا أو تقونيا غير أن السلطة الرئاسية اعتبرت أن امتناعه عن التنفيذ مخالفة إدارية وأوقعت عليه الجزاء الإدارى بالقرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٥ بناء على الامتناع عن تنفيذ أوامر الحجز الإدارى ضد الوحدة المحلية بسنود .

ومن حيث ان قرار الجزاء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٥ يكون قد صدر غير مشروع لانتقاده السبب الصحيح لاصداره واذا ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون حريا بالالقضاء والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب اليه .
(طعن ٢٩٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٧)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

المشرع على ازالة ما للحجز الإداري من بالغ الأثر وعظيم الخطر بحكم اتفراد الجهة الحاجزة بتقدير مالها من قبل المحجوز عليه من حقوق وتوقيع الحجز على أمواله تبعاً لذلك اقتضاء لها ان يحيط هذا السبيل من سبل استيفاء الديون بسياج من اسباب الحيطة والضمان فكان ان استقرت من سبل استيفاء من قانون الحجز الإداري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ نصحة اجراءات الحجز ان تصدر بناء على امر مكتوب ، وان يكون امر الحجز الذي يوقع بمقتضاه صادر من شخص مفوض قانوناً لاصداره واستوجب المادة ٢٩ حتى يؤتي الحجز اثره ان يتضمن محضر الحجز المعلن للمحجوز عليه قيمة المبلغ المطلوبة وانواعها وتواريخ استحقاقها وان يعلن المحجوز عليه بصورة من هذا المحضر والا اعتبر الحجز كمن لم يكن — اذا ما اتست الجهة الإدارية في الحجز الإداري سبيلاً لاقتضاء حقوقها فلها تنقيد في اتباعه بهذه الاجراءات وتلتزم بنات الضمانات والا وقع الحجز بطلاً ويتمين عدم الاعتداد به .

التنصؤ :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لمقسي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من يناير سنة ١٩٩٢ ماسبقاً لها أن المشرع متى ازال ما للحجز الإداري من بالغ الأثر وعظيم الخطر بحكم اتفراد الجهة الحاجزة بتقدير مالها قبل المحجوز عليه من حقوق وتوقيع الحجز على أمواله تبعاً لذلك اقتضاء لها — ان يحيط هذا السبيل من سبل استيفاء الديون ، بسياج من اسباب الحيطة والضمان ، فكان ان استقرت المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ نصحة اجراءات الحجز ان تصدر بناء على امر مكتوب ، وان يكون امر الحجز الذي يوقع بمقتضاه مستنداً من

شخص مفوض قانونا لاصداره واستوجب السلفة ٢٩٠ من القانون المشار اليه حتى يؤتى الحجز اثره ان يتضمن محضر الحجز المعلن للمحجوز لديه قيمة المبالغ المطلوبة وانواعها وتواريخ استحقاقها وان يعلن المحجوز عليه بصورة من هذا الخضر والا اعتبر الحجز كأن لم يكن وعلى ذلك فله من اتست الجهة الادارية في الحجز الادارى سبيلا لانقضاء حقوقها ، فانها تتقيد في اتباعه بهذه الاجراءات وتلتزم بذات الضمانات متى يقع المحجوز لديه من الوفاء بما لديه من اموال لدائته او تسليمها اليه .

لما كان ذلك وكأن امر الحجز في الحالة المفروضة والموقع بكتاب محافظة القليوبية على مستحقات الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير لم يصدر من الممثل القانوني للجهة طالبة الحجز وهي مركز ومدينة شبرا الخيمة والتي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة قائمة بذاتها وخلا هذا الامر من بيان توصيلي للمبالغ المطلوبة وتواريخ استحقاقها ولا يغني عن ذلك قط بيان المبالغ المطلوبة جلة واحدة ، اذ قد يعترض المحجوز عليه على واحد منها او اكثر ، وقد يقوم بوفاء بعضها دون البعض الآخر ، كما وأنه لا يشين من الأوراق ان هذا الامر ابلغ اسسها الى المحجوز عليه ومن ثم فلا سبيل الى ان يعتد بالحجز الادارى الذي وقع استنادا الى هذا الامر والذي اعتوره النقض وشابهه من اسباب الفساد ما يقع به في دائرة البطلان .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الاعتماد بالحجز الادارى على مستحقات الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير الموقع بكتاب محافظة القليوبية الموجه الى محافظة المنوفية .

(ملف ١٤٤/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/١١/٥)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

نسبة الرسم النسبي وقدرها ٥ ٪ من ثمن الشيء المبيع بالمزاد في إيرادات الهيئة التي أجرت المزاد ولا يجوز لها تبعا ردها .

التوضي :

المشرع جاز للجهات الادارية اتخاذ سبيل الحجز الاداري لاقتضاء حقوقها وذلك بتوقيع الحجز على ممتلكات المحجوز عليه وبيعها لاستداء مستحققاتها وعينت المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الاداري المبلغ الذي يلزم الراعي عليه المزاد بأدائه وهو كامل ثمن الشيء المبيع فضيلا عن رسم نسبي قدره ٥ ٪ والمصروفات ورسوم شهر محضر البيع كما أورد قرار وزير المالية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ المصروفات الواردة بالمادة ٦٦ آتفة البين ومنها نسبة ٥ ٪ من ثمن الشيء المبيع وارقتضاء الشركة الراعي عليها مزاد بيع احدي السفن شروط المزاد بما فيها اداء نسبة ٥ ٪ للصرف منها كمكافآت للعاملين بهيئة ميناء الاسكندرية القاطنين على بيع السفن وهذه النسبة في حقيقتها وجوهرها جزء من ثمن الشيء المبيع ارتضت الشركة الراعي عليها المزاد بأدائها مضافة الى اثنين ومن ثم تتخل هذه النسبة إيرادات الهيئة التي أجرت المزاد ولا يجوز لها تبعا ردها الى الشركة .

(ملف رقم ١٨/١٩٩٣ ، ٥٤/١/٩٨)

حراسة

أولاً - فرض الحراسة لا ينتقض من اهلية الغرض عليه الحراسة
قانوناً .

ثانياً - التعويض المسنق يتم تقديره طبقاً للقيمة الحقيقية للأرض
المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض .

ثالثاً - لا يجوز فرض الحراسة على الملكية الخاصة إلا في الأحوال
المبينة في القانون .

رابعاً - جواز إجراء المقاصة من الإجراءات التي يجعلها جهاز تصفية
الحراسات وبين دين للجهاز .

خامساً - اقتضاء التعويض الذي تنفردت للهيئة العامة للإصلاح
الزراعي بتحصيده لا يحمل على أنه رضاء بهذا التعويض .

أولاً - فرض للحراسة لا ينتقص من أهلية المفروض عليه الحراسة قانوناً

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

فرض الحراسة لا ينتقص من الأهلية القانونية المفروض عليه
للحراسة ولا يجوز بينه وبين مباشرة دعواه التي أقالها .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المحكمة بعد أن أصدرت حكمها
التبديدي بنصب مكتب خبراء وزارة العدل ، تقاعس الطاعن في الطعن رقم ١٧٩
لسنة ٢٨ القضائية بصفة المدعي في الدعوى الصادر بشأنها بحكم المطعون
فيه ، عن إيداع الأمانة الأمر الذي ترتب عليه عدم إرسال الأوراق إلى مكتب
الخبراء لمباشرة المهمة وهو أحد طلبات المدعي الأصلية في الدعوى فلا مناص
والحال كذلك من الفصل في الموضوع في ضوء المستندات والأوراق التي تضمنها
الدعوى ، وغنى عن البيان أن فرض الحراسة على أمواله لا ينتقص من أهليته
قانوناً ولا يجوز بينه وبمباشرة الدعوى المقابلة منه بطلب نصب الخبير والتعويض
عن الأضرار التي يدعيها .

ومن حيث أن المدعي يذهب إلى أن جهة الإدارة قد اقتضت صور العقلا
وقامت بهم المنشآت التي تقع خلفه وثلاثها واقتلاع الأشجار والأعمدة
الكهربائية . وقد أكتفت الجهة الادلية في ردها على الدعوى أنه لم يصدر
قرار بتزج ملكية الأراضي اللازمة لتوسيع شارع لها توفيل ووقفت قبابها
بإزالة الأسوار على نحو ما ورد بدعاء المدعي . واذ لم يقدم المدعي دليلاً على
دعواه سوى الخطاب المرسل إليه من مراقبة الإسكان بحسب العارية تطلبه
فيه بإزالة المصروفات لآلة يعترض توسيع الشارع ، وهو ما أوضحت الإدارة
في ردها على الدعوى ، أن هذه الأخطارات إلى أصحاب الشغل كانت مجرد
إخطارهم علماً بما ترمح الإدارة لفتحه من مشروعات لتوسيع الشارع .
والدكتورى منوط بمسئولية الإدارة بالتعويض بتوادر لركن تلك المسئولية من خطأ

وضرر وعلاقة السببية بينهما . فإذا كان النشبت على نحو ما تقدم لن الدعى
ثم يقيم الدليل على خطأ الإدارة فتكون دعواه بطلب التعويض غير قائمة
على أساس سليم متعينة الرفض .

(ظمن ١٣٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

ثانياً — التعويض المستحق يتم تقديره طبقاً للقيمة الحقيقية

للأراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

يتمين عند تقدير قيمة الضرر ان يتم وفقاً لأحكام القانون الدنى وقت
صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بدء
تحقق الضرر أو التعويض المستحق يتمين تقديره بالنظر للقيمة الحقيقية للأراضي
المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض لها وقت الاستيلاء عليها
تعويض المالك المستولى على أرضهم خطأ بأراضي أخرى جديدة من الأراضي
الملوكة للإصلاح الزراعى — ليس ثمة ما يحول قانوناً دون الاتفاق على ذلك
بين الطرفين اخذاً في الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للمالك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة في ٥ من شهر يونيو سنة ١٩٩١ فاستبان لها ان الجمعية
عمومية سبق ان حددت في فتواها الصادرة بجلطة ١٩٧٧/٢/٨
(ملف ١٨/٢/٣٠) ملول العائلة في القرارات الصادرة بفرض الحراسة
ويحدقه في زوجة الخاضع وأولاده القصر غير المتزوجين وقت فرض الحراسة .
كما انها انتهت في فتواها الصادرة بجلطة ١٩٧٠/٤/٢٢ ملف ٧٠/١/٢٠ الى
أن الحراسة وان كانت تفرض على المال لا انها لا تفرض عليه لذاته وقماً
تفرض عليه باعتباره مملوكاً لشخص معين يقتضى الصالح العلم وضع أمواله
تحت الحراسة ومن ثم اذا زال هذا الاعتبار زال تبعاً لذلك الموجب الذى اقتضى
فرض الحراسة كما انتهت ملكية الشخص الخاضع للحراسة لآل معين للوفاة .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم ، فإن غرض الحراسة على أموال
 وممتلكات السيدة نازلي سراج الدين في عام ١٩٦١ بالتبعية لزوجها المرحوم
 محيي الدين محمد البدرأوى المتوفى ١٩٥٥ وتوزيع أرضها الزراعية الكائنة
 بمركز طلخا على صفا المزارعين لا يكون له من أسس في الواقع أو القانون ،
 فلا تعيق من توليهم قراو مرض الحراسة فلا تتجه اليهما ، ولا يرد له محل
 على ما تملكه . وإذا كان ذلك ، وكلفت لم تستد منها بموجب قرار الإفراج
 الا ٥ سهلو و ١٥ قيراطا و ١٠ هكتارا من مجموع مائة هكتار فإن ذلك يعد
 اجراء ترتب عليه اضرار بها تتمثل في حرمتها من أرضها الزراعية وعدم
 استقطاعها استرداد جزء كبير منها فضلا عن حرمتها من مقابل استغلال هذه
 الأرض فانه بذلك يتوفر ركبا الخطأ من جانب جهة الاستيلاء وركن الضرر
 ورابطة السببية بينهما بما تحقق موجب التعويض . وقد أثبتت الجمعية
 العمومية في فتاها الصادرة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ ملك رقم ٧٢/١/١٠٠
 كيفية تدبر التعويض في مثل هذه الحالة فقالت في هذا الصدد : « انه يمكن
 هذا التعويض عينا غير انه متى كانت الأرض المطلوب التعويض في شأنها قد
 تم توزيعها على صفا المزارعين وكان من المقرر انه لا يجوز المساس
 بالتوزيعات التي تمتد على الأرض التي تم الاستيلاء عليها لان ثمة استنفال
 قانونية تحول دون ذلك فانه لا يكون أمام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سوى
 تنفيذ الالتزام عن طريق التعويض النقدي ومن المقرر أرشدا التعويض يتعين
 ان يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب متى كان الضرر
 مباشرا ويستوى في ذلك ان يكون هذا الضرر ماديا وأدبيا حالا أو مستقبلا .

وحيث أنه على تقرير الضرر الذي يحسب التعويض على أساسه فانه
 لما كان الغرض من هذا التعويض هو جبر الاضرار وكلفت قيمة هذه الاضرار
 هي العامل الأساسي في تحديد التعويض فانه يتعين ان يتم تقدير قيمة الضرر
 وفقا لأحكام القانون المعنى وقت صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض
 فيه وليس وقت وقوع الخطأ أو بدء تحقق الضرر مع تغيير الظروف والأوضاع
 تتغير قيمة الاضرار بالزيادة أو النقص الأمر الذي يلزم معه ان يتم تقدير التعويض

على ضوء هذه المتغيرات وفي وقت ادائه وتبعا لذلك فإن التعويض المستحق هذه الحالة يتمم تقديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للأرضى المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض ولا وقت الاستيلاء عليها .

ومن حيث أنه حول ما أثير عن طلب الملاك تعويضهم من أرضهم المستولى عليها بطريق الخطأ بأرضى أخرى جديدة من الأرضى المملوكة للإصلاح الزراعى فإنه ليس ثمة ما يحول قلوبنا دون الاتفاق على ذلك بين الطرفين أخذا في الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للملاك .

وعنى كان ذلك وكلفت الأسس التي وضعتها هذه الفتوى لتقدير فيمكن تعويضها بأرضى أخرى جديدة من الأرضى المملوكة للإصلاح الزراعى أن تستعيد الأرضى التي تم توزيعها على صغار الفلاحين فإذا تمخّر ذلك التعويض تحل الرد الكافى على ما تطلبه السيدة / فيحق لها أخذا في الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق لها . فإن لم يتم الاتفاق في هذا الشأن فيكون لها الحصول على تعويض نقدى يقدر بقيمة الضرر وقت الاتفاق على التعويض عنه . ولا يغير من هذا رأى أن السيدة المذكورة قد تناضت التعويض الذى قدرته الهيئة العاملة للإصلاح الزراعى بأرائتها المنفردة عن الأرضى التي وزعت على صغار الفلاحين إذ أن ذلك على ما ذهبت الجمعية العمومية الى فتواها السابق ببقائها لا يمكن حمله على أنه رضاء لهذا التعويض إذ لو صح هذا السابق يصرف التعويض بالتالى الهيئة وذوى الشأن .

لذلك ،

انتهت الجمعية العمومية الى احقية السيدة / فيما تطلبه من تسلم الأرض الزراعية التى لم يفرغ عنها عينا ويجوز الاتفاق بين الهيئة العاملة للإصلاح الزراعى وبينها على تعويضها بأرضى بديلة برعاية القيمة الحقيقية للتعويض المستحق لها ويكون لها الحصول على تعويض نقدى ويتم حساب التعويض بالنظر الى قيمة الأرض وقت الاتفاق على دفع التعويض .

(ملف رقم ٨١/١/٧ فى ١٩٩١/٦/٥)

ثالثا - لا يجوز فرض الحراسة في الملكية الخاصة الا في الأحوال المبينة في القانون

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

لا يجوز على أى أساس الملكية الخاصة الا طبقا للقانون وفي الحدود
التي تنص عليها ووفقا للإجراءات التي رسمها بهدف تحقيق الخير العام
للشعب .

الحكمة :

ومن حيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد عينت منذ دستور
دستور ١٩٩٣ على النص على أن الملكية الخاصة مصونة لا تفسد الا وفقا
للقانون وفي الحدود التي يحددها . وقد نصت المادة (٢٣) من الدستور
الحالي على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستقل وينظم
القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة
التنمية دون انحراف أو استغلال - ولا يجوز أن تتعارض طرق استخدامها
مع الخير العام للشعب .

كما نصت المادة (٢٤) على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز
فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ،
ولا تفرغ الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض يحدده المشرع .

كما حظر المصادرة العامة للأموال بحسبة مطلقة ، ولم يجز المشرع
الدستوري المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادتين ٣٥ ، ٣٦)
من الدستور .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه لا يجوز على أى وجه الأساس بالملكية
الخاصة الا طبقا للقانون وفي الحدود التي نص عليها ووفقا للإجراءات
التي رسمها بهدف تحقيق الخير العام للشعب .

(طعن ٦٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

رابعا : جواز اجراء المقاصة بين الاجارات التى حصلها

جهاز تصفية الحراسات وبين دين الجهاز

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

في حالة الاخراج النهائى عن اموال وممتلكات احد الأشخاص الخاضعين لتدابير الحراسة على امواله وممتلكاته يجوز لجراء المقاصة بين الاجارات التى حصلها جهاز تصفية الحراسات وبين ما فى ذمته من دين الجهاز .

القنوى :

خضوع احد الأشخاص لتدابير الحراسة على امواله وممتلكاته —
الامراج النهائى من امواله وممتلكاته — عدم مريان احكام اتفاقية تمويزات الرعايا الأسبان المبرمة بين حكومتى مصر واسبانيا على حالته على نحو ما كشف به الجمعية العمومية من وجه الحق حكم القاتون فى امتثالها السابق فى ٥ من أبريل سنة ١٩٨٩ من أن القرار الصادر بلفاء الامراج النهائى عن ممتلكاته وأيلولتها الى الدولة ولد معدوما لعدم انطبق احكام الاتفاقية المشار اليها على حالته ونتيجة لذلك :

٧ يؤول الى الدولة بهذا القرار شئ من هذه الممتلكات او الاموال وانما تبقى على ملك صاحبها يستمتع بثمارها وبما يدره حق استغلالها وقيام جهاز تصفية الحراسات بتحصيل ايجار هذه الممتلكات دون صاحب الحق فيها وهو المالك جواز اجراء المقاصة بين الاجارات المحصلة وما فى ذمته من دين للجهاز تصفية الحراسات اعمالا لما تنص عليه المادة ٢٦٢ من القانون الحثى .

(ملف رقم ١٠٠/٢/٣ جلسة ١٧/١٢/١٩٩١)

خلصنا — اقتضاء التعويض الذي افترقت

الهيئة العامة للأصلاح الزراعى بتحديد

لا يحمل على أنه رضاء بهذا التعويض

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

قرار فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين — تعمله — تعويض —
ركن الضرر الموجب للمسئولية — تعدد الضرر — اقتضاء تعويض قدرته
الهيئة العامة للأصلاح الزراعى عن الأراضى التى وزعت على صغار المزارعين
ولا يمكن حمله على منه رضاء لهذا التعويض .

الفتوى :

توافرت احكام المحكم على ان القرارات الصادرة بفرض الحراسة
على الأشخاص الطبيعيين استنادا الى احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حالة الطوارئ هي قرارات مشوية بإعلان ومعمومة اوثر قانونا
لاتطوائها على مخالفة صريحة بانحة الجسالة حيث صدرت مقررًا لمسندها
متضمنة اعتداء على حرمة الملك الخاص التى نص الدستور على صونها
وحمايتها مما يجرى من شرعيتها الدستورية والقانونية وهو الأمر الذى ينحدر
بها الى مرتبة الفعل المصادى مع الأثر قانونا وعلى هدى من هذا القضاء
بتعين النظر الى التحفظ على الأراضى الزراعية المملوكة لن فرض عليه الحراسة
تفاء على الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ باعتباره مكونا لركن الخطأ الموجب
للمسئولية وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر لحق بالخاضع للحراسة تمثل
فى تملك الأراضى المتحفظ عليها لصغار المزارعين وتعذر ردها عينا اليه
وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر فى هذه الحالة بما يتحقق معه
موجب التعويض واستعراض افتضاء الجمعية العمومية الصادر بجلستها المنعقدة
فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ فى كيفية تقدير التعويض والتى خلصت فيه
الى ان التعويض يمكن أن يكون عينا غير أنه متى كانت الأرض المطلوب التعويض
بشأنها قد تم توزيعها على صغار المزارعين وكان من المقرر أنه لا يجوز
المسئول بالتوزيعات التى تمت على الأرض لأن ثمة استحالة قانونية تحول

دون ذلك فانه لا يكون أمام الهيئة العاملة للإصلاح الزراعى سوى تنفيذ الالتزام من طريق التعويض التقديرى وهذا التعويض يتعين أن يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب متى كان الضرر مباشرا وتقدير تبة الضرر وفقا لأحكام القانون المدنى وقت صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض عنه وليس وقت الخطأ أو بدء تحقق الضرر فمسح تغير الظروف والأوضاع تتغير قيمة الأضرار بالزيادة أو النقص الامر الذى يلزم معه أن يتم تقدير التعويض على ضوء هذه المتغيرات وقت أدائه والتعويض المستحق فى هذه الحالة يتعين تقديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للأراضى المسئولة عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض وليس وقت الاستيلاء عليها واقتضاء تعويض قدرته الهيئة العاملة للإصلاح الزراعى عن الأراضى التى وزعت على صغار المزارعين والذى انفردت الهيئة بتحديدته بمنأى عن صاحب الشأن لا يمكن حمله على أنه رضاء بهذا التعويض إذا لم يسبق أداء التعويض اتفاق الهيئة وذوى الشأن .

(ملف رقم ٧٨/١/٧ جلسة ١٩٩٢/٧/٣١)

حرية

الفصل الأول — حرية الرأي

الفصل الثاني — حرية العقيدة
حق المرأة في ارتداء النقاب

الفصل الثالث — حرية التعبير الفني

الفصل الرابع — حرية التنقل

أولا — المنع من السفر ليس بقوة جنائية

ثانيا — حرية التنقل بين بلدان المصالح هي من الحقوق المدنية والسياسية
المقررة دوليا للإنسان

ثالثا — سلطة جهة الإدارة في منح الترخيص بالسفر الى الخارج
أو عدم الترخيص

رابعا — الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة لا يكون الا للمواطنين
بالدولة والقطاع المصالح

الفصل الأول

حرية الرأي

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

حرصت الدساتير المتعلقة على كفالة حرية الرأي والاعتقاد للمواطنين — الموظف العام يسرى عليه ما يسرى على بقية المواطنين باستثناء القيود القانونية التي يقرها التشريع — من بين هذه القيود عدم جواز انتماء الموظف إلى حزب سياسي أو الاشتراك في تنظيم اجتماعات حزبية أو دعاية انتخابية — يعتبر مستقيلا من رشح نفسه بصفة بصفة حزبية لعضوية البرلمان — مؤدى ذلك — أنه للموظف حق اعتناق الرأي السياسي الذي يراه بشرط ألا يتجاوز الحدود المقررة قانونا — اعتزال الموظف لاعتقاده فكريا سياسيا لا يصلح سببا لفصله بغير الطريق التقليدي طالما أن جهة الإدارة لم تقدم الدليل على أن هذا الفكر أثر على عمله وهدد بحسن سير المرفق .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فإن المحكمة لا ترى ما يحول دون التصدي له والفصل فيه بغير ما حاجة لإعادة الدعوى مرة أخرى إلى المحكمة التأديبية إذ الثابت من الأوراق أن الخصوم قد سمعت أقوالهم وحقق دفاعهم وأبدوا دقوعهم على نحو يجعل الدعوى مهيأة للفصل في موضوعها .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعي تأسيسا على أنه قد أعيد إلى الخدمة وضمت مدة فصله إلى مدة خدمته ، وكذلك مدة خدمته السابقة درجت حلقته بالعمليات والترقيات طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحسب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعاملين إلى الخدمة . فانه بالإطلاع على أحكام هذا القرار يتبين أنها اقتضت على أن تحسب في مدة خدمة المعاملين المنصوصين المدة بين تاريخ إعادتهم إلى الخدمة على ألا يترتب على ذلك صرف أية فروق مالية عن الماضي ومن ثم فإن أحكام هذا القرار تم تعالج الآثار المالية التي حرم منها المنصول

بسبب فصله بما تمثله من ضرر مادى والإضرار المعنوية التى لحقت بسبعته من جراء هذا الفصل بما تنطوى عليه من ضرر أبى وترتبا على ذلك لا مراء أن المدعى والحال هذه يبقى له مصلحة شخصية ومباشرة فى طلب الغاء القرار المطعون فيه حتى لا يكون له وجود كواقعة قانونية تمت خلال حيلته الوظيفية وتمثل مصلحته فى ازالة الوجود للقرار المطعون فيه بغض النظر عن آثاره وبالإبتناء على ذلك يكون الدفع بعدم قبول ادعوى لانتفاء مصلحة المدعى غير قائم على سبب قانونى صحيح جدير بالرفض .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الدساتير الصريحة الديمقراطية حرصت على كفاءة حرية الرأى والاعتقاد للمواطنين ولا شك أن الموظف العام ، بوصفه مواطنا ، يسرى عليه ما يسرى على بقية المواطنين الا أنه بحكم شغله لأحدى الوظائف العامة ترد على حريته بعض القيود نقد نصت المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أنه لا يجوز للموظف أن ينتمى الى حزب سياسى او يشترك فى تنظيم اجتماعات حزبية او عمليات انتخابية ويعتبر مستقبلا كل من رشح نفسه بصفة حزبية لعضوية البرلمان من تاريخ ترشيحه . ومؤدى ذلك أن للموظف العام حق اعتناق الرأى السياسى الذى يراه بشرط ألا يتجاوز الحدود المبينة فى المادة المذكورة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المدعى الذى كان يعمل بمصلحة الكفافية الانتاجية اعتقل فى ١٢/١١/١٩٥٦ ثم صدر فى ١٦/١/١٩٦٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٠ بفصله من خدمته بغير الطريق التاديبى ولم يظهر فى الأوراق أن المدعى ارتكب إيا من المحظورات المبينة بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - الذى اعتقل وفصل فى ظل العمل بلعكاه وكل ما نسب اليه حسب المستظهر من كاتلى ادارة المباحث اتعامة - فرغ النشاط الداخلى (شيعية) رقم ١٤٥١٨ مصر تسجيل ٧١٨٨٤ المؤرخ فى ٢٥/٨/١٩٦٣ ورقم ١٣٢٤٨ سلبية تسجيل ٧٨١٥٧ المؤرخ فى ١١/٣/١٩٦٩ وهو اعتناقه لفكر

سياسي أدى الى اعتقاله وإن الجهة الادارية قد اعلتته الى عمله ذاته بمصلحة الخلية الانتاجية . وعلى ذلك فإن اعتقال المدعى لاعتقائه ثمة فكر سياسي لا يصلح في ذاته أن يكون سبباً لفصله من عمله بغير الطريق التقليدي طالما أن جهة الادارة لم تقم الدليل على أن هذا الفكر قد اثر على عمله بما يهدد حسن سير المرفق العام بل أن مسلكها في اعادة المدعى الى عمله في ذات الجهة التي كان يعمل بها قبل فصله يؤكد انتفاء قيام هذه الشبهة . وبالتالي يكون قرار فصله قد قام على سبب غير مشروع مما يتعين معه الحكم بالغاءه .
(طعن ٣٠٨ لسنة ٢٧ ق ١٩٨٥/١٢/٢)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يصدر قانون نظام المهنيين المننيين بالدولة .

قرر الدستور كفالة حماية المواطنين المومنين في أداء واجباتهم وكفل حرية الرأي والنقد رغبة في الإصلاح وتحقيقاً للمصالح العام — للموظف أن يتظلم الى السلط .. الرئاسية وله أن يعبر من خلال الصحافة عن تطلبه مما يعنيه أو يتصوره ظالماً لحق به — يشترط أن يحدد الوقائع وأن ينتقد بصفة موضوعية مقترحاً بحسب وجهة نظره وخبرته ما يراه من أساليب للإصلاح ورفع مستوى الخدمات والانتاج شريطة ألا يلجأ الى أسلوب ينطوي على اتهان أو تجريح للرؤساء .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣١ التفصيلية المقام من (.....) أن الحكم المطعون فيه والقاضي بمجازاته بخمس يومين من رتبته قد صدر معيباً (اولا) لأنه عدل وصف المخالفة الاولى القسوية اليه من كونها (مخرج لجلسة اكتوبر بحديث مسخى ينطوي على المساس برئيسه في العمل) الى كونها الانقضاء بتصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف ، دون مواجهته بهذا الوصف للاتهام مما يهدر ضلعة من ضمانات

الغفاح . . (ثانيا) أن ما نشر بجريدة الكويز لم يكن حديثا صحفيا وإنما استقاء الصحفي من مجالس الفنانين حيث كان الطاعن يشكو ازلامه من متاعب العمل . (ثالثا) أن الحكم قد انطوى على غلو في الجزاء حيث لا تتلاءم المخالفة المنسوبة الى الطاعن على فرض حدوثها مع الجزاء المتوقع عليه مما يصمم الحكم بصمم المشروعية .

ومن حيث أن مبنى الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٢١ القضائية والمقام من مدير النيابة الادارية ضد (.....) وسائر المحالين الذين قضت المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا ببراعتهم أن اتحكم المطعون فيه تد شامه الخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، وذلك على اتوجه الاتي :

في شأن المطعون ضده الثاني (.....) فقد استندت المحكمة في براعته مما نسب اليه من أنه صرف لنفسه مبالغ دون وجه حق على أنه كذاب لا يسأل عن مراقبة مدى سلامة الصرف وهذا الاستناد غير صحيح لأن المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين الفنيين بالدولة وضع نظام صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية واعتداد الصرف وبني كان المطعون ضده قد اعتمد صرف مبالغ لنفسه دون العرض على السلطة المختصة اما يكون قد خالف القانون على نحو يستوجب مساعلته .

وفي شأن المطعون ضدهم الثالث والرابع والخامس (.....) و (.....) و (.....) فقد استندت المحكمة في براعته مما نسب اليهم على أنه لا ترتيب على المحالين اذ قللوا باعداد مذكرات الصرف لا يقابل الجهود التي اعتبرت غير عادية من مكافآت مئة حتى ولو كان متعلقا بمتدوبي وزارة المالية ، لأن المنشورات المالية الصادرة بحظر صرف مكافآت لممثلي وزارة المالية بغير موافقتها تخاطب رجال المالية وليست موجبة الى الجهات الادارية الأخرى . وهذا الاستناد غير صحيح وفقا لما تشهد به (.....) المفتش بالبيت الفني للموسيقى ، ووفقا لنص منشوري وزارة المالية الذين يخاطبون كل الجهات الادارية المتعملة مع متدوبي وزارة المالية .

وفي شأن المطعون ضدهم — السادس والسبع والثامن والتاسع والعاشر (.....) و (.....) (.....) و (.....) قد استندت المحكمة في براعتهما مما نسب اليهما على أن المحكمة ترى أن في صدور قرار بتقلهم من مقل أعمالهم الى أعمال أخرى في أعقاب الصرف ما ينطوى على جزاء مقنع وهو ما نكتفى به المحكمة بالنسبة لهم ... وهذا الاستناد غير صحيح ، لأن المحكمة التأديبية لا شأن لها بالجزاء المقنع الذي تختص بنظر المعلن فيه محكمة القضاء الإداري، وعلى المحكمة التأديبية توقيع الجزاء الذي تراه مناسباً للمخالفة التتية في حق المتهمين .

وفي شأن المطعون ضدهما الحادية عشر والثانية عشر (.....) و (.....) فقد استندت المحكمة في براعتهما مما نسب اليهما على حداثة عهدهما بالعمل وأن الختب المسند اليهما لا يرقى الى مستوى الذنوب الموجبة للتأديب والتي تقوم اساساً على الانحراف أو سوء القصد أو الخطأ أو الأهمال الجسيم .. وهذا الاستناد غير صحيح لأن المحكمة لم تنف الاتهام بل اكتفته ورغم ذلك لم توقع أى جزاء وهو خطأ شاب الحكم المطعون عليه .

وفي شأن المطعون ضدها الثالثة عشر (.....) فقد استندت المحكمة براعتهما على أن الدفتر عهدتها الذي فقد كان محل تداول أكثر من يد بمناسبة التفتيش على أعمال البيت الفني التي فقد فيها .. وهذا الاستناد غير صحيح لأن المطعون ضدها كان عليها مراقبة تداول هذا الدفتر عهدتها ، ومن ثم فإن أهمالها في ذلك يرتب مسؤوليتها ويستوجب مجازاتها .

وختم تقرير الطعن المقام من النيابة الإدارية أخذة على الحكم المطعون فيه بأن مجازاة المطعون ضده الأول (.....) بخضم يومين من راتبه لا يتناسب مع جسامة المخالفات المنسوبة اليه بتقرير الاتهام مما يعيب الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه في شأن السيد (.....) للطاعن في الطعن

في الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣١ القضائية والمطعون ضده الأول في الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٣١ القضائية ، غائبت من الأوراق ، انه يعمل تقاعد اوركسترا مسيغوني بالبيت الفني للموسيقى ، من الدرجة الاولى ، وقد نسب اليه تقرير الاتهام اتهامين اولهما : انه صرح لمجلة اكوير بحديث صحفي ينطوي على المساس برئيسه في العمل . وثانيهما : انه قام بالعمل لدى الفرق الليلية (فرقة) دون الحصول على ترخيص من السلطة المختصة . وقد صدر الحكم المطعون فيه منطويا على براءته من الاتهام الثاني وادانته عن الاتهام الأول ، ومجازاته عنه بالخضوع يومين من راتبه .

وحيث انه عن الاتهام الأول المنسوب للسيد / والممثل في انه صرح لمجلة اكوير بحديث صحفي ينطوي على المساس برئيسه في العمل ، فان القاعدة التي تحكم مدى اعتبار النشر بلمصنف مرتبا لمسئولية تأديبية للموظف العام من عدمه هي ان المقرر وفقا لصريح نصوص الدستور ان الوظائف العامة كما هي حق للمواطنين تكليف للقائين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وفي قيامهم باداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب (م ١٤) وحرية الرأي مكفولة ولكل انسان التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء الوطني (م ٤٧) وكما ان الالتزام بصيغة اسرار الدولة واجب وطني (م ٦٠) — وفي ذات الوقت فان لكل مواطن حق مخاطبة السلطات العامة كتابة (م ٦٣) .

وحيث انه يبين مما سبق ان الاصل العام المقرر دستوريا والمطلب ديمقراطيا هو وجوب كفالة حماية الموظفين العموميين في اداء واجباتهم من كفالة حرية الراى سواء لذات العاملين في مباشرتهم للنقد ورغبة في الاصلاح وتحقيق المصالح العام او من غيرهم من المواطنين مع رعاية حرية وتומרير حق الشكوى لكل منهم للصحافة وغير ذلك من طرق النشر والاعلام دون مسلسل بسرار الدولة وصيانتها ، وان اجتناع حق الشكوى مع حرية الراى والتعبير عنه يباح كاصل عام لكل مواطن ان يعرض شكواه ومطالبه على الراى العام ، شريطة الا يتضمن النشر ما ينطوي على مخالفة

الدستور أو القانون أو إساءة استعمال الحق ، لأن عدم إساءة استعمال الحقوق هو القيد العام المشروع الذى يسرى على جميع الحقوق والحريات .. ولقد حظر المشرع على العامل فى صلب قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ صراحة فى المادة (٧٧) منه :

٧ - أن يقضى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف وغير ذلك من طرق النشر إلا اذا كان مصرحاً له بذلك ككتابة من الرئيس المختص .

٨ - أن نقضى الأمور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك . ويظل هذا الالتزام بالكتمان قائماً ولو بعد ترك العامل الخدمة .

ويؤدى هذه النصوص فى إطار حرية الرأى والنقد وحق للشكوى أو حق الموظف العام فى الحماية فى أداء واجبات وظيفته التى قررها الدستور والقانون أنه لا حظر على الموظف فى أن ينشر عن طريق الصحافة كل ما لا يعد تصريحاً أو بيانا عن أعمال الوظيفة أو إنشاء لما هو سرى منها بطبيعته أو بموجب تعليمات تقضى بذلك .

ومقتضى ما تقدم أن للموظف أن يتظلم الى السلطات الرئاسية وله أن يعبر من خلال الصحافة عن تظلمه مما يعالجه أو مما يتصوره ظلماً لحق به وأن يحدد وقائع ما لاتاه من عنت أو انسطهاد وكذلك أن ينتقد بصيغة موضوعية مبينا فى إجراءات ونظم العمل ووسائله مقترحا ما يراه بحسب وجهة نظره وخبرته من اصلاح فى اساليب ووسائل تنظيم وأداء العمل بما يرتفع بمستوى الخدمات والانتاج للمصالح العام وحماية الأموال والألاك العامة ورعاية حقوق وكرامة المواطنين شريطة ألا يلجأ الى أسلوب ينطوى على امتحان أو تجريح الرؤساء بما لا يستتوجه عرض وقائع الشكوى ، وادعائهم التظلم أو الأسمس الموضوعية النقد للنظم الإدارية السيئة او العتية والبالية ويبين صور ما يعالجه من ظلم أو إعتات أو ما يراه بن

تخلف في الأنظمة والوسائل التي تتبعها الجهات الادارية بما يعوق حسن سير وانتظام أداء المرافق والمصالح العامة للخدمات للشعب واستنادا لما تقدم من مبادئ واسس دستورية وقانونية فان الثابت ان الطاعن قد نظم للسلطات الرئسية والنيابية الادارية وعمها على النحو الذي نشرته مجلة اكتوبر منسوبا الى (الطاعن) وهو مؤلف وفنان موسيقى مشهور وينطوى على اشارة لأسباب عدم مباشرته عنه الموسيقى واقتياده الأوكسترا لغترات طويلة ولما يعانیه من اضطهاد من جلب رئيس وهو أيضا شخصية علمة وفنان ومؤلف موسيقى مشهور مع بيان دوافع هذا الاضطهاد في موضوعية دون استعمال عبارات التجريح الشخصي أو غير الموضوعي أو الاساءة المنجردة عن وقائع الحال ، وعلى ذلك فانه يكون قد استعمل صلفته موظفا علما وفنانا موسيقيا وشخصية علمة في المجتمع الثقافي والفني ، حقه الطبيعي في الشكوى في مواجهة الرأي من رئيسه الموظف العام والفنان والشخصية العلمة الموسيقية مثله ومن عدم تمكنه من مباشرة فنه الموسيقى بصورة علانية وطبيعية حسب وضعه الوظيفي وكفاءاته وقدراته الفنية ومن خلال ما هو متاح دستوريا وديمقراطيا من حرية الصحافة والنشر ودون أن يخرج عن الاطار المشروع دستوريا وقانونا الى حيز اساءة استعمال الحق حيث لا يعد ما نشر عنه على النحو سالف البيان المقصود بالافضاء بتصريح او بيان عن أعمال وظيفته لأن ذلك التصريح أو البيان لا يكون الا حيث يتعلق بمسائل تتصل بدارة العمل في الجهة الادارية ويسره ويصفه علمة مما يعنى سائر العللين أو المواطنين بأن يكون متعلقا بوظيفة وأهداف وأغراض المصلحة العامة أو المرافق العامة وليس بياناً او تصريحاً ابداء للشكوى عما يتصل بأمر يتعلق شخصيا بالموظف العام في علاقته بالجهة الادارية وحتوقه الخاصة به والمتعلقة بوظيفته ذاتها كما أن ما نشر في المجلة للطاعن لا يعد باداة مما حظر الدستور والقانون اذاعته أو نشره من اسرار الدولة أو الجهات العامة فليس فكر ما يعانیه العلل في أمر نفسه بجهة عنه من أحد رؤسائه في الاعلام مستهدفا الحصول على الاتصاف من يملك ذلك أو توضيح موقفه كشخص علم وفنان كما هو الشأن في الطاعن مما لا يعد انشاء لأحد اسرار وظيفته ، خاصة

وانها وظيفة فنية. لا تمس سرا عسكريا او اقتصاديا بمعنى انها لا تمس سرا بطبيعته او بموجب تعليمات تنضى بذلك خلاصة وأن الطاعن فنان موسيقى من حقه ومن واجبه بيان حقيقة موقفه بالنسبة لادائه لفنه في خبطة اشعب وانسبب عدم بذل جهده وطاقته في هذا الخصوص والمعوقات التى يشكو منها وتمنعه من الأداء الكامل لكل طاقته لفنه لثقافة ومنعة مواطنيه الأمر الذى يربط أن الطاعن السيد / يرى قانونا من هذا الاتهام وحيث انه عن الاتهام المنسوب الى السيد المذكور والمتمثل في أنه قلم بالعمل في الفرق الليلية (فرقة) دون الحصول على ترخيص من السلطة المختصة، فان القاعدة التى قررها المشرع في قانون نظام العاملين العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هي أنه وفقا لنص المادة (١٢/٧٧) يحظر على العامل « أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية الا باذن من السلطة المختصة » .

ومن حيث أن الثابت من أوراق التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية مع السيد / أن رئيس النيابة المحقق قد اطلع على الطلب المقدم من السيد المذكور الى السيد مدير علم ورئيس ادارة الفنون والمرح والموسيقى ، المؤرخ ٢٢/١٠/١٩٧٦ متضمنا طلب الموافقة على مزاوله النشاط الفنى في غير أوقات العمل الرسمية وعلى الطالب تأشيرة المقدم اليه بالموافقة (صفحة ٢١ من التحقيقات) .

ومن حيث أنه ليس في القانون أو غيره من القواعد التنظيمية ما يقضى بأن يكون تصريح جهة الادارة للموظف بالعمل للغير في غير أوقات العمل الرسمية اذا صدر من السلطة المختصة غير محدد المدة وموقوتا بمدة سنة أو ما يقضى بسقوط ذلك التصريح بمجرد انقضاء مدة السنة على صدوره ومن ثم فان الاذن الممنوح يكون انفا مستمرا طالما لم يصدر قرار جديد من السلطة المختصة قانونا بها يفب الغاء الترخيص السابق منحه اليه ، ومن حيث أنه بالإضافة الى ذلك فان الثابت من الأوراق ان ذلك الترخيص لم يقيد الطاعن الأوراق ان ذلك بنوعية معينة من الاعمال الفنية يجوز له اتقليم بها (م — ١٧)

في غير اوقات العمل الرسمية دون سواها كما لم يصدر مقيدا بعمل معين ومحدد لا يجوز له القيام بشيء بمقتضى هذا الاذن ومن ثم فان معنى ذلك ومؤداه ان يكون للمرخص له ان يزاول كل ما لا يتعارض مع كرامة الوظيفة من الاعمال الفنية التي تتاح له ممارستها وفقا لظروف العمل الفنية والاقتصادية وذلك في غير اوقات العمل الرسمية ومن بينها العزف في الفرق الموسيقية والغنائية ، طالما انه لم يثبت في حقه اتيان ما يمس بكرامة الوظيفة التي يشغلها على نحو ما .

ومن حيث ان هذا ذاته هو ما انتهى اليه قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم فانه في هذا الشق قد وافق صحيح حكم القانون بما يتعين معه رفض الطعن بالنسبة اليه وتأييده .

(طعن ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨٠/٢/١٩٨٩)

التفصيل الثاني

حرية العقيدة

حرية المرأة في ارتداء النقاب

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

ان اسدال المرأة للنقاب او الخمار على وجهها اخفاء له عن الاعين ان لم يكن واجبا شرعا في رأى فئته كذلك في رأى آخر وهو في جميع الاحوال غير محظور شرعا والدعوة الاصلاحية ان لم تكن للنقاب فان ظروفنا خلصة قد تدعو اليه صدودا عن الفتنة فضلا عن ان القانون لا يحرمه والعرف لا ينكره - مؤدى ذلك :

ان يظل النقاب طليقا في غمار الحرية الشخصية ومحررا في كنف حرية العقيدة فلا يجوز حظره بصفة مطلقة او منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة او مكان محدد مما يحق لها ارتياده - للحظر المطلق او النزع الكلى يمس الحرية الشخصية في ارتداء الملابس وتقييد لحرية العقيدة .

الحكمة :

ومن حيث انه اذا كان جمهور علماء الاسلام على ان وجه المرأة ليس بمورة فيجوز لها الكشف عنه ، فانهم لم يحظروا عليها مسقره الا في الطوائف حول الكعبة المشرفة ، كما ان هناك علماء رآوا وجوب حجب المرأة وجهها بصفة عامة . ومفاد هذا ان اسدال المرأة للنقاب او الخمار على وجهها اخفاء ل عن الاعين ، ان لم يكن واجبا شرعا في رأى ، فئته كذلك في رأى آخر ، وهو في جميع الاحوال غير محظور شرعا . بالاضافة الى ان الدعوى الاصلاحية ان لم ترك النقاب عامة صدودا عن الفتنة ، فان ظروفنا خلصة قد تدعو اليه صدودا عن الفتنة ، فضلا عن ان القانون لا يحرمه والعرف لا ينكره . وبذا يظل النقاب طليقا في غمار الحرية الشخصية ومحررا في كنف الحرية العقيدية فلا يجوز حظره بصفة مطلقة او منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة او مكان محدد مما يحق لها ارتياده ، لما يمثله هذا الحظر

المطلق أو المنع الكلى من ملبس يلاحية شخصية في ارتداء الملابس ومن تقييد الحرية العقيدية ولو اتباليا على مذهب ذى عزيمة أو اعراضا عن آخر ذى رخصة دون تناقض مع قانون أو اصطدام بعرف : بل تعريفا واقيا سماجيته ومظهرها مغريا بالحشمة ورمزا داعيا للخلق القويم عالة ، فلا جناح على امراء اخذت نفسها بمذهب شدد بالانقلاب ولم تترك الى آخر خفف بالتحجيب ايا كان الراى فى حق المشرع الوصفى للمستور فى الانتصار لمذهب شرعى على آخر فى مسألة ادخل فى العبادات اسوة بحقه هذا فى نطاق المعاملات رغما للخلاف فيها وتوحيدا للتطبيق بشكها فهذا الحق لا يثبت لغير السلطة التشريعية ولو كلى من القائلين على المسؤولية فى غيرها مثل مجلس الجامعة أو رئيسها أو عميد الكلية ، فلا يجوز لايهم فرض ذلك الحظر المطلق والمنع التام للنقاب فى الجامعة أو الكلية ، وان كان له كراع مسئول عن تصريف امور الجامعة أو الكلية ان يواجه بالتقدير اللازم ، ينشأ عرضا من ضرورة تقتضى التحقق من شخصية المرأة فى مواطن معينة سدا للزينة أو لأخرى ، وهو ما قصدت اليه الفتاوى الشرعية الصادرة فى هذا الشأن ، كما فى حالة دخول الجامعة أو الكلية تحوطا للعناصر الدخيلة أو حالة اداء الامتحانات توتيا للانتحال ، فهذه الضرورة تقدر بقدرها ونشفع محصب فيها يلزم لمواجهتها بالتقدير اللازم لسد الذرائع فيها ، بل تكليف المرأة المتقبة بالكشف عن وجهها عند اللزوم أو رصد مختص ولو من الامتثال ولا مشتقة على الكلية فى التطبيق ولا مرتلة لدراسة أو لامتحان ولا مدعاة لمشاحنة أو لجدال ازاء حفاظ فى الاصل على حرية ثابتة فى ارتداء النقاب وسد مقدور للذرائع فى مواطنها دون تجاوز الى حظر مطلق أو منع تام علا نحو ما مسنه القرار المطعون فيه ، ومن ثم فانه يكون حسب الظاهر قرارا مشويا بعيب مخالفة القانون مما يوفر ركن الجدية اللازم لوقف التنفيذ ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال ممتلا فيها وضحه من عقبة أمام ارتياد الكلية حالا أو مالا على التفصيل المتقدم ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه يكون قد صانف صحيح القانون ايضا اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ولا ينال من تفاته هذا عدم سرده الاستناد الشرعية التى قام عليها راي العلماء القائلين بوجوب النقاب شرعا لانه لم يبع القطع بهذا الراى أو ترجيحه

على رأى الجمهور حتى يكون فى حالة الى دعمه بأدلهة تفصيلا ، وانها قصد الى مجرد اعلان وجوده فى حد ذاته كذهب أخفت به المنتقبات مما لا محل معه لجبرهن على الالتفات عنه ولو الى مذهب آخر ميسر بالحجاب ، وهذا عين ما نهجته المحكمة فى اشارتها الى مجمل الرايين وما المقتضى لفتاوى الشرعية الصادرة فى ذات الشأن ، حيث لا حرية فى أن التقلب ليس بمحظور أصلا وان جاز الحجاب بدلا منه وان وجب أيضا رفعه استثناء بالقدر اللازم لسد الفراغ دون تجاوز لها ودون منع تلم ولو فى جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لصاحبة الشأن ارتياده ، وعلى هذا يكون الطعن على هذا الحكم جديرا بقرضى موضوعا .

(طعنان ١٣١٦ و ١٩٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/١)

الفصل الثالث

حرية التعبير الفني

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

اطلاق المشرع حرية الإبداع الفني في مجال الفن السينمائي - إلا أنه قيد هذا الإطلاق بمحدوديتها القانون على سبيل الحصر هي حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا - إذا خرج المصنف السينمائي عن أحد هذه الحدود عد خارجاً عن المقومات الأساسية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية أو السياسية التي يبحثها الدستور والتي تدعو وتسمو دائماً في مجال الرعاية والحماية على ما تتطلبه الحرية الفنية الخاصة - لجهة الإدارة إلا تسمح بعرض العمل السينمائي .

يجوز لجهة الإدارية أن تسحب الترخيص إذا ما حدث ظروف تجعل من العمل السينمائي يعد الترخيص به متعارضاً مع أي من مقومات المجتمع الأساسية المشار إليها في تقدير جهة الإدارة سواء كانت هذه الظروف تنعلق بذات المصنف أو بجمهور المشاهدين أو بالحالة العامة للدولة أو المجتمع - تقدير جهة الإدارة ينقضي أن يقع على عنصر نتيجة مباشرة يقدم عليها ويستند إليها غايتها بتحقيقه المصالح العام الأعلى في إطار الشرعية وسيادة القانون .

أجاز القانون أن يرفض طلب الترخيص له بالعمل السينمائي أو من يسحب الترخيص الصادر له به أن يتظلم من القرار الصادر بذلك إلى لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي بضم تشكيلها عنصراً قضائياً - تتولى هذه اللجنة البت في أمر المتظلم بمرافعة المبادئ والقيم المتقدمة دون إفراط في تعييد حرية الرأي على خلاف الدستور والقانون ودون أي تفریط في المقومات الأساسية الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للأمة وفقاً لما حدده الدستور والقانون - لجنة التظلمات تصدر فيها تنظيره قرار إدارياً نهائياً - يجوز الطعن فيه لكل ذي صفة أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - نوى الصفة في هذا المجال كل من المتظلم وجهة الإدارة المتظلم من قرارها - نظم المشرع إجراءات عمل لجنة التظلمات - قرارات هذه اللجنة لا تخضع لرقابة لاحقة ولا تصديق من سلطة أخرى بل جعل هذه القرارات نهائية - لا نملك السلطة الإدارية للقوة أو وقفه أو تعديله إلا من خلال القضاء الإداري .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد صدر معينا لأسباب جوهرية هي انه لم يعقد بقرار لجنة التظلمات ، وهي لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي ، وقد اصدرت قرارها بالقاء قرار الرقابة بمنع عرض الفيلم ، ورغم ذلك اغفلت جهة الادارة هذه القرار واستمرت في سحب ترخيص الفيلم دون سند من القانون .

ومن حيث ان موضوع النزاع المائل لتما يتصل في جوهره بحرية التعبير بالوسائل المختلفة ويقضيه مدى حرية التعبير ، لغنى في اطار الضوابط المشروعة الواجبة الالتزام بحرية للتجمع ورعاية للنظام العلم والادب المساهمة والقيم الاخلاقية والمثل التي تحكمه .

ومن حيث ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة واعلنته في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ينص في المادة التاسعة عشر على ان « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون اى تدخل واستقاء الأنباء والاكترا وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية .

وينص في المادة السابعة والعشرين على أن :

١ - « لكل فرد الحق في ان يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمى والاستفادة من نتائجه .

٢ - لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى .

وتنص الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧ وصدرت بالموافقة عليها

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ في المادة (١٨) على أن « لكل
فرد الحق في حرية الفكر » وتنص المادة (١٩) على أنه :

١ - لكل فرد الحق اتخاذ الآراء دون تدخل .

٢ - لكل فرد الحق في حرية التعبير وهذا الحق يشمل حرية البحث عن
المعلومات أو الأفكار من أي نوع وتلقيها بغض النظر عن الحدود ، وذلك
إلّا شفاهة أو كتابة أو طباعة ، وسواء كان ذلك في قالب فني أو بآلة ومييلة
أخرى يختارها .

ومن حيث أن مقتضى هذه النصوص أن حرية التعبير الفني هي لحدى
تحريرات أنتى كلماتها الاعلانات والاتفاقات الدولية لحقوق الانسان ، تلك
الاعلانات والاتفاقات التى لم تجعل حرية التعبير الفنى مقصورة فقط على
صاحب الإبداع الفنى ، وإنما جعل من حق الانسان غير المبدع أن يتلقى إبداع
الفتاة ونفاج فنونهم وأن يستمتع به لأن في هذا ثراء لحياة المجتمع الثقافية .
وشرقية للمستوى الحضارى للانسان . لذلك فقد نص دستور جمهورية مصر
العربية في وثيقة اعلانه على أننا « نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بنوائه
القومى الخالد ، والمطمئن الى ايمانه العميق والمعتز بشرف الانسان
والانسانية . نحن جماهير هذا الشعب الذى يحمل الى جانب امانة التاريخ
مسئولية اهداف عظيمة للحاضر والمستقبل .. نحن جماهير شعب مصر :
بإسم الله وبمعون الله نلتزم الى غير ما حسد ، وبدون قيد أو شرط ان نبذل
كل الجهود لتحقيق ... التطور المستمر للحياة في وطننا ، عن ايمان بأن
التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث
تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم
هى اطلاق جميع الامكانيات والمكثات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل
في كل العصور اسهامه عن طريق العمل وحده في أداء دوره الحضارى لنفسه
والانسانية .

ولا شك في ان تلك العبارات تمثل تعبيرا شعبيا ملزما عن ان ملكات

الخلق والإبداع في هذا الشعب يجب أن تنطلق ، وإن انطلق هذه الملكات هو
القوة الدافعة لتقدم هذا الوطن . ومن أجل ذلك جاء نص المادة (٤٧) من
الدستور معبرا عن تلك القاعدة في وضوح وذلك بإعلانه أن « حرية الرأي
مكولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير
أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء
ضمان لسلامة البناء الوطني ، وكذلك جاء نص المادة (٤٦) من الدستور
على أن « تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني
والثقافي وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك » .

هكذا يعلن دستور مصر كماله حرية الرأي ، وحرية التعبير ، وذلك
بمختلف وسائل الإعلام ووسائله ، مكتوبة ، ومسموعة ، وورثية . وكذلك
حرية النقد البناء الذي لم يحظره الدستور ، بل على العكس من ذلك تمسكها ،
نص على أنه السبيل والضمان لكفالة سلامة أئمة البناء الوطني وذلك على أيدي
وطني بأن حرية الرأي من شأنها تحرير المجتمع من معاناة أية عزلة فكرية
في أي مجال من مجالات الحياة ، على اعتبار أن التجارب الفكرية كجزء من
الحضارة الإنسانية تعيش بالانتقال الخصب والتفاعل الخلاق . ذلك أن
مشعل الحضارة - التي قولها الفن الرفيع - إنما ينتقل من شعب إلى
شعب ومن دولة إلى دولة ومن مناخ إلى مناخ ولكنه في كل بلد يحصل على
رمت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .

ومن الحقائق المسلمة أن مصر بالذات لم تعيش حياتها الثقافية والفنية
في عزلة عن المنطقة المحيطة بها ، بل كانت دائما بالوعى ، وباللاوعى في بعض
الأحيان ، تؤثر فيها حولها وتؤثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك
حقيقة ثابتة تظهرها دراسة الفن الفرعوني ونشر الحضارة المصرية والانسلاية
الأولى ، كما تؤكد هنا بعد ذلك فنون عصور السيطرة الرومانية والأفريقية ،
ثم جاء الفن الإسلامي بالضوء الذي صاغ منه الفنان في مصر ثوبا فنيا جديدا
مطرزا بالفكر والوجدان الروحي .

من أجل ذلك كان من حق كل مواطن أن يمارس الفن بقدر ما يتحمل

١٠ - اعتماد أو موهبة لأن الفن — شأنه شأن العلم — طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها ، ذلك أن من شأن الفن الهدف أن يربط أمل المواطنين مع غيره من أجل غد أفضل ، من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

غير أن المحكة وهي تبين عن هذه الحرية الفنية اللازمة والقائمة ، أنها تؤكد في ذات الوقت أن لكل نشاط مشروع غلبة ، تصان حريته طالما ابتغاه ، ونحن حريته إذا ما تعداها وغلبه الفن والارتقاء بالشاعر ، والمسموع بالقيم ، والدعوة إلى الحق والخير والجمال فإذا ما التزم الفن بتلك لتفصيل وجب صيانة حريته وتشجيعه وإذا ما خرج عليها وأصبح نشره وإذاعته تتضمن تهديدا للنظام العام والأداب العامة أو حقوق الغير وحرياتهم ومشاعرهم لزم حماية المجتمع من أضراره وضروره لتجريده من سلاحه وهو النفاذ العام إلى الجماهير مثل كل من يسيء استخدام السلاح .

ومن حيث أن تلك الحقيقة الأساسية تدانص عنها في وضوح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان — سالف الإشارة إليه — حيث نص في المادة التاسعة والعشرين منه على أنه :

١ - « على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يفتح فيه لشخصيته أن تنمو نموا حرا كاملا » .

٢ - « أن يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحريته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرمانه واحترامها . ولتحقيق مقتضيات العدالة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي . » كذلك انصحت عن تلك الحقيقة الإنسانية الدولية لحقوق المدنية والسياسية — السابق الإشارة إليها — وذلك في نصها بالمادة (١٩) على أنه :

٣ - « لكل فرد الحق في حرية التعبير ، وهذا الحق يمثل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع وتلقيها ونقلها بفض النظر عن الحدود ،

وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة ، وم سواء اكان ذلك فى قالب منى أو بلىة وببيلة أخرى يختارها » .

٤ — ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة ، وعلى ذلك فإنها قد تخضع لقيود معينة ، ولكن فقط بالاستناد الى نصوص القانون ، والتي تكون ضرورية :

(أ) من أجل احترام حقوق أو حرية الآخرين .

(ب) من أجل حماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق .

وفى هذا الإطار ، وأخذاً بذات المفهوم نص دستور مصر فى المادة (٤٧) على أن « حرية الرأى مكتولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون .

ولا جدال فى أن حدود القانون هى السياج الذى يجب أن تمارس فى إطار حرية الرأى أيا كانت وسيلة التعبير عنه للغير ويشمل ذلك حرية التعبير بالصوت والصورة فى صيغة فيلم سينماتى .

وحيث ان الحدود القانونية التى يجب أن تلتزم بها ممارسة حرية الرأى والتعبير إنما تبدأ من حدود القانون الوضعى الأول والاسمى المتمثل فى احكام الدستور وحيث ان الدستور المصرى قد نص فى المادة (٢) على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع » كما نص فى المادة (٦) على أن « تحرس الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للامرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتثبيتته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى » ونص فى المادة (١٠) على أن « تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة » وترعى النشء والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكتهم » وأوجب فى المادة (١٢) أن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها وبالتمكن للتقاليد المصرية الأصينة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الفنية والقيم الخلقية والوطنية ،

والتراث التاريخي للشعب ، والحقوق العلمية ، والسلوك الاشتراكي ، والآداب العلمية ، وذلك في حدود القانون ، وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتبكي لها .. « تلك إذن هي حدود حرية الرأي ووسائل التعبير عنه يختلف أنواعها وفقا لما نص عليها القانون التوضيحي الأول في مصر ، وتلك هي الضوابط العليا الأساسية الحيوية الجوهرية اللازمة لحياة الوطن ولوطن والحكمة لتقدم الدولة صوب غد أفضل لأجيال متلاحقة من المصريين وهي الضوابط الدستورية العامة التي يجب أن يلتزم بها المشرع المصري وأيضا الفنان المصري في كل مجال من مجالات الفن بمختلف فروع صوره وأشكاله ووسائله ووجهاته ..

ولا شك أن فرع السينما من أخطر وسائل التعبير عن الرأي والفكر والنشر للأخلاق والقيم والمفاهيم الإنسانية لأنه كالمرحج مجمع الفنون بل أنه يزيد على المسرح بما له من انتشار غير محدود من خلال دور العرض فضلا عن الإذاعة المسبوعة والرئية ، بل ومن خلال أجهزة (الفيديو) ذات الانتشار الواسع حتى في أعمق قرى مصر في هذه الأيام .. إن من السينما على هذا النحو مخاطب كثير من وسائل الاعلام ، بل وقبل غيره منها ، بأن يلتزم بإطار وحدود الحرية المشروعة في التعبير والتأثير كما يلتزم بقيم المجتمع المصري فيما يعرضه على أبناء مصر الذين يؤثر بعق فيهم ويشكل دون وعي منهم أفكارهم بكثير وأخطر مما يؤثر البيت والمدرسة ووسائل الترفيه : فن السينما مدرسة شعبية ذات خطر شديد الأثر في حياة وعقل ووجدان كل فرد وبخاصة الأجيال الصاعدة من هذه الأمة التي تحل مشاكل وأعلام وقوتها وحضارتها في مستقبل الأيام ولذلك فمن المشرع في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ — ينظم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفاتوس المسرحية والمسرحيات والتلفزيونات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي — بأن ينص في المادة (١) على أن « تخضع الرقابة الأشرطة الصوتية واسطوانات أو ما يماثلها ، وذلك بقصد حماية الآداب العلمية والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

وقد فكر المشرع في المذكرة الإصلاحية للقانون المذكور أن الأغراض

المقصود من الرقابة هي المحافظة على الأمن والنظام وحماية الآداب العالية ومصالح الدولة العليا ، وإقرار النظام العلم والآداب وأن ما يقصده المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدولة ، كما تضمنت هذه المفكرة أيضاً حماية أن الرقابة على عرض الأشرطة السينمائية أو ما يماثلها في مكان عام أوسع من الرقابة في غيرها إذ أن في خروج المصنف الخاضع للرقابة من مرحلة التحضير والأعداد إلى حيز العرض مما يجعله أكثر خطراً إذا ما تضمن أي مخالفة للآداب العلمية أو النظام العام ... كما تضمنت هذه المفكرة أنه لما كانت من بين الأغراض التي هدف إليها القانون حماية سمعة البلاد ومصلحتها العليا فقد نص على ضرورة الحصول على ترخيص خاص بالتصدير للمصنفات الفنية .

ووفقاً لهذا النص فإن المشرع قد أطلق حرة الفنان المصري خارج النطاق الذي يمس القيم العليا للمجتمع ، حيث غرض الرقابة اللازمة فقط لضمان التزام هذا الحق الذي لا يجوز تجاوزه ويتفق ذلك مع القواعد المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقات الدولية والدستور المصري ، ويتألف من فنان حدود الرقابة ومجالاتها التي نص عليها المشرع في قانون الرقابة على المصنفات الفنية يجب أن تكون في المبادئ والقيم والفنيات السليمة التي حددتها بصوص الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ ويتمتع تفسير عبارات قانون الرقابة في إطار وضمن الحدود التي تقرها أحكام الدستور على النحو سالف البيان .

ومن حيث أنه قد حظرت اتفاقيات المبادئ (٢) تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال بغير ترخيص خاص ، ونص في المادة (٣) منه على أن يشمل الترخيص بتصوير الأشرطة السينمائية الترخيص بتسجيل ما تضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة ونص في المادة (٤) على بيان إجراءات التقدم بطلب الترخيص ومنحه ، وبين في المادة (٥) المدة التي يسرى خلالها الترخيص وحدد في المادة (٦) إجراءات طلب تجديد الترخيص وأوضح في المادة (٧) حدود استعمال الترخيص بعدم جواز إجراء

أي تعديل أو تحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف المرخص به ، ويعم جواز استعمال ما قررت السلطة القائمة على الرقابة استعماله من المصنف المرخص به ، ويعم جواز استعمال ما قررت السلطة القائمة على الرقابة استعماله من المصنف المرخص به في الدعاية له . ووجب في المادة (٨) على المرخص له ذكر بيانات الترخيص بالعمل الفني المرخص به ، ونص في المادة (٩) على أنه « يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق في إصداره في أي وقف إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك ، ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد اجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم . ونص القانون في المادة (١٠) على بيان الرسوم التي تفرض على ما يخضع للرقابة من مصنفات وبينت المادة (١١) حالات الإعفاء من هذا الرسم . وبين من الأحكام السابقة أن الجهة القائمة على الرقابة تتابع العمل السينمائي وترخص به منذ بداية التصوير حتى عرضه والاعلان عنه للجمهور بالفيلم يخضع طبقا للقانون في جميع مراحل انتاجه حتى عرضه للرقابة والترخيص مرحلة تحت اشراف الجهة الادارية المختصة .

ومن حيث ان قد نصت المادة (١٢) على أنه « يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على الرقابة الى لجنة تشكل من :

١ — مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يندبه لذلك رئيسا .

٢ — مندوب من مجلس الدولة ينتخبه رئيس .

٣ — رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة .

ونص القانون في المادة (١٣) على أنه « يرفع التظلم الى اللجنة ، مبينا فيه موضوع القرار المتظلم منه واسباب التظلم في مدى اسبوع على الاكثر من تاريخ ابلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى غايه مشفوعا بالمستندات والادلة المؤيدة لوجهة نظره وبالاصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذي يحدد بقرار بسره وزير الارشاد القومي ، ويرد هذا المبلغ اذا صدر قرار اللجنة

بالموافقة علم جميع طلبات المتظلم ، ويجوز أن يحضر المتظلم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محاميا في ذلك ، أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعى من تشاء من موظفي السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم في موضوع التظلم أو أن تكلف خيرا يوضع تقرير على نفقة المتظلم ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يودع بخزينة مصلحة الاستعلامات نسخة تلمين لاتعاب الخبر ولا تلتزم بما رد في تقريره . « ونص القنون في المادة (١٤) على أنه « يجب على اللجنة أن تعقل في موضوع التظلم خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية ، وتكون قراراتها نهائية وتبلغ الى أصحاب الشأن بكتاب موسى عليه » .

ومن حيث أن يؤدي هذا التنظيم القنوني أن المشرع قد اطلق حرية الإبداع الفني في مجال الفن السينمائي ، إلا أنه قيد هذا الإطلاق بحدود بينها القاتون على سبيل الحصر هي حماية الآداب العامة ، والمحافظة على الأمن ، والنظام العام ، ومصالح الدولة العليا . بحيث إذا ما خرج المصنف السينمائي عن أحد هذه الحدود عد خارجا عن المقومات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أو الأخلاقية أو السياسية التي يحميها الدستور والتي تملو ونسبو دائما في مجال الرعاية والحماية على ما تتطلبه الحرية الفردية الخاصة ، إذ لا شك في أنه من المبادئ الرئيسية العامة التي تقوم عليها الدول المتحضرة تضامن الأفراد لتحقيق الغايات والمصالح العامة التي يستهدفونها في نطاق أقليم الدولة ووجوب احترام السلطة العامة وتقديم المصالح العام على المصالح الخاص لأحد الأفراد ، إذا وجد التعارض بينهما .

وإذا كان الشارع قد أجاز لجهة الإدارة عند قيام المقتضى المثار اليه إلا تسمح بعرض العمل السينمائي ، فقد أجاز لها بعد الترخيص به أن تسحب بقرار مسبب هذا الترخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك . ولا شك أن مقتضى التفسير المتناسق للنصوص يتطلب القول بأن تلك الظروف الجديدة ينبغي أن تتعلق بذات الضوابط الواردة في نص المادة (١) من القنون ، وهي حماية الآداب العامة ، والمحافظة على الأمن والنظام العام ،

ومصالح الدولة العليا على النحو السالف تحديده مرتبطا بأحكام الدستور ويقيد ما ورد فيه أى أنه يجوز لنجهة الادارية أن تسحب الترخيص اذا ما جدت ظروف تجعل من العمل السينمائى بعد الترخيص به متعارضا مع أى من مقومات المجتمع الاساسية المشار اليها فى تقدير جهة الادارة وذلك سواء كانت هذه الظروف تتعلق بذات المصنف أو بجمهور المشاهدين أو بالحالة العامة للدولة أو المجتمع مما يمكن قبوله وقت السلم قد يتعارض مع النظام العام فى حالة الطوارئ أو الحرب وما قد يؤثر فى مصلحة الدولة العليا وبت العلاقات السلمية مع احدى الدول قد لا يسوغ عند قطع العلاقات مع احدى أو بعضها . وما قد يباح فى حالة قطع العلاقات مع دولة أو أكثر لوجود حالة حرب أو انقطاع العلاقات لا يسوغ فى حالة عودة العلاقات .

ومن حيث أن تقدير جهة الادارة انما ينبى أن يقوم على عناصر تتجه ونبره يقوم عليها ، ويستند اليها ، غايتها تحقيق الصالح العام الأعلى للمجتمع والدولة فى اطار الشريعة وسيادة القانون . فقد أجاز القانون أن يرفض طلب الترخيص له بالعمل السينمائى أو من يسحب الترخيص المصادر له به أن يتظلم من القرار الصادر بذلك الى لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى يضم تشكيلها عنصرا قضائيا ، تتولى البت فى أمر النظم بمراعاة المبادئ والنظم المتقدمة جيبا دون افراط فى تقييد حرية التعبير والرأى على خلاف الدستور والقانون اخذا بعجاهاات جامدة متطرفة تتبنها اقلية من افراد المجتمع ودون أى تقييد فى المقومات الاساسية الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للامة وفقا لما حدده الدستور والقانون والتي تلزم به وتحترمها وتقدها الاغلبية المسلحة من المواطنين .

ومن حيث أن لجنة التظلمات لا شك تصدر فيها تنظرة قرارا اداريا نهائيا حسب صريح نص القانون ويجوز الطعن فيه لكى ذى صفة امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ومن ذوى الصفة فى هذا المجال كل من المتظلم وجهة الادارة المتظلم من قرارها ، وذلك احتراما لكون اللجنة سلفا للذكر جهة ادارية تفصل فى منازعة بين طرفين فهى أيضا من الناحية الموضوعية تختص

مفصل فيها وفقا للقانون لإزالة أية مخالفة لاحكام تبكيما للحق والمعدل .
وتدفع نظم المشرع اجراءات عمل هذه اللجنة ونعى على ان قراراتها لا تخضع
لرقابة لاحقة ولا لتصديق من سلطة أخرى بل جعل هذه القرارات نهائية
نافذة فور صدورها وبالتالي فلا تملك السلطة الادارية الفلأوه أو وقفه
أو تعدينه الا من خلال القضاء الادارى اذ ان حقيقة الطبيعة القانونية للجنة
التظلمات المذكورة انها لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى تصدر قرارات
نهائية ونافذة مظهرا في ذلك مثل مجلس التكميب بالجليلات كما سبق وأن جرى
على ذلك قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه تخلى وقائع الطعن المسائل وفق الثابت من الأوراق في انه
في ١٩٨٢/٩/١٤ وافقت جهة الادارة على موضوع فيلم (حرب الهوى) ،
وفي ١٩٨٢/٢/٩ وافقت على سيناريو الفيلم ، وفي ١٩٨٢/٧/٤ وافقت على
عرضه الذى بدأ في ١٩٨٢/٧/١١ ، وفي ١٩٨٢/٨/٢٢ تم سحب القرار الصادر
بالترخيص . وجاء بجديلة هذا القرار انه اتبنى على « ما انفسح للرقابة انه
بعد عرض الفيلم أحدث انطبعا سينا لدى الجماهير ، وحرصا على حماية
الاداب العلمية ، والمحافظة على الأمن والنظم العلم ، ومضالح الدولة الطيا .

ومن حيث ان الثابت من أوراق الطعن انه قد تم التظلم من القرار المشار
اليه أمام لجنة التظلمات المختصة التى نظرت التظلم بجلستها الموقودة في الثاني
من أكتوبر سنة ١٩٨٢ فقررت هذه اللجنة حذف سبعة مشاهد محددة
على سبيل الحصر من الفيلم مع الموافقة على استمرار عرض الفيلم على
الكبر فقط كقرار الرقابة السابق ، وعلى أن يعرض الفيلم على لجنة التظلمات
بعد تنفيذ الملاحظات في حضور مدير ادارة الاعلام القومية .

ومن حيث ان جهة الادارة المظلمون ضدها لا تجادل في صدور هذا القرار
الذى اودعت صورته في حافظة مستنداتها المودعة أمام محكمة القضاء الادارى
بجلسة ١٩٨٢/١٢/١٣ ، كما لم تنف مما ابداه الطاعنان من انها على استعداد
تنفيذ قرار لجنة التظلمات بحذف المشاهد التى قررت حذفها وانها لم تستجب
لها .

ومن حيث أن قرار لجنة التظلمات المشرع اليها ، وهو على ما تقدم قرار ادارى نهائى صادر من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى وهو بهذه الصفة قرار واجب التنفيذ فإلزام يصدر حكم قضائى بلفظه ، ويتمين قانونا طالبا بقى تنفذ أن تصدر الجهة الادارية المختصة القرارات اللازمة لاعمال اثره وتحقيق نفعه .

ومن حيث أن هذا القرار قد صدر منطويا على الغاء قرار جهة الادارة بسحب الترخيص بعرض فيلم (درب الهوى) ومقررا جوائز عرضه بعد حذف بعض المشاهد منه ، على أن تتحقق اللجنة من تمام التنفيذ وتعيد النظر فى الأمر بعده لتصدر اراءتها الحاسمة نهائيا للفراع بين الرقابة على المصنفات الفنية والتظلمين امام اللجنة .

وحيث أن هذا القرار لم يتم الطعن عليه من جانب جهة الادارة قضائيا وقد كانت تلك الاجراء الى القضاء بطلب ابعاده خلال المواعيد القانونية المقررة ، ومن ثم فهو قرار ادارى نهائى ونفذ قانونا ويتمين على جهة الادارة اسنادا القرارات اللازمة لتحقيق هذا التنفيذ ولتتبع الجهة الادارية عن تحقيق ذلك بعد قرارا سلبيا مخالفا للقانون متعين الالغاء .

ومن حيث أن حقيقة تكيف الدعوى التى اقامها الطاعنان والتى صدر فيها الحكم المطعون فيه انها طعن على القرار السلبى من جانب جهة الادارة اى الرقابة على المصنفات الفنية بالامتناع عن تنفيذ قرار لجنة التظلمات المشرع اليه بما كان يتمين عليها معه مطالبته المتظلم باجراء حذف المشاهد المطلوب حذفها وأعمال رقابتها على المصنف بعد اجراء الحذف وتقدير ما تراه من جديد واعادة اعرض على لجنة التظلمات بما تراه بشأن الفيلم بعد الحذف ثم تنفيذ ما تنتهى اليه اللجنة فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق يكون ما يطالب به الطاعنان على هذا الحد يطابق صحيح حكم القانون وبالتالي فإن طعنهما يكون قد وافق مسحيح حكم القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الرقابة على المصنفات الفنية ووزارة الثقافة معا قد امتنعا عن تنفيذ قرار لجنة التظلمات الصادر بشأن

تفيلم محل النزاع على أساس من القول بأن قرار هذه اللجنة لا يلزم أيهما بأى إجراء لأنه مجرد قرار استشارى لا نفاذ له — وهذا بذاته ما ذهب إليه المحكم المظعن فيه على خلاف صحيح حكم القانون وصريح نصه كما سلف البيان والذي يقضى بأن لجنة التظلمات المذكورة تفصل فى التظلم بتشكيلها الإدارى الذى يدخل فيه عنصر قضائى فى المنازعة بين الرقابة والمنظلمين على استقلال عن الجهة الإدارية ملتزمة بأحكام الدستور والقانون ومقتضيه بضمائر أعضائها همى تصدر طبقا للقانون فى التظلمات التى تفصل فيها قرارات نهائية واجبة النفاذ ، ومن ثم فإن الحكم المظعن لاذ ذهب فيها قضى به على خلاف صحيح حكم القانون وصريح نصومه فله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وتأييله ويكون بالتالى حقيقا بالانقضاء .

ومن حيث أن لا يفوت المحكمة أن تنوه بأن الفيلم الحكم المظعن والغاء القرار السلبى الذى يقضى فى امتناع الإدارة عن تنفيذ قرار لجنة التظلمات الصادر بالفصل فى تظلم الطاعنين من سحب ترخيص فيلم (درب الهوى) نزولا على الشرعية وسيادة القانون الحصن الشرعى لجميع العاملين فى مجال الإنتاج السينمائى بكل مراحله فى مصر ، فإن هذا الانقضاء لا يترتب عليه تلقائيا عرض الفيلم المذكور وإنما إعادة الحالة بشأنه الى إطار الشرعية وسيادة القانون بحيث يلتزم الجهات الإدارية المختصة بالرقابة على المصنفات الفنية ووزارة الثقافة بالتنفيذ بقرار لجنة التظلمات الصادر بشأنه وتمديد عرض الأثر عليها وفقا لما قرره بشأنه ، لتمديد النظر فى أمر الفيلم فى ضوء تنفيذ قرارها ، وتقرير ما تراه بمراعاة أحكام الدستور والقانون بشأن الترخيص بعرضه . وفى إطار ما يقضى به الدستور والقانون من حماية ورعاية حرية الرأى والإبداع الفنى وفى حدود المقومات الأساسية للمجتمع المصرى وما لا يتعارض مع النظام العلم والأدب والمصلحة القومية العليا للدولة على نحو ما سلف بيانه .

ومن حيث أن من يخسر الذعوى يلزم بمصروفاتها أعمالا لحكم المادة (١٥٤) من قانون المرافعات .

(ظعن ١٠٠٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/١/٣٦)

الفصل الرابع

حرية التنقل

أولاً - المنع من السفر ليس عقوبة جنائية

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المنع من السفر هو إجراء تعرضه طبيعة الفيات والأغراض المتفاه منه وهي :

ضمان الأمن العام وتأمين المصالح القومية والاقتصادية للبلاد - المنع من السفر ليس عقوبة جنائية يتمين أن يتحقق الاتهام بتعمين ويثبت ثبوتاً لا شك فيه - فهو مجرد إجراء وقائي موقوف بتحقيق الفاية منه - يكفي لاتخاذ أن تقوم الأدلة الجدية على وجود اسباب تدعو اليه وتبرره .

الحكمة :

من حيث أن المادة (٥٠) من الدستور على أنه « لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون » .

وتنص المادة (٥١) على أن « لا يجوز إبعاد أي مواطن من البلاد أو منعه من العودة إليها » .

وتنص المادة (٥٢) على أن « للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد » وهذه الحقوق المتعلقة بالإقامة والتنقل داخل البلاد أو خارجها من الحقوق الأساسية للإنسان ولذلك فقد كفلها المشرع الدستوري للإنسان المصري في مواجهة السلطات الإدارية والتنفيذية والسياسية وهي حقوق لا يجوز للمشرع العادي إلغاؤها أو الانتقاص منها أو تقييدها إلى المدى الذي يميل إلى مصلحتها ، وغاية ما هناك أن يتولى المشرع تنظيم هذه الحقوق وتحديد الإجراءات المتعلقة بمباشرتها وممارستها بالقدر الذي يصونها وفي

ذات الوقت دون إضلال أو منسلخ بالمصلحة العامة بوجه عام
وبأن الدولة سيعلمها أو اقتصاديا بوجه خاص .

ومن حيث أنه ولئن كان صحيحا أن حق التنقل والسفر داخل البلاد
أو خارجها كغيره من الحقوق ، ناط الدستور بالسلطة التشريعية تنظيمه
بما يحق المحافظة على سلامة الدولة وأمنها في الداخل والخارج دون إضلال
بالحق الدستوري ودون منسلخ بجوهره ومضمونه ، وإعمالا لذلك فقد
أجازت المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بجوازات السفر،
لوزير الداخلية لأسباب هامة يقرها رفض منح جواز السفر أو تجديده
أو جواز سحبه بعد اعطائه وتنفيذا لذلك فقد أصدر وزير الداخلية قرارات
متمثلة آخرها القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم قوائم المنوعين من
السفر وتضمنت مادته الأولى الجملات التي يجوز لها طلب الإدراج على قوائم
المنوعين من السفر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين .

ومن حيث أن النابذ من الأوراق أن المظنون ضده صاحب ومدير إحدى
شركات توظيف الأموال (شركة جولي للاستثمار وتوظيف الأموال) وأنه سبق
ضبطه بغيره الإدارة العامة لمخالفة جرائم الأموال بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥
لمخالفته أحكام قانون النقد رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل في
النقد الأجنبي ، والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والائتمان ،
وأنه تحرر عن تلك الواقعة المضر رقم ١٦٠٢ لسنة ١٩٨٥ حصر واراد مالية
وأخطرت وزارة الاقتصاد وتبيلة الشؤون المالية والتجارية بالواقعة التي
لم يتم التصرف فيها حتى صدور الحكم المظنون فيه ومن ثم فقد رأت السلطات
المختصة - حفاظا على حقوق المودعين بشركات توظيف الأموال - تشكيل
لجنة وزارية على مستوى عال لبحث موقف هذه الشركات ، وأن مقتضيات
الحفاظ على حقوق المودعين دعت إلى إصدار القرار المظنون فيه لحين انتهاء
اللجنة من أعمالها .

ومن حيث أن النابذ من الأوراق أن القرار المظنون فيه بإدراج اسم
المظنون ضده على قوائم المنوعين من السفر صدر بقصد حماية وتأمين

استرداد أموال المودعين التي كلفت تنقلها شركة المطعون ضده وبقصد
حملة وتأمين موارد البلاد من النقد الأجنبي وكثافة اجراء البحث والتحقيق
اللازم لتحديد اوضاع الشركة التي يديرها المدعى وموقفها المالي وامسويها
وخصومها بما يضمن عدم المساس بحقوق المودعين ويضمن ردها اليهم .

ومن حيث انه اذا ما رأت السلطات المختصة بالدولة بصفتها المسؤولة
فلتونا عن مراعاة مصالح المجتمع والحفاظ على ائنه الاجتماعي والاقتصادي
وسرورة توليد اصحاب شركات تلقى الاموال داخل البلاد وعدم سفرهم الى
الخارج ، ومنهم المطعون ضده — الى ان يتم حسم الامر الذي يجعل القرار
انحاز من هذه السلطات المختصة بمنع المطعون ضده من السفر لكونه احد
اصحاب شركات توظيف الاموال مشروعاً ومطابقاً للدستور والقانون .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان مجرد
ضبط المدعى واتهامه في جريمة من جرائم المال العام لا ينض دليلاً لثبوت
هذه الجريمة قبله ، كما ان الأوراق خلّت من اى وثائق محددة تدعو الى
تتخوف من المراكز المالية للمدعى يبرر التحوط بمنعه من السفر الى الخارج
حفاظاً على حقوق المساهمين ، لا وجه لذلك لأن المنع من السفر هو — وعلى
ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — اجراء تفرضه طبيعة الغايات والاغراض
المتفاه منه ، وهى ضمان الأمن العام وتأمين المصالح القومية والاقتصادية
للبلاد ، فالمنع من السفر ليس عقوبة جنائية يتعين ان يتحقق الاتهام بيقين
وتثبت ثبوتاً لا شك فيه ، واتما هو مجرد اجراء وقائى وموقوت بتحقيق الغاية
منه ويكتفى لاتخاذ ان تقوم الأدلة الجدية على وجود اسباب تدعو اليه ونبرره ،
وعلى هذا فان الجهة الادارية المختصة بحسبها المسؤولة عن الأمن العام
للدولة وعن الأمن الاقتصادي ايضاً ، قدرت ان وجود المدعى بصفته صاحب
ومدير احدى شركات تلقى الاموال ، داخل الجمهورية من شأنه ان يبعث
الطمأنينة في نفوس المودعين اموالهم بشركته بحكم ان لديه كافة البيانات
والاستندات والمعلومات الخاصة بترك الاموال ، فقامت بادراجه على قوائم
المنوعين من السفر فلا تقرب عليها في ذلك لان الابراج على القوائم لا يمدو

أن يكون إجراء احتياطي انتفضته المصلحة العجيبة للدولة وانتشاء مصلحة
المواطن الاقتصادي .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن القرار المطعون فيه صدر بحسب
الظاهر على أساس صحيح من الواقع والقانون ، مستهدفا الصلاح العام
وخاليا من عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة ، فضلا عن صدوره
من يملك سلطة إصداره ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب مذهباً
مخالفاً لصحيح حكم الدستور والقانون حينما قضى بوقف تنفيذ القرار
المطعون فيه فإنه يكون من المتعين القضاء بإلغائه ورفض طلب وقف تنفيذ
القرار المطعون فيه .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٧)

ثانياً - حرية التنقل بين بلدان العالم هي من الحقوق المدنية والسياسية
المقررة دولياً للإنسان .

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر
تضع ضابطاً على حق من حقوق الإنسان في التنقل - حق التنقل الذي كفله
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة -
حرية التنقل بين بلدان العالم هي من الحقوق المدنية والسياسية المقررة دولياً
للإنسان التي لا يجوز أن يقيدها القانون إلا في الحدود الضرورية لحماية الأمن
الوطني أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعي - قد أورد الدستور
المصري تلك القاعدة التي انتهت إليها دول العالم في ممارستها وما فرضته
الأمم المتحدة من حقوق للإنسان - لا يقيد هذا الحق الإنساني إلا بالضابط
الذي يفرضه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وهو أنه يجوز بقرار
من وزير الداخلية لأسباب هامة يقرها رفض منح جواز السفر أو تجديده
كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه يعتبر الاختصاص الذي أشره القانون
لوزير الداخلية هو الضابط الحيوي المقرر لحرية التنقل ومن ثم يجب أن

يقيم مدلول الأسباب الهامة التي تصدرها لوزير الداخلية والتي يستند اليها في اصدار قراره برفض منح جواز السفر او تجديده او سحب على انها ،
ضوريا لحماية الأمن الوطني او النظام العام او مخاضات الدفاع الاجتماعي .

الحكمة :

ومن حيث ان محل التحكم المطعون فيه هو قرار وزير الداخلية بعدم منح جواز سفر لكل من المذكورة / حكمت ابو زيد محمدين وزوجها الأستاذ / / محيد مصطفى السيد .

ومن حيث ان وزير الداخلية يستند في قراره الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر — والذي يقضى في المادة (١١) منه على انه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر او تجديده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » .

ومن حيث ان هذا انما يضع ضابطا على حق من حقوق الانسان في التنقل . ذلك الحق الذي كله الاعلان الحالي لحقوق الانسان — الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ واعلنته ودعت الدول الأعضاء الى العمل بمقتضاه والذي يقضى في المادة الثالثة عشرة منه على :

- ١ — لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة .
- ٢ — يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده ، كما يحق له العودة اليه .

كانت اكسدت ذلك الحق الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ووقعت عليها جمهورية مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧ وصدرت بانواقفة عليها قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ ، والتي نصت في المادة (١٢) منها على ما يلي :

- ١ — لكل فرد مقيم بمسقة قانونية ضمن إقليم دولة ما الحق في حرية الانتقال وفي أن يختار مكان اقامته ضمن ذلك الإقليم .

٢ - لكل فرد حرية سفارة أى قطر بما فى ذلك بلاده .

٣ - لا تخضع الحقوق المشار إليها أعلاه لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها فى القانون ، والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين والتي تتمشى كذلك مع الحقوق الأخرى المقررة فى هذه الاتفاقية .

٤ - لا يجوز حرمان أحد بشكل تصنى من حق الدخول الى بلاده .

وإذا كان مقتضى ما تقدم أن حرية التنقل بين بلدان العلم هى فى الأصل من الحقوق المقررة دوليا للإنسان ، وهى من حقوقه المدنية والسياسية التى لا يجوز أن يقيد بها القانون إلا فى الحدود الضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى ، فإن دستور جمهورية مصر العربية قد أورد تلك القاعدة ابتداء من وثيقة إعلان الدستور التى جاء بها « نحن جماهير شعب مصر الملل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة .. نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بقرائنه الروحية الخالدة والمطمن إلى إيمانته العميق ، والمعتز بشرف الإنسان والاتصالية .. نحن جماهير شعب مصر ، باسم الله ، ويعون الله فلنترحم إلى غير ما حدد ، وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لتحقيق ... الحرية الإنسانية المصرية عن إدراك حقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط مسير التطور البشري الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى . أن كرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة الوطن ، ذلك أن الفرد يعد حجر الأساس فى بناء الوطن ، وبقية الفرد ويعمله وبكرامته تكون مكتبة الوطن وقسوته وهيبته أن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت » .

ولقد نص الدستور فى الباب الثانى انخاض بالمفاهيم الأساسية للمجتمع ، وفى المادة (٨) بهذا الباب على أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » ونص فى الباب الثالث الخالص بالحرية والحقوق والواجبات العامة ، وفى المادة (٥٠) بهذا الباب على أنه « لا يجوز أن تحظر على أى

مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون ، ونص في المادة (٥١) على أنه « لا يجوز أبداً أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها ، ونص في المادة (٥٢) على أن « للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومخادرة البلاد » .

ولقد أثرت صراحة ويحسم تلك الأحكام في دستور مصر ما انتهت إليه دول العالم المتحضر في دستورها وما فرضته الأمم المتحدة من حقوق الإنسان ، وهي جميعاً تتفق على أن من حق الإنسان مغادرة بلده وقتها شاء وإلى حيثما شاء ، وأن يعود إلى بلده حين يشاء ، وأن يقيم في داخل بلده ، أيها شاء ، لا يقيد هذا الحق الإنساني الجوهرى إلا الضابط الذى يفرضه القانون الوطنى في الحدود الضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العلم أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى .

ومن حيث أن الشرع المصرى قد وضع هذا الضابط من خلال نص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن جوازات السفر — في المادة (١١) منه على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة بقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » فإن تفسر هذا النص يجب أن يكون في الإطار المتقدم بمعنى أن يعتبر الاختصاص الذى تتركه لقانون لوزير الداخلية هو الضابط المفروض على الأصل الحيوى المقرر لحرية التنقل ومن ثم يجب أن يفهم مدلول الأسباب الهامة التى بقدرها وزير الداخلية — والتى يستند إليها في إصدار قراره برفض منح جواز السفر أو تجديده أو سحبه — على أنها تلك الضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى .

(طعن ١٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤)

**ثالثا - سلطة جهة الإدارة في منح الترخيص بالسفر الى
الخارج أو عدم الترخيص**

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر
نقضى بأن يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح
جواز سفر أو تجديده - يجوز له أيضا سحب الجواز بعد إعطائه - يتمين
لاستعمال هذه السلطة قيام أسباب هامة تدل على نشاط المواطن يمس
سلامة الدولة أو سمعتها في الخارج أو خطورته على الأمن العام في الداخل
أو الخارج - ناط المشرع بوزير الداخلية سلطة تقدير هذه الأسباب الهامة
ذلك تحت رقابة القضاء .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٣١ قضائية ، فإن الدفع
المنار من هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى شكلا ، قد عرقت له محكمة
القضاء الإداري ، وردت عليه وانتهت الى رفضه وقبول الدعوى شكلا ،
وقام رفضها لهذا الدفع على أسباب مساندة ومقبولة اذ ان احتجاز جوازي
سفر المدعى عند الإفراج عنه في ١٢/٩/١٩٨٢ . لا يكفى بذاته لتحقيق واقعة
علم المدعى بسحبها . اذ لا يقطع هذا الاحتجاز وحده بالسحب ولا بصحور
قرار به وهو الواقعة الجوهرية التي يصب منها سريان المواعيد قاطعة
في العلم بالقرار علما بقينا شغلا حقيقته وعناصره كاملة . لذلك ومتى خلت
أوراق الدعوى من بيان تاريخ القرار المطعون فيه ولم تقدم الجهة الادارية اى
دليل على ابلأغ المدعى بالقرار المطعون فيه فإن دعواه تكون مقبلة خلال
الميعاد القانوني ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصلب وجه الحق في رفض
هذا الدفع ، والقضاء بقبول ادعوى شكلا .

ومن حيث أنه عن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الغاء القرار
المطعون فيه فيما تضمنه من سحب جواز السفر المصرى الخاص بالمدى ،

من النعمى عليه غير سعيد ، اذ ان المسألة ١١ من المقتون رقم ١٧
لمسنة ١٩٥٦ في شأن جوازات السفر تنص على انه « يجوز بقرار من
وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها رفض منح جواز سفر او تجديده ،
كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه ، ومن ثمة فإنه يتعين لاستعمال هذه
السلطة قيام اسباب هامة تسدل على نشاط للمواطن يمس سلامة الدولة
او سمعتها في الخارج على خطورته على الامن العلم في الداخل او الخارج .
وقد ناط المشرع بوزير الداخلية سلطة تقدير هذه الاسباب الهامة ، تحت
رقابة القضاء . ولما كانت الجهة الادارية قد انصحت عن الاسباب التي
دعتها الى سحب جواز سفر المسمى ، وهي الحرص على الحفاظ على
المصالح القومية للدولة بسبب ضيقه بطريق الاثبات عند عودته للبلاد
عام ١٩٧٧ بعد سفره الى ليبيا بطريق التسلل من الحدود الغربية ، وحصوله
على وثيقة سفر ليبية بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٩ من مكتب المخابرات الليبية
بالقاهرة باعتباره ليبي الاصل علما من المجر ، واتجاهه للتصاليون مع
المخابرات العراقية ومحاولته بيع جواز سفر ، فان القضاء يباشر رقابته
على هذه الاسباب .

طعون ٢٥٨١ / ٢٩ و ١٢٩١ و ١٢٩٩ و ١٣٢٥ / ٣١ ق جلسة

١٩٨٨/١/١٦

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

التفويض بالسفر الى الخارج وعدم الترخيص هو من الأمور المروكة
لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام ولها ان ترفض الترخيص
اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك دون ان يتحتم لصحة قرارها في هذه
الامور توافر الأدلة القاطعة ضد من صدر بشأنه هذا القرار ، يكفي اتيانه
على سببه الم شروع ان يكون مستندا الى دلائل جديده او قرائن دافية من
شكته ان تؤدي الى قيام الحالة الواقعية او القانونية التي دعت الى اصداره
فحينئذ تنطبه مصلحة البلاد العليا وما قد تقتضيه من حماية لامنها في الداخل
ومصلحتها وسمعتها في الخارج .

المحكمة :

ومن حيث أن القرار بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن جوازات السفر يتضمن في المادة (١١) على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها ورفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه وقضاء هذه المحكمة مضطرد على أن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر إلى الخارج هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متققا مع الصالح العام فلها أن ترفض الترخيص إذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك دون أن يتحتم لصحة قرارها في هذا الشأن تواجد الأدلة القاطعة ضد من صدر بشأنه هذا القرار ، وإنما يكفي لتبليه على سببه المشروع أن يكون مستندا إلى دلائل جدية أو قرائن ملابية من شأنها أن تؤدي إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي دعت إلى إصداره فينبذ تنطلبه مصلحة البلاد العليا وما قد تقتضيه من حماية لأمنها في الداخل ومصلحتها وسماحتها في الخارج . ولا يقال من سلامة ذلك القرار أي اعتبار شخصي يتعلق بين صدر القرار بشأنه أو لطبيعة العمل أو المهنة التي يمارسها أيا كانت الشروط اللازمة قانونا لممارسة هذا العمل وتلك المهنة فذلك لا يخفى أن يقتضى الأسباب التي قام عليها قرار المنع من السفر متى كانت صحيحة ومستمدة من أصول ثابتة بالأوراق تنتجها . فإذا كان الثابت في هذه المنازعة من مذكورة مصلحة الأمن العام — إدارة المباحث الجنائية — المؤرخة ١٩٨٣/٣/٢٧ المودعة ملف الطعن أن المدعى ضبط أبان عمله كضابط شرطة بمديرية أمن الغريفة عام ١٩٧٣ ضمن تشكيل إجرامي حيث اعترفوا بارتكاب العديد من حوادث السرقات وارتكب خباثت قتل رائد شرطة محسن أبو جازية في القضية رقم ٥٣٢٩ ج قصر النيل سنة ١٩٧٣ وقدم للمحاكمة وفصل من الخدمة بهئة الشرطة ، ثم صدر قرار بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٦ باعتقاله جنائيا لخطورته على الأمن العام وأفرج عنه في ١٩٧٤/٥/٩ حيث وضع تحت مراقبة الشرطة لمدة عامين ، وتبين من صحيفة حالته الجنائية أنه سجل عليه سبق ضبطه في القضايا الآتية :

القضية رقم ٥٣٢٩ ج سنة ١٩٧٣ قصر النيل (قتل) وقد استبعد

من الاتهام والقضية رقم ١٩٣٠ ج عابدين سنة ١٩٧٣ (سرقة) والقضية رقم ٥/٦٧٩ ج سنة ١٩٨٢ مصر القديمة (تزوير) حفظ لعدم الاهمية والقضية رقم ٥٩٩ جنح ١٩٨٢ قصر النيل (اصابة خطياً) حكم فيها بتجسس ١٨/٢/١٩٨٢ بغرامة ٣٠ جنينها والقضية رقم ٢٤١٣ جنح ١٩٧٦ قصر النيل (شيك بدون رصيد) حكم فيها بسنتين مع الشغل والايقاف بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٦ ومسجل شخص خطر تحت رقم ١٨٨ فئة (١) قتل . ودلالة كل هذه الوقائع واضحة في أن المدعى رغم اتهمته أصلاً لهيئة الشرطة كحشد الضباط العامين بها في خدمة الأمن العام كان مشكوكاً في ولائه لعمله وفي انضباطه وحسن سيره وسلوكه العام سواء أثناء الخدمة أو بعد أن تركها بالفصل أو الاستقالة إذ لا يتصاف في السير الطبيعي للأمور ومنطق الأحداث أن تجتمع كل هذه الوقائع في حين واحد لتحيط بالشخص بالتهامه في وقائع قتل وسرقة وتزوير وإصدار شيك بدون رصيد فضلاً عن واقعة الإصابة الخطأ التي لا ينظر إليها على استقلال وكذلك إلا إذا كان موثقاً للريب وموضعاً للشكوك دون أن ينشأ ذلك عنه موقفه من القضايا الجنائية المشابهة لها طبقاً لأحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيكون قد استبعد من الاتهام في واحدة منها تخصص جنسية القتل أو حفظ الاتهام بالنفساء إليه في الأخرى لعدم الأهمية وهي التي تخصص جنسية التزوير وإن لم ينف حدوث الواقعة أو لم يثبت موقفه لأي سبب من الأسباب في الجنائية الثالثة المتعلقة بالسرقة إذ يكفي أن تلاحقه الاتهامات في هذا النوع الخطير من هذه الجرائم ويسبق ضبطه في أحداثها ولو لم يتوافر الدليل الكافي لمصنوع الحكم الجنائي بولائه فيها ، يضاف إلى ذلك الحكم الذي قضى بحبسه مستعين مع الشغل والايقاف في جنحة إصدار شيك بدون رصيد فليقف التنقيذ لا ينفى ثبوت الجريمة في حقه ولا يزيل عنها صفتها باعتبارها إحدى الجرائم المظلة بالشرف وما تقدم يكشف عن درجة خطورته التي كان لها وقعها بإصدار قرار اعتقاله جنائياً لخطورته على الأمن العام ثم وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة عشرين واعتباره من المشتبه بالخطرين بقيد في السجل الخاص لذلك فلا شك في أنه مع تلك الظروف تقوم القرائن والدلائل على أن المذكور من الأشخاص الذين يخشى منهم على مصالح الدولة في الداخل والخارج

فيتحقق السبب المشروع لقرار منعه من السفر المطمون فيه طالما قد قدر
ذلك وزير الداخلية بناء على السلطة المخولة له وفقا لاحكام القرار بقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ولم يثبت اساءة استعمال السلطة ،
وبهذه المثابة يفد قراره سليما ومطبقا للقانون ولا وجه من ثم لطلب الفسخ .
(طعن ٢٥٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

ان حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى اخرى والسفر خارج
البلاد مبدأ أصيل وحق دستوري مقرر للأفراد لا يجوز المساس به ولا تقيده
الا مصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري
لذلك — من الأصول المقررة انه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها
مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكبهم الطريق السوى
في سلوكهم ومؤدى ذلك ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج
البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام
فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك كما لو كان
في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد او يؤدي سمعتها في الخارج .

الحكمة :

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٥٢ من الدستور تنص على أن
« للواطنين حق الهجرة الدائمة او المؤقتة الى الخارج » ، وينظم القانون هذا
الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد . وقد استقر الرأي على أن
حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى اخرى والسفر خارج البلاد مبدأ
أصيل للمفرد وحق دستوري مقرر له ، لا يجوز المساس به ولا تقييده الا
لمصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري
لذلك ، الا انه من الأصول المقررة انه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها
فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكبهم الطريق
السوى في سلوكهم . وعلى ذلك فان الترخيص او عدم الترخيص في السفر

الى خارج البلاد. هو من الأمور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقاً مع المصالح العام . فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك ، كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد او يؤذى سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالمصلحة العامة . وتنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم قوائم المنوعين . ونصت المادة الأولى منه على ان يكون الإدراج على قوائم المنوعين بالنسبة الى الأشخاص الطبيعيين . وبناء على طلبات الجهات الآتية دون غيرها :
مسدير الادارة العامة لمباحث أمن الدولة ومسدير مصلحة الأمن العام (قسم الأشخاص المطلوب البحث عنهم) .

ومن حيث ان البادئ من ظاهر الأوراق التي قدمتها الجهة الادارية امام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٨٨/١٢/٥ انه تقرر منع سفر المظنون ضده الى الخارج ، بناء على ايد الادارة العامة لمباحث أمن الدولة لسبق الحكم عليه بالحبس لمدة ستة شهور عام ١٩٥٤ لتعديه بالضرب على رئيس نيابة الجيزة ، واعتقله جنائياً عام ١٩٦٠ لمدة عامين لنشاطه الجنائي ، وايداعه مستشفى الأمراض العقلية عام ١٩٦٧ لمدة أربع سنوات ، ولنشاطه في مجال الاتجار بالمخدرات والحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وافلاء سبيله عام ١٩٨٣ ، وتقديمه بالمحيد من الشكوى الكيدية ضد المسؤولين بالدولة لتفضن هجوما عليهم ، واستغلال اسرائيل تصرفات مثل هذه العناصر اعلاميا في الاساءة لسمعة البلاد ، ومن ثم يغدو من الواضح ان تقدير جهة الادارة لاعتبارات ودواعي منع المظنون ضده من السفر قد استهدف المصلحة العامة للبلاد وحماية سمعتها في الخارج ومن ثم يكون قرار منع المظنون ضده من السفر قد صدر متفقاً وصحيح حكم القانون — ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ، وبالتالي يتعين الحكم برفض طلب وقف تنفيذه .

ومن حيث ان الحكم المظنون فيه ، وقد قضى بخلاف هذا النظر ، يكون قد جانب الصواب وصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه قد قام على

أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المخكوك ، ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع إلزام المطعون ضده بمصروفات كل من هذا الطلب والطعن عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ١٤٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

حق كل مواطن في التنقل سواء داخل أرض الوطن أو في خارجه في أي وقت — هذا الحق لا يجوز لجهة الإدارة المساس به — تنظيم حرية المواطن في التنقل من مكان إلى آخر والسفر إلى خارج البلاد أبداً تقتضيه ضرورة المحافظة على سلامة الدولة في الداخل والخارج دون إخلال بمبدأ حرية السفر والتنقل ولا يمس جوهره ومضمونه — عملاً وتطبيقاً لذلك اجازت المادة (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بجوازات السفر أوزير الداخلية لأسباب هامة يقرها رفض منح جواز السفر أو تجديده وجواز سحبها بعد إعطائه — تنفيذاً لذلك أصدر وزير الداخلية القرار رقم ١٩٨٢/٧٩٥ بشأن تنظيم قوائم المنوعين من السفر — حدد الجهات التي يجوز لها طلب الإدراج في قوائم المنوعين من السفر من بينها مصلحة الأمن العام .

الحكمة :

من حيث أنه قد نصت المادة (٥٠) من الدستور على أنه لا يجوز أن يحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة بالقانون ونص في المادة (٥١) منه بأنه لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها ، كما نصت المادة (٥٣) بأن للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج وتنظم القانون هذا الحق وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

وبما كانت هذه المواد الثلاثة تنص بحق كل مواطن في التنقل سواء داخل أرض الوطن أو في خارجه في أي وقت ، سواء بالإقامة في مكان معين

بالداخل أو الانتقال منه ، أو بالسفر بصفة مؤقتة إلى الخارج والعودة أو بالهجرة الدائمة إلى دولة أخرى بصفة دائمة أو مؤقتة وهذه الحقوق لا يسوغ باعتبارها من بين الحقوق الأساسية للإنسان المصرى التى كفلها له المشرع الدستوري وهى لا يجوز للمشرع العادى إلغاؤها أو تغييرها بما يصل بها إلى درجة الإلغاء ، وليس للمشرع العادى إلا حق تنظيمها وتحديد الإجراءات المتعلقة ببباشة الأئرد لها وملاستها دون حظر أو تقييد ملق لها أو يتعارض مع الفلية منها ، ومع التسليم بقاء على ما سلف بيانه بأن حرية المواطن المصرى فى التنقل من مكان إلى آخر داخل الدولة أو خارجها حق مستمرى أصيل للمواطن المصرى ومقرر له بحكم صفته كإنسان وهذا الحق لا يجوز لجهة الإدارة المسلس به دون مسوغ ، والأ الانتقاص منه بغير مقتضى من المصلحة القومية للمجتمع والدولة وفى حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق والى تتضمن كيفية ملاسته وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة ، وعلى ذلك فإن تنظيم حرية المواطن فى التنقل من مكان إلى آخر والسفر إلى خارج البلاد أمر تقتضيه ضرورة المحافظة على سلامة الدولة فى الداخل والخارج وعلى استقرار وحماية الأمن العام وعدم تعطيل سير العدالة نتيجة خروج متهمين أو شهود خارج البلاد بينما هم لازمون للفصل فى القضايا أو التصرف فى التحقيقات ورعاية مصالح الاقتصاد القومى ، وذلك كله دون أن يخل بالتنظيم ببدا حرية السفر والتنقل ولا يمس جوهره ومضمونه وأعمالاً لهذه المبادئ والقواعد فقد أجازت المادة (١١) من القانون رقم ١٩٥٩/٨٧ الخاص بجوازات السفر ، لوزير الداخلية — لأسباب هامة يقرها رفض منح جواز السفر أو تجديده ، وجواز سحبه بعد إعطائه ، وتنفيذاً لذلك فقد أصدر وزير الداخلية قرارات متعلقة آخرها القرار رقم ١٩٨٣/١٧٥ بشأن تنظيم قوائم المنوعين من السفر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ومن بينها مصلحة الأمن العام .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهات المختصة قد وافقت على تأسيس شركة تدر للاستئجار فى ١٩٨٦/٧/٢٠ وتم قيد الشركة فى السجل التجارى بمكتب الجيزة فى ١٩٨٦/٨/٢٠ تحت رقم ٧١٠٤٢ وبتاريخه قابلت

الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بإدراج (السيد /
عضو مجلس إدارة الشركة المشار إليها) (السيد /
نائب رئيس مجلس الإدارة على قوائم ترقب الوصول والتفتيش -
بعد موافقة الوزير - لقيامها بمعد اجتماعات مع العاملين المصريين بدول
الخليج وحثهم على تحويل مدخراتهم إلى شركة بدر للاستثمار ، ولما وصل
المذكوران إلى البلاد في ١٩٨٧/٦/٢٥ ظهر أن نتيجة تفتيشها كانت سلبية -
وقد قامت الإدارة المختصة بتعديل إدراجها على قوائم الممنوعين من السفر
كإجراء احتياطي لحماية أموال المودعين وموارد البلاد من النقد الأجنبي .

وبن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن القرار الصادر بإدراج الطاعنين
على قوائم الممنوعين من السفر صدر بقصد حماية أموال المودعين التي
كانت تنقلها شركة بدر للاستثمار التي يشغلان فيها منصبى نائب رئيس
مجلس الإدارة ، وعضو مجلس الإدارة وحماية موارد البلاد من النقد الأجنبي
وهي الغاية التي تفيها القرار المطعون فيه ، وليس من شك في أن الدولة
بصفتها هي المسئولة عن مراعاة صالح المجتمع والحفاظ على أمنه
الاقتصادي والاقتصادي في حدود أحكام الدستور والقانون قد قدرت أن الأمر
يقتضى تواجد أصحاب شركات تلقى الأموال والذين يتولون الأعمال
التنفيذية والرئيسية بتلك الشركات داخل البلاد وعدم مغادرتها إلى الخارج
إلى أن يتم حسم الأمر بالنسبة لحسابات المودعين ، وهو ما عناه المشرع
في القانون رقم (١٩٨٨/١٤٦) حينما دعا الشركات المشار إليها ومنها
شركة بدر للاستثمار إلى توفيق أوضاعها بالقدر الذى يحفظ حقوق المودعين
ومن ثم فإذا ما قدرت الجهة الإدارية المختصة أن وجود أصحاب الشركات
المشار إليها أو الذين يعملون بها في وظائف توفر لهم حيازة أموال المودعين
كلهم أو بعضهم أو تتوفر لديهم البيانات الخاصة بجميعها وإدارتها أو التصرف
فيها داخل أراضى الجمهورية ومنعهم من السفر كإجراء احتياطي -
وهو ما عبر عنه القرار المطعون فيه لحماية أموال المودعين وموارد البلاد من
النقد الأجنبي وليس سبيل الفحص والتحقيق ومعرفة المعلومات بمعرفة
السلطات المختصة عن هذه الأموال وأوجه التصرف بشأنها فلا معقب

على سلطتها التقديرية ما دامت تستهدف الصالح العام وتخلو من الانحراف
أو إساءة استعمال السلطة ، وحيث أن البين الجلى من الأوراق في
خصوص الدعوى المائلة أن شركة بدر للاستثمار التي ينتهى إليها
الطاعنون قد عجزت فعلا عن توفير أوضاعها — وعن رد أموال المودعين
مما حدا بالمدعى العام الاشتراكى إلى أن يستصدر أمرا من محكمة القيم
يمنع بعض أصحاب الشركة — ومن بينهم — الطاعن الأول — من السفر
خارج البلاد كما بالمر المدعى الاشتراكى أيضا بدوره إلى طلب فرض الحراسة
على أموال الشركة كشخص معنوى وعلى أموال بعض الأشخاص الطبيعيين
من مؤسسى الشركة ، وقد صدر حكم محكمة القيم بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٨
بفرض هذه الحراسة فعلا ، الأمر الذى يبين منه أن القرار الصادر بالزاج
الطاعنين على قوائم الممنوعين من السفر قد صدر صحيحا وقتما على مسيبيه
البرر له ومطابقا للقانون ، وأذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب
وقف تنفيذه فانه يكون قد أصاب الحق .

(ظعن ١٨٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

حق التنقل والسفر داخل البلاد أو خارجها يتعين وفقا للدستور
تنظيمه بما يحقق المحافظة على سلامة الدولة في الداخل والخارج وعلى
استقرار وحماية الأمن العام وريعية وحماية ابن المواطنين المصريين
أو غيرهم — دون إخلال بالحق الدستوري — المادة ١١ من القانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر لجازت لوزير الداخلية لأسباب هامة
بتقديرها رفض منح جواز السفر وتجديده أو جواز سحبه بعد اعطائه .

الحكمة :

وبن حيث أن المادة (٥٠) من الدستور نصت على أنه « لا يجوز أن
يحظر على أى مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين
إلا في الأحوال المبينة بالقانون » ونصت المادة (٥١) منه على أنه « لا يجوز

أبعد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها « ، كما نصت المادة (٥٣) بأن « للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وشروط الهجرة ومغادرة البلاد » وهذه الحقوق المنطقة بالإقامة والتنقل داخل البلاد أو خارجها من حقوق الإنسان الأساسية بصفتها كونه كذلك ولذلك فقد كملها المشرع الدستوري للإنسان المصرى فى مواجهة السلطات الادارية والتففيذية والسياسية وهى من الحقوق العامة لا يجوز للمشرع العادى انتهاكها أو تقييدها بما يصل بها الى حد الإلغاء والمصادرة ، وعلى السلطة التشريعية وفقا لأحكام الدستور أن تتولى بالقانون تنظيمها وتحديد الاجراءات المتعلقة بمباشرة الأفراد لها وممارستها بما يحقق حماية حقوقهم وتحريريتهم الفردية دون مساس بالمصلحة العامة وبصفة خاصة أمن الدولة أو أمن المواطنين مع التسليم بحرية المواطن المصرى فى التنقل من مكان الى آخر داخل الدولة أو خارجها .

ومن حيث أنه غنى عن البيان أن هذه الحقوق التى قررها الدستور وفقا للقانون يتعين تنظيمها بحق التنقل والسفر داخل البلاد أو خارجها يتعين وفقا للدستور تنظيمها بما يحقق المحافظة على سلامة الدولة فى الداخل والخارج وعلى استقرار وحماية الأمن العام ورعاية وحماية أمن المواطنين المصريين أو غيرهم وذلك دون اخلال بالحق الدستورى ذاته ودون مساس بجوهره ومضمونه ، وتطبيقا لهذه المبادئ الاساسية والعامة والنظمية نحق التنقل لذلك كله فقد أجازت المادة (١١) من القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٥٩ الخاص بجوازات السفر ، لوزير الداخلية — لأسباب هامة يقرها — رفض منح جواز السفر أو تجديده أو جواز سحبه بمد اعطائه وأنه تنفيذا لذلك فقد أصدر وزير الداخلية قرارات متعاقبة آخرها القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم قوائم المنوعين من السفر ، وتشبنت مادته الأولى الجهات التى يجوز لها طلب الإدراج على قوائم المنوعين من السفر بالتمسبة للأشخاص لتطبيعين .

ومن حيث أن البادى من الأوراق أن المظنون ضده كان يعمل رئيسا لاحدى المنشآت أو شركات توظيف الأموال ، وأن هذه المنشأة — حسبما

جاء بتحريات الجهات المختصة — قد دأبت على استخدام أموال المواطنين انثى اودعوها بالشركة ، دون قواعد محددة ومنضبطة تضمن حقوق المودعين، وتحمى أموالهم ومخزاتهم ، ومن ثم فقد رأت السلطة المختصة تشكيل لجنة وزارية على مستوى عال لبحث موقف شركات توظيف الأموال عموماً وقد دعت مقتضيات الحفاظ على أموال المودعين الى اصدار القرار المطعون فيه لحين انتهاء اللجنة من عملها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه يدرج اسم المطعون ضده على قوائم المتنوعين من السفر قد صدر بقصد حماية وتأمين استرداد أموال المودعين التي كشت تتلقاها شركة السعد التي يرأسها المطعون ضده ، ويقصد حماية وتأمين موارد البلاد من النقص الأجنبي وكفالة اجراء البحث والتحقيق القانونى اللازم لتحديد اوضاع الشركة والمنشآت التى يديرها الطاعن ، موقفها المالى واصولها وخصومها واسلوب ادارتها وتحديد أية مخالفات قانونية وتوفير الضمانات اللازمة لاتقاة الدعوى العمومية ضد المخالفين او المتهمين وللبشرة سلطات التحقيق الأخرى ، ولايتها فى فحص ويحث وتقدير الموقف بما يضمن لثبات العدالة وتوفير الحقوق لأصحابها والقصاص قانوناً ممن يكون قد خلف القانون . لو استغل أموال المودعين على نحو غير مشروع مع تأمين تحديدها وردّها اليهم وادخال الاطمئنان على نفوس ملايين المودعين بأن التحقيق والبحث والفحص وتحديد المسئوليات ورد الأموال الى كل منهم يسر سيرة الطبيعى والمعتاد بعرفة سلطات البحث والتحقيق المختصة وهو أمر ينشر الاطمئنان فى نفوسهم ويؤدى الى الهدوء والاستقرار للامن العلم وهى الغاية التى تنفيهاها القرار المطعون فيه . وليس من شك فى التزام الدولة بصفتها المسئولة دستوريا وقانوناً عن مراعاة مصالح المجتمع والحفاظ على لئمة الاجتماعى والاقتصادى وفى حدود تحكم الدستور والقانون اذا رأت لأسباب جدية ومعقولة ضرورة تواجده أصحاب شركات تلقى الأموال داخل البلاد وعدم سفرهم الى الخارج لتحقيق العدالة والامن والامن لأموال المواطنين — ومن بينهم المطعون ضده — داخل البلاد وعدم مغادرتها الى الخارج الى أن يتم حسم الأمر وكان تصرفها

مشروعاً ومطابقاً للدستور والقانون ولا رقابة عليها من محكم مجلس الدولة
لا في التحقق من مشروعية قرارها برقبة مدى توافق الواقعية والجدية
في أسباب قرارها والغاية التي استهدفها من إصداره من السلطة المختصة
بذلك .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم الماطعون فيه من أن مجرد
إجراء دراسة معينة لمعرفة لجنة وزارية حول وضع شركات توظيف الأموال—
ومنها الشركة التي يرأسها الماطعون ضده ، لا يعبر في حد ذاته منحه من
السفر للخارج طالما لم تنته الدراسة المشار إليها ولم تكشف عن وجود
مخاطر تهدد أموال المودعين لدى الشركة المذكورة خاصة وإن أحداً من المودعين
لم يقدم بأية شكوى ضد الشركة لا وجه لذلك لأن المنع من السفر إجراء
تفرضه طبيعة الفياض والأغراض المبتغاه منه وهو إجراء تفرضه الضرورة
المحة لضمان الأمن العام وتأمين المصالح القومية للبلاد وصلة المواطنين
بهم وليس عقوبة جنائية أو إدارية يتمتعون بـ حيثحق يبين ثبوت اتهامات
محددة إلى من يتخذ قبله ولكن يكفي أن تقوم الأدلة الجدية على وجود أسباب
ندعو إليه وتبرره ويستخلص استخلاصاً سائفاً من ظاهر الأوراق وأن تكون
الغاية منه تحقيق المصالح العام . ومن ثم إذا ما تحدثت الجهة الإدارية
المختصة والمسئولة عن الأمن لعلم للدولة والمواطنين أن وجود أصحاب
الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال داخل الجمهورية باعتبارهم بحكم
مناصبهم تتوافر لديهم كافة البيانات الجوهرية والمستندات والمعلومات
الحيثية الخاصة بأموال المودعين وحساباتهم — داخل أراضي الجمهورية
وخارجها وهم أول المسئولين عن تأمين أموال هؤلاء المودعين ورعايتها
وحق استغلالها ومن ثم وبنفسه على واقع الحال وأمسئيد جدية ودالة
بصورة معقولة على حقيقة ثابت بلتراجهم على قوائم الممنوعين من السفر
فلا تثريب عليها في ذلك ، لأن الإدراج على القوائم — والحال كذلك — لا يعدو
أن يكون إجراء احتياطياً يقتضيه صالح الأمن العام وتأمين مصالح المواطنين
وهو مؤقت ويزول بانتهاء الغرض منه والغاية التي قصد إليها ، وهي غاية
تستهدف حماية المصالح العام للوطن وحماية أمن الدولة وأمن المواطنين

الاقتصادي ويحمي مصلحة جموع المودعين في أموالهم بالشركات العاملة في مجال تلقى الأموال ، ويوفر الظروف المناسبة لسرعة التحقيق والفحص ونحيد المسؤولية وإزالة العدالة التي تتحقق بها المشروعية وإعلاء سيادة القانون .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن إقرار المطعون فيه قد صدر بحسب الظاهر على سند سليم من الواقع وعلى أساس صحيح من القانون ، مستهدفا للمصالح العام وخاليا من عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة ، كما أنه قد صدر من يملك سلطة إصداره ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهباً مخالفاً لصحيح أحكام الدستور والقانون حينما قضى بأن إقرار المطعون فيه وقع مخالفاً للقانون ولما كان ذلك وكان قرار إدراج اسم المطعون ضده على قوائم الممنوعين من السفر قد صدر بحسب الظاهر من الأوراق متفقاً وما يقتضيه واجب الإدارة في رعاية وحماية المصالح العام والأمن العام وفقاً لصحيح أحكام الدستور والقانون ومن ثم فإن ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ يكون غير محقق على أي سند من الواقع أو القانون الأمر الذي يتعين معه إعلان الشرعية وسيادة الدستور والقانون القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ٥٥٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)

رابعاً — الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة

لا يكون الا للعاملين بالدولة والقطاع العام

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة لا يكون بحسب النظم المتبعة الا للعاملين بالدولة والقطاع العام .

المحكمة :

الزم المشرع جهة الادارة الاستجابة لطلب الزوج أو الزوجة في الترخيص له بالاجازة بدون مرتب اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج مدة اشهر على الاقل بشرط الا تجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج والا تتصل هذه الاجازة باعارة للخارج والترخيص بالسفر لا يكون الا للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين التوظيف واساس ذلك ان العامل في القطاع الخاص لا يحتاج الى الحصول على ترخيص له بالسفر للخارج باعتبار ان حرية التنقل والسفر من الحريات العامة كفلها الدستور ولا يجوز حظر السفر للخارج الا بنص في قانون او حكم من المحكمة المختصة او بقرار من السلطة المختصة في هذا الشأن ونص المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يخلط الا للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين التوظيف واساس ذلك ، ان المشرع استعمل عبارة « اذا ما رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج .. لفظ « الترخيص » هو تعبير لا يستعمل الا في مجال العلاقة بين الموظف والجهة الادارية ولفظ الترخيص يعنى الاذن أو الموافقة ولا يستعمل هذا اللفظ في مجال القطاع الخاص واساس ذلك ان المدلول السابق للترخيص لا يرد في مجال المهن الحرة أو العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص والترخيص يكون لمدة ستة اشهر على الاقل ولا يتحقق ذلك الا بالنسبة لشخص يخضع لنظام وظيفي وليس بالنسبة للمسافر عامة واساس ذلك ان الاذن بهجرة البلاد لا يكون لمدة محددة ومؤدى ذلك ان الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة لا يكون بحسب النظم المتبعة الا للعاملين بالدولة والقطاع العام .

(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٩)

دستور

الفصل الأول — مبادئ دستورية

الفرع الأول — سيادة القانون

أولا — سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .

ثانيا — سيادة القانون أساس مشروعية السلطة

ثالثا — السلطة القضائية سلطة مستقلة

رابعا — مهمة السلطة القضائية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض عليها من نزعة

الفرع الثاني — حق الشكوى

الفرع الثالث — حق التقاضي

الفرع الرابع — حق التعليم

أولا — التعليم الجامعي حق يكفله الدستور

ثانيا — يجب مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة عند تحويل ونقل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية

ثالثا — القرارات الصادرة بشأن التحويلات التي يثبت أنها بنيت على غش تكون معسومة الأثر

الفرع الخامس — حق الهجرة

الفرع السادس — مبدأ المساواة

أولا — المساواة أمام القانون

ثانيا — المساواة بين المواطنين في تولي الوظائف العامة

ثالثا — المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية

الفرع السابع — مبدأ شرعية العقاب التأديبي

الفصل الثاني — المحكمة الدستورية العليا

أولا — طبيعة الدعوى الدستورية

- ثانياً — سلطة المحكمة الدستورية في مباشرة اختصاصها
ثالثاً — اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في تنازع الاختصاص
رابعاً — أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة
لجميع سلطات الدولة وللکافة

الفصل الثالث — مسائل متنوعة

أولاً — الأثر المباشر للتشريع الجديد

ثانياً — الدستور يكفل للمصريين جميعاً الحرية الشخصية وحرية
الرأى وحرية التعبير وحرية النشر وحرية تكوين الجمعيات

ثالثاً — الاعتداء على الحقوق والحريات أتى يكفلها الدستور
والمقانون لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدعى الناشئة
عنها بالتقادم

رابعاً — المال العام ملك الشعب وله حرمة

خامساً — الملكية الخاصة مضمونة وواجبة الاحترام

سادساً — سيادة الدولة على رعاياها

سابعاً — اختصاص محكمة النقض بنظر الطعون التى تنصب
على بطلان عمالية الانتخاب

ثامناً — اعلان نتيجة الاستفتاء هو ختم الاجراءات التى يجر بها
تعديل الدستور

تاسعاً — مجلس الدولة هو القاضى المأمم للمنازعات الإدارية
والعلاجية

عاشراً — خضوع الضرائب العامة لمبدأ الشرعية القانونية

الفصل الأول

مبادئ دستورية

المصرع الأول

سيادة القانون

أولاً - سيادة القانون أساس الحكم في الدولة

مادة رقم (٩١)

المبدأ :

رقابة محاكم مجلس الدولة لمشروعية القرارات الإدارية - أساسها -
خضوع الدولة لسيادة القانون وحق كل مواطن في اللجوء إلى محاكم مجلس
الدولة .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطعن الأول رقم ٢٥/٢٥٦ القضائية عليها
نأن الأساس في رقابة محاكم مجلس الدولة لمشروعية القرارات الإدارية
سواء في دعوى إلغاء هذه القرارات أو التمويض عنها هو خضوع الدولة
لسيادة القانون وحق كل مواطن بالتسالى في اللجوء إلى محاكم مجلس الدولة
القاضي الطبيعي المختص برقابة هذه المشروعية إلغاء وتمويضاً وقد قرر
الدستور ذلك صراحة في باب سيادة القانون (المواد ٦٤ - ٧٢) حيث نصت
المادة (٦٤) على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وحظرت
(٣٨) منه تخصيص أى قرار إدارى من رقابة القضاء إلغاء وتمويضاً ونصت
لمادة (١٧٢) من الدستور على أن تختص محاكم مجلس الدولة بالنزاعات
الإدارية .

(طعن ٤٢٥٦ لسنة ٣٥ جلسة ١٩٦١/٣/٢)

ثانياً - سيادة القانون أساس لمشروعية السلطة

المبدأ :

المواد ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ من دستور جمهورية مصر العربية مقادها -
سيادة القانون هي الأساس الوحيد لمشروعية السلطة - مشروعية السلطة
تستند إلى احترامها لأحكام القانون وتطبيقها له - إذا تقاعست السلطة

عن احترام القانون فقدت مسند مشروعيتها ومسند شرعية قراراتها — لأن
إنسان حق الدفاع عن نفسه في مواجهة أى اتهام منسوب إليه — حق الدفاع
يمكن الإنسان من تحضير الأدلة واعادتها وحرية التعبير والكلام في مناقشة
ما ينسب إليه — أيضا يمكن الإنسان من مناقشة تلك الأدلة أمام قضاة
محايدين مستقلين يتمتعون بالحياد والنزاهة ، لا صلة سابقة بينهم وبين
النزاع ولا بينهم وبين أطرافه تؤثر على هذا الحياد — الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨ يقتضاه —
للإنسان في كل مكان حقوق توفر له المنزل يترتب على اغفالها ظهور الفرع
الذى من شأنه القضاء على مشاعر الأمن والأمان في قلب أى إنسان بصفته
ينتمى الى جنس الإنسان — من أول هذه الحقوق التى يتعين ان يكفلها
القانون هي حياد ونزاهة الأداء القضائى — لا يتحقق هذا الحياد دون ان يتوافر
في القاضي حياد المشاعر والفكر تجاه القضية التى ينظرها — تلك الصيغة
الواجب توافرها في كل من يجلس مجلس القضاء هي صيغة جوهرية من
ضمانات دفاع المتهم عن نفسه — أى عمل قضائى سواء في محكمة او في لجنة
قضائية ذات اختصاص قضائى لا يقوم على توفير ضمانات الدفاع فيكون
باطلا — العمل القضائى اذا باشرته هيئة قام بواحد أو أكثر من أعضائها عيب
عدم الصلاحية لنظر نزاع معروض عليها يكون عملا مغفلا لأول وأهم مقوماته
وهي حيادة القاضي وتجرده لوجه الحق — ذلك هو الأسس في القواعد العامة
في المرافعات والإجراءات المدنية أو الجنائية — هذا الأسس الذى يقتضاه
تقوم حجة الأحكام وما تقتضيه من عدم جواز سماع الدعوى بعد الفصل
فيها من قبل ذات المحكمة — لا يكون للمحكمة صلاحية استئنافها في إعادة
نظر الأدلة امامها اذا استنفذت ولايتها بالفصل فيها وبصفة خاصة لو كان
ذلك من ذات أعضاء التشكيل الذى اصقر الحكم — قاعدة وجوب حياد نزاهة
وخلو ذهن القاضي عن موضوع الدعوى لصلاحية القضاء هي قاعدة أساسية
من النظام العام الدستوري والقضائى ترتبط بحق كل إنسان في الدفاع عن
نفسه امام قاضى محايد نزيه ليست لديه آراء أو أحكام مسبقة في النزاع —
بناء على ذلك تنطبق هذه القاعدة في شأن كل من يجلس مجلس القضاء —
إيا كان نوع هذا القضاء سواء كان مدنيا أو اداريا أو جنائيا أو تأديبيا
أو دستوريا .

الحكمة :

ومن حيث أن دستور جمهورية مصر انحرافية قد نص بالمادة (٦٤) على أن « مبادئ القانون أساس الحكم في الدولة » وفي نفسه ببساطة نصوص الدستور على أن « سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت » . ومن حيث أن الدستور ينص في المادة (٦٧) على أن « المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » كما ينص في المادة (٦٩) على أن « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكول » .

ومن حيث أن مقتضى تلك النصوص أن سيادة القانون هي الأساس الوحيد لمشروعية السلطة بمعنى أن مشروعية السلطة أنها تستند الى احترامها لأحكام القانون وتطبيقها اياه فلذا ، تفاعلت السلطة عن احترام القانون ، فقدت سند شرعيتها وسند شرعية قراوتها كما أن لكل انسان حق الدفاع عن نفسه في مواجهة أى اتهام منسوب اليه سواء كان جنائيا أو تاديبيا ومن أركان هذا الحق ليس فقط يمكن الانسان من تحضير الأدلة واعدادها وحرية التعبير والكلام في مناقشة ما ينسب اليه ودحض لكل مسيل شرعى وسلمى وانها القياد قبل ذلك تقديم هذا الدفاع ومناقشة تلك الأدلة أمام قضاة محايدين مستقلين يتمتعون بالحياد والنزاهة لا صلة سابقة بينهم وبين النزاع ولا بينهم وبين أطرافه تؤثر على هذا الحياد .

ومن حيث الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ينص في ديباجته على أنه « لما كان الاعتراف بالكرامة المتصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية ويحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم . ولما كان تنافس حقوق الانسان وازدراؤها قد اقتضيا الى أعمال مهيبة ألت الضمير الانساني وكان غاية ما يروشد اليه البشر إنفاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفقه ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الانسان لكى لا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم » .

ومن حيث أن هذا الميثاق ينص في المادة الثالثة منه على أن « لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لاتصاله من أعمال فيها اعتداد على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون » وينص في المادة العاشرة على أن « لكل إنسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه » وينص في المادة الحادية عشرة (١) على أن « كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت أدلته قائلون بإحكامه علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه » .

ومن حيث أنه قد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ بالموافقة على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية بتاريخ ٨/٤/١٩٦٧ (الجريدة الرسمية عدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٨٢) وقد قضت المادة الأولى منه بالموافقة على هذه الاتفاقية مع الأخذ في الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارضها معها كما قضت المادة (١٤) على أن جميع الأشخاص مسؤولون أمام القضاء ولكل فرد الحق عند النظر في أية تهمة جنائية ضده أو في حقوقه والتزاماته في إحدى القضايا القانونية في محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مخصصة ومستقلة وحيادية قائمة استنادا إلى القانون .

ومن حيث أن مقتضى ما ورد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما تقدم سواء في ديباجته أو في نصومه أن للإنسان في كل مكان وفي جميع البلدان حقوقا توفر له العدل ويترتب على اغفالها ظهور النزاع الذي من شأنه القضاء على مشاعر الأمن والأمان في قلب ووجدان أن أي إنسان بصفته ينتمي إلى حبس الإنسان وجزء من الإنسانية ذاتها طبقا لمصريح مواده الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة بناء على ذلك الإعلان فإن من أول هذه الحقوق التي يتمتع أن يكفلها القانون حياة نزاهة الأداء القضائي ، تلك النزاهة وهذا الحياد التي لا يتحقق دون أن يتوافر

في القاضي حياد المشاعر والفكر تجاه القضية التي ينظرها ومقتضى حياد الشهور والفكر لدى من يجلس مجلس القضاء في نزاع ما أن يكون مجردا من الإحاطة السابقة بوقائع الموضوع ومن تكوين رأى سابق في مجال الحكم على تلك الوقائع مرتبطة بشخص من نسبت إليه وتلك الحيادة الواجب توافرها في كل من يجلس مجلس القضاء على ضلعة جوهرية من ضلعات دفاع المتهم من نفسه ، إذ أنه من الطبيعي ألا يطعن المتهم إلى أن قضية يستمع إلى دفاعه بحياد ، إذا كان سبق أن استمع إلى هذا الدفاع في مجلس قضاء سابق وأعلن في شأنه رأيه بالأدانة . وإذا كانت اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومن بينها مجالس التأديب إنما تباشر سلطة منحها إياها القانون فإن هذه السلطة تنفد شرعيتها وأسلس احترامها إذا ما انتهكت قبلها على مستند من صحيح حكم القانون .

ومن حيث أن أي عمل قضائي سواء في محكمة أو في لجنة قضائية ذات اختصاص قضائي لا يقوم على توفير ضلعات الدفاع إنما يقوم على غير مقومات شرعية ومن ثم يكون بطلان لا ينفقه على أسس منهلة فإن هذا العمل إذا ما يباشره هيئة قام بولحد أو أكثر من أعضائها عيب عدم الصلاحية لنظر نزاع معروض عليها يكون عملا مفتقد لأول وأهم مقوماته وهي حيادة القاضي وتجرده لوجه الحق تلك الحيادة التي ينبغي تكوين القاضي لرأى أو عقيدة سابقة في شأن الواقعة المعروضة ويجرحها إصدار قضاء سابق في ذات الموضوع وبين ذات الأشخاص وذلك هو الأسس في القواعد الصلبة للدفاعات والإجراءات المدنية أو الجنائية الذي بمقتضاه تقوم حجية الأحكام وما تقتضيه من عدم جواز سماع الدعوى بعد الفصل فيها من قبل من ذات المحكمة حيث لا صلاحية أساسا لها في إعادة نظر الأمر أمامها وقد استغفرت ولايتها بالفضل فيها وبصفة خاصة لو كان ذلك من ذات أعضاء التشكيل الذي أصدر الحكم وهو ذاته الذي يحتم عند نقض الحكم من محكمة النقض أو الغاؤه من المحكمة الإدارية العليا أن يفصل في الدعوى عند أعادتها مجددا تشكيل جديد لم يسبق له الجلوس لنظرها والحكم فيها قبل نقض أو إلغاء الحكم ومن ثم فإن هذا الذي سطره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفرضه

دستور جمهورية مصر العربية ، قد تنصه قانون المرافعات في المادة (١٤٦)
لاتي تنص على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من مباعها
ولو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

١ —

٢ —

٣ —

٤ —

٥ — إذا كان قد اتى أو ترائع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب
فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا
أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها .

وتد في المادة (١٤٧) من ذات القانون التي نصت على أنه يقع بإطلا
عمل القاضي أو تضاؤه في الأحوال المتقدمة ولم تم باتفاق الخصوم وكذلك فيما
اشارت اليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات المبنى تطبيقا على المادة
(٣١٣) المضافة لهذا النص من أن علة عدم صلاحية القاضي للفصل في
الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا هي الخشية من أن يلتزم برأيه الذي
يشك منه عمله المتقدم ، إذ أن أسس وجوب امتناع القاضي من نظره
الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض
مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موقوعها ليستطيع أن يزن
جميع الخصوم وزنا مجردا أخذًا بأن اظهر الرأي قد يذموا إلى التزله مما
يشاقق مع حرية العذول عقسه .

ومن حيث أن قاعدة وجوب حياد ونزاهة وخلو ذهن القاضي عن
موضوع الدعوى لصلاحية القضاء بها هي قاعدة أساسية من النظام العام
الاستثنائي والقضائي ترتبط بحق كل انسان في الدفاع عن نفسه أمام
قاضي محايد نزيه ليست لديه أية آراء أو أحكام مسبقة في النزاع ومن ثم
في تطبيق في شأن كل من يجلس مجلس القضاء أيا كان نوع هذا القضاء

مبوء كان مدنياً أو ادارياً أو جنائياً أو تأديبياً أو دستورياً ومبوء كان ذلك في محكمة أو في لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي .

ومن حيث أنه من شأن ذلك في خصوص موضوع الطعن المثل بطلان قرار مجلس التأديب الأعلى لعدم جواز مشاركة رئيس واحد أعضاء مجلس التأديب الأعلى في تشكيل هذا المجلس بعد أن شارك في تشكيله حينما أصدر قراراً سابقاً في ذات الموضوع الذي عرض عليه ومن ثم فإن القرارات التي أصدرها هذا المجلس بهذا التشكيل الباطل تكون معيبة وواجبة الإلغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه قد ألزم هذا النظر في قضائه للأسباب التي لوردها فإنه يكون قد وافق صحيح حكم القانون في ضوء ما سلف في هذا الحكم من أسبابه ، ومن ثم يكون الطعن عليه بلا سند من صحيح حكم القانون واجب الرفض .

طعن ٣٥٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٢

ثالثاً — السلطة القضائية سلطة مستقلة

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

الحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها هي صاحبة الولاية والاختصاص في حسم المنازعات — مما يحق العدالة ويعلى سيادة الدستور — من المبادئ العامة المقررة في النظام العام للقاضي القائم على استقلال السلطة القضائية وحياد المحاكم وتجريدها من أية صلة مسبقة بالخصوم أو بموضوع النزاع أن الخصومة لها ثلاثة أركان رئيسية هي الأطراف والمحل والسبب وأزاء استقلال القاضي الضمي عن الخصوم وعن أية صلة أو أي رأى مسبق عن محل النزاع — الأصل أن المدعى هو الذي يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء — كيف طلبت الخصوم في الدعوى وتحديد حقيقتها القانونية دون تعبد بالمعلمات أو الأوصاف التي يحدد بها الخصوم طلباتهم فيها هو أمر من تصرف المحكمة المختصة — لا تلك المحكمة الخروج من التكيف إلى التعديل في طلبات الخصوم أو تصدي هذه الطلبات — إذا

قضت المحكمة بغير ما يطلبه الخصوم فتأها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطاتها وتعدت اختصاصها في نظر الدعوى — يحق في هذه الحالة القضاء ما قضت به المحكمة .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطاعن المائل مخالفة الحكم الطعين القانون إذ أن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ ليس هو محل الطعن من جانب الجمعية وإنما القرار الطعن فيه محل الدعوى رقم ٣٦١١ لسنة ٣٩ ق . الصادر فيها الحكم الطعين ، طبقا لما جاء بمحكمة افتتاح هذه الدعوى ، هو القرار الصادر بإزالة الأعمال المخالفة بمقتضى النزاع والمثبتة بالحضر رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ وهو المحضر الذى يتضمن الادعاء بأن الجمعية قامت بسحب اعمدة الدور السابع والعشرين فوق الأرض وعلى هذا يكون الحكم الطعين قد قضى في غير ما طلبه الخصوم فوقع مخالفا للقانون .

ومن حيث أن الأصل أن المحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها هي صاحبة الولاية والاختصاص في جسم المفاعلات بما يحقق العدالة ويضمن سيادة الدستور والقانون على استقلال عن أية سلطة وعن أى شخص وهذا ما تنص عليه صراحة فصوص الدستور المواد (١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٢) من الدستور والمواد (١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠) من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة (٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وبناء على ذلك فإن المبادئ العامة المقررة في النظام العام للقضاة القائم على استقلال السلطة القضائية وحياد المحكم وتجزئها عن أية صلة مسبقة بالخصوم أو بموضوع النزاع أن الخصومة لها ثلاثة أركان رئيسية هي الأطراف والمحل والسبب وأزاء استقلال القضاة حتى عن الخصوم وعن أية صلة أو رأى مسبق عن محل النزاع فإن الأصل أن المدعى هو الذى يحدد نطاق دعوته وطلباته أمام القضاء ومع التسليم بأن تكيف طلبات الخصوم في الدعوى وتحديد حقيقتها القانونية دون تنيد بالمعبارات أو الأوصاف التى يحدد بها

الخصوم طلباتهم فيها — أمر من تصريف المحكمة المختصة ومن لخص وإجباتها
التي تتعلق بتحديد ولايتها واختصاصها والمحل الحقيقي للنزاع الذي تباشر
اختصاصها في حسمه وفقا لصحيح أحكام القانون — فلهذا لا تلك المحكمة
الخروج عن التكليف إلى التعديل في طلبات الخصوم أو تعدى هذه الطلبات
فلا تلك المحكمة من تلقاء ذاتها ، أن تعداها ، فإذا قضت بغير ما يطلبه
الخصوم فلها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطاتها وتعدت اختصاصها في
نظر الدعوى وحق من ثم إلغاء ما قضت به .

ومن حيث أن الثابت بصحيفة افتتاح الدعوى رقم ٢٩/٢٦١١ ق .
أصدر فيها الحكم الطمين أن الجمعية المدعية حددت طلباتها في ختام هذه
الصحيفة بوقف تنفيذ والنهاء تدارى مصر الجديدة بحفظة القاهرة ،
المطعون فيه بإزالة الأعمال المخالفة بالمقار ٧ شارع الأهرام بمصر الجديدة
والثبته بحضر المخالفة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥

ومن حيث أن الثابت يرد وجهة الادلة على الدعوى أن الجمعية المدعية
ارتكبت العديد من المخالفات وفي هذا المبنى وتحرر عنها العديد من المحاضر
آخرها المحضر رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥. المضمن أن الجمعية قبلت بخلاف المحاضر
السابقة باستئناف الأعمال المخالفة بأن قبلت بصبب أعمدة الدور السابع
والعشرين فوق الأرض ، وقد تحررت مذكرة للعرض على اللجنة المشكلة
بقرار المحافظ رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٣ ، ويجلسه ١٨/٢/١٩٨٥ قررت اللجنة
إزالة الأعمال المخالفة ، وتم اعتماد القرار من السيد المهندس مستشار
المحافظ للشئون الهندسية والفنية بالتفويض في ٢/٣/١٩٨٥ وتم إخطار
الجمعية بطلب موعى عليه رقم ٢١٢٨ في ٢٥/٣/١٩٨٥ لتنفيذ ما تقرر به
خلال مهلة أسبوعين من تاريخه ، وهذا هو القرار المطعون فيه الذي حددته
الجمعية المدعية في ختام صحيفة دعواها — حسبما سبق بيانه — وتضمنونه
تفصيلا في منها بيان ما تدعيه من أوجه مخالفة هذا القرار للقانون .

ومن حيث أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أتم قضاءه
برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه باعتبار أن القرار المطلوب وقف

تنفيذه في الدعوى هو القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٥ بإزالة مبنى ومسقف خرساني بإرود الاملى وانخلى يطبق الأول فوق الميزنتين بلمصار المدخور وهو الاعمال المتيقنه بالمحضر رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٤ في حين انه قراره يختلف عن القرار المحدد الذى كان محلا للمعوية لابع المحكة حيث ان القرار المطعون فيه — حسبما سبق بيانه — هو اقرار المتضمن لزالة الاعمال المخلتة المتيقنه بالمحضر رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ ومتى كان ذلك فان الحكم للطمعن اذ قضى بغير ما طلبه الخصوم فانه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه القضاء باطلته وابعادة الدعوى الى محكة القضاء الادارى للفصل مجددا فيها ، وفقا لطلبات الخصوم ، مع ابقاء الفصل فى المبروفات اميالا لاحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتعتبر احكامها وفق القانون من فضاء مستقطن لا سلطان غلام فى قضائهم لغير القانون — لا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضاء او فى شئون العدالة (المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢ من الدستور واستقلال الماضى وحصانته ضمانات اساسية لحماية الحقوق والحريات وحق الدفاع اصانة او بالوكالة مكفول لكل انسان وتصدر هذه الاحكام القضائية وتنفذ باسم الشعب — يكون الامتناع عن تنفيذها او تعطل تنفيذها من جانب المظنين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون — (المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢) من المبادئ الاساسية فى تنظيم القضاء المصرى حقبة توفير الصلاحية فى القاضى لنظر الدعوى بان يكون مستقلا ومحيانا — المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تقضى بلن القاضى يكون غير صلاح لنظر الدعوى مبنوعا من سماعها واو لم يرده احد الخصوم فى احوال معينة محددة — من هذه الاحوال اذا كان القاضى قد اتقى او ترفع عن احد الخصوم فى الدعوى او كتب فيها واو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء او كان قد سبق له نظرها قاضيا او خيرا او محكما او كان قد ادى شهادة فيها — المادة ١٤٧ من قانون المرافعات — عمل القاضى او قضاؤه يقع باطلا فى الاحوال المنصوص عليها ولو تم باتفاق الخصوم — اذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر عن محكة النقض جاز للخصم ان يطلب منها الفاء الحكم وابعادة نظر الطعن امام دائرة اخرى .

ومن حيث أنه يتمين بلدى ذى بدء ان تعرض المحكمة لوجه الطعن الذى يستند الى أن الحكم المطعون فيه قد صدر مشويا - بالبطلان لما شلب تشكيل هيئة المحكمة من اشتراك مفوض الدولة كتب تقريراً بالراى القانونى مسيها لهيئة مفوضى الدولة فى الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان السيد المستشار / محبوب ابراهيم عطا الله كان عضواً فى هيئة محكمة القضاء الادارى التى نظرت الدعوى المثلثة وامسدرت الحكم المطعون فيه رغم أنه سبق ان أبدى رايه فيها عندما كان مفوضاً لدى هذه المحكمة وذلك بأن أعد التقرير الاصلى بالراى القانونى الموقع من سيادته بصفته المقرر وقد تم اعتياده وايداعه باسم هيئة مفوضى الدولة المودع بلف الدعوى فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

ومن حيث أنه وفقاً لصريح احكام الدستور فإن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتعتبر احكامها وفق القانون من قضاءاً مستقلاً لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة (اناود ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩) وان استقلال القاضى وصفاته ضمانان اساسيين لصيانة الحقوق والحريات وحق الدفاع اصلية او بالوكالة مكفول لكل انسان وتصدر هذه الاحكام القضائية وتنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون (المود ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢) ومن ثم فإن من المبادئ العامة الاساسية فى تنظيم القضاء المصرى حماية توفير المصاحية فى القاصى لنظر الدعوى بأن يكون مستقلاً ومحيذاً وخالى الذهن من موضوع المنازعة لا يلزمه راي او يحرجه سلوك او موقف او صلة بالخصوم ولا يلتزم مسبقاً برأى فيما هو مطروح عليه من نزاع للفصل فيه كليل الهيئة باستقلال ضميره يرتفع على منصة القضاء لمباشرة ولايته على كل خصم وكل خصومه ولاء واحترامه لسيادة الدس - تور والقانون ، وغلته وهفنه اداء رسالته فى اقامة العدالة بين المواطنين ، واعلاء كلمة الحق فى ربوع وطنه ولرهاب كل تصرف او عمل بطل ، واتصاف المظلوم عن الظالم .

ومن حيث أنه تطبيقاً لهذه المبادئ الأساسية التي ورد عليها النص صراحة في الدستور تبكينا للقضاء من إبداء رسائله وبالشورى ولايته وقد نصت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ بأن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في أحوال معينة من بينها ما قرره في الفقرة (٥) منها التي تنص على أنه قد أفتى أو ترائع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها ، وتنص المادة (١٤٧) من هذا القانون على أن يقع باطلاً عمل القاضي أو تضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم بتفسيق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

(طعن رقم ٢٨٤٦ لسنة ٢٤ جلسة ١١/٦/٨)

رابعاً — مهمة السلطة القضائية تطبق القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض عليها من نزعة قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

مهمة السلطة القضائية هي تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض من نزعة — لا يجوز للمحكم أن تمتنع عن تطبيق هذه القوانين واللوائح إلا إذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى عدم دستورية في قانون أو لائحة — أو إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وراث المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى — في هذه الحالة تتعدد المحكمة عن أثر الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا — إذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن — أما إذا رأت المحكمة غير جدى فطبق القانون أو اللائحة رغم الدفع المبدى أمامها .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الرابع والآخر من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه وهو التعلات الحكم عن دفع الطاعنين بعدم دستورية القانونين

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ عن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(أ) إذا تراءى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي انتهاء نظر إحدى الدعاوى بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم انتهاء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت أن اثر الدفع ميعدا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن « ولما كانت مهمة السلطة القضائية هي تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيها يعرض عليها من انزعة مائة لا يجوز للمحكمة أن تنقض عن تطبيق هذه القوانين واللوائح إلا إذا تراءى لها انتهاء نظر الدعوى وعدم دستورية في قانون « أو لائحة أثناء نظر إحدى الدعاوى بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أو إذا دفع أحد الخصوم انتهاء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي ، وفي هذه الحالة تحدد أن اثر الدفع ميعدا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . بمجرد ابداء الدفع بعدم دستورية قانون أو لائحة لا يلزم المحكمة بأن تحدد أن اثره ميعدا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وإنما يتم ذلك إذا رأت أن الدفع جدي . أما إذا رأت أنه غير جدي فيمكنها أن تطبق القانون أو اللائحة رغم الدفع المبدي لملها . وقد رأت المحكمة في الحكم المطعون فيه أن دفع الطاعنين غير جدي .

(طعن ٨٦٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٩٠/١/٦)

الفرع الثاني

حق الشكوى

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

حق الشكوى من الحقوق المسلم بها لجميع المصلين والمواطنين ،
ويجد حذو الطبيعي في عدم التشهير بمن تقدم الشكوى ضده ، وينبغي أن
يمارس حق الشكوى بقصد الوصول الى علاج بعيد او خطأ - تقديم
الشكوى الى جهة اجنبية لا تلك تصحيح الخطأ لا يعنى شيئا غير التشهير
والتجريح والاساءة البالغة .

الحكمة :

عن الموضوع - فان النشيط من الأوراق انه في ١٨/٥/١٩٨٦ تسلم
الطامن شكوى الى رئيس جامعة الامارات العربية المتحدة جاء فيها انه
مدرس بقسم الرياضة والتأهيل بكلية التجارة جامعة القاهرة ، وقد تقدم
نوظيفة عضو هيئة تدريس بكلية العلوم الادارية والسياسية جامعة الامارات
العربية المتحدة للعام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ . فقد تلقى بريقة بتقيد ترشيحه
بصفة مبدئية للوظيفة التي تقدم لها في ١/٤/١٩٨٦ وطلبت الجامعة في
البرقية الموافقة على الترشيح خلال ثلاثة ايام من تاريخه . وارسلت الموافقة
على الترشيح والسفر في ١/٤/١٩٨٦ . ثم التقى باللجنة يوم ١٥/٤/١٩٨٦
ووعفته اللجنة بارسال الترشيح النهائي فور عودتها ، الا ان الطامن علم
انه قد تم ترشيح الدكتور سعد السعيد بصفة نهائية يوم ٢٣/٤/١٩٨٦ وكان
ذاك في (عزومة عشاء) للجنة في محل مسويس آير على سفك النيسل
وهي نفقة السيد عميد كلية التجارة جامعة القاهرة . وقد تم هذا الترشيح
رغم القضية الطامن على من نفسه لانه الامسفر مستفنا ويقوم بتدريس مواد
تخصصي باللغة الانجليزية الى جانب اللغة العربية . كما اوضح الطامن
للجنة عدم وجود مقبلات لسفروه من ناحية الكلية او عمل الزوجة او تعاليم
الاولاد . واضاف الطامن في شكواه انه يقدمها للطم والرد على اي اعتذرات
وهنية تكون قد وضعت لهم اللجنة . وفي ٦/٧/١٩٨٦ ارسل عميد كلية

التجارة خطبا الى رئيس جامعة القاهرة يفيد ان المسئول الادارى عن مكتب جامعة الامارات العربية بالقاهرة سلمه صوة الشكوى المرسلة من الطاعن الى رئيس جامعة الامارات بسبب عدم اختياره ضمن اعضاء هيئة التدريس المعارين الى جامعة الامارات العربية المتحدة للعلم الجامعى ١٩٨٧/٨٦ وقد نشر رئيس جامعة القاهرة بالتحقيق مورا والرد فى يوم ١٩٨٦/٧/٦ . وفى يوم ١٩٨٦/١٠/٩ اجرى تحقيق مع الطاعن سمعت فيه اقواله وانتهى التحقيق بقول الطاعن انه ليس لديه اقوال اخرى يضيفها . وانعقد مجلس التدبير فى الفترة من ١٩٨٦/١٢/١٦ الى ١٩٨٧/٦/٧ واصدر المجلس قراره بمجازاة الطاعن بعقوبة اللوم مع تأخير التعيين فى الوظيفة الاعلى لمدة سنتين . وعمل المجلس قراره بانه قد استقر فى تعيينه ان ترشيح زميل الطاعن مع تركه لم يتم تحت تأثير من المجابلات الشخصية التى كان عميد كلية التجارة طرفا فيها بذمونه للجنة الى حفل عشاء على حسبه الشخصى فى احد المطاعم على ضفاف النيل . كما ان ادعاءات الطاعن تحمل اساءة بالغة لجامعة المصرية الكبيرة التى ينتمى اليها الطاعن والى الاساتذة القائمين على امرها ومن ثم يكون الطاعن قد ارتكب ذنبا اداريا يخرججه على التقاليد والقيم الجامعية مما يستوجب توقيع جزاء اللوم فى حقه من تأخير التعيين فى الوظيفة الاعلى لمدة سنتين .

ومن حيث ان حق الشكوى من الحقوق المسلم بها لجميع المواطنين والمواطنين . ويوجد هذا الحق عنده الطبيعى فى عدم تجاوز حد الشكوى الى حد تجريح الاساتذة الكبار والاساءة اليهم والى سمعتهم والاساءة الى الجامعة المصرية كلها . والقول بان ترشيح الدكتور سعد السميد بدلا من الطاعن قد تم فى عزومة عشاء اللجنة فى محل « سويس اير » على ضفاف النيل وعلى نفقة عميد الكلية للتجارة قد تعذر على الطاعن اثبات حالته ، ومن ثم أصبح كالمسهم الطائش الذى اصاب كرامة عميد كلية التجارة وجامعة القاهرة كبرا فى الصميم — بلا جريمة ثلثة فى الجسد . كما ان حق الشكوى يجد حده الطبيعى فى عدم القشعر . بمن تقدم الشكوى ضده وينبى أن يملرس بحق الشكوى بقصد الوصول الى علاج يعيب اوخطأ وهو مليتمتد تقديم الى الجهات الرئاسية فى مصر اما تقديم الشكوى ضد جامعة القاهرة ضد اسلوبها فى ترشيح

الاستعانة للإعلانات العربية وبأن هذا الترشيح لا يتم إلا من خلال الاجتماعات الشخصية — أما تقديم الشكاوى إلى جهة أجنبية لا تلك تصحيح أخطاء جامعة القاهرة فلا يحق شيئا غير التثمين والتجريح والاساءة البالغة إلى استعانة جامعة القاهرة وإلى أسلوب الجامعة في اختيار من يتم ترشيحهم للعمل في الجامعات العربية . وعلى ذلك فله لا شك أن الطاعن قد أساء إلى عميد كلية التجارة وإلى جامعة القاهرة إلمام جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ولا ريب أن الطاعن قد أحاط جامعة القاهرة وعميد كلية التجارة بشيء كثير من أهوان والفضالة عندما صور في شكواه كيف يتم اختيار المرشح في عزومة عشاء للجنة الاختيار التي تمثل الجامعة المستعمرة في محل سويس آير على ضفاف النيل وعلى نفقة عميد كلية التجارة . وليس من ريب أن الطاعن لم يتسك طيحا لحكم المادة ٩٦ من قانون تنظيم الجامعات بالتقاليد والقيم الجامعية الأصلية وليس من ريب أنه ليست به قسرة على بث هذه التقاليد والقيم الجامعية في نفوس الطلاب ونيس من شك أنه قد مرق بحق الشكاوى على تجريح استغفته وإلى الاساءة إلى جامعة القاهرة كلها إلا أن المحكمة تعتقد مع ذلك كله أنه يكفي مجازاة الطاعن بحقبة اللوم وحدها وأن ملاحقه بالعقاب بتأخير تعيينه في الوظيفة الأعلى لمدة سنتين سوف يساعف من مرارة الطاعن وغيبلة التثمين مما يمدو على الجامعة والتعليم بأضرار فاحشة في المستقبل ، وأن مصلحة الجامعة أن تتسلح مع مدرس شاب ولا تلاحقه بالعقاب في مستقبل حياته الجامعية على أخطاء وقعت وانتهى أمرها . وإن العقاب الذي تضمنه قرار مجلس التأديب ينطوى على الغلو في التثمين والعقاب بما يخرج به عن المشروعية الأمر الذي يضمن معه الحكم بلفظه ، وبمجازاة الطاعن بمقوبة اللوم فقط .

(طعن ٢٢٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

حق الشكاوى مكفول دستوريا — للعامل أن يباغ عن المخالفات التي نصل إلى علمه توخيا للمصلحة العامة — شرطا لا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توفير الرؤساء واحترامهم وأن يكون قصده من هذا الإيلاغ الكشف عن

المخالفات لا ان يلجأ اليها مدفوعا بشهوة الاضرار بالرؤساء والكيد لهم والطمع في نزاعتهم على غير اساس من الواقع - لا يسوغ ان يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق او تحديهم او التشهير بهم .

الحكمة :

من المبادئ المقرر طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة انه وان كان حق الشكوى مكفولا دستوريا وان للعامل ان يبلغ عن المخالفات التي تصل الى عليه توخيا للمصلحة العامة الا انه يتعين عليه عند قبلة بهذا الإبلاغ الا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توفير الرؤساء واحترامهم ، وان يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات لا الى تسييفها لا ان يلجأ اليه مدفوعا بشهوة الاضرار بالرؤساء والكيد لهم والطمع في نزاعتهم على غير اساس من الواقع ، كما لا يسوغ لا يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق او تحديهم والتشهير بهم .

ومن حيث انه من المقرر طبقا لقانون النقابات العمالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ (المادة ٨ ، ١٢) ان المنظمات النقابية تستهدف حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم ، كما انه يكون للجان انتقائية ابداء الرأي في لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتعلقة بالمعاملين لمنشأة . ولما كان الثابت من الأوراق في الطعن المسائل ان الطاعن عضو مجلس ادارة منتخب بشركة الفنادق المصرية ورئيس النقابة بها، ومن ثم يكون له ان يبلغ عن المخالفات التي تصل الى عليه توخيا للمصلحة العامة ، كما يكون له التظلم من المسائل التي تخص المصالح النقابية ، وكل ذلك مشروط بعدم الاساءة الى الرؤساء والتزام في الشكوى بالحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع الشرعى .

ومن حيث انه عن المخالفة المنسوبة الى الطاعن تجاوزه حق الشكوى المقرر قانونا فانه لما كانت الأوراق خالية من وجود الشكوى المقسمة من الطاعن للجهات المسئولة وان التظلم الادارية على الرغم من تكرار مطالبتها قد تقاعست ودون سبب مفهوم - مدة تزيد على ثلاث سنوات عن ايداع

أوراق التحقيقات التي أجريت مع الطامن وزملائه سواء أثناء تحضير الطامن أمام هيئة مفوضي الدولة أو أثناء نظر الطامن أمام المحكمة وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يوضح ماهية العبارات الملتصقة برئاسة وأعضاء مجلس إدارة شركة الفنادق المصرية كما علت مذكورة الاتهام المقدمة من النيابة الإدارية من بيان وجه الخروج على الحدود القانونية في الشكوى المقدمة من الطامن للجهات المسؤولة فانه من ضوء ما تقدم جميعه لا يكون هناك نسبة دليل على المخالفة المنسوبة الى الطامن الأمر الذي يقتضي معه تبرئته مما استند اليه .

(طعن ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

عدم جواز اتخاذ الموظف الحق في الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يابق به أو لتحديه والتشهير به والتمرد عليه مما يخرج الشكوى من دورها المرسوم لها باعتبارها أداة الإصلاح لا للسب والتطاول على الرؤساء .

المحكمة :

يقوم الطعن على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون لأن المطعون ضده دأب على إرسال الشكاوى الى جميع المسؤولين بالدولة تأسيسا عليها اتهامات ضد رئيسه والمسؤولين في الشركة متطلولا فيها عليهم ومشهرا بهم كما أن الحكم قد شبهه بفساد في الاستدلال وقصور في التصيب حيث أن الشكاوى لم تسويعين جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات ولكن لا تمتدح أن تكون مخالفات لبعض التطبيقات بخصوص المرتجعات فلم يطعن المطعون ضده بتصحيحها بنية التطاول والتشهير .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده دأب على إرسال شكاوى الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير التكوين ورئيس مجلس إدارة الشركة الى كافة قيادات الدولة تأسيسا منها اتهامات للمسؤولين من الشركة لم تثبت صحة معظمها تتضمن الطعن في نزاهتهم بغير سند

أو أساس وهو ما تستعين هذه المحكمة معه أن هذه الشكوى لم يقصد بها صالح العمل ولكن قصد بها التشهير والذيل من رؤساء المطعون ضده وهو ما يخرج الشكوى من دورها المرسوم لها باعتبارها أداة للقصد والإصلاح لا للسبب والتطاول على الرؤساء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يجوز الموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق به أو لتجديده والتشهير به والتمرد عليه ، فإن القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٦ الصادر بجازاته عن تطاوله على رؤسائه والتشهير بهم عن طريق توجيه شكوى لكافة قطاعات الدولة لم يثبت صحة معظمها . وذلك بخضم عشرة أيام من راتبه يكون قد قام على سند صحيح من القانون ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يتعين الفلأ . ورؤض الدعوى رقم ١٦٢ لسنة ١٤ قضائية الممثل اليها .

(طعن ١٣٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)
قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

حق الشكوى وإن كان مكفولا للكافة وفقاً للبادئ الدستورية — هذا الحق يصبح واجباً للموظف العام إذا قرر ما يمس سير المرافق العامة أو يضر بالأموال العامة — استعمال هذا الحق في صورة المخاتلة لا يترتب أية مسئولية إلا إذا كان القصد من ورائه الأضرار بغير بحيث يثبت الانحراف بالشكوى عن القصد المقرر لها من رفع غيب أو تحقيق مشروعية — النيابة الإدارية هي المؤسسة ذات الولاية العامة في تلغى شكوى الجهات الإدارية والرؤساء المختصين والأمراد والهيئات ولجراء التحقيق فيما تتضمنها من مخالفات إدارية أو مالية .

المحكمة :

ومن حيث أن هذه الأوجه للطعن على الحكم غير سديدة ، ذلك أن حق الشكوى وإن كان مكفولا للكافة وفقاً للبادئ الدستورية ، فإن هذا الحق

يصبح واجبا للموظف العام اذا قدر ما يمس سر المرافق العامة او يضر بالاموال العامة .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان استعمال هذا الحق في صورة المختلفة لا يرقب أية مسئولية الا اذا كان القصد من ورثته الاضرار بالغير بحيث يثبت الانحراف بالشكوى من القصد المقرر لها من رفع غبن او تحقيق مشروعية .

ومن حيث ان النيابة الادارية هي المؤسسة ذات الولاية العامة في تلقى شكوى الجهات الادارية والرؤساء المختصين والامراء والهيئات وإجراء التحقيق فيها تتضمنها من مخالفت ادارية او مالية وكان المشرع لاعتبارات خاصة قد خص بعض الطوائف في شأن التحقيق مع العاملين فيها بنظم خلاص ، ومن ذلك ما ورد بالمادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة بخصوص العاملين بالمؤسسات الصحفية ، وكذلك بالمادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بقوانين تنظيم الجامعات بخصوص أعضاء هيئة التدريس ، وان كان قد اجاز في المادة المذكورة بالنسبة للطائفة الاخيرة ان تتولى النيابة الادارية التحقيق بناء على طلب من رئيس الجامعة — فان البين من ذلك ان النيابة الادارية ليست بجهة بثبته الصلة بالتحقيق في المخالفات التي تنسب لعاملين بصفة عامة ، فهي بالنظر لاختصاصها الاصيل بالتحقيق — من هيئات الدولة المعنية بالكشف عن المخالفات الادارية وتقديم من يثبت في حقه الخروج على مقتضى الواجب الوظيفي للمحاكمة التأديبية ليلقى الجزاء الذي يقتضيه مع ما انت يداه ، لذا تقدم لها بالشكوى احد العاملين بالجهاز المقرر لها بنظم خلاص في التحقيق والمحاكمة التأديبية . فانه لا يعتبر قد لجأ الى جهة اجنبية من هذا الاطار ، ولا يعد ما تقتضيه شكواه في هذا الشأن انشاء لاسرار وتطبيق ذلك لان النيابة الادارية هي صاحبة الاختصاص الاصيل في تحقيق المخالفات الادارية والمالية ، لذا ما خص المشرع طائفة معينة بنظم تأديبي خاص لامتهات قدرها فان ذلك لا يعنى سوى تخصيص جزء من اصل لا تكون معه النيابة الادارية غريبة عن هذا المسار .

ومن حيث أنه بالإطلاع على ما تقدمه المظنون ضده للنيابة الإدارية من صور المستندات فإن البين أنه لم يغير من حقائقها ولم يبتغ التيسر واتسعه غير صحيحة ، فلو واضح مما اتاه أنه نقل مطلوبات قدرها بمذمة بمصور . مستندات للنيابة الإدارية لتتولى التحقيق في شأنها وتبين أوجه المخالفة المؤخذة مرتكبها ، فمن ثم فإن المظنون ضده لم يثبت في حقه تغيير الحقيقة أو المساس بما تضمنته المستندات بغية إثبات أمر يخالفها والحق الضرر بالآخرين ، وبالتالي فإنه لا يكون قد ثبت في حقه انحراف بوسيلة الشكوى من الأهداف المقررة له .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن المظنون ضده قد احتفظ لنفسه بأصل لأوراق رسمية ، وهو ما ورد عليه التائيم بنص البند ٩ من المادة ٧٧ من قانون نظام المعلمين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، إذ التبت من الأوراق أن المظنون ضده بعث بمصور من الأوراق للنيابة الإدارية رفق شكواه المقدمة إليها ، ومن ثم فإنه لا يكون قد ارتكب المخالفة المنصوص عليها بالبند ٩ من المادة ٧٧ سالفه الإشارة .

ومن حيث أنه من موجب ما تقدم من الطعن المائل لا يستند إلى أسس سليم من الواقع أو القانون .

(طعن ٢٠٨٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٩)

قاعدة رقم (٩٩)

الجاء :

الشكوى والتظلم حق للكافة وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد سواء كانوا موظفين أو غير موظفين - هذا الحق يجب أن يكون له حدود يقف عندها ولا يتعداها - من تلك الحدود حق الطاعة للرؤساء على رؤسيتهم ووجوب احترامهم - لا يجوز للموظف أن ينتهز من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق أو تصديه أو تشهير به أو اعتداء عليه .

الحكمه :

ومن حيث أن المقرر قلونا أن الشكوى والتظلم حق للكافة ، وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد بصفة مطلقة وعامة ، سواء كانوا موظفين أو غير

موظفين ، الا ان لهذا الحق حدودا يقف عندها ولا يتعداها ومن تلك الحدود
تظهر جليسا حق الطاعة للرؤساء على رؤسيتهم ووجوب احترامهم بلقد
الذى يجب ان يسود بين الرئيس والرؤوس . فطاعة الرؤساء واحترامهم
واجب ضمن السلطة الرئاسية ناعليتها ونفاذها ولا يحل للموظف ان يتخذ
انشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق او لتحتيه او للتشهير به
او التبرد عليه الا انه تحقيقا للمصالح العام لابد كذلك ضيقا لفاعليته ونفاذ
السلطة الرئيسية تكليم كل محاولات التشهير بالرؤساء واستقاط
هيبتهم والتطليل من اقدارهم واعتبارهم امام رؤسيتهم . وهذا الالتزام
يجد سنده كذلك في وجوب رعاية حسن سير العمل بالمراتب العليا ولا يتأتى
ذلك الا اذا احترم القائمون بتسيير هذا العمل وهذا الاحترام
الواجب لا يمس اصل الحق في الشكوى او يسقطه وانما يضمنه في اطار
من الشرعية التى لا يتجاوز فيها من يباشر حقه الطبيعي في حدود ذلك الحق ،
ليحدد فيه او يجرّد المصلحة العامة من حقوقها التى لا تتعارض مع حقه وانما
لا ازمه اثبات حريتها كى يباشر حقه .

ومن حيث انه يبين من التظلم الذى تنبه الطامن الى عميد كلية العلوم
بعد صدور قرار نقله من رئاسة قسم الدراسات العليا والبحوث الى
رئاسة المكتبة ، ثم صدور قرار السيدة/ للمكتبة من عدم التصالح
عن عمله ومحيره - ان المتظلم بعد ان استعرض ما حدث يقول :

« ما هو اختصامه بعد ان توالفت السيدة/ رئاسة المكتبة »
« هل سيبنى فيها رؤسا للسيدة الجديدة ، واذا كان ذلك فما هو العمل
الذى سيؤتم به ، هذه في الوقت الذى هو الآن في الفئة الثانية ، في حين
ان الرئيسية الجديدة في الفئة التالية انه امر جد محير ومربك ويحتاج الى
فكر ادارى عبق ليحل هذا اللغز . ولكن اى لغز ليست هي عالية رتبة
منظمة ومرتبة ان كانت تشبه شيئا ففى تشبه بالكرة يتعانفها اللاعبون
بين الاهلى والزمالك والاتحاد والمتولين ذا يتفنها وذا يلتفها . اين عبد الوهب
الآن ، لا ندري ، انه على الرف يعنى . »

ويشير المتظلم الى كليب ورد ذكره في القرار الادارى رقم ١٩٨٥/٨/٤
الصالح بنقله الى رئاسة المكتبة فيقول :

« أى كتاب هذا ، وما إذا يحتوى حتى يتلاعب بمصير العاملين بالتولية
ومراكزهم الوظيفية على هذا النحو المشين ، ماذا يحتوى هذا الكتاب
الذى أشار إليه القرار المخوز حتى يلقى بالمتظلم (خارج اللعب) لم يحدد
له أى عمل ولم يوضح أين يذهب ، اليس ذلك دليلاً على ما تتطوى عليه
هذه القرارات من استخفاف وإجحاف بمصالح الناس ومقدراتهم .. ويقول
فى موضع آخر فى صدد قرار رئاسة السيدة/ للمكتب بدلاً منه ..
لم يذكر القرار أى سبب لهذا (الإحلال) ولا الدواعى التى دفعت الإدارة إلى
اتخاذ هذا الأسلوب اللئيم فى زحزحة المتظلم من عمله الأول كرئيس لقسم
التدريبات العليا إلى رئيس للمكتب ثم إحلال رئيسه محله دون أن يذكر
شيئاً عن مصيره وإذا كان صالح العمل المدعى به فى القرار الأول هو الذى دفع
إلى نقل المتظلم إلى رئاسة المكتب فأى صالح دفع إلى إزاحته من رئيس
المكتب إلى لا شيء ، إن هذه الأساليب إن كانت تنصيح عن شيء فأنها هو
التلاعب بمصائر العاملين وإجحاف بحقوقهم وجعلهم فى مهب الأهواء وزياح
الهوى دون ما تنب جنوه ودون ما سبب حقيقى لهم إلا التسلط وراء
صالح العمل » .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أن الطاعن استعمل فى نظمه التقدم
إلى عبيد الكنيسة يعمل بها عبارات غير لائقة ، تحل فى طياتها التهكم على
من أصدر القرارات التى ذكرها فى نظمه بل والقشعر به بأن رياح الهوى
« فى القرارات تصرفه ازواجه ، وإن الهدف من مثل هذا التصرف ليس الصالح
العلم إنما التلاعب بمصيره إن مثل هذه العبارات ما كان يجوز أن يتضمنها
تظلم تقدم من رئيس إلى رئيسه فله أن يشر بطريقة موضوعية وجادة كل
العيوب التى تشوب القرارات المتظلم منها بمبارات عفيفة حتى لا يخرج
عن الواقع الذى يجب أن يحكم الموظف حين يخاطب رئيسه إذ أن خروج
الموظف عن واجب التحفظ فى مخاطبة الرؤساء فضلاً عن أنه يضل من هيئة
الرئيس وقدره على المستوى الشخصى فلن ذلك يكون مقصداً للفوضى التى
يمكن أن تسود المرفق إذا ترك لكل موظف العنان فى مخاطبة الرؤساء بكل
مستجهن من العبارات إن العبارات التى يستعملها الموظف فى مخاطبة الرؤساء

يجب أن تكون منتفاه وليست بما قد يستخدمه العامة في الشوارع والأسواق والملاعب ولذا خرج للطلعن عن هذه الضوابط في التنظيم الخدم منه إلى عميد البنية التي يعمل بها ، فإن الجزء الصادر في حقه يكون قد سلبت صحيح حكم القانون ، وإذا ذهب الحكم المطعون إلى ذلك ، فإن الطعن يكون جديراً بالرفض .

(طعن ٩٢٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

يجوز لكل موظف أن يتقدم بالشكوى إلى رؤسائه عما يصانفه في

العمل - شأنه في ذلك شأن أي موظف آخر إلا أن ذلك يجب أن يكون في الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع دون أن يجاوزها إلى ما فيه تصد لرؤسائه أو التناول أو التبريد عليهم أو المساس أو التشهير بهم أو انتهاكهم - عند مجاوزة ذلك يكون الموظف قد أخل بواجبات وظيفته مما يستتاعل عقابه .

المحكمة :

ومن حيث أنه من البرقية التي أرسلها للطاعن للسيد الأستاذ الدكتور وزير التعليم ، فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان يجوز لكل موظف شك شأن أي مواطن آخر أنه يتقدم بالشكوى إلى رؤسائه بما يصانفه في العمل ، إلا أن ذلك يجب أن يكون في الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع ، دون أن يجاوزها إلى ما فيه تصد لرؤسائه أو التناول أو التبريد عليهم أو المساس أو التشهير بهم أو انتهاكهم ، وإلا فله عند المجاوزة يكون قد أخل بواجبات وظيفته .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن البرقية التي أرسلها الطاعن لوزير التعليم تضمنت شيكواه من محاولة انتهاك وحدة جراحه خاضعة بتسم الجراحة المسجلة ، إلا أنه أورد بها عبارات والفاظ غير لائقة ومعيده من الأدب والواجب مراعاتها في الوسط الجامعي ، متجاوزاً بذلك حق الدفاع وبالتالي فإن المظلة المنسوبة إليه تكون ثابتة في حقه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان قرار مجلس التدبير المطعون فيه قد انتهى الى ادانة الطاعن ومجازاته بعقوبة التنبيه ، فانه يكون قد صانف الصواب في الواقع والقانون بما لا وجه للنمى عليه ، وبهذه الخلة يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موقوعا .

(طعن ٢٦٥٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٧)

الفرع الثاني حق التقاضي قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

الدفع بعدم دستورية المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تسوية حالات بعض المملكين من حملة المؤهلات الدراسية - ذلك لمخالفتها نص المادة ٦٨ من الدستور التي تقضى بان التقاضي حق مكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي دفع غير محله متمين رفضه - ذلك لانه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضي كحق دستوري أصيل وبين تنظيمه تشريعيا بشرط ألا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة الى حظر هذا الحق لو اهداره - النص المطعون فيه لا ينال من ولاية القضاء ولا يعزل المحاكم عن نظار منازعات معينة مما تختص به بل يقتصر على تحديد ميعاد يسقط بوقته الحق في اقامة الدعوى - شأن هذا الميعاد شأن غيره من المواعيد الحتمية التي يفرضها المشرع ليرتب خلالها عمل معين - التقيد بهذا لا يعنى مصادرة الحق في الدعوى بل يقلل هذا قابلا ما بقى ميعاد رفعها مفتوحا - ليس هذا سوى تنظيم تشريعي للحق في التقاضي لا يخالف فيه نص المادة ٦٨ من الدستور .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تسوية حالات بعض المملكين من حملة المؤهلات الدراسية والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ نصت على أن « مع عدم الإخلال بنص

المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى احكام هذا القانون وبمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٢ لسنة ١٩٧٢ و ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ و ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرارى نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٦ لسنة ١٩٧٢ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ١٣٥ لسنة ١٩٧١ و ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للملبل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى « وقد مدت المهلة المتصوص عليها في هذه المادة سنة اخرى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ثم دفت الى ١٩٨٤/٦/٣٠ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢

ومن حيث انه من الدفح يعطى دستورية هذه المادة لمخالفتها نهي المادة ٦٨ من الدستور التى تقضى بان التقضى حق مكول للناس كافة وللد موطن حق اللجوء الى قاضية الطبيعى وتكل الدولة بتقريب جهات القضاء للمتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا كما تخطر النص فى القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء فقد سبق ان طرح مثل هذا الاقتراح اصيل المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٦ لسنة ٨ قضائية « دستورية » حيث قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٨٩ برفض الدعوى تأسيسا على ان قضاءها جرى على انه ليس ثمة تناقض بين حل التقاضى كحق دستورى اصيل بين تنظيمه تشريعا بشرط الا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة الى خطر هذا الحق او اهداره ، وان النص الملوم فيه لا ينافى من ولاية القضاء ولا يعزل المحكم عن نظر منازعات معينة مما يخص به بل يقتصر على تحديد ميعاد يسقط بوفاته الحق فى اقامة الدعوى بطلب الحقوق التى كفلتها التشريعات التى حددها النص الملوم فيه شأن هذا الميعاد شأن غيره من المواعيد انقضائية التى يفرضها المشرع ليعمل خلالها عمل معين لما كان ذلك وكان المشرع يفرض هذه المواعيد لتحقيق

الهمة التي نأطها بها وهي أن تكون هذا زميا تهتيا لأجزاء عمل معين فإن
التقيد بها — باعتبارها شكلا جوهريا في التفتيش عليه المخرج لمصلحة عامة
حتى ينظم التداعي في المسائل التي عيها خلال المؤتمر الذي حددته —
لا يعنى مضادة الحق في الدعوى بل يظل هذا الحق قائما ما بقي مبنيا
رغمها مفتوحا وليس ذلك الا تطبيقا لتشريعنا للتحقق في التفتيش لا مخالفة فيه
لنص المادة ٦٨ من الدستور

ومن حيث أنه ترتيبا على ما سبق ينبغي إثارة مثل هذا الدفع في
الطعن المالك في غير محله متعينا بنفسه
(طعن ١١٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٩٥/٥/٢٧)
قاعدة رقم (١٠٢)

المادة :

المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي
اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية
جميع الأشخاص يتساوون أمام القضاء بناء على ذلك لا يجوز للحكومة
أن تتبع لأحد طرفي المنازعة القضائية أن يبدي دفاعه دون أن تكفل ذلك
للطرف الآخر — مقتضى المادة ٦٩ من الدستور أن تقرم جميع جهات القضاء
بأن تكفل حق مكول — مقتضى ذلك أن تقرم جميع جهات القضاء الدفاع
لجميع أطراف كل نزاع إذا أغفلت المحكمة هذا الحق وأعدته فإن صدور
حكمها يكون معيبا فيجب بالحق للجمعية من شأن بطلان الحكم

المحكمة :

ومن حيث أن الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي اقرتها
الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي
وقعت عليها جمهورية مصر العربية بتاريخ الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧
ومسخر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ فنص في المادة
(١٤) على أن «جميع الأشخاص يتساوون أمام القضاء» وينبى لا شك على
ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تتبع لأحد طرفي المنازعة القضائية أن يبدي أوجه
دفاعه دون أن تحقق للطرف الآخر فرصة متكافئة لمناظرة حقه الطبيعي في إبداء

دفاعه والإمكان في ذلك ترجيح لجانب أحد طرفي الخصومة على الآخر الأمر الذي يقتضي إهدارا لمبدأ سيادة القانون والمساواة أمام القانون وما يتفرع عنه مبدأ المساواة أمام القضاء ومبدأ قداية حق الدفاع للخصوم والأمر الذي يغفل بميزان العدالة وتتمشى معه المساواة التي يحتبها النظم العنلم القضائى بين الخصوم أمام المحكم ، سواء في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين .

ومن حيث أنه يؤكد كل ذلك ويدعمه أنه تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المتنازعين أمام القضاء فقد نص دستور جمهورية مصر العربية في المادة (٦٩) منه على أن « حق الدفاع أضالة أو بالوكالة مكفول » ومقتضى هذا النص الدستوري أن تلتزم جميع جهات القضاء بأن تكفل حق الدفاع لجميع أطراف كل نزاع بحيث إذا ما أخلت المحكمة بهذا الحق وأهدرته صدر حكمها معيباً بعبب بالغ الجسلة يكون من شأنه إبطال الحكم ووجوب القضاء بالفضالة .

ومن حيث أن التثبت أن الحكم المطعون فيه قد صدر في خصومة لم تتعقد بين طرفيها حيث لم تعلن الجلسة المدمى عليها بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً ولم يثبت عليها بالنزاع ولم تمثل أمام المحكمة خلال جلستها نظرها الدعوى جميعها ولم تخطر ولم تتم الجلسة بأى وجه من إبداء دفاعها في الدعوى حتى تم حجزها للحكم فيها ومن ثم فإن الحكم الصادر في هذا النزاع يكون قد اعتراه عيب جسيم يبطله هو إهدار حق الدفاع والإخلال بالمساواة بين الخصوم أمام القضاء ومن ثم إهدار أمن جوهري من الأسس التي يقوم عليها النظام العام القضائى المصرى التي جعلتها أحكام الدستور والقانون الذى قرره الاتفاقات الدولية لحقوق التنبية والسلمية ومن ثم فإنه يتعين القضاء بالفضالة الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن موضوع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه مهبا للمفصل فيه بعد أن أبدت الجلسة الطاعنة في صحيفة طعنها أوجه دفاعها الموضوعية فإن هذه المحكمة تقتضى الفصل في موضوع الدعوى التي

صدر فيها الحكم العاجل حسبا للنزاع المتعلق بالاستقبال الدراسي لطلاب
الجامعة .

ومن حيث ان موضوع النزاع تحصل في ان ابنة المدعى حصلت على
شهادة الثانوية العامة — القسم الأدبي -- علم ١٩٨٧/٨٦ من مدرسة
العباسية الثانوية بنات بمجموع اعتباري مقداره ٢٥٠ درجة وقد أبدت رغبتها
ابتداء لدى مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العليا في الالتحاق
بإحدى كليات الحقوق الا ان المكتب رشحها للقبول بالمعهد الفني التجاري
بمنيل الروضة في الوقت الذي قلم فيه الحاسب الآلي لمكتب التنسيق بتوزيع
طلاب حاصلين على مجموع اعتباري مقداره (٢٤٣ ١/٤) درجة أى أقل من
المجموع الاعتباري الذي حصلت عليه ابنة المدعى — على كلية الحقوق
جامعة طنطا .

ومن حيث ان الجامعة لم تنف صحيفة الطعن المقام منها انها سبق أن
قيمت من يقل مجموعهم عن مجموع الطالبة ابنة المظنون ضده بصفته وان
كانت تنفى ان الطالبة المذكورة قد تقدمت بطلب التيد بالكلية .

ومن حيث ان الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والسلف
الإشارة اليها تنص المادة (٢٦) على أن « جميع الأشخاص متساوية أمام
القانون ومن حقهم التمتع دون أى تمييز وبالتساوى بحماية ويحرم القانون
في هذا المجال أى تمييز .

ومن حيث قد نص على هذه المبادئ صراحة دستور جمهورية مصر
العربية في المادة (٨) التي تنص بأن « تمثل الدولة تكفل الفرص لجميع
المواطنين « وفي المادة (٤٠) التي تنص على أن « المواطنون لدى القانون
سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

ومن حيث ان من مقتضى المساواة الطبيعية بين المواطنين ان يكفل
القانون عدم التمييز بين أصحاب المراكز المتماثلة في الحقوق وان تكفل هيئة
الإدارة عند أدائها لواجبها وبما شرعتها لاختصاصاتها عدم اجراء أى التمييز

بينهم والا كان قرارها الذى يكرس هذا التمييز مشويا بمخالفة جسيمة
تجطله منعها لمخالفته لبدأ من المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام العلمى
للدستورى والتقونى والادارى المصرى هو مبدأ المساواة بين المواطنين أمام
القانون وفى الحقوق والواجبات العامة وهى مبدأ جوهرية يقوم عليها
النظام العلمى الدستورى والتقونى والادارى المصرى .

ومن حيث أنه اذا كان الثابت من الأوراق ان الطالبة ابنة المظنون ضده
قد طلب فى استمارتها المقدمة الى مكتب التنسيق الالتحاق باحدى كليات
الحقوق كما ان الثابت ان مجموعها الاعتيادى كان يؤهلها للالتحاق بكلية
الحقوق بجامعة طنطا مثل زملائها الحاصلين على ذات المجموع
وان الحاسب الآلى قد انتهى على سبيل الخطأ الى توزيعها على معهد علمى
على خلاف رغبته التى كانت درجاتها تؤهلها للاستجابة لها فقد كان يتخسرن
نزولا على المبادئ العلمى الأساسية التى تحكم شرعية ادائها لواجبتها وهى
مبدأ سيادة القانون وخضوع الادارة لمبادئه واحترامها لبدأ المساواة
بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة وفى كفاية الفرص المشروعة لهم
على سبيل المساواة . ان تقوم جهة الادارة فور تبين خطأ الحاسب الآلى
تصحح هذا الخطأ بأن تدعو لاصحاب الحق وبينهم ابنة المظنون ضده الى
الحصول عليه دون حاجة الى تطلب تقديمها بطلب لذلك لان طلب الطالبة الثابت
بإستمارتها المقدمة الى مكتب التنسيق لم يمت فيه على وجه سليم بل وتسع
الخطأ فى مجال الاستجابة اليه على نحو كان على جهة الادارة تصحيحه من
خلال دعوة كل صاحب حق أغفلت جهة الادارة بمنحه اياه الى الحصول عليه
نزولا على مبادئ الشرعية وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين فى
الحقوق والواجبات العامة وذلك دون حاجة لاي طلب منه لان تصحيح الخطأ
الذى يهدر حقوق المواطنين لا يحتاج الى من يطلب بإجرائه ذلك أنه واجب
على جهة الادارة التى وقع من جانب أجهزتها الخطأ ان تبادر الى ادائه .

ومن حيث أنه فليس صحيحا ما تستند اليه الجامعة فى طعنها لرفض
الدعوى من عدم ثبوت تقدم الطالبة بطلب الى كلية الحقوق بعد الاعلان

إنذى نشرته الكلية بلحدى الصف لهذا الغرض لأن هذا الإعلان لا يفترض أنه يرتب على الكافة دمجيا بضمونه لأنه ليس في القانون ما يجعل علم المواطنين ما ينشر في غير الجريدة الرسمية وللوقت المصرية مقترضا بحكم اللزوم بما يترتب على ذلك من آثار قانونية تقصل بمسقوط حقوقهم قبل الجهات الإدارية المختصة بعد فوات مواعيد معينة .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أحقية ابنه المطعون ضده في إلغاء القرار الإداري المتطلى المطعون عليه فيما تضمنته من عدم قبولها كمتنسبة بكلية الحقوق جامعة طنطا في العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بأحكام المادة (١٥٤) من قانون المرافعات .

(طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ بجلسة ٢٢/٢/١٩٩١ -

قاعدة رقم (١٠٢) .

المبدأ :

التقاضي حق من أهم الحقوق الجوهرية للإنسان وهو حق قلبي حياة الإنسان وحرية وأمنه - من مقتضيات حق التقاضي اللازمة والمصيبة به حق مقدس هو حق الدفاع أصالة أو بالوكالة - هذا الحق لا تقوم له قائمة إلا بتوفر المساواة الحقة بين المتقاضين أمام القضاء - من وسائل تحقيق هذه المساواة ضرورة كفالة حرية الرد على ما يقدمه أحد الخصوم إلى المحكمة من مستندات .

الحكمة :

من حيث أن وجه النعمى الثاني على الحكم المطعون فيه من جانب الطاعن ، أنه قد صدر مشوبا بالاختلال بحق الدفاع ، إذ لم يتمكن من الاطلاع على المحظوظ التي قدمتها جهة الإدارة خلال أجل حجز الدعوى للحكم ، ولم تعلن إليه ، ومن ثم فلم يمكن من الرد عليها .

ومن حيث أن هذا الوجه من لوجه النعمى لو صح ما استند إليه من واقع إشار إليه لكن الحكم المطعون فيه وطبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يحيا يعيب بصيغ ، ليس فقط لاختلاله بحق قانوني ، ولكن بحق دستوري ،

لم يكفه للمواطنين الدستور فقط الذى نص فى المادة (١٨) على ان « التناضى حق مصون ومكحول للناس كافة » ، ولكل مواطن حق الانتخاب الى قاضيه لطبيعى « نص فى المادة (٦٩) على ان « حق الدفاع اصله اوبالوكالة يقول » . بل يكون ذلك مخلا بحق من حقوق الانسان ككفته لهم المواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان كذلك حيث نص الاعلان انعمالى لحقوق الانسان الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى السادس من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فى المادة الثامنة على انه « لكل انسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، فى ان تتنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل فى حقوقه والتزاماته .

كذلك نص الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التى اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتى وقعت عليها جمهورية مصر العربية فى الرابع من اغسطس سنة ١٩٨١ ، وصدر بالوافق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ فى المادة (٢٦) منها على ان جميع الأشخاص مسؤولون أمام القانون ، ومن حقهم التمتع دون تمييز بلمساوى بحايته ، ويحرم القانون فى هذا المجال أى تمييز ويكفل لجميع الأشخاص حيلة مساوية ومغايرة ضد أى تمييز .

وتطبيقا لتلك القواعد الانسمى من القانون وقد نص قانون المرافعات فى المادة (٩٧) على انه « يجوز لكل من المدعى عليه ان يقدم مستقندا ردا على دفاع خصمه أو طلباته العارضة .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم من قواعد اقرت ان التناضى هو من اهم حقوق الانسان الجوهرية وهو حق لا تامين لحياة الانسان ولا لحيته ولا لابه وامه دون ككفته ككلا غير منقوص وأن من مقتضيات حق التناضى اللازمة والاصيقة به كحق مقنن حق الدفاع اصله اوبالوكالة وهذا الحق الاخير لا تقوم له رقعة الا بتوفير المساواة للحقة بين المتناضين أمام منصة القضاء وان من اللزم وسائل تحقيق هذه المساواة ضرورة كفالة حرية الرد على ما يقدمه احمد الخصوم الى المحكمة من مستندات حتى يخضع كل طرف فى كفته

بميزان العدالة ما شاء من أوجه أثبت حقه ، وبغير ذلك لا تتحقق الموازنة المعادلة أمام القاضى الذى يمسك مضغى الميزان ليرى أيا من طرفى الخصومة مجسدا وإنما يؤزن بالمعدل الذى يستشعره فى أعماق وجدانه حجج الطرفين ، ويرجع يقتضيه تحقيق العدل وسيادة القانون بشأنها فإذا تمكن أحد الطرفين من أن يضع أمام عيني القاضى مستندا لم يطلع عليه خصمه أو يمكن من الاطلاع عليه القاضى على ذلك المستند تضاده كان هذا القضاء باطلا لأنه يكون قضاء طالما يظهر الأساس مقتدا لعملية الحكم الجوهرية وهى المساواة بين الناس .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحكم المطعون فيه فانه يبين أن المحكمة التى أصدرت هذا الحكم قد تدرت بجلسة الخامس من مارس سنة ١٩٨٧ إصدار الحكم فى الدعوى بجلسته ١٦/٤/١٩٨٧ ومنكرات لن يشاء خلال ثلاثة أسابيع .

ولما كان الثابت من ملف الدعوى أن هيئة قضايا الدولة ممثلة للجهة الادارية قد تقدمت الى السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة فى ١٩٨٧/٤/٦ بحافظة مستندات مرفقا بها طلب الموافقة على ضمها ، إلا أن أمين السر المختص اثر على الطلب وعلى الحافظة بتاريخ ورودها وليس فى الأوراق ما يفيد قبول ايداع الحافظة من جانب المحكمة ، وليس فيها ما يفيد اطلاع المحكمة على مطوياتها ، كما لم يتضمن الحكم المطعون فيه الاشارة اليها لو الى ما ورد بها من مستندات أو الاستناد الى ما جاء بها .

من حيث أن مقتضى ذلك أنه قد تم ايداع الحافظة للشر إليها ايداعا عاديا ملف الدعوى دون قبول هذا الايداع على وجه قانونى ، ودون ترتيب أى اثر قانونى على ذلك فيما يتطابق بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن حافظة المستندات المثلر اليها لم تودع بتصريح من المحكمة ولم تطلع عليها بصورة رسمية ، ولم تر اعادة الدعوى الى المرافعة لتقتضى مدى صحته ما ورد بها لأن الثابت حسب ظاهر الأوراق أن المحكمة لم تعول عليها اعتبارا أن الوجود الملقى لها بملف الموضوع لم يرتب أى اثر قانونى ، ومن ثم فلم يكن شأه وجه لاطلاع الطاعن عليها

والتعقيب على ما ورد بها ويكون عدم اطلاعه وتعقيقه في هذه الحالة غير مؤثر على سلامة الحكم الصادر استنادا الى غير ما ورد بذلك الحافظة من مستندات .
وحيث ان مقتضى ذلك عدم صحة هذا النفي على الحكم المطعون فيه .
(طعن ٢٤٣١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٦/٢٩)
قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

لكل مواطن حق الانتخاب الى قانسيه الطيبي دون حائل — لا يجوز ان يحول دون ذلك تخصيص اى عمل او قرار انارى من رقبة القضاء على مشروعينة وسلايته — انط المشرع الدستوري بمجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة الولاية والاختصاص بالقرعات الادارية بصفة عامة وفي الدعاوى النيابية — الاصل العام يقضى بان المقرعات الادارية يتعين ان تكون ولاية القضاء منها لحكم مجلس الدولة على اختلاف مستوياتها واختصاصها — استثناء من هذا الاصل العام هو لختصاص محاكم غير محاكم مجلس الدولة بنظر بعض المقرعات الادارية — هذا الاستثناء الذى قرره الدستور من ولاية واختصاص محاكم مجلس الدولة بالمقرعات الادارية عامة يجب ان يتم بنص صريح في قانون يراعى في وصفه ومراجعته واقاراره واصداره الاحكام التى حددتها الدستور — هذا الاستثناء مقرر لامتيازات ومقتضيات ضرورة حسن سير العدالة وتحقيقا للصالح العام مقتضيات حسن سير العدالة واعتبارات الصالح العام يجب ان تغور في انساق الحدود التى تقتضيها هذه الضرورات — يجب عدم القياس او التوسع في تفسير هذا الاستثناء — المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته مغاها — جميع المقرعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض — او بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة او هيئة قطاع عام او مؤسسة عامة بن ناحية اخرى يفصل فيها عن طريق التحكم دون غيره — المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام — المادتين ٤٠ ، ٤١ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ المشار اليه مغاها — الشركات القابضة تحل محل هيئات القطاع العام الخاضعة لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه — الشركات التابعة لشركات القابضة تحل محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ المشار اليه دون حاجة الى اى اجراء آخر — اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٢

لسنة ١٩٩١ لا تسرى أحكام قانون هيئة القطاع العلم وشركته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ على الشركات القابضة والشركات التابعة لها — يسرى في شأنها أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العلم الصادر بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ — والذي عمل به اعتباراً من ١٩٩١/٧/٢٠) أى بمعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية — اشترط المشرع لاستمرار اختصاص وولاية هيئة التحكيم أن تكون ولايتها قد انقضت فعلاً بالطريق القانوني بنظر المنازعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ — أجاز المشرع في هذه الحالة أن تستمر هيئة التحكيم في نظر هذه المنازعة — أما في غير ذلك فله ويمتنع عليها ممارسة هذا الاختصاص لاستمرار ولايتها القضائية بنظر المنازعة أو التوصل فيها — التحكيم الاختياري لا يتم اللجوء إليه طبقاً لصريح نص القانون إلا باتفاق أطراف المنازعة على ذلك — في غير حالة هذا الاتفاق يعود الأمر بشأن هذه المنازعة إلى المبادئ العامة التي تحكم بأن تكون ولاية النظر في المنازعات الإدارية لأحكام مجلس الدولة دون غيرها — الاختصاص يكون لجهة القضاء المختصة أصلاً وهذا بنظر المنازعة طبقاً للقواعد العامة التي حددها الدستور والقانون في توزيع الاختصاص القضائي .

الحكمة :

ومن حيث أن الدستور قد نص في المادة ٦٤ منه على أن سيادة البتانون أساس الحكم في الدولة ، كما قضت المادة ٦٥ على أن تخضع الدولة لبتانون وتضبط المادة ٦٨ على أن التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة بتقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء كما نصت المادة ١٦٥ على أن السلطة القضائية مستقلة وتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ونصت المادة ١٦٧ على أن يجسد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وأجراءات تعيين أعضائها ونظمهم ، ونصت المادة (١٧٢) على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى الانتخابية الأخرى .

ومن حيث أنه يبين من مجموع هذه النصوص الدستورية أن الدولة تخضع مثلها في ذلك مثل الأفراد والائتمال الخاصة للقانون الذي تمثل سيادته الأساس الجوهري للشرعية والديمقراطية في البلاد ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي دون حائل فلا يجوز أن يحول دون ذلك تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء على مشروعياته وسلامته ، وقد انطأ المشرع الدستوري بمجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة للولاية والاختصاص بالنازعات الإدارية بصفة عليا وفي الدعوى التأديبية ومن ثم فإن القاضي الطبيعي الذي له ولاية الفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية هي محاكم مجلس الدولة بحسب تشكيل واختصاص كل منها الذي حدده قانون مجلس الدولة ومن ثم فإن الأصل الدستوري القانون العام يقضي بأن المنازعات الإدارية يتعين أن تكون ولاية القضاء فيها لمحاكم مجلس الدولة على اختلاف مستوياتها واختصاصاتها وفقا لما يحدده قانون تنظيم مجلس الدولة ، ولا شك أن تحديد المشرع لاعتبارات ومقتضيات ضرورة حسن سير العدالة وتحقيقا للمصالح العام في بعض الحالات الاختصاص لمحاكم غير محاكم مجلس الدولة بالنسبة لبعض المنازعات الإدارية مع تحديد الإجراءات التي تتبع بشأنها في القانون إنما يعد استثناء عنه خروج عن الأصل العام الذي ألزم به الدستور المشرع المبادئ وبصفة خاصة في المادة (١٧٢) منه - وهذا الاستثناء من الأصل العام الذي تدره الدستور من ولاية والاختصاص لمحاكم مجلس الدولة بالمنازعات الإدارية عليا يجب أن يتم بنص صريح في قانون يبرأ في وصفا ومراجعة وإقراره وإصداره الأحكام التي حددها الدستور بيثها أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفقا لصريح نص المادة (١٧٣) من الدستور ، وأن تكون له ضرورة تبرره .

من حيث مقتضيات حسن سير العدالة واعتبارات المصالح العام الأخرى وأن يكون تقرير ذلك في الضيق الحدود التي تقتضيها هذه الضرورات وهو بحسب طبيعته استثناء من الأصل العام الدستوري الذي يقضي بالولاية العليا لمحاكم مجلس الدولة في المنازعات الإدارية يتعين أن لا يقتل عليه أو أن يتوسع في تفسيره .

ومن حيث أنه بناء على هذه المبادئ والأصول العامة الحاكمة لولاية
محكم مجلس الدولة في نصوص الدستور والقانون .

ومن حيث أن المادة ٥٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركته
المصدر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يفصل في المنازعات
التي تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من
ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو خطية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام
أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه
المبين في هذا القانون » .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩/٦/١٩٩١ صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١
بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ونص في المادة الأولى منه
على أن يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ويقصد
بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا
القانون ... ولا تسري أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركته الصادر
بالقانون رقم ١٧/١٩٨٣ على الشركات المشار إليها . ونص في المادة الثانية
منه . على أن تظل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة
لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ كما تظل الشركات التابعة محل الشركات
التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون
ودون حاجة إلى أي إجراء آخر . وتنتقل إلى الشركات القابضة والشركات
التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركته اللغاء من
حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والإيجار كما تتحمل جميع التزاماتها وتساؤل
مسئولية كاملة عنها

ونص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على
أن يعمل بهذا القانون بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
وقد نشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم ٢٤ مكرر بتاريخ ١٩/٦/١٩٩١
نص المادة ٤٠ من قانون شركات قطاع الأعمال العام على أنه
« يجوز الاتفاق على التحكيم في المنازعات التي تقع فيها بين الشركات الخاضعة

لاحكام هذا القانون او بينها وبين الأشخاص الاعتبارية العامة او الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد وطينين كانوا أو اجنبت وتطبق في هذا الشأن احكام الباب الثالث من الكتب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وتنص المادة ٤١ من هذا القانون على أن « طلبات التحكيم بين شركات القطاع العام او بينها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة علمية التي قدمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك منازعات التنفيذ الوقتية في الاحكام الصادرة فيها يستمر نظرها أمام هيئات التحكيم المشكلة طبقا لاحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وطبقا للاحكام والاجراءات المنصوص عليها فيه » .

ومن حيث أن المستخلص من أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام أن الشركات القابضة المشار إليها تحل محل هيئات القطاع العام الخاضعة لاحكام القانون رقم ٩٧/١٩٨٣ كما أن الشركات التابعة للشركات القابضة تحل محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣/١٩٩١ ودون حلجة الى أى اجراء آخر . واعتبرا من هذا التاريخ أيضا لا تسرى لاحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات القابضة والشركات التابعة لها ، وانما يعمل في شأنها باحكام قانون شركات قطاع الأعمال الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي عمل به اعتبارا من ٢٠/٧/١٩٩١ بعد مضي ثلاثين يوما من توقيع نشره في الجريدة الرسمية .

ومن حيث أنه يبين بوضوح وجلاء من أحكام القانون رقم ٢٠٣/١٩٩١ أنه لا يسرى على هذه الشركات الحكم الصادر في المادة ٥٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته والقاضي باختصاص هيئات التحكيم المشكلة طبقا لاحكامه بالفصل في المنازعات المشار إليها المتعلقة بشركات القطاع العام .

وبهذه المثابة فله ينحصر الاختصاص الاجبارى لهيئات التحكيم المشكلة طبقا لقانون رقم ١٩٨٢/١٧ عن شركات قطاع الاعمال العلم التى حلت محل هيئات القطاع العلم وشركاته والتى اصبحت ولايتها مقصورة فقط على نظر المنازعات التى قدمت اليها قبل العمل بأحكام قانون شركات قطاع الاعمال العلم الجديد فتستمر فى نظرها حتى الفصل فيها ، لها المنازعات التى لم تكن قد رمت اليها او احيلت اليها بحكم قضائى تهائى حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ومنظورة لايها بالفعل فاتها تخرج عن ولايتها واختصاصها اعمالا لاحكام القانون الجديد لشركات قطاع الاعمال العلم المشار اليه الذى عيز عن ذلك صراحة فى المادة ٤١ منه حينما نص على ان « طلبات التحكيم التى قدمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون يستمر نظرها امام هيئات التحكيم المشكلة طبقا لاحكام قانون هيئات القطاع العلم وشركاته الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ .. » وبذلك فان المشرع اشترط لاستمرار اختصاص وولاية هيئات التحكيم المذكورة ان تكون ولايتها قد التعتت فعلا بالطريق القانونى بنظر المنازعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فاجاز لها المشرع فى هذه الحالة « ان تستمر فى نظرها » ابا فى غير ذلك فانه يتمتع عليها ممارسة هذا الاختصاص لاتعدام ولايتها القضائية بنظر المنازعة او الفصل فيها .

ومن حيث ان قد اجل المشرع فى المادة ٤٠ من قانون شركات قطاع الاعمال العلم الجديد محل نظام التحكيم الاجبارى المنصوص عليه فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ نظاما جيدا للتحكيم الاختيارى يخضع لاحكام الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهو لا يتم اللجوء اليه طبقا لصريح نص هذه المادة الا بقتاق بين اطراف المنازعة على ذلك ومن ثم فله فى غير حالة هذا الاتفاق يعود الامر بشانها الى المبادئ العامة لسابقة الذكر والتى تحكم ان تكون ولاية النظر فى المنازعات الادارية بمختلف انواعها لمحكم مجلس الدولة دون غيرها ومن ثم فان الاختصاص يكون لجهة القضاء المختصة اصلا وحدها بنظر المنازعة طبقا للقواعد العامة التى حددها الدستور والقانون فى توزيع الاختصاص القضائى .

ومن حيث على مقتضى هذا النظر وإن المشرع قد اشترط لاستمرار اختصاص وولاية هيئات التحكيم المذكورة أن تكون ولايتها قد تحققت فعلا بالطريق القانوني بحيث أصبحت المنازعة محل نظر أمام هذه الهيئات بالفعل قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث أجاز لها المشرع على سبيل الاستثناء أن تستمر في نظرها إما في غير ذلك المجال فإنه يتمتع عليها بممارسة هذا الاختصاص لاستمرار ولايتها القضائية بفظر المنازعة والفصل فيها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ومن حيث أنه على هذا المقتضى ولما كانت الشركة الطاعنة من الشركات الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الجديد دون أي خلاف أو منازعة بين أطراف الدعوى وكانت الخصومة الميالة عند تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه منظورة أمام جهة القضاء الإداري ولم يفصل فيها بحكم نهائي بعد ، كما لم يعرض النزاع بشأنها على هيئات التحكيم المشكلة طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سواء بطلب من نوى الشك أو بحكم قضائي نهائي بإحالتها إليها بحيث تكون تحت نظرها عن العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، فإنه تنحصر عن هذه الخصومة ولاية هيئات التحكيم المشار إليها عملا لمصريح نص المادة ٤١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام التي نصرت لاختصاص ولاية هذه الهيئات على المنازعات التي كانت منظورة بالفعل أمامها عند تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث إن المنازعة المسالمة التي تتمثل في الطعن بالإلغاء في قرار إداري صادر من مصلحة الجمارك هي بحسب أصلها وطبيعتها من مسجيم المنازعات الإدارية الخاضعة لاختصاص القضاء الإداري طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور ، والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقد تنحصر عنها ولاية هيئات التحكيم المشكلة طبقا لقانون هيئات القطاع العام وشركته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وذلك عملا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي عمل بإحكامه اعتبارا من ١٩٩١/٧/٢٠ فمن ثم فإنه يتمين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه الذي انتهى إلى عدم

احتصاص محكمة القضاء الإداري ولاتيا بنظر الدعوى ، مع اعادة الدعوى الى هذه المحكمة للفصل فيها مجددا بهيئة اخرى .

(طعن ٣١٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

١ - المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٨ ، ٦٩ من الدستور سيادة للقانون أساس الحكم في الدولة - خضوع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات - كفل المشرع الدستوري حق كل مواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي - جعل التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة - ألزم المشرع الدولة بتقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا - حظر المشرع النص في القوانين على تخصيص أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء - جعل أيضا حق للدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول من الدولة - ضمن لغیر القادرين مالیا تحقيق وسيلة اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم وفقا للقانون على حساب المجتمع ومصالحه مثلا في الخزنة العامة .

٢ - كلما ألزم المشرع صراحة في القوانين أو القوانين جهة الإدارة بتسبب قراراتها وجب نكر الأسباب التي بنى عليها القرار واصحة جلية حتى اذا ما وجد صاحب الفضل فيها مقعما قبلها والا كان له ان يمارس حقه في التقاضي ادفاع عن حقوقه وطلب اعادة الشرعية .

المحكمة :

من حيث انه قد حرص المشرع الدستوري على أن ينص في بلب كابل من الدستور (الباب الرابع) على اسس سيادة القانون ، وجعلها مبراة في المادة ٦٤ اسس الحكم في الدولة ونص في المادة ٦٥ على ان تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات ، ومن حيث أن المشرع الدستوري اعمالا لحقوق الانسان في الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتحقيقا لسيادة القانون من خلال اخضاع الدولة للقانون ككل كل مواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي وجعل التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة - والزم الدولة بتقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا وحظر النص في القوانين على تخصيص

أى عمل أو قرار إدارى من رقبة القضاء (م ٨٨) كما جعل حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكول من الدولة بل وضمن لغير القادرين مالياً لتحقيق وسيلة اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم وفقاً للقانون على حساب المجتمع — ومصالحه ممثلاً في الخزنة العامة (م ٦٩) .

وحيث أنه أيضاً قد انطلم بمجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة في المادة (١٧٢) منه الفصل في المنازعات الإدارية — الأمر الذى يجعل أية عوائق تلجأ إليها جهة الإدارة في تصرفاتها أو قراراتها بما يعرق أداء رقبته المشروعية بواسطة القاضى الطبيعى ممثلاً في المحكمة المختصة حسب أحكام الدستور وقانون مجلس الدولة لإعلان ما يقتضيه حكم الشرعية وسيادة القانون وبصفة خاصة إذا كان التعويق أو المخالفة ينطوى على إهدار ضوابط نص عليها القانون أو منع إجراء حتى أوجب له لصالح المواطنين تحقيقاً لحقوقهم في انتقاضى وفي حق السلطة القضائية في حماية الحقوق والحريات وسيادة القانون بعدم تسبب القرار الإدارى عندما يقرر المشرع وجوب ذلك مما يهدد عدواناً من الإدارة على حق الانتقاضى وعلى حق الدفاع وتحصيناً غير دستورى وغير قانونى وغير مشروع للقرار أو التصرف الإدارى وإهدار لسيادة القانون الأمر الذى يتعين معه إهدار القرار الإدارى لمخالفته الجسمية للقانون .

وغنى عن البيان أنه كلما ألزم الشارع صراحة في القوانين واللوائح جهة الإدارة بتسبب قراراتها وجب فكر الأسبب التى بنى عليها القرار ، واضحة جلبة حتى إذا ما وجد فيها صاحب الشأن مقتنعاً بقبولها ، وإلا كان له أن يمارس حقه في الانتقاضى وبسلك الطريق الذى رسمه له القانون — كما في الحالة الماثلة واللجوء الى السلطة القضائية للدفاع عن حقوقه وطلب إعادة الشرعية الى قضائها حيث يكون لمحكمة الموضوع مباشرة رقبته على التصرف أو القرار الإدارى لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التى بنى عليها القرار من حيث التكيف القانونى والصحة الواقعية على مدى استخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها للقانون وما إذا كتبت

اللجنة في مباشرتها لملها قد انصرفت بها أم انها سلكت وصولا الى قرارها طريق الجادة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على قرار اللجنة المطمون فيه انه جاء خلوا من أية اسباب ومن ذكر الوثائق التي استندت اليها في اتخاذها ولا يمكن حمل قرارها على ما في الأوراق ضمنا خلاصا بالموضوع اذ ان قرارها قد غايز القرار السابق عليه والذي استند الى تلك الأوراق والمستندات ذاتها — وكان يتعين على اللجنة وقد طرح الأمر عليها من جديد ان تبين الأسباب التي عدلت فيها من اقرار المقرض عليه لملها . وسندها الوائى والقانونى في ذلك .

ومن ثم يكون والحال هذه قد جاء على خلاف احكام الدستور والقانون حريا والحال هذه بقبول الطعن عليه بالانفاء .

(طعن ٦٩٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

الفرع الرابع

حق التعليم

اولا — التعليم الجامعى حق يكفله الدستور

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

التعليم الجامعى في مصر حق لكل مواطن مصرى يكفله الدستور على نفقة الشعب لكل مؤهل لهذا التعليم وذلك حتى يتمكن له مباشرة حقه في العمل وبصفة خاصة لشغل الوظائف العالية — فحق التعليم الجامعى حق اساسى وجوهري لكل شاب في مصر ولا سبيل لباوغه الا بمقتضى المباشرة في الكفاءة العلمية في شهادة الثانوية العامة ، وبمراعاة التوزيع الجغرافى ، وعلى اساس مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص ومدى توفر الامكانيات المتاحة للتعليم الجامعى على نفقة الدولة وان كل ذلك يمثل املا من الاصول العامة للنظام العلمى الدستورى المصرى .

القنوى :

ان الدستور قد اورد في الباب الثمانى (القويك الاساسية للمجتمع المصرى) ونص في المادة (٧) على ان يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى،

وفي المادة (٨) على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ونص في المادة (١٣) على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون مثل تقدير الدولة والمجتمع ، كما مضى صراحة في المادة (١٤) بأن الوظائف العامة حق للمواطنين ، وفي المادة (١٦) بأن تكفل الدولة والخدمات الثقافية والاجتماعية ونصت المادة (١٨) على أن التعليم حق تكفله الدولة وهو الزامى في المرحلة الابتدائية ... وتشرف الدولة على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى وذلك كله بما يحق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والاقتصاد ونص في المادة (١٢٠) على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجانى في مراحله المختلفة .

وتد حرص المشرع الدستورى حرصا بالغا على تقرير مبدأ سيادة القانون منصف في ديباجته . على أن سيادة القانون ليست ضامنا مطلوبا لحرية الفرد بحسب لكنها الأسس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت) وأورد الباب الرابع لهذا الباب الذى جعله المشرع الدستورى بالنص الصريح أساس الحكم فى الدولة (٦٤) كما نص فى المادة (٦٥) على أن تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات العامة ، وقد نصت المادة ٥٧ من الدستور على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء وتحقيقا لما نص عليه الدستور من مبادئ أساسية بشأن التعليم الجامعى فقد نصت المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات على أن الجامعات تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كليتها فيسبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا وثقافيا . وذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الانسانية وتزويد البلاد بالتخصصيين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات واعداد الانسان الزود بمسول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ... الخ - كما نصت المادة ١٦٦ على أن التعليم مجانى لابناء الجمهورية فى جميع المراحل التعليمية .

وقد نصت المادة ١١٦ على أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات — وتتولى هذه اللائحة بصفة علمية وضع الإطار العام لتفصيل أحكام هذا القانون وبيان النظم والأحكام العلمية المشتركة بين الجامعات وتلك المشتركة بين بعض كلياتها ومعاهدها وتنظم هذه اللائحة ، علاوة على المسائل المحددة في القانون المسائل الآتية بصفة خاصة :

- ١ —
- ٢ —
- ٣ —
- ٤ — شروط قبول الطلاب وتقدمهم ورسوم الخدمات التي تؤدي إليهم .

وقد نصت المادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات والمساوئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

على أن يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي يفساء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة .

ومع مراعاة الشروط المؤهلة للقبول بكل كلية يحدد المجلس الأعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يقبلون من غير أبناء جمهورية مصر العربية ويصدر بقبولهم قرار من وزير التعليم العالي ويجوز تحويلهم ونقل تقديمهم بقرار منه ، ووفقاً لجميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المتبوين أو المحولين في كل كلية على (٩٠ ٪) من عدد الطلاب المتبوين من أبناء جمهورية مصر العربية .

كما نصت المادة ٧٥ على أن يشترط لتقيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة البكالوريوس أو البكالوريوس :

١ — أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العلمية أو ما يعادلها ويكون
القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره
المجلس الأعلى للجامعات وبعد اخذ رأى مجلس الجامعات ومجالس
الكليات .. الخ .

٢ — أن يثبت الكشف الطبى خلوه من الامراض المعدية وصلاحيته
بمتابعة الدراسة التى يتقدم لها وفقا للتواعد التى يضعها المجلس الأعلى
للجامعات ومجالس الكليات .

٢ — أن يقدم شهادة تثبت أنه حصل على ترخيص باقتضائه فى الدراسة
من الجهة التى يعمل بها اذا كان عاملا بالحكومة وغيرها .

٤ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

وكانت تجيز المادة ٧٦ دون التقيد بمجموع الدرجات قبول عدد من أبناء
اعضاء هيئة التدريس فى كل كلية لا يزيد على عدد محدد من أبناء العاملين
من غير اعضاء هيئة التدريس الحاليين أو السابقين بالجامعات أو أمانة
المجلس الأعلى . . . الخ وما يماثلها واعتبرت تلك النصوص غير دستورية
لتقريرها ميزة الطوائف بنسبة معينة دون التقيد بمجموع الدرجات فى
الالتحاق ببعض الكليات على اساس أنها امتياز لا صلة له بالبلدىء والاسس
الدستورية العلية لحق التعليم الجامعى وتخل بمبدأ المساواة وتكفل الفرص
وهذا ما قرره المحكمة الدستورية العليا .

(حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق جلسة
٢٩ من يونية المجموعة ج ٢ ص ٢٢٩ وما بعدها) .

ومن حيث أنه يبين من مجموع النصوص الدستورية والقانونية واللائحة
السابقة ان التعليم الجامعى فى مصر هو حق لكل مواطن مصرى يكله
الدستور على نفقة الشعب لكل مؤهل لهذا التعليم وذلك حتى يتسنى له
مباشرة حقه فى العمل وخدمة لبلده من خلال شغل الوظائف العلية المختلفة
على أسس الجدارة والكفاءة والأهلية وفى إطار الشرعية وسيادة القانون .

فحق التعليم الجلمى حق عام واساسى وجوهرى لكل شبل مصرى ولا سبل لبلوغه ومقا للمستور واحكام تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الا بملقضى المبراة فى الكفاءة العلمية فى شهادة الثانوية العامة وبراعة التوزيع الجغرافى وعلى اساس مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق العامة بالتعليم الجلمى ومن ثم يتمين اجراء مفاضلة بين المتقدمين من الناجحين الجلمى على نفقة الدولة وكل ذلك لا شك يمثل أصلا من الأصول العامة للنظام الدستورى والنظام الجلمى المصرى .

واذا ما كتلت الامكانيات التى توفرها وتخصصها الدولة للتعليم الجلمى بحسب امكانياتها الاقتصادية والمالية براملا حلجت المجتمع وأونويات احتياجه لتحقيق التنمية والتقدم لا تسمح بقبول كل حاصل على شهادة الثانوية العامة بالتعليم الجلمى ومن ثم يتمين اجراء مفاضلة بين المتقدمين من الناجحين فى الثانوية العامة الا انه يتمين عند اجراء هذه المفاضلة بين الناجحين وتحديد الأولوية فى الحصول على حق التعليم الجلمى الالتزام بما قرره الدستور من مبادئ وأصول عامة تمثل أسس النظام العام الدستورى بالنسبة للتعليم الجلمى ، ومن ثم فان هذا الحق العام فى التعليم الجلمى على نفقة الشعب الذى يمثل النطقة الأخيرة فى التعليم والتى يؤهل لحق عام آخر هو تولى الوظائف العامة ، هو أبرز ميدان يتحتم الالتزام فى تطبيقه بكل دقة بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المصريين ، فلا ينبغي ان ينهل من هذا التعليم على نفقة الدولة الا من يستحق ذلك ومقا لأحكام الدستور والقانون وبناء على كتابته وجدارته العلمية التى يدل عليها مستوى نجاحه فى امتحان الثانوية العامة ومقا لمجموع درجاته ولا شك ان الاخلال بالمساواة فى هذا الخصوص من شأنه اهدار حق عام من حقوق المصريين والعنوان على هذه الحقوق العامة لا يرتب اثر ولا يتحصن ولو طال الزمان حسب صريح نص المادة ٥٧ من الدستور بعد هذا العنوان جرمية لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتعلم كذاك واهدار المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص يبرر الفتنه والحد بين افراد المجتمع ويحطم آمال الشباب المشروعة فى الحصول على حقهم الدستورى فى التعليم الجلمى اذا ما تفلوتت مرضة

كل منهم في الحصول على هذا التعليم دون معيار موضوعي محدد يتفق مع طبيعة هذا التعليم وغايات المجتمع منه مرتبطة بالصلحة القومية العليا للأمة في تحقيق التنمية والتقدم وهي تحتم إتاحة الفرصة لكل الشبيل القادر بكفائه وعمله ومثابرته على تلقى هذا التعليم والأهلية لخدمة الشعب سواء في عمل خاص أو من خلال الوظائف العامة المختلفة التي لا يجوز مباشرتها أو توليها إلا بعد الحصول على المؤهل العلمي وذلك على أساس معيار موضوعي يقوم على جدارتهم وتأهيلهم وعملهم ومثابرتهم في التحصيل والتعليم وليس على أية اعتبارات أخرى بعيدة عن الجسد والخبرة في تحصيل العلم في مرحلة التعليم الثانوى والأخذ بهذه الاعتبارات الأخرى لا شك من شأنه فضلا عن إهداره أحكام أساسية في الدستور والقانون أن يقوض دعابة من الدعامات الرئيسية التي حرص الدستور على إرسالها في المجتمع وهي التضامن الاجتماعى الذى يقوم عليه السلام الاجتماعى .

ولذلك فقد تضمن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على نحو ما سلف بيانه النصوص الصريحة التى تحتم الالتزام بهذه المبادئ الدستورية العلمية وبصفة خاصة فيما يتعلق بشرط الحصول على شهادة الثانوية العامة وعلى المجموع الذى يسمح بالالتحاق بكلية محددة وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات في حدود الأولوية بين الناجحين حسب جدارتهم وتحصيلهم وتأهيلهم العلمى وهذه الأولوية لا يجوز أن يكون أساسها سوى عمل كل منهم وجيده ومثابرته على الدرس والتحصيل بما يمكنه من الحصول على مجموع درجات أكثر من غيره في شهادة الثانوية العامة .

ومن حيث أنه في ضوء هذه المبادئ الأساسية وأهمها أن الدستور قد جعل التعليم الجامعى على نفقة الشعب حقا من الحقوق العامة للمربين ، فقد تضمن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على نحو ما سلف بيانه النصوص الصريحة التى تحتم الالتزام بهذه المبادئ الدستورية العلمية وبصفة خاصة فيما يتعلق بشرط الحصول على شهادة الثانوية العامة وعلى المجموع الذى يسمح بالالتحاق في كلية محددة وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات

في حدود الأولوية بين التالحين حسب جدارتهم ودرجة تأهيلهم العلمي وتحصيلهم ، فهذه الأولوية أساسها عمل كل منهم وجهده ومثابرته على الدرس والتحصيل وحسن أداء الإمتحان بما يمكنه من الحصول على مجموع درجات أكبر في شهادة الثانوية العامة .

ومن حيث أنه في ضوء كل هذه المبادئ الأساسية فقد نظم قانون تنظيم الجامعات أداء الجامعة لرسالتها في توفير هذا الحق التعليمي الجامعي والتزمت بهذه الأصول العامة للاتحة التنفيذية لقانون الجامعات فيما يتعلق بتنظيم أمور قبول الطلاب وتحويلهم بالنسبة للجامعات المصرية من كلية إلى كلية مناظرة أو غير مناظرة في ذات الجامعة أو في جامعة أخرى مصرية خاضعة للقانون المذكور .

ومن حيث أنه كما سلف القول فإن هذا الحق لا يجوز في الأحوال العادية الحصول عليه ابتداء إلا أن حصل على شهادة الثانوية العامة وبحسب مجموع درجاته في هذه الشهادة بصفة أساسية وجوهرية فضلا عن مراعاة التوزيع الجغرافي وأية ضوابط أخرى يقرها المجلس الأعلى للجامعات لا تتعارض مع ذلك أو تعطله على أي وجه من الوجوه .

(ملف ١٢٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٩١/٧/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

التعليم الجامعي — بحسب الدستور والقانون واللوائح المنظمة له — ومن بينها قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية — حق تكفله الدولة وتشرف على تحقيقه وفقا لحاجات المجتمع والانتاج — يتحمل المجتمع تكاليفه في جميع المراحل ليس فقط باعتباره حقا تكفله أحكام الدستور للمواطنين على سبيل المساواة ومراعاة تكافؤ الفرص بين شباب الدولة — وإنما باعتباره خدمة أساسية وجوهرية لازمة لوجود المجتمع وتقدمه واستقراره . لتوفير التأهيل العلمي والفني للشباب المتمكنه من تحمل مسئولياته لتوفير الانتاج والإسهام في تقدم المجتمع ورفقه .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٤١) من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن :

« يختص مجلس الكلية أو المعهد التابع للجامعة بالنظر في المسائل الآتية:

أولاً —

ثانياً —

٢١ — تحديد مواعيد الامتحان ووضع جداوله وتوزيع أعماله وتشكيل لجانته وتحديد واجبات المتخمين وإقرار مداوالات لجان الامتحان ونتائج الامتحانات في الكلية أو المعهد » وتنص المادة (٤٢) من ذات القانون على أن :

« يقوم المعهد بتنفيذ قرارات مجلس الكلية أو المعهد . . . » وتنص المادة (١٦٧) من القانون على أنه :

« مع مراعاة أحكام هذا القانون ، تحدد اللائحة التنفيذية موعد بدء الدراسة وانتهائها والاسم العلمي المشتركة لنظم الدراسة والفيد ولنظم الامتحان وفرصه وتقديراته . كما تنص المادة ١٧٣ من القانون على أنه :

« يشترط لنجاح الطالب في الامتحانات أن ترضى لجنة الامتحانات عن فهمه وتحصيله وذلك وفق أحكام اللائحة التنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة » . كما تنص المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن :

«يقوم المعهد بتصرف أمور الكلية وإدارة شؤونها العملية والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الجامعة ومجلس الكلية وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها . ويتولى على الأخص :

١ — — مراقبة سير الدراسة والامتحانات وحفظ النظام داخل الكلية وإبلاغ رئيس الجامعة عن ما من شأنه الأسس بسير العمل بالكلية أو ما ينبغي إلى أحد أعضاء هيئة التدريس . » وفي البلب الثالث من تلك

اللائحة وتحت عنوان الدراسة والامتحانات وشئون الطلاب — الدراسات العليا — القسم الأول — احكام عامة تنص المادة (٧١) من اللائحة على انه « فيما عدا امتحانات الفرق النهائية بقسم الفيلسوف او البكالوريوس يعين مجلس الكلية بعد اخذ رأى مجلس القسم المختص أحد أساتذة المادة لينتوى وضع موضوعات الامتحانات التحريرية بالاشتراك مع القائم بتدريسها ، ويجوز عند الاقتضاء أن يشترك في وضعها من يختاره مجلس الكلية لهذا الغرض . وتشكل لجنة الامتحان في كل مقرر من عضوين على الأقل يختارهما مجلس الكلية بناء على طلب مجلس القسم المختص ، ويتم لاختيارها بقدر الامكان من أعضاء هيئة التدريس بالكلية أو المعهد ، والمعيد في حالة الاستعجال اختيار أعضاء اللجنة وتتكون من لجان امتحان المقررات المختلفة لجنة عامة في كل فرقة أو قسم برئاسة العميد أو رئيس القسم حسب الأحوال وتعرض عليها نتيجة الامتحان لمراجعتها واقتراح ما تراه في شأن مستوى تقديرات الطلاب بالنسبة للمقررات المختلفة ويكون محضر اجتماع اللجنة وتعرض نتيجة مداولاتها على مجلس الكلية لاتقرارها . » وتنص المادة (٧٢) من اللائحة على أن : « يرأس عميد الكلية لجان الامتحان ويشكل تحت اشرافه لجنة أو أكثر لمراقبة الامتحان واعداد النتيجة ويرأس كلا منهما أحد الأساتذة أو الأساتذة الساعدين » .

ومن حيث ان لهذه المحكمة قضاء مستقر على ان التعليم الجامعي بحسب الدستور والقانون واللوائح المنظمة له وبينها قانون تنظيم الجامعات سالف البيان ولائحته التنفيذية انما هو حق تكفله الدولة وتشرف على تحقيقه وفتا لاجلجت المجتمع والإنتاج ويحصل المجتمع تكاليفه في جميع المراحل ليس فقط باعتباره حقا تكفله احكام الدستور للوطنين على سبيل المساواة وبمراعاة تخافو الفرص بين الشباب أبناء هذا الوطن وانما ايضا باعتباره خدمة أساسية وجوهريه لازمة لوجود المجتمع وتقدمه واستقراره . (المواد ١٨ ، ٢٠ من الدستور) بحكم طبيعة التعليم وغيلاته التي تقوم أساسا على توفير التأهيل العلمي والفنى للشباب وتمكينه من تحمل مسؤولية توفير الانتاج والخدمات اللازمة نه فضلا عن الانسجام في تقدم المجتمع ورقبه ، وحتى يتم التحقق من

نهام هذا التنظيم العلمى على اكمل وجه حرص المشرع على وضع نظام الامتحانات وتنظيم التأهيل على اساس أداء الإمتحان بنوعيه الشلوى والتحريرى على نحو واقعى وجدى وصحيح بما يكشف عن قدرة الطالب فى التحصيل والفهم والاستيعاب وقد جرت النصوص السانف بإنها على تفضيل طريقة الإمتحان والمختص بوضع الاسئلة واجراء الإمتحان وتشكيل اللجان وواجبت الممتحنين بل لقد حرص المشرع على تحديد اختصاصات المسئولين بالجامعات على نحو يمنع الغموض واللبس ويحول دون تجاوز الاختصاصات واختصاصات مجلس الكلية على نحو ما ورد تفصيلا فى المادة (٤١) من قانون تنظيم الجامعات من بينها تشكيل لجان الإمتحان وواجبت الممتحنين وقرار مداوات لجان الإمتحان وقرار نتائج الامتحانات . كما يختص عميد الكلية وفقا لنص المادة (٤٢) من القانون على تنفيذ قرارات مجلس الكلية فلا يدخل فى اختصاص عميد الكلية ان يحل نفسه - وعلى ما ذهب الطاعن - محل أحد عضوى لجنة الإمتحان فى مادة قاعة البحث وتصحيحها وهو ان فعل ذلك يفدو متجاوزا اختصاصه ، كذا فان مجلس الكلية يقف بسلطانه عند حد اقرار نتائج الامتحانات الواردة اليه من لجان الإمتحان المخلفة ومن اللجنة العلمية المنصوص عليها فى المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والتي مريض عليها نتيجة الإمتحان لمراجعتها واقتراح ما قراه فى شأن مستوى تقديرات الطلاب بالنسبة للمقررات المختلفة وبدون محضر بلجتماع اللجنة وتعرض مداواتها على مجلس الكلية لاقرارها وعلى ذلك فان لجنة الامتحانات العلمية هى المختصة بمراجعة نتيجة الامتحان ثم عرض ما تنتهى اليه على مجلس الكلية لاقراره ، ولما كان الثالث ان مجلس كلية الادب جامعة المنيا قد اقر النتيجة النهائية للسنة التمهيدية للحصول على الماجستير والتي اعلن فيها عن رسوب الطاعن بسبب حصوله على (١٢ درجة) من (٢٠ درجة) فى مادة قاعة البحث ، ومن ثم لا يقبل بمد ذلك قول لعميد الكلية او لمجلس الكلية بان الطاعن يستحق النجاح فى تلك المادة والذي كان مجالته قبل اقرار مجلس الكلية لنتيجة الامتحان او ان يعيد النظر فيها فتتهب اليه لجنة الامتحانات واعادة الأمر اليها لقرى فيه رايها بتعديل النتيجة او بالإبقاء عليها ناذا كان المجلس قد اعتمد النتيجة برسوب الطاعن فهى النتيجة التى

يعتمد بها ويعمل عليها قانونا بعد استيفائها كافة مراحلها المقررة في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية .

(طعن ٢٠٨٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

ثانيا - يجب مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة
عند تحويل ونقل الطلاب من الجامعات الأجنبية
إلى الجامعات المصرية
قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

يختص المجلس الأعلى للجامعات المصرية طبقا لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية بوضع قواعد للتحويل للطلاب ونقل قديمهم من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية وذلك بمرعاة حق كل مصرى في التعليم الجامعى وفقا للنظام العلمى الدستورى المصرى ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ولا يملك هذا المجلس فيما يضعه من قواعد الخروج على اشتراط مقبل الالتحاق بالجامعات المصرية :

١ - للحصول على الثانوية العامة او ما يعادلها .

٢ - الحصول على المجموع اللازم للالتحاق في الكلية المناظرة في سنة الحصول على الثانوية العامة وفقا للقواعد المقررة .

وتعد القواعد التى وضعت او توضع في الظروف العادية مخالفة لذلك كما تعتبر قرارات القبول او القيد بالمخالفة لهذين الشرطين في الظروف العادية وفي كل الاحوال منعمة ولا اثر لها قانونا .

القنوى :

اتطوت اللجنة التنفيذية للمجلس الاعلى للجامعات فيما يتعلق بقواعد التحويل ونقل القيد بين الكليات احكام المادة ٨٦ التى لا تجيز النظر في تحويل طلاب الفرقة الاعدادية والاولى في الكليات التى ليس بها مقاعد اعدادية من الكليات المناظرة الا في الحالات الاتية :

اذا كان الطالب حاصلًا على الحد الأدنى للمجموع الذى وصل اليه

القبول في الكلية وكانت إكليات الكلية تسمح بتحويله وموافقة مجلس كل من الكليتين .

ويجوز نقل قيد الطالب من كلية إلى أخرى غير منظره في ذات الجامعة أو في جامعة أخرى بقرار من مجلس الكليتين وذلك بشرط أن يكون سنة حصوله على الثانوية العامة مستوفيا الشروط المؤهلة للقبول بكلية وحاصلا على المجموع الذي قبلته الكلية في تلك السنة ... وقد نصت المادة ٨٧ على أن يضع المجلس الأعلى للجامعات القواعد المنظمة لقبول تحويله ويصدر باعتدال التحويل أو نقل القيد قرار من رئيس الجامعة التي يتم التحويل أو النقل إليها أو من ينييه من نوابه .

ومن حيث أنه يبين مما سلف بيانه أنه رغم أن المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية للجامعات لم يقيد المجلس الأعلى للجامعات بقواعد موضوعية في النقل أو التحويل من الجامعات غير الخاضعة لأحكام قانون الجامعات ومنها الجامعات الأجنبية إلا أن سلطة هذا المجلس في وضع قواعد هذا النقل بالتحويل مقيدة بأحكام الدستور وقانون الجامعات والمبادئ العامة الدستورية بشأن هذا التعليم ومن ثم فإن المجلس الأعلى للجامعات يختص بوضع قواعد تحويل الطلاب ونقل قديمهم من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية استنادا إلى ما يقرره له القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في المادة ٦٩ منه من اختصاص برسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد وإلى ما له بمقتضى ذات المادة من سلطة تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم (فتوى الجمعية العمومية أنصاره بطلسة ١٩٨٩/٣/١٥ ملف رقم ٥/٢/١٠٠) وبمباشرة المجلس الأعلى للجامعات لهذا الاختصاص مقيدة بالمبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور والمبادئ والأسس العامة المنظمة لحق التعليم الجامعي لكل مصري ، وكذا بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والمبادئ والأصول العامة للنظام الجامعي المصري التي نصت عليها مراعاة نصوص تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية. على النحو المبين تفصيلا فيما سلف بيانه والتي تقتل في ضرورة أن يتوفر فيمن يجوز تحويله من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية أن

يكون حاصلًا على الثانوية العلمية أو ما يعادلها وأن يكون حاصلًا على المجموع
اللازم للالتحاق بالكلية المناظرة في سنة حصوله على الثانوية العلمية
ولا يجوز على أي وجه للمجلس الأعلى للجامعات فيها يضعه من قواعد تحويل
الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية في الظروف الطبيعية
والعالية أن ينقل أي من هذين الشرطين اللذين يحتلن الحيد الأدنى اللازم
لكفالة حق التعليم الجامعي لكل مصري على سبيل المساواة وبراعة هذا
تكفي الفرص فإن خرج المجلس على تلك المبادئ والأصول الدستورية العلمية
كانت القواعد التي يصدرها في هذا الشأن منعوبة لا أثر لها قانونًا لمخالفتها
لمبادئ أساسية تمثل جانبًا جوهريًا من النظام العام الدستوري المصري
من جهة ومخالفتها كذلك لأحكام المبادئ الأساسية لقانون تنظيم الجامعات
ولاحته الأساسية ويوضح كذلك بالاعتماد جميع قرارات التحويل والتقدير
الفردية التي تم استنادًا إلى القواعد المنعوبة قانونًا التي يضعها المجلس
الأعلى للجامعات بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون .

(ملف ٤٣٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٩١/٧/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

يقتصر المجلس الأعلى للجامعات في حالة الضرورة العلمية الخاصة
والظروف الاستثنائية كحالة الحرب والطوارئ العلمية الاستثنائية بوضع
قواعد علمية ومجردة لتنظيم قبول تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى
الجامعات المصرية برعاية الشروط الآتية :

- ١ — أن يكون الطالب من المصريين .
- ٢ — أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العلمية أو ما يعادلها .
- ٣ — أن يكون مقيدًا بجامعة أجنبية معترفًا بها قانونًا وقيد بها سليم
وفقًا لأنظمة تلك الجامعة وذلك قبل نشوء حالة الضرورة .
- ٤ — أن تنشأ حالة ضرورة ملحة تحتم العودة إلى مصر .
- ٥ — أن تكون القواعد العلمية المجردة في إطار ما تقتضيه الضرورة دون
توسيع أو تقييد وإن لا تخل هذه القواعد بالأحكام المقررة لتحديد الترقية التي
ينقل إليها الطالب بحسب مستواه العلمي .

الفتوى :

يتمين تحديد إطار سلطة المجلس الأعلى للجامعات والقيود التي لا يستطيع الخروج عليها في حالات الضرورة العلة الملحة والطوارئ الاستثنائية العلة .

ومع التسليم بالأمول الدستورية العلة السالف بيئتها في الظروف العادية للدولة والمجتمع من أن سيادة القانون أسس الحكم في الدولة وتخضع الدولة للقانون ولن المواطنين ادى القانون يسواء وهم يتساوون في الحقوق والواجبات العلة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وان لكل مصرى حق التعليم الجلمي على سبيل المساواة ويمرأمة يبدأ تكلف الفرص على أسس الكفاءة والجدارة — فان الحالات الضرورية الملحة في ظروف الطوارئ الاستثنائية للعلة والأمول الدستورية الحاكمة للشرعية خلالها وفقا لأحكام الدستور وفي الحدود التي قررتها دون تجاوز أو توسع أو تيلس .

وقد وردت التطبيقات صريحة قاطعة في نصوص الدستور التي أورد فيها المشرع الدستوري الأحكام التي تتفق مع حالات الضرورة العلة الملحة والطوارئ الاستثنائية كالحكم دستورية وشرعية تلاثم مع مقتضيات المصلحة القومية العليا للمجتمع ولحمية ورعاية الشرعية الأساسية والمصالح الأساسية للدولة والمواطنين وأبرز أمثلة ذلك ما خولته المادة ٧٤ من الدستور لرئيس الجمهورية من سلطة اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أى خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة من أداء دورها الدستوري بحكم مسؤوليته عن السهر على تأكيد السيادة للشعب والى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ورعاية الحدود بين السلطات المختلفة في الدولة وفق صريح نص المادة ٧٣ وفيها إجازته المادة ١٠٨ من الدستور من أن رئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية ويفاء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلث أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون بالشروط الواردة في هذه المادة ، ومن إجازة المادة ١٣٦ لرئيس الجمهورية عند الضرورة حل مجلس الشعب بمعد

استفتاء الشعب وسلطة رئيس الجمهورية في حالة حدوث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لاحتقال التأخير في إصدار قراراتها قوة القانون بالشروط والأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور وسلطة رئيس الجمهورية كذلك في إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ١٤٨ .

ومن حيث أنه يفاء على ذلك فإن لحالات الضرورة العامة الخاصة شرعيتها انحصرت بما لا يخرج عن الأصول والبلديات العامة لتنظيم العمل الدستوري للبلاد إلا في حدود وإطار مقتضيات الضرورة والمصلحة القومية العامة وزرعية المصالح الأعلى في المستوى القومي من التي أدنى منها فالأمن القومي ومنع للمتلون عن البلاد واستقلالها وحماية أرواح المواطنين وأموالهم وحرياتهم في مواقع الحروب والاضطرابات ونقلهم سالمين داخل البلاد مقدم على غيره في أوضاع الضرورات المذكورة ويتعين أن يتم مواجهة ذلك وتحقيقه في إطار الشرعية الدستورية العامة وبحسب الحاجة الملزمة دون توسع أو قياس ، وإذ أن الواجب الأساسي للدولة في كل وقت ويصنف خاصة في أوقات الحروب والاضطرابات الاستثنائية العامة حماية حياة وأموال وأعراض المواطنين وكذلك حرياتهم وتأمين سلامتهم فانه يجب عليها في حالات الحروب والاضطرابات العامة التي تهدد حياة المواطنين المصريين المقيمين خارج إقليم الدولة أن تؤمن سلامتهم وأن تعمل ما في وسعها لنقلهم وباعدادهم عن مواطن الخطر على حياتهم وأرواحهم بكل الوسائل وأن تنقلهم إلى داخل البلاد حماية لهم من أي عدوان أو تهديد وإذا ما كان ذلك ممكناً وهو ما يحدث بالفعل في كل دول العالم المتحدين ، وهو ما التزمت به الدولة في كل حرب أو حالة طوارئ استثنائية عامة نفس مصالح الجاليات والطوائف المصرية الموجودة في خارج الوطن وبصفة خاصة في حالة حرب الخليج عامة بتعين التسليم بأنه في حالات الضرورة العامة الملحة والظروف الاستثنائية يكون للمجلس الأعلى للجامعات أن يضع قواعد عامة ومجردة لتنظيم قبول تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعة المصرية ، والذين ختمت حالة الحرب أو الاضطرابات الاستثنائية العامة بالخارج أو ما يماثلها وعودتهم مع

ذويهم الى البلاد حماية لجيالتهم وحريةتهم وحفظنا علي كيتهم في الحدود التي تحقق ذلك لغرض الاسمي الواجب اعلائه ورعايته في حالة الضرورة السالبة الملحة والظروف الاستثنائية العلة وهو حجة حياة وحرية واموال ومصالح المصرى الذى يقيم في خارج اقليم الدولة واتخاذ كل الوسائل لعودته للوطن وتأمينه وتأمين مصالحه الأساسية وبينها حقه في التعليم الجامعى وبالتالى مانه يتعين ان تلتزم القواعد العامة التى يضمها المجلس الاعلى للجامعات بتحويل بعودته للوطن وتأمينه وتأمين مصالحه الاجنبية الأساسية بتحويله الى الجامعات المصرية في هذه الحالات الطارئة وظروف الضرورة العامة الملحة بالشروط الاتى بياتها .

١ - ان يكون الطالب مصرياً .

٢ - ان يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها .

٣ - ان يكون مقيداً بجامعة اجنبية معترف بها وتقيده بها سليم وفقاً لأنظمة تلك الجامعة وذلك قبل نشوء حالة الضرورة .

٤ - ان تنشأ حالة ضرورة تحتّم العودة الى مصر .

٥ - ان يكون القواعد العامة المحددة في اطار ما تقتضيه الظروف دون توسع او قيس على الا تظل هذه القواعد بالأحكام المقررة لتحديد الفقرة التى يغفل اليها الطالب بحسب مستواه العلمى . ؟

وبناء على ما سلف بيته فان القواعد التنظيمية العامة التى تصدر عن المجلس الاعلى للجامعات في حالات الضرورة الملحة والطوارئ الاستثنائية العامة والقرارات التى تصدر بتحويل الطلاب بناء على حالة الضرورة وبمراعاة هذه الشروط تصدر قرارات مشروعة ولا اخلال فيها بالمساواة وتكافؤ الفرص اذ ان المقصود بهذا الابدأ هو حظر التمييز بين المصريين في الحقوق والواجبات العامة بسبب الجنس والاصل واللغة أو العقيدة ، اذا تهاكت مراكزهم القانونية .

يؤكد ذلك ويوضحه لانه عندما غرض الدستور في المادة ٥٨ منه الدفاع

عن الوطن وارضه كواجب مقدس يلتزم به كل قاصر طبقا للقانون والدستور
نقد نص في المادة ١٥ من الدستور على ان المحاربين القدامى والمصلين في
الحرب او بسببها لزوجات الشهداء وابنائهم الاولوية في فرص العمل وفقا
للقانون ولا يسوغ القول بأنه ما قرره احكام الدستور من اولوية في حق
العمل لهؤلاء المقاتلين دفاعا عن وطنهم وابنائهم لخلالا بالمساواة او بتكافؤ
الفرس بالنسبة لمن لم يقيم بالدفاع عن الوطن اداء لواجبه المقدس ولم يستشهد
او يصاب خلال ادائه لهذا الواجب ويناء على ذلك فانه لا جدال في ان
الطلاب الذين يحولون الى الجامعات المصرية بناء على حالات الضرورة
الملحة والظروف الاستثنائية الطارئة كحالة الحرب او التهديد بها او ما يماثلها
لا يماثلون في مركزهم القانوني الطلاب الذين يحولون من الجامعات الاجنبية الى
الجامعات المصرية في الظروف العادية غير المجئة بسبب ضرورات ملية
لعودتهم الى الوطن .

ومن ثم فانه براماة طبيعة مقتضيات العودة والاستمرار في الدراسة
الجامعية بل أرض الوطن يجوز ان تختلف الشروط اللازمة لهذا التحويل في الحالين
بما يحقق الفليات القومية في حالات الضرورة الملحة وبالتالي فانه يجوز
للمجلس الاعلى للجامعات في حالات الضرورات الملحة اللجنة او الطوارئ
الاستثنائية ان يضع القواعد الملحة المجردة لقبول تحويل الطلاب الذين
تفرض الضرورة نقلهم او عودتهم الى أرض الوطن وتحويلهم من الجامعات
الاجنبية الى الجامعات المصرية في الكليات المتناظرة دون المساس بالقواعد
العامة الاساسية التي تحكم حق التعليم الجانبي في الدستور وقانون تنظيم
الجامعات ولائحته التنفيذية براماة مقتضيات الضرورة دون توسع او تيسر
على النحو سالف البيان .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

نأط المشرع بالمجلس الأعلى للجامعات مهمة تخطيط ورسم السياسة للجامعة التعليم الجامعي وإقامة التنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطاتها المختلفة وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات - نأط المشرع برئاسة الجامعة مسئولية تنفيذ القوانين والأوامر الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات - نأط المشرع بمجلس الكلية المسئول المتعلقة بقبول تحويل ونقل قيد الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لهذا القانون - حول القانون للأمانة التنفيذية وضع شروط قبول الطلاب وتبديدهم ورسوم الخدمات التي تؤدي اليهم - حولت الأمانة التنفيذية المجلس الأعلى للجامعات وضع القواعد المنظمة لقبول تحويل ونقل الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه - الإخلال بحق الدفاع فلم يهر الحكم - حالة الضرورة التي تم فيها تحويل الطلاب الطاعنين الى الجامعات المصرية اى اهتمام بل لم يشر اليها على الإطلاق - كما تنقضت أسبابه ونقضت فقد ذهب تراه - الى صحة التحويلات التي تتم بالنسبة لطلبة الذين يعمل احدهم والنهيم بالخارج ومتى كانوا حاصلين على مجموع لا يتجاوز مجموعه اقل من الحد الأدنى للمجموع الذى قبلته الكلية ثم ذهب تارة اخرى الى بطلان تلك التحويلات بطلاناً مطلقاً متى كان الطالب غير حاصل على المجموع الذى قبلته الكلية المحول اليها وذهب مرة ثالثة الى صحة قرار الجامعة بإلغاء التحويلات التي لم يتوافر فيها شرط الحصول على نسبة ٥٠ ٪ من الحد الأدنى للمجموع بغض النظر عن أية شروط أخرى - كما نعى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال فلم يشر الى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة فى هذا الشأن وأغفل الإشارة الى قرارات المجلس الأعلى للجامعات الذين صدروا لمواجهة حالة الضرورة الناجمة عن حرب الخليج وتداعياتها كما أن التحويل من الجامعات الأجنبية الى الجامعات المصرية منوط بصدور قرار من رئيس

الجامعة المصرية المحول إليها والذي يملك سلطة تقديرية لا يحدّها إلا سوء استعمال السلطة وأخيراً خالف الحكم المطعون فيه القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله بخالفته للبيديء المستقرة بأن ذهب إلى أن أية مخالفة لقاعدة لائحية يعتبر مخالفة جسيمة تعزم القرار الإداري كيكفه فلا يعتصم بحصلته تحول دون سخطه أو إلغاءه مهما استطل الزمن وبذلك الغى الفارق بين موجبات الانعدام وبين أسباب البطلان .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ وإلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات يبين أن المشرع ناط بالمجلس الأعلى للجامعات مهمة تخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعي وإقامة التنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطاتها المختلفة وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات وناط برئيس الجامعة مسؤولية تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات وناط بمجلس الكلية المسائل المتعلقة بقبول تحويل ونقل تيد الطلاب من كلية أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لهذا القانون كما خول القانون اللائحة التنفيذية له وضع شروط قبول الطلاب وتقديم ورسوم الخدمات التي تؤدي إليهم وخولت اللائحة المشار إليها المجلس الأعلى للجامعات وضع القواعد المنظمة لقبول تحويل ونقل الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة للقانون المشار إليه على أن يعتمد التحويل أو نقل القيد من رئيس الجامعة التي يتم التحويل أو النقل إليها أو فمن يفيه من نوابه .

(طعن ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥)

ثالثا - القرارات الصادرة بشأن التحولات التي تثبت أنها

غش على تحصن تكون معدومة الأثر
قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

كل حالات التحولات التي يثبت أنها بنيت على غش تكون القرارات الصادرة بشأنها معدومة الأثر فيما يتعلق بالتحويل والتقييد بالجامعة المصرية ولا يتقيد سحب هذه القرارات بمواعيد الطعن ويجوز سحبها في أى وقت .

المحكمة :

انه لغنى عن البيان ان من المبادئ الأساسية للشرعية وسيادة القانون الغش معسد منه لكل التصرفات وليس لاحد الارتكان الى الغش للحصول على مركز قنوى يخالف احكام الدستور والقانون ويصفه خلاصة اذا كانت المخالفة لتبديء والاسس التي تعتبر من اشطام العلم الدستوري وبينها حق التعليم الجامعي لكل مواطن لما في هذا الغش من عدوان على النظام التعليمي الدستوري وعلى الحقوق العلمية للبريين لا يعتد باى اثر له ويعد جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية او المدنية الناشئة عنه بالتقادم حسب صريح المادة ٥٧ من الدستور ومن ثم فكل قرار يصدر بقبول تحويل اى طالب بناء على الغش الذى تكشفه الادارة وتثبت منه يخون معدوم الاثر قانونا ولا تلحقه اية حصانة ويجوز بالتالى سحبه في اى وقت . وذلك سواء اكتفت الامصل التي انت الى الغش وتضمنته صادرة عن الطالب ذاته او عن غيره ما دام ان التحويل ينحقق لمصلحة ويعلم الطالب ذويه ولان الغش فضلا عن انه يخون فرد بالمخالفة للدستور والقانون من الحصول على مركز قنوى في القبول والتيد في كلية منظره في جامعة مصرية ويحرم في ذات الوقت مواطنا مريا آخر من حق علم كعله له الدستور والقانون في التعليم الجامعي بحسب متجموع درجاته في شهادة الثانوية العامة هو بذاته وحده عدوان على الشرعية والنظام العلم الدستوري والجامعي لا يجوز ان يقترب عليه اى اثر قانوني او ان يحصن مهما اتقضى عليه من الزمن .

(ملف ٤٣٢/١/٨٦ . جلسة ١٩٩١/٧/٢٤)

الفرع الخامس
حق للهجرة
قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يجوز لجهة الإدارة أن تمتنع عن منح المواطن وثيقة تمكنه من الانتقال في الخارج من بلد آخر إذا قلعت أسباب جنية تبرر ذلك .

المحكمة :

مقتضى المادة (٥٢) من دستور مصر الدائم والمادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر أن الدستور كفل حق الهجرة للمواطنين سواء كانت هذه الهجرة دائمة أو مؤقتة وجعل حق مغادرة البلاد قاعدا للخضوع لتنظيم يصدر بقانون ومن بين أنواعه المنطية لذلك منح المواطن وثيقة تمكنه من الانتقال في الخارج من بلد آخر يجوز لجهة الإدارة أن تمتنع عن إصدار مثل هذه الوثيقة إذا قلعت أسباب جنية تبرر ذلك ولا تثار في هذا المجال المادة ٤١ من الدستور لأنها تتعلق بحرية الإقامة والتنقل في الداخل وهي محل اتفاقية الدستور المصري وصدر حكم بمقتوى مقيدة للحرية في قضية إنشاء أسرار عسكرية يعتبر مبيحا طالما صدر صدور قرار وزير الداخلية رفض تجديد جواز السفر ولأوجه لالزام وزارة الداخلية بتأخذ إجراءات تجديد جواز سفر محكوم عليه في جنائية وموجود خارج البلاد ولا يعتبر ذلك مصادرة لحرية التنقل أو الإقامة حال كونه مطلوب أصلا لجهة قضاء لارتكابه جنائية من جنائيات أمن الدولة وهو أمر يجعله في مركز قانوني لا يتيح له المطالبة بحرية الإقامة أو التنقل طالما كان الحكم الجنائي قائما في حقه .

(ملعن ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهجرة ورعاية المصيرين في الخارج .
اشترط المشرع - حتى يتم إعادة تعيين العامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل

تركه لها أن يكون قد قدم استقالته من عمله بقصد الرغبة في الهجرة الدائمة وقبلت استقالته لهذا السبب ثم هاجر إلى الخارج لكنه عاد إلى الوطن خلال عامين من تاريخ قبول الاستقالة وقدم طلب بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عودته النهائية إلى البلاد — عدم استيفاء الطلب المقدم من العامل لهذه الشروط والمواعيد التي تطلبها المشرع يجعل جهة الإدارة في حل من إعادة تعيينه بها ولم يكن عليها ثمة التزام في ذلك .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهجرة ورعاية المصريين في الخارج تنص على أنه « مع مراعاة احكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ في شأن حماية المهاجرين من العاملين الذين يعودون إلى الوطن ، تكون إعادة تعيين العامل انذى كان يعمل في الحكومة أو في إحدى وحدات الحكم المحلي أو الهيئات التابعة أو القطاع العام الذي قبلت استقالته بقصد الهجرة الدائمة وهاجر إلى الخارج إذا عاد إلى الوطن خلال سنتين من تاريخ قبول استقالته بالجهة التي كان يعمل بها قبل هجرته متى قدم طلباً بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عودته النهائية ، وتكون إعادة تعيين العامل في الوظيفة السابقة التي كان يشغلها إذا كانت خالية أو في وظيفة أخرى ممللة ويجوز إعادة تعيين من تجاوزت هجرته مدة السنتين المشار إليها في الفقرة السابقة متى توافرت فيه اشتراطات شغل الوظيفة ، ويحق في هذه الحالة من اجراءات الامتناع أو المسابقة المتطلبة لشغل الوظيفة .

ومن حيث أن المشرع استلزم على موجب النص آتف البيان شروطاً ومواعيد معينة يتعين استيفائها لأعمال مقتضاه بحيث لا يفيد العامل — متى تحققت في شأنه تلك الشروط وحافظ على ما فرض من مواعيد ، إذا اشترط المشرع — حتى يتم إعادة تعيين العامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل تركه إياها — أن يكون قد قدم استقالته من عمله بقصد الرغبة في الهجرة الدائمة وقبلت تلك الاستقالة لهذا السبب ، ثم هاجر إلى الخارج لكنه عاد إلى الوطن خلال عامين من تاريخ قبول استقالته وقدم طلباً بذلك خلال ثلاثة

النهر من تاريخ مودته النهائية الى البلاد ، فلذا فقد طلب المجلس احدى القوائم سالفة الذكر كتبت جهة الادارة في حل من اعادة تعيينه بها ولم يكن عليها ثمة الزام في ذلك .

ومن حيث ان الثابت من اوراق الدعوى ان الطاعن قد تقدم بطلب مؤرخ في ١٩٨١/٦/٢٠ لمعيد كلية الطب البيطرى بجامعة امسيوط وذلك للحصول على اجازة لقضاء العطلة الصيفية للعلم الجلمى ١٩٨١/٨٠ في الخارج في الفترة من ١٩٨١/٧/١ الى ١٩٨١/٨/٣١ وسافر عقب ذلك للخارج ثم عمل بجامعة الفلاح بليبيا وصدر الامر الادارى رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨٢/٢/١٧ بانهاء خبته من الجامعة اعتبارا من ١٩٨١/٩/١ لانتطاعه عن العمل منذ ذلك التاريخ وبالتالي فلا يجديه نفعا ذلك الطلب الذى تقدم به رئيس الجامعة في ١٩٨٣/٨/١٥ لاعادة تعيينه بوظيفته السابقة كاستاذ بتسم جراحة الحيوان بكلية الطب البيطرى لانه لم يسبق له تقديم استقالة قبلتها جهة عمله بقصد هجرة دائمة او موقوتة مما يجعل مطلبته باعمال المادة ١٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧١ سالفة البيان في غير محلها اذ لا التزام على الجهة الادارية باعادة تعيينه بها ويقضى ادعائه بالتسالى بوجود قرار سلبى بالانقطاع عن اعادة تعيينه غير قائم مما تضحى معه دعواه غير مقبولة لانتهاء القرار الادارى الذى برئوا اليه الدعى في دعواه .

ومن حيث انه وقد اخذ الحكم المطعون فيه بالنظر السابق فانه يكون قد استوفى وصحيح حكم القانون بما يجعل النص عليه غير مستديد جديد بالانقضاء عنه .

(طعن ٢٠٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)

الفرع السادس

مبدأ المساواة

أولاً - المساواة أمام القانون

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

المساواة المتصوص عليها بالدستور هي مساواة قانونية وللشريع بها له من سلطة تقديرية تحقيق هذه المساواة بوضع شروط موضوعية تتحدد بمقتضاها المركز القانونية التي يتساوى بها الأفراد - إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب أعمال المساواة بينهم أما إذا توافرت الشروط في بعض الأفراد دون البعض الآخر انتفى منط التسوية بينهم وكان لن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها القانون لهم .

الحكمة :

إن المساواة التي نص عليها الدستور هي مساواة قانونية فيمستطيع المشرع بسلطته التقديرية وضع الشروط الموضوعية التي تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب أعمال المساواة بينهم لتفائل ظروفهم ومراكزهم القانونية أما إذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت الشروط في بعض الأفراد دون البعض الآخر انتفى منط التسوية بينهم وكان لن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارس الحقوق والتي كفلها القانون لهم .

ومن حيث أن القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ حدد نطاق تطبيقه بنزاع المستحقين وفقاً للشرائط ومعايير خاصة بحيث تنطبق على كل من توافرت فيه هذه الشرائط والمعايير وبالتالي لم تتضمن تمييزاً يخالف المساواة القانونية .

(طعن ٢٨٤٣ لسنة ٩٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧)

ثانياً — المساواة في تولي الوظائف العامة

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

الوظائف العامة حق للمواطنين ككله الدستور والقانون لمن تتوافر فيه الكفاءة والجدارة لشغلها وهي تكليف القانونيين فيها لخدمة الشعب — تكفل الدولة حماية الموظفين العموميين وتقبلهم بإداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب — العمل في الخدمة بالوظائف العامة حق وواجب وشرف تكفله الدولة وهي تلزم بأن تقدم العاملين المتأخرين منهم — ذلك بصرح نصوص الدستور ومواد نظام العاملين المدنيين بالدولة — لكل مواطن حق مخاطبة السلطات العامة كتابة ويتوقعه لكل عامل مخاطبة رؤسائه بالشكوى والطلب والاقتراح والتظلم وذلك في حدود إطار سيادة القانون واحترام كرامة وهيبة السلطات والقائمين عليها — يتعين على المسؤولين توقيف واحترام رؤسائهم ورعاية كرامتهم وحيثهم كواجب أساسي تحضه طبيعة النظام الإداري والسلطة الرئاسية القائمة عليه — يتعين أن تحترم الرئاسيات الإدارية كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم وأن يعمل على حمايتهم وكفالة انقيادهم لواجباتهم وتقدير المتأخرين منهم حق قدرهم في إطار سيادة القانون والمصالح العام — يتعين لتحقيق وقوع مجلس من رؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت في نظام أو شكوى قدمها إليه أن يتحقق في تلك العبارات افتقار أو معنى وفي إطار الظروف واللازمات التي حررت فيها ما يعد خروجاً عن حق التظلم والشكوى بقصد الإيذاء الأدبي والمعنوي للرئيس الموجهة إليه وسلطته سواء بالتشهير به أو اهتائه أو تحقيره أو المساس بهيئته وكرامته بأي وجه من الوجوه — يتعين تحديد هذه العبارات والألفاظ المؤثرة في إطار السياق الكامل لعبارات التظلم الذي حرره العامل .

الحكمة :

ومن حيث أن الوظائف العامة حق للمواطنين ككله الدستور والقانون لمن تتوافر فيه شروط .. الكفاءة والجدارة لشغلها وهي تكليف القانونيين فيها لخدمة الشعب ، وتكفل الدولة حماية الموظفين العموميين وتقبلهم بإداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، كما أن العمل في الخدمة بالوظائف العامة حق وواجب وشرف تكفله الدولة وهي تلزم بأن تقدم العاملين المتأخرين منهم

وذلك بصريح نصوص الدستور و مواد نظام التعاملين المدنيين بالدولة (المواد ١٢ ، ١٤ من الدستور) وفي ذات الوقت فإن لكل مواطن حق مخاطبة السلطات العاملة كتلبية وبتوقيعه (المادة ٦٣ من الدستور) ولكل عامل مخاطبة رؤسائه بالشكوى والطلب والاقتراح والتظلم وذلك في حدود وإطار سيادة القانون واحترام كرامة وهيبة تلك السلطات والقائمين عليها .

ومن ثمة كما يتعين على الرؤوسيين توفير واحترام رؤسائهم ورعاية كرامتهم وهيبتهم كواجب أساسي تحتمه طبيعة النظام الإداري والسلطة الرئاسية القائمة عليه باعتبارها المسؤولة عن قيادة العاملين لتحقيق أهداف الصالح العام المنوطة به - فانه يتعين في ذات الوقت أن تحترم الرئاسات الإدارية وفي القمة منها الرئيس الإداري الأعلى للوزارة وهو الوزير (المادة ١٥٧ من الدستور) - كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم وأن يعمل على حمايتهم وكفالة أدائهم لواجباتهم وتقدير المنجزين منهم حق قدرهم في إطار سيادة القانون والصالح العام .

ومن حيث أنه بقاء على ما سبق فانه يتعين لتحقيق وقوع مساس من رؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت في تظلم أو شكوى قدمها اليه أن يتحقق في تلك العبارات ومعنى وفي إطار الظروف والملايسات التي حررت فيها، ما يعد خروجاً عن حق التظلم والشكوى بقصد الإيذاء الأدبي والمعنوي للرئيس الموجهة اليه وسلطته سواء بالتشهير به أو اهانتته أو تحقيره أو المساس بهيئته وكرامته بأى وجه من الوجوه .

وحيث انه غنى عن البيان انه يتعين تحديد هذه العبارات والألفاظ المؤثمة في إطار المسبق الكلل لعبارات التظلم الذى حرره العامل كما انه في هذا المجال يتعين أن توضع في الاعتبار وفي إطار المبادئ السابقة بكافة الظروف والملايسات التي أحاطت بالمتظلم عند تحرير العبارات محل المساطة له لتحديد ما كان يهدف اليه ويسمى الى تحقيقه والوصول اليه بتظلمه الذى ضمنته تلك العبارات .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده كان قد اخطر بصورة ضوئية من تقرير بيان الأداء للخلص به باعتباره من شاغلي الوظائف العليا من المدة من ١٩٨٤/١/١ حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ بتقدير « جيد » وتبين له من هذا التقرير انه جاء به انه قد « بذل جهدا ملحوظا في الفترة الأخيرة مما يستحق معه تشجيعه » فضلا عن منحه درجة امتياز بمعرفة رؤسائه المباشرين الا ان الوزير بصفته سلطة الاعتماد خفض تقديره الى مرتبة جيد دون ذكر اسباب التعميد والتخفيض فتقدم بتظلمه من ذلك الى الوزير متضمنا العبارات سالفة الذكر ، ثم اقدم الدعوى رقم (٥٤٣٨) لسنة ٢٩ ق امام محكمة القضاء الادارى طعنا على هذا التقدير لكفائته حيث حكمت بجلسته ٨٧/١٠/٢٩ بقبول الدعوى شكلا بالنسبة بطلب المدعى انشاء قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية بخفض بيان ادائه عن عام ١٩٨٤ - وفي الموضوع بالغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من ائثار لخالفه القرار المطعون فيه للقانون فيما تضمنه من خفض مرتبة الطامن (المدمى) من مرتبة ممتاز الى مرتبة جيد دون حق او منسب لذلك الخفض ، وحيث انه يبين من ذلك ان ما شعر به المطعون ضده من ظلم مور عليه بالتقرير والتعديل الذى جرى عليه بسبب انعدام اى سند فى الواقع او القانون او الصالح العام لخفض تقدير كفاءته بمعرفة الوزير الرئيس الاعلى له لرتبة هذه الكفاءة كان له ما يبرره من الواقع والقانون وحسبما كشف عن ذلك حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر ، وهذا الشعور الذى سيطر عليه عندما امسك بالقلم لتحرير تظلم مما لحق به وقد اقترب من سن التقاعد - حيث احيل للمعاش فى ٨٧/٥/٤ - بتسطير العبارات المشرو اليها انشاء كتابته للتظلم ومن ثم فانه يتعين النظر اليها وتنسبها ووزنها فى ضوء الملاحظات سالفة الذكر وعلى ذلك فان ما ابداه الطامن من انه يتخذ بالسلوك المنفر الذى انخذته الوزارة حياله او قوله انه « يتعين ان يكون شعارنا اللهم لا شفعة بل عبره وتفكرا اللهم لا ميلا مع الهوى بل ميلا عن الهوى » يتعين فهمه بحسب سياق عبارات التظلم فى إطار رغبته فى انظهار مدى ما تعرض له من ظلم وجواز للرئيس الادارى الاعلى ذلك التظلم الذى حلق به بدون مبرر ظاهر بالمخالفة للقانون حاجبا لحقه المشروع فى الترقى الى وظيفة اعلى بناء على التقرير الصحيح لكفائه فى سن اقترب

فيه من الاحالة للتقاعد ومن ثم فانه لا يجوز ان ينصرف لهم وتفسير تلك العبارات الى الاساءة الى شخص الوزير او هيئته وسلطته بقدر ما هي تفكيره بقدره وعدل الله ودعوة للوزير بضرورة البحث والنظر في انصافه وفحص تظلمه على اساس موضوعى بمرعاة الحق والقانون ، وآية ذلك ان الاوصاف محل المساطلة موجهة للقرار المنظم فيه وموجهة الى الوزارة باعقبها جهة ادارية وليس لشخص الوزير كما انه لا ينصور ان يلجا المظالم الى الوزير طالبا منه الانصاف والغاء القرار ، وهى فى ذات الوقت بقصد اثره ضده بتوجيه الاساءة الى شخصيته وهيئته ، فللمر كله لا يخرج من كونه وسيلة للتعمير عما كان يجيش به صدره من احاسيس شديدة بالمظالم والامل فى الانصاف او صرخة اراد بها المظالم ان يبين مدى جسامته ما وقع عليه من ظالم طالبا رنمه من الوزير الاملى للوزارة التى يتبعها .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم ، فان ما نسب الى المظالمون ضده من اتهام يكون غير ثابت فى حقه بالوصف الذى قدم للمحاكمة التأديبية من اجله حيث ينتفى من العبارات الواردة بتظلمه فى الظروف والملايسات التى صدرت اليها وصف الخروج على مقتضى الواجب وسلوكه سلوكا لا يتفق والاحترام الواجب لرؤسائه الامر الذى يصبح معه الحكم الطمين الصادر ببراءته سلبا فى النتيجة التى انتهت اليها دون الاسباب التى استند اليها حيث انه لا مشاحة فى ان الوقف الاحتياطى او الاحالة للتحقيق او المحلطة التأديبية اذ تم وفقا لاحكام القانون لايعد جزاءا تأديبيا رغم ملاحظته المعامل من جرائمه من معناة كما ان اتخاذ تلك الاجراءات بصورة حادة لا يبررها ما بدز منه فى تظلمه لا بشكل سببا لباحة سلوكه سلوكا لا يتفق مع الاحترام الواجب لرؤسائه لو كان قد ثبت وقوع ذلك منه ولا يعنيه بالتالى من الجزاء التأديبى عما يكون قد ثبت قبله فى هذا الشأن ومن ثم يكون الطعن والحال كذلك غير قائم على اساس سليم من القانون جدير بالرفض .

(طعن ١٤٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦)

ثالثا - المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المادة ١١ من الدستور ينصها - الأصل في العلاقة بين الرجل والمرأة هي المساواة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الحدود التي تقرها أحكام الشريعة الإسلامية ودون اخلال بما تقوم عليه مبادئ الشريعة الإسلامية في تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بما تستقيم معه أحوال الأسرة الإسلامية - مؤدى ذلك ان الزوج لا يسأل عن أى خطأ يقع من الزوجة ما لم يثبت انه قد أسهم في وقوعه أو استتبراره أو قد اتخذ موقف إيجابى أو سلبى يمكن ان يشكل بذاته في حقه ما يستوجب المسألة - الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول للتشريع تجعل للرجل قوامة على المرأة - يقتضى ذلك وجوب التدخل الإيجابى من الزوج لمنع الزوجة من الانسياق وراء تصرفات أو أفعال أو سلوك أو الدعوة والعمل من أجل فكر خاطيء إذا كان يضر المصلحة القومية أو المصلحة الجماعية ويتعارض في المبادئ والأسس العامة للشريعة الإسلامية - من واجب الزوج منع زوجته من الانزلاق الى أفعال وسلوك يؤدي بها الى ارتكاب جرائم جنائية - إذا لم يفعل الزوج ذلك يعد مرتكبا لخطأ ذاتي غير ذلك المنسوب للزوجة بشكل في حقه ما يوصف على الأقل وبسبيرة أو التخليد لمسك الزوجة غير القويم .

الحكمة :

ومن حيث ان القرار الصادر من وزير الداخلية برفض منح جواز سفر أو تجديده للاستاذ (.....) - انما يستند حصيا جاء بمذكرات جهة الادارة ويقرر الطعن - الى اعتبارين ، احدهما ان المذكور يتبع الذكورة حكمت أبو زيد في أسفارها وتنقلاتها وتحركاتها ، وثانيهما انه كزوج لها قيم عليها وكان عليه ان يقوم سلوكها ان لم يك راضيا عن تصرفاتها . ومن حيث ان دستور جمهورية مصر العربية ينص في المادة (١١) على انه « تكفل الدولة لتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية » .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أن الأصل في العلاقة بين الرجل والمرأة هي المساواة في ميلادين الحياة السليسية والاجتماعية والثقافية وذلك في الحدود التي تقرها احكام الشريعة الاسلامية ودون اخلال بما تقوم عليه مبلدتها السمة في تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بما تستقيم معه احوال الأسرة الاسلامية ، ومؤدى ذلك أن الزوج لا يسأل عن أى خطأ يقع من الزوجة ما لم يثبت أنه قد أسهم في وقوعه أو استمراره أو قد اتخذ موقف إيجابى أو سلبى يمكن أن يشكل بذاته في حقه ما يستوجب المساطة

ومن حيث أن الشريعة الاسلامية، التي هي المصدر الاول للتشريع تجعل للرجل القوامة على المرأة بل وتوجب عليه مباشرة هذه القوامة ، بما يقضيه ذلك من وجوب التدخل الإيجابى من الزوج لمنع انزوجة من التردى في الانسحاق وراء تصرفات أو أفعال أو سلوك أو الدعوة والعمل من أجل مكر خاطيء إذا كان يضر المصلحة الفردية لشخصها أو لأسرتها ويتعارض في الجلاىء والاسيس العامة للشريعة الاسلامية بل أن من واجب الزوج من بلب أولى منع زوجته من الانزلاق الى أفعال وسلوك يؤدي بها الى التردى في طريق ارتكاب جرائم جنائية . فإذا ضعف الزوج أمن المسار الخاطيء للزوجة وسكت عن مباشرة واجب التقويم ان استطاعة أو عصم عرى الزوجية ان لم يستطعها وبقي مصلحب لها سلبيا دون مباشرته قوامته وإداء مسئوليته شرعا عليها كان بذلك ارتكبا لخطأ ذاتى غير ذلك المنسوب للزوجة يشكل في حقه ما يوصف على الأثر بالمسايرة أو التناييد لمسلك الزوجة غير القويم

ومن حيث أن الثالث في حق الأستاذ (.....) أنه كان يتحرك مع زوجته في كل تنقلاتها ويتابع كل ما تقوم به من نشاط دون اعتراض منه أو توجيه أو نقد أو رفض ظاهر وثابت لما تقوم به من نشاط تتحرك بسببه مسئوليتها الجنائية على النحو الذي قرره محكمة اقيم في احكامها كما سلف بيانه ومن ثم فانه يكون بذلك قد ارتكب ما ييسر القرار اطمعون فيه وبقينه على صحيح سببه ..

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

الفرع السابع

مبدأ شرعية العقاب التأديبي

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

شرعية العقاب التأديبي — احكام المواد ٦٦ و ٦٧ و ٧٠ من الدستور
تسرى على المسؤولية التأديبية بركانها الثلاثة من جريمة تأديبية وعقوبة
تأديبية واجراءات تأديبية — الزم المشرع الدستوري سلطات ادوية بكفالة
خمية الموظفين الموجهين في مهاتهم بلاء واجبات وظلمهم في رعية مصالح
الشعب — عدم جواز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الاحوال التي يحددها
القانون — عدم مجازاتهم كذلك الا في الاحوال التي يحددها القانون —
حظر توقيع لية عقوبة تأديبية الا ما حدده المشرع على سبيل الحصر
على الملل وبعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه وتسبب قرار الجزاء
كقاعدة علمية — حظر رجعية العقاب التأديبي — العقاب التأديبي الجائر
نوقمه هو ذلك المقرر قانونا وانفذ وقت حدوث الجريمة التأديبية — جواز
توقيع جزاء تأديبي منسب على الصائل الذي يترك الخدمة انشاء المحكمة
التأديبية متى كان قد بدى في التحقيق قبل انتهاء خدمته او خلال خمس
سنوات من انتهائها — الجزاء الذي يوقع على الملل هو الجزاء المبين بلاتعة
الجزاءات المعمول بها وقت ارتكاب المخالفة — وجوب سرعة التحقيق وتوقيع
الجزاء المناسب تحقيقا للتضباط الادارى • وصن الاداء للمعلمين — انا
صدر بعد ارتكاب الجرم التأديبي وقبل للحكم في الدعوى التأديبية قانون اصاح
للمتهم وجب تطبيقه — ما لم يكن ذلك مستحيلا نتيجة تغير حالة المتهم
الوظيفية باحالاته الى التقاعد حيث يوقع آنذاك عقاب ما حدده المشرع ان ترك
الخدمة ، وما يماثل ذلك من حالات — قيام وحدق في الاسس العامة للعقاب
تجمع بين العقاب الجنائي والعقاب التأديبي ، وذلك رغم تميز كل منها في
الاجراءات والتطبيقات والتكيف للأفعال المؤثمة ونوعية العقوبات •

المحكمة :

تمس المادة (٦٦) من الدستور على ان « العقوبة شخصية ولا جريمة
ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ولا عقاب
الا على الأعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون » . كما تقضى المادة ٦٧ من

الدستور على أن « المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية نكل له فيها ضمانات الدفاع من نفسه » ... الخ « وتنص المادة (٧٠) على أنه لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية فيها عدا الاحوال التي يحددها القانون » .

كما نصت المادة (١٤) على أن « الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف القائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التقني الا في الاحوال التي يحددها القانون » .

وحيث أنه يبين من النصوص الدستورية السابقة أن المشرع قد قرر في المادة (٦٦) بمسئولية مطلقة المبادئ التي قررتها الايمان السماوية وخاتمتها الاسلام وردفتها نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان عن المبادئ العامة الحاكمة لشرعية العقاب سواء اكل جنفيا او تأديبيا وهو أية شخص يتعلق بشخص المتهم وحده ولا يمتد لغيره وانه يتمين أن يتم التجريم وتحديد العقاب بأداة تشريعية عامة سواء يقتنون او بناء على قانون ، ولا يجوز أن يعاقب احد بأية عقوبة الا في نكل لاحق على نفاذ القانون بالتجريم وتحديد العقاب ، كذلك فان المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية نكل له فيها تحقيق دفاعه ، ويؤكد عموم تلك النصوص ومبرراتها على المسئولية التأديبية بأركانها الثلاثة من جريمة تأديبية ، وعقوبة تأديبية ، واجراءات — تأديبية عموم عبارات تلك النصوص المردة لمبادئ اعلى منها قداسة وانزاما من جهة ، وما ألزم به المشرع الدستوري المشرع وسلطات الدولة الأخرى من كمال حماية الموظفين العموميين وقيامهم بأداء خدماتهم وواجباتهم في رعاية مصالح الشعب وعدم جواز فصلهم بغير الطريق التقني الا في الاحوال التي يحددها القانون ، بحيث يكون تقرير مجازاتهم تأديبيا وفصلهم كذلك في الاحوال التي يحددها القانون بمراعاة تلك المبادئ الأساسية الضابطة لعقاب كل أنواعها في الدولة الخاضعة لسيادة القانون وفقا لمصريح المادة (٦٤) من الدستور .

ومن حيث أنه يؤكد مسبقا ملتبست عليه لتنظمة العملين المتعاقبة انصافا بقوانين سواء في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي آخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من تحديد الجريمة التأديبية ووصفها بصفة علمية وكذلك في اوصاف متعلقة بالواجبات الأساسية للعامل والامن المحظور عليه ارتكابها ، وان كان هذا التحديد لا يتضمن ربط كل فعل بالتحديد بالجزاء الواجب توقيعه عليه الا في حالة النص للمصريح على ذلك كما في لوائح الجزاءات التي تصدرها السلطة المختصة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وللواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ والواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحظر توقيع اية عقوبة تأديبية مما جحدته المشرع على سبيل الحصر على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه وبشرط تسبب قرار الجزاء كعاعدة علمية وتحديد السلطة التأديبية التي توقعه ومدى ولايتها التأديبية وحدودها سواء اكانت السلطة الرئيسية او المحكمة التأديبية وحيث انه قد نص الدستور في المادة (١٨٧) منه على انه « لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير الواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبيه اعضاء مجلس الشعب » .

ومن حيث ان المشرع قد حسم بذلك الامر بالنسبة لرجعية القوانين وغيرها من انتشريات من باب اولى ، فلم يجعل لاي منها سلطان حاكم الا بالنسبة للواقع التي تحدث من تاريخ نفاذها — وحظر اى اثر فيما وقع منها وأجاز الدستور استثناء في غير الواد الجنائية تقرير الاثر الرجعي للقانون ومثله في ذلك التشريع الأدنى مرتبة من باب اولى كما سلف القول .

وحيث انه وان جرى الفقه والقضاء الاداريين وبخاصة القضاء التأديبي على استقلال المسئوليتين التأديبية وانجائية فيما يتعلق بغير ما سبق من اصول علمية لشرعية العقاب القانوني ليا كلن نوعه ، فانه وان لم يرد في النص سلف الذكر صراحة حظر رجعية العقاب التأديبي مثل الحظر الذي اوردته على الرجعية في الواد الجنائية ، فان هذا الحظر باعتباره اصلا

من الأصول العامة للعقاب القانوني يسرى على العقوبة التأديبية. ويحكم المسؤولية التأديبية تشريفاً وقضاء اعمالا للبدا العلم الذى تفرضه شرعية العقاب من جهة وعموم عبارة نص المادة (١٦) من الدستور في فقرتها الأخيرة التى حظرت العقاب الا على الامصال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون المقرر للنجرىم والعقاب من جهة اخرى ، ولا في عبارات نصت على نظام المعاملين المدنيين بالدولة بشأن المسؤولية التأديبية تردد هذا الاصل العام صراحة وهو ان المسؤولية التأديبية تتحرك بمجرد وقوع الفعل الذى يشكل الجريمة التأديبية او نور اكتشافه كما ان العقوبة التأديبية التى توقع على المعامل هى تلك النافذة والمعمول بها وقت ارتكابه للجريمة التأديبية وهذا هو ما جرى بالفعل فى الغالبية العظمى للمخالفات التأديبية حيث يتم التحقيق وتوقيع الجزاء فى وقت لا يسمح بتعديل القوانين والفقرة الاولى من المادة (٧٨) من نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته او يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً الخ » .

وتنص الفقرة الاولى من المادة (٧٩) على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب ان يكون الفرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً » ، وتنص الفقرة الاولى من المادة (٨٠) على ان الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على المعاملين هى ١ - « الخ » وتنص المادة (٥٥) من نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية او يخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته او يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبياً . الخ » وتنص المادة (٥٦) على انه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق معه وسماع اقواله وتحقيق دفاعه . . . » ويطلق نص الفقرة الاولى من المادة (٥٧) من هذا النظام الفقرة الاولى من المادة (٨٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويبين من هذه النصوص جميعها ان العقاب التأديبى الجائز توقيعها هو ذلك المقرر قانوناً والنافذ وقت حدوث الجريمة التأديبية يؤكد ما سبق ان أنظمة المحكم التأديبية وبصفة خاصة وفقاً لاحكام القانون

رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى بأن المحكمة التأديبية المختصة هي المحكمة التي تختص بالمحاكمة التأديبية للعاملين بالجهة الادارية التي وقعت بها الجرائم التأديبية كما تنص على توقيع العقوبة على العامل الذي يترى الخسمة لاي سبب اثناء المحاكمة التأديبية متى كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء خدمته في المخالفات الادارية ولو كان قد بدىء في التحقيق بعد انتهاء خدمته وخلال خمس سنوات من انتهائها بعقوبة من العقوبات التي حددها المشرع بالنص لتلائم مع التفسير الذي حدث في الوضع الوظيفي للعامل حيث يجعل تركه للخدمة توقيع عقوبة من العقوبات المقررة للعاملين بالخدمة غير محققة الهدف العقابي فيها أو مستحيلة التنفيذ من ناحية اخرى ولم يكن المشرع في حاجة الى هذه الاحكام الا لو كان الاصل ان العقوبة التي يجازى بها العامل هي تلك المقررة قانونا وقت ارتكابه المخالفة التأديبية وقبل انتهاء خدمة المدة (٦٤) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ويضاف الى ما سبق ان الاصل وفقا لمقتضيات حسن الادارة التي موجب سرعة الردع والجزر لمن يرتكب مخالفات تأديبية من العاملين ان يتم بسرعة التحقيق وتوقيع الجزاء المناسب بناء عليه على المسئول تحققتا للانضباط الاداري وحسن الاداء للعاملين بحيث لا يستغرق حسم المسئولية التأديبية زمنا بين وقوع الأعمال المؤثرة وتوقيع الجزاء يسمح عادة بحدوث تعديل في الجزاءات المقرر توقيعها قانونا عن وقت حدوث المخالفات التأديبية كذلك ناله بالنص الصريح بحسب ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من تاريخ حدوث المخالفة التأديبية بصفة اسلمية او من تاريخ علم الرئيس الاداري بالمشتر بها (م ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) ، (م ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) . ويحسم الامر بالنسبة لذلك انه في لائحة الجزاءات التي تضمنها السلطة المختصة حيث ترتبط المخالفة بالجزاء المقرر لها ، لا يتصور على اى وجه ان تنور شبهة او يقوم شك في ان الجزاء المقرر هو ذلك الذي حدد الجريمة التأديبية في لائحة الجزاءات وقت وقوعها ولا يتصور ان يذهب راي بعقوبة الى ان التعديل في تلك اللائحة في الفترة من وقوع الجريمة التأديبية حتى انتهاء التحقيق وتوقيع الجزاء يرتب عليه

سريان اللائحة الجديدة على الجرائم الواقعة سابقة على نفاذها ملرجعية أمر لا تملكه اللوائح بنص الدستور بصفة عامة حيث الأثر الرجعى يختص به القانون فقط من ناحية ، كما أنه كما سلف القول محظور هذا الأثر الرجعى فى المجال العقابى جنائيا أو تأديبيا على القانون ذاته لحماية الانسان محل المسألة الجنائية أو التأديبية من ناحية أخرى وهذه المحكمة هى ذاتها التى أجازت للشرع الجنائى أن ينص فى المادة (٥٠) من قانون العقوبات على أن « أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومن ذلك اذا صدر بمد وتوقع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره وإذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية الخ » .

ومن حيث أنه عمالا لما سبق من اصول عامة تحكم العقاب والمسئولية التأديبية فإنه يتعين التسليم بأنه لا يجوز أصلا كقاعدة عامة توقيع عقوبة تأديبية على الممثل الا العقوبة المقررة والنافذة وقت وقوع الفعل التأديبى الذى يجازى من أجله وذلك ما لم يكن العقاب التأديبى قد تعادل بصورة أصلح عمالا للبعد المقرر فى مجال العقاب الجنائى تطبيقا لما تحتمه الوحدة فى الاسس العامة للعقاب الجامعة بينه وبين العقاب التأديبى وذلك رغم تميز كل منهما فى الاجراءات والنطاق والتكليف للانضباط المؤتممة وتنوع العقوبات — او ما لم يكن قد أصبح مستحيلا توقيع العقوبة على المتهم نتيجة تغير حالته الوظيفية بلحاظه للتقاعد حيث يوقع عليه العقاب الذى حدده المشرع ان ترك الخدمة وما يماثل ذلك من حالات .

(طعن ١٦٨٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٧٨١/٢/٤)

الفصل الثاني

المحكمة الدستورية العليا

أولاً - طبيعة الدعوى الدستورية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

الدعوى الدستورية بطبيعتها دعوى عينية - توجه فيها الخصومة الى التصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة - لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة - سواء انتهت هذه الأحكام الى عدم دستورية النصوص التي صدرت بشأنها أو بدستوريتها .

المحكمة :

ومن حيث ان المحكمة العليا سبق وان قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ قضائية (دستورية) بتاريخ ١٩٧٦/٣/٧ بأن النص على المسادة المباشرة من القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة من لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصيغة هيئة قضائية غير قائم على اساس سليم متعين الرفض ، وقد أطرد قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الخصوص على ان الأحكام الصادرة في الدعوى الدستورية ، وهي بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى التصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريتها ورفض الدعوى على هذا الاساس .

(طعن ٢٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

ثانياً — سلطة المحكمة في مباشرة اختصاصها

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

المراد بمباشرة المحكمة الدستورية لاختصاصها في الرقابة على دستورية القوانين تكون لها من تلقاء ذاتها عندما يعرض لها نص من قانون بنفسية ممارسة اختصاص مقرر لها — كذلك في شأن ما يحال إليها من جهات القضاء لفصل فيه من المسائل الدستورية وما يرفع أمامها من دعاوى يقيمها من يثير النفع بعدم دستورية نص تقدر جهات القضاء حينئذ — ولاية الفصل في عدم دستورية القوانين قبل إنشاء المحكمة الدستورية العليا كانت لكل محكمة من محاكم البلاد — المحاكم مخالطة أساساً لإحكام الدستور وهي تلتزم بالمحافظة على أحكامه وحماية الشرعية الدستورية التي يقرها — عندما يعرض على المحاكم نزاع تختص به وتطبق بشأنه نصوص في قانون أو لائحة تعارض مع أحكام الدستور الذي يعد القانون الأساسي والأعلى للبلاد كان على القضاء أن يمتنع عن تطبيق النصوص غير الدستورية وأعمال أحكام الدستور التي تعارضها — المحكمة المختصة أساساً بالفصل في المنازعة هي المختصة أولاً بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية أي نص يتعلق بها — سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على دفع من الخصوم — لا يكون النفع جدياً إلا لو كان له مسند من الدستور يجعله مرجح الكسب عندما تقام الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا في المبدأ المحدد لذلك .

المحكمة :

ومن حيث أن الفصل في الاختصاص يجب دائماً أن يسبق الفصل في الشكل أو الموضوع ، كما يتمين حسبما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة على محاكم مجلس الدولة الفصلى للفصل في مدى ولاية القضاء الإداري بنظر الدعوى من تلقاء نفسه ولو دون وقع من الخصوم وذلك أعمالاً لما تقتضيه المادة (٣٢) من الدستور وأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ بتنظيم مجلس الدولة من تحديد لولاية محاكم مجلس الدولة كجزء من النظام العام الدستوري والقضائي في البلاد .

ومن حيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨

لنسخة ١٩٧٩ ينص في المادة (٢٥) منه على أن (تختص المحكمة الدستورية العليا بما يأتي :

أولا - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
وينص في المادة (٢٦) على أنه « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(أ) إذا تراعى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، لوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي ، أجل نظر الدعوى وحدثت لمن أثار الدفع بمصادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، ماذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

ولقد نصت المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا على أن « من أبرز معالم دستور جمهورية مصر العربية الذي منحته جماهير شعب مصر لأنفسها في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ما أورده في بابه الرابع سيادة القانون كأساس الحكم في الدولة مؤكدة بذلك خضوعها للقانون كالأفراد سواء بسواء .

ولما كانت سيادة القانون تستوجب بقاءه عدم خروج القوانين واللوائح على أحكام الدستور باعتباره القانون الأسسى ، ضمنا للالتزام الدولة بأحكامه فيما يصدر عنها من قواعد تشريعية ، فقد خصص الدستور فصلا مستقلا للمحكمة الدستورية العليا في الباب الذي يعالج نظام للحكم نص فيه على أنها هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، كما تتولى تفسير النصوص

التشريعية ، مؤكداً بذلك هبة هذه الهيئات القضائية العليا على تثبيت دعائم
المشروعية وصيانة حقوق الأفراد وحرياتهم .

وقد أعد القانون المرافق في شأن المحكمة الدستورية العليا استكمالاً
لأسسها الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم في البلاد .

وتأكيداً لأهمية الدور الذي أسبقه الدستور على المحكمة الدستورية
العليا لتحقيق الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مع توحيد
مفهوم نصوص الدستور بما يحقق استقرار الحقوق ، حرص القانون على أن
يكون لهذه المحكمة دون غيرها القول الفصل فيما يثور من منازعات حول
دستورية القوانين تحقيقاً لفظاً هذه الرقابة على دستورية القوانين نص
القانون على ثلاثة طرق لتحقيق هذه الغاية ، أولاً التجاء جهة القضاء من
تلقاها نفسها إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل في دستورية نص لازم
الفصل في دعوى منظورة أمام هذه الجهة وذلك تثبيتها لالتزام الأحكام القضائية
بالتقاع الدستورية الصحيحة ، والثاني الدفع الجدي من أحد الخصوم
أمام إحدى جهات القضاء بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وعندئذ
تؤجل المحكمة نظر الدعوى وتحصد لن آثار الدفع أجلاً لرفع الدعوى بذلك
والطريق الثالث تحويل المحكمة الدستورية العليا أن تقضى من تلقاها نفسها
بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة جميع
اختصاصاتها .

ومقتضى ما تقدم أن مباشرة المحكمة الدستورية لاختصاصها في الرقابة
على دستورية القوانين أنها تكون لها من تلقاها ذاتها عندما يعرض لها نص
من قانون بمناسبة ممارسة اختصاص مقرر لها ، وكذلك الأمر في شأن
ما يحال إليها من جهات القضاء للفصل فيه من المسائل الدستورية ، وما يرفع
أمامها من دواعي يقيمها من يثير الدفع بعدم دستورية نص تقدر جهات القضاء
جديته وأساس تنظيم المشروع في قانون المحكمة الدستورية العليا لطريق
الدفع الجدي بعدم الدستورية سبيلاً إلى نظر الأمر أمام المحكمة لو اتبعت
الدعوى في اليعاد الذي تحدده محكمة الموضوع والتي قضت بجدية الدفع

لاحتيال كسبه طبقا لاحكام الدستور وفقا لتقديرها ان ولاية الفصل في عدم دستورية القوانين قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا كانت لكل محكمة من محاكم البلاد . وحيث استقر القضاء الادارى والعادى على ان المحاكم خنطبة اسلسا باحكام الدستور وهى تلقزم بالمحافظة على احكامه وحماية الشرعية الدستورية التى يقررها بحيث انه عندما يعرض عليها نزاع تختص به وتطبق . شأنه نصوصا في قانون او لائحة تتعارض مع احكام الدستور الذى يمد القانون الاساسى والاعلى للبلاد كان على القضاء ان يمتنع عن تطبيق النصوص غير الدستورية واعمال احكام الدستور التى تعلوها وبالتالي فان المحكمة المختصة اسلسا بالفصل في المنازعة هى المختصة اسلسا بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية اى نص يتعلق بها سواء من تلقاء ذاتها او بناء على دفع من الخصوم ولا يكون الدفع جديا الا لو كان له سند من الدستور يجعله مرجح للكسب عندما تقام الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا في الميعاد المحدد لذلك وبناء على ذلك فان من البديهي ممارسة جهات القضاء لاختصاصها في التصدى لاثرة عدم دستورية نص في قانون او للفصل في جدية الدفع بعدم دستوريته ان يكون ذلك مناسبة لممارسة ولاية واختصاص مقرر دستوريا وقانونيا لها .

(ظمن ٨٢١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٩٠/١٢/١٥)

ثالثا - اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في تنازع الاختصاص

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العاليا تنضى بان - تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى - ذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخلل احداها عن نظرها او تخذلت كلاهما عنها - تلقزم المحاكم العادية ومحاكم مجلس الدولة بما قضت به المحكمة الدستورية العليا بتحديد الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٢٥) (ثانيا) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا تنص على أن تختص هذه المحكمة بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منهما ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها ، ومن حيث أنه بناء على قانون المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر وأعمال مقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا المشار إليه أن تلزم المحاكم العادية ومحكم مجلس الدولة بما قضت به المحكمة الدستورية العليا بتحديد الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع ، ومؤدى ذلك أن القضاء العادى هو الجهة القضائية المختصة بالفصل في النزاع المثل دون غيرها .

ومن حيث أن البحث في مسألة الاختصاص يسبق البحث في الدعوى شكلا وموضوعا .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت بعدم قبول الدعوى شكلا وكان النزاع المطروح عليها يخرج — بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا عن اختصاصها باعتباره يدخل في اختصاص القضاء العادى قانونا .

وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك ، ونفى بعدم قبول الدعوى شكلا فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين والحالة هذه القضاء بالغاءه وبعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها طبقا لأحكام المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(طعن ١١٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٤)

**رابعاً — احكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة
لجميع سلطات الدولة وللکسافة**

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

القرارات التفسيرية الصادرة من المحكمة الدستورية العليا تصدر باسم الشعب وتلزم جميع سلطات الدولة — لا يجوز الطعن عليها — القرار التفسيري في الطلب رقم ٣ لسنة ٨ قضائية ينزل منزلة التشريع ويضحي شأن مواده واجب التطبيق ويجوز ما للأحكام النهائية من حجية وقوة .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعها بعد الميعاد المقرر في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الإجتماعي فإن الطعن يؤسس طعنه في طلب اعادة تسوية معاشه على التفسير الصادر من المحكمة الدستورية العليا بقرار التفسير رقم ٣ لسنة ٨ قضائية (تفسير) في شأن تطبيق المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعي ، وان قضاء هذه المحكمة جرى على ان القرارات التفسيرية الصادرة من المحكمة الدستورية العليا تصدر باسم الشعب وتلزم جميع سلطات الدولة ولا يجوز الطعن عليها طبقاً للمواد ٣٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وان القرار التفسيري رقم ٢ لسنة ٨ قضائية الملغى الذكر ينزل منزلة التشريع ويضحي شأن مواده واجب التطبيق ويجوز ما للأحكام النهائية من حجية وقوة ، ومن ثم فلهذا يترتب على مسدوده حجية اعادة تسوية معاشات امضاء الهيئات القضائية المستفيدين منه .

(ملعن ٣١٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٣)

المبدأ :

قاعدة رقم (١٢٠)

المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا مفادها - احكام المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكتابة - بهذه المثابة فان قرارات المحكمة في التفسير تنزل منزلة التشريع وتضحي شأن مواده واجبة التطبيق .

المحكمة :

طبقا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا فان احكامها في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكتابة ، وبهذه المثابة فان قرارات المحكمة في التفسير تنزل بمنزلة التشريع وتضحي شأن مواده واجبة التطبيق .

ومن حيث انه متى كان ذلك وقد كشفت المحكمة الدستورية العليا عن المعاملة نقيب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من اعضاء الهيئات القضائية معاملة الوزير من حيث المعاش ومعاملة نقيب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من اعضاء الهيئات القضائية معاملة نقيب الوزير من حيث المعاش وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنقيب الوزير بحكمها الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٩٠ ومن ثم فان تظلم الطاعن من ربط معاشه بمد متجولا في ضوء حكم التفسير المشار اليه الذي يعد حكما نهائيا يترتب على صدوره جنسية اعادة تسوية المراكز القانونية لجميع من ينطبق عليهم من اعضاء الهيئات القضائية وبناء على ما تقدم يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

(طعن ١٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٥/١٦)

نفس المعنى - طعن رقم ٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٦)

(طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٠)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

أولاً - الأثر المباشر للتشريع الجديد

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

القاعدة القانونية من حيث الزمان لها وجهان :

١ - وجه سلبى هو انعدام الأثر الرجعى للتشريع .

٢ - وجه ايجابى اثره المباشر - المادة ١٨٧ من الدستور مفادها -
عدم سريان احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب
عليها اثر فيما وقع قبلها - يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون
على خلاف ذلك - يشترط لذلك موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب -
الأصل للعام هو ان اللوائح لا يجوز ان يكون لها اثر رجعى - ما لم يكن
الأثر الرجعى مقررا صراحة فى القوانين التى تصدر تنفيذا لها وبمضى صريح
فى القانون .

الحكمة :

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ما ساقه الطاعن من صدور قرارات من
مجلس كلية الشريعة والقانون ومن جامعة الأزهر يجعل هذه المادة
(المصطلحات القانونية باللغة الأجنبية) مادة اختيارية وليست مادة رسوب
فأبداً من ظاهر الأوراق ان رئيس قسم القانون العام بكلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر اقترح فى مذكرته المؤرخة ١٩٨٩/١٠/٢١ أن تكون دراسة
المصطلحات فى كلية الشريعة اجبارية فى السنة الأولى فقط واختيارية فى
السنوات الأربع الباقية وتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٤ ولفق مجلس الكلية على هذا
الاقتراح وتتخذ الإجراءات القانونية لتعديل اللائحة الداخلية وقد افادت مذكرة
مدير عام شؤون التطوير بجامعة الأزهر المؤرخة ١٩٩٠/١/١٠ ان البراد التى
طلب رئيس قسم القانون العام بكلية تعديلها باللائحة الداخلية لمسة
بالتعديلات التى أدخلت على اللائحة الداخلية لكلية الحقوق جامعة القاهرة

وأمره بالجهة الدراسية لتكوين التشريعة والقانون ولتطبيقها حتى
 العلم الجامعي ١٦٨٩/١٦٩٠ وقد أحاطها نائب رئيس الجامعة إلى رئيس
 الجامعة وعيّنته على لجنة الحط والمناهج بتاريخ ١٦٩٠/١٢/١٧. ومع يوم
 دخول اللجنة الداخلية بكلية الشريعة والقانون بقرار من مجلس الجامعة
 وبعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر حسبما يتطلب قانون الأزهر ولائحته
 التنفيذية يل ظل الأمر مجرد اقتراح لم يكتسب صفه القاعدة القانونية
 الموجبة للتطبيق ، وكان الطاعن وقبل عرض هذا الاقتراح قد دخل الامتحان
 في الصام الجامعي ١٦٨٩/٨٨ وحتى إذا ما عطلت لللائحة الداخلية بلية
 الشريعة والقانون على نحو يجعل من مادة المصطلحات مادة اختيارية مان
 هذا التعطيل يسرى بأثره المباشر ابتداء من تاريخ نفاذه وليس له أثر رجعي ،
 فسرمان القاعدة القانونية في الزمان لها وجهان ، وجه يتعلق بفساد السداد الأثر
 المرجعي للتشريع ووجه إيجابي هو أثره المباشر ، وقد نص المشرع أنستوري
 صراحة في المادة (١٨٧) من الدستور على أنه لا تسرى أحكام القوانين
 إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها
 ومسح ذلك يجوز في غير المواد الجزائية النص في القانون، على خلاف ذلك
 بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب فالأصل العلم أن القانون لا يجوز أن
 يكون لها أثر رجعي — وذلك ما لم يكن الأثر الرجعي مقررا صراحة في القوانين
 التي تصبح تنفيذا لها وينص صريح في القانون ومن حيث أن مقتضى ذلك من
 القواعد اللائحية المنظمة لأداء الامتحانات والنجاح فيها بكلية جامعة الأزهر
 ليس لها أثر رجعي بمعنى أنه لا يرجع فيما تم في ظل المسمى فهي لا تلك
 إعادة النظر فيما تم في ظل القاعدة القديمة من تكوين أو انقضاء وضع قانوني
 أو من ترتيب آثار على وضع قانوني فالعبارة إذن هي بمعرفة تاريخ تكوين
 أو انقضاء المركز القانوني أو تاريخ ترتيب الأثر عليه فإن كان المركز القانوني قد
 تكون أو انقضى في ظل القاعدة القديمة فلا تمس القاعدة الجديدة هذا التكوين
 أو ذلك الانقضاء والا كان رجعيا وإن كانت الآثار المتولدة من مركز قانوني
 قد ترتبت قبل نفاذ القاعدة الجديدة فلا تأثير لهذه القاعدة عليها إذ ليس لها
 من أثر رجعي فمركز القانوني للطاعن هو الرسوب في المادة المشار إليها
 ومن ثم فإن القاعدة القانونية الجديدة — بفرض صدورها بالأداة القانونية

المسلمية على ما توضح لنا — والتي تجعل منها مادة اختيارية وليست مادة
مضبوطة لا يجوز أن تسرى إلا بأثر مباشر على الطلاب الراسمين في تلك المادة
وقت نفاذ تلك القاعدة ومن ثم يكون قرار امتناع الجامعة عن اعتبار مادة
المصطلحات القانونية بلغة الأجنبية مادة اختيارية وعدم اعتبار الطاعن
منقولا للسنة الخامسة بكلية الشريعة والقانون قد صدر تحسب الظاهر من
الأوراق متقنا وصحيح حكم القانون وغير مرجح الإلغاء عند الفصل في
الموضوع .

(ملحق ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

تالياً — الدستور بكفل للمصريين جميعاً الحرية الشخصية
وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر وحرية
تكوين الجمعيات

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ من الدستور تقضي بأن — الأصل في الإنسان
البراءة حتى تثبت أدلته بدليل قانوني قاطع في جريمة تستوجب عقابه
فأثبتنا — يتعين أن يثبت ارتكاب فعل مؤثم قانوناً قبل من توقع عليه العقوبة
التأديبية — ذلك سواء كان الفعل مسبقاً أم إجرائياً لادلة العامل فيما يعد
قانوناً جريمة تأديبية — لا يسوغ أن تبني الإدانة على الافتراض والنظن
والتخمين دون دليل يقيني .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما ذهب اليه الحكم الملحق فيه من ثبوت
التهمة في حق المخالف الثالث استناداً الى ان بقاء السيارة بالاسكندرية طوال
الرحلة هو تربيته على استعمالها طوال هذه الفترة .

ومن حيث أن قد ورد بدفاع المحالين ان سبب بقاء السيارات الثلاث
بالاسكندرية طوال مدة الرحلة هو قصد مدة الرحلة التي استغرقت ثلاثة أيام
من ١٩٨٥/٤/١٢ حتى ١٩٨٥/٤/١٥ وان فترة الرحلة كانت عطلة رسمية

بمقوارة وهو ما يعنى ان لم تكن هناك حاجة لاستعمالها في مهام مصلحة بالقاهرة .

ومن حيث انه من المسلمت في شريعة المعتقل ايا كان نوعه كما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة امالا لاحكام المواد (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) من الدستور ان الاصل في الاتساع البراءة حتى تثبت ادانته بدليل قانونى قاطع في جريمة تستوجب عقابه قاتونا ومن ثم فانه يتعين ان يثبت ارتكاب فعل مؤثم قاتونا قبل من توقع عليه العقوبة التأديبية سواء كان هذا الفعل سلبيا ام ايجابيا وذلك لادانة العليل فيها يعد قاتونا جريمة تأديبية ولا سوغ ان تبني الادانة على الافتراض والظن والتخمين دون دليل يقينى بوقوع الجريمة التأديبية لمن تنسب اليه ومن حيث انه قد خلف الأوراق من دليل يقينى على ان المخلف الثالث المذكور قد استخدم السيارة في فترة بقائها بالاسكندرية استخدام لا يتفق مع تخصيصها لنقله وعائلة من والى قد قضاء الرحلة التى استخدمت تلك السيارة في الانتقال خلالها فانه لا يتفق مع جميع احكام القانون ما ذهب اليه الحكم المطعون بشأن استخدام السيارة في النقل بها خلال بقائها بالاسكندرية وبخاصة اذا ما روعى سلامة تيرير بقائها دون سفر خالين الى القاهرة مع عودتها عند انتهاء الرحلة خالين لنقل المخلف الثالث واسرته الى القاهرة بما تكلفت الرحلة نفقات — لا فائدة منها حيث لا حاجة خلال فترة العطلة لاستخدام مصلحة لتلك السيارة .

ومن حيث انه تبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه لم يستخلص النتيجة التى انتهى اليها من ادانته الطامنين على اساس سليم من الوقائع ثابتة بالأوراق التى تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها . ومن ثم فانه يكون قد نقض القانون واخطا في تطبيقه وتاويله الامر الذى يمنع معه القضاء بالغائه وبراءة الطاعنين مما نسب اليهم .

البدا :

اسدال المرأة النقاب على وجهها اخفاء له عن الاعين هو في جميع الاحوال غير محظور شرعا - القانون لا يحرمه والعرف لا ينكره - لا يجوز حظره بصفة مطلقة او منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة او مكان محدد مما يحق لها ارتياده . لما يمثل هذا الحظر المطلق او المنع الكلي من مسلسل بالحرية الشخصية في ارتداء الملابس ، ومن تقييد الحرية الدينية - حظر الحجاب او تقييده لا يثبت لغير السلطة التشريعية وائس للقائمين على المسؤولية في غيرها ، مثل مجلس الجامعة او رئيسها او عميد الكلية - وان كان له كراع مسئول عن تصريف امور الجامعة او الكلية ان يواجه بالقدر اللازم ما قد ينشأ عرضا عن ضرورة تقضى التحقق من شخصية المرأة في مواطن معينة سدا للريبة او لآخرى .

الحكمة :

ومن حيث اذا كان جمهور علماء الاسلام على ان وجه المرأة ليس يعوره فيجوز لها الكشف عنه ، وانهم لم يحظروا عليها ستره الا في الطواف حول الكعبة المشرفة ، كما ان هناك علماء راوا وجوب حجب المرأة وجهها بصفة عامة . وبغداد هذا ان اسدال المرأة النقاب او الخمار على وجهها اخفاء له عن الاعين ، ان لم يكن واجبا شرعا في رأى ، فانه كذلك في رأى آخر ، وهو في جميع الاحوال غير محظور شرعا . بالاضافة الى ان الدعوة الإصلاحية ان لم تترك النقاب علنة صدورا عن التقية ، فان ظروفا خلسة قد تدعو اليه صدودا عن الفتنة . فضلا عن ان القنون لا يحرمه والعرف لا ينكره . وبذا يظل النقاب طليقا في غمار الحرية الشخصية ومحسرا في كلف الحرية العقيدية فلا يجوز حظره بصفة مطلقة او منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة او مكان محدد مما يحق لها ارتياده ، لما يمثل هذا الحظر المطلق او المنع الكلي من مسلسل بالحرية الشخصية في ارتداء الملابس ومن تقييد الحرية العقيدية ولو اقتبالا على مذهب ذى عزيمة او اعراضا عن آخر ذى رخصة دون تنقير مع قنون او اصطدام بعرف ، بل تعريفنا واقبالا لصالحته وظهرها معريا بالحشمة ورمزا داعيا للخلق القويم عامة ، فلا جناح على امرأة

أخذت نفسها بهذا بذهب شديد بالانقلاب ولم تترك إلى آخر خفف بالحجاب أين كان
الرأى فى حق المشرع الوضعى للدستور فى الانتصار لمذهب شرعى على آخر
فى مسألة ادخل فى العبدات أسوة بحقه هذا فى نطاق العمليات رقما للخلاف
فيها وتوحيد للتطبيق بشأنها فهذا الحق لا يثبت لغير السلطة التشريعية ولو
كان من القائمين على المسؤولية فى غيرها مثل مجلس الجامعة أو رئيسها
أو عميد الكلية ، فلا يجوز لأبهم فرض ذلك الحظر المطلق والمنع التام لانقلاب
فى الجامعة أو الكلية ، وإن كان له كراخ مسئول عن تصريف أمور الجامعة
أو الكلية أن يواجه بالمقدر اللازم ما قد ينشأ عرضا من ضرورة تقتضى التحقق
من شخصية المرأة فى مواطن معينة سدا للزينة أو لأخرى ، وهو ما قصدت
إليه الفتاوى الشرعية الصادرة فى هذا الشأن ، كما فى حالة دخول الجامعة
أو الكلية تحوطا للعلماء الحذيلة أو حالة أداء الامتحانات توقيفا للانتحال ،
بهذه الضرورة تقدر بقدرها وتنفع فحسب فيما يلزم لإواجهتها بالتقدير اللازم
لسد الفراغ فيها ، مثل تكليف المرأة المنتبة بالكشف عن وجهها عند الزوم
أو رصد مختص ولو من بنات جنسها للتحقق منها حيث لا حجة لها فى الانتفاع
ولا محيص لها من الانتحال ولا مشقة على الكلية فى التطبيق ولا عرقلة لدراسة
أو لامتحان ولا مدعاة لمخالفة أو لجدال آراء حفاظ فى الأصل على حرية نابذة
فى ارتداء النقاب وسد مقدور للفرائع فى مواطنها دون تجاوز إلى حظر
مطلق أو منع تام على نحو ما سنه القرار المطعون فيه ، ومن ثم فإنه يكون
حسب الظاهر قرارا مشويا يعيب بمخالفة القانون مما يؤثر ركن الجدية
اللازم لتوفيق التنفيذ ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال متمثلا فيما وضعه
من عقبة أمام ارتداد الكلية حالا أو حثلا على التفضيل المتقدم ، وبالتالي
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صلب صحيح القانون أيضا إذ قضى بوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه ، ولا ينال من قضاؤه هذا عدم سرده الاستبعاد
التشريعية التى قام عليها رأى العلماء القائمين بوجوب النقاب شرعا لأنه لم يبع
القطع بهذا الرأى أو ترجيحه على رأى الجمهور حتى يكون فى حاجة إلى
دعمه بأدلته تفصيلا ، وإنما قصد إلى مجرد إعلان وجوده فى حد ذاته كمذهب
أخذت به النقابات مما لا محل معه لجبرهن على الانقياد عنه ولو إلى مذهب
آخر مبسر بالحجاب ، وهذا عين ما تهجته المحكمة فى إشارتها إلى مجل الرايين

وبما الممت إليه الفتاوى الشرعية الصادرة في ذات الشأن ، حيث لا جبرية في
أن النقاب ليس بحظور أصلا وإن جاز الحجب بدلا منه وإن وجب أيضا رفعه
استثناء بالقدر اللازم لسد الفراغ دون تجاوز لها ودون منع تام ولو في جهة
معينة أو مكان محدد مما يحق لصاحبة الشئ ارتياده ، وعلى هذا يكون الطعن
على هذا الحكم جديرا بالرأى موضوعا .

(طعن ١٣١٦ و ١٩٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/١٠)

قاعدة رقم (١٢٥)

المسألة ٤

المواد (٤١ ، ٤٧ ، ٥٥ من الدستور مفادها — الدستور يكفل للمصريين
حريتا الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر
وحرية تكوين الجمعيات — مجرد إبداء رأى معارض لحكومة الدولة والتعبير عن
هذا الرأى ونشره بمختلف الوسائل سواء في الداخل أو الخارج حق مشروع
طالما كان إبداء الرأى ونشره والترويج له والدعوى إليه من خلال اقتناع ذاتي
وحسي وطني حتى ولو أغضب هذا الفكر الحكومة إلا أنه — طالما أنه لم
يتعد بنشاطه حدود المشروعية الدستورية والقانونية ولم يصل إلى حد
الأساس بالأمن الوطني أو النظام للمسلم أو مقتضيات الدفاع الاجتماعي من
خلال جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالأضلفة إلى ما تقدم فإن دستور جمهورية مصر العربية
ينص في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة ،
وفي المادة (٤١) بهذا الباب أن « الحرية للشخصية حق طبيعي ، وهي
مضمونة لا تمس ... » ، ونص في المادة (٤٧) على أن « حرية الرأي
مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير
أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد
البناء ضمان لسلامة البناء الوطني » ، ونص في المادة (٥٥) على أن
« للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين على القانون ويحظر إنشاء
جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريرا أو ذا طابع عسكري » .

وبمقتضى هذه الفصوص ان الدستور يكفل للمصريين جميعا الحرية الشخصية ، وحرية للرأى وحرية التعبير وحرية النشر ، وحرية تكوين الجمعيات . وذلك انطلاقا من ان الديمقراطية التى نصت المادة الأولى من الدستور على اعتبارها الوصف الأول لنظام للدولة ، انما هى ديمقراطية جميع أفراد الشعب ، المؤيد منهم للحكومة القائمة والمعارض لها سواء بسواء . ذلك ان المعارضين للحكومة من المواطنين لا يقتلون اخلصاصا لوطن عن المؤيدين ، بل ان من حق المعارضة المشروع ان تسعى الى ان تحل محل الحكومة فى تولى مقاليد الحكم » وبناء على ذلك فان مجرد ابداء رأى معارض لحكومة الدولة والتعبير عن هذا الرأى ونشره بمختلف الوسائل سواء فى الداخل أو الخارج حق مشروع طالما كان ابداء الرأى ونشره والترويج له والدعوى اليه من خلال اقتناع ذاتى وحس وطنى ، حتى ولو اغضب هذا الفكر الحكومة القائمة طالما انه لم يتعد بنشاطه حدود المروعية الدستورية والقانونية ولم يصل الى حد المساس بالأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى من خلال ارتكابه جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

وتطبيقا لما تقدم ، فانه لما كان قرار وزير الداخلية الذى صدر الحكم المطعون فيه يوقف تنفيذه قد انتهى على أن الدكتور اثبتت مع الفريق فى التحريض على تلب نظام الحكم فى الدولة ، وقامت بأفعال من شأنها ان تؤدى الى اشاعة روح الهزيمة وتعريض السلام الاجتماعى للخطر ، كما قامت بتجريح المصريين القيمين بالخارج فى بعض التنظيمات المسلحة لنظام الدولة ، واستغلال نظام الحكم .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فانه لما كانت محكمة التمييز قد انتهت فى حكمها الصادر بجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ١٢ لسنة ١١ قضائية حررست الى ان واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة تظلم فى ان كل من المتهمين و و

قيد عقسوا المعزم على طلب نظام الحكم في الدولة بكافة الوسائل غير المشروعة وأنهم في مسبيل الوصول الى مأربهم هذا اسموا واداروا خارج البلاد منتظمة اسموها « الجبهة الوطنية المصرية » لتعمل على تحقيق هذا الهدف . وبناء على ذلك خلصت المحكمة الى القضاء بفرض الحراسة على اموال الحكومة وآخرين »

ولما كتبت المحكمة العليا للقيم قد انتهت في حكمها الصادر بجاسة العاشر من ابريل سنة ١٩٨٢ الى تأييد الحكم المقدم في شأن المذكورة استنادا لذات الأساليب ولما كان الثابت من الاوراق ان المستشار المحلى العام نيابة امن الدولة العليا قد ارسل الكتاب رقم ٥٢١ بتاريخ الثالث من مارس سنة ١٩٩٠ الى اللواء مساعد اول وزير الداخلية لثلاثون مباحث امن الدولة يفيد ان القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨١ حصر امن الدولة العليا (الجبهة الوطنية بالخارج) وموضوعها بلاغ مباحث امن الدولة ضد الفريق وآخرين من ضمنهم التهمة ومنسوب اليهم مباشرة نشاطا يضر بالبن البلاد بجبهة الخارج والتخالف مع دولة اجنبية للاضرار بمصاحبة البلاد ، وقد تم سؤال بعض المتهمين في القضية ولم يتم سؤال الآخرين ومن ضمنهم المذكورة لوجودها بالخارج .

ولما كان المستشار المحلى العام الاول رئيس المكتب الفنى للنائب العام قد ارسل الكتاب رقم ٣٢٥٣ بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ الى اللواء مساعد وزير الداخلية المدير العام لمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وقد جاء به انه بشأن الافادة عما اذا كان يستتر ادراج الدعوى على قوائم ترقيب الوصول لانهلها في القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨١ امن دولة عليا ، نرجو الاحاطة انه باستطلاع رأى النيابة المختصة اتفقنا بان المذكورة لم يتم سؤالها بعد ، كما نرى استمرار ادراجها على القوائم لحين اتمام التصرف بشأنها في القضية وسؤالها .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم انه وان لم يصدر حكم جنائى ضد

الدكتورة بادانتها في الاتهام الجنائي الجنسين المنسوب إليها ، إلا ان الدالة المستفادة من الوثائق التابعة المشر إليها تنفيذ وجود دلائل قوية على ان المواطنة المذكورة محل اتهام جدي في جريمة جنائية خطيرة تمس أمن الدولة ، وهو ما يستخلص مما قر في عين محكمة القيم ، وليدته المحكمة العليا للقيم من انها قد شاركت في العمل على قلب نظام الحكم في مصر بكافة الوسائل غير المشروعة مما ادى الى مطابقة النيلفة الفعالة باستمرار ادراجها على قوائم ترقب الوصول نظرا لاتها لها بنشاط يضر بأمن الدولة بجهة الخارج والتخابر مع دولة اجنبية للاضرار بمصلحة البلاد .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان وزير الداخلية لا يمتنع في اعطاء الدكتورة الوثيقة التي تمكنها من دخول البلاد حتى تمكن من ابداء دفاعها امام جهات التحقيق والذي قد تتمكن بمقتضاه من اثبات براءتها لانه قضاء مصر القوام على حماية حقوق المواطنين العامة والخاصة وكفالة احترام سيادة القانون وفي اطار ما قرره نص الدستور في المادة (٦٩) على ان حق الدفاع اصلية او بالوكالة مكول .

ومن حيث ان وزير الداخلية قد رفض بقراره الصلح بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه منح جواز سفر او تجديده للدكتورة استنادا لما صدر انه يمثل على ضوء ما تقدم اسبيلها هتمة بمرور ذلك .

ومن حيث انه يبين من ظاهر الأوراق ان هذا التقرير الذي بنى عليه الوزير قراره يستند الى اصول ثابتة بالأوراق وانه يهدف ضمن ما يهدف اليه من اغراض الى ما تستتبعه النيابة العامة من ترقيتها عودة المطعون ضدها نسؤالها في الاتهام المنسوب إليها ومن ثم فانه يهدف الى كماله اقامة المدالة عليها يتعلق بما هو منسوب الى المطعون ضدها من الاتهامات ومن ثم فان ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ هذا القرار يكون مفتقيا ، ويكون هذا الطلب واجب الرضا .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

الحرية الشخصية مصونة — العقوبة شخصية ولا جرمية ولا عقوبة الأبناء على قاتون — لا توقع العقوبات الا وفقا للقانون وبالحكم من السلطة القضائية — المتهم بريء حتى تثبت ادانته — الإدارة العامة تخضع لمبدأ الشرعية وبسيادة القانون .

المحكمة :

من حيث ان عناصر هذه المازعة مسبق بيلانها تفصيلا في الحكم الصادر من المحكمة بجلسة ١٩٩٠/١٢/٢٢ وتخص في انه بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ قد أتم الطامن الدعوى رقم ٥٧٣٦ لسنة ٣٧ القضائية طالبا الحكم على الماطون ضدها بان يدفع له مبلغ خمسين ألف جنيه كتمويض عن اعتقاله ثم احالته الى التقاعد من وظيفته العسكرية دون سبب مشروع واضح في عريضة دعواه انه تخرج من الكلية الحربية سنة ١٩٤٨ والتحق ضابطا بسلح المشاة وظل يقوم بعمله بكماء واشترك في الحروب التي دخلتها محر وظل يترقى حتى بلغ رتبة العقيد في سنة ١٩٦٥ وعقب النكسة التي لحقت بمصر سنة ١٩٦٧ والخلاف الذي نشب بين رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة اطيح بعدد من ضباط القوات المسلحة صدر قرار اعتقاله ليلة ١٩٦٧/٧/٢٣ واودع الكلية الحربية وظل معتقلا حتى ١٩٦٨/٥/٢ دون ان ينسب اليه جرم او يوجه اليه اتهام كما اتخذ قرار اعتقاله ذريعة لانهاء خدمته بغير الطريق القانوني حيث صدر القرار الجبهوزى رقم ١٤٦٠ — ١٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥ باحالفته الى المعاش دون اى سند قانونى لذلك واضاف انه لحقه في جراه اعتقاله ثم احالته الى المعاش اضرارا بنفسيه بعضها مادي وامها واكثرها ادبي وقد تعدت آثار هذه الاضرار شخصه الى افراد أسرته واولاد خلسة وان الجو الذى كان يسود البلاد من اهرسب وظلم وكان يستحيل معه عليه ان يلجا الى القضاء لينصفه ويعوضه عما لحقه من ظلم وما أصابه من اضرار مالية ومعنوية من جراء اعتقاله ثم احالته الى المعاش والذي يقره كحد أدنى بمبلغ خمسين ألف جنيه كتمويض عن الاضرار التي لحقت به وبجلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ قضت

محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى اللجنة القضائية لضبط القوات المسلحة البرية وأتت قضاءها على أن الملبست التي صدر فيها القرار المطعون فيه بالاستفتاء من خدمته بالقوات المسلحة في ١٩٨٧/٨/١٥ وما صاحب القرار المشار إليه من إجراءات وتحقيقات تكون قد أجريت مسبقا على صحوره تحجرو واقعة الاعتقال - أن صحت - من استقلالها وتربطها بالقرار الصادر بالاستفتاء عن خدمته مما يجعل الواقعة برمتها من اختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة . وإذا طعن الطامن في هذا الحكم فقد أصحرت هذه المحكمة بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/١٢/٢٢ حكمها السابق بالإشارة إليه برفض الطعن في الشك الخالص بالطعن فيما قضى به الحكم من عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب التعويض عن قرار إحالته إلى المعاش وأحالة الدعوى في هذا الشك إلى اللجنة القضائية لضبط القوات المسلحة المختصة مع الزام الطامن بمصاريف هذا الشك وأعادت الدعوى للمراجعة في الشك الخاص بالتعويض على قرار اعتقاله لفائشة الخصوم يؤيد ذلك على أن الحكم المطعون فيه أتم قضاءه بالنسبة لربط واقعة الاعتقال بقرار إحالته إلى التقاعد على افتراضات لا يظهر من الأوراق مدى ما يقوم عليها. وليس لا يوجد لها سند من الأوراق فضلا أن واقعة اعتقال الطامن لا يمكن أن تندرج في عداد المنازعات المتعلقة بضبط القوات المسلحة التي ينعقد الاختصاص بنظرها للجنة القضائية المختصة بالقوات المسلحة طبقا لأحكام القانونين رقمي ١٩٧١/٩٦ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضبط القوات المسلحة ذلك أن مطلب اعتبار المنازعة من عداد المنازعات الإدارية بالقوة عنها أن تتعلق بأمر من أمور الضباط الوظيفية التي تنظمها قوانين شروط هيئة الضباط الأمر الذي لا تتوفر في حالة اعتقال الضباط لأسباب سياسية حيث لا يمسو الضبط إزاء القرار المسجل باعتقاله في هذه الحالة أن يكون مثله في ذلك مثل أي قرارا عابدا من الأفراد مما يعقد الاختصاص بشأن المنازعة في قرار اعتقاله إلى القضاء الإداري . ومن حيث أن المبادئ الأساسية المقررة في ظل النظام القانوني المصري الدستوري المصري المتعاقبة ومنها دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر في ظله

قرار اعتقال الطاعن أن الحرية الشخصية مضمونة ، وأن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنسب على قانون ولا توقع العقوبات إلا وفقا للقانون وبحكم من السلطة القضائية ، وأن المتهم بريء حتى تثبت أدانته ، وأن الإدارة العليا تخضع لمبدأ الشرعية وسيادة القانون (المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من دستور سنة ١٩٦٤) .

(طعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٣ ق بطنية ١٩٩١/٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٢٧)

ثالثا - الاعتداء على الخصوصية والحريات التي يكفلها الدستور والقانون الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقضاء

المبدأ :

أي دعوى تعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون تسقط بمضي خمسة عشر عاما - المادة ٥٧ من الدستور - فلاحا - الاعتداء على الحريات الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة ولا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم - وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء - من أجل الاستفادة من هذا النص إلا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا النص في ١٩٧١/٩/١١ - ما لم يكن قد ورد على هذا المبدأ سبب من أسباب الرضى أو الوقف أو الانقطاع ومن ثمة ما جاء في المادة ٢٨٢ من أن لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يمتنع معه على الدائن المطالبة بحقه ولو كان المانع أمثلا - لم يحدد المشرع هذه الموانع على سبيل الحصر وإنما ترك ذلك لتقدير القاضي الموضوع - القاضي أن يقضي بوقف التقادم كلما تبين له من الظروف والأوضاع الصيغة بالدعوى توفر المانع الذي يمتنع معه على الدائن المطالبة بحقه - الاعتقال يعد مانعا يمتنع معه على الدائن أن يقيم دعواه - بالتالي يتوقف سريان التقادم خلال مدة الاعتقال .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للسبب الأول من أسباب الطعن وهو عدم سقوط دعوى المطالبة بالتعويض عن قرار اعتقاله في الفترة من ١٨/٨/١٩٥٥ حتى ١٧/١/١٩٥٦ فإنه غلت المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أي دعوى تعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون تسقط بمضى خمسة عشر عاماً . وإذا كانت المادة (٥٧) من الدستور نص على أن « كل اعتداء على الحريات الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء . فإن منط الاستفادة من هذا النص ألا يكون ناك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا النص الدستوري في ١١/٩/١٩٧١ فإذا ثبت وقت بدء العمل بالدستور أنه قد انقضى على صدور قرارات الاعتقال أكثر من خمسة عشر عاماً فلا تحمل لأعمال المادة (٥٧) في الدستور .

وذلك ما لم يكن قد ورد على هذا الميعاد سبب من أسباب الرفض والوقف والانقطاع ومن بينها ما ورد في المادة ٢٨٢ من القانون الذي في أنه ان لا يصرى التقادم كلما وجد مانع يتمنن معه على الدائن أنه مطالب بحقه ولو كان المانع ادبياً وإذا كان المشرع قرّر يبدأ وقف سريان التقادم اذ كان شمة مانع يتحمل معه على الدائن أي مطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع ادبياً فإنه يحرم النص ابداء هذه الموانع على سبيل الحصر وإنما ترك أمر تقديره لقاضي الموضوع الذي له أن يقض موقف التقادم كلما تبين له من الظروف والملايسات المحيطة بالدعوى توافر المانع الذي يتعذر معه على الدائن المطالب بحقه .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن قد اعتقل بتاريخ ١٨/٨/١٩٥٥ وأنه ظل محتقلاً حتى أفرج عنه بتاريخ ١٧/١/١٩٥٦ فإن حساب مدة التقادم يبدأ من تاريخ الإفراج عنه في ١٧/١/١٩٥٦ وحتى ١١/٩/١٩٧١ تاريخ العمل بالدستور إلا أنه خلال هذه الفترة صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٧

لسنة ١٩٦٥ باعتقل الطاعن في ١٩٦٥/١/٦ وظل معتقلا حتى أفرج عنه في ١٩٦٧/١٢/٤ بالقرار الجمهوري رقم ٦٢٥٠ لسنة ١٩٦٧ أى أنه ظل معتقلا مدة سنتين و ٧ أشهر و ٢٨ يوم .

ومن حيث أنه وفقا لما جرى به في قضاء هذه المحكمة فإن مدة الاعتقل هذه تعتبر مقبولا يتمطر معه على الطاعن أنه يقيم دعواه وبالتالي يتوقف سريان التسليم خلالها (حكم العليا ٢٢/٤٣٥١ عود ١٥ ص ٧٦٢ ج ١ قاعدا ٧٢) .

وبناء عليه فإن يضمن استقط هذه المدة من الفترة بين الإفراج عنه في ١٩٥٦/١/١٧ ومن ١٩٧١/١/١١ تاريخ العمل بالدستور وبناء على هذا الصواب الصحيح لمدة التقادم يكون قد انقضى مدة ١٣ سنة و ٤ أشهر و ٢٦ يوم وبالتالي لا يكون مدة التقادم قد اكتملت عن العمل بالدستور النافذ حاليا عام ١٩٧١ ومن ثم فإن الطاعن يستفيد من حكم المادة ٥٧ من الدستور كما لا تسقط بالتعويض عن فترة اعتقاله الأولى من ١٩٥٥/٨/١٨ حتى ١٩٥٦/١/١٧

(طعن ٤٠١ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٧١/٧/٢٧)

راجعا - المال العام ملك للشعب وله حرمة

قاعدة رقم (١٢٨)

البدا :

المال العام ملك للشعب وله حرمة - على كل مواطن المحافظة عليه عليه - المادتان ٧١ و ٧٧ من نظام المصلحين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فرضتا على الموظف العام كلها كانت له صلة بهذا المال أن يتوضى واجب الحفاظ عليه .

الحكمة :

المال العام ملك للشعب وله حرمة وعلى كل مواطن المحافظة عليه وبصفة خاصة أى موظف عمومي مسئول نه صلة بالحفاظ عليه أو توزيعه أو انتزاعه أو التصرف فيه هو واجب وضع له المشرع نص صريح في الدستور

(المادة) فضلا عن النص مزاحمة عليه في المادتين (٧٦) و٧٧ من نظم العاملين المختين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ومن ثم فذلك امر يهدر ولجب الموظف العام في الحفاظ على اموال وممتلكات الجهة التي يعمل فيها كما انه يتفق مع الأمانة الواجبة في أداء الموظف العام لواجباته ويتعارض مع المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري والمالي ويثير الشك والريبة في سلامة تصرف القائم به .

(طعن ١٠٩٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٢٣)

خامسا — الملكية الخاصة مصونة وواجبة الاحترام

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

لا يجوز على أي وجه المساس بالملكية الخاصة أو التدخل الإداري في شأن نزع الملكية الخاصة أو تقييدها إلا طبقا للقانون وفي الحدود التي نص عليها القانون ووفقا للأجراءات التي رسمها بهدف تحقيق المصالح العام للشعب .

المحكمة :

ومن حيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد عنيت منذ دستور سنة ١٩٢٢ على النص على أن الملكية الخاصة مصونة لا تنس إلا وفقا للقانون وفي الحدود التي يحددها — وقد نصت المادة ٣٢ من الدستور الحالي على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستقل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انتهاك أو استغلال — ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب . كما نصت المادة (٣٤) بأن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا نزع الملكية إلا بالتعويض المعلنه ومقابل تعويض وفقا للقانون وعند حظر المشرع التمييز في التأميم إلا بقانون ولا اعتبارات المصالح العام ، ومقابل تعويض

يحدده المشرع كما حظر المصادرة العلية للأموال بصفة مطلقة ولم يجر المشرع الدستوري المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المولد ٢٥ ، ٣٦ من الدستور) وحيث أن مقتضى ذلك أنه لا يجوز على أي وجه المسلس بالملكية الخاصة أو التدخل الإداري في شأن نزع أو تقييد الملكية الخاصة إلا طبقا للقانون وفي الحدود التي نص عليها ووفقا للإجراءات التي رسمها بهدف تحقيق الخير العام للشعب .

(طعن ٢٢٩١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

أنه وإن كانت الملكية الخاصة مصونة وواجبة الاحترام — إلا أنه يقوم عليها اعتبار النفع العام — إذا ما تطلب تحقيق النفع العام نزع الملكية الخاصة كان القرار الصادر بذلك مشروعا طالما ترتب للمالك المزاوجة ملكيته بالتعويض العادل الذي يحدد أساسه حكم القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٣٢) من دستور جمهورية مصر العربية تنص على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون اشتراط أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق استغلالها مع الخير العام للشعب » .

وتنص المادة (٣٤) من الدستور على أن « الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز غرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تفرغ الملكية إلا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض وفقا للقانون » .
وفيد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنته في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ في المادة التاسعة والعشرين على أن « يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وواجباته لتلك القيود التي يقرها القانون لمقتضى لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها

وتحقيق المقصودات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة — الأخلاق في مجتمع ديمقراطي. »

ومن حيث أن مقتضى هذه النصوص أنه وإن كانت الملكية الخاصة مصنوعة وواجبة الاحترام إلا أنه يقوم عليها اعتبار النفع العام فإذا ما نطلب تحقيق النفع العام نزع الملكية الخاصة كز القرار الصادر بذلك مشروعاً طالما ترتب للمالك المزرعة لمكيفته التعويض العادل الذي يحدد أسسه حكم القائلون .

ومن حيث أن القرار محل الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه قد التصح في مذكرته الإيضاحية عن الغاية من إصداره ، وكلفت هذه القضية مشروعة ومبررة لإصداره مستندة إلى استهداف تحقيق نفع عام .
(طعن ٢٩٠٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

نص المادة ٣٢ من دستور جمهورية مصر العربية ، مؤداة — أن الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية تمارس في خدمة الاقتصاد القومي في إطار خطة التنمية — لا يجوز تجرييد الملكية الخاصة من وظيفتها الاجتماعية — يجوز ترشيدها للملكية الخاصة لموظيفتها الاجتماعية القضاء الأخرى .
الحكمة :

من حيث أنه فضلاً عن ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية ونص في المادة (٣٢) على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي في إطار خطة التنمية ، دون أنحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طريق استغلالها مع الخير العام للشعب » .

ومن حيث أن هذا النص الدستوري أن للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية تمارس في خدمة الاقتصاد القومي في إطار خطة التنمية ولا يجوز

من ثم تجريد الملكية الخاصة من وظيفتها الاجتماعية ولذا يجوز فقط ترسيده
إداء الملكية الخاصة لوظيفتها الاجتماعية للقضاء الإداري ونما لما سلف بينه
من مبادئ دستورية أساسية أن يراعى مشروعية كل قرار أو تصرف إداري
في إطار أحكام الدستور والقانون المنظم لإداء الملكية الخاصة لوظيفتها في خدمة
المجتمع سواء في مجال الخدمات أو الإنتاج وفي هذا الإطار نسلا تقييد على
المدعى الطاعن في أن يقيم دعواه طلبا كلية القضاء الإداري (قاضي الموضوعية)
في شأن مدعاه بما أن القول انفصل في القضاء للثابت للقضاء الإداري
في النزاع يظهر تلبا القرار الطعن ومن ثم لا يجوز أن يظل له بله بله نظر
المطالبة بما يدعيه من حق في هذا الشأن والا كان في ذلك تعارض مع أحكام
الدستور مادة ٦٨ وبصفة خاصة التي تنص على أن التقاضي حق مضمون
ومكول للناس كافة ، ولكل مواطن حق في الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي
ولا يجوز أن لكل مواطن حصص أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء
إذ أن يقتضى أحكام الدستور حصصا سالف البيان .

ولكن اتساع حق المطالبة بما يدعيه أمام القضاء بشأن مشروعية أي
تصرف أو قرار إداري ولا يسوغ للقاضي الحكم بعدم قبول دعوى المدعى
إلا استنادا إلى نص صريح في القانون يجب أن يفسر في إطار عدم التعارض
على سيادة الدستور والقانون والشرعية كنسلس للحكم في جمهورية مصر
العربية وأن الأمل هو حق أي إنسان في هذه الدولة الالتجاء إلى قاضيه
الطبيعي في أي نزاع له مع الإدارة المصرية ومن حقه قبول نظر دعواه شكلا
أمام القاضي المختص بعدم قبول الدعوى شكلا استثناء من حق التقاضي المكول
لكل إنسان والاستثناء يجب دائما أن يكون صريحا وقاطعا يفسر في أضيق
نطاق .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد حالف هذا النظر السليم لأحكام
الدستور والقانون وأنهى دون سند صحيح إلى عدم قيام مصلحة المدعى
بصفته في دعواه وبني على ذلك عدم قبولها شكلا ومن ثم فلا يكون واجب
الإنهاء .

8

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الملكية الخاصة مضمونة لا تمس إلا في الحدود التي قررها الدستور وطبقا للأحكام التي ترد في القانون المنظم لذلك — لا يجوز نزع الملكية إلا للمنفعة العامة — يشترط دفع التعويض للمالك الذي يحدده القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على أن الحكم المطعون فيه تمد أخطا إذا لم يعتد بالأوراق المودعة ملف الدعوى والتي تثبت أن المشروع المقرر اتلته على الأرض محل التقاضي قد بدأ تنفيذه قبل انقضاء مهلين من تاريخ نشر القرار المطعون فيه وفي ١٧/١٢/١٩٦٢ ولما كان النزاع المسائل أنها يتعلق بحق الملكية الخاصة المقرر للمواطن المصري والنطاق الذي يتحدد به هذا الحق والأحوال والشروط التي يجوز للصالح العام ولتحقيق المنفعة العامة نزع الملكية الخاصة لعقار وذلك وفقا لأحكام الدستور والقانون .

ولما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ينص في المادة السابعة عشرة منه على أنه :

- ١ — لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .
- ٢ — لا يجوز تجريده أحد من ملكه تعسفا .

وبين بوضوح من هذا النص أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن الملكية الخاصة حق جوهرى وسلس من حقوق الإنسان وأنه قد حظر تجريد إنسان من ملكه تعسفا ، ومن ثم يجوز ذلك للصالح العام دون تعسف ووفقا للضوابط التي يحددها الدستور والقانون .

ولما كتبت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها الأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧ — وصدر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨١ — نص في المادة (٤)

منها على أن « تقرر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بأنه يجوز للدولة ، في مجال التمتع بالحقوق التي تؤمنها تنشياً مع الاتفاقية الحالية ، أن تخضع هذه الحقوق للقيود المقررة في القانون فقط ، وإلى المدى الذي يتفق مع طبيعة هذه الحقوق فقط ولغاية تعزيز الرخاء العام في مجتمع ديمقراطي فقط » .

ومتضى هذا النص أنه يجوز للدولة وفقاً لهذه الاتفاقية الدولية أن تخضع حقوق الإنسان — (المواطن) — ومن بين أهمها وأخطرهما حق الملكية الخاصة — للقيود المقررة في القانون ولهدف تحقيق الصالح العام في ظل مجتمع بسوده المناخ والنظام الديمقراطي .

ومن حيث أنه التزاماً بتلك المبادئ والأصول القابلة فني تقيدها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد ورد في وثيقة اعلان دستور جمهورية مصر العربية أنس الذي يحدد أساس ومضمون جوهر انشريعة التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة حيث تقرر أن « سيادة القانون ليست ضماناً مطلوياً لحرية الفرد فحسب لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت » .

ومن حيث أنه قد نص الدستور في المادة (٣٢) منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة لةلمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استغلالها مع الخير العام للشعب » .

كما تنص في المادة (٣٤) على أن « الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون » .

ولما كان يبين من هذه النصوص الدستورية أن الملكية الخاصة مصونة لا تمس الا في الحدود التي تقيدها الدستور وطبقاً للإحكام التي ترد في القانون المنظم لذلك ولا يجوز نزع الملكية الا للمنفعة العامة ويشترط دفع التعويض للعادل الذي يحدده القانون .

(طعن ٢٢٣٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٢)

سادسا — سيادة الدولة على رعاياها

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ٥٢ من دستور ١٩٧١ — حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى اخرى والسفر خارج البلاد مبدأ أصيل للفرد وحق دستوري مقرر لم لا يجوز المساس به ، ولا تقييده الا لصالح المجتمع وحيثياته والحفاظ على سمعته وكرامته — وبالقدر الضروري لذلك — الا انه من الاصول المقررة له بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكهم الطريق السوى في سلوكهم — وعلى ذلك فان الترخيص او عدم الترخيص بالسفر الى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام — للإدارة ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك .

الحكمة :

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٥٢ من الدستور نص على ان « البوابين حق الهجرة الدائمة او المؤقتة الى الخارج » وينظم القانون هذا الحق وجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد « وقد استقر الرأي على أن حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى اخرى والسفر خارج البلاد مبدأ أصيل للفرد وحق دستوري مقرر له ، لا يجوز المساس به ولا تقييده الا لصالح المجتمع وحيثياته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري لذلك ، الا انه من الاصول المقررة انه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكهم الطريق السوى في سلوكهم . وعلى ذلك فان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام . فلما ان ترفض الترخيص اذا إلتزم لديها من الأسباب ما يبرر ذلك ، كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد او يؤذي سمعتها في الخارج او لغير ذلك من الأسباب المتعلقة بالمصلحة العامة . وتنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم قوائم المنوعين . ونصت المادة الاولى منه على ان « يكون الإدراج على قوائم المنوعين بالنسبة الى

الاستخلاص الطبيعيتين . وبناء على طلب الجهات الآتية دون غيرها :
مدير الادارة العامة لبلدات أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام (تسمي
الاستخلاص المطلوب للبحث عنهم) .

ومن حيث ان البلدي من ظاهر الأوراق التي قدمت للجهة الادارية أمام
دائرة فحص الطعون يجلسه ١٩٨٨/٢/٥ انه تقرر منع سفر الطعون ضده
الى الخارج ، بناء على امر الادارة العامة لبلدات أمن الدولة لسبق الحكم عليه
تأجيل لمدة ستة شهور علم ١٩٥٤ لتعميده بالضرب على رئيس نيابة الجيزة ،
وأعتقاله جنائيا علم ١٩٦٠ لمدة عامين لنشاطه الجنائي ، وإيداعه مستشفى
الأمراض العقلية علم ١٩٦٧ لمدة أربع سنوات ، ولتشاطه في مجال التجار
بالمخدرات والحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات وإخلاء سبيله علم ١٩٨٢ ،
وتقدمه بالعديد من الشكاوى الكيدية ضد المسؤولين بالدولة لتفرض هجوما
عليه ، واستغلال اسرائيل تصرفات مثل هذه العنصر اعلاميا في الاساءة
لسمعة البلاد ، ومن ثم يفرض من الواضح ان تقدير جهة الادارة لاعتبارات
ودوامي مع الطعون ضده من أسفر قد استهدف المصلحة العامة للبلاد
وحماية سمعتها في الخارج ومن ثم يكون قرار منع الطعون ضده من السفر
تدبير متفقا وصحيح حكم القاتون ، ويكون الطعن فيه على غير مستند من
القانون ، وبالتالي يتعين الحكم برفض طلب وقف تنفيذه .
(طعن ٦٦٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

سابعاً — اختصاص النقض يسقط الطعون التي تنصب

على بطلان عملية الانتخاب

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

المادة ٩٢ من الدستور مفادها — الطعون التي ترفض محكمة النقض
بتحقيقها هي تلك التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها
والتعبير عنها — عندما يتعلق الطعن بقرار يصدر من الجهة الادارية تعبير
قبة عن ارادتها كسلطة ادارية او سلطة علمية بعد الانتهاء من عملية الانتخاب
بمعناها الحقيقي بتزوير الآثار على ما كشفت عنه الإرادة التأسيسية مما يتطلب

تطبيق هذه الجهة الإدارية صحيح لحكم القانون المنظم لتقريب تلك الأثر القانوني - وصولا إلى إعلان النتيجة النهائية - يتمين أن يكون ذلك بالتزام دقيق لصحيح حكم القانون - يخضع ذلك لرقابة قضى التشريعية - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري هو اختصاص شامل بالنسبة لرقابة التشريعية للقرارات الإدارية - طالما كان الأمر متعلق بقرار إداري فإنه يكون خاضع لرقابة التشريعية وبإخلا في تسبؤل اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - القول بغير ذلك مؤداه إصدار إرادة الناخبين بقرار يصدر من جهة الإدارة مهما تنكبت في إصداره أعمال صحيح حكم القانون - يكون القرار الصادر منها في هذا الشأن هو تعبير عن إرادتها النهائية وليس تعبرا عن إرادة الناخبين - ليس هناك وجه لأن يستعصى مثل هذا القرار على رقابة التشريعية - اللبيل على ذلك أنه يجوز لوزير الداخلية أن يقوم بتصحيح ما يصدر فيه من قرار في هذا الشأن إذا تبين أن ثمة خطأ قد شابه - ذلك سواء كان خطأ مادي أو خطأ في تطبيق القانون - ذلك يعني أن لقرار يكون قابلا للسحب الجزئي بمعرفة جهة الإدارة - مخدوم أن سلطة السحب جائزة قام اختصاص رقابة التشريعية .

الحكمة :

ومن حيث أن مفاد نص المادة (٩٢) من الدستور أن الطعون التي تخضع محكمة النقض يتحققها أنها هي تلك التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها والتعبر عنها بالتحديد السابق بيانه ما يتطلب تحقيقا تجريه في هذا الشأن . فإنه حيث يتعلق الطعن بقرار يصدر من الجهة الإدارية تعبر فيه عن إرادتها كسلطة إدارية أو سلطة علمية بعد الانتهاء من عملية الانتخاب بمعناها الفني الحقيقي بترتيب الآثار على ما كشفت عنه الإرادة الشعبية مما يتطلب تطبيق هذه الجهة الإدارية صحيح أحكام القانون المنظم لترتيب لتلك الآثار القانونية وصولا إلى إعلان النتيجة النهائية أنها يتمين أن يكون ذلك بالتزام دقيق لصحيح حكم القانون وكل ذلك مما يكون خاضعا لرقابة قضى التشريعية ولا سد للقول بانحصار ذلك عن الاختصاص المقرر لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري باعتباره القاضي الطبيعي للنزاعات الإدارية طبقا لحكم المادتين (٦٨) و (١٧٢) من الدستور والمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٧٧٢ لسنة ١٩٧٢ ولا وجه لأن تفلت مثل

عذه القرارات من الرقابة القضائية أو قنأى من تلقاها الطبعى - ويخطئ
بينها وبين طعون صحة البضوية التى تقدم فى إطار حكم المادة (١٢) من
العملاق - التى تختص بتحقيقها محكمة النقض . كما يكون ولا وجه للقول
بأروج نظر الحكم المائل عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى
استناداً الى ما ورد بنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة من اختصاصه
بنظر الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية . ذلك ان اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو اختصاص شلبل بالنسبة لرقابة
مشروعية القرارات الادارية فطالما كان الأمر مطلقاً بقرار إدارى على نحو
ما سلف البيان فإنه يكون خاضعاً لرقابة المشروعية ودخلأ فى شلبل
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى على النحو المقرر دستورياً
وتقوناً والقول بغير ذلك مؤداه اهدار ارادة الناخبين بقرار من يصدر من جهة
ادارية بها تكتيف فى إصداره اعمال صحيح حكم القانون ويكون استقرار
الصادر منها فى هذا الشأن هو تعبير عن ارادتها الذاتية وليس تعبيراً عن
ارادة الناخبين ومن ثم فلا وجه لأن يستعمى بثل هذا القرار على رقابة
المشروعية ، وليس اثل على صحة هذا النظر من أنه يجوز لوزير الداخلية
أن يقوم بتصحيح ما يصدر فيه من قرار فى هذا الشأن اذا عين ان ثمة
خطأ قد شابه مسوا كان خطأ مادياً أو خطأ فى تطبيق القانون فاذا كان ذلك
مائه يعنى ان القرار يكون قبلأ للمصحب الجزئى بمنوعة جهة الاشارة وما دام
ان سلطة السحب جائزة فلم اختصاص رقابة المشروعية .

ومن حيث ان المنازعة المسألة تنصرف فى حقيقتها الى الطعن فى قرار
وزير الداخلية الصادر باعتماد قرار اللجنة المختصة باعداد نتيجة الانتخابات
تأسيساً على ان اللجنة خالفت فى ممارسة اختصاصها صحيح احكام
القانون فى شأن كيفية توزيع المقاعد على الأحزاب وتصيد المرشح الذى
يحق له قانوناً الفوز فى الانتخابات ومن ثم فإن المنازعة لا يتبلى عن اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى الأمر الذى يكون منه الدفع بعدم اختصاصه
ولاثما بنظرها غير قائم على أساس صحيح فيقمن رغبه .

(طعن ١٩١٩ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

المبدأ :

المادة ٩٢ من الدستور مفادها — الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها في إطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها — التي تقطع في معناها الدقيق في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتيجة — للطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تهر بها العملية الانتخابية بالمعنى للدستوري والقانوني الضيق الدقيق يكون من اختصاص مجلس الشعب وحده — بمستوى في ذلك أن تكون عملية الانتخاب قد أسفرت عن فوز مرشح يعينه بجسوله على الأغلبية المطلقة أم لم تكن قد أسفرت عن فوز مرشح وإنما كشفت عن وجوب الاعارة بين مرشحين أو أربعة مرشحين — منوط تحديد الاختصاص المقرر لمجلس الشعب وحده أن يكون مرد الطعن الى ما شاب العملية الانتخابية من بطلان متى أسفرت هذه العملية حالا أو مالا الى اكتساب العضوية بمجلس الشعب .

المحكمة :

ومن حيث أن الدستور قد نص في المادة (٩٢) بالفصل الثاني منه بشأن مجلس الشعب على أن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه . وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد احالتها اليه من رئيسه . ويجب احالة الطعن الى محكمة انتقز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به وتعرض نتيجة التحقيق . والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال سبتين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس » . ومن حيث أن مفاد حكم هذه المادة على ما جرى به من قضاء هذه المحكمة أن الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها ، في إطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، إنما هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها

وانى تنبئ في معناها الفنئ العقيق في عمليات التصويت والفرز وعلان النتيجة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السيادية للمعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ وبصفة خاصة لاحكام المادتين ٣٦ ، ٣٧ ومن ثم يكون الطعن على اية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تتر بها العملية الانتخابية بالمعنى الدستوري والقانوني الفنئ العقيق على النحو المثار اليه من اختصاص مجلس الشعب وحده بياشر اعمالا لمريخ حكم المادة (٩٣) من الدستور المثار اليها ، وعلى الوجه المنصوص فيها ، ايا ما يكون وجه هذا الطعن او اسنله . ولا يغوت هذه المحكة التثويه الى ان هذا الاختصاص المتوط بمجلس الشعب بحكم الدستور لما يمارسه هذا المجلس كاختصاصا لاحكام الدستور والقانون وبناء على ما ينتهى اليه في تحقيق الطعن بمحكة التقضى ولا يسوغ اخضاعه للاهواء السياسية او الحزبية الا يمشتر فضلا في منازعة على صحة العضوية المتعلقة بسلامة النظام العلم الدستوري وفي اطار سيادة القانون ونزاهة وتجرى القضاء الذى يجب ممارسته ، ايا كتبت الجهة القائمة عليه على هذا الاساس ، فلا تطفى عليه اية نزعة من الهوى او الغرض تعد به وتناى عن قسمة العمل القضائى الذى يلتزم التزاما مجردا بصحيح حكم القانون وحقيقة الحال وثبوت الواقع .

ومن حيث انه متى تعلق الامر بالمعنى على بطلان عملية الانتخاب بالمعنى الفنئ المثار اليه فيما سبق ، فانه لا يغير من اختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في هذه الطعون والمنازعات ما قد يشار من تفرقه بين حالة ما اذا اسفرت عملية الانتخاب فضلا عن انتخاب احد المرشحين واكتسابه صفة العضوية بمجلس الشعب ، وبين ما اذا لم تسفر العملية الانتخابية من ذلك ما يقتضى الاعلاء بين المرشحين لعدم حصول اى منهم على الاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة اعمالا لحكم المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في ثفان مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩٠ ، وذلك ان معاد حكم المادة (٩٣) من الدستور المثار اليها ، على ما سبق البيان ، ان كل نعى على عملية

الانتخاب بالمعنى الدستورى والقانونى الفنى الدقيق ، فى مرافله المتتابعة انتشار اليها ، يكون داخلا فى اطار الاختصاص المقرر لمجلس الشعب بالتفصل فى صحة عضوية اعضائه بعد التحقق الذى تجريه محكمة النقض وبناء على ما ينتهى اليه هذا التحقيق من تحديد لوائح الحال ، نظاما كان التعمى على العملية الانتخابية فى أية مرحلة من مراحلها وإياها ما كان وجه هذا التعمى ، كان الاختصاص بنظره لمجلس الشعب ، وبذلك لا تتقطع اوصال المنازعة الواحدة فى صحة العضوية حالا أو مالا ، وهى بعد المنازعة فى مدى صحة العملية الانتخابية من تصويت وفرز وإعلان للنتيجة على وجه ما سبق البيان . ويستوى فى ذلك أن تكون عملية الانتخاب قد أسفرت عن فوز مرشح بعميته بحصوله على الأغلبية المطلقة أم لم تكن قد أسفرت عن فوز مرشح وأما كلتفت عن وجوب إعادة بين مرشحين أو أربعة مرشحين على الوجه المنصوص عليه بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة عشر من قانون مجلس الشعب المعدل بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ . فمناط تحديد الاختصاص المقرر لمجلس الشعب وحده أن يكون مرد الطعن إلى ما شأب العملية الانتخابية من بطلان متى أسفرت هذه العملية حالا أو مالا إلى اكتساب العضوية بمجلس الشعب .

وبن حيث أنه بالترتيب على ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وهى حسبما سلك البيان لا تمدو أن أن تكون مثارعة فى صحة العضوية لمجلس الشعب تد تخالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بلفقه .

(طعن ٢٠٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)

ثانيا - اعلان نتيجة الاستفتاء هو خاتم الاجراءات

التي يبر بها تعديل الدستور

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

اعلان نتيجة الاستفتاء هو خاتم الاجراءات التي يبر بها تعديل الدستور وتنتج به مرافله - نفلا التصيلات الدستورية بنوط بهذا الاعلان ويربط به ارتباطا لا انفصام له باعتباره يقرر تلم الاستفتاء

وما يليه من وقائع اذ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء يعتبر التعديل الدستوري نافذاً — المجلس بقرار اعلان النتيجة من حيث تملبه او اكتمال الوقائع التي يقوم بها وتضمن القرار تقرير تملها وتضمن بحكم اللزوم المساس بالمواد الدستورية المعلة ذاتها وتعطيل نفاذها — التعرض لمشروعية هذا القرار هو تعريض في ذات الوقت بتلك المواد وتشكيك في مشروعيتها .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٨٩ من الدستور قضت بان لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور . ويجب ان يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية الى هذا التعديل . فلذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب ان يكون موقعا من ثلث اعضاء المجلس على الأقل . وفي جميع الاحوال ينال ثلث المجلس مبدء التعديل ، ويصدر قراره في شأنه بأغلبية اعضائه ، فاذا رفض الطلب لا يجوز اعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض واذا وافق مجلس الشعب على مبدء التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديلها ، فاذا وافق على التعديل ثلث اعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شأنه . فاذا ووفق على التعديل اعتبرنا فذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء . ومما قد تقدم ان اعلان نتيجة الاستفتاء هو ختام الاجراءات التي يمر بها تعديل الدستور ، وتنتج به مراصله . وان نفاذ التعديلات الدستورية منوط بهذا الاعلان ومرتبطة به ارتباطا لا انفصام له باعتباره يقرر تمام الاستفتاء وما تاليه من وقائع ، اذ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء يعتبر التعديل الدستوري نافذاً . وعليه فان المساس بقرار اعلان نتيجة الاستفتاء من حيث تملبه او اكتمال الوقائع التي يقوم بها وتضمن القرار تقرير تملها يقتضين بحكم اللزوم المساس بالمواد الدستورية المعلة ذاتها وتعطيل نفاذها ، كما وان التعرض لمشروعية هذا القرار هو تعريض في ذات الوقت — حسبما ذهب اليه بحق الحكم المأمون فيه — بتلك المواد ، وتشكيك في مشروعيتها . وهذا المعنى لم يغيب عن الطاعنين اذ طلبوا وقف تنفيذ والغاء قرار اعلان نتيجة الاستفتاء وكلفة

ما ترقب أو يترتب عليه من آثار . ذلك أنه لا مراء في أن أول أثر مباشر لما يطنون . هو تقرير عدم تمام الاستفتاء وهو ما يستتبع حتما وقف تصاد تلك التعديلات الدستورية وأهدارها . ومتى استبان ذلك فإن الحكم المظنون به لم يجاوز الحق والقانون إذ خلص من تكليفه للدعوى إلى أنها تستهدف في حقيقة الأمر التعديلات الدستورية ذاتها التي كانت موضوعا للاستفتاء والتي يرتبط تفلأها بالقرار المتضمن إعلان النتيجة بإغاثها ووقف تنفيذها .

ومن حيث أنه لما كان إثارة المطاعن حول إجراءات إصدار الدساتير أو تعديلها وما انتطوت عليه من أحكام ، هي من المسائل التي يجاوز نظرها والتعقيب عليها الاختصاص الولائي للقضاء الإداري ، لذلك فقد أصاب الحكم المظنون فيه وجه الحق والقانون إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، لذات الأسيلب التي تلم عليها — ويغدو الطعن المسائل حقيقة بالرفض .

(طعن ٦٧٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/١/١٩٨٦)

مقدمة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نفسا — مجلس الدولة هو القاضي العام للمنازعات الإدارية والتأديبية

مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يعتبر صاحب الولاية العامة والقاضي الطبيعي المختص بنظر الطعون في القرارات الإدارية وسائر المنازعات الإدارية متى يكون الاختصاص بنظر نوع معين من هذه المنازعات لحكم أو لجهة أخرى فإنه يتمين على محكم مجلس الدولة عدم التقول على هذا الاختصاص .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٦٨) من الدستور تقضى بأن التقاضي حق مضمون ومكول للمس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء إلى تاضيه الطبيعي ، وتكل الدولة تقريب جهات القضاء عن المتظلمين ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عدل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

(م — ٢٧)

ومن حيث أن المادة (١٧٢) من الدستور تقضى بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وبمى الدعاوى القضائية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

وحيث أن المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد بين اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالمسائل المحددة بها ومن بينها الطعون الخاصة بقرارات الهيئات المحلية والطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات لغناء القرارات الإدارية النهائية وبكذلك مسائل المنازعات الإدارية .

ومن حيث أنه يبين من أحكام هذه النصوص الدستورية والقانونية أن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يعتبر صاحب الولاية العامة والقاضى الطبيعى المختص بنظر الطعون فى القرارات الإدارية ومسائل المنازعات الإدارية ، إلا أنه متى تضمن الدستور أو القانون فى الحالات التى يجوز فيها ذلك ، النص الصريح على أن يكون الاختصاص بنظر نوع معين من هذه المنازعات لمحاكم أو لجهة أخرى فإنه يتمم على محكم مجلس الدولة عدم التمول على هذا الاختصاص بذات درجة وجوب حرصها على أعمال اختصاصها المقرر لها طبقاً لأحكام الدستور والقانون دون انطراط أو تفريط ، وعلى هذه المحاكم أداء رسالتها فى إنزال رقابة المشروعية المقررة لها فى حدود هذه الولاية ، وهذا الاختصاص دون تجاوز أو انقاص .

(نطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٩١/٢/٩)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

مجلس الدولة هو قاضى القانون العام والقاضى الطبيعى بالنسبة للمنازعات الإدارية — نص المادة ١٧٢ من الدستور لا يغفل بد المشرع العادى عن أسناد الفصل فى بعض المنازعات الإدارية الى جهات قضائية أخرى إذا ورد نص خاص فإنه يكون على سبيل الاستثناء والخروج عن الأصل — لذلك يجب ألا يتوسع فى تفسيره ولا يقلص عليه — يلزم فى هذه الحالة تحديد نطاق الاستثناء تحديداً دقيقاً لأعمال مقتضاه فى حدود نطاقه وبما لا يمس الأصل العام المقرر فى الدستور .

المحكمة :

ومن حيث أن الفصل في المادة ١٧٦ من الدستور على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية في الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » . والنص في المادة المتعلقة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

أولا — رابع عشر سائر المنازعات الإدارية » . — يدل على أن الدستور — ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — قد أضفى الولاية العامة على مجلس الدولة في نظر المنازعات الإدارية فاضحى هو قاضي القانون العلم والقاضي الطبيعي بالنسبة لهذه المنازعات ، ومع التسليم بما تضمنت به المحكمة الدستورية العليا من أن هذا النص لا يفصل بد المشرع العادي عن اسناد النصل في بعض المنازعات الإدارية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العلم واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها — الا أنه يبقى اختصاص مجلس الدولة وولايته بالنسبة للمنازعات الإدارية هو الأصل العلم ، بحيث اذا ما عرضت على محكمة منسوبة إدارية لا نستظل بنص خاص وصريح في قانون يفيظ الاختصاص بنظرها الى جهة أو هيئة قضائية أخرى ، كان الاختصاص — ولا شك — ثلثا لمجلس الدولة بغير منازع . أما اذا ورد نص خاص من هذا القبيل ، فانه يكون على سبيل الاستثناء والخروج عن الأصل ، ومن ثم يفسر بقدرة ولا يتوسع فيه ولا يقبل عليه ، ويلزم في هذه الحالة تحديد نطاق الاستثناء تحديدا دقيقا لأعمال متفناه في حدود نطاقه وبما لا يمس بالأصل العلم المقرر بالدستور .

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

مجلس الدولة هو القاضي المصم للمنازعات الإدارية والتأديبية وهو القاضي الطبيعي بمحكم مجلس الدولة على اختلاف درجاتها وطبعتها — محكم مجلس الدولة هي التي تتولى مسئولية رسالة رعاية التزام الدولة وجميع أجهزتها الإدارية بسيادة الدستور والقانون في تصرفاتها الإدارية — قد حظر الدستور صراحة النص في أي قانون على تخصيص أي عمل أو تصرف إداري من رقابة القضاء — لا يسوغ لمحكم مجلس الدولة التي تتولى رسالة للمدالة الإدارية وتحصى سيادة القانون إلا أن تؤدي دورها بما يتفق مع كون دور القاضي الإداري في الدعوى هو دور إيجابي .

الحكمة :

ومن حيث أنه انطلاقاً من حق كل إنسان في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وحقه في إبداء دفاعه أصالة أو وكالة أمام القضاء وفقاً لمواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان وبصريح أحكام الدستور أنصرت ومن أن مجلس الدولة وفقاً لأحكام المادة (١٧٢) من هذا الدستور هو القاضي المصم للمنازعات الإدارية والتأديبية وهو القاضي الطبيعي بمحكم مجلس الدولة على اختلاف درجاتها وطبعتها وهذه المحكم هي التي تتولى مسئولية رسالة رعاية التزام الدولة وجميع أجهزتها الإدارية بسيادة الدستور والقانون في تصرفاتها الإدارية التي حظر الدستور صراحة النص في أي قانون على تحقيق أي عمل أو تصرف إداري من رقابة القضاء في المواد من الدستور تستهدف بذلك إعلاء سيادة الدستور والقانون والمشرعية في ظل تلك الأعمال والتصرفات باعتبار أن هذا الإعلاء هو الأسس الرئيسية للدولة والديمقراطية الخاضعة للسيادة الشعبية ومن ثم فانه لا يسوغ لمحكم مجلس الدولة التي تتولى رسالة للمدالة الإدارية وتحصى سيادة القانون إلا أن تؤدي دورها على النحو الذي جرى عليه القضاء الإداري وقضاء هذه المحكمة بما يتفق مع كون دور القاضي الإداري في الدعوى هو دور إيجابي لأنه نور لقلبة النزاع يكون مسئولاً عن إعلاء المشرعية وسيادة القانون وحماية المصالح المصم حيث تلك المحكمة الدعوى الإدارية أو التأديبية وتدفع جميع إجراءاتها

نحو غايتها وهي تحقيق سيادة الدستور والقانون والمشروعية والصلح العام التي تقرر متى تكون الدعوى سالحة للفصل فيها من أن تقوم هيئة مفوضي الدولة باستيفاء جميع الأوراق والمستندات اللازمة بشأنها خلال مرحلة تحضير الدعوى في موضوعها طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ . أو أن تقوم المحكمة ذاتها باستكمال ما يلزم من مستندات وأوراق وإيضاحات في الموضوع ومد أحالة الدعوى من هيئة مفوضي الدولة للبراعة . أو في حالة مباشره المحكمة دون تحضير من هيئة المفوضين لولايتها في الفصل طلبات وقف التنفيذ لحالة الاستعجال فلا تحجز الدعوى لحكم إلا إذا استوفيت مستنداتها وإجراءاتها اللازمة للحكم فيها دون مغل يرتب ضياع الحقوق وإهدار حسم النزاع على المشروعية والشرعية في القرار أو التصرف الإداري التي ما كانت لتضيق لو أن المحكمة كانت مسار الدعوى في الاتجاه الصحيح الذي يقوم على الفحص المتأن في اتجاه استقصاء جميع جوانب النزاع المطروح وزواياه وأبعاده بما يمكن للقاضي الإداري من حسمه، أن طبيعة الدعوى الإدارية أو التأديبية التي تقتل بروابط القانون العام وبصفة خاصة دعوى الإلغاء تفرض حتما إيجابية من القاضي الإداري: لئلا يتولى الفصل فيها لصالح الشرعية والمشروعية وإعلاء رايه سيادة القانون في شأن المنازعة الإدارية، أو التأديبية ولو نقل المدعى عن بعض إجراءات دعواه لأن القاضي الإداري هو قاضي للمشروعية والصلح العام والأمن الأول على حمايتها والحفاظ على إعلاء هيبتها وقداستها وحمايتها ومن أبرز أمثلة ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة تطبيقا لهذه المبادئ عدم تطبيق نظام مطلب الدعوى الذي يعرفه القاضي للمدعى واعتبار تقديمه طلب الإلغاء من الرسوم قاطعا ليمدأة قضاة دعوى الإلغاء . . الخ .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فقد كان من الواجب على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قبل أن تقضى بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع التوكيل عن المدعين أن تكلف المدعين والحاضرين عنهم بذلك وتحدد أجلا معقولا لإيداع ما تراه في هذه الشأن لأنها محكمة رسالتها وغايتها الفصل في المنازعات الإدارية تطبيقا للمشروعية وسيادة القانون قبل أن تقضى بعدم قبول الدعوى على النحو الذي قضى به الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان الحكم الطعن قد قضى بالمخالفة
لنصحيح احكام القانون بعدم قبول الدعوى لعدم تقديم مسند الوكالة عن
المحامي الذي حضر عن المحامين المدعين ، فله يكون قد اخطا في تطبيق
القانون وفي تفسيره وتاويله ومن ثم يتعين القضاء بالغتة ، ولما كانت محكمة
اول درجة لم تفصل في موضوع الدعوى وحتى لا يهدر حق المدعين الطاعنين
في مرحلة من مراحل التقاضي امام محكم مجلس الدولة فان هذه المحكمة تلمر
باعادة الدعوى بحالتها الى محكمة القضاء الادارى (دائرة منازعات الأفراد
والهيئات) للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة ١٨٤
من قانون المرافعات وحيث أنه لم يتم الفصل في موضوع النزاع .

(طعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٨/٥/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

عاشرا — خضوع الضرائب العامة لمبدأ الشرعية القانونية

نخضع الضرائب العامة لمبدأ الشرعية القانونية — مركز الممول للضريبة
مصدرة للقانون — ليس القرار الصادر بربط الضريبة سوى قرار كشف لهذا
المركز يكون الخاضع للضريبة ان يلجا الى القضاء ناعيا على أى اجراء من
تجراءات بربط الضريبة مخالفة للقانون دون ان يمنعه من ذلك فوات المواعيد
المقررة قانونا لقبول الطعن بالالغاء في القرارات الادارية ما لم ينص المشرع
في القانون المنظم للضريبة على خلاف ذلك — المنازعة في أى اجراء من إجراءات
ربط الضريبة تعد منازعة من المنازعات الضريبية التى تندرج في نطاق القضاء
الكامل لمحكمة مجلس الدولة ولا تقيد بالمواعيد المقررة قانونا لقبول دعوى الالغاء
مواعيد الطعن في قرارات ربط الضريبة تظل قائمة ولا تسقط الا بسقوط
الحق ذاته بفوات مواعيد التقادم التى تسرى في شكله قانونا — ما لم ينص
القانون صراحة على موعد معين لقبول التظلم من الاجراء الضريبى او انظمن
فيه أو مهلة محددة يسقط بعدها حق صاحب الشأن في الطعن عليه .

الحكمة :

ومن حيث أن أحكام الدساتير المتعلقة لجمهورية مصر العربية وأخرها الدستور الحالي الصادر في ١٩٧١ قد توافرت على النص على أن « انقضاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون وبمقتضى هذا المبدأ التامستوى تخضع الضرائب العامة لمبدأ الشرعية القانونية ، بحيث يتعين أن تحدد بقانون الأركان الأساسية للضرائب العامة أى تحديد النوع الخاضع للضريبة ومصرها وفئاتها والمول الخاضع لها على نحو عام مجرد يحقق مبدأ المساواة بالنسبة لجميع المولين الخاضعين وذلك سواء في انشاءها وفرضها أو في الاعفاء منها وعلى وجه لا يسمح للسلطة القضائية على تنفيذها أن تترخص بسلطة تقديرية في الاخضاع للمولين أو تجسّد الأوعية الخاضعة للضريبة أو تخفيض فئاتها أو الاعفاء منها ومن ثم فإن الأصل في المركز القانوني للمول خضوعاً أو اعفاء أنه مترك يحدده القانون وحده وفقاً لما يتوفر فيه من أوصاف وشروط حددها المشرع للخضوع والاعفاء وقواعد الربط للضريبة والسعر المحدد لها ، فمركز المول للضريبة مصدره القانون وليس لقرار الصادر بربط الضريبة سوى قرار كاشف لهذا المركز ، واستناداً الى هذه المبادئ الدستورية وفي ظلها صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان الزراعية والقوانين المعدلة له ونص في المادة ١ منه على أن تفرض ضريبة الأقطان على جميع الأراضي الزراعية المزروعة فعلاً ، أو القائمة للزراعة على أساس الإيجار السنوى المقدّر لهذه الأرض ، كما نصت المادة ٢ بعد تعديلها بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٤٣ على أن « يقدر الإيجار السنوى طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات ، ويجب المشرع في إجراءات إعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل ، وقضت المادة ٣ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ بأن تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الإيجار السنوى للأرض وعند تحديد ضريبة الفدان نجبر كسور القرش صاغ الى قرش كامل .

وحيث انه يبين من النصوص المتقدمة ان المشرع قد حدد — في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه — على نحو منضبط — الأحكام الخاصة بربط الضريبة على الأطنان الزراعية فحدد احوال فرض الضريبة بطريقة دائمة أو مؤقتة كما حدد مواعيد استحقاقها وطريقة دفعها والإجراءات الخاصة بتحصيلها ، وذلك كله على وجه لا يسمح للجهة القائمة على التنفيذ بسلطة تقديرية في تحديد قيمة الضريبة الاعفاء منها ، حيث يقتصر دورها على مجرد اتخاذ الإجراءات القانونية التي تفرضها القانون لتحديد قيمة الضريبة في مواجهة الخاضع لها وذلك بنقل المركز القانوني العام المجرى أنوار في القانون الى مركز ذاتي ينفرد به الممول الخاضع للضريبة الذي يستند مركزه القانوني — من حقوق والتزامات من القانون مباشرة ، دون ان يكون لهذه السلطة ملكية إصدار قرار اداري يتشعب أو يعدل أو يلغى المركز القانوني بالمعنى القانوني الحقيقي

فحيث تقتصر الادارة الضريبية على اتخاذ الإجراءات التي أوجبها القانون لتحديد حقوق والتزامات الخاضع للضريبة على الوجه الذي حدده القانون المذكور بحيث يكون لهذا الأخير في أي وقت من الأوقات كاصل عام ما لم ينص المشرع صراحة في القانون المنظم للضريبة على خلاف ذلك ان يلجأ الى القضاء ناعياً على أي اجراء من اجراءات ربط الضريبة مخالفته للقانون بما يترتب على ذلك من اخلال بمركزه القانوني الثابت له بمقتضى القانون دون ان يمنعه من ذلك فوات المواعيد المقررة قانوناً لقبول الطعن بالاعفاء في القرارات الادارية ، اذ تخضع المنازعة في أي اجراء من إجراءات ربط الضريبة ان تكون من المنازعات الحقوقية التي تتدرج في نطاق القضاء الكامل لمحاكم مجلس الدولة ولا تتقيد بالمواعيد المقررة — قانوناً لقبول دعوى الاعفاء ، ومن ثم فانه ما لم ينص القانون صراحة على موعد معين لقبول التظلم من الاجراءات انضريبي أو الطعن فيه أو مهلة محددة يسقط بعدها حق صاحب الشأن في الطعن عليه ، فان مواعيد الطعن في قرارات ربط الضريبة تظل قائمة لا تسقط الا بسقوط الحق ذاته بنوات مواعيد التقادم التي تسري في شأنه قانوناً .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان معيرية الضرائب العقارية بسوهاج تد حرت الاستمارة الخاصة بربط الضريبة في ١٩٨٣/١١/٢٨ ، وصادق عليها وزير الخزانة بلنيلية في ١٩٨٣/١٢/٢ وتضمنت الاستمارة الخاصة بالتسوية المودع صورتها ملف الطعن الاطيان المضافة طبقا للقانون ومفردات المبالغ الخاصة بالتسوية من ضريبة أصلية وتأمينات وسجل عيني وخلافا ، فقدم الطاعنون دعواهم ٥٩٦ لسنة ٤٠ في امام محكمة القضاء الاداري بطعنا في هذه التسوية ، للأسباب الواردة بالدعوى التي اودعوا عريشتها في ١٩٨٥/١١/٥ مستونية لوضعها الشكلية ، فقد اضحى من المتعين قبولها والبت في مدى سلامة التسوية المطعون فيها ، ولولا اتخذت الدعوى شكل الطعن في قرار اداري رسمى بالقرار رقم ٣٠٧ وحيث ان هذا القرار يزعم انه قرار اداري ينشئ لمركز قانوني ليس له وجود قانوني في حقيقة الحال بالنسبة لطبيعة المركز القانوني للممول والذي منشاء واساسه احكام القانون مباشرة ، وليس هذا القرار للتنفيذ الصادر كاشفا عن هذا المركز القانوني من الإدارة الضريبة المختصة ، فليس من شأن هذه التسمية لذلك القرار التنفيذ للكشف عن المركز القانوني للممول والذي ليس له مدى في حقيقة الحال قانونا ان تفلق امام اصحاب الشأن سبيل الطعن المراكز القانونية المتعلقة بهم بشأن ربط الضريبة او الاعفاء منها او تحصيلها او تقيدهم بمواعيد لم ينص عليها القانون في المنازعة امام القاضي الطبيعي المختص بنظر المنازعة الضريبية .

واذ انتهجت المحكمة غير هذا النهج ، واتبعت سبيل الجهة الادارية في اعتبار قرار ربط الضريبة من القرارات الادارية التي يتقيد الطعن فيها بالمواعيد المقررة لقبول دعوى الاعفاء سعيا وراء تحصين قراراتها في هذا الشأن ، وانتهت من ذلك الى استغلاق باب الطعن امام اصحاب الشأن ، فانها تكون قد اخطأت فيها انتهت اليه من الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا ، واذا لم تبت المحكمة في موضوع الدعوى التي لم تنهيا اوراقها بعد الفصل فيها وحتى لا يحرم طرفي المنازعة من مرحلة من مراحل التقاضي في الموضوع امام محكم مجلس الدولة ، فقد اضحى متعينا احالة الدعوى محكمة اول درجة للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

(طعن ٢٠٦٨ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٩٢/٧/٢٨)

حق الارتفاق

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المادة ١٠٦ من القانون المدني مفادها - حق الارتفاق يكسب بعمل قانوني أو بالمرأه - لا يكسب حق الارتفاق بالتقادم - يكسب حق الارتفاق بالتقادم اذا كانت الارتفاقات ظاهرة - بما فيها حق المرور - لا يستتبع حق المرور للدعى من مجرد وجود فتحة باب في السور المواجه طالما ان ما ذكر بالمعاينات عن هذه الفتحة لا يدل على انها منفذ ظاهر ومستغرق للمرور المدة القانونية لاكتساب هذا الحق بالتقادم .

الحكمة :

يقوم الطعن على ان الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله حين استند الى تقرير الشرطة بأنه لا يوجد منفذ آخر لارض المدعى على الطريق العام الا عن طريق منفذ النزاع . فقد بنى على ذلك وجود حق ارتفاقه بالمرور له على ارض الوحدة الصحية واعتبار اقلية السور دون ترك فتحة له يمر منها امتداء على حق المرور . وذلك على الرغم من ان البلب المتول بوجوده مخلق منذ امد طويل ولا يستعمل ، لاخلاله بالمنفعة التي تقوم بها للوحدة الصحية ، اذ يعتبر متنفذا خلسا على مال ذى نفع عام بما يخالف القانون . كما ان للدعى منافذ اخرى يقوم باستخدامها للوصول الى الطريق العام بعيدا عن هذا المنفذ . وبالتالي فلا وجود لحق ارتفاق بالمرور له اصلا . وبافتراض وجوده فانه يكون قد سقط بعدم الاستعمال طيلة مدة تزيد على خمس سنوات وبذلك يكون القرار المطعون فيه مطابقا للقانون .

ومن حيث انه من ركن الجنية في طلب وقف التنفيذ فليظهر من الأوراق المودعة حافظة مستندات الحكومة ان ارض الوحدة الصحية بناحية مسرع مركز اسبوط التي تقرر اقلية السور حولها آلت الى الدولة بطريق التبرع من بعض الاهالى وليس من بينهم المدعى ، كما لا يبدو ان احدا من أسرته من بين المتبرعين . وقد وردت البيانات الخاصة بهذه الأرض وقت التبرع بها في عام ١٩٦٩ خلا من اية اشارة الى وجود بلب يفصل بين املاك المدعى

وأرض الوحدة الصحية المشار إليها . ففي المعينة التي قامت بها الإدارة بتاريخ ١٦٦٩/٧/٢١ ثبت أن املاك المدعى تجاور الأرض المذكورة من جهة واحدة هي الجهة الغربية . وذكر أن الحد الغربي للأرض مسور بمبنى ملك دون أية إشارة إلى وجود فتحت فيه . كما أن المعينة التي تمت بموقع الأرض بتاريخ ١٦٦٩/٨/٥ بشأن وضع العلامات التحديدية لتحديد قطعة الأرض المذكورة ورد بها أن حدها الغربي مسور جنيئة ملك (.....) ولم يرد في محضر هذه المعينة ذكر لفتحت في هذا مسور ، كذلك فإن المعينة التي تمت بتاريخ ١٦٨٢/٨/١١ — بعد رفع الدعوى — للأرض المقام عليها الوحدة الصحية أفادت بأنه يوجد بالجهة الغربية سور حديقة وأمامه قوائم سور شائك ملائت موجودة وأشجار كثفون ومحضر هذه المعينة هو الذى أشار لأول مرة إلى أنه يوجد باب في السور الغربى للوحدة عرضه ٨٠ سم ، ولا يستعمل لأى شيء لأنه يفتح في قلب الوحدة . ولا يتضح من محضر الشكوى رقم ١٢١٤ لسنة ١٦٨٢ إدارى مركز اسبوط المودع صورته بحفظة مستندات المدعى سوى إشارة إلى وجود باب يفتح على حديقة ومنزل المدعى على بعد ٣٦ مترا من الطريق العمومى . وذكر أن الداخل إلى هذا الباب يمر من الجسر بأرض المستشفى وهو المنفذ الوحيد له وهذه الأوضاع القائمة على الطبيعة على الوجه السالف بيليه لا تنبئ عن وجود وضع ظاهر يستفاد منه حق المرور على أرض الوحدة الصحية المذكورة بالنسبة للمدعى وذلك طبقا لنص المادة ١٠١٦ من القانون المبنى التى نصت على أن :

١ — حق الارتفاق يكسب بعمل قفونى أو بالمراث .

٢ — ولا يكسب بالتقادم الا الارتفاقات الظاهرة بما فيها حق المرور .
» ومن ثمة فلا يستنتج وجود حق المرور للمدعى من مجرد وجود فتحة باب في السور المواجه لأرض الوحدة الصحية من الناحية الغربية طالما أن ما ذكر بالمعاملات عن هذه الفتحة لا يدل على أنها منفذ ظاهر ومستطرق للمرور المدة القانونية لاكتساب هذا الحق بالتقادم الطويل — مما ورد بشأنها

من أنها تعرض ٨٠ مسم كلن طبقا للمعايينة التي تمت في عام ١٩٨٢ كما انها على هذا النحو لا تسمح بالمرور الكافي الذي يقوم معه ما قرره القانون بشأن حق المرور بل اغلب الظن انها اقيمت في السور الفاصل بين ارض الوحدة الضحية املك المدعى على سبيل التسامح الذي لا اثر له في اكتساب الحقوق المعينة ومنها حق المرور ، فاذا ما اضعف الى ما تقدم ان مصلحة الوحدة الضحية ظاهرة في اقلية سور حولها لما يحقته ذلك من مصلحة عامة وان بالأوراق ما يستفاد منه ان للمدعى منافع اخرى كما يتضح ذلك من المعايينة التي اجرتها الجهة الادالية بتاريخ ١٩٨٢/١١/٨ المشار اليها فيكون انقزار المطعون فيه بحسب الظاهر مطابقا للقانون وعلى هذا الاسس ينهار ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ بما يقتضى رفض الطلب . واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فانه يكون قد خالف القانون مستوجبا الالفاء والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى بالمصروفات عن درجتي التقاضي .

(طعن ٢٥٢٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٨/٤/٩)

حقوق الإنسان

الأصل في الإنسان البراءة

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

المادة ٦٧ من الدستور لعام ١٩٧١ نقض بأن الأصل في الإنسان البراءة - ما لم تثبت أدانته بيقين - في محاكمة قانونية علنية تكفل له خلالها ضمانات الدفاع عن نفسه - تطرق الشك في وقوع الفعل أو نسبته إلى المتهم - أثره - براءة المتهم .

الحكمة :

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية في مجال المسؤولية الجنائية كانت لم تأبيح ضرورة ثبوت الفعل المكون للجريمة ثبوتاً يقينياً بذل مستخلص استخلاصاً سابقاً قبل التهم به ، وأنه لا يسوغ قانوناً أن تقوم الإدانة على أدلة مشكوك في صحتها أو دلالتها : والاكتت تلك الأدلة مزعومة الأسس ، متناقضة المضمون ، مرغوة من ثبات اليقين ، ويرجع ذلك إلى القاعدة التي أرساها الدستور في صريح نص المادة ٦٧ منه أن الأصل هو البراءة ما لم تثبت أدانة المتهم بيقين في محاكمة قانونية علنية تكفل له خلالها ضمانات الدفاع عن نفسه عن أفعال محددة ، بحيث إذا تطرق الشك في وقوع الفعل أو نسبته إلى المتهم تعين العود إلى الأصل الطبيعي وحمل أثره على البراءة .

ومن حيث أنه بالبناء على ما سبق ، وعلى أنه لم يثبت من الأوراق أو من الأقوال ما يفيد القطع بيقين على أن ما نسبته القرار الطعون فيه لأطامن - من خروج على مقتضى الواجب الوظيفي بقتضائه مبلغ نمجية من مؤوسسه المحضر / رفعت السادات معبد نظير التفلفي عن أخطائه الوظيفية والاحجام عن تحرير مذكرات ضده عند أخلاله بمواعيد العمل - قد قام في حقه ، إذ افتقرت الأوراق والتحقيقات من ثمة دليل يؤزر الشك

متولته ان الطاعن وهو رئيسه تتدّ داب على اجباره على اداء مبالغ نقدية للمبرر الذى سلفه ، بل ان شواهد الحال تنبىء بغير ذلك وتكذب الشاكى الذى جاءت صحيفته جزاءاته مقلنة بمقتضى بالتحقيقات والجزاءات التى تكررت بالخصم من راتبه لعدد مقبولة في زمت سابق ومعاصر ولاحق على الواقعة التى نسبها للطاعن عن مخالفت متنوعة قوامها الاهمال في العمل والاخلال به تارة بالتراخى في تنفيذ الاعلانات الجنائية والأوراق القضائية والأحكام والتقاعد في رد الأوراق لقلم المحضرين وتحرير الاخطارات مخط غير معروف ، الى الانتطاع عن العمل والتغيب عنه دون اذن وتبخل الاعتداء بالأموال والأعمال مع الغير ، ومثل ذلك الشاكى - وهذا لسان حاله - لا ينبغي ان يركن لقوله مجردا على رئيسه دون ان يقترن ذلك بدليل يؤيده ويساعده - ويخلصه ان الطاعن قد خلت صحيفته من ثمة جزاء وقع عليه طيلة خمس سنوات سابقة ، تواترت تقارير كلفيته فيها على مرتبة الممتاز ، الامر الذى يهدر قول الشاكى أنه قد داوم على اعطاء الطاعن مبالغ نقدية للتخاضى عن اخطائه واخلاله في العمل ويكذبه ، ماذا اضيف الى ذلك ان التحريات التى قررت بها هيئة الرقابة الادارية استتقت مصفرها من احوال الشاكى دون ان تشفع بدلائل اخرى تطمن لجسدية الاتهام وصحته في حق الطاعن ، فضلا عن ان واقعة اخراج مبلغ من النقود من درج مكتب الطاعن يعد اذ تمام الشاكى بوضعه به لا تعد بذاتها دليلا على صحة قول الشاكى اذ لا ينسب ما فعله مع تقريره بأنه قد داوم على اعطاء الطاعن في مستهل كل اسبوع مبلغا من المال لأن في تلك المداومة ما يخفيه عن ايداع المبلغ احد اخراج مكتب الطاعن اكتفاء بمنلولته له يدا بيد ، واذا كان الحوار الذى دار بين الشاكى والطاعن ولذى قبل بتسجيله على نحو سابق على الضبط قد خلا من ثمة حديث للطاعن يحينه ، في الوقت الذى اترك فيه الشاكى في تحقيقات النيابة العامة ان هيئة الرقابة الادارية قد زودته بلجهزة لتسجيل الحوار وقد نفى جميع من سئلوا في تلك التحقيقات حدوث مقولة الشاكى او حتى سماعها من قبل ، وبالتالي تجيء ادانة الطاعن متفجرة مع المبدأي والامر الحكمة للمسئولية التأديبية من وجوب وحتمية قيلم الادانة على الثبوت واليقين ، لا على الظن والتخمين .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد أدان سلوك الطاعن بواقعة لم يتم الدليل اليقيني لصحتها في حقه ثم قضى تبعاً لذلك بمجازاته بالفصل من الخدمة ومن ثم يكون ذلك القرار مخالفاً للقانون لافتقاره إلى السبب الصحيح المبرر له قانوناً ، مما يجعله خليفاً بالغاثة مع ما ترتب عليه من آثار كناوجب القضاء ببراءة الطاعن مما نسب إليه .

(طعن رقم ٥٠١ لسنة ٣٩ ق بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٦)

حق العمل

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

العمل حق وواجب وشرف — تكفله الدولة ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى ولاداء خدمة عامة وبمقابل عادل — لا اجبار فى تولى الوظائف العامة والاستمرار فيها الا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة وعلى سبيل الحصر فى القانون — الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها فى خدمة الشعب — وتكفل الدولة حمايتهم وتقيامهم بآداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب (المادتان ١٢ و ١٤ من الدستور) — انلك اعتبرت الاستقالة فى قوانين العاملين المتعاقبة من اسباب انتهاء الخدمة — وان كانت هذه القوانين ايضا قد نظمت كيفية اعمال اقر الاستقالة بعد تقبيلها بما يتلالم مع رعاية حسن سير وانتظام المرافق العامة — المادتان ٩٧ و ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام العاملين المدنيين بالدولة — لا يتربى على تقديم العامل لاستقالته — عدم اعتبارها مقبولة فور تقديمها — بل يتعين على العامل الاستمرار فى آداء واجبات الوظيفة حتى يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او رفض قبولها او تمضى المدة التى حددها القانون لاعتبارها مقبولة .

الحكمة :

ومن حيث ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فيما بنى عليه قضاءه برفض الفاء القرار اصادر برفض قبول استقالة الطاعن من الخدمة على اطلالته — لان هذه السلطة من اطلاقات الجهة الادارية التى لا يعقب عليها هذا الرأى غير مسديد ذلك ان المبدأ الدستورى والقانونى المقرر فى هذا الشأن هو الا اجبار فى تولى الوظائف العامة او الاستمرار فيها الا فى احوال المنصوص عليها صراحة وعلى سبيل الحصر فى القانون فالعمل حق وواجب وشرف تتكفله الدولة . ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة . وبمقابل عادل والوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها فى خدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وتقبلهم بآداء واجباتهم فى رعاية

بمصلح تشعب (المواد ١٣ ، ١٤ من الدستور) وذلك اعتبرت الاستقالة في قوانين العاملين المتعاقبة من أسباب انتهاء الخدمة ، وإن كانت هذه القوانين قد نظمت كيفية أعمال اثر الاستقالة بعد تقديمها بما يتلاءم مع رعاية حسن سير وانتظام المرافق العامة .

ومن حيث أنه تنظيماً لذلك فقد نصت المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المنضمين بالدولة على أن « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معاق على شرط أو مقترن بتقيد وفي هذه الحالة لا تنهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة لاجلته إلى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة أرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الإرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى مدة الثلاثين يوماً الواردة بالفقرة السابقة . فإذا ما أحيل العامل إلى المحاكم التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار الاستقالة أو إلى أن ينتفى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » .

كما نصت المادة (١٨) من ذات القانون على أن يعتبر العامل مقسماً استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول » .

(م - ٢٨)

ومن حيث ان بناء على ذلك لا يترتب على تقديم العامل لاستقالته اعتبارها مقبولة فور تقديمها بل يتعين على العامل الاستمرار في أداء واجبات وظيفته حتى يبلغ اليه قرار هذه الاستقالة أو برفض قبولها أو تضي المدة التي حددها القانون لاعتبارها مقبولة واسلم ذلك أن يتعين العامل في الخدمة ولو برغبته يخضع لنظام الوظيفة العميلة الذي يحطه بكلفا بأداء واجباتها في خدمة الشعب وذلك وفقا لصريح نص المادة (١٤) من الدستور ، تلك الواجبات التي تسهم في أداء الأعمال اللازمة للإنتاج والخدمات التي تتولاها مختلف مصالح وإدارات وأجهزة الدولة بصفة مستمرة ودقيقة ومنظمة حتى تستمر بصفة منتظمة حياة المواطنين وحياة الوطن .

ومن حيث ان التثبت من الأوراق ان الطاعن قد قدم طلبا كتابيا مؤرخا ١٩٨٠/١٠/٨ باستقالته من عمله بعد نقله لى وظيفة غير وظيفته بقنا الا ان لم يستجب للالتزامات التي قررها القانون من استمراره في العمل لحين قبول استقالته وفقا للمادة (١٧) سلفة الذكر — اذ انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/٩ ، وهو ما قبلت الجهة الادارية معه باحالته للنيلبة الادارية لتحقيق معه ، فقرر بتحقيق أنه قد قدم استقالته عن العمل بسبب صدور قرار بنقله للعمل بقنا ، وأنه يقيم في المنيا ويشرف على أسرته بعد وفاة والده ، وانتهت النيلبة الادارية بمذكرتها المؤرخة ١٩٨١/٣/٢٦ بتهامه بالإمتناع عن تنفيذ قرار نقله الى ادارة صرف قنا ، وانقطاعه عن العمل بدون انذار أو عذر مقبول في غير حدود الاجازات المصرح بها قانونا ، وطلبت النيلبة الادارية :

اولا — مجازاته ادليا .

ثانيا — انتهاء خدمة المخالف اعمالا لما تنص به المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد اصدرت القرار رقم (٨١٣) لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/١٠/٣ بمجازاة الطاعن بخمس شهر من أجره لامتناعه عن تنفيذ

قرار نقله الى الادارة العامة لصيقة المرفق بقنا وانقطاعه عن العمل بدون اذن او عذر مقبول ، ويفصله من الخدمة اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١ . وقد نظم الطاعن من هذا القرار التذييلي ثم اتم طعنه عليه لمام المحكمة التاديبية بمدينة أسبوط (الدائرة الثانية بإيداع مريضته في ٨٢/١٢/١ حيث قيد الطعن تحت رقم ٧٢ لسنة ١١ القضائية وبجلسة ١٩٨٥/٤/٢٣ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

ومن حيث ان المحكمة المذكورة قد اقبلت تضاها على ان القرار المطعون فيه والمصدر برقم ٨١٣ لسنة ٨٢ في ٨٢/١٠/٣ بخسم شهر من مرتب الطاعن وعى وقائع سابقة على انتهاء الخدمة وأنه لا فرق بين انتهاء الخدمة للانقطاع عن العمل وبين هذا الجزاء للالتزام بالعمل بالاستمرار في العمل من وقت تقديم استقالته لحق البت فيها قبولاً أو رفضاً أو انقضاء الميعاد الذي حسده القانون لاعتبارها مقبولة طبقاً للمادة (١٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ وأنه بناء على الثابت من انقطاع الطاعن عن العمل بدون عذر وانطباق نص المادة على حالته يكون قرار الجهة الادارية محل الطعن قائماً على سبب صحيح يبرزه كما ان الجهة الادارية قد اوقعت جزاء ملائم للذنب الذي ارتكبه الطاعن ومن ثم يكون طعنه على القرار متعين الرفض .

ومن حيث ان ما ورد بهذا الحكم من أسباب لا لزوم لها للبث في الطعن المحدد للطاعن وهو الفاء قرار الجزاء بخسم شهر من مرتبه لا جبية له طبقاً للقواعد العامة المستقرة في صحة الاحكام .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بالطعن المسائل والتي اتاها الطاعن اتم محكمة القضاء الاداري قد اقيمت في ٨١/٢/١٥ وقبل الدعوى لمام المحكمة التاديبية بأسبوط وقد حدد طلبته بمحكمة القضاء الاداري بالغاء قرار قبول الاستقالة من الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية المدعى عليها بالمصروفات ومن ثم فان الطعن المسائل ينصرف بحسب الظاهر ونقياً لما حدده الطاعن الى الهيئة المطعون ضدها

المصادر في ٢٩/١-١٩٨٠ يرفض قبول الاستقالة إلا أن حقيقة هذا الطعن في القرار المذكور أنه طعن بالضرورة والحق - ويصب الطبيعة القانونية والترتيب المنطقي للامور وبناء على حقيقة ما يستهدفه الطاعن - في قرار إنهاء خدمته بفصله والوارد في البند (ثانيا) من القرار رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ٢٤/١٠/٨٢ وبعد اقامة الطاعن بدعواه امام محكمة القضاء الادارى لأن قرار رفض قبول استقالته يترتب عليه حتما وبالضرورة بطلان قرار فصله من الخدمة للاقطاع عن العمل ومن ثم فقد كان يتعين على الطاعن المذكور ان يطعن امام محكمة القضاء الادارى في هذا القرار بفصله من الخدمة اعتبارا من ١/١٠/٨٠ والصادر في ٢٠/١٠/٨٢ وذلك في انواعيد وطبعا للاجراءات المحددة لذلك وهو ما لم يتم به المسمى امام محكمة القضاء الادارى قبل صدور حكمها الطعين وحيث أنه فضلا عما سبق بان قبول الاستقالة التي يقدمها المائل هو من السلطات التقديرية للإدارة العاملة التي ترخص فيها بما يحقق المصالح العام وتستقل من ثم الوزن ونسبات قرارها بما يحقق المصلحة العامة ولا معقب عليها في هذا الشأن طالما ان قرارها برفض قبول الاستقالة لا يخطو على اساءة استعمال السلطة بالانحراف بالفرض والغاية من منع التعامل من الاستقالة للحاجة الى خدمته الى جيره بالمخالفة للقانون وللدستور على العمل ولما كان الطاعن لم يقدم في أى من مراحل الدعوى او الطعن ما يثبت اساءة الجهة الادارة استعمال سلطاتها التي اختصاصها القانون بها بان تغيب بما قرره من رفض لهذه الاستقالة غير وجه المصلحة العامة ومصالح العمل وحاجته الى خدمته انطاعن في الوظيفة التي استقبل منها او حرمانه من حرية العمل . وحيث أنه من ثقل القول ان وصف الطاعن قرار فصله الى ادارة صرف تنا بالقوة القاهرة امر غير مقبول لأن هذا النقل المكثي امر من ضرورات الادارة الجسفة يستهدف حين توزيع القوى العاملة مكثيا بما يحقق على افضل وجه اهداف - المرفق العام والنقل المكثي غير مستحيل التنفيذ رغم ما فيه من مشقة تتعلق بما يترتب عليه في ظل مشيكل الاسكان وهو امر علم يلقى فيه الطاعن وغيره من العاملين كثيرهم من المواطنين ولا تبرر تلك المشقة التي توطئ ظرما علما لتبسيط الخلفية العظمى من الموظفين المصريين المتنازع الطاعن من اداء واجباته وبما عدا

وظيفته التي نقل اليها في خدمة الشغب مع اتخاذ ما يجوز له بمباشرة من اجراءات لنظام والطعن لالغاء قرار النقل المذكور اذا كان قد صدر على خلاف احكام القانون ومقتضاه وحيث ان الطاعن لم يقدم ما يثبت من ظروف وملابسات هذا النقل ما يجعله اسبابا وسندا للتبديل على مخالفة القانون او اساءة الادارة لاستخدام سلطتها فيما يتعلق برفضها قبول استقالته ومن ثم فان النعمى على الحكم الطعين برفض الغاء قرار جهة الادارة برفض قبول استقالته من الخدمة وباعتباره لم يصدر مخالفا للقانون او النص وتشوينا بسوء استخدام السلطة علما انفو السالف الذكر يكون على غير اساس بتليم من الواقع والقانون خفيق بالرفض .

(طعن ٩٤٨ لسنة ١٩٨٩/١/٢٤ في جلسة)

حكم جنائى

حجية الحكم الجنائى فى مجالس المنازعات الادارية

قلمسدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

الحكم الجنائى يحوز حجية امام محاكم مجلس الدولة — فيما يقضى به مما يتصل بالدعاوى الادارية التى تختص هذه المحاكم بنظرها — خاصة — فى مجال الطعون الموجهة لقرارات الادارية بطلب الغائها ووقف تنفيذها او التعويض عنها .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة بالاضافة للبلاوى القانونية والدستورية السابقة قد استقر على ان الحكم الجنائى يحوز حجية امام محاكم مجلس الدولة فيما يقضى به مما يتصل بالدعاوى الادارية التى تختص هذه المحاكم بنظرها ، وبصفة خاصة فى مجال الطعون الموجهة لقرارات الادارية بطلب الغائها ووقف تنفيذها او التعويض عنها .

ومن حيث ان المشرع قد حظر فى القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن الزراعة — تبوير الارض الزراعية وتجريفها كما حرم البناء عليها الا بترخيص وفى احوال وشروط خاصة حالية بثروة القومية المصرية الاساسية وهى الاراضى الزراعية ولمصلحة الاقتصاد ائتموى ومن ثم يضمن مراعاة احترام وتنفيذ هذه الاحكام توكيدا لسيادة الدستور والقانون .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد اقام بيان على مساحة تراط يناهية كفر الشرافوة بمركز ميت غمر فتحررت ضده محضر الجندة رقم ٧٠٦٨ لسنة ١٩٧٥ جفع مركز ميت غمر التى قضى فيها ببراعته مما نسب

اليه من البناء على الأرض الزراعية بدون ترخيص بالاستئجاب رقم ١٠٤٨٠ لسنة ١٩٨٦ لما ثبت للمحكمة الاستئنافية حسبما ثبت في اسباب حكمها من ان البناء موضوع القرار المطعون فيه كما ثبت من تقرير الخبير المودع بالدعوى الجنائية ان الأرض التي وقعت المخالفة بشقتها أرض بور غير صالحة للزراعة وانها ضمن امتداد الكتلة السكنية للناحية وقريبة من مرافقها من دوريات وخلافه .

ومن حيث انه بنى على ذلك وعلى حجبة الحكم الجنائي في المجال الإداري فإنه يضحى لقرار المطعون فيه تدقم على غير سند من الواقع وبالتالي من القانون حريا بالغائه .

(طعن ٣٦١٠ لسنة ٣٦ ق بـ ١٠ / ١٩٩٣)

قاعدة رقم (١٤٦)

البدا :

إذا كان الحكم الجنائي حجة فيما يفصل فيه في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام المنسوب الى الشخص ونسبتها الى المتهم فإن ذات هذه الحجة تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محكم مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث انه من المبادئ العامة التي استقر عليها قضاء هذه المحكمة بالنسبة لحجية الأحكام الجنائية في الإثبات في مجال المنازعات الإدارية أنه إذا كان الحكم الجنائي حجة فيما يفصل فيه في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام المنسوب الى الشخص ونسبتها الى المتهم فإن ذات هذه الحجة تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محكم مجلس الدولة .

فالتقصاء الجنائي يبحث ويحقق وتثبت أصلا وأساسا من صحة الوقائع التي يتكون منها الاتهام ويقوم بالبحث والتحقق فيما إذا كانت قد حدثت في الواقع مع تحديد المتهم المسئول عن ارتكابها ونسبتها الى من يحكم عليه بالعقوبة على أساس الجلاء العلمية التي من بينها ان المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وان حق الدفاع أصلا أو وكالة مكحول ولا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية (المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ من الدستور) ولا يتصور عقلا ان يهدر أمام القاضي الإداري ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائي من وقائع وما تم على يد القاضي الجنائي من إثبات لما قام الدليل القانوني على حدوثه من وقائع في المكان والزمان وفيما يختص بالفعل معينة على النحو الذي انتهى اليه الحكم الجنائي وما أثبتته من ادانة للمتهم بشأنها بالتحديد انذى أورده أو ما تحقق من عدم وقوعه من أعمال أو عدم صحة نسبة أعمال حدثت الى أشخاص بذواتهم فمن ثم يكون الفرار المطعون فيه قد قام على اسباب ينفي حدوثها الحكم الجنائي سلف الذكر وهو حجة فيما قضى به في هذا الخصوص وبالتالي تكون الأسباب التي قام عليها القرار الطعين واستند فيه الى تجاوز الطاعن لخطوط عرض الطريق يكون قد قام على غير سند صحيح يبرره حريا بإفلاته .

(طعن رقم ١٠٨٠ / ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

وحيث ان الحكم الطعين قد انتهى الى غير ذلك فانه يكون قد جاء مغلطا لصحيح حكم القانون حريا بإفلاته .

(طعن رقم ١٠٨٠/٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

(نفس المعنى طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٩)

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

(طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٣)

حوافز

- اولا - طبيعة حوافز الانتاج ومكافئ استحقاقها .
- ثانيا - المكافآت التي تدخل في مفهوم حوافز الانتاج .
- (١) مكافأة زيادة الحصة .

(ب) مكافأة البحوث الأكاديمية والتطبيقية والريادة العلمية والاجتماعية والإشراف على الرسائل والامتحانات والمساهمة في أعمالها ، وحوافز المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس .

(ج) مكافآت امتحانات النقل والامتحانات العلمية للمعلمين بوزارة التربية والتعليم المتخصص عليها في قرارى وزير التربية والتعليم رقمى ٣٦١ و ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠

- ثالثا - المكافآت التي لا تدخل ضمن حوافز الانتاج .
- (١) المكافأة السنوية للانتاج .

رابعا - عدم احقية المعلم الموقوف عن العمل في صرف حوافز الانتاج ومقابل الجهود غير العلمية عن فترة ايقافه .

خامسا - عدم احقية المعلمين بصندوق استئجار الودائع والتأمينات الملقى المتقولين الى جهات اخرى في تقاضى الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم جمعية اسكان المعلمين بالصندوق .

سادسا - عدم احقية مندوب الحكومة ادى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للمعلمين بالبورصة .

سابعا - عدم مشروعية تقرير حوافز خلسة للمعلمين من أعضاء النقابات العامة ترتبط بصفتهم .

ثامنا - مناهج صرف الحوافز للمعلمين ب مكاتب التأمينات الاجتماعية .

تاسعا - عدم سريان حوافز الانتاج المطبقة بهيئة القطاع العام للاسكان على المنتخبين الى الهيئة ولا يشغلون وظائف ولادة بالهيكل التنظيمى للهيئة .

أولا : طبيعة حوافز الانتاج ومناطق استحقاقها

قاصدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

مناطق استحقاق حوافز الانتاج قانونا هو أداء انتاج متميز يجاوز معدلات الانتاج المقررة — لا تعتبر حوافز الانتاج من عناصر الأجر ولا تدخل في مدلول عبارة المكافآت — الأمر كذلك أيضا بالنسبة للمكافأة التشجيعية مناطق استحقاقها هو أداء عمل متميز أداء فعليا — بدل حضور الجلسات مناطق استحقاقها هو الحضور الفعلي للجلسات وبذلك لا تندرج في مدلول عبارة المرتبات والمكافآت أى تقتصر على المرتب والملاوة الاجتماعية والأضافية وبدل التمثيل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها الممعدة في ١١ من نوفمبر ١٩٨٧ فلم تظهرت حكم المادة ١١ من قانون نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان يفسح مجلس الادارة نظما لتوظيف الخبراء الوطنيين والاجانب ومن يقومون بأعمال مؤقتة او عارضة او موسمية وللعاملين المتدرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها وبما يساعد على تحقيق اهدافها وبمراعاة التشريعات التي تصدرها الدولة في هذا الشأن ، وتنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العلم في الشركات المشتركة — على انه بمراعاة احكام القوانين ارقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٩٨ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليها تكون الاستعانة بالخبراء والمستشارين اصحاب الخبرة والكفاءة النادرة في الحكومة والقطاع العلم بعد السن القانونية بعد ترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : يتم تحديد المكافأة التي يتقاضاها الخبير او المستشار في حدود الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت وبين المعاش المستحق له بما لا يجاوز

المرتبات والمكافآت التي يتقاضاها رئيس الجهة التي يلحق للعمل بها .
وتبين الجمعية أنه بناء على موافقة السيد / رئيس مجلس الوزراء بتاريخ
١٩٨٦/٦/٤ على الاستمعة بخبرة السيد المهندس / (.....)
مستشارا فنيا لهيئة القطاع العام للانشاءات والصناعات الكهربائية
صدر قرار وزير الكهرباء والطاقة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦
مقتضيا تعيين السيد المذكور مستشارا فنيا للهيئة المذكورة لمدة سنة
ومكافأة تعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت وبين المعاش
المستحق له وذلك وفقا للضوابط والشروط المنصوص عليها في قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه وقد تحدثت
مفردات ما كان يتقاضاه السيد المذكور خلال الفترة من ١٩٨٥/٥/٢٤ وحتى
١٩٨٦/٥/٢٥ التاريخ السابق على الاحالة الى المعاش فنيا يلقى :

- ١ - مرتب أسلبي .
- ٢ - حوافز انتاج دورية طبقا لقواعد الموضوع في هذا الشأن .
- ٣ - علاوة اجتماعية .
- ٤ - مكافأة تشجيعية بموافقة السلطة المختصة .
- ٥ - بدل حضور جلسات مختلفة .
- ٦ - بدل تمثيل سنوي . ولذا كان الأمر يدور على تحديد ما تندرج من
هذه المفردات تحت محلول عبارة المرتبات والاعتمادات الواردة بقرار مجلس
الوزراء المشار اليه ولا شك ان المرتب يقابل عبارة المرتب ، وتلحق
بالمرتب العلاوات الاجتماعية الإضافية فهي على ما استقر عليه رأى
الجمعية تعتبر من ملحقات المرتب تحدد على أسلبيه وتطور معه . ويلحق
بالمرتب كذلك بدل التمثيل . أما حوافز الانتاج فمناطق استحقاقها قانونا هو
اداء انتاج متميز يجاوز معدلات الانتاج المقررة ، وبذلك لا تعتبر من عناصر
الأجر ولا تدخل في محلول عبارة المكافآت والأمر كذلك في شأن المكافأة التشجيعية
فمناطق استحقاقها اداء عمل مميز اداء فنيا ، أما بدل حضور الجلسات فمناطق

استحقاقها هو الحضور الفعلي للجلسات وبذلك لا تندرج في محلول عبارة المرتبيلات والمكلفات أى تقتصر على المرتب والعلوة الاجتماعية والاضافية وبدل التمثيل .

لذلك :

انضمت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن عبارة المرتبيلات والمكلفات لا تشمل من مفردات السبد المذكور سوى المرتب الاصلى مضافا اليه العلوة الاجتماعية والاضافية وبدل التمثيل دون غيرها .
(ملك ١٠٩٥/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١١/١١)

ثانياً : المكلفات التى تدخل فى مفهوم حوافز الانتاج

١ - مكافأة زيادة الحصيلة

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

مكافأة زيادة الحصيلة التى تمنح لمعلمين بمصلحتى الجمارك والضرائب تدخل فى مفهوم حوافز الانتاج المشار اليها فى البند (١) من المادة الاولى من قرار وزير التعليمات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ فيخفض بالكليل أى نسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتخفى الذى تؤدى على أساسه الاشتراكات فى قانون التأمين الاجتماعى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥ فاستعرضت المادة (٥) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ التى قضت بأنه فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد (ط) بالأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقببل تقضى من جهة عمله الاضافية لقاء عمله الاصلى ويشمل :

١ - الأجر الأصلي .

٢ - الأجر المتغير : ويتحدد به بقاى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) الحوافز .

(ب)

(ج)

(د) البدلات ويحدد رئيس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التى لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد حساب عناصر هذا الأجر .

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن البدلات التى لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك . وتبين للجمعية أن المادة الأولى من قرار وزيره للتأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير فى قانون التأمين الاجتماعى نصت بأن « يتحدد الأجر المتغير الذى تؤدى على أساسه الاشتراكات فى قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الأصلي من جهة عمله الأصلية من العناصر التى لا تعتبر جزءا من الأجر الأساسى وفقا لما يلى :

١ - حوافز الإنتاج أو مكافأة زيادة الإنتاج التى يستحقها العامل نظير ما يبذل من جهد غير عادى وعناية وكفالية فى النهوض بعمله وذلك بالتطبيق للنظام الذى تضعه الجهة المختصة لهذا الغرض ويشترط أن يكون هذا النظام قد حدد جميع الأسس الموضوعية وعلى الأخص القواعد المتعلقة بكمية الإنتاج أو جودته أو معدلات الأداء التى يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين . »

٢ -

٣ -

٤ - البدلات التي تعتبر جزءا من اجر الاشتراك في نظام التأمين

الاجتماعي .

٥ - ٥٠٪ ما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الاجر المتغير غير المتصوص عليها فيما سبق وبما لا يجاوز ٥٠٪ من الاجر الاساسي السنوي .

وبناء ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان غاير في مفهوم اجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي فاصبح هذا الاجر يشمل الى جانب الاجر الاساسي الاجور المتغيرة كحوافز الانتاج وكافة البدلات التي تستحق المؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تقضى احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان بعدم اعتبارها عنصرا من عناصر اجر الاشتراك المتغير واذ ناط المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر اجر المتغير استمرت ووزارة التأمينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان وقضى بخفض بعض الاجور المتغيرة بالكليل اى بنسبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتبر جزءا من اجر الاشتراك اما ما عدا ما ذكر صراحة في القرار المذكور ما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الاجر المتغير فان ٥٠٪ فقط من هذا الاجر هو الذي تؤدي على اسسه الاشتراكات .

واذا تطلب البند (١) من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان في عنصر حافز الانتاج او مكافأة زيادة الانتاج الذي يخضع بكلل قيمته لاجر الاشتراك المتغير ان يستحق وفقا لنظام صادر من السلطة المختصة وان يشمل هذا النظام جميع الاسس الموضوعية المتعلقة بكيفية الانتاج او جودته او معدلات الاداء التي يستحق على اساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل او مجموع العاملين .

ولما كان البين من قواعد صرف مكافأة زيادة الحصيلة للمعلمين بمصلحتي الجمارك والضرائب الصادرة بقرارى رئيس مصلحتى الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقمى ٥٨ لسنة ١٩٨٥ و ٢٧ لسنة ١٩٨٧ ان هذه المكافأة تنفع على أسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في أداء العمل وجودته كما تضمنها حالات الحرمان من صرف هذه المكافأة ومن ثم تدخل هذه المكافأة في مفهوم حوافز الانتاج المشار اليها في البند (١) من المادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان فيخضع بالكليل أى بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتغير الذى تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعى .

الملف :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع مكافأة زيادة الحصيلة في الحالة المروضة بنفسية ١٠٠٪ عند حساب الأجر المتغير الذى تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعى .

ملف رقم ١١٢٨/٤/٨٦ في ١٥/٢/١٩٨٩

(ب) مكافأة البحوث الاكاديمية والتطبيقية والريادة العلمية والاجتماعية والإشراف على الرسائل والامتحانات والمساهمة في اعمالها ، وحوافز المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

مكافآت البحوث الاكاديمية والتطبيقية والريادة العلمية والاجتماعية والإشراف على الرسائل والامتحانات والمساهمة في اعمالها وحوافز المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس تعتبر من حوافز الانتاج المتصوص عليها في المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ ، مرات ما يأتى :

١ — ان المادة (٥٥) من قانون الضرائب على الدخل نصت على انه « تسرى الضريبة على المرتبات وما في حكمها والمساهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التى تدفعها الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ... الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج ، ونصت الفقرة التلتية منها على هذا الحكم ذاته بالنسبة الى ما تدفعه الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص مقيم فى مصر أو فى الخارج عن خدمات أدت فى مصر ... » وبذلك بينت المادة نطساق الضريبة ووجدت بذلك محلها الذى تنقلوه وترد عليه وقررت المادة (٥٨) انه فيما عدا ما بمنح لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم ممن نص عليهم فى البند ٨ من المادة الأولى من القانون من شركات المساهمة وشركات القوصية ومائر الشركات المبينة به — فإن وعاء هذه الضريبة على المرتبات يتحدد على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون ممنوحا له من المزايا التقديرية والعينية . ذلك على الوجه الوارد بها من حيث بيان ما تسرى عليه من بدل طبيعة العمل . وبدل التمثيل أو بدل الاستقبال . ثم نصت على انه « لا تسرى الضريبة على المبالغ التى تلقاها العاملون كحوافز الإنتاج وذلك فى حدود ١٠٠ ٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الاصلى وبشرط الا تتجاوز ٣٠٠ ج فى السنة » وتعتبر حوافز انتاج فى تطبيق هذا البند ، المبالغ المدفوعة من الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العلم كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها .

٢ — ومن الواضح من ذلك ان ما اطلق عليه القانون « حوافز انتاج »

وقضى بعدم سريان الضريبة عليها الا فيما يجاوز مقدارها الحدود التى عينها ، ليست الا مرتبسات مما يدفع الى العاملين بالجهات المشار اليها او فى حكمها وان القانون لم يعرفها وانما اكتفى بوضعها بانها المبلغ الذى يتناضاهما العاملون ، كحوافز انتاج وهو ما يجعل العبرة فى تحديدها بحقيقة الواقع من الامر ، والسبب الباعث لاحتفائها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لشئون العاملين فيها ، وهو بحلول كلمة الحوافز لغة واصطلاحا ، وانه على ذلك فالعبرة ليست بوصفها مجردا ، اذ انها لا تعدو ان تكون مكافأة مما يمنح للعامل زيادة على مرتبه وعن مثله الاصلى وما يمتد اليه او يتفرغ عنه ويكمله حفزا له على حسن ادائه ، بما يحقق زيادة فيما ينجزه منه او تحسين نوعه . وقد يصدق ذلك على ما يسمى مكافأة او منحة ، والعبرة كأصل عام هى بالتقصد والمعنى لا باللفظ والبنى ، وهو ما لحظه واضع القانون ، اذ عبر عن تلك المبالغ بانها تدفع كحوافز انتاج اى بصفة حوافز انتاج ، وهو لا يقصد بالانتاج الا العمل الذى يقوم به العامل ، مما ينبه الى ان العبرة بالنسبب المتقاضى لاداء تلك المبالغ والباعث لذلك ، هى اذن المبالغ التى تدفع بسبب العمل بصفة حوافز ، اى لتكون حفزا على اداء العمل او لاجلته ، وزياة التجز منه وتحسين نوعه ومستواه ، وسببها هو العمل الذى يلتزم العامل بادائه . وبذلك فهى تدخل فى عموم معنى المكافآت ، مما يعتبر من المرتب بمعناه الشل وتكمله لما يدفع منه اصلا ، وهى تصرف للعامل جزاء كفاؤه وحسن ادائه لعمله وما شابه ذلك ، على ما هو منهومها فى القانون المدنى (م ٦٨٢) وفى قانون العمل ، وكذا فى قوانين التوظيف فى الجهات الحكومية وغيرها مما يحكم قوانين خاصة بها ، اذ المرتب لا يقتصر — على ما هو مقرر فقها وقضاء — على المبلغ المحدد اساسا وبصفة اصلية بحسب درجة التوظيف عن قبليه بأعباء وتوظيفه من عمله ، بل تشمل كذلك جميع الزايات المتعلقة بالتوظيفة مادية كانت او ادبية ، نقدية او عينية ، كالمرتبات الاضافية والمكافآت بانواعها فى تلك القوانين — بما يلفظ حكمه ، ولذلك اعتبرت المادة ٥٨ من المبالغ التى تدفع للموظف كحوافز انتاج ، المبالغ التى تدفع بهذه الصفة ولهذا السبب — من الحكومة

وحدات الحكم المحلى وشركات القطاع العلم ، طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها ، مما يجعل الرجوع فى ذلك الى تلك القوانين واللوائح ، وبحسب الوصف الحق والتكليف القانونى الصحيح لها ، بمرعاة سببها ، فيكون منها ما قرره المادة رقم ٥٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة والصائر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى نصت على أن تضع السلطة المختصة نظما للحوافز المالية والمعنوية للعاملين بالوحدة ، بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ... ويتضمن هذا النظام فئات الحوافز المالية وشروط منحها وما قرره المادة ٤٧ من قانون نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة أن يضع نظام العمل بالطعمة والانتاج بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة الى العاملين او مجموعة العاملين والأجر المقابل لها ... » ويفترق النصان فى أنه اضافة كلية حوافز الى « الانتاج » وورد فى المادة ٤٧ من قانون العاملين بالقطاع العلم ، اما فى المادة ٥٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة فانه اكتفى بما ذكر به من انها « حوافز مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ، لذلك فان العبرة كما سبق ايضاحه بحقيقة السبب الموجب لدفعها والباعث الى ذلك من جانب جهة العمل ما مرده الى القصد من تقرير منحها ، وليس بقصد الانتاج الا العمل ، وهو ما يختلف بحسب وضع كل جهة وما تقوم به من نشاط فى حدود اختصاصها المقرر قانونا ، وما يؤديه العاملون تلك من أعمال وظائفهم فيها ولذلك ... فان النص فى السابقين من القانونين المشار اليهما على وصف تلك المبالغ بأنها تؤدي الى العاملين الذين يخضعون لاحكامها بأنها حوافز لتحقيق الأهداف وترشيد الأداء او لزيادة الانتاج عن معدلاته الواجب تحقيقها — لا يحول دون اضافة الوصف ذاته على ما يصدق عليه ما تصرفه الهيئات العلمية او المستقلة التى تخضع لنظام وظيفية خاصة بكل منها « من مبالغ لتحقيق مثل هذا الغرض والسبب عينه الى العاملين فيها بحسب لتكليف القانونى الصحيح لها ، بمرعاة طبيعة الأعمال التى يؤديها العاملون فيها واستهداف تقرير منحها تحقيق أغراضها وحسن أداء أعمالهم فى سبيل ذلك لو اجادتها او زيادة المنجز منها على وجه التعلم والكمال . أى بصفة حوافز تعين على ذلك وتنفذ اليه ،

ما هو يعتبر ، إضافة الى مرتباتهم وتكيلة لها لهذا القصد ، ومبنيها هو سبب استحقاق المرتب وهو تنفيذ أعمال الوظيفة . ومن ثم يعتبر من الحوافز ما يصدق عليه ذلك من المكافآت ، فيسرى عليها حكم نص المادة ٥٨ مالف الفكر ولا تسرى عليها الضريبة الا فيما يجاوز الحدود المقررة به بصرف النظر عن ايثر القوانين واللوائح التي تنظم شؤون تلك الهيئات العلية او المستقلة استعمال لفظ المكافآت ، ما دلم انه لا خلاف على شموله اصلا لمثلها مما يقرر بصفة حوافز ، وانه يصدق عليها معناها ويتحقق فيها مطلقا او الموجب والسبب لتقريرها والصفة والغرض الباعث الى تأديتها الى هؤلاء .

٣ - لما كان ذلك وكان قانون تنظيم الجامعات الصادر به القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي يحكم اوضاع هيئة للتدريس بها وغيرها من العاملين فيها قد نص في المادة ١٩٥ منه على ان مرتبت رئيس الجامعة ونوابهم واعضاء هيئة التدريس والدرسين والمعينين ويدلائهم مبنية في الجدول المرفق به ، وكانت مرتباتهم لا تقتصر على ما ذكر وانما يلحق بها ما في حكمها مما احاطته المادة ١٩٦ من القانون الى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية لتنظيم المسائل التي نص عليها فيها . ومنها بصفة خاصة قواعد تحديد المكافآت المالية والمنح لاعضاء هيئة التدريس وغيرهم - فغته بذلك يكون قد اطلق وصف المكافآت المالية على كل ما يتقاضونه زيادة على مرتباتهم ويدلائهم . ومن عموم تلك المكافآت ما يتقاضونه ، مما يقرر بصفة حوافز لهم على حسن اداء اعمال وظائفهم ، بما يكفل تحقيق اهداف الجامعات واغراضها التي اشكلت من اجها ، مما يتولاه هؤلاء من اعمال وواجبات وظائفهم ، وهي لا تقتصر على الادارة والتدريس وانما تقتنول كل ما اتصل بذلك وتفرع عنه ، ومن اوجه نشاط الجامعات التي تقوم على مرفق التعليم الجامعي .

٤ - ويبين من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ان ما تضمنته في خصوص المكافآت المالية لهؤلاء ما نص عليه المادة ٢٧٦ من ان يمنح اعضاء هيئة التدريس

والمعيدون وسائر القيمين بالتدريس في كليات الجامعات مكافآت مالية عند قبولهم بالقضاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم إذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتمرين العملية التي يقوم بها أسبوعياً على ثمان بالنسبة للاستاذة ... وتمنح المكافآت عن الساعات التي تزيد على هذا النصاب الخ » وحددت المادة (٢٨١) مقدارها ولق. المادة ٢٨٦ نصت على أن « تمنح مكافآت عن أعمال الامتحانات من تصحيح وفحص بحوث ومراتبة ومراجعة وملاحظة مما نص عليه لأعضاء هيئة التدريس والمدربين المساعدين والمعيدين ومقرسي اللغات والمكتبيين للتدريس وسائر القيمين به والعاملين من غيرهم من الخارج بمكافآت اجمالية إذا باثروا عملاً من تلك الأعمال . وحددت قواعد تقديرها في المواد التالية . وان المادة ٢٦٣ عرضت لكفاة الاشراف على الرسائل العلمية ونصت على أن يمنح المشرى على رسالة الماجستير مكفاة قدرها ويمنح المشرى على رسالة الدكتوراة مكفاة قدرها وذلك بعد مناقشة الرسالة واجزئتها من لجنة الحكم على الرسالة ويحد أقصى في السنة الجامعية، وعلى مكفاة العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ونصت المادة (٢٩٨) من اللائحة على أن « يمنح العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس وسائر القيمين بالتدريس الذين يكفون أو يندبون لأعمال الامتحانات مكفاة يومية قدرها ٣٪ من المرتب الشهري . ويلحق بذلك كله مكافآت الزيادة التي نصت المادة الأولى من قرار وزير التعليم رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٧٩ على أن « يضاف إلى جداول خطط الدراسة باللوائح الداخلية بكليات الجامعات النفس التالي « تحسب ساعات الزيادة للطلاب التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون ضمن ساعات دروس النظرية وذلك في حدود خمس ساعات والإشراف على الدراسات العليا التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس ضمن ساعات الدروس النظرية وذلك في حدود خمس ساعات اسبوعياً وفقاً للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة المختصة .

٥ - وكل هذه المكافآت المالية على اختلاف أنواعها ومقاييرها وموجب تقريرها تتعلق بأعمال هي من أعمال وظائف هؤلاء الأصلية ،

ما يتقاضون مرتبائهم عنها. وانما ما يقومون به لو يكفون به بحكم ذلك ،
وان تقرير منحهم تلك المكلفات . على اختلاف مسمياتها — زيادة على
مرتباتهم الأصلية ، انما هو لحفزهم لبذل غلية الجهد واتصافه في اوقات العمل
الرسمية وغير الرسمية وكلها مما يجب تكريمه لوظائفهم ليؤدي اعمالهم على
اكمل وجه واوفر قدر منها على اجلته واحسانه وتبله وزيادة المنجز منه ،
وذلك بقصد تحقيق الأهداف التي تقوم عليها الجامعات وحسن أداء موظفيها
لاعمالهم وغايته وتبله وليس ذلك الا ما قالته عنه المادة (٥٠) من قانون
العاملين المدنيين بالدولة السالف ذكرها الا بقصد تحقيق الأهداف وترشييد
الاداء الذي يقتدر من اجله صرف الحوافز ، وبمراعاة طبيعة مهمة الجامعات
وأوجه نشاطها ونوع الاعمال التي يؤديها موظفوها ، ومن ثم فلها ما منحت
الا كحوافز لتتاج بالمعنى الذي عناه واضع قانون ضرائب الدخل ، في المادة ٥٨
منه — على الوجه الذي تقدم ليضلحه وتحديد معناه ومؤداه . ومن ثم تسمى
عليها جنيه! حكما في خصوص تحديد القدر الذي تتناوله الضريبة منها .
وهو ما يتجاوز الحدود المبينة بها .

٦ — وعلى مقتضى ما سبق جديعه ، فان ما اتجهت اليه جامعة المنصورة
وما قرره مجلس جامعة القاهرة من اعتبار مكافاة الأبحاث والريادة وغيرها
ما ذكروا من المكلفات المقررة لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم طبقا لقانون
الجامعات ولائحته التنفيذية مما تقدم بيانه حوافز لتتاج في مفهوم حكم
م ٣/٥٨ من قانون الضريبة على الدخل ١٥٧/١٩٨١ واته لا تسمى عليها
الضريبة على المرتبات الا في حدود ١٠٠٪ من المرتب الأصلي. ويشترط ألا تتجاوز
٣٠٠٠ جنيه في السنة — يكون في محله .

مسألة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى انفتوى والتشريع الى ان مكافآت
البحوث الأكاديمية والتطبيقية والريادة العلمية والاجتماعية والاشراف على
الرسائل والابتحانات والمساهمة في اعمالها وحوافز العاملين من غير أعضاء

هيئة التدريس تعتبر من حوافز الإنتاج المتخصص عليها في المادة ٢/٥٨ من قانون الضرائب على الدخل على الوجه المبين بالأسباب .

(ملف رقم ١١٨٨/٤/٨٦ في ١٩٩١/٥/٢٢)

في فتاها ملف ٤٠٢/٢/٢٧ في ١٩٩١/٥/٢٢

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

تتجه الجمعية العمومية لذات الأسباب المنسبة إليها في فتاها السابقة الى ان تعتبر مكافآت البحوث والاشراك على الرسائل العلمية لأعضاء هيئة البحوث بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية من حوافز الإنتاج المتخصص عليها في المادة ٢/٥٨ من قانون الضرائب على الدخل .

المحكمة :

وعلى أساس أنه قد صدر قرار رئيس لجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية . ونص في مادته الأولى منه على اعتبار الهيئة من المؤسسات العلمية التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن نظام الباحثين انجليين في المؤسسات العلمية . ونص في المادة (١٨) من ذات القرار على ان :

تسرى على شاغلي الوظائف العلمية انقواعد المقررة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ ومقتضى ذلك ولازمه ، سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات ولاتحته التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية بالهيئة .

(ج) مكلفات امتحانات النقل والامتحانات العامة للمعلمين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها في قرارى وزير التربية والتعليم رقمى ٣٦١ و ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠

قاعدة رقم (١٥١)

المادة :

تعتبر مكلفات امتحانات النقل والامتحانات العامة للمعلمين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها في قرارى وزير التربية والتعليم رقمى ٣٦١ و ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠ من حوافز الانتاج المنصوص عليها في المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل وسرى عليها حكمها في خصوص تحديد القدر الذى تتناوله الضريبة .

الفنوى :

متضى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالتقنين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن ما أطلق عليه قانون « حوافز انتاج » وقضى بعدم سريان الضريبة ألا فيما يجاوز مقدارها الحدود التى فيها ليست الا مرتبت ما يدفع الى المعلمين بالجهت المنصوص عليها او في حكمها والتقنين لم يعرفها وانما اكتفى بوصفها بانها المبالغ التى يتقاضاها المعلمون كحوافز انتاج وهو ما يجعل العبرة في تحديدها بحقيقة الواقع من الأمر والسبب والباعث لادائها من تلك الجهات الى المعلمين فيها طبقا لنقواتن واللوائح المنظمة لشئون المعلمين فيها وافناء الجمعية العمومية بجلسة ١٩٩١/٥/٢٢ . ملف رقم ١١٨٨/٤/٨٦ انتهى الى ان المكلفات المالية المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات التنفيذية ومنها تلك التى تمنح عن اعمال الامتحانات من تصحيح ونحس بحوث وبرائة ودراسة وملاحظة لاعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين به والمعلمين من غيرهم من الخارج وكذلك المعلمين من غير اعضاء هيئة التدريس انما تتعلق باعمال هى من اعمال وظائف هؤلاء الاصية مما يتقاضون مبالغهم عنها ، وانها مما يقومون به لو يكفون به بحكم ذلك وتقرير منحهم تلك المكلفات على اخلالات بمسئلتها زيادة على مرتبتهم

الاصلية انما هو لحفزهم لينذل غاية الجهد واتصاه في لوقت العييل الرسمية وغير الرسمية وانها ما منعت الا كحوافز انتساج بالمعنى الذى عناه وافصح قانون ضرائب الدخل فى المادة ٥٨ منه ومن ثم تسرى عليها جزيعا حكما فى خصوص تحديد القدر الذى تتناوله الضريبة منها ومكلفات لمتحانات النفس والامتحانات العلية للمعلمين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها فى قرارى وزير التعليم رقمى ٣٦١ و ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠ لا تختلف فى طبيعتها وتكييفها لتقنوى السليم عن تلك المقررة بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ويأتلى يقتضى تطبيق ما انتهى اليه افتاء الجمعية فى شأن الجامعات واعمال مقتضاه واعتبارها من حوافز الانتاج المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل ويسرى عليها حكما فى خصوص تحديد القدر الذى تتناوله الضريبة منها اذ لا تستقيم التفرقة فى الحكم بين تلك المكلفات فى التحاليل ولا تنهض على صحيح سبب يظاها .

(ملف رقم ٢٥١/٤/٨٦ : جلسة ١٨/١٠/١٩٩٢)

ثانياً - المكلفات التى لا تدخل ضمن حوافز الانتاج

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

ربط المشرع بين استحقاق حوافز الانتاج وبين الاسهام الفعلى فى الانتاج وتحقيق المعدلات القياسية المطلوبة بحيث لا تمنح الا ان تحقق فى شأنه مناط استحقاقها وهو زيادة الانتاج عن المعدلات المقررة له خلال فترة معينة وبحيث تمنح هذه الحوافز ان تتوافر فيه شروط استحقاقها على هذا النحو — المكافأة السنوية للانتاج لا تدخل ضمن حوافز الانتاج لهذا الدلول — تندرج المكلفات السنوية للانتاج ضمن عموم المزايا التقديرية التى اشترت اليها المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من سريان الضريبة على ما يمنح للمعامل من مزايا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى وتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٨٩ فتبين لها ان قانون الضرائب
على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد نص في المادة ٥٨
منه على انه « يتحدد وعاء الضريبة على المرتبتات على اساس
مجموع ما يحصل عليه المول من مرتبات وماهيات واجور ومكافآت وبدلات
وايرادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المكافآت وما يكون ممنوحا له من الزايات
التقنية او العينية وذلك على الوجه الآتي : ٣ - لا تسرى الضريبة
على المبالغ التي يتقاضاها المبللون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من
المرتب او المكافأة او الاجر الاصلى ويشترط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طليمة العمل والتبئيل
والاستقبال وحوافز الانتاج المعفاة من الضريبة على اربعة آلاف جنيه
سنويا » . واستظهرت الجمعية ما نصت عليه المادة ٤٨ من نظام المبللين
بالقطاع المصالح الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من ان « يضع
مجلس الادارة نظما للحوافز المالية والادبية على اختلاف انواعها بما يكفل
تحقيق اهداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج وجودته على اساس مصدلات
قياسية للاداء والانتاج ، وما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع
العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من ان « يكون للمبللين
بشركة نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها . وتحدد نسبة وقواعد توزيعه
واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء .. ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة
يخصص نصيب المبللين للاغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لاغراض التوزيع التقدي على المبللين » .

المستفاد من ذلك ان المشرع يعد ان حدد في صدر المادة ٥٨ من
القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وعاء الضريبة على المرتبات استثنى
منه بعض العناصر وقرر عدم سريان الضريبة عليها في الحدود التي نص عليها
لو من ذلك ما ورد بنص البند ٢ من هذه المادة بالنسبة لحوافز الانتاج

ومن المتعين أنه يرجع في تصديق مدلولها إلى ما نصت عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم المساهمين بالقطاع العام والتي اشارت - عند بيئتها لمنطقة مجلس الإدارة في وضع نظام للحوافز المالية والأدبية - إلى أغراض هذا النظام وهي كماله تحقيق أهداف الشركة وتحقيق زيادة الإنتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للاداء والإنتاج الأمر الذي يدل على أن المشرع قد ربط بين استحقاق حوافز الإنتاج وبين الإسهام الفعلي في الإنتاج وتحقيق المعدلات القياسية المطلوبة بحيث لا تمنح إلا أن تحقق في شأنه مناط استحقاقها وهو زيادة الإنتاج من المعدلات المقررة له خلال فترة معينة وبحيث تمنح هذه الحوافز لمن تتوافر فيه شروط استحقاقها على هذا النحو أما المكافأة السنوية للإنتاج فلا تدخل ضمن حوافز الإنتاج بهذا المدلول لأن هذه المكافأة تصرف للمساهمين بالشركة متى تحقق لمقضى سنوى دون تقييد بمعدلات قياسية للاداء والإنتاج ومن هنا تخلف حوافز الإنتاج عن المكافأة السنوية للإنتاج من حيث طبيعتها وشروط استحقاق كل منهما ، وما يؤكد هذا الاختلاف أن المشرع كان يحظر في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته الجمع بين حوافز الإنتاج ومكافأة الإنتاج ، ثم أجاز هذا الجمع التعديل الذي أجراه بالقرار رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يوضح اختلاف نظرة المشرع لكل من هذين العنصرين ومن ثم تدرج المكافآت السنوية للإنتاج ضمن عموم المزايا النقدية التي اشارت إليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما نصت عليه من سريان الضريبة على جميع ما يمنح للمساهمين من مزايا نقدية وعينية .

وتدرب على ما تقدم أنه يتعين تحميل العاملين بالضريبة المستحقة عن هذه المكافآت واسترداد ما سدد على ذمتها بمعرفة الشركة .

نتيجة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع إلى أن المكافأة السنوية للإنتاج التي صرفت للعاملين بشركة الكراكت المصرية لا تدرج ضمن

حواجز الانتاج . ومن لم تدخل في وعاء الضريبة على المرتبفات المنصوص عليه في المادة ٢/٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويتحمل المبللون بالشركة بما سبق أن سددته عنهم لحساب هذه الضريبة .

(ملف رقم ٢٨٧/٢/٣٧ في ١٩/٤/١٩٨٩)

رابعاً - عدم تحية المبلل الموقوف عن العمل في صرف الحواجز

الانتاج ومقابل الجهود غير المعنية عن فترة ايقاقه .

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

المبلل الموقوف عن العمل لا يستحق خلال مدة التوقف مقابل الجهود غير المعنية أو الأعمال الاضائية أو حواجز الانتاج المقررة في الجهة التي يعمل بها .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١/٤ فاستقرت المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام المبللين المدنيين بالدولة بعد استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ واستظهرت أن المشرع اجاز وقف العمل عن عمله لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك . وبذلك فإن سبب استحقاق مقابل الجهود غير المعنية هو أداء هذه الجهود أو القيام بأعمال اضافية الى العمل الاصلى ، ويكون أداء هذه الجهود أو الأعمال الاضائية السند القانونى لاستحقاق المقابل عنها . فهذا المقابل ليس جزءاً من اجر العمل الاصلى . ولا تخرج حواجز الانتاج عن أن تكون مقبلاً لميزة الانتاج الذى يؤديه المبلل من حيث الكم أو الكيف بما يرفعه عن العمل المعتاد وذلك يستحق مقبلاً منه . وبذلك فإن سبب الاستحقاق في جميع الأحوال هو تحقيق السبب الموجب للاستحقاق

بإتقان عملا بداء جهود غير عادية أو بأعمال انسانية لم تميز العمل المؤدى بمسح تحقق. السبب يؤدي الى عدم الاستحقاق . وبهذا فنلاحظ الفجاءة هي ليست جزءا مكبلا للأجر حيث يرتبط استحقاقها بالاستحقاق الأجر الأصلي فيستحق بمجرد استحقاقه أو يسقط الحق فيها بمجرد سقوط الحق فيها . وإنما مناطها القانوني هو تحقيقها الفعلي بقيام العامل بداء العمل ذي الصفة الخاصة للموجب لاستحقاقها ، وهو ما يكفى فيه قبالة بالعمل الأصلي دون العمل المشتم بالصفة الموجبة للاستحقاق .

وإذا كان حكم المادة ٨٢ من القانون الخاصة بمرتب مدة الإيقاف توجب أداء جزء من الأجر عن الإيقاف في جميع الأحوال وتترك تقدير الجزء الآخر للمحكمة التأديبية تقرر منحه أو الحرمان منه حسبما تقرره فإن حكم ذلك مقصور على الأجر الأصلي وتوابعه القانونية الحقيقية ولا يمتد الا الى الأعمال التي يقوم استحقاقها على تحقق سبب خاص في العمل الأصلي على الوجه الموضح . وبذلك فإن عدم أداء هذا العمل يؤدي الى عدم استحقاق في جميع الأحوال .

وإذا وضعت مصلحة الضرائب نظما لاستحقاق مقابل الجهود غير العادية والأعمال الانسانية وجوائز الانتاج أساسه أداء العمل الخالص المتصف بالوصف الموجب لاستحقاقه . فيكون الأمر ظاهرا أن عدم استحقاق هذا المقابل في حالة عدم أداء هذا العمل ، وهو ما يمنعه في حالة الوقف عن العمل حيث لا يقوم العامل بداء أى عمل على الإطلاق . وبذلك فإن المائل الموقوف عن العمل لا يستحق خلال مدة الوقف مقابل انجهد غير العادية أو الأعمال الانسانية أو جوائز الانتاج المقرر في الجهة التي يعمل بها .
لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / في صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الانسانية وجوائز الانتاج خلال مدة إيقافه عن العمل .
(ملك ١٠٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٤)

خلافا - عدم احتية الماعلين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات
الملقى المتقولين الى جهات اخرى في تقاضى الحوافز العينية التى كانت تصرف لهم
لهم تحت اسم جمعية اسكن الماعلين بالصندوق .

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

عدم احتية الماعلين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات الملقى
المقولين الى جهات اخرى في تقاضى الحوافز العينية التى كانت تصرف لهم
تحت اسم جمعية اسكن الماعلين بالصندوق .
الفنوسى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والمشرع
بجلستها المتعده بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ وتبينت ان :-

بتاريخ اول يوليو سنة ١٩٨٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢
سنة ١٩٨٠ فى شأن الماعلين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات الملقى
ونصت المادة الاولى منه على ان « يستمر الماعلون بصندوق استثمار الودائع
والتأمينات فى تقاضى اجورهم وملحقاتها وبدلاتهم وكلفة المزايا المقررة لهم
بالصندوق المذكور ويصدر قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون
الاقتصادية والمالية ووزير المالية بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم
بدرجاتهم وتقدميتهم الى وحدات الجهاز الادارى للدولة او الجهاز المركزى
للمحاسبات او الهيئة العامة او وحدات الحكم المحلى او شركات القطاع العام
وتنصت المادة الثانية على ان « تتخذ الاجراءات اللازمة لنقل الدرجات
والاعتمادات المالية التى ينقل اليها الماعلون المشار اليهم بالمادة السابقة » .

وبتاريخ ٢١ من اغسطس سنة ١٩٨٠ اصدر نائب رئيس الوزراء
لشئون الاقتصادية والمالية والتخطيط القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠
فى هذا الشأن . ونصت المادة الاولى من هذا القرار على انه « ينقل كلفة
الماعلين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات والدرجة وظلتهم بميزانية

الصندوق المشار اليه في ١٩٨٠/٦/٣٠ والموضحة اسلؤهم بالكشف الرق
وذلك بمرجاتهم الى وزارة التخطيط « ونصت الثانية على ان « تنقل الاعتمادات
المالية المخصصة لوظائف هؤلاء العاملين بالاعتماد الاجمالي تحت التوزيع
بوزارة المالية الى اعتمادات وزارة التخطيط في موازنة ١٩٨١/٨٠

وكان السيد الدكتور وزير المالية قد اعتمد صرف الحوافز للعاملين
بمقتضى القرار في ١٩٧٦/٥/٢٧ ، ١٩٧٦/٦/٧ ، وتبقى بتخصيص نصف
النسبة المقررة للعاملين (بنساء على الزيادة الفعلية لحصيلة الـ ٥ ٪ لشراء
سندات حكومية المحلة بمعرفة الصندوق للصرف نقدا في حدود مرتب
شهر كل ثلاثة شهور ، والنصف الاخر يخص لخدمات العاملين يتم
ترجيله لحساباتهم الشخصية بجمعية اسكان العاملين وذلك حسب التخصيص
الذي تم بنسبة مرتب كل عامل الى جلة المبالغ المخصصة كميزة عينية ،
وتم ارسال تلك الحصص الى جمعية الاسكان بكشوف موضح بها
ما يخص كل عامل من تلك المبالغ لترجيلها لحساباتهم الشخصية بالجمعية .

وحيث ان الميزة العينية المشار اليها من الميزات الخاصة التي كان
ينفرد بها العاملون بمصندوق استثمار الودائع والتأمينات وتطور مع العمل
بالحكم هذا الصندوق وجودا وعدما .

وحيث ان هذا الصندوق قد انقضى بموجب نص المادة الاولى من
القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي ، ومن ثم
كون تلك الميزة قد سقطت عن هؤلاء العاملين بمجرد صدور هذا القانون
فلا يستجدونها في الجهات التي نقلوا اليها . وما يؤكد هذا النظر . انه
بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٨٦ صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم
١٩٨٦/٢١١ بتعديل بعض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠/٢٩٣
نصا في مادته الاولى على انه « مع عدم الاخلال بالاحكام بقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٩٨٠/٢٩٣ المشار اليه يستمر العاملون بمصندوق استثمار الودائع
والتأمينات التي والقبولين الى جهات اخرى في تقاضي اجورهم وملحقاتها
وبدلاتهم وكافة المزايا المقررة لهم بموازنة الصندوق المذكور وذلك بنفسه

شخصية وذلك فيما عدا الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم جمعية اسكان العاملين بالصندوق ومع مراعاة عدم جواز الجمع بين هذا المزايا وما قد يكون لهم من مزايا ملاطة في الجهة المنقول اليها العمل وفي هذه الحالة يصرف ايها أكبر .

وحيث ان هذا القرار الآخر يعتبر ككشفا ومفسرا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠/٣٩٣ بما يتفق وصحيح حكم القانون على النحو المبين اليه آنفا .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية العاملين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات الملقى المنقولين الى جهات اخرى في تقاضي الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم جمعية اسكان العاملين بالصندوق .

(ملف ١٠٤١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

سادسا - عدم احتية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للعاملين بالبورصة .

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

عدم احتية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للعاملين بالبورصة وأن المبالغ التي صرفت له منها لا يتم التجاوز عنها وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٧ فتستعرضت المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصة

الأوراق المالية التى قضت بأن « تعتبر بورصة الأوراق المالية أشخاصا اعتبارية عملة وتتولى إدارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضى » . وتبين لها أن المادة ١٠٢ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تعين الوزارة المختصة لدى كل بورصة مندوبا أو أكثر بمهمة مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ... » وأن المادة ١٠٣ من ذات اللائحة تنص على أن « لمندوب الحكومة عند الاختصاصات المقررة فى اللوائح حق الاعتراض على جميع قرارات الجمعية العامة ولجنة البورصة ولجانها الفرعية إذا أصدرت مخالفة لقوانين البورصة أو لوائحها أو للمصالح العام » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من سملت إليه البالغ الذى تجاوز عن استردادها ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة ووحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو المؤسسات التابعة أو هيئات القطاع العام وشركته المملكتين بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى إذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو بتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة » .

ومناد ما تقدم أن مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية يتولى مهمة مراقبة تنفيذ البورصة وفقا لأحكام القوانين واللوائح وأن تيسره بهذه المهمة يتم لصالح الجهة التى يمثلها كما أن تبعيته أثناء تسياله بدوره الرقابى للبورصة تظل لجهة عمله الأصلية فلا توجد التبعية أو سلطة ما لبورصة الأوراق المالية عليه لطبيعة عمله الذى يتأبى هذه السلطة وتلك التبعية وعلى ذلك فلا يستحق صرف المنح المكلفات والحوافز التى تقررها بورصة الأوراق المالية للمعلمين التابعين لها ، ولا يغير من ذلك أن قرار الحاق مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية قد ورد به لفظ « ينفذ » . إذا ليس لعبارة هذا القرار أن يغير من التكيف القانونى المسليم لطبيعة العلاقة بين مندوب الحكومة والبورصة ، كما لا يغير مما تقدم أن مندوب الحكومة المعروضة حالته لا يعد من عداد المعلمين بوزارة الاقتصاد بل من

العاملين بالهيئة المالية يسوق المال ذلك لأن تبعيته للهيئة المذكورة لا نفي من صفته كمندوب للحكومة في بورصة الأوراق المالية وكل ما يقرب عليها هو استحقاقه لتقبل أو مكفأة من وزارة الاقتصاد لقاء نديه من هيئة سوق المال لتقبل الزاوة في البورصة أن رأت وزارة الاقتصاد ملامة ذلك وفقاً للتواعد المالية في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالنسبة للمبالغ التي صرفت لمندوب الحكومة من بورصة الأوراق المالية بالخالفه لما تقدم ، فقد تبين للجمعية من استعراض نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان أن المشرع تناول بالتنظيم موضوع ما صرف بغير وجه حق من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام دون غيرها من الجهات ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ للتجاوز عن المبلغ التي صرفت من بورصة الأوراق المالية لمندوب الحكومة لديها لعدم اندراج البورصة ضمن الجهات الواردة في المادة الأولى من القانون المذكور التي تمد وفقاً لنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ سالف البيان مجرد شخص اعتباري علم .

ذلك .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم احتية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للعاملين بالبورصة وأن المبالغ التي صرفت له منها لا يتم التجاوز عنها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

(ملف ١٠٦٨/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٧)

مسألة — عدم مشروعية حوافز
خاصة للمعلمين من أعضاء النقابات
المعلمية ترتبط بصفاتهم

قاعدة رقم (١٥٦)

المسألة :

عدم مشروعية تقرير حوافز خاصة للمعلمين أعضاء النقابات المعلمية
ترتبط بصفاتهم كحالة البعثات المعلمية .

القانون :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٤/١ فاستعرضت المادة ٤٨ من القانون ٤٨
لسنة ١٩٧٨ بنظم المعلمين بالقطاع العام التي تنص على أن « يضع
مجلس الإدارة نظماً للحوافز المالية والأدبية على اختلاف أنواعها بل يكفل
تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج وجودته وذلك على أسس معدلات
قياسية للاداء والانتاج » واستبان لها انه تشجيعا للمعلمين على تحقيق
أهداف الشركة وزيادة الانتاج وجودته ناط المشرع بمجلس الإدارة وضع
نظم للحوافز المالية والأدبية وجعل استحقاقها منوطا بتحقيق معدلات
قياسية للاداء والانتاج .

ومن حيث أن المشرع قد ربط بعبرة مريحة بين استحقاق حوافز الانتاج
والإسهام الفعلي في تحقيق معدلات قياسية للاداء والانتاج وإن هذه
الحوافز تعتبر وفقا لتكييفها القانوني الصحيح مقبلا لزيادة الانتاج وجودته
سواء من ناحية الكم أو الكيف عن الممثل المقرر خلال فترة زمنية معينة
ومن ثم فإن استحقاق هذه الحوافز يكون رهنا بتحقيق المعدلات القياسية

المطلوبة حيث تمنح لجبسح العللين ليا ككت طبيعة أعمالهم او المؤهلات
الحاصلين عليها طالما تحقق في انهم مناط استحقاقها وترعيا على ما تقدم
فان تقرير الحوافز المشار اليها في الحالة المرونة للسادة الطبيين اعضاء
التقليات الطبية بصفتهم من حملة المؤهلات الطبية امر ينطوى على مخالفة
احكام القانون اذ ان ربط منح هذه الحوافز بالحصول على مؤهلات معينة
يخرجها من طبيعتها كحافز من ناحية ويتعارض مع صريح حكم القانون من
ناحية اخرى ولا تعدو والحالة هذه الا ان تكون نوعا من البدلات ولكنها بدلات
غريبة عن احكام قانون نظام العللين بالقطاع المزمع رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
المشار اليه هذا فضلا عن ان توصيات اللجنة المشار اليها التي تدرت
هذه الحوافز — ان جازت هذه التسمية ليست لها ثمة الزام قانوني .

الملك :

انتهت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية
تقرير حوافز خاصة للطبيين اعضاء التقليات الطبية ترتبط بمسئلتهم
كمحملة المؤهلات الطبية .

(ملك ١٠٦١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/٤/١)

الهيئة العامة لصرف الحوافز

للمعلمين ب مكاتب التلمينات الإجتماعية

قاعدة رقم (١٥٧)

المبني على

منطقت صرف الحوافز للمعلمين ب مكاتب التلمينات الإجتماعية طبقا لقرار
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليمات الإجتماعية المنظم لصرف هذه
الحوافز يرجع أساسا إلى مدى الجهد الحقيقي الميداني الذي يبذله العاملون
بتلك المكاتب لتحقيق أهداف الهيئة وزيادة إنتاجها وحصيلتها — لا يتعارض
مع هذا القرار صرف الحوافز عن المبالغ الواردة للمكاتب بشيكات بطريق
البريد طالما كان ورود تلك المبالغ يرجع للجهد الميداني والانتقالات الميدانية
التي قام بها العاملون بالمكاتب في سبيل تحسين المبالغ — لا يتعارض مع
هذا القرار تحسين تلك المبالغ مع شركات القطاع العام أو غيرها .

الحكمة

ومن حيث أن الثابت مما سلف أن منطقت حوافز للمعلمين ب مكاتب التلمينات
الإجتماعية طبقا لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليمات الإجتماعية
المنظمة لصرف هذه الحوافز يرجع أساسا إلى مدى الجهد الحقيقي الميداني
الذي يبذله العاملون بتلك المكاتب لتحقيق أهداف الهيئة وزيادة إنتاجها
وحصيلتها ، ومن ثم فانه لا يتعارض مع هذا القرار أن تصرف حوافز عن
عن المبالغ الواردة للمكاتب بشيكات بطريق البريد طالما كان ورود تلك المبالغ
يرجع للجهد الميداني والانتقالات الميدانية التي قام بها العاملون بالمكاتب في سبيل
تحسين تلك المبالغ ، كما لا يتعارض مع هذا القرار تحسين تلك المبالغ من
شركات القطاع العام أو غيرها ، ولما كان الثابت في الواقعة المعروضة
أن تحسين تلك المبالغ كلها حتى الورد منها بطريق البريد في شيكات إنما
يرجع إلى جهد المعلمين في هذا المكتب وانتقالاتهم الميدانية وما قلوا به

من اجراءات وجوزات لتحميل تلك المبالغ ، فان صرف الحوافز المشتر
اليها اليهم لا يعتبر بدون وجه حق ما دام النظام المقرر لسرف الحوافز قد
خلا من التمس مزايا على حقوقهم من الحوافز عن المبالغ التي ترد بشيكت
بضريق ان يريد او من شركات القطاع العام . وعن ثم فان المخالفة المنسوبة
الى الطاعنين تصد غير ثابتة في حقهم خاصة وان قول رئيس مجلس ادارة
الهيئة المنظمة لقواعد صرف الحوافز يحتل في طيقته التفسير الذي اعد على
اساسه كشف الحوافز المشار اليه ، وهو ما اقر به احد عضوى اللجنة
المشكلة لفحص هذه الكشوف وما اكده ايضا عضو ادارة البحوث بمنطقة
التأمينات الاجتماعية بالسيوط الذى سألته النيابة الادارية في التحقيق ،
الامر الذى يجعل تلك المخالفة غير ثابتة في حق الطاعنين اذ لا يعتبر اخذ
الطاعنين بهذا الاتجاه المقبول في تفسير هذا القرار مشكلا لذنوب اداريا في حقهم .

وبن حيث ان المخالفة الادارية المنسوبة الى الطاعنين غير قائمة في
حقهم فان الحكم المطعون فيه يعدا خطأ في تطبيق القانون وتاويله حينما قضى
برفض طلبهم الغاء القرار المطعون فيه الذى قضى بمجازاتهم لتقليد من تلك
المخالفة ، الامر الذى يتعين معه الغاء هذا الحكم والاستجابة لما يقصده
الطاعنون من الطعن المائل بالقضاء ببقاء القرار المطعون فيه .

(طعن ٩١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٢)

تاسعا - عدم سريان حوافز الانتاج المطبق
بهيئة القطاع العلم للاسكان على المتقدمين الى
الهيئة ولا يشغلون وظائف واردة بالهيكل
التنظيمي للهيئة

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

عدم سريان نظم حوافز الانتاج المطبق بهيئة القطاع العلم للاسكان
على عضو مجلس الدولة المنتخب لها في غير اوقات العمل الرسمية .

الفتوى :

وتد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى وانتشريع
بجلستها المتعقدة في ١٩٨٧/١٢/٢٢ فاستقرت نظم حوافز الانتاج المطبق
بهيئة القطاع العلم للاسكان وتبين لها انه قد نص فيه مراعاة على عدم
سريان نظم حوافز الانتاج على المتقدمين الى الهيئة (مستشارين)
ولا يشغلون وظائف واردة بالهيكل التنظيمي للهيئة ويتقاضون مرتباتهم من
جهة المتقدمين منها . ولما كان عضو مجلس الدولة في الحالة المعروضة
منتدبا الى الهيئة في غير اوقات العمل الرسمية ولا يشغل وظيفة بالهيكل
التنظيمي لها ويتقاضى راتبه من مجلس الدولة ، ومن ثم فلا يمرى عليه
نظام حوافز الانتاج الخاص اليه .

الملك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
ادقية السيد الأستاذ المستشار المروضة حاله في صرف نسبة حوافز
الإنتاج المقررة للعاملين بهيئة القطاع العام للاسكان .

(ملف ١١١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

حزب سياسي

الفصل الأول — اهتمام عامة

الفرع الأول — استعمالات تطور الحياة السياسية في مصر قبل

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

الفرع الثاني — الأصل هو تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتماء

إليها .

الفرع الثالث — تعريف الحزب السياسي

الفرع الرابع — مهمة الحزب بعد تأسيسه

الفصل الثاني — شروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية

الفرع الأول — الإجراءات التي تتبع لتكوين الأحزاب

الفرع الثاني — طبيعة الاخطار المقدم الى لجنة ثئون الأحزاب

السياسية

الفرع الثالث — تحديد مفهوم التمييز الظاهر الذي اشترطه قانون

الأحزاب السياسية

الفرع الرابع — لجنة ثئون الأحزاب السياسية

أولا — اختصاصات لجنة ثئون الأحزاب السياسية

ثانيا — ميعاد بت اللجنة في تأسيس الحزب

ثالثا — ميعاد الطعن في قرار الاعتراض على تأسيس الحزب

الفصل الثالث — مسائل متنوعة

أولاً — يحظر قياد الحزب في ميادين أو برامج أو مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضاءه على أسس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعى أو على أسس طائفى أو عتوى أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العتقة .

ثانياً — تضمن برنامج الحزب فى بعض سياساته ما يتعارض مع بعض نصوص الدستور ويتطلب تعديلاً لبعض مواد الدستور لا يخلع عن برنامج الحزب تحت التأسيس وصف الشرعية .

التفصيل الأول الحكم على عامة

الفرع الأول

استعراض تطور الحياة السياسية في مصر
قبل ثورة يوليو ٢٣ يوليو ١٩٥٢

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

عدم ورود أى نص بدستور سنة ١٨٨٢ يبيح أو يحظر تكوين الأحزاب السياسية - ولم يرد أيضا أى نص صريح بالجهة تشكيل الأحزاب السياسية أو تنظيم هذه الأحزاب - بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ صدر في سبتمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم (١٧٩) لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية وقد نص في مادته الأولى على حرية المصريين في تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها - في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ اصدر القائد العام القوات المسلحة بصفته رئيسا لحركة الجيش اعلانا دستوريا تضمن حل الأحزاب السياسية القائمة اعتبارا من هذا التاريخ - المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ صدر بعد ذلك وقام على عدة مبادئ منها حظر نشاط أى نوع من النشاط الحزبي على أعضاء الأحزاب السياسية النحلة وحظر قيام أية لحزاب سياسية جديدة - في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ صدر اعلان دستوري تضمن المبادئ الأساسية للحكم في المرحلة الانتقالية المؤقتة - صدور مرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المؤقتة لحماية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - اقر الفناء الأحزاب

السياسية أنشأ النظام للحكم هيئة التحرير واستمرت هذه الهيئة حتى صدر دستور دستور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية الذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٩٧٧/٧/٧

سنة ١٩٥٦ الذي نص في أحكامه على إنشاء الاتحاد القومي — في عام ١٩٦٢ أعلن الجيش الوطني — صدور دستور سنة ١٩٦٤ الذي نص في ملغته الثالثة على أن قوى الشعب العاملة المختلفة هي التي تقيم الاقتصاد الاشتراكي العربي — صدور دستور سنة ١٩٧١ الذي نص في ملغته الخامسة على قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والجلية الأساسية التي تحكم نشاطه ونص في ملغته (٥٥) على حق المواطنين في تكوين الجمعيات على الوجه المين في القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المسائل أن القرار المطعون فيه قد قام على غير أساس من القانون أو الواقع وينى على أسباب بعيدة عن الحقيقة ، ذلك أن الهيئة التأسيسية للحزب قد أطلعت على جميع برامج الأحزاب الأخرى ، وتم حذف المشابه لها من برنامج الحزب قبل تقديمه الى لجنة شؤون الأحزاب السياسية مما يجعله متميزا عن برامج الأحزاب الأخرى باستثناء القضايا التي يستحيل أن تكون متميزة التزاما بأحكام الدستور والقانون واتصاله الصلح .

ولقد أعد الحزب في برنامجه رؤية واضحة ومحددة لتحقيق العدالة السريعة ، ولولم يغفل الحزب غير ذلك لكناه ، أن المدخل الحقيقي لتحقيق العدالة السريعة هو إعادة النظر في وضع أعضاء الهيئات القضائية في مصر بحيث ينظر لهم نظرة مختلفة كما يحدث في جميع دول العالم المتقدمة ، وقد وضع حزب العدالة الاجتماعية تصورا كائلا في برنامجه لتحقيق العدالة السريعة .

ويستلزم الطاعن نقلا من برنامج الحزب تصدى لعدد كبير من القضايا الحيوية التي تؤثر على حاضر الشعب ومستقبله مثل « مشكلة البرور » و « مشكلة الذين يخرجون من السجن » ، وكيفية الاستفادة من الجيش في القضاء على الأمية وتعليم المجندين مختلف انحراف ، وأنه من المؤسف ان ترد لجنة شؤون الأحزاب على ذلك بأنه يخرج عن مهام القوائم المسنحة المنوط بها الدفاع عن الوطن والتدريب على المهام العسكرية والأسلحة الحديثة المتطورة والأخذ بالسبيل التكنولوجي .

كما وضع الحزب في برنامجه تصورا كليا للاستفادة من الكمبيوتر في تحقيق التقدم لشعبنا وكيفية تعريف شفرته ، كما شمل برنامج الحزب الأسلوب الأمثل للاستفادة من الفنون والآداب ، وتناول البرنامج موضوعات على قدر كبير من الخطورة والأهمية مثل الوحدة الوطنية والأرهاب والبطالة والتثقيف الصحي ووقاية المجتمع من الإيدز والأمان ومحو الأمية ، وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية . وخلص الطاعن لما تقدم - ولكل ما جاء بتقرير الطعن - إلى ان قرار اللجنة صدر على غير أساس من القانون وينتهج الحكم بإلغاء هذا القرار .

ومن حيث ان هذه المحكمة بتشكيلها المتميز الذي جددته المادة الثامنة من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانونين رقمي (١٤٤) لسنة ١٩٨٠ و (١١٤) لسنة ١٩٨٣. انما نلتزم في أعمال رقابتها على القرار الصادر من لجنة شؤون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب ، بإحكام الدستور والقانون ويقتضى ذلك ابتداء تعديد دور هذه اللجنة في أداء مهمتها الواردة بالقانون والصلاحيات والامكانيات التي اتاحت لها في بسط رقابتها القانونية على برامج الأحزاب تحت التأسيس وذلك في ضوء أحكام مواد الدستور والمبادئ الدستورية العامة التي يتعين لهم زنتهم أحكامه في ظل الأهداف والغايات القومية التي تسعى لتحقيقها . فقد أكتبت وثيقة إعلان الدستور علي أن جماهير شعب مصر هي التي تبنت واعلنت وبنحت لنفسها الدستور وقد اتحدت عزيمتها على بذل كل الجهد لتحقيق :

أولاً - السلام القائم على العدل بحسبان أن التقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعوب لا يمكن أن يتم إلا بحرية الشعوب وبلادتها المستقلة .

ثانياً - أن الوحدة العربية هي أمل الأمة العربية باعتبارها نداء تاريخ ودعوة مستقبل .

ثالثاً - التطوير المستمر في الوطن أمانة بأن التقدم لا يحدث تلقائياً أو بالوقوف عند إطلاق الشعارات وإنما توفه الدافعة لتحقيقه في إطلاق جميع الامكانيات والمكثبات الخلاقة والمبدعة للشعب .

رابعاً - حرية الإنسان المصري عن ادراك بأن حرية الإنسان وعزته هي للشعاع الذي هدى ووجه مسيرة التطور الذي قطعته الإنشائية نحو مظهرها العليا وأن كرامة الفرد انعكس لكرامة الوطن ، وأن سيادة القانون ليست صيغتنا مطلوبة وحسب لحرية الفرد ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة .

ولا يمكن تفسير تلك المبادئ التي تضمنتها مقدمة الدستور الذي أنوره الشعب في استفتاء عام تفسيراً سليماً إلا إذا تم استعراض تطور الحياة السياسية في مصر فيها قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد هذه الثورة . ويبين من الدراسة لما قبلها أنه لم يرد في دستور سنة ١٨٨٢ أي نص ببلاحة أو حظر تكوين الأحزاب السياسية ، فهو بحكم نصوصه وظروف إصداره لم يتعرض إلا لنظام عضوية مجلس النواب واختصاصاته الدستورية ، ولم يتغير هذا الوضع في ظل القانون النظامي الصادر سنة ١٩١٢ في ظل الاحتلال البريطاني الذي نص دستور ١٨٨٢ ، كما لم يرد في دستور سنة ١٩٢٣ أي نص صريح ببلاحة تشكيل الأحزاب السياسية أو تنظيم هذه الأحزاب ، وإنما ورد النص فيه على كفالة حرية الرأي ، وأن لكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصور أو بغير ذلك في حدود القانون (م ١٤) وعلي أن للبرلمانيين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حائلين بهalach (م ٢٠) ،

وان لهم حق تكوين الجمعيات ، وحظر الجمعيات السرية ، او ذات النظم العسكرية ، وكيفية استعمال هذا الحق يحددها القانون (م ٢١) ، وهذا النص الآخر يطبق النص الوارد في المادة (٢١) من دستور سنة ١٩٣٠

وقد قامت معظم الأحزاب السياسية في مصر قبل دستور ١٩٢٢ واستمرت قائمة بعده ، كما نشأت أحزاب أخرى بعد صدوره دون مجادلة من أحد في أن حق تكوين الجمعيات شامل لها بجميع أنواعها وبينها الأحزاب السياسية وأنه حق متفرع كذلك عن حرية الاجتماع وحرية ابداء الرأي ، وحق الترشيح وحق الانتخاب هي حقوق ضرورتها دستورية سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٠ ولم يصدر قانون لتنظيم الأحزاب السياسية بعد صدور دستور سنة ١٩٢٢ وقبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ليضغ القواعد الكلية لتحقيقها لأهدافها السياسية في خدمة الشعب . وبعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلنت مبادئها الستة المروضة وبينها « إقامة حياة ديمقراطية سليمة » صدر في سبتمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم (١٧٦) لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية وقد يستهدف هذا المرسوم اتاحة الفرصة للأحزاب السياسية القائمة لتنظيم نفسها وتطهير صفوفها مما يزيل عيوب تعددها وتفتتها عن غيرها من الأحزاب التي نشأت قبل المرسوم بالقانون المشار إليه ، والذي نص في المادة الأولى منه على حرية المصريين في تكوين الأحزاب السياسية والانتقاء إليها ، وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ أصدر القواد العام للقوات المسلحة بصفته رئيسا لحركة الجيش إعلانا دستوريا انتهى فيه إلى إعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى يتمكن الثورة من إقامة حكم ديمقراطي سليم ، مع حل الأحزاب السياسية القائمة اعتبارا أن هذا التاريخ ، وقد أبان هذا الإعلان الدستوري أن الأسس الذي قام عليه في حل الأحزاب السياسية هو الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال الأجنبي ، ومع التغيير الأجنبي على الحياة لسياسية المصرية من خلال التحالف أو الاتصال بين الأحزاب والدول الأجنبية المختلفة ، وصدر عقب ذلك المرسوم بقانون رقم (٣٧٧) لسنة ١٩٥٣ الذي قام على عدة مبادئ أساسية بينها حظر نشاط أي نوع من النشاط الحزبي على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة (م ٢) وحظر قيام أية أحزاب سياسية جديدة مع إلغاء المرسوم

بقانون رقم (١٧٩) لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية (م ٦) ،
وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ صدر اعلان دستوري تضمن المبادئ
الاساسية للحكم في المرحلة الانتقالية المؤقتة السابق اعلانها .

وصدر مرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة
لحماية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها ، وتضمن احكامه
ماعتبار كل تغيير اتخذ خلال سنة من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بقصد حماية
هذه الحركة والنظام القائم عليها من اعمال السيادة .

واثر إلغاء الأحزاب السياسية انشأ النظام الحكم « هيئة التحرير »
وكانت طبقاً لنظامها الاساسي تجمعاً شعبياً ووطنياً هدفه توحيد جهود
المواطنين بكافة طوائفهم ومقاتلتهم ونزعاتهم لتحقيق الهدف الأول من أهداف
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو « لجلاء المستعمر الاجنبى عن البلاد » .
واستمرت هذه الهيئة حتى صدر دستور سنة ١٩٥٦ الذى تضمن النص
في احكامه الختامية والانتقالية على انشاء « اتحاد قوى » يهدف الى بناء
ابنيلاد بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وترك
الدستور تنظيم هذا الاتحاد لقرار يصدره رئيس الجمهورية ، وفي عام ١٩٦٢
اعلن الميثاق الوطنى ، ثم صدر دستور سنة ١٩٦٤ الذى نص في المادة
الثالثة منه على ان « الوحدة الوطنية التى يضمها تحالف قوى الشعب
العاملية المختلفة للشعب العامل وهى الفلاحون والعمال والجنود والمتقنون
والراسلية الوطنية هى التى تقوم الاتحاد الاشتراكى العربى لتكون السلطة
الحظية للشعب والدائمة لامتكالت الثورة والحارسنة على تيم الديمقراطية
السياسية » .

وفي مارس سنة ١٩٦٨ صدر بيان ٣٠ مارس الذى تضمن ان الاسيف
الرئيسية لهنزية يونيو سنة ١٩٦٧ هى اصدار سيادة القانون وانعدام
الديمراطية في ظل سيطرة مراكز القوى على الاتحاد الاشتراكى العربى ،
وعلى السلطة في البلاد ، ورغم تأكيد البيان على صيغة الاتحاد الاشتراكى
العربى ، الا انه ارجح المشكل الناتجة عن وجوده الى عدم قبيله على
الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة .

ونعند ان أعلن في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ازاحة مراكز القوى المتسلطة على الشعب وبدا الإعداد للتصحيح الكامل لمسار ثورة ٢٢ يوليو بوضع مبادئها السادس وهو اقامة الحياة الديمقراطية السليمة — موضع التطبيق بدأ الإعداد لوضع دستور دائم للبلاد وازالة التناقض المصطنع بين الحرية السياسية ومجالح الاقلية العظمى من الشعب ، وفتح الطريق امام الديمقراطية بامتثلوها الضيق الوحيد ضد ظهور مراكز القوى ، وضد الولاء للفرد ، ومن ثم صدر دستور سنة ١٩٧١ الذي نص في المادة الثالثة منه على ان « البداية للشعب وهو مصدر السلطات ويمثل الشعب هذه السيادة وينهيا ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور ، ونص في المادة الخامسة على قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والمبادئ الاساسية التي تنظم وتحكم نشاطه وبينها مبدأ « الديمقراطية » .

ثم اورد الدستور البند الثالث للحريات والحقوق والواجبات العامة وتضمن النص في المادتين (٤٧ ، ٤٨) على حرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام .

ونص في المادة (٥٤) منه على حق المواطنين في الاجتماعات العامة والمواكب الشعبية ، ونصت المادة (٥٥) على حق المواطنين في تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون وحظر في ذات الوقت « انضمام جميعهم يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او مبريا او ذا طابع عسكري » .

ثم صدرت ورقة أكتوبر سنة ١٩٧٤ التي طرحت استفتاء شعبى والتي تضمنت انه « اذا كتبت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ قد ألحزت الكثير من « الحرية الاجتماعية » فانه بكل امانة لا بد ان يسلم ان جانب « الحرية السياسية » لم يتحقق على الوجه الذى يريده الشعب ... والله لا جدوى للعبة العيش اذا فقد الانسان اهم ما يميزه وهو الحرية السياسية ... وان « الديمقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية » .

وكانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي قدمها الرئيس الراحل
أنور السادات في أغسطس سنة ١٩٧٤ قد تضمنت أن نفي فكرة الحزب
الواحد عن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يمكن أن يتم إلا بالتصميم بتعدد
الاتجاهات داخله .

ثم شكلت لجنة مستقبل العمل السياسي برئاسة رئيس مجلس الشعب
وعضوية عدد من أعضاء النقابات المهنية والعمالية التي تدارست الاتجاهات
السياسية للتطوير ، وهي ثلاثة اتجاهات :

أولها — يرى إنشاء « منابر ثابتة » داخل إطار الاتحاد الاشتراكي .

والثاني — يذهب إلى إنشاء « منابر متحركة » داخل إطار هذا
الاتحاد .

أما الثالث — فيعتبر « الاتحاد حزباً سياسياً للثورة يلتزم بمبادئها
ومبادئها » ويقوم خارجه أحزاب أخرى ، وبعد تطوير نظام المنابر طالبت
اللجنة البرلمانية للرد على بيان الحكومة في مجلس الشعب في تقرير لها
مؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بأعداد تشريع للأحزاب السياسية ، وينص
على ذلك صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية
الذي عمل به اعتباراً من تاريخ نشره بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٧٧

(طعن ٦٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/١)

الفرع الثانى

الأصل هو تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتماء إليها

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

احكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية قد صدر ببراءة ما قرنته احكام الدساتير المصرية المتعاقبة ومنها دستور سنة ١٩٧١ من حق المصريين فى تكوين الجمعيات بما يشمل الجمعيات السياسية او الأحزاب بشرط الا تكون معادية لنظام المجتمع او تقوم على تنظيمات عسكرية او شبيه عسكرية ، وبناء على الحريات العامة المقررة فى هذه الدساتير — ليس فى تعديل احكام الدستور التى اتبعت النظام السياسى على أساس تعدد الأحزاب جديد فى شأن إطلاق إنشاء حرية كل الأحزاب السياسية وحق الانتماء إليها دستوريا بل ان ذلك مجرد تأكيد لهذا الحق الدستورى للمصريين — تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتماء إليها — هو الأصل العام الدستورى الذى يتلأم صقاً وحققاً مع النظام الديمقراطى الذى تلخذه جمهورية مصر العربية .

المحكمة :

ومن حيث ان هذه المحكمة بتشكيلها المتميز الذى حددته المادة (٨) من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانونين رقمى ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، ١١٤ لسنة ١٩٨٣ انما تلتزم فى أعمالها رقابتها على القرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب بأحكام الدستور والقانون ويتقضى ذلك ابتداء تحديد دور هذه اللجنة فى أداء مهمتها الولودة بالقانون والامكافيلات التى أتاحت لها فى بسط رقابتها القانونية على برامج الأحزاب تحت التأسيس وذلك فى ضوء أحكام مواد الدستور والبادئ الدستورية العامة التى يتعين فهم وتفسير أحكامه فى ظلها والأهداف والغايات القومية التى تسعى الى تحقيقها .

تمتد أكتف وثيقة اعلان الدستور على أن جماهير شعب مصر هي التي تبنت واعلنت ومنحت لنفسها الدستور وقد انعقد عزمها على بذل كل الجهد لتحقيق (أولا) السلام القائم على العدل بحسبان أن التقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعوب لا يمكن أن يتم الا بحرية الشعوب وبلاراتها المستقلة ، (ثانيا) أن الوحدة العربية هي اهل الامة العربية باعتبارها نداء تاريخ ودعوة مستقبل (ثالثا) التطوير المستمر للحياة في الوطن ايماننا بأن التقدم لا يحدث تلقيا أو بالوقوف عند اطلاق الشعارات وانما قوته الدافعة لتحقيقه في اطلاق جميع الامكانيات والمكثبات والخلافة والمبدعة للشعب (رابعا) حرية الانسان المصري عن ادراك بأن حرية الانسان وعزته هي الشعاع الذي هدى ووجه مسيرة التطور الذي قطعته الانسانية نحو مثلها العليا وان كرامة الفرد انعكس لكرامة الوطن ، وان سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا وحسب حرية الفرد ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة .

ولا يمكن تفسير تلك المبادئ التي تضمنتها مقدمة الدستور الذي امره الشعب في استفتاء علم تفسيرها سليما الا اذا تم استعراض تطور الحياة السياسية في مصر فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعد هذه الثورة وبين من الدراسة لما قبلها انه لم يرد في دستور سنة ١٨٨٢ اى نص باباحة أو حظر تكوين الأحزاب السياسية فهو بحكم نسوصه وظروف اصداره لم يتعرض الا لنظام عضوية مجلس النواب واختصاصاته الدستورية وبعد الاحتلال البريطاني لمصر في صيف ١٨٨٢ ألغى الدستور ووضع القانون النظامى على أساس تقرير اللورد « دوغرين » الذى جعل نظام الحكم المطلق بيد المعتمد البريطانى يمارسه بواسطة الخديوى ، ولم يتغير هذا الوضع في ظل القانون النظامى الصادر سنة ١٩١٣ فى ظل الاحتلال ، ولم يرد فى دستور سنة ١٩٢٣ اى نص صريح بلباحة تشكيل الأحزاب السياسية أو بتنظيم هذه الأحزاب ، وقد ورد النص فى هذا الدستور على كماله حرية الرأى وأن لكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون (م / ١٤) وعلى ان للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حبلين سلاحا (م / ٢٠) — وعلى أن للمصريين حق تكوين الجمعيات مع حظر الجمعيات السرية أو ذات النظام العسكرى وكيفية استعمال هذا الحق يحددها القانون (م ٢١) .

ويطابق هذا النص ما ورد في دستور ١٩٣٠ في المادة (٢١) منه كما أن نص المادة (١٤) سالفه الفكر من دستور سنة ١٩٢٣ بشأن حق الاجتماع للمصريين مطبق لدستور سنة ١٩٣٠ في المادة (٢٠) منه ، وقد ائت معظم الأحزاب السياسية في مصر قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ واستمرت قائمة بعده كما نشأت أحزاب أخرى بعد صدوره دون أن يجادل أحد في أن حق تكوين الجمعيات شامل لها بجميع أنواعها ، وبينها الأحزاب السياسية وأنه حق متفرع كذلك عن ، حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأي ، وحق الترشيح وحق الانتخاب للجالس النيابية وهي حقوق قررتها دستائر سنة ١٩٢٣ ، سنة ١٩٣٠ ، ولم يصدر قانون لتنظيم الأحزاب السياسية بعد صدور الدستور سنة ١٩٢٣ وقبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ليضغ القواعد الكلية لتحقيقها لأهدافها السياسية في خدمة الشعب .

وبعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلنت مبادئها الستة المعروفة وبينها « إقامة حياة ديمقراطية سليمة » صدر في سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية وقد استهدف هذا المرسوم إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية القائمة لتنظيم نفسها وتطهير صفوفها بما يزيل عيوب تعدها وتنتقها عن غيرها من الأحزاب التي نشأت قبل المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ وتأثير ذلك على الوحدة الوطنية وصلابتها مع التقرير في المادة الأولى منه بحرية المصريين في تكوين الأحزاب السياسية والانتماء اليها ، وفي ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أصدر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيساً لحركة الجيش إعلاناً دستورياً انتهى فيه إعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تمكن الثورة من « إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم » مع حل الأحزاب السياسية اعتباراً من هذا التاريخ ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، وقد أبان هذا الإعلان الدستوري أن الأساس الذي ذهب إليه في حل الأحزاب السياسية القائمة هو الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال الأجنبي ومنع التأثير الأجنبي على الحياة السياسية المصرية الوطنية من خلال التحالف أو الاتصال بين الأحزاب والدول الأجنبية المختلفة — وصدر عقب ذلك المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ وقد قام هذا المرسوم بقانون على عدة مبادئ أساسية

ببها حظر مباشر اى نوع من النشاط الحزبى على أعضاء الاحزاب السياسية
المحله والمعينين اليها ونحريم ونقيض ايه مساعدة لهؤلاء الأشخاص
فى سبيل قيامهم بعمل هذا النشاط (ج ٢) وحظر قيام ايه احزاب سببية
جديدة مع البقاء المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب
السياسية (ج ٦ ٤) وفى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ صدر اعلان دستورى
تضمن المبادئ الأساسية للحكم فى المرحلة الانتقالية المؤقتة السابق اعلانها
وصدر مرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ فى شان التدابير المتخذة لحماية
حركة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها وقد قضت احكامه باعتبار
كل تدبير اتخذ خلال سنة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ — بقصد حماية هذه الحركة
والنظام القائم عليها من أعمال السيادة .

واثر القضاء الاحزاب السياسية أنشأ النظام الحكم (هيئة التحرير)
وكانت طبقاً لنظامها الاساسى « تجمعاً شعبياً ووطنيا هدفه توحيد جهود
المواطنين بكافة طوائفهم وفئاتهم ونزعاتهم لتحقيق الهدف الأول من أهداف
نورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو اجلاء المستعمر الأجنبى عن البلاد »
واستمرت هذه الهيئة حتى صدر دستور سنة ١٩٥٦ الذى تضمن للنص فى
احكامه الختامية والانتقالية على إنشاء (اتحاد قوى) يهدف الى بناء البلاد
بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومنع هذا
الاتحاد الاختصاص فى الترشيح لعضوية مجلس الأمة وترك الدستور المذكور
تنظيم هذا الاتحاد لقرار يصده رئيس الجمهورية وبعد صدور الدستور
المؤقت للجمهورية العربية المتحدة خلال الوحدة مع سوريا تضمن نص
المادة (٧٢) الذى قضى بأن يكون المواطنون فى اقليمى الجمهورية اتحاداً
قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ، وذلك لتحقيق ذات أهداف الاتحاد
القوى المصرى فى الاقليم وتنظم أمور هذا الاتحاد بقرار من رئيس
الجمهورية .

وبعد اعلان الميثاق الوطنى سنة ١٩٦٢ وصدر دستور سنة ١٩٦٤
نسبت المادة (٣) منه على أن « الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف قوى
الشعب العاملة المختلفة للشعب العليل وهى النحليون والعمال والجنود

والمتقنون والراسمالية الوطنية ، هي التي تتعيم الاتحاد الاشتراكي العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والرافعة لاهكتفت الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية » .

ثم صدر بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ بعد هزيمة يوليو سنة ١٩٦٧ وتضمن ان من اسباب الهزيمة الرئيسية اهدار سيادة القانون وانعدام الديمقراطية في ظل سيطرة مراكز القوى على الاتحاد الاشتراكي العربى ، وعلى السلطة في البلاد ، ومع تأكيد البيان على صيغة الاتحاد الاشتراكي العربى فقد أرجع المشاكل الناتجة عن وجوده الى عدم قيامه على الانتخاب الحر من انقاعدة الى القمة .

ويعد ان أعلن في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ازالة مراكز القوى المتسلطة على الشعب بدا الاعداد للتصحيح الكلل لاسار ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. بوضع مبدأها السادس وهو « اتملة الحياة الديمقراطية السلمية موضع التطبيق والتنفيذ » فهذا الاعداد لوضع دستور دائم للبلاد وازالة التناقض المصطنع بين الحرية السياسية ومصالح الأغلبية العظمى من الشعب ، والذي افتعلته مراكز القوى للانفراد بالسلطة والتحكم في مصر الدولة وتحقيق أطماعها ونزواتها ومصالحها الذاتية ، وفتح الطريق أمام الديمقراطية باعتبارها الضمان الوحيد ضد ظهور مراكز القوى وضد الشمالية وضد الولاء لفرد او مجموعة من تليل من الأفراد وأثر ذلك صدر دستور ١٩٧١ القائم بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء العام في ١١ من سبتمبر ١٩٧١ متضمنا انصر في المادة الثالثة منه على أن « السيادة للشعب وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحببها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » .

ونص في المادة الخامسة على قيام الاتحاد الاشتراكي العربى والمبادئ الأساسية اننى أصبحت تنظم وتحكم نشاطه وبينها مبدأ الديمقراطية وأفرد الدستور انبلا للثالث للحريات والحقوق والواجبات العامة وتضمن النص

في المواد (٤٧) ، (٤٨) على حرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام .

ونص في المادة (٥٤) على حق المواطنين في الاجتماعات العامة والمواكب الشعبية ونصت المادة (٥٥) على حق المواطنين في تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون وحظر في ذات الوقت إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او سرية او ذا طابع عسكري .

ثم صدرت بعد ذلك ورقة أكتوبر ١٩٧٤ التي طرحت في استفتاء تسمي والتي تضمنت الاعتراف بأنه « اذا كتبت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد انجزت الكثير من الحرية الاجتماعية مائة بكل امانة لابد ان يسلم ان جانب الحرية السياسية لم يحقق على الوجه الذي يريده الشعب بل اتحدت مراكز القوى وصيحتها على الجاهل وتعددت القيود والاجراءات ... الخ » .

« انه لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع الذي يضطر لبيع صوته في الانتخابات .. وايضا فانه لا جدوى للقمة العيش اذا فقد الانسان اعم ما يميزه وهو الحرية السياسية . واليوم بعد انتمسار أكتوبر وتأكيد وحدة الصف الوطني وارتفاع المواطنين الى مستوى المسئولية ، لابد ان يؤكد معنى الحرية السياسية جنباً الى جنب مع الحرية الاجتماعية وأن « الديمقراطية » ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية ، وأن الديمقراطية لا تمارس في فراغ بل لابد من اطرارت تحدد من خلالها الاتجاهات التي تخص امور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ ، مصادر حرية الشعب من ممارسة حريته السياسية » .

ولقد تضمنت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي قدمها الرئيس الراحل انور السادات في أغسطس ١٩٧٤ ان نفى فكرة الحزب الواحد عن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يمكن ان يتم الا بالتسليم بنمعد الاتجاهات داخله ، وانه يتعين تحرير العضوية بالاتحاد من أن تكون شرطاً لأي

منصب أو وظيفة من جهة وتحرير فكر العضو الا من الجاىء الاساسية السنة لثورة ٢٣ يوليو ومواثيقها المتواليه من جهة أخرى — ثم بعد تشكيل لجنة مستقبل العمل السياسى برئاسة رئيس مجلس الشعب وعضوية عدد من أعضاء من النقابات المهنية والعلمية والتي تدارست الانجازات الاساسية للتطوير ، ابدت انها ثلاثة اتجاهات اولها يرى انشاء منابر ثابتة داخل اطار الاتحاد الاشتراكى ، والثانى يذهب الى انشاء منابر متحركة داخل اطار هذا الاتحاد ، اما الثالث فيعتبر الاتحاد حزبا سياسيا للنورة يلتزم بمبادئها ومواثيقها ويقوم خارجه احزابا أخرى .

وبعد تطوير نظم المنابر طالبت اللجنة البرلمانية للرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب فى تقرير لها فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ باعداد تشريع للأحزاب السياسية لانه « قد صار ضروريا أن يصدر مجلس الشعب قانونا ينظم قيام الأحزاب واسلوب اعلاناتها والضوابط الموضوعية التى تصاحب قائلها » .

وبناء على ذلك فقد صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية وقد تضمن تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن الاقتراح بقانون المقدم منها بشأن نظم الأحزاب السياسية والاقتراحات بمشروعات القوانين الأخرى المقامة من بعض أعضاء مجلس الشعب فيما يتعلق بدمجية قيام الأحزاب السياسية فى ظل أحكام الدستور الصادر سنة ١٩٧١ ، وبصفة خاصة أحكام المادة الخمسة منه قبل تعديلها سنة ١٩٨٠ — والتي كانت تنص على أن « الاتحاد الاشتراكى والتنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيمه القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة للفلاحين والعمال والجنود والراسمالية الوطنية وهو اداة هذا التحالف فى تحقيق تيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة

عن طريق العمل السيلسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الأجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى .

وبين النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمن ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطى على أن يمثل العمال والفلاحين فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الأقل » — أوردت اللجنة فى تقريرها أن « نص المادة (٥٥) من الدستور المتعلق بحق تكوين الجمعيات وأن كان يقرر المبدأ الدستورى عن حق المبرين فى تكوين أى نوع من الجمعيات بما فى ذلك الجمعيات السياسية ، إلا أنه لا يمكن مباشرة هذا الحق إلا بمسعود القانون الذى ينظم كل نوع من أنواع هذه الجمعيات ، وبالنسبة للأحزاب كجمعيات سياسية فإنه يتمتع مسنور القانون المنظم للأحزاب السياسية حتى يمكن مباشرة الحق الدستورى ائذى نضمنه النص طبقا للقواعد التى يبينها هذا القانون وأساس ذلك ما يلى :

(١) أن الحزب السيلسي لا يعدو كونه جماعة منظمة أو جمعية منظمة أو تنظيما لمجموعة من المواطنين يعملون كوحدة سيلسية لتجميع النساخين والحصول على تليدهم لأهداف وبرامج تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، ومن المسنات فى للفقه الدستورى المصرى والمقارن ومن استقراء الدساتير المصرية السابقة ودساتير دول العالم على اختلاف نظمها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية أن حق تكوين الأحزاب يعد حقا من الحقوق الدستورية العامة المقررة على حق تكوين الجمعيات أو الجاعات ما دام أن الدستور لا يخص هذا الحق بنوع معين أو محدد منها ولا يحظر بلذات تكوين هذا النوع من الجمعيات السيلسية أو يفرض عليه نظام الحزب الواحد كما أنه من المسلمات فى هذا الفقه أن حق تكوين الجمعيات ومنها الأحزاب السيلسية ينبثق عن الحقوق والحريات العامة التى تقرها دساتير الديمقراطية بصفة أساسية ، وهى حق الانتخاب والترشيح والاستفتاء وحرية ابداء الزاى والعقيدة بوسائل الاعلام المختلفة باعتبارها حقوقا وحريات حتمية يتمتع الاعتراف بها نتيجة التسليم بأن

السيادة للشعب وهى كذلك يترتب على التسليم بها حتما التسليم بحق التجمع
السياسى فى صورة الأحزاب .

(بم) أن الفقرة الأولى من المادة (٥٥) من الدستور قررت الحق
للمصريين فى تكوين الأحزاب طبقا للقانون — وفى ذات الوقت حظرت مفترتها
الثانية تكوين الجمعيات ذات النشاط المعادى لنظام المجتمع والجمعيات
السرية أو ذات الطابع العسكرى ، ولم يكن ثمة مبرر للنص فى هذه الفقرة
الثانية على هذا الحظر لهذا النوع من الجمعيات وهى بالضرورة جمعيات
سياسية إلا لو كان تعبير الجمعيات فى الفقرة الأولى من النص مقصودا به
كل أنواع الجمعيات بما فى ذلك الجمعيات السياسية أى الأحزاب — يؤكد ذلك
أن النص الذى عرض فى الأعمال التحضيرية للدستور للمادة (٥٥) كان يقضى
بأن « للمواطنين حق تكوين الجمعيات بقصد تنمية النشاط السياسى
والاجتماعى والاقتصادى والتتاقى لقوى الشعب العيلة .

والجمعيات السرية محظورة وكذلك الجمعيات التى تسمى بطريق
غير مباشر الى أهداف سياسية عن طريق تشكيلات ذات طابع عسكرى » وقد
عدلت صياغة النص على النحو الذى ورد بالدستور ، ولم يطرا على عبارات
النص ما يغير المعنى المقصود بعباراته فى فقرتيه الأولى والثانية ، اذ ان
ارتباط هاتين الفقرتين يحتم فهم نص المادة فى صياغتها الأخيرة بما يشمل
الأحزاب السياسية ، ولكن ما أضيف الى الفقرة الأولى من النص على أن
ممارسة حق تكوين الجمعيات يكون طبقا للقانون ، هو الذى جعل هذا الحق
معلقا على صدور القوانين التى تنظم الأنواع المختلفة منها وبينها قانون
الأحزاب السياسية ، ويقضى اشتراط الفقرة الأولى من المادة (٥٥) من
الدستور صدور القانون المنظم للأحزاب السياسية لتفعيلها — أن المشرع
الدستورى قد ترك أمر تقدير ملائمة صدور هذا القانون للمشرع العادى ،
بما لم يصدر قانون ينظم الأحزاب السياسية فانه لا يمكن دستوريا قيام
هذه الأحزاب ومن ثم فإن حق المصريين فى تكوين الأحزاب يكون مستقدا
بصورة صريحة من المادة (٥٥) من الدستور الخ .

(ج) ان العرف الدستوري قد جرى في مصر باستقرار ودون اية شبهة على التسليم بحق المصريين في تكوين الاحزاب السياسية حتى في ظل الدستور التي صدرت خلال فترة الاحتلال والادارة الأجنبية للبلاد وعندما صدر مرسوم سنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الاحزاب السياسية سالف الذكر أصبح لا يمكن مباشرة الحق الدستوري الا في نطقه ، ثم صدر المرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ الذي تركز صراحة حل الاحزاب السياسية القائمة وحظر تشكيل الاحزاب السياسية او ممارسة اى نشاط حزبي ولم يرد في اى من الدساتير التي صدرت بعد الثورة في السنوات (١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤) ، ولا في دستور سنة ١٩٧١ — كما سبق القول اى نص على ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد ، ولا اى نص على حظر تكوين الاحزاب السياسية بل ورد في كل من هذه الدساتير نص على حق المصريين في تكوين الجمعيات طبقا للقانون الذي يصدر بتنظيمها .

(د) ان العرف التشريعي بعد الثورة سواء قبل سنة ١٩٧١ وما بعدها قد جرى على ان الحقل دون قيام الاحزاب ليس حقلًا دستوريا ولكنه حقل قانوني ممثل في :

اولا — احكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حل الاحزاب السياسية .

ثانيا — عدم صدور قانون تنظيم لهذه الاحزاب باعتبارها نوعا من الجمعيات التي لا يمكن مباشرة الحق في انشائها وتكوينها الا طبقا للقانون وذلك بعد إلغاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الاحزاب .

ثالثا — صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بحظر تكوين أية تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي والنص لأول مرة صراحة على انه التنظيم السياسي الوحيد بالبلاد . الخ .

(هـ) كان ثمة رأى فى لجنة نظم الحكم التى كانت مكلفة باعداد نصوص الدستور الحالى يرى عدم ايراد نص فى الدستور عن الاتحاد الاشتراكى ذاته ككتفاء بالنص على حرية المواطنين فى تكوين الجمعيات باعتبارها تشمل هذا التنظيم السياسى ذاته ورغم أنه لم يؤخذ بهذا الرأى من غالبية أعضاء اللجنة التى انتهت الى وضع نص فى الدستور عن الاتحاد الاشتراكى (م ٥٠)، بان ذلك لم يكن أساسه ان حق تكوين الجمعيات لا يدخل فيها الجمعيات السياسية أى الأحزاب السياسية ولكن لأن ثمة مسئلة أساسية وجوهرية تتعلق بالحقوق والحريات العامة للمواطنين . وهى الأساس الجوهري لتنظيم وكيان الاتحاد الاشتراكى ذاته لما كان يقوم عليه من التعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة والوحدة الوطنية كأساسين دستوريين للنظام السياسى فى البلاد وهى لا يجوز تقريرها على نحو مشروع الا بنص فى الدستور فصدرت من نص المادة (٥٠) منه على النحو سالف الذكر .

(و) اخذ المشرع بهذا النظر الدستوري السديد فى المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن وقضت المادة الأولى منه بان حق تكوين الأحزاب مكفول طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بإنشاء الأحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية أى ان الحق فى إنشاء الأحزاب السياسية معلق بصدور قانون المنظم لها حسبما تستلزم ذلك المادة (٥٥) من الدستور .

وتنص المادة (٢١) على أن التنظيمات السرية والتنظيمات المعادية لنظام المجتمع محظورة وهذا الحظر هو ذاته الحظر الوارد فى الفقرة (١) من المادة (٥٥) من الدستور ، فأساس حرية تكوين الأحزاب السياسية ان فى نظر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ والذي وافق عليه الشعب فى الاستفتاء هو نص المادة (٥٥) من الدستور التى قررت للمواطنين حق تكوين الجمعيات فيها عدا الجمعيات السرية أو المعادية لنظام المجتمع أو ذات الطابع العسكرى وهى ذاتها شاملة للتنظيمات الحزبية المحظورة طبقا للمادة (٢) من القرار بقانون المذكور الخ .

- وبمناسبة افتتاح دور الانعقاد الأول لمجلس الشعب سنة ١٩٧٦ - أعلن رئيس الجمهورية بناء على ما سبق أن تضمنه تقرير لجنة تطوير العمل السياسي قراراً سياسياً بأن تتحول التنظيمات التي كانت قد تكونت كمنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى أحزاب سياسية بالمعنى الحقوقي وفي ٣ يناير سنة ١٩٧٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ السلف الإشارة إليه استناداً لحكم المادة (٧٤) من الدستور .

وبناء على ما سلف ذكره صدر في ٢ يوليو سنة ١٩٧٧ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية والذي أصبح نافذاً اعتباراً من ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ ونص في المادة (٣٠) منه على أن تسنبر قائمة التنظيمات الثلاثة الحالية وهي :

١ - حزب مصر العربي الاشتراكي .

٢ - حزب الأحرار الاشتراكيين .

٣ - حزب التجمع الوطني التقدمي ...

ونصت المادة الأولى منه على أن للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ، ونصت المادة الثانية على تعريف الحزب السياسي بأنه « كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم » وحثت المادة الثالثة دور الأحزاب السياسية بالنسبة على أن « تسهم الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية وحفاظاً على مكاسب العمال والفلاحين وذلك على الوجه

المبين بالدستور ، وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا « وفصل القانون المذكور الأحكام الخاصة بشروط التأسيس للأحزاب السياسية واستمرارها وانتقضاها، وإنشأ لجنة خاصة لשתون الأحزاب تقدم إليها طلبات تأسيس الأحزاب ولها حق الاعتراض عليها بقرار مسبب ، إذا كان قايهاا يعارض مع احكام القانون .

وفي ١١ ابريل سنة ١٩٧٩ نشر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ بدعوة الناخبين الى ما ورد تحت البند ثانيا الخاص باعادة تنظيم الدولة على الاسس التالية تدعيها للديمقراطية :

١ —

٢ — اطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية « .

وبعد موافقة الشعب على ما طرح في الاستفتاء فقد تم تعديل المادة (٥) من الدستور على مقتضى نتيجة الاستفتاء الذى تم فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ فلمصبح نصها يجرى على الوجه الآتى :

النظام السيلسى فى جمهورية مصر العربية يقوم على أسس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار القوميات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية « .

ومن حيث أنه يبين من العرض المتقدم أن أحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ قد صدرت برأعاة ما تروته أحكام الدساتير المصرية المتعاقبة ومنها دستور سنة ٧١ من حق المصريين فى تكوين الجمعيات بما يشمل الجمعيات السياسية أو الأحزاب بشرط ألا تكون معالاية لنظام المجتمع أو تقوم على تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية ، وبناء على الحريات المعلمة المقررة فى هذه الدساتير ، ومنها ذات الدستور الحالى

والتي تقتضى صراحة بحرية الراى والتعبير بكل وسائل النشر العلنية عن الراى ، وفى إطار عدم وجود حظر فى الدستور ذاته لوجود تنظيم سياسى او حزب سياسى بنىء على هذا الحق المكفول للمصريين بجانب الاتحاد الاشتراكى الذى لم ينص ذات الدستور على كونه التنظيم السياسى الوحيد دستوريا .

وان قيام الأحزاب بنىء على كونها حق علم للمصريين كان مطلقا على ازالة الحظر القانونى الذى فرضه افراد الاتحاد الاشتراكى بالسلاحه السياسيه ، وغور صدور القانون الذى ينظم كيفية قيام الأحزاب كجماعات سياسيه اعمالا لنص المادة (٥٥) من الدستور ، وليس فى تعديل أحكام الدستور التى اقبلت النظام السياسى على أساس تعدد الأحزاب جديد فى شأن اطلاق انشاء حرية كل الأحزاب السياسيه وحق الانتماء اليها دستوريا بل ان ذلك مجرد تأكيد لهذا اتفق الدستورى للمصريين وان صدرت صريحه هذه الأحكام فى تاريخ لاحق على صدور قانون الأحزاب تحقيقا للإدارة الشعبيه التى انصحت عنها جموع الشعب فى الاستفتاء على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ فى شأن تعدد الأحزاب السياسيه واطلاق حرية تكوينها ، ولا يعمد النص عليها أن يكون تسجيلا لهذه الإرادة فيها سبق أن انصحت عنه فى الاستفتاء المشار اليه ، والتي اقرت ضمنا قيام الأحزاب التى كانت قائمة من قبل بصورة منابر وهى « حزب مصر الاشتراكى العربى » « الحزب الوطنى الديمقراطى » و « حزب الأحرار الاشتراكيين » و « حزب الشعب الوطنى التقدمى الوحدهى » وفى ضوء هذه الأحكام التى لم يضاف اليها تعديل الدستور على الوجه المتقدم ذكره إلا أنه ، لم يعد ممكنا قانونا أن يقوم النظام السياسى المصرى على نظام الحزب السياسى الواحد او التنظيم السياسى الواحد ولم يعد ممكنا للمشرع العادى أن يحظر قيام الأحزاب أو يجل حزب واحد بديلا لها ، وبذلك فإن تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتماء اليها يكون هو الأصل العلم الدستورى الذى يتقلام صدقا وحقا بح النظام الديمقراطى الذى تأخذ به جمهوريه مصر العربيه وليس فقط لان ذلك تنفيذا لأحكام المادة الخمسة من الدستور بعد تعديلها بل لان ذلك

نصلا حق متفوع على حق تكوين الجمعيات والحزب السياسى جمعية سياسية وبناء على ما نص عليه الدستور فى المادة (٤٧) من حرية الرأى والعقيدة وفى المادة (٤٨) من حرية التعبير فى جميع وسائل الإعلام والنشر ، وتعد مبررا من حق المساهمة فى الحياة العامة التى نصت عليها المادة (٦٢) فى الدستور واعتبرها واجبا وطنيا ونتيجة طبيعية لحق التظاهر وتسيير المواكب العامة تعبيرا عن الرأى السياسى ، بل أن وجود الأحزاب وتعددتها بعد فى ذاته ضرورة نظم لاتصاله أوثق الصلة بتسيير المؤسسات الدستورية وطريقة اضطلاعها بالاختصاصات المقررة لها بمقتضى الدستور والقانون ورغم أن قانون الأحزاب السياسية قد صدر قبل تعديل الدستور ، والنص صراحة فى المادة (٥) بعد تعميلها على التمعية الحزبية كأساس للنظام السياسى فإن واضع القانون أشار إليه قبله على أساس أحكام من الدستور بحق وقد ارتكوه — كما هو ظاهر من تقرير اللجنة التشريعية ومن مذكرته الايضاحية — الى النصوص الصريحة التى تقرر الحقوق والحريات العامة المقررة بالدستور ومنها حرية الرأى والعقيدة السياسية وحق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات باعتبار أن تكوين الأحزاب يعد حقا دستوريا متفرعا عنها مقربا عنها ، استنادا الى النظم الديمقراطية التى تقوم على أساس سليم بقاء الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن اختلاف الرأى .

الفصل الثالث

تمثيل الحزب الشيوعي

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

الحزب الشيوعي لا يعترف كونه جماعة منظمة تؤسس في إطار تشريعية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة تعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برنامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم - أي جماعة تقوم على أهداف ورفض الأنس الجهورية في الدستور لا تكون حزبا يمكن أن تقرر له التشريعية للمشاركة في مسئوليات الحكم التي تحكمها المبادئ الأساسية للنظام الدستوري ويتقيد بالتشريعية وسيادة الدستور والقانون - لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من اجنبي أو من جهة اجنبية أو من شخص اعتباري ولو كان متجمعا بالجنسية المصرية ضملا لتوافر مبدأ وطنية الأحزاب تشكيلا وأهدافا وتجيولا ونشاطا .

المحكمة :

تطلب الدستور والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه حتيا اتفاق جميع الأحزاب القائمة وتلك التي تطالب بالتأسيس في الأمور الوطنية والقومية العامة غير المسموح في شأنها باختلاف (دستوريا وقانونيا) الأمر الذي يمثل بالضرورة التزام الحزب في مبلغته بأحكام الدستور والقانون

الأساسية والعلية وعدم الخروج عليها كشرط لازم لتأسيس الحزب .
فلا يتصور ان تتحقق الشرعية في برنامج لحزب من الأحزاب يقوم على انكار
واهدار المبادئ الأساسية للنظام الدستوري للبلاد ويتعارض ويتناقض
مع مقومات المجتمع المصري الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية التي تمثل
النظام العام الاجتماعي الذي حدده الدستور فلا شرعية لكيان قانوني
لاي جماعة تتعارض افكارها وبرامجها ووسائلها مع الأسس الدستورية
البناء السليم والاقتصادي والاجتماعي للوطن حيث تفقد مثل هذه الجماعة
أركان التعريف الذي حدده قانون الأحزاب السياسية (٤٠) لسنة ١٩٧٧
في المادة الأولى منه للحزب السياسي وهو كونه جماعة منظمة تؤسس
في إطار الشرعية طبقاً لأحكام القانون المذكور وتقوم على مبادئ وأهداف
مشتركة تعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة
تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك من طريق
المشاركة في مسؤوليات الحكم فأى جماعة تقوم على اهدار ورفض الأسس
اجهورية في الدستور ، لا تكون حزباً يمكن ان تقرر له الشرعية للمشاركة
في مسؤوليات الحكم التي تحكمها المبادئ الأساسية للنظام الدستوري
ويتقيد بالشرعية وسيادة الدستور والقانون ومن حيث انه بالاطلاع على
برنامج الحزب تحت التأسيس يتضح على انه (وعلى ما سبق البيان قد خرج عن
أحكام الدستور الواردة في المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٦١ ،
٧٧ ، ١٩٩) منه وعندما قرر ان مدة رئاسة الدولة طوال حياة الامام
(الرئيس) مما يمثل مخالفة للبادة (٧٧) من الدساتير . كما انه أهمل
بدا الشرعية وسيادة القانون ولم يلتزم بالوسائل السياسية الديمقراطية
عندما شرع الانقلاب بالقوة على الحكم والزام جمهور المواطنين بالطاعة والولاء
ان خرج على الشرعية والديمقراطية وسيادة الدستور والقانون وهو الأمر
المتعارض مع المادتين ٥ ، ٦٤ من الدستور والمواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون
رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ .

وقد قام برنامج الحزب على تقسيم وظائف الوزراء الى وزراء تفويض
تحرم عن غير المسلمين ووزراء تنفيذ . ويجوز تعيينهم فيها بينما يقوم النظام

الدستورى المصرى على مبدأ السيادة الشعبية ويجعل السيفلة العلية للدولة من وضع رئيس الجمهورية مع مجلس الوزراء وكلاهما يشرف على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور (م ١٢٨) دون تفرقة بين وزير تمويض ووزير تنفيذ حيث يعرف الدستور الحكومة بانها الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة ولم يشترط الدستور فى الوزير سوى أن يكون مصريا بلقا من العمر السن التى حددها وان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية المواد (١٥٣ ، ١٥٤) من الدستور كما نص صراحة على أن الوزير هو الرئيس الادارى الأعلى لوزرائه ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها وتخضع الحكومة لرقابة مجلس الشعب على النحو المحدد فى المواد (٨٦) ، (١٢٤) ، (١٢٥) ، (١٢٦) ، (١٢٧) ، (١٢٨) ، (١٣١) من الدستور وذلك دون تفرقة بين وزير ووزير على النحو الذى ذهب اليه برنلج الحبيب تحت التأسيس الامر الذى يمثل خروجا صارخا على نظام الحكومة فى الدستور ويتعارض مع احكامه الاساسية بشأنها فضلا عن اخلاله بالمساواة بين المواطنين جميعا امام تولى الوظائف العلية المقررة فى المواد (١٤) ، (٤٠) من الدستور عندما قصر برنلج الحبيب تحت التأسيس شغل وزارات التفويض بالمسلمين وقصر اعداد المناهج التعليمية ورئاسة مدارس الاثنت عليهم دون غيرهم من طوائف الشعب الأخرى كما أنه قد اخل برنلج الحبيب بمبدأ مساواة المواطنين امام الحقوق والتكاليف العلية عندما أسقط واجب التجنيد الاكزامى عن غير المسلمين فى مقابل دفع الجزية ووضع شروطا للعضوية يتحقق بها تعطيل حق غير المسلمين فى الانضمام للقوات المسلحة حيث يتمارض ذلك مع ما تنص عليه المادة (٥٨) من الدستور من أن الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس والتجنيد اجبارى وفقا للقانون كما أن تضمن مبادئ الحزب الغاء الضرائب ووجوب فرض الجزية على غير المسلمين من لا يشتركون فى الدفاع يتضمن تمييزا فى تحميل المواطنين التكاليف العلية ويهدر مبدأ المساواة بينهم .

ومن حيث أنه قد انطوى برنامج الحزب على تقسيم دول وشعوب العالم إلى دار سلام ودار حرب وأورد في دار الحرب البلاد التي بها غير مسلمين إما كان دينهم أو عقيدتهم الأمر الذي يقيم المصدام أو القطيعة بين الشعب المصري الذي يستهدف حسن العلاقة والسلام مع جميع الأمم والشعوب بناءً على حياته ومستقبله ونقلاً لما نصت عليه مقدمة الدستور السالف ذكرها فإذا أضيف إلى ذلك ما عمد إليه البرنامج من تمييز في الحقوق والواجبات العادلة بين المسلمين وغير المسلمين من المصريين الأمر الذي لا شك يثير الفتنة والبغضاء من بين عنصرى الأمة ويهدد وحدتهم الوطنية .

وحيث أنه بناءً على ما سبق فإن البرنامج الذى يتبناه الحزب تحت التأسيس قد جاء مناقضاً للأسس العامة للنظام الدستورى المصرى كما جاء مخالفاً لصحيح وصريح عديد من مواد الدستور ويصفه خاصةً عنحجاً جمع نماذج مختلفة في تعيين الأمام ولم يعين ما يزيكه منها على غيره فنضع في طريقه تنصيب الأمام بين الاختيار والاستقلال والتطلب ومناصرة الغالب كما جعل مدة الأملية تستغرق حياة الأمام وهى كلها تدرج تخالف صريح أحكام الدستور وتعارض مع النظام الدستورى القائم على مبادئ السيادة الشعبية والديمقراطية وسيادة القانون .

وغنى عن البيان أنه وإن كان أساس ولاية هذه المحكمة هى رقابة المشروعية لقرار لجنة الأحزاب السياسية المطعون فيه وفقاً لما تقرره أحكام الدستور وانتقون الخاص بالأحزاب السياسية وما يتصل به من توافيق أخرى إلا أنه يتعين أن تبين المحكمة أن الدستور القائم هو الذى يتضمن المادة (٢) ، (٣) منه التى قضت بأن الإسلام دين الدولة والنفقة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع— وقد تم تعديل هذا الدستور في استفتاء شعبى على تعديل دستور سنة ١٩٧١ أضيفت به وعملت بعض المواد ومنها المادة (٢) سالف الذكر والمادة (٥) المتعلقة بتعدد الأحزاب ولا يتصور القول بأن ما تضمنه الدستور من مبادئ وأحكام أساسية لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فهو الذى ألزم المشرع المعادى بالتزامها كمصدر رئيسى للتشريع بناءً على استفتاء شعبى ومن ثم

فانه لا شك في ان تقديم برنامج الحزب يقوم على التعارض والاهدار الكامل أو لمعظم أسس النظام العلم الدستوري الوارد في هذا الدستور ولا يمكن ان يكون مستندا الى اصول ومبادئ الشريعة الاسلامية الصحيحة والمستمدة من النصوص والادلة الشرعية القطعية الدالة على احكامها ويتأتى فضلا عن تناقض برنامج مثل هذا الحزب مع النظام العلم الدستوري للوطن فانه لا تقوم مبادئ برنلج على اساس من الاصول والمبادئ والاحكام المستمدة من الادلة الشرعية الاسلامية قطعية الدالة والورود وان استندت الى اجتهادات وآراء ورؤى في العديد مما ورد بالبرنامج ، وهذه الاجتهادات والآراء مختارة لعدد من العلماء والفقهاء من قوى الراى والاجتهاد .

فانه حيث لا يوجد اي تعارض بين الدستور والشريعة الاسلامية بينهما يتعارض برنامج الحزب مع معظم احكام الدستور دون مسند قطعى الدالة من الادلة الشرعية فانه يكون متعارض مع الشرعية الدستورية ومع يتئون الاحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وبصفة خاصة احكام المادة الرابعة منه فيما اشترطته من ضرورة قيام الحزب على اساس من الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وحظر قيابه على اساس يتعارض مع احكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فيما تطلبه من الالتزام بعدم الاخلال بحرية العقيدة وحرية الراى وحظر اية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والترويج لذهاب ترمى الى الخروج على مختلف قوى الشعب .

ومن حيث انه اذا اضيف على ما سلف بيانه من تعارض جوهرى بين برنامج الحزب والنظام الدستوري المصرى ان برنامج الحزب قد قام على ستند من اطلاق الملكية الخاصة بلا قيود وهذا يتضمن تعارضا ظاهرا مع النظام الاشتراكى الذى يقوم عليه النظام الاقتصادى في الدستور ويشكل متروجا عن احد مكاسب ثورة يوليو وهى تحديد الملكية الزراعية بحد اقصى والعشاء على الاعطاء .

ومن حيث أن المادة (٢/١١) من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ تنص على أن تكون موارد الحزب من الاشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلته عند استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي يحددها نظمه الداخلي ولا يعتبر من الأوجه التجارية في حكم هذه المادة استثمار أموال البرنامج في إصدار صحف واستغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب ولا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية أو من شخص اعتباري ولو كان مقبلا بالجنسية المصرية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحزب تحت التأسيس نورد ببرنامجه (ص ٣٦) أن أحد موارده هو « تبرعات الأصدقاء من خـلـرج مـمـيـر » وتقبل أيضا حسب القوانين المنظمة لذلك يعتبر خروجاً على الحظر المثلر إليه بالمادة والذي يقوم كما سلف القول على مبدأ « وطنية الأحزاب تشكيلا واهدافا وتمويلا ونشلا » ولا ينال من هذه المخالفة ما أورده الطاعن من دناع بأن هذا المصدر من مصادر تمويل الحزب قيد بأن يكون التبرع حسب القوانين المنظمة لذلك . إذ وردت العبارة مطلقة من كل قيد يفيد حصرها في الأئقا المصريين كما ذهب الطاعن في دفاعه ، إذ جاء الحظر في المادة (١١) المشار إليها علما لآى مصدر تمويل من الخارج حسبما لوطنية تمويل الحزب ولتحقيق الرقابة الفعالة على هذه الموارد على نحو محدد وسليم وفعل .

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم يكون الحزب تحت التأسيس وقد خرج في برنامجه ونظمه الداخلي على أحكام الدستور والقانون ومثل خروجاً على المبادئ الأساسية للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى وتهديدا للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، كما أخل بقواعد المساواة بين المواطنين في « الحقوق والواجبات وأهم التكاليف العامة فضلا عما قرره من تقبل شرعية الخروج على الحكم وتغييره بالقوة دون سند من شرع أو قانون ووجوب الطاعة للمتطلب الخارج على الشرعية ومـسـ بـلـاد الدستور القانون » ، مما يعد اهدار لمبدأ سيادة الدستور والقانون الذى يقوم عليه نظام الحكم فى الدولة وتلتزم به السلطات الثلاث فيها وتقوم فى

ظله وبواسطته الأحزاب السياسية الشرعية ، وفي حقيقة الأمر فإن مجمل برنامج الحزب رفض للبلاديء الدستورية الأساسية ولنظام الدولة والمجتمع المصرى المتبع بل يمثل البرنامج رفضا يكاد يكون كاملا لهذا النظام ينفى كل شرعية دستورية له ويقوم على تقويضه وتخيره ولو بالتظلم الذى يهدر كل شرعية وسيادة الدستور والقانون . الأمر الذى يتمين معه اعلاء لنشرعية ولاحكام الدستور والقانون رفض طلب تأسيس الحزب المذكور .

وحيث ان القرار المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد قام على صحيح سنده من احكام الدستور والقانون جريا والعمال هذه يرفض المعلن عليه بالاماء ، وحيث ان من خسر دعواه يلزم بمصروفاتها ونفقاتها لاحكام المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(طعن ٣٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١)

الفرع الرابع مهمة الحزب بعد تأسيسه

قاعدة رقم (١٦٢) .

المبدأ :

الفرض الاساسى المستهدف بنظام الأحزاب السياسية هو تحقيق التقدم
السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن .

المحكمة :

تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن هو الفرض
الاساسى المستهدف بنظام الأحزاب السياسية ولا تغريب على قرار الاعتراض
على تأسيس حزب مخالفة برنامجه لاحكام قانون الأحزاب السياسية وقيامه
على تصورات وامالى ومقترحات دون بيان وسائل تحقيقها واغفاله ظروف
المجتمع وموارده الاقتصادية ومشكلاته الواقعية وقضاياه القومية وعلاقته
الدولية .

(الطعن ٢٢٧٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢١) .

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

مهمة الحزب بعد تأسيسه أن يحقق أهدافه في توعية وتعبئة الجماهير
واقناعهم بقدرته على تحقيق ما قدمه من برامج .

المحكمة :

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أنه قد اشتمل برنامج الحزب تحت
التأسيس في بعض سياساته واساليه على العديد الذي يتميز عما عداه
من برامج الأحزاب الأخرى القائمة وفقا للمعيار الذي جرى عليه قضاء هذه
المحكمة في تحديد مفهوم التمييز الظاهر الذي اشترطه قانون الأحزاب
السياسية وأن ما طرحه الحزب تحت التأسيس أمر معقول وقابل للتطبيق
ويمثل إضافة إلى الحياة السياسية والحزبية المصرية ، وقد جرى قضاء
هذه المحكمة أن مهمة الحزب بعد تأسيسه أن يحقق أهدافه في توعية وتعبئة
الجماهير واقناعهم بقدرته على تحقيق ما قدمه من برامج ولا شك أن الحكم
عليه وعلى قدرته في ذلك هو مهمة السلطة الشعبية ممثلة في القاعدة
الشعبية بالجماهير المصرية ، ومن ثم فإن برامج الحزب تحت التأسيس
يكون قد توافر لها — على الوجه المتقدم — التمييز الظاهر .

ويكون قد توفر لهذا الحزب صفة الجدية كذلك في برامجه وسياساته
فضلا عن معقوليتها واستهدافها الصالح المصنع القومي للوطن مما يتحقق في
شأنه صفة الجدوى السياسية ، ويجعل تيلم هذا الحزب ومشاركته الجادة —
بعد قيامه — في العمل السياسي لتحقيق برامجه وسياساته اثرًا للعمل
"وطني ودعما للممارسة الديمقراطية بالمعنى الذي عناه الدستور وانفسح

منه لقانون الأحزاب المسيحية وذلك طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك يكون قرار لجنة الأحزاب المسيحية بالاعتراض على حزب العدالة الاجتماعية تحت التأسيس غير قائم على مسند صحيح من الواقع أو القانون وجدير بالانقضاء .

(طعن ٦٣٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

الفصل الثاني

شروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية

الفرع الأول

الإجراءات التي تتبع تكوين الأحزاب

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

حدد المشرع الإجراءات التي يجب أن تتبع لتكون الأحزاب وحدد مراحل تكوينها .

المحكمة :

رسم المشرع إجراءات تكوين الحزب وحدد مراحله على النحو التالي :

١ — تقديم اخطار عن تأسيس الحزب الى لجنة شؤون الأحزاب
تأسيسية .

٢ — تقوم اللجنة بفحص ودراسة الاخطارات واجراء ما تراه من بحوث
وتحقيقات .

٣ — اوجب المشرع نشر أسماء الأعضاء المؤسسين لاعطاء المعارضين
عليها فرصة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المذكورة .

— ٥٨ —

{ — يجب على اللجنة أن تصحح قولها خلال الأربعة أشهر التالية
(على الأكثر) لغرض الاضطرار والمقضاء عنده المدة دون إصدار قرار يصير
جناية اعراض على تأسيس الحزب وانما وافقت اللجنة فان الحزب يتمتع
بالشخصية الاعتبارية في ممارسة نشاطه . }

(دائرة الأحزاب النشيطية — طعن ١٣٩٢ - لائحة ٣١ في جلسة
١٩٨٧/٣/٢١ .)

الفرع الثاني
طبعة الأفكار المقدمة الى لجنة
شئون الأحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

قرر المشرع المصري حقاً في تكوين الأحزاب السياسية والتسقط تقديم
إخطار عن تأسيس الحزب الى لجنة شؤون الأحزاب السياسية - يتعين
ان يكون الإخطار موقعا عليه من خمسين عضواً من الأعضاء المؤسسين
للحزب ومصدقاً رسمياً على توقيعاتهم بشرط ان يكون نصفهم على الأقل من
العمال والفلاحين .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين ما تقدم من نصوص وأحكام ان القانون رقم
٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المتفرع اليه تد نص
من حيث المبدأ على حق المصريين في تكوين الأحزاب السياسية
وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ، وقد تطلب في هذا الخصوص توافر عدة
شروط لتأسيس أى حزب سياسى او للانتماء اليه والتمتع بعضويته ، كما
رسم طريقاً محدداً يجب اتباعه لتكوين الحزب واوجب في هذا الشأن
ضرورة تقديم إخطار عن تأسيس الحزب يقدم الى لجنة شؤون الأحزاب
السياسية يكون موقعا عليه من خمسين عضواً من أعضاء المؤسسين
ومصدقاً رسمياً على توقيعاتهم على ان يكون نصفهم على الأقل من العمال
والفلاحين ، وأورد القانون تشكيل هذه اللجنة وحدد اختصاصها الذى يتضمن

نحصى ودراسة لخطوات تأسيس الأحزاب السياسية وحدد النصاب
اللازم لصحة انعقادها من حيث العدد وصفت الحاضرين من الأعضاء
وكيفية صدور قراراتها ، وخولها الحق في طلب كفة البيئات والمستندات
والإيضاحات من ذوى الشأن أو من الجهات الرسمية وإجراء ما تراه من
بحوث أو تحقيقات تقوم بها بنفسها أو بـلجنة فرعية منها أو أن تكلف
من تراه من جهات رسمية بإجراء التحقيق أو الدراسة اللازمة للتوصل إلى
وجه الحق في الطلب المعروض عليها ، وأوجب النشر على نحو محين عن أسماء
الأعضاء المؤسسين ليتسهم من يرى الاعتراض على أى من تلك الأسماء
إلى اللجنة باعتراضه مؤيداً بما لديه من مستندات خلال أجل محين .

(طعن ١٣١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)

المصرح الثالث

تحديد مفهوم التمييز الظاهر

الذى تشترطه قانون الأحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

١ — يشترط لتأسيس الحزب واستمراره تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تمييزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى .

٢ — الامتياز والافضلية لحزب على غيره يكمنان في مدى قدرة الحزب على تحقيق برامجه وسياساته وأن ينقل أفكاره من دائرة العقل والتفكير إلى دائرة الواقع والتطبيق .

٣ — الامتياز والافضلية يفرجان عن نطاق الرقابة التي تتم ممارستها عند تأسيس الحزب السياسي فيحظان في نطاق الرقابة على الممارسة والاداء في ساحة العمل والفضال السياسي .

٤ — يكفى لكي يكون الحزب متميزا فيما قدمه من برامج وسياسات — وهو ما يخضع للرقابة عند التأسيس — أن تكون تلك البرامج والسياسات جدية ، وممكنة عقلا ، وتؤدي بطريقة معقولة ، وواقعية ، إلى النتائج التي انتهى إليها الحزب في برنامجه ويستهدف تحقيقها من خلال نشاطه .

الحكمة :

ومن حيث أنه من بين الشروط والضوابط التي أوردتها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ لتأسيس الأحزاب السياسية أو إستمرارها ما ورد بالبند ثانيا من المادة الرابعة التي تشترط لتأسيس الحزب واستمراره تميز برنامج الحزب وسيلته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى .

ومن حيث أنه لا شك أنه يتعين توافر هذا الشرط في كل حزب ضمانا للحجية التي تمثل مبدأ أساسيا من النظام العام السيلسي والدستوري في تطبيق مبدأ التميز الحزبي وفقا لأحكام الدستور وقانون تنظيم الأحزاب السياسية سبيلها الفكر ، وحتى يكون الحزب قاعدة جماهيرية حقيقية لتمثل التماسك ببرامج وسيلته متميزة عن الأحزاب الأخرى ، وذلك حتى يكون لبدا تعدد الأحزاب السيلسية جدوى سياسية محققة للمصالح القومية ، بما تحققة من إثراء للعمل الوطني ودعما للممارسة الديمقراطية تبعاً لاختلاف البرامج والاتجاهات المتطابقة بالشؤون السيلسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية للمواطنين ، وتوسعا لنطاق المفاضلة بين الأحزاب لمصالحهم واختيار أصلها من حيث تنبئها لأسبب الحلول وانتمها لتحقيق المصالح العامة للشعب .

ومن حيث أن يتعين الاستئذنة - بلدي ، ذي بدىء - الى أن الأحزاب السيلسية القائمة عليها أو التي تطلب التأسيس تلتزم أساسيا بالخطوات القوميات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور والثاني نظمها في الباب الثانى منه ممثلة في القوميات الاجتماعية والخطية الواردة في الفصل الأول ، والقوميات الاقتصادية الواردة في الفصل الثانى من الباب المذكور وتلتزم تلك الأحزاب ألا تعترض في مقوماتها أو مبادئها أو إهدانها أو برامجها أو سياساتها أو أساليب ممارستها لنشاطها مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع ومبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، ١٥ مايو ١٩٧١ .

كما نلتزم بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام
الائستراتيجى الديمقراطى والمكاسب الاستراتيجية على النحو المخصوص عليه
فى القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ ، ومقتضى ذلك أن الدستور ومن بعده
القانون المشار اليه ، قد تطلبا لزما اتفاق الأحزاب فى أمور غير مسووح
فى شأنها بالاختلاف أو التمييز دستورا ومقنونا سواء فى المبادئ
والتوهمات أو فى الأساليب والسياسات ، ومن ثم فإن فترة التميز المطلوب
كمخطط لشمسوى الحزب المزمع تعليه سوف يكون دائما خارج إطار تلك
المبادئ والأهداف الأمر الذى يؤدى الى أن التمثل الذى قد يقترب من التطبيق
مقتضى حتما فى تلك المبادئ والأهداف الأساسية التى تقوم عليها الأحزاب ،
ونذلك فإن عدم التميز أو التباين فى هذا المجال الوطنى والقومى لا يمكن
أن يكون مثالا من تأسيس أى حزب ، كذلك فإن التميز المطلوب قانونا فى
حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها سلفا لا يمكن أن يكون
مقصودا الانفصال التام فى برنامج الحزب وأسلوبه عن برنامج وأسلوب
الأحزاب الأخرى مجتمعة فليس فى عبارة النص المشار اليه - أو دلالاته
أو مقتضاه - ما يوحي بأن التميز يجب أن يفطر اليه بالمقارنة بما ورد ببرامج
وسياسات الأحزاب الأخرى جميعها ذلك أن الأخذ بمنطق هذا التفسير
إلى منتهاه يفرض قيودا هو اقرب الى تحريم تكوين أى حزب جديد ومصادرة
حقه فى ممارسة الحياة السياسية ، منه الى تنظيم هذا الحق ومن ثم
فليس المطلوب فى التمييز لبرنامج الحزب وسياساته ، وأن يكون هناك
تناقض واختلاف وتباين تلم وكليل بينه وبين جميع الأحزاب الأخرى ، بل أن
هذا التميز يظل دائما ومنتجا لآثاره القانونية والدستورية ولو وجدت
بعض أوجه التشابه بين برامجه أو أسلوبه أو اتجاهاته مع الأحزاب الأخرى .
فذلك أمر منطقى وطبيعى ، مرده الى أن جميع الأحزاب تخضع لحكم عام
واحد يمثل جانباً من النظام العلم السياسى والدستورى للبلاد ، يلزمهم
جميعا ، وفقا للبدا الأساسى لوطنية الأحزاب ، بالتوهمات الأساسية
لمجتمع المصرى التى تواضعت عليها الإدارة الشعبية واكتسبتها وتمسكت
بها من خلال تجاريتها عبر العصور التى انصهرت فى بوتقة التاريخ ، وكونت
لها شخصيتها المصرية المتميزة المتعارف عليها بين الدول ، لكل حزب -

اذ كلن مصرياً - لابد ان يحل على كامله ، وهو يمد برامجه وسياساته -
تراث آلاف السنين وتجارب المصريين في صراعهم المستمر في سبيل الحياة
وفي سبيل الحرية والتقدم وبناء مجتمع متطور يتمتع بالقوة والرفاعية ،

وهذه التجارب وما نجم عنها جزء لا يتجزأ من الشخصية المصرية عند
التعامل مع الأحداث ، مما يفرض فوراً وحتماً عدداً من لوجه التشبه بين
جميع الأحزاب المصرية حتى عند وضعها للسياسات والبرامج الخاصة
بكل منها ، دون أن ينفي ذلك عن كل حزب شخصيته المتميزة التي تشكل
منه إضافة غير مكررة للحياة السياسية المصرية .

ومن حيث أن التميز يكمن - صقاً وحقاً - في تلك المولات والتعبيرات
السياسية والاقتصادية التي ترد في برامج الحزب واساليه وسياساته
انتب أيضاًها لنفسه ليكون ملامح شخصية حزبية متميزة وتعبير من توجه
فكرى مميز في مواجهة الشكل العام ، واختصار الطول لها بين البدائل
المتعددة يفرد به عن بقى الأحزاب ويعرف به بينها فلا يكون نسخة أخرى
مكررة من برامج وسياسات يتبناها حزب قائم فعلاً ، فالظهور هو التطبيق
التام بين الحزب تحت التأسيس وأى من الأحزاب القائمة فالتميز يختلف عن
الانفراد ذلك لأن التميز - وهو ملامح وبرر شرعية وجود حزب جديد - يعنى
ظهور ملامح الشخصية المتميزة للحزب تحت التأسيس ، بينما الانفراد يعنى
عدم تماثل أى امر من لور الحزب تحت التأسيس مع أى من الأحزاب
القائمة ، وهو أمر يستحيل في ظل الدستور وقانون الأحزاب الحاليين على
التحو المشار اليه .

ومن حيث ان الابتياز والأفضلية لحزب على غيره يكمنان في مدى قدرة
الحزب على تحقيق برامجه وسياساته وان ينقل أفكاره من دائرة العقل
والتفكير الى دائرة الواقع والتطبيق ، وها بهذا يخرجان عن نطاق الرقابة
التي تتم ممارستها عند تأسيس الحزب السياسى ليدخلان في نطاق الرقابة
على الممارسة والأداء في ساحة العمل والنضال السياسى ، ومن ثم
يكفى لى يكون الحزب مميزاً فيما قدمه من برامج وسياسات ، وهو ما يخضع

للوقاية منذ التأسيس - أن تكون تلك البرامج والسياسات جدية ، وممكنة
مثلا ، وتؤدي بطريقة معقولة ، وواقعية ، إلى النتائج التي انتهى إليها
الحزب في برنامجه ويستهدف تحقيقها من خلال نشاطه ، ومن ثم فإنه لا يجب
ومن ثم فإنه لا يجب أن نوصد الأبواب أمام أى حزب تحت التأسيس
يسكون له تميز ظاهر في برامجه أو سياساته يجعله أهلا في المشاركة
في حل مشكل الجماهير ورفع المعاناة عنها .

(طعن ٦٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

المصرع الرابع

لجنة شؤون الأحزاب السياسية

أولا — اختصاصات لجنة شؤون الأحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

لجنة شؤون الأحزاب السياسية مهتها تقع عند حد فحص أوراق الحزب والتحقق من توافر الشروط الواردة في الدستور والقانون أو الاعتراض عليها في هذه الحالة الأخيرة يتعين لها أن تصدر قرارها بالاعتراض مسببا — اللجنة تبثّر سلطة مقيدة لا تسمح لها أن تقف حائلا في سبيل وادج أى حزب الى ميدان السياسة ، الا اذا كان لديها من الأسباب الحقيقية والجهرية وفقا لما ورد بنص الدستور والقانون ، ما يبرر اعلاء للشرعية واحتراما لاحكام الدستور والمصلح القوية العليا السياسية والديمقراطية للشرعية اللازمة — عدم السماح لمؤسس الحزب بقلبه .

المحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن نظم الأحزاب السياسية قد نظم الأحكام الخاصة بشروط تأسيس الأحزاب السياسية واستمرارها وحلها وطريقة وصولها كحزب سياسي الى السلطة السياسية، وذلك بعد تحديد الأسس والمبادئ الأساسية لتنظيم الأحزاب السياسية

التي تبناها المشرع حسبها هو ثابت من تكريز اللجنة التشريعية بمجلس الشعب والمفكرة الإيضاحية التي وضعت عن المشروع ، وباعتبار أن الأحزاب السياسية تعد ركنا جوهريا فيقيم الحياة الديمقراطية الصحيحة وهي هدف أساسي من الأهداف الستة لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « فوجود الأحزاب المتعددة البرامج والاتجاهات يحقق في الحياة السياسية الجزايا الأتية :

أولا — تشجيع التجمع الإنسلي بكل صورة لتحقيق أهداف مشتركة وتنمية خاصة التجمع السيلسي . . الخ .

ثانيا — اعطاء فرصة للمواطنين لاختيار برامج متعددة لأحزاب منتخسة على تحقيق آمالها . . الخ .

ثالثا — الحيلولة دون طغيان الحكومة وتحكمها واستبدادها بخبروعها لرقابة وإعية ويقظة من أحزاب المعارضة .

رابعا — تحديد المسئولية الأساسية للحكومات المتعاقبة أمام مجلس الشعب حيث تكون كل حكومة مسئولة مسئولية سياسية أمام الشعب والحزب الذي تنتمي إليه عما تفعله من أعمال ومسياسات خلال فترة توليها الحكم أمام الشعب ، ويكون للشعب تجديد الثقة بالحزب الذي شكلته منة أو عدم تجديدها في الانتخابات العامة على ضوء ما حققته تلك الحكومة من سياسات وما التزمت به من رعاية مصالح الشعب العامة . .

خامسا — حماية السلم الاجتماعي بكفالة الانتقل الشرعي والنسني بالطريق الديمقراطي للسلطة إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من الحزب الذي يحوز ثقة الجماهير . . الخ (وقد تضمن تقرير للجنة أنه من المسلم به كثرة الغيوب من تعدد الأحزاب السياسية « إذا ما تركت انشائها وممارستها لتشاطها بلا ضوابط وقواعد مما يؤدي إلى اضطرابها بالحياة الديمقراطية الصحيحة بل وإلحاض هذه الديمقراطية ومن الغيوب المستظم بها في هذا المسكد . .

أولاً — التمسدد غير جدى ... الخ .

ثانياً — توحيد الوحدة الوطنية الخ « .

وقد أورد تقرير اللجنة المبادئ الأساسية الجوهرية التى تلم عليها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ والذى صيغت أحكمه تحقيقاً لها منها .

ثالثاً — مبدأ جدية تكوين الأحزاب السياسية ، وفكرت اللجنة فى تقريرها أن المقصود بذلك أن يكون تيلام للحزب جدياً وممثلاً فى اتجاه تسمى جدى وواضح وليس « مجرد وجود صورى لا يعبر الا عن مؤسسيه ودون أن تكون له قاعدة جماهيرية واضحة ، ودون أن يكون لوجوده اضافة جدية لعمل السياسى ، وقد تضمن المشروع الأحكام المتفرعة على هذا المبدأ بمثابة مبدأ يلى :

١ — ضرورة تميز الحزب بتميزاً جوهرياً عن برامج الأحزاب القائمة وقت الإخطار عن تأسيس الحزب ... أى أنه لا يشترط التميز فى مبادئ وأهداف الحزب وذلك بقصد التيسير فى شروط نشوء الأحزاب وذلك لكتفاء بتميز البرامج الخاصة بها لما فى التزامها الوطنى جيمهما من تعهد بالمبادئ والأهداف العامة للسلف ذكرها .

رابعاً — حرية تكوين الأحزاب السياسية ويعنى ذلك حرية أية جماعة سياسية منظمة فى نطاق الجدية التى راعاها المشرع والشروط التى تقررها فى تأسيس أى حزب سياسى ، وأن يتم هذا التأسيس عن طريق الإخطار التقييد ، وليس عن طريق الترخيص ، وعدم تقييد نشوء الأحزاب فى تصوص المشروع بأى عدد ماخلت يتوفر فيها الشروط الواردة فى المشروع وقد تقررت هذه التواعد على النحو التالى فى مواده الخ وبناء على هذه المبادئ والأسس التى اقبلت بناء عليها اللجنة أحكام قانون الأحزاب السياسية .

٤ - فقد نصت المادة الرابعة منه على أنه « يشترط لتكوين أو استمرار
أي حزب سياسي ما يلي :

أولاً : عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه
أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نفوذاته مع :

١ - مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع .

٢ - مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١

٣ - الحفاظ على الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، والنظام
الاشتراكى الديمقراطي ، والمكاسب الاشتراكية .

ثانياً : تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا
البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى .

ثالثاً : عدم قيام الحزب في مبادئه ، أو برامجه ، أو في مباشرة نشاطه ،
أو اختيار قياداته ، أو اعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم
(٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

رابعاً : عدم انطواء الحزب على اقلية أى تشكيلات عسكرية أو شبه
عسكرية .

خامساً :

سادساً :

سابعاً :

ثامناً :

تاسعاً :

ونصت المادة السابعة على أنه « يجب تقديم أخطار خطي إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية المتصوص عليها في المادة التالية عن تأسيس الحزب موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين ومصفا رسميا على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وترفق بهذا الأخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب » .

كما نصت المادة الثامنة على أن « تشكل لجنة شؤون الأحزاب السياسية على النحو التالي :

- ١ — رئيس مجلس الشورى رئيسا .
 - ٢ — وزير العدل .
 - ٣ — وزير الداخلية .
 - ٤ — وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب .
 - ٥ — ثلاثة من غير المنتخبين إلى أي حزب سياسي أو من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم .
- وتختص اللجنة بالنظر في المسائل المتصوص عليها في هذا القانون ،
ويفحص ودراسة أخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقا لأحكامه .

وللجنة في سبيل مباشرة اختصاصها طلب المستندات والأوراق والبيانات والإيضاحات التي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها لذلك ، ولها أن تطلب إيه مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة رسمية أو عامة ، وأن تجري ما تراه من البحوث أو بلجنة فرعية منها وأن تكلف من تراه من الجهات الرسمية بإجراء أي تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل إلى الحقيقة فيما هو معروض عليها » .

ويجب أن يصدر قرار اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب مسبقا وبعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوي الشأن » .

وحيث ان مقتضى ما تقدم من نصوص قانون الأحزاب ان مهمة اللجنة النجدة وسلطاتها ازاء الأحزاب المزعمة تأتيناها مقتضد في ضوء المبادئ الدستورية والقانونية متلفة البيان والنس قررت ان تكوين الأحزاب بحق عام للمصريين ، ولهم حرية تكوين الأحزاب والائتاء اليها ، بحيث جعل الشارح مسئولية كل جماعة في تكوين الحزب السياسي الذي ترتضيه منحصرة في التقدم باخطار اللجنة المذكورة ، وهي في طريق مرورها الطبيعي الى ممارسة مهامها على المتاحة ، كما جعل مهمة اللجنة منحصرة في بحث أوراق الحزب وهو تحت التأسيس ، والتأكد من مدى ثوافر الشروط التي حددها الدستور والتي ورد في تفصيلها في القانون في حقه ، وعليها في هذه الحالة ترك سبيل مسيرته السياسية الطبيعية نحو أهدافه التي حددها برنابجه الذي تتوافر فيه الشروط الواردة في القانون ، وعلى اللجنة الاعتراض على قيام الحزب قانونا اذا ما تخلف في حقه او أكثر من الشروط التي اقتضاها الدستور والقانون وفي هذه الحالة فان عليها ان تصدر قرارها مسبيا بعد سماع الايضاحات اللازمة من نوى الشأن ، وقد حتم المشرع سماع نوى الشأن حرصا على تحقيق دفاعهم وایضاح مواقفهم وتوجهاتهم أمام اللجنة لتبصرها أهداف وأغراض مؤسسى الحزب وبرامجه كما حرص على تسبیب قرار اللجنة باعتبارها تتمصرف في إطار سلطة مقيدة بنصر الدستور وأحكام القانون ، في مجال حرية من الحريات ، وحق من الحقوق العامة للمصريين الذي يعد أحد أركان النظام العلم الدستوري والسياسي للبلاد. ويخضع ما تقرره اللجنة للرقابة القضائية من هذه المحكمة التي شكلها المشرع بالتشكيل المتميز الذي يكفل لها أعمال هذه الرقابة على مدى سلامة قرار اللجنة ومطابقته لأحكام الدستور والقانون .

ومن حيث انه قد حرصت نصوص القانون على تأكيد هذا المعنى عندما عر المشرع في المادة السابعة عن الطلب المقدم بتأسيس الحزب بأنه 'خطار أى لبلاغ عن نية جماعة منظمة في ممارسة حقوقها الدستورية على الوجه الذي يكفله الدستور والقانون ، وعبر عن سلطة اللجنة عند اثبت في أخطار التأسيس بعبارة الاعتراض على تأسيس الحزب مستبعدا بحق

مبارات المواقفة أو الرضي .. حرصا على التأكيد على ان مهمة هذه اللجنة تبقى عند حد فحص أوراق الحزب والتحقيق من توافر الشروط الواردة في الدستور والقانون أو الاعتراض عليها ، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين على اللجنة ان تصدر قرارها بالاعتراض مسببا ، واللجنة تباشر سلطة مقيدة لا يسمح لها ان توقف حلالا في سبيل ولوج أي حزب الى ميدان السياسة ، الا اذا كان لديها من الأساليب الحقيقية والجوهرية وفقا لما ورد بنص الدستور والقانون ، ما يبرر — اعلاء الشرعية واحترابا لأحكام الدستور والمصالح القومية العليا السياسية والديمقراطية الشرعية للامة — عدم السماح للأسمى الحزب بقليلته .

(طعن ٢٢٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٩٢/١/٢١)

نقيا : يوماء بت اللجنة في تأسيس الحزب

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

حدد المشرع إجراءات نشر أسماء الأعضاء المؤسسين للحزب —
الغرض من النشر هو اعطاء الفرصة ليتقدم من يعترض على أى من تلك
الأسماء الى لجنة تسون الأحزاب السياسية بما فيه من مستندات تؤيد
اعتراضه — يتعين على اللجنة الانتهاء من عملها خلال الأربعة أشهر التالية
لتقديم الاخطار اليها — انقضاء هذه المدة دون إصدار قرار بالبت في تأسيس
الحزب يعتبر بمثابة اعتراض على تأسيسه — الاخطار المقدم للجنة تسون
الأحزاب لا يصح ان يكون واقعة تفتح بها الإجراءات لالم تلك اللجنة —
الإجراءات السابقة على قرار اللجنة بالقبول أو الرفض لا يجوز الطعن فيها .

المعكبة :

نمت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام
الأحزاب السياسية « وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بالبت في تأسيس
الحزب على أساس ما ورد في اخطار التأسيس الابتدائي وما اسفر عنه
الفحص أو التحقيق وذلك خلال الأربعة أشهر التالية على الأكثر لعرض
الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة ، ويجب ان يصدر قرار اللجنة
بالاعتراض على تأسيس الحزب مؤسسا بعد سماع الايضاحات اللازمة من
ذوى الشأن ، ويعتبر انقضاء مدة الأربعة أشهر المفسرا اليها دون إصدار
قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا

التأسيس : ويخطر رئيس اللجنة ممثل طائفي التأسيس بقرار الاعتراض واسبله بكتاب مؤرخ عليه بطم الوضوح خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ صدور القرار ، ونشر القرارات التي تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب أو بالاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسمى الانتشار خلال ذات الميعاد المحدد في الفترة السابعة ، ويجوز لطاى تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالفاء في هذا القرار

وحيث انه بين ما تقدم ان القانون اوجب ان تصدر اللجنة قرارها بالبت في تأسيس الحزب في ضوء ما يسفر عنه الفحص والدراسة او التفتيش خلال الاربعة اشهر التالية على الاكثر لمعرض الاخطار بتأسيس الحزب عن اللجنة لتصدر قرارها بالاعتراض مسببا اذا انتهت اليه ، فاذا انتهت هذه الاربعة اشهر محسوبة من تاريخ العرض عليها دون اصدار قرار بالبت في تأسيس الحزب كان ذلك بمثابة اعتراض على هذا التأسيس ، اذ اذا انتهت اللجنة الى الموافقة على تأسيس الحزب فانه يتمتع بالشفعية الاعترافية ويكون له ان يمارس نشاطه السياسي في مجال العمل او نشاطه التنظيمي في مواجهة اعضاءه والاشخاض التنظيمية التي يقوم عليها تنظيمه الاساسي . وعلى ذلك فان التقدم الى اللجنة باخطار للموافقة على تأسيس الحزب لا يعدو ان يكون واقعة تنفع بها الاجراءات امام اللجنة التي تهاين عملها السابق بيان تفصيلاته وفقا للاجراءات وفي المواعيد المقررة لتنتهي بصدره قرار صريح بالموافقة او بالرفض صراحة او ضمنا على ما سبق بيانه من اجل . هذا . الآخر في خواتمه الصريحة والضميمة هو الذي يجوز الطعن فيه امام هذه المحكمة . اما واقعة التقدم بالاخطار في حد ذاتها عملا يترتب عنها بذاتها اثر قانوني يكسب او يسلب حقا ، وانما هي الخطوة التي تنتج بها الاجراءات للفحص توصلا لاتخاذ القرار . ولا تعدو الاجراءات التي ورد النص على اتباعها المواعيد التي جدها القانون للجنة مباشرة اجراءات الفحص والتفتيش ان تكون اجراءات تنظيمية رسمها القانون حتى توصيل اللجنة الى اصدار القرار عملا تترتب على اللجنة ان سبكت هذا الطريق

أو ذلك في الفحص والتحقيق في خلال أجل نال أو قصر طالما التزمنا بها أوجه القائلون من نشر وإنهاء الفحص وإصدار القرار خلال أربعة أشهر من تاريخ العرض عليها . وخلال هذه الفترة نلنا الاخطار عن تأسيس الحزب يجب أن يظل مطروحا على اللجنة مستوفيا لشروط المتطلبات قانونا حتى يصدر القرار فيها بالقبول أو الرفض فإذا استيقن للجنة أن الطلب قد قدم دون أن يكون مستوفيا لشروطه من حيث العدد أو الصفات أو غير ذلك من الشروط ، أو أنه قدم مستوفيا إياها ولكنه لسبب أو آخر قد تمسكت به من عند البت فيه فتمتنع عن اللجوء إلى إصدار قرارها بالرفض . ذلك أن العبرة في قبول الطلب هي بتوافر شروط قبوله عند البت فيه وإصدار القرار بشأنه دون أن يحتج في هذا الخصوص بل بالاطار قد أودع مستوفيا لشروطه إذ يتعين أن يظل مستوفيا إياها حتى يصدر القرار . وهذا أمر يقع عليه على أصحاب الطلب الذين يتعين عليهم متابعة هذا الطلب والتأكد من توافر شروطه حتى يصدر القرار وهذا أمر يدين في ضوء ما هو متضمن على من أحكام تتعلق بالنشر عن أسماء المؤسسين وحق كل انسان في الاعتراض على هذه الأسماء . ومن هذا بقع على علق المؤسسين أو من يتبنونهم في تقديم الاخطار متابعة استيفاء الشروط المطلوبة قانونا حتى يصدر قرار اللجنة .

ومن حيث أن تثبت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨١/١/٨ تقدم الطامن الأول بصفته رئيسا لحزب المستقبل تحت التأسيس ونقبا عن المؤسسين بطلب إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب مرفقا به المستندات المطلوبة ونقبا للقانون طالبا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلان تيمم الحزب وفقا لأحكام القانون . وقد قام رئيس لجنة الأحزاب باخطار رئيس مجلس الشعب والشورى والادعى العلم الاشتراكي لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالإعلان والنشر عن أسماء المؤسسين حتى يتقدم من يريد بما قد يكون لديه من اعتراضات . وقور النشر في الصحف القومية عن طريق الادعى العلم الاشتراكي لرئيس أمين الحزب الوطني بلجنة دائنة ناصر بيني سوف خطبا إلى الادعى العلم الاشتراكي اشارة إلى واقعة النشر عن تأسيس الحزب واتخذ بأن تنسمة

من المواطنين الواردة أسماؤهم في كشف المؤسسين للحزب تقصيدوا بمطالبات تنفيذ إلغاء التوكيل الصادر منهم للأطاع الأول بمصفته نقيبا عن المؤسسين وأنهم يرغبون في الانسحاب منه ، وطلب المذكور من الدعي العلم الاشتراكي اتخاذ ما يلزم في ضوء ذلك وإخطار الطاعن بالأمر ، كما أرفق بهذا الكتاب قرارات موثقة بالمشور العقارى صادرة من هؤلاء الأعضاء للتسمة تنفيذ ما تقدم . وقام الدعي العلم الاشتراكي بإرسال كافة هذه الأوراق إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب الذي أرسل كتابا إلى الطاعن الأول طالب منه فيه الحضور إلى مقر اللجنة مساء يوم الأحد ١٩٨٥/٢/٢ لسماع بعض الإصلاحات . ويتاريخ ١٩٨٥/٢/١٧ تسلّم الطاعن الأول كتاب من السيد رئيس اللجنة مرفقا به القرار المطعون فيه الذي انتهى بمدّ العرض على اللجنة في ١٩٨٥/٢/١٧ إلى الاعتراض على قيام الحزب استنادا إلى أن المؤسسين للحزب قد أصبحوا ٤٦ عضوا بعد أن انصهرت من وكيل المؤسسين صفة التولية عن تسمة من طالبى التأسيس ويكون الاخطار من تأسيس الحزب فقد أخذ شرائطه لمقتضى النصاب القانوني في عقد المؤسسين .

ومن حيث أنه قد استبان من واقع النزاع أن الاخطار من تأسيس الحزب لم يكن مستوفيا لأحد شروطه الجوهرية من حيث نصاب المؤسسين عند اجتماع اللجنة للبت فيه ، وكان من التمين أن يكون الاخطار مستوفيا لشرائطه عند إصدار القرار وذلك دونما اعتبار لواقعة تقديم الاخطار مستوفيا لهذا النصاب في بداية الأمر ، لأن العبرة هي بتوافر الشروط المنطلبة قانونا عند صدور القرار . فإذا زال أي منها بعد تقديم الاخطار تعين العمل على استيفاء ما نقده الاخطار من شروط قبل اجتماع اللجنة لإصدار القرار . وهذا كما سبق القول القرم يقع على عاتق المؤسسين الذين انصهر عليهم بهذه الواقعة عند استدعاء الطاعن الأول لتلبية رئيس اللجنة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢ وقبل صدور القرار بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٧ . ومضى كان ذلك فإن الطعن على قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب استنادا إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تكليفه أو تفسيره يكون غير قائم على سند من الواقع

ومسحیح حکم القانون . ولا یخیر من ذلك ما نعاء الطاعنان من بطلان تشکین اللجنة التي اصدرت القرار المطعون فيه ، استقنفا الى ان البلادی من تشکيلها ان وزیر الدولة لثئون مجلس الشعب والشورى الذي اوجب القانون حضوره لم يحضر ، وانما حضر بدلا منه السيد اللواء ابو بلخا وزیر الحكم المحلي ، وذلك ان الثابت من الاوراق ان الآخر كان قد تولى الاختصاصات المقررة للسيد توفیق عبده اسماعيل وزیر الدولة لثئون مجلس الشعب والشورى في ذلك الوقت انتهاء فترة وجوده بالخارج خلال النصف الثاني من شهر فبراير سنة ١٩٨٥ بتتقى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٨٥ الممول به من تاريخ صدوره في ١٦/٢/١٩٨٥ والمنشور بالجريدة الرسمية بالمصدر رقم في ٢٨/٢/١٩٨٥ . وعلى ذلك فان عضوية السيد اللواء حسن ابو بلخا في لجنة ثئون الاحزاب في تاريخ صدور القرار لم تكن بصفته وزيرا للحكم المحلي وانما بوصفه قائما بعمل وزیر الدولة لثئون مجلس الشعب والشورى وتكون مشاركته في اصدار القرار المطعون فيه بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٥ خلال فترة تسياله بصفة مهام وزير الدولة لثئون مجلس الشعب والشورى متفقة وحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المنظر اليه ، ويكون التمسى بالبطلان على تشکيل اللجنة لهذا السبب غير قائم على أساس من الواقع او القانون .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر من اللجنة المختصة باصداره تلقونا وبالاجراءات وفي المواعيد المقررة قايما على سببه الصحيح ، الامر الذي يكون معه الطعن المائل تند اقيم على غير مستند من الواقع وصحيح حکم القانون ، ويتعين الحكم برأبسه ومن حيث ان من خسر الطعن ينزوم بمصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١٣١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١/٣/١٩٨٧)

ثالثاً — معدل الطعن في قرار الاعتراض على تأسيس الحزب

قاعدة رقم (١٦٩) :

المبدأ :

مردود القرار المطعون فيه بالاعتراض على تأسيس حزب لمخالفة برنامجه لأحكام قانون الأحزاب السياسية — قبله على سبب صحيح ومردود مطلقاً لحكم القانون — لا مثال منه القول بطلانه بطلاناً قديماً وشيخوياً على سند من أنه لم يصرح البتة بأنه صدر عن أصحاب مناصب الدولة المالية ورئيس مجلس الشورى ووزراء العدل والداخلية والدولة لشئون مجلس الشعب لونه اقتصر على تدوين الأسماء دون إثبات المناصب التي يشغلونها واشتركوا في اللجنة واتخذوا القرار بموجبها — ليس من شأن ذلك لعب القرار طابعاً أن صفات انحصار اللجنة المكونين الناشئة عن المناصب التي يشغلونها قائمة وثبتت على الوجه الذي يطلبه المادة ٨٥ من قانون الأحزاب السياسية وقت إصدار القرار المطعون فيه .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ينظم الأحزاب السياسية نص في المادة (٢) على أن يتصد بالحزب السياسي كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تنطلق بالثلاثون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم « ونص في المادة (٢١) على أن تتسمم الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي للوطن » ونص المادة (٤٤) نلتيا وثالثا المعدلة بالقانون

رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ على أنه « يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يلي ثانيا : تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى . (ثالثا) عدم قبيل الحزب في مبادئه أو برامج أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه ... على أساس طبقي أو طائفي أو عرقي أو جغرافي على أسس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .. ونص في المادة (٥) على أنه « يجب أن يشمل النظام الداخلي للحزب القواعد التي تنظم كل شئونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية بما يتفق وأحكام هذا القانون ، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج بصفة خاصة ما يأتي .. ثانيا : بيان المقر الرئيسي للحزب ومقره الفرعية أن وجدت ... ثالثا : المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب والبرامج أو الوسائل التي يدعو إليها لتحقيق هذه الأهداف .. سادسا : النظام المالي للحزب شاملا تحديد مختلف موارده . والمصرف الذي تودع فيه أمواله .. » ونص في المادة ٧ على أنه « يجب تقديم إخطار كتابي إلى أمين اللجنة المركزية المنصوص عليها في المادة ٢٠ من تأسيس الحزب موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين ومصنفا رسميا على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وترفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة به وبصفة خاصة النظام الداخلي للحزب وأسماء أعضائه المؤسسين وبيان أموال الحزب ومصادرها والمصرف المودعة فيه واسم من ينوب عن الحزب في إجراءات تأسيسه ويعرض الإخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الإخطار .. ونص في المادة ٨ المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ على أن تشكل لجنة شئون الأحزاب السياسية على النحو التالي :

١ - رئيس مجلس الشورى - رئيسا .

٢ - وزير العدل .

٢ — وزير الداخلية .

— وزير الدولة لشئون مجلس الشعب .

٥ — ثلاثة من غير المنتخبين إلى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم يصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية . . ويجب أن يعرض قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسبقا بعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوى الشأن . . « والثابت من الأوراق ان برنامج حزب الحضارة الجديدة (تحت التأسيس) باقترار نطاقه فى اخطاره المقدم الى لجنة شئون الأحزاب السياسية قد شيد على النهضات التطبيقية العظمى العسكرية والاقتصادية والعلمية والاصلاحات الدستورية فى القانون والقضاء والنهضة الاجتماعية وأخيرا النهضة فى العلاقات الدولية وحسم كارثة فلسطين . وانه اقتصر فى الوقت الحاضر على النهضتين التطبيقيتين الأوليين العسكرية والاقتصادية لما تخطيان به من الخطورة ولأنهما كائيتان تماما حسب التشريع القائم فى تمييز الحزب ولتسويغ اجازته ، وبهذا يكون البرنامج المقدم الى لجنة شئون الأحزاب السياسية على هذا النحو قد سجل قصوره فى معظم النواحي التى اعتبرها من ركائز بنيته اما ما قبله منها متعلقا بالمجالين العسكرى والاقتصادى فيدور حول دراسات نظرية وتاريخية انتهى منها الى مجرد تصورات وابتلى ومقترحات دون ان يبين سبيله الى كيفية تحقيقها ووسائله فى ذلك . ومن ثم فقد ضرب صبغها بظروف المجتمع المتعلقة بموارده الاقتصادية وبمشكلاته الواقعية وبفضلياته القومية وبملاقاته الدولية فبالت عاجزا كلية عن تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن وهو الغرض الاساسى المستهدف بنظام الأحزاب السياسية ، ومتى كان ذلك هو الشأن فى برنامج حزب الحضارة الجديدة (تحت التأسيس) فلا تثريب على القرار المطعون فيه بالاعتراض على تأسيسه لخالفه برنامجه لاحكام قانون الأحزاب السياسية ويكون القرار المشعر اليه على هذا النحو قد قلم على سبب صحيح وصدر مطلبا لحكم القانون دون ان ينال منه القول ببطلانه بطلانا جزريا وشموليا على مستند من انه لم يصرح فيه البتة بأنه صدر عن اصحاب

مناصب الدولة العالية رئيس مجلس الشورى ووزراء العدل والداخلية والدولة لشئون مجلس الشعب وأنه اقتصر على تدوين الأسماء دون إثبات المناصب التي يشغلونها واشتركوا في اللجنة واتخذوا القرار بموجبها فطلبت أن هؤلاء ولئن وريدت أسمائهم في القرار المطعون فيه دون أن تقترن بذكر مناصبهم فليس من شأن ذلك تمسيب القرار طالما أن صفات أعضاء اللجنة المذكورين الناشئة عن المناصب التي يشغلونها قائمة وثابتة على الوجه الذي تطلبته المادة ٨ من قانون نظام الأحزاب السياسية وقت إصدار القرار المطعون فيه إذ العبرة أن يكون عضو اللجنة هو ذاته شاغل المنصب الذي خوله هذه العضوية ولا حاجة لأن يقرن توقيعه بذكر اسمه أو المنصب الذي يشغله مادام توقيعه هو التوقيع المعروف لصاحبه الشاغل للمنصب الذي يخوله عضوية اللجنة ، وبذلك يكون تشكيل اللجنة تم على وجه مطابق للقانون برئاسة رئيس مجلس الشورى ويشترك وزراء العدل والداخلية والدولة لشئون مجلس الشعب كما نص القانون وإن كان هذا السبب كافيًا لتبرير اعتراض اللجنة على وجه مطابق للقانون . فلا جدوى بمعد ذلك من مناقشة وجه الطعن القائم على أساس جغرافي وفقا للبند ثالثا من المادة ٤ من قانون نظام الأحزاب السياسية ، فهما يكن صحيح الرأي في تطبيق هذا الشرط فقرار اللجنة سليم متى كان السبب الآخر الذي تلم عليه مسجحا ويجعله مشروعا فالقصور الذي اعتقر برنلج الحزب على الوجه الذي قصصت عنه أسباب القرار المطعون فيه هو معاده وليس إصداره ولم يكن وجه الرأي في برنامج الحزب ليتغير أو أن اللجنة قد أخذت بوجهة نظر الطامع في تطبيق الشروط المتعلق بعدم قيام الحزب على أساس جغرافي المتضمن عليه في البند ٤ ثالثا من المادة ٤ المشار إليها . ويقاء على ذلك يكون القرار المطعون فيه قد أصاب في الاعتراض على تأسيس حزب الحضارة الجديدة لخالفة برنلجه لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له فيكون الطعن القائم بشأنه في غير محله فيتعين القضاء برفضه وإلزام الطامع بالمروءات .

القرار الخامس

يجب أن تتوافر شروط تأسيس الحزب وقت إصدار
قرار اللجنة

قاعدة رقم (١٧٠)

المادة:

المادة توافر شروط تأسيس الحزب وقت إصدار قرار لجنة شؤون
الأحزاب السياسية .

المحكمة :

العبارة بتوافر شروط تأسيس الحزب بوقت إصدار قرار لجنة شؤون
الأحزاب السياسية وليس بوقت تقديم الأخطار إليها لفحص الموضوع ويتمين
على ذوي الشأن متابعة الطلب الذي تقدموا به للتأكد من تحقق الشروط التي
حتى تاريخ صدور القرار من اللجنة المختصة .

(المجلد ١٢١٣ لسنة ٢١ ق. في ١٩٨٧/٢/٢)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

أولا - يحظر قيام الحزب في مبادئه أو برامج أو مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي أو على أساس طائفي أو عرقي أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

قاعدة رقم (١٧١) -

المبدأ :

كل المبادئ الأساسية التي قرر الدستور أنها من أركان النظام العلم الدستوري المصري هو أمر قومي وليس متعلقا بحزب أو طائفة معينة . نص المادة (٤) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية إلزام جميع الأحزاب بالألتزام في مقوماتها ومبادئها أو أهدافها وأسسها ونشاطها مع مبادئ التبرعة الإسلامية باعتبارها المصنر الرئيسي للتشريع أو مع مبادئ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وعلمهم بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية . يحظر قيام الحزب في مبادئ أو برامج أو مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية للجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي أو على أساس طائفي أو عرقي أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن لجنة الأحزاب السياسية قد أصدرت قرارها المضمون فيه بالاعتراض على الطلب المقدم من الطاعن بصفته بتأسيس حزب سياسي باسم حزب المحوة الإسلامية وقد لاقبت قرارها بالاعتراض على الأسباب معلقة الفكر مستندة إلى قانون الأحزاب السياسية .

ومن حيث أنه من بين الشروط والضوابط التي أوردها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ لتأسيس الأحزاب السياسية أو استئجارها ما ورد بالبنـد (ثانيا) من المادة الرابعة التي تشترط لتأسيس الحزب أو استئجاره « تمييز برامج الحزب وسيلته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى » .

ومن حيث أنه لا شك أنه يتعين توافر هذا الشرط في كل حزب ضابطا للجندية التي تمثل مبدءا أساسيا من النظم المسم السياسى والدستورى في تطبيق مبدء تعدد الأحزاب السياسية وفقا لاحكام الدستور وقانون تنظيم الأحزاب السياسية معلقة الفكر ، وحتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية للعمل السياسى ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى وذلك حتى يكون للتعدد الحزبى جدوى سياسية محققة للمصالح القومى بما تحققة من اثرء للعمل الوطنى ودعمًا للممارسة الديمقراطية تبعًا لاختلاف البرامج والاتجاهات المتطقة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتوسعا لنطاق المفاضلة بين الأحزاب السياسية أمامهم واختيار المصلح الحول وتسبها لتحقيق المصالح العامة للشعب .

ومن حيث أن القرار المضمون فيه وقد قام اعترضه على تأسيس الحزب على أسس أن برنامجه ومبادئه الأساسية وأهدافه وأسلوب عمله وأوجه نشاطه تخرج به عن المبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ويتعارض مع قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وتمثيلاته .

ومن حيث انه يبين من التطور الدستوري والتشريعي لنظام الاحزاب السياسية في مصر ودور الاحزاب السياسية في ساحة العمل السياسي ومسنونيتها الدستورية والقانونية والسياسية نحو تعميق المفاهيم الديمقراطية ورعاية مصالح الجاهل لا باعتبارها حقا يكفل الدستور والقانون ممارسته منحسب بل باعتبارها واجبا وطنيا يتمين عليها القيام به في أكثر المجالات أهمية لانصالة بمبدأ السيادة الشعبية لأن الاحزاب السياسية القائمة منها والتي تتطلب التأسيس تلقزم جميعها باحترام المقومات والمبادئ الأساسية لنظام الدولة والمجتمع المصري المخصوص عليها في الدستور والتي نظمتها في الباب الأول منه . فالمادة الأولى من الدستور نصت على أن جمهورية مصر العربية دولة نطتها اشتراكي وديمقراطي والشعب المصري جزء من الأمة يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » .

كما نصت المادة الثالثة على أن « السيادة للشعب وحده » ، وهو ، مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحيها ويمسكون الوحدة الوطنية على الوجه المبين بالدستور » .

والمادة الرابعة نصت على الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل مما يحول دون الاستغلال ويؤدي الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمي الكسب المشروع ويكفل الى توزيع الاعباء والتكاليف العسامة » . باحترام ما نص عليه في الباب الثاني من الدستور بشأن المقومات الاجتماعية والخلقية في الفصل الأول ، والمقومات الاقتصادية في الفصل الثاني من الباب المذكور وما أورده المشرع الدستوري في الباب الثالث من الحقوق وانحرثت والواجبات العامة للمصريين وما عني بأن ينفرد له الباب الرابع باكماله لسيادة القانون لطبيعة تلك الأسس الجوهرية للحكمة لنظام الدولة وفقا للدستور فله قد نص على أن من واجبات رئيس الدولة السهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وميادة القانون وحماية

الوحدة القومية والمكاسب الإستراتيجية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تلبية دورها في العمل الوطنى (م ٧٢) كما أوجب عليه فى المادة (٧٣) إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء عملها ومباشرة دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر على النحو المحدد فى المادة (٧٤) من الدستور ضمانا لكيان الدولة وحماية للشرعية وسيادة القانون ورعاية للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وتلتزم بفناء على ذلك جميع سلطات الدولة وأفراد المجتمع ومنظماتها بما فى ذلك الأحزاب السياسية بالقيل على هذه المبادئ وتلك المقومات التى جعلها الدستور من الأمور والمسائل القومية والوطنية الصالبة التى تطو على الأحزاب السياسية وعلى أية سلطة فى الدولة أو إرادة أية مجموعة من الأفراد ، باعتبارها خطلب من الشارح الدستورى للجبيى ومن بينها النص على أن الدين الإسلامى هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فالدستور يؤكد التنظيم والالتزام بمسائل وطنية وقومية شاملة يلتزم بها جميع أبناء الوطن بجميع طوائفهم ومؤسساتهم وأحزابهم ويلتالى لا يجوز فى مجال هذه المبادئ والأسس الجهورية التى تمثل أركان النظام العلم الدستورى الشرعى فى مصر أن تنسلخ فئة أو حزب أو طائفة لتقيم من نفسها وصية على وضع أحكام الدستور الأساسية موضع التنفيذ أو أن تخط لنفسها منهاجا تسير من خلاله على تفسير أحكام الدستور والتعاون بما يتفق أو يحقق أهدافها ويتفق مع مفهومها ورؤيتها لماهى مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها أو قواعد وضعها موضع التطبيق ذلك لأن دين الدولة الرسمى هو الإسلام من الدستور الصريح وشريعة الإسلام هى المصدر الرئيسى للتشريع والشعب هو صاحب السيادة التى صغرعتها هذا الدستور ملتزم بكافة طوائفه وتجمعاته السياسية والاجتماعية على العمل من أجل ذلك والسلطات العامة الثلاث فى الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية معا ومعها جميع الأحزاب والهيئات بلا استثناء ملتزمة بالعمل على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فالدستور لا يضطرب الأمر وحدهم بل يضطرب جميع السلطات فى الدولة

ويلزمها مع جميع أفراد الشعب بأن تلزم السلطة التشريعية
وأنفذوا القوانين وصعدوا التشريعات بأحكام الشريعة
الإسلامية ومبادئها ، ويستتبع عليها أن تصدر قوانين أو تراوات تخالفها
كما يمثل في ذات الوقت خطبا للسلطة القضائية مطلة حسب الدستور
الحالى في المحكة الدستورية العليا يجمها تلزم بالقضاء بعدم دستورية
اية نصوص شرعية تخالف احكام الشريعة الإسلامية أو تتعارض معها
وبعدم تطبيق أى من القوانين التى تتعارض مع قطعية النصصوص الشرعية
فالواقع الثابت الذى لإجدال أو مناقشة فيه إن الشريعة الإسلامية هي تراثا
الذى نعتز به ، وإن من العبث محاولة التفكير والاستفتاء عنه وإنما
تعدو حق من أرقى النظم القانونية في العالم لما تتلوى عليه من مرونة
وقابلية للتطور تتلائم مع كل الظروف وتتلقى مع الحديثة الحاضرة وتساير
حاجات الناس ومصلحهم العامة ومن ثم فإن نص المادة الثانية من الدستور
إنها يعبر عن ضمير الأمة كلها بشأن هذه الشريعة السحة . ولا جدال
في أن نص الدستور في المادة الثانية بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر
الرئيسي للتشريع إنما هو خطاب موجه الى السلطة التشريعية وعليها دراسة
الشريعة الإسلامية دراسة شاملة ومراعاة الإقتضاء على ما ورد بها من
مبادئ عامة شاملة واحكام تشريعية كلية مع بيانه الاجراءات المنطقية
بها ووسائل تطبيقها وما الى ذلك في اطار من الأسس العامة للشريعة
وتأولى بالتنظيم الاحكام التفصيلية مدنية او جنائية او اقتصادية او سياسية
او دولية او غيرها بما يلائم أحوال الناس ومصلحهم ويقتضيه الحاجات
وظروف المجتمع الحالية والى أن يثبت هذا النظم التريعى الكامل وتكمل
أركانه المزمة فإن التشريعات انشائية في الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث
يتعين على المحاكم تطبيقها فيما لا يخالف نص قطعى الورد وقطعى الدلالة
في مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية وأولها القرآن ثم سنة نبى
الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام توصلنا الى الوفاء بحاجات الأمة
وأرتقاء حيلتها ولو قيل بغير ذلك — أى بعدم الحاجة الى تثمين الشريعة
الإسلامية على أسس أنها ملزمة بقوتها ، كما يتجه لذلك الحزب تحت
تأثير من الطغمة في قرار رفض تسميته بحيث يكون له ولاعضائه رؤيته

التي لا تتفق بالضرورة فيما هو غير قطعي الوجود والدلالة مع غيره من الأحزاب أو التجمعات السياسية لانتهاى الأمر الى تضارب الأحكام واضطراب القواعد القانونية الشرعية ولما استقر ميزان الحق والمعادلة وقواعد وأسس حياة النفس ومصلحهم ولائز الجدل والخلف ونشأت الفتنة ولتشتت نيرانها بين كل حزب وفرقة والكلى يدعى أنه وحده صاحب الراى والاجتهاد الصواب والقول الحق المعبر عن دين الاسلام ومن يخالفه خارج على الدين الاسلامى ذاته وليس مختلفا فقط مع الأحزاب الأخرى في نهجه بما يترتب على ذلك من صراعات ومصادم بين الأطراف المختلفة من الأحزاب والفرق التي تنسب نفسها الى الاسلام بحسب اجتهادها ورؤيتها وفهمها لاصوله ومصادره الأمر الذى يهدد حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية بين المسلمين انفسهم وبالمناسبة كذلك لغيرهم وهو بما تكفل حماية الدولة له وفقا لمصريح المادة (٤٦) من الدستور كما قد يؤدى هذا الصراع الى المصادم الذى تدفعه العواطف الدينية التي تقوم على الحماس وليس على علم النماء وحكمة الفقهاء الأمر الذى سوف يترتب عليه بحكم الخلاف والجدال والصراع تحديد سيادة القانون لاساس الحكم في الدولة وتهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وكل تلك أسس وطنية وقومية يجب على كل سلطات الدولة وكل مصرى الدفاع عنها وصيقلتها وفقا لمصريح احكام المواد (٤٦ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٤) من الدستور .

لذلك فانه تحقيقا لوحدة التطبيق القانونى لأحكام الدستور انيط بالعديد من الجهات القيام على امرها لما تتميز به من تكوين يضم علماء الاسلام المتخصصين الذين يكفلهم مسؤولية هذا النهج بما يقبله من احكام شرعية سليمة كافية لحاجات المجتمع المستمدة من اصولها الشرعية واسبغت مسؤوليات تقع على عاتق الأزهر الشريف وكلياته ومعاهده ومجمع البحوث الاسلامية والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية لايضاح الجوانب الشرعية في كل فرع من فروع الشريعة الموافقة لمقاييسها من القوانين الوضعية هذا فضلا عن ان كل هذه الهيئات الاسلامية العالية التدرج والقام بمثل علمية وطنية وقومية تتحمل المسؤولية امام الله وجميع المواطنين في

أدراسة والبحث العلمى والحكيم فى أمور العبادة والمعاملات والتشريعات
القائمة والإدلاء بالرأى وفقا لمناهج البحث العلمى للصحيح والموضوعى فى
مصادر الشريعة الإسلامية لمطلى الشعب فى مجلس الشعب لارتداء أن
الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وذلك على نحو
يحدد بالنسبة للوطن ولجميع المواطنين المسلمين ومن تسرى عليهم أحكام
الشريعة من غير المسلمين وبينبى على ما سلف ببقه وعلى أن الأسس
الدبنى فى كيان الدولة الذى قرره الدستور أن دينها الرسمى الإسلام
والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

وينبأ على ما سبق جميعه شكل المبادئ الأساسية التى قرر الدستور
أنها من أركان النظام العلم الدستورى المصرى هو أمر قوى وليس متعلقا
بحزب أو طائفة معينة يؤكد ذلك أن للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ سلف
الذكر قد نص صراحة فى مادة (٤) منه فى البند (١) على إلزام جميع
الأحزاب بالأا تتعارض فى مقوماتها ومبادئها أو أهدافها وأساليب نشاطها مع
مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع أو مع مبادئ
نورتى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وهو ما يلزمها
ايضا الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام
الاستراتيجى الديمقراطى والمكسب الاشتراكية على النحو المنصوص عليه فى الدستور
وأحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ المشار إليها هذا فضلا عن
خطر قيام الحزب فى مبادئه أو برامج أو مباشرة نشاطه أو اختيار تياراته
أو امضاه على أسس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٢٢) لسنة
١٩٨٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى أو على أسس
طائفى أو عرقى أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة ومن
حيث أن براءة الاسم الدستورية العلة التى يقام عليها نظام الدولة
والجنتع المصرى سالفة الذكر فإن الدستور ينص على أن يقوم المجتمع
على الفضلن الاجتماعى المادة (٧) .

وعلى أن تكفل الدولة تكفؤ الفرص لجميع الوطنين (م ٨) .

• وان الأسرة لاسس المجتمع توامها الدين والأخلاق الوطنية (م ٩) .

وان المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (م ٤٠) .

• وانه تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (م ٤٦) .

• وأن الدفاع عن الوطن واجب مقدس والتجنيد اجباري ومقا
للقتلون (م ٥٨) .

• وان اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب ومقا للقانون (م ٦١) .

• وأن مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة
الاستفتاء أو يجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لأحد أخرى (م ٧٧) .

• وان انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون —
ولا يعنى أحد من أدائها الا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد
اداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون (م ١١٩) .

• وسيادة القانون اساس الحكم في الدولة (م ٦٤) .

وقد اجليت احكام القانون (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب
السياسية المعدلة بالقانونين رقمي (٣٦) لسنة ١٩٧٩ ، و (١٤٤)
سنة ١٩٨٠ الشروط التي يلزم توافرها لتأسيس الحزب ابتداءً . وكذلك
لاستمرار بقائه واستهضت جميعها تحقيق وتأكيد ما ورد باحكام الدستور من
مبادئ اساسية للنظام العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر .

(طعن ٣٢٣ لسنة ٣٦ ق، جلسة ١٩٩٣/١/٣١)

ثانياً — تبين برنامج الحزب في بعض سياقاته

ما يتعارض مع بعض نصوص الدستور

ويتطلب تصديلاً لبعض مواد الدستور لا يخلع

عن برنامج الحزب تحت التلميس

وصف الشرعية

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

لا تقرب على أى حزب أن يتقدم ببرنامج وسياسات وإن اتفقت مع ما حثه قانون الأحزاب السياسية وفقاً للدستور عدم الخروج عليه من مبادئ قومية وأصلية لكيان المجتمع المصرى — لا تقرب على أى حزب أن يقترح في برنامجه ما يراه محققاً للمصلحة الوطنية وله جدوى في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التقدم والتطور في البلاد ولو اقتضى ذلك تعديل بعض الأحكام الواردة في الدستور ، وبشرط أن يلتزم بالشرعية وسيادة القانون — المحظور هو أن يتصلح ويعارض برنامج الحزب مع القومات الأساسية للمجتمع المصرى أو مع المبادئ الدستورية العامة الأساسية التى يقوم عليها النظام الدستورى لا يدخل في مجال الحظر أن يبنى الحزب تحت التلميس بعض البرامج التى تتعارض مع بعض مواد الدستور دون أن تمس القومات الأساسية للمجتمع أو الكيان الأساسى للنظام الدستورى .

الحكمة :

ومن حيث أنه على هدى المبادئ المتقدمة منه يبين من الاطلاع على برنامج حزب الحالة الاجتماعية أن مؤسسى الحزب يرون أن المستلزم والأمن

ولابد استقرار الدأى - وهى الدعائى اللزم وجودها لى استطع أى
مجمع أن عمل وينتج ويدع ويحقق التقدم فى شتى مناص الحياء -
لا بكن تحقيقها الا من خلال العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع .

وان تلك العدالة الاجتماعية تتمثل فى الجادى والنظم التى تؤدى الى
انتمى منفعة اجتماعية للمواطنين ؛ وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا تحرر المواطن
من الاستغلال فى جميع صوره ، وحصل على الفرص المكفئة فى جميع
المجالات وتخلص من كل تلق يؤثر على حاضره او مستقبله ، ويرى الحزب
ان المجتمع الذى يحقق ذلك يتم :

اولا - بالحرية السياسية ويعنى حكم الشعب بالشعب وللشعب .

ثانيا - بالحرية الاجتماعية .

ثالثا - بالمساواة فى الحقوق والواجبات ، وفى المسئولية والجزاء
للمل انقضاء .

رابعا - تكافؤ الفرص .

خامسا - التكافل الاجتماعى بما يحققه من خدمات الرعاية الاجتماعية
فلن تكون عدالة اجتماعية فى مجتمع تنكس فيه الثروات الضخمة فى خزائن
بعض الناس فى حين لا يجد بعضهم الاخر قوت يومه ، ولذلك فان شعار
الحزب هو « الحق - العدل - السلام » .

ويرى الحزب ان اهم مظاهر احترام الدستور والدفاع عنه ، العمل
على تنقيته من الغموض او العيوب التى تشوب بعض مواده ونخبوصه ،
من خلال تعديلها عملا بنص المادة (١٨٩) من الدستور بحيث يكون مبرا
عن المالح العلم ومبادئ العدالة والديمقراطية وحقوق وكرامة المواطنين ،
وفى مجال القضاء يرى الحزب ضرورة ان تحترم الاجهزة الحكومية احكام

القضاء وتعمل على تنفيذها وبسرعة ، وضرورة وضع القضاء والقضاء في مكتبها الصحيح من أجل تحقيق « العدالة السريعة » وفي هذا المجال يرى الحزب وجود قاضي نوبتي للفصل في المشاكل اليومية على مستوى القسم أو المركز ، لأن التأخر في حسم مثل هذه الأمور يؤدي إلى أكثر اجتماعية خطيرة ؛ كما أنه يجب إعادة النظر في نظام المحضرين الحضلي ، بحيث لا يمين في هذه الوظيفة الإحالي المؤهلات العليا ، وتغيير المسمى « محضر » إلى « منفذ قضائي » وأن يتم استخدام الكمبيوتر في مجال القضاء ، وإنشاء « هيئة قومية عليا للتشريع » لكي تتولى حصر القوانين واللوائح والقرارات لبحث مدى مطابقتها لأحكام الدستور وإزالة التعارض بينها وبجامعة مشروعات القوانين واللوائح ، وإنشاء النيابة المدنية أتم كافة المحاكم ، وكافة الدرجات وإنشاء « الشرطة القضائية » — تتبع وزارة العدل — ويسند إليها بأعمال الضبطية القضائية ، وضرورة أن يكون أعداد « موازنة القضاء » من اختصاص مجلس القضاء الأعلى على أن تخرج رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة ، وقد أورد الحزب في برنامج — تفصيلا — كيفية تدبير الموارد المالية اللازمة لتحقيق كل ذلك .

وعن دور « مجلس الدولة » يرى الحزب ضرورة عرض جميع القوانين عليه قبل إصدارها بحيث يكون رايه ملزما ، وضرورة عرض جميع الاتفاقات الداخلية والخارجية على المجلس لإقرارها والالتزام بما ينتهي إليه رأي المجلس .

كما يرى الحزب أن يقتصر دور المدعي الاشتراكي على عملية المهنس من الذين يستغلون التشريعات القانونية للأسلالت من العقاب أو الذين ينهبون من تنفيذ الأحكام القضائية .

وفي مجال الشرطة ، يرى الحزب ضرورة الاهتمام برجل الشرطة ، وإعادة بناء اتسام وركز الشرطة وتزويدها بأجهزة الكمبيوتر وزيادة الاهتمام بالشرطة المسلحة .

وفي « مجال الزور » يرى الحزب من أهم المشاكل التي تعلى منها مصر وتؤدي إلى ضياع الوقت والجهد والمال وتعمق زيادة الانتاج هي مشكلة الزور ، لذلك يرى الحزب ضرورة انشاء هيئة مسئلة تحت مسمى « هيئة الجراجات » حدد البرنامج اختصاصاتها ، كما يرى الحزب تشجيع استخدام الدرجات كوسيلة للمواصلات ومن ناحية اخرى يتعين صدور تشريع ينص على انه اذا استطعت سيارة بأخرى يتم تقدير الضرر وسداد كافة التكاليف في ذات الوقت ، والا يتم حجز السيارة او حبس قائدها ، وانه يتعين تحصيل المخالفات المروية في وقتها وما في ذلك من مزايا ، كما اوضح برنامج الحزب ضرورة تحسين المسجون والاستفادة منها وفقا للوسائل التي اوردتها ، وفي مجال القوات المسلحة يرى الحزب ان الجيش يستطيع ان يقوم بكونز مؤثر في تحقيق التقدم والرخاء لمصر ولا سيما في وقت السلم بحيث يكون مصدرا للانتاج .

وقد اوضح برنامج الحزب أهمية وخطورة مشكلة « الفتنة الطائفية » وورد الوسائل التي يتعين اتباعها للقضاء عليها ، موضحا دور وسائل الاعلام والصحافة ودور الفن والثقافة ودور المدارس والجماعات ودور رجال الدين ، واباحة بناء المساجد والكنائس دون قيد او شرط ، والقاء بنسب « الديانة » من المكافآت الرسمية ، واقترح الحزب انشاء لجنة عليا للوحدة الوطنية مهمتها كسر الحاجز النشئ بين جنحى الأسرة المصرية من مسلمين واقباط ومقاومة كل من يتخذ الدين مستورا لهدم الكيان المصري واتخاذ الاجراءات التي تكفل التزام الجميع بهذه الوحدة الوطنية وتعريف المواطن المصري بالقوى الخالرجية التي تستهدف تقسيم مصر بهذه الفتنة الطائفية وتخصيص يوم سنويا من كل عام يطلق عليه « يوم الاخاء المصري » يكون بمثابة عيد قومي .

كما بين الحزب في برنامجه ان « قضية التطرف والارهاب » من القضايا الخطيرة التي تهدد الحريات وان الارهاب والتطرف وجهان لعملة واحدة ، وعدد برنامج الحزب العوامل التي أدت الى نشوء هذه الظاهرة ، كالبطالة ،

والنمو المردطى للأحياء العشوائية ، وتصور التنوير والوعى في التعامل مع الإرهاب وغياب الأسلوب الاجتماعي السليم ، واتساع دائرة ظاهرة أطفال الشوارع وتفشيها في المجتمع ، وأوضح الحزب كيفية مواجهة هذه العوامل لانتلاع المشكلة من جذورها من خلال إصلاحات تشريعية واجتماعية ، كما أورد الحزب بندا خلاصا للبطالة والعمالة الزائدة موضحا أن سبب البطالة وكيفية القضاء على المشكلة ، موضحا أن زيادة الإنتاج لا تتحقق في ظل العمالة الزائدة ، وأورد الحزب تصويره في كيفية مواجهة العمالة الزائدة .

كما تناول الحزب في برنامجه دور أجهزة الاعلام في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

ويرى الحزب تحت انتمائيس ضرورة انشاء هيئة تومية تتبع وزارة التعليم تكون مهمتها مكافحة الأمية على أن يساهم في هذه الحملات كل من القوات المسلحة والمكفون بلداء الحقوق المالية والأحزاب والجمعيات وأولى الحزب اهتماما بالصحة ويأمن ثمة قضايا صحية على قدر كبير من الخطورة يتعين الالتفات إليها وهي المرض الإيدز ، الامان ، التدخين ، تنظيم الأسرة ، وقد تبنى الحزب مشكلة الإيدز ووضع مقترحات جادة لمواجهة هذه المشكلة وبإلى القضايا الأخرى .

ويرى الحزب تحت انتمائيس أيضا أن يتم ادخال منصب « الشريف » بدائرة كل قسم أو مركز يتم انتخابه من بين المرشحين للمنصب ويكون هدفه تشجيع الجهود الذاتية لابتناء القسم أو المركز .

كما يرى الحزب ضرورة الاستفادة من المحليين إلى الممارش في بعض الأنشطة المختلفة للدولة مثل محو الأمية أو لجان التحكيم ، أو تنشيط السياحة ، ومنحهم بطاقات خاصة تتيج لهم ارتياد كافة الأماكن السياحية والترفيهية بخفض وتوفر الرعاية الصحية والاجتماعية ، كما يرى الحزب عدم إحالة رجال القضاء إلى الممارش الإبتناء على رغبتهم .

ويقتضون برنامج الحزب تحت التأسيس أن يكون التطعيم مجانيا حتى نهلية المرحلة الاعدادية ويستمر مجانيا بعد ذلك للمتقوتين فقط .

وفي مجال الضرائب يرى الحزب ان يكون اعتبار التهريب من مصادد الضرائب جريمة مخلة بالشرف والأمانة عقوبتها الحبس ، ويرى الحزب في مجال الشؤون الاقتصادية ضرورة انشاء الصناعات الزراعية ، وتحديد حد أدنى للملكية الصغيرة ، وفي مجال الصناعة يرى ضرورة نشر خريطة سنوية بتوزيع المصانع في البلاد ونوعيتها وحجم انتاج كل منها وضرورة القضاء على مشكلة الدعم للقضاء على كل أسباب الانحراف ومظاهر الاستغلال التي نتجت عن هذه المشكلة .

وفي مجال « السياسة الداخلية » يرى الحزب تحت التأسيس ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالانتخاب العام المباشر ، وتعديل قانون مجلس الشورى لفتح سلطات التشريع ، والغاء المجالس القومية المتخصصة نوافرا للنفقات ، وفي مجال السياسة الخارجية يرى الحزب التركيز على قيام اتحاد عربي غملي ولبس شكلي وينشئ هذا الاتحاد « سوق عربية مشتركة » و« جيش عربي موحد » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم ومن برنامج الحزب ذاته — ان حزب العدالة الاجتماعية — تحت التأسيس — قدم كما هو ظاهر — بعض المبادئ والأهداف التي تتشابه في بعضها مع برامج وأهداف الأحزاب الأخرى ، إلا أن ثمة برامج وأساليباً مخلفة لتستل عليها برنامج الحزب من شأنها أن ان توضح ملامح الشخصية الحزبية المتميزة للحزب .

ومن حيث ان الحزب المذكور في تبنيه « للعدالة الاجتماعية » كمسمى له يدرك بوضوح بعض المشاكل المسالة التي تواجه المجتمع المصري وأدائها وإخطارها « مشكلة البطالة » والعائلة الزائدة ، ويربط بين هذه المشكلة وبين الإرهاب والتطرف بحسبان أن قضية البطالة هي أحد الأساليب الرئيسية

لظاهرة الأرباح والتطرف ، موضحا انه لا توجد احصاءات وثيقة بعدد الماطلين في مصر ، ويبين ان الحزب قد أجرى دراساته وابحاثه توصلنا لأسباب البطالة فأورد برنلجه ان أهم أسباب البطالة :

- ١ — عدم توافق السياسات التعليمية مع احتياجات سوق العمل .
- ٢ — غياب التخطيط الطبى الواقعى والحقيقى للقوى العاملة .
- ٣ — اختلال السياسات الاقتصادية .
- ٤ — قصور برامج التدريب الحرقى والفنى .
- ٥ — عدم ملائمة النظم الضريبى مع متطلبات الممر الحالى .
- ٦ — عدم التشريعات الخاصة بقوانين العمل والمشروعات .

ولذلك فان الحزب تحت التأسيس يطرح حولا من شأنها — على ما يرى — القضاء على المشكلة المذكورة من خلال :

أولا — ضرورة التعديل السريع والهادف لاسياسات التعليمية لكي تتوافق مع احتياجات سوق العمل بحيث يجد كل خريج عقب تخرجه فرصة عمل مناسبة .

ثانيا — اعداد سجل دائم بالماطلين في كل محافظة حتى يكون التخطيط الطبى على مستوى واقعى .

ثالثا — معالجة اختلال السياسات الاقتصادية عن طريق خلق مرسى عمل جديدة ، وفي هذا يرى الحزب تحت التأسيس :

- ١ — التوسع في انشاء مجتمعات صناعية وزراعية مع استخدام التكنولوجيا في غزو الصحراء .

٢ — زيادة الاهتمام بمجال السيلحة وتطويره .

٣ — وضع برامج مختلفة لحو الاية يشترك فيها كل فئات الشعب .

٤ — انشاء صندوق لواجهة البطالة يتم تمويله من خلال تحميل صاحب العمل ١٪ من الأجر بالإضافة الى ٢٪ من الأجر المستقطع ، وجزء من ربح استثمار أموال هيئة التأمينات الاجتماعية على أن يقوم الصندوق المقترح بسرف ٥٪ من قيمة أجر العامل في حالة تعطله .

٥ — انشاء شركة متخصصة للاستيراد والتصدير يكون لها مروع في المحافظات ، وقد ابرز البرنامج كيفية قيام الشركة بدورها في هذا المجال .

٦ — توفير مواقع جديدة للشروعات الصغيرة .

٧ — احياء نشاط تربية دودة القز بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحرير الطبيعي .

٨ — بحث البنوك على تغيير وتطوير اساليب منح الائتمان وانشاء وحدات متخصصة بها لمنح المشروعات الصغيرة قروضا ذات فوائد محققة .

رابعا — دعم برامج التدريب الحرفي والفنى ، وضرورة التدريب التاهيلى والتحويلى للشباب لاكتسابهم مهارات جديدة في مجالات جديدة .

خامسا — تعديل قوانين الضرائب والجمارك .

سادسا — تطوير وتعديل التشريعات الخاصة بالعمل وبالمشروعات الصغيرة ويرى الحزب تحت التأسيس ان يسمح للمجتمعات بأن تزاو نشاطا انتاجيا وليس خديما فقط .

ومن حيث انه من تلخية اخرى وفي مجال تحقيق العدالة الاجتماعية فان الحزب تحت التأسيس يعرض لقضية التطرف والاعواب بجمسيقتها .

التشاكيا التي تهدد السلام والامن. فلو وضع العوامل المسببة للتطرف والازهال ، وابن عن أن التصدى لهذا يكون من خلال القضاء على النمو السرطاني للحياه العشوائية بإزالة المناطق العشوائية التي لا يجدى معها الإصلاح ونقل سكانها الى مناطق سكنية جديدة ، وإصلاح المناطق العشوائية التابعة للتطوير ، كما يتمن ضرورة الإصلاح الاجتماعى برعاية اتباع أسلوب جديد للتعامل مع الجماعات الخطوفة عن طريق فتح قنوات اتصال شرعية بينهم وبين أجهزة الدولة لمعرفة مشاكلهم ودراسة أحوالهم النفسية ، والاجتماعية، وإنشاء النوادي والساحات الشعبية بالجهود الذاتية في المحافظات والمدن والقري وإنشاء المصالحات الثقافية مما يشغل لوقات فراغ الشباب ويحجم من الانحراف ، والحق الطلبة المتزمتين بجامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية ، كما يرى الحزب تحت التأسيس ضرورة وضع خطة للتطوير والتثقيف من خلال برامج الإذاعة والتلفزيون .

وأخيرا يركز برنامج الحزب في هذا الخصوص على ما أسماه « أطفال الشوارع » بعد أن احتل الطفل مركزا مؤثرا على الخريطة الإرهابية ، موضحا أن الإحصائيات في مصر تؤكد أن في مصر (٢٤) مليون حدث ويتعرض منهم (٢٢) ألف حدث سنويا للانحراف وتبليين صور الانحراف من منقطة لأخرى ، وعدد برنامج الحزب إسباب هذه الظاهرة سواء في التفكك الأسرى ، غياب دور المدرسة ، والمؤسسات العلاجية للحوادث ، أو بعدم وجود التشريعات الرادعة التي تلزم أولياء الأمور بإدخال أبناءهم المدارس في فترة التعليم الإلزامى ، وكذا انتشار ظاهرة العنف والإثارة الحسية في دور السينما والمقاهى ، وأوضح الحزب أنه يرى علاج هذه الظاهرة من خلال حلول أبرزها الأخذ بالتشريع الفرنسى الذى يجبر توقيع العقوبة على الحدث ابتداء من (١٢) عاما الى (١٨) عاما مع منع العقوبات الجسدية كالاعدام أو الأتصال الشاقة ، والالتزام بقوانين العمل الخاصة بتشغيل الصبية ، وضرورة تطبيقها ، وتعديلها لضمان حصولهم على كافة حقوقهم المسحبة والمعيشية وتأمين مستقبلهم .

ومن حيث انه في مجال المسحة فان أبرز ما يميز برنامج الحزب تحت التأسيس اهتمامه ببعض قضايا صحية على قدر كبير من الخطورة مثل « الإيدز ، والأمان ، والتدخين ، وتنظيم الأسرة » وبالنسبة لمرض الإيدز أورد البرنامج خطورة هذا المرض ومنها انتشاره بين الشباب وهم في سن الإنتاج مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية .

وأوضح برنامج الحزب ان الإحصاءات الحديثة تثبت أن أكثر من (٩٠٪) من المصريين لا يعرفون طرق العدوى بالفيروس المسبب للمرض ، وأن أكثر من (٩٠٪) من الأطباء المصريين لا يعرفوا حتى الآن أن يشخصوا المرض نفسه ويحذر الحزب من عدم تنبه مصر الى خطورة هذا الوباء الذي لا توجد دولة في بلد منه ، ووضع برنامج الحزب تحت التأسيس اقتراحات لمواجهة المرض عن طريق القيام بحملة اعلامية لتوعية المواطنين بطرق العدوى ، المشاركة في المؤتمرات العالية عن هذا المرض ومعرفة الجديد في تطوره وتدريب جيل جديد من الممرضات تدريباً حديثاً على تريض مرض الإيدز ، واتشاء مراكز لعلاج مرض الإيدز بكلفة المحافظة .

وفي مجال « الأمان » فان الحزب تحت التأسيس يرى ضرورة انشاء هيئة عليا لمكافحة الأمان تضم أطباء نفسيين وعلماء اجتماع ورجال تقون وشرطة واعلاميين ومفكرين وفنانيين ، بحيث تتولى الهيئة التصدي لمشكلة الأمان من خلال اهتمامها بالفرد والأسرة ودور المجتمع في مواجهتها .

ومن حيث أن الحزب تحت التأسيس يرى أن مجانية التعليم يجب أن تكون مقصورة فقط حتى نهاية المرحلة الاعدادية ، ويستمر بمدد ذلك التعليم مجانياً للمبتعثين فقط ، أما لغيرهم فيكون بمبروفات وأن تفرض رسوم رمزية على العلاج وعلى غيره من الخدمات التي تقدمها الدولة لكل مواطن قادراً على الكسب ، أما غير القادرين فيتم منحهم « شهادة عدم ندرة » تتيح لهم الحصول على كافة الخدمات مجاناً ، وبذلك سوف تتحقق العدالة الاجتماعية ، وفي هذا الصدد يرى الحزب أيضاً أن يتم منح المحالين

الى المعلن بطاقة خاصة تعطيم الحق في استخدام المواصلات العامة ،
وفي ارتداد كلمة الامكن المستحق عنها رسوم بتخفيض قدره (٥٠ ٪) مع توفير
الرعاية الصحية والاجتماعية للكلية لهم .

ومن حيث ان الحزب تحت التأسيس تميز في برنامجه بالتركيز على
« مشكلة المرور » فلذلك انها تؤدي الى ضياع الوقت والجهد وتسرقل زيادة
الانتاج ، ووضح كيفية التظلم على هذه المشكلة بطول ابرزها انشاء هيئة
تتولى انشاء الجراجات ، والتأكد من التزام جميع الملتزمين والمنشآت الجديدة
بإتاحة جراجات ، وتشجيع استخدام الدراجات كوسيلة للمواصلات ، كما
اقترح برنامج الحزب تحت التأسيس سن قانون يقضى بانه اذا اصطلحت
سيارة باخرى يتم تقدير الخسارة وسداد كلفة التكاليف في ذات الوقت ،
اسوة بما يحدث في البلدان المتقدمة ، كما يرى الحزب ضرورة تحصيل
المخلفات النورية في وقتها توفيراً لوقت المواطن ووقت النيابة والقضاء ،
كما يرى الحزب ضرورة اعادة النظر في نظام منح رخص القيادة وضرورة
العناية بشرطى المرور ورفع مستواه ، وتعميم الاتوبيسات النهرية .

ومن حيث انه عن الشئون السياسية فان أبرز ما يميز برنامج الحزب
تحت التأسيس في مجال السياسة الداخلية — انه يرى ضرورة اعادة
صياغة تعريف الممثل والفلاح لموضح بأن يعتبر « عاملاً » جميع العاملين
بالحكومة والقطاع العام والخاص بلجدر يومى او مرتب شهري مهما بلغت
درجاتهم او مستواهم العلمى ويعتبر « فلاحاً » كل عاملين بأجر او برتب
في مجال الزراعة او الانتاج الزراعى والحيوانى مستقلاً كان او عاملاً
زراعياً او مالكا لمساحة لا تزيد عن عشرة أفدنة يقوم هو بزراعتها ، وقد
كشف مؤسسو الحزب عن الحكمة من هذا التعريف وهى الرقى بالمستوى
العلمى والانتقالى لمن يمثل العمال والفلاحين فى المجالس الشعبية والمحلية
فيكون قادراً على التعبير عن آمالهم وآلامهم ، ومن ناحية أخرى فان الحزب
يرى — فى المجال المشار اليه — أن يكون اختيار رئيس الجمهورية وناخبه
بالانتخاب العام المباشر ، وقصر مدة تعيين الوزراء على خمس سنوات
قط .

وفي مجال « السياسة الخارجية » يرى الحزب ان جليمة الدول العربية فشلت مرارا وتكرارا في حل اى نزاع عربى ، ومن ثم فلا بد من التركيز على تقيم « اتحاد عربى فعلى » وليس شكلى ، وينشئ هذا الاتحاد « سوقا عربية مشتركة » تدرس احتياجات كل بلد عربى بحيث لا يتم تصدير او استيراد اية سلعة من دول العالم الخارجى من اى الى البلاد العربية الا من خلال هذا السوق .

ومن حيث انه يبين من العرض المتقدم لبعض برامج الحزب وسياساته ملامح الشخصية المتميزة لحزب « العدالة الاجتماعية » على نحو ظاهر وواضح ذلك التميز الذى يركز على كيفية تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية من حيث تهينة فرض العمل للكفة من خلال برامج وسياسات محددة تهدف الى القضاء على البطالة ومعالجة مشكلة العمالة الزائدة ، ومن حيث الحفاظ على السلام والامن والاستقرار من خلال التصدى لمشكلة الارهاب والتطرف بوسائل عملية وفعالة تقطع المشكلة من جذورها ، واهتمام الحزب تحت التأسيس بمشكلة الاحداث واطفال الشوارع وما يمثلونه من شريحة اجتماعية لها ثورها المؤثر والفعال وكيفية معالجة هذه المشكلة ، فضلا عن تصدى الحزب لبعض القضايا الصحية التى تؤثر ولا تشك على طاقات الانتاج فى المجتمع مما تتراجع معه العدالة الاجتماعية ، مثل قضايا مرض الايدز والادمان وايجاد الحلول الكفيلة بمكافحة انتشار هذه الامراض والقضاء عليها .

ومن حيث ان الحزب تحت التأسيس قد تميز في برنامجه حينما رآى شبرورة عرض جميع القوانين على « مجلس الدولة » للموافقة عليها قبل اضدارها بحيث يكون رايه ملزما وليس استشاريا وهو ما يتفق ودور مجلس الدولة بصفته هيئة قضائية مستقلة نص عليها الدستور ، وفي هذا الصدد فان الحزب تميز بان قبنى فكرة انشاء « النيابة المدنية » اذ كانت المحاكم على اختلاف درجاتها ، وذلك من منطلق تحقيق العدالة السريعة التى ينادى بها الحزب ، الذى اوضح ايضا انه يمكن الاستفادة من نظام النيابة المدنية

في بعض الأنزعة البسيطة كدعوى اثبات الحالة ، كما تميز الحزب ايضا في رؤيته بعدم احالة رجال القضاء الى المعاش الا بناء على رغبهم ، وان من يحال منهم الى المعاش يتمتع بطلقة خاصة تعطيه الحق في الحصول على احتياجه برسوم رمزية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق — ومن كل ما تقدم — ان الحزب تحت التأسيس قد بنى في برنامجه سياسيات وبرامج من شأنها ان تجعل شرط التميز ونفا للمعنى الدستوري والقانوني سالف البيان الذي جرى عليه قضاء هيئة المحكمة متوافرا فيه ولا ينال من صحة ذلك اعتراضات لجنة شئون الاحزاب السياسية وما انتهت اليه من ان برنامج الحزب تحت التأسيس يفتقد للتمييز الظاهر الذي ينفرد به عن الاحزاب الأخرى ذلك ان اللجنة في استعراضها لبرنامج الحزب لم تتعرض صراحة ويوضوح للنقطة كل ما تضمنه برنامج الحزب من سياسيات واساليب ، بل هي اجتزأت بعضا من تلك البرامج والاساليب وتبينت فيها حسب وجهة نظرها عدم التمييز ، واعتصمت على البعض الآخر بأنه جاء في عموميات مثل سياسيات الحزب في حل « مشكلة المرور » بالرغم من ان برنامج الحزب قد وضع تصورا كاملا لكيفية القضاء على هذه المشكلة .

كما ان الظاهر من معالجة الحزب تحت التأسيس في برنامجه لبعض القضايا الصحية كمرض الابدز او مشكلة المرور او في وضعه تعريف للمعاش والفلاح ونظام التطعيم ولجاية التعليم ونظام الاعمال والشرعية ، ومعالجة مشكلة البطالة والارهاب والتصدى لظاهرة اطفال الشوارع والاهتمام بالاحداث قدر ظاهر من التميز اللازم توافره لقيام الحزب السياسي .

ومن حيث انه بناء على ما سبق جيمسه فان الثابت من الأوراق ومن دراسة وتحليل برنامج الحزب تحت التأسيس ، ان هذا البرنامج قد تضمن سياسيات واساليب تميزه عن غيره على النحو الذي سلف ذكره ولم توضح اللجنة في قرارها المطعون فيه اسباب رفضها وحذف التمييز لهذه السياسات والاساليب .

ومن ثم فإن قرار اللجنة بالاعتراف على قيام الحزب يكون نافذاً لسفده الواقع ولائحه القانونى ويكون قد صدر من ثم بالمخلفة لأحكام الدستور والقانون .

ومن حيث أنه لا وجه لما قد يفكر من أن بعضاً من برامج الحزب وسياساته وأسايبه مخالف للدستور في نصوصه الخاصة بمثل منح مجلس الشورى سلطة التشريع ومثل انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب المباشر والعالم ، ذلك أنه وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تثريب على أى حزب أن يتقدم ببرنامجه وسياساته وأن اتفقت مع ما حتمه قانون الأحزاب السياسية وفقاً للدستور عدم الخروج عليه من مبادئ تومية وإسلامية لكيان المجتمع المصرى مثل الالتزام بالشرعية الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ... الخ على النحو السابق بيانه وإيضاحه ، فله لا تثريب على أى حزب أن يقترح في برنامجه ما يراه محققاً للمصلحة الوطنية وله جدوى في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التقدم والتطور في البلاد ولو انتفى ذلك تعديل معنى الأحكام الواردة في الدستور ، وبشرط أن يلتزم بالشرعية وسيادة القانون والأسلوب الديمقراطي في تحقيق ما يرد ببرنامجه وتعديل أحكام الدستور بما يتفق معه لو تكن من الحصول على الأغلبية الشعبية التى تمكنه من مباشرة الحكم وتحقيق ذلك التعديل بالأسلوب الديمقراطى والشرعى في إطار من سيادة الدستور والقانون والمحظور هو أن يتمسك ويتعارض برنامجه الحزب مع المبادئ الإسلامية للمجتمع المصرى أو مع المبادئ الدستورية العامة الإسلامية التى يقوم عليها النظام الدستورى بحيث يحتاج الأمر إلى كين دستورى جديد لتعارض البرنامج بسفة عامة وشاملة مع الأسس

الدستورية الرئيسية القائمة أو لإباحة الحزب استخدام الأساليب غير المشروعة والمخلفة للدستور والقانون والمعارضة مع الديمقراطية لأحداث التغيير الذى يستهدفه فى احكام الدستور والقوانين القائمة ولا يخل فى مجال هذا الحظر أن تبني الحزب تحت التأسيس بعض البرامج التى تتعارض مع بعض مواد الدستور دون أن تمس المقومات الأساسية للمجتمع أو الكيان الأساسى للنظام الدستورى ويلتزم فى تحقيق برنامجه فى هذا الجانب بالشرعية الدستورية والقانونية وبالوسائل الديمقراطية بتعديل بعض مواد الدستور التى تتعارض مع ما ورد من مبادئ وسياسات فى برنامج الحزب تحت التأسيس فالدستور القائم ذاته قد نظم فى احكامه (المادة ١٨٩) إجراءات واسلوب تعديل هذه الاحكام على نحو شرعى ودستورى وديمقراطى .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق جيمه يكون برنامج الحزب تحت التأسيس فى جملته وعمومه قد جاء متفقا مع الأركان والأسس العملية والاساسية للنظام الدستورى المصرى وأن ما تضمنه برنامج الحزب فى بعض سياساته مما يتعارض مع بعض نصوص الدستور ويتطلب تعديلا لبعض مواد الدستور لا يخلع عن برنامج الحزب تحت التأسيس وصف الشريعة حيث لا يتصلام برنامج الحزب مع المقومات الأساسية للمجتمع المصرى من جهة ، ولا يخرج هذا البرنامج على النظام العلم الدستورى المصرى من جهة أخرى ، ولم يبين الحزب فيما تضمنه برنامجه من أوضاع تقتضى تعديل بعض مواد الدستور ما يفيد عدم التزامه بالشرعية والديمقراطية فى اجراء التعديل بالاسلوب الدستورى وفقا لما نصت عليه المادة (٢١٨٩) من الدستور والتى نصت على جواز تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور بالشروط والاجراءات التى حددها .

وغنى عن البيان أنه لا توضع المسائل كى تجدد وتوقف تطوير الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب والدولة ولكن لكي تنظم علاقة الدولة والسلطات العامة بالأفراد وتحبى حقوقهم العامة والخاصة في مواجبتها وفي مواجهة بعضهم البعض ولهذا الشعب التي تمنح ذاتها تلك الدساتير لي تعديلها وتعديل صياغة أجابها بالطريق الدستوري والديمقراطي بما يحقق لها التطور والتقدم في كل مجال وفقا لمصالحها القومية والعليا وبراعة حقوق الإنسان التي يقتضي أن تستهدف حمايتها ورعايتها وتحقيقها بموجب الدساتير والقوانين .

(طبع ٦٣٩ لسنة ٣٩ جلسة ١٩٩٢/١/٦)

حیازة

(مسألة)

التفصيل الأول - أحكام عامة .

الفرع الأول - الشروط الواجب توافرها في الصيابة .

الفرع الثاني — يجوز اثبات الحيضة بجميع الوسائل ومنها شهادة الشهود .

الفصل الثاني - حدود اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة .

الفصل الثالث - تقنى الحيازة

اولا - سجلات قنص الحيتان :

ثانياً - التكيف القانوني لقرار الصادر من قاضي الحيابة .

الفصل الرابع - اختصاص مجلس الدولة بالفصل في طلب القضاء

قرارات القليلة العلة الصادرة بالتمكين والتي

مصدرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩

1982 2-

الفصل الخامس - مسائل متنوعة .

الفصل الأول

الحكم عليه

الصرع الأول

الشروط الواجب توافرها في الحيزة

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المادة ٩٦٨ مدني — الأصل في الحيزة أن يدخل المال في متنة الحائز وسيطرته بحيث يستطيع أن ينفع به وأن يجري بشئنه التصرفات المالية التي تنفق وطبيعته — إذا كانت الحيزة بقصد الملك وجب أن تترن بالسيطرة على المال وأن تكون الحيزة ظاهرة معلومة غير مخفية وأن تكون هائلة ومستقرة بحيث يمكن الحائز أن يتناول المال في الأوقات التي يتناولها فيها ماله وأن تكون الحيزة واضحة — يشترط أيضاً أن تكون نية التملك واضحة قاطعة يشترط أن يستمر ذلك كله من حيزة ملنية ظاهرة هائلة مستمرة بنية التملك خمسة عشر عاماً دون انقطاع .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الأول وقوله ما أثاره الطاعنون في تفسير الطعن ومذكرتي دفاعهم المودعتين بجلستي ١٧/١١/١٩٨٧ ، ١١/١/١٩٩١

من أن المساحة موضوع الطعن قد تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، ومن ثم فإن مقطع النزاع ينحصر في مدى توافر الشروط القانونية لدى الطاعنين لاكتساب ملكية المساحة موضوع الطعن بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية .

ومن حيث أن المادة ١٦٨ من القانون المدني تنص على أن من حاز منقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له ... كان له أن يكسب ملكية الشيء .. إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة .

ومن حيث أن الأصل في الحيازة أن يدخل المال في ملكية الحازر وسيطرته بحيث يستطيع أن يتنفع به وأن يجري بشئله التصرفات المادية التي تتفق وطبيعته فإذا كتلت الحيازة بقصد الملك وجب أن تقترب بالسيطرة على المال بالاضافة الى نية كسب الملك ومن هذا وجب أن تكون الحيازة ظاهرة بداية للعيان معلومة غير مخفية وأن تكون هائلة ومستمرة بحيث يمكن للحازر أن يتناول المال في الأوقات التي يشاؤه فيها ملكه وأن تكون الحيازة واضحة غير ملتبسة بالشك والغموض كما يشترط كذلك أن تكون نية التملك واضحة قاطعة في هذا المخلول لا غموض فيها . وإن يستمر ذلك كله من حيازة ملصقة ظاهرة هائلة مستمرة بنية الملك خمسة عشر عاما دون انقطاع .

ومن حيث أن الشك في محضر أعمال الخبير المنتخب أن المساحة محل الاستيلاء كتلت في حيازة مورث الطاعنين ومن يمسده ورثته حيث كانوا يقومون بزراعتها منذ ما يقرب من خمسين عاما طبقا للثابت من أقوال الشهود في هذه المحضر من أن حيازة الطاعنين للأرض كتلت مستمرة وهائلة ولا ينازعهم فيها أحد وكذلك طبقا لاجماع رجال الإدارة بالمحكمة بالفاحشة التكتن بها الأرض المستولى عليها والجمعية الزراعية وطبقا للثابت بمحضر الاستيلاء الذي تم بمعرفة إدارة الاستيلاء بالاملاص الزراعي في ١٩٧٧/٥/١

المتضمن أن الأرض مقام عليها بيان أجرة صفة الاستقرار وضع يد المتعرضين كما تضمن أيضا هذا المحضر عند بحث ملكية الخاضعة (.....) بعمرة ادارة الاستيلاء بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى أنها تبك مسطح ٥ أفدنة و ١٢ قراطا و ١٢ سهما حسب وأرد الكلفة طبقا لأعمال المساحة الحديثة ولحكم مرمى المزداد رقم ٨٦.٩ لسنة ١٩٣٩ بناحية البشيتنى مركز البشيتلاوين الا أنه ورد فى مجال بحث الملكية أن ملكيتها مقيسوبة على ٣ أفدنة و ١٨ قراطا و ٨ سهما حسب المعاينة بالطبيعة والتي فى وضع يدها حسب الحدود الواردة بحكم مرمى المزداد أى يعجز تجزؤه (١ فدان و ١٨ قراطا) وه سهما وهى ذات المساحة موضوع الطعن المسائل ووضوح يد الطاعنين واذ قد ثبت من الاطلاع على ملفا الأقرار الخاص بالخاضعة المذكورة أنها اقربت صراحة فى الأقرار الصادر منها فى خبطة الواقع الخاص بالمساحة محل الاستيلاء وهو القهولة البشيتلاوين البشيتنى الغيوب والسبيل ١٢ أن التكليف صادر بمساحة ٥ أفدنة و ٧ قراطا و ٤ سهما ولكن وضع يدها فقط ٣ أفدنة و ١٦ قراطا احتفظت منها بمساحة قدرها ٦ قراطا و ٨ سهما طبقا لما لديها من مستندات وهى تطابق أيضا ما تضع يدها عليه فعلا وفى الصفحة الأخيرة من ذات الأقرار أن مساحة الأطيان التى تمتلكها فى حوض الغيوب والسبيل رقم ١٢ بناحية البشيتنى وهى ٣ أفدنة و ١٦ قراطا وليست ٥ أفدنة و ٧ قراطا و ٤ سهما كما جاء بالتكليف طبقا للمستندات المتقدمة منها ولا تعارض بين وضع يد الطاعنين وهذه المستندات التى هى عبارة عن الأحكام الصادرة لصالحها ولكنها فى جدول هذه المساحة فقط ولا تتعارض الخاضعة الطاعنين فى هذه الأحكام حيث أنهم غير مختصين فيها ولا تتعرض هذه الأحكام من قريب أو بعيد لمساحة الأرض وضع يدهم إنما تنصب على باقى ملك الخاضعة فى مواقع أخرى ولا يؤثر صدور هذه الأحكام على استقرار وضع يد الطاعنين لعدم منازعة الخاضعة لهم فى وضع يدهم حتى يفتى شرط الحيازة الهائلة المستمرة . كما أن نية التملك واضحة قاطعة لا غموض فيها حيث يتعامل واضعوا اليد على الأرض حيازتهم كلاك لها وتوارثوها عن مورثهم باعتباره مالكا لها بوضع اليد المدة الطويلة أكثر من خمسين عاما من غير انقطاع سابقة على تاريخ العمل

بالتقون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٥/٢٣ دون منقوعة من لحد خاصة الخاضعة بحسبها الملكية المملوكة لهذه الأرض أصلا الأمر الذي يكون معه الطاعنون قد كسبوا ملكية المسطح المسنول عليه موضوع الاعتراض محل الطعن بالتقادم الطويل طبقا لحكم المادة ١٦٨ من القانون المدني ويبنى على ذلك أن قرار الاستيلاء على هذه المساحة يكون قد صدر دون مسند من الواقع جديرا بالانضاء وإذا ذهب القرار المطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعمين لذلك القضاء بالفقهاء وبالقضاء الاستيلاء على المساحة محل الاعتراض البالغ قدرها ١ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٥ سهماً بناحية البشيني مركز السنبلولين دقهلية حوض الفيوم والسبيل نيرة / ١٣ والمبينة الحدود والمعالم بتقرير الخبير المودع ملف الاعتراض وما يترتب على ذلك من آثار انحصار استبعاد هذه المساحة من الاستيلاء لدى السيدة (.....) وأحقية الطاعنين فيها .

(طعن ٣٦٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

المادة ٩٦٨ من القانون المدني — يشترط في الصيعة حتى تحدث أثرها القانوني أن تكون هائلة وظاهرة في غير غموض مستترة وأن تكون بنية التملك — إذا ما توافرت الصيعة بشروطها القانونية واستمرت لمدة خمس عشرة سنة ترهب عليها اكتساب الملكية بالتقادم — المادة ٩٥٥ من القانون المدني — الصيعة تنتقل للخلف العام بصفتها — يجوز للخلف الخاص أن يضم إلى حيازته حيزة سابقة في كل ما يرتبه القانون على الصيعة من أثر — لا يؤثر في توافر شروط الصيعة القانونية تغيير الحازين لهذه الأرض .

الحكمة :

ومن حيث أن نص المادة ٩٦٨ من القانون المدني يقضى بأن من حاز متقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له أو حاز حقا عينيا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصا به كان له أن يكتسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة ، وعلى ذلك فإن اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية التملك هو مركز قانوني يقى نهجة لأعمال ملابية خاصة متى بنيت ووصلت أمكن أن يستفاد منها الحصول عليه بمعنى أن يكون له مظاهر خارجية تتم من حيث طبيعتها وصلتها عن الملك وتكفي لملم المالك بنية التملك ، ومؤدي هذه الأحكام ناله يشترط في الصيعة حتى تحدث أثرها القانوني أن تكون هائلة وظاهرة في غير غموض مستترة وأن تكون بنية التملك فإذا ما توافرت الصيعة بشروطها القانونية واستمرت لمدة خمس عشرة سنة ترهب عليها اكتساب الملكية بالتقادم ، ويتطبيق هذه المبادئ على وثيقة النزاع يتضح أن المساحة مثار النزاع كلفت في حيزة المطعون ضدهم ومن قبلهم في حيزة مورثهم (.....)

منذ أن نفذ العقد العرفي ببيع هذه المصلحة المخرج في ١١/٨/١٩٥٣ والمبرم بين مورث المطعون ضدهم وبين (.....) ، ومن المقرر طبقاً للمادة ١٥٥ من القانون المدني أن الحيابة تنتقل للظف العلم بصفتها ، كما يجوز للظف الخاص أن يضم إلى حيابته حيابة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيابة من أثر ، وعلى ذلك فله لا يؤثر في توافر شروط الحيابة القانونية تغير الحائزين لهذه الأرض ، والبين من أوراق الطعن ومنها تقرير الخبير أن حيابة المطعون ضدهم للمصلحة المتسار إليها ثابتة لهم ومن قبيل سلطتهم بشهادة الشهود ولا يقدح في ذلك ما سلفته الهيئة الطاعنة من أن الطاعنة من أن اللجنة القضائية استندت في إثبات وضع اليد بشهادة الشهود ذلك أن من المعروف أن الحيابة وضع ملدى يجوز اثباته بكافة طرق الإثبات بها في ذلك البينة والقرائن وعلى ذلك فلا جناح على اللجنة أن هي خلصت إلى توافر الحيابة القانونية استناداً إلى أقوال الشهود في التحقيق الذي أجراه الخبير ، ومع ذلك فقد قدم المطعون ضدهم عقد البيع العرفي المؤرخ ١١/٨/١٩٥٣ المبرم بين مورثهم وكل من (.....) (الخاضعين) ، وقد استمرت هذه الحيابة لمدة خمس عشرة سنة كاملة دون انقطاع قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ في ٢٣/٧/١٩٦٩ ، وبذلك يكون قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد استند إلى أصول ثابتة في الأوراق وأسس قانونية سليمة مما يتعين معه رفض الطعن والزام الهيئة الطاعنة بالصرفات .

(طعن ٢٣٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٨ وطعن ٢٠٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٩ وطعن ٦٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٩ وطعن ٢٤٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٩) .

الفرع الثاني

يجوز اثبات الحيازة بجميع الوسائل ومنها :

شهادة الشهود

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

تحقيق الحيازة يتم بجميع الوسائل ومنها شهادة الشهود .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لما تنعاه الهيئة الطاعنة على انقرار المطعون فيه عما ورد بتقرير الخبير من أنه لم يتحقق من حيازة المعارضين لهذه المساحة ومن قبلهم مورثهم عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية بالفلاحية واكتفى بشهادة الشهود فقط فإن هذا النعى لا أساس له من الواقع أو القانون لأن تحقيق الحيازة يتم بجميع الوسائل ومنها شهادة الشهود وقد حقق وأثبت تقرير الخبير وضع يد مورث المطعون ضدهم ومن بعده ورثته على الأرض موضوع النزاع حسبما ورد في محضر الحصر والاستيلاء المؤرخ ١٤/٤/١٩٦٣ أن الأرض وضع يد مورث المطعون ضدهم (.....) كما أن المعاينة أثبتت أن جزءاً من المساحة محل الطعن مقام عليها مسكن للمعارضين ورثة (.....) وهى مسكن مبنية بالطوب الرملى ومكونة من دور واحد كليلة الأبواب الشبلييك ، وقبل ذلك وبالأفضلة إليه فإن أساس الاعتداد بالملكية للمطعون ضدهم ليس هو وضع اليد المدة القصيرة أو الطويلة المكسبة للملكية إنما أساس هذا الاعتداد هو انطباق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ على العقد موضوع الطعن وتوافر الشروط المطلوبة للاعتداد به على النحو السالف بيانه وحيث لم يرد من بين شروطه

ثبوت حيازة المتصرف للأرض موضوع النزاع لمدة معينة مما يضمن معه الالتفات عن هذا النقص لتقبله على غير سند سليم وإذا ذهبت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بقضائها إلى الاعتداء بالتصرف الصادر من الخاضعين للسيد (.....) والتصرف الصادر منه إلى مورث المظنون ضدهم بناء على الاعتماد بالتصرف الأول فإن اللجنة بذلك تكون قد طبقت صحيح حكم انقائون ويكون الظمن على قضائها بذلك من جانب الهيئة الطاعنة على غير أساس صحيح من القانون متمين الرغص مع الزام الهيئة الطاعنة المصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٤٩٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣١)

الفصل الثاني

حدود اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا فهو لا يمتد الى البت في المنازعة بمسد فحص موقف الأطراف المنازعة واستعراض حالة كل طرف ثم منع الحيازة لمن يستحقها — اساس ذلك :

— ان الفصل في موضوع الحيازة يدخل في اختصاص القضاء المدني بنص للقانون — اثر ذلك :

— انحسار دور النيابة العامة في منازعات الحيازة بقرار وضع اليد عند بدء النزاع على حاله ومنع التعرض للقلم على العنف دون اخلال بحقوق نوى الثمان في اللجوء الى القضاء المدني للبت في اصل النزاع حول الحيازة — يؤدي ذلك :

تجاوز دور النيابة العامة الى التدخل بالتحقيق في شروط الحيازة والتوغل في بحث اصل النزاع وصولا الى تغيير الامر الواقع الذي كان قائما عند بدء النزاع — قراها في هذه الحالة يكون مميا بميب عدم الاختصاص الجسيم — اساس ذلك :

اعتبارها على اختصاص القضاء المدني في مواد الحيازة .

الحكمة :

تخضع قرارات النيبلة العمة في هذا الشأن لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الاذارى يسلطها على عناصر القرار وخامسة من ناحية الاختصاص والسبب الذى يقوم عليه لان اختصاص النيبلة العمة في مواد الحيازة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث يشمل البيت في منازعات الحيازة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض ادلة كل طرف ثم منح الحيازة لمن يستحقها ، مما يتداخل في اعمال القضاء المدنى ، وانما يكون تدخل النيبلة العمة في انزعة الحيازة بقرار وضع اليد عند بدء النزاع على حاله ومنع التعرض القائم على العنف دون اخلال بحقوق أصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدنى للبت في اصل النزاع حول الحيازة — ومن الطبيعي ان النيبلة العمة اذا تعنت هذا الدور المرسوم لها الى دائرة تحقيق شرائط الحيازة وتوغلت في بحث اصول النزاع حولها وصولا الى تغيير الامر الواقع الذى كان قائما عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون معينا بعيب عدم الاختصاص الجسيم لاعتدائه على ما تختص به جهات القضاء المدنى في مواد الحيازة .

(طعن ١٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

على محكمة القضاء الإداري أن تبحث ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة في مسائل الحيابة التتبع ما اذا كان القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة وما اذا كان قائما على سببه بأن تكون النتيجة التي انتهى إليها مستخلصة استخلاصا سائفا من وقائع صحيحة تنتجها مائيا وقانونيا - أساس ذلك :

انه ليس كل قرار تصدره النيابة العامة في شأن الحيابة يعد اغتصابا لما يختص به القضاء المدني .

بيد أن ذلك لا يثبت الا بعد أن تقوم المحكمة ببحت ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة في هذا الشأن فليس كل قرار تصدره النيابة العامة في شأن من شئون الحيابة يعد اغتصابا او افتلتا على ما يختص به القضاء المدني ، على ما سبق البيان فلذا ما تبين أن القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن ، فانه يبقى أن يكون القرار قائما على سبب وذلك بأن تكون النتيجة التي انتهى إليها مستخلصة استخلاصا سائفا من وقائع صحيحة تنتجها مائيا وقانونيا .

المحكمة :

ومن حيث أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من الاستناد الى مجرد صدور قرار النيابة العامة بناء على وتليفاتها الادارية في مادة من مواد الحيابة القول بأنه تد انطوى على غضب لسلطة القضاء المدني الذي يختص وحده بالفصل في منازعات الحيابة المدنية ، ودون فحص الأوراق

لاستظهر ما اذا كان قرار النيابة قد تدخل مع منطقة محجوزة للقضاء
الخاص ، أم تقتصر على تثبيت الوقائع درءاً لظهور الحال بين المتنازعين
على الحيثية الى حد النصف ، مما تختص به النيابة العامة ، وهذا
الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير صحيح ، وخاصة وأنه بالرجوع
الى قرار النيابة العامة المطعون عليه الصادر في الشكوى رقم ٢٢٢١
لسنة ٧٩ ادارى مركز منهور ، يتبين انه تضمن « حمية وضع يد
..... المقيم بقرعة في أرض النزاع ، ومنع تعرض الغير له فيها ،
وعلى المتضرر بملائة دعواه مدنيا » فالقرار بحسب ظاهره يحى وضع
اليد القائم ولا يفرع الحيثية من شخص ليضعها في يد آخر ، وهو بذلك
يكون قد صدر في حدود الاختصاص المقرر للنيابة العامة في مواد
الحيثية .

ومن حيث انه وقد ثبت للحكمة ان القرار المطعون فيه قد مسح
في حدود اختصاص النيابة العامة ، فانها تضي بعد ذلك في بحث ركن
السبب في هذا القرار ، ولا وجه لما يذهب اليه الطعن من اعادة الدعوى
الى محكمة القضاء الادارى لتفصل فيها بهيئة اخرى ، ذلك ان محكمة القضاء
الادارى سبق لها ان بحث مشروعية القرار وانتهت الى الخلق على اساس
عيب في الاختصاص ، اى انها لم تتسلب من اختصاصها في هذا الشأن
وبالتالى فلم تنوت على المتنازعين درجة من درجات التقاضي وتكون بذلك قد
استأنفت اختصاصها مما لا وجه معه لاعادة الدعوى اليها .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٩٨٩ جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٦)

قائمة رقم (١٧٩)

المبدأ :

إذا تعدت النفقة المالية الدور المرسوم لها في بحث منازعات الحيالة المدنية الى تحقيق شروط الحيالة وصولا منها الى تغيير الوضع القائم عند بدء النزاع ، فإن قرارها هذا يكن مبيها يعيب عدم الاختصاص الجسيم — اذا صدر القرار في حدود ما تخصص به النفقة المالية في هذا الشأن ، فإن رقابة القضاء الإداري عليه تنحصر في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهت اليها مستخلصة استخلاصا سابقا من وقائع صحيحة تنتجها ملعا وقانونيا من عنده — زوال اختصاص القضاء الإداري ببسط هذه الرقابة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على ان القرار الذي تصدره النفقة المالية في منازعات الحيالة حيث لا يصل الأمر الى حد الجريمة يبعد قرارا إداريا بالمفهوم الإصلاحى المقصود في قانون مجلس الدولة لصدوره في حدود وظيفتها الإدارية لما ينطوى عليه قرارها في هذا المجال من اثر ملزم لقوى الشأن مبيها لهم من مراكز قانونية مطلقة بحيالتهم للعين محل النزاع . ويخضع هذا القرار لما تخضع له سائر القرارات الإدارية من رقابة القضاء الإداري التي يسلطها على عناصر القرار خلاصة من خلصتى الاختصاص والسبب . لان اختصاص النفقة المالية في مواد الحيالة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا وانما ينحصر دورها في اقرار وضع العيد الظاهر عند بدء النزاع على حالة ومنع التعرض القائم على العنف

دون اخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المختص للبت في اصل النزاع حول الحيازة. فان شُكِّت القيلة العامة هذا الدور المرسوم لها الى تحقيق شروط الحيازة وتوغلت في بحث اصل النزاع حولها وميولاً الى تغيير الوضع القائم عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون ملغية بحيث قلتم الاختصاص بالتصميم اما اذا شُكِّر القرار في حدود ما يختص به القيلة العامة في هذا الشأن فان رقابة القضاء الاداري عليه تنحصر في التحقيق بما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها مستخلصة استخلاصاً سليماً من وقائع صحيحة تنجمها ملابا وقانوناً من عدمه .

الإطمان ١٦٦٦ و ١٦٧٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٦/١١/١ .

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

منازعات الحيابة وإن كان الاختصاص بنظرها مقصورا للقضاء المدني — إلا أن قرارات النيابة التي تصدر بشأنها متى لم يرق الفصل إلى حد الجريمة الجنائية تعتبر قرارات ادارية تصدر من النيابة العامة في حدود وظيفتها الادارية التي لها بالاضافة الى الوظيفة القضائية — اختصاص النيابة العامة في هذا المقام ليس اختصاصها شاملا او مطلقا بحيث يشمل البت في منازعات الحيابة ومنعها ان يستحقها — اختصاص القضاء الادارى ، قبل صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، بنظر قرارات الحيابة .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة — قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أنه لما كان الفصل في منازعات مواد الحيابة معقودا للقضاء المدني ، ولا اختصاص للنهابة العامة في هذا المجال الا حيث ينطوى الامر على جريمة من جرائم الحيابة المصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، فان القرار الذي تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات — حيث لا يصل الامر الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها بعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة لصدوره في حدود وظيفتها الادارية ، ولما ينطوى عليه قرارها في هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحياتهم المعين محل النزاع ، فتخضع قرارات النيابة العامة في هذا الشأن لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الادارى التي يسلطها على عناصر

القرار وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب الذي يقوم عليه ، لان اختصاص النيابة العامة في مواد الحيزة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث يشمل البت في منازعات الحيزة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيزة لمن يستحقها مما يتداخل في أعمال القضاء المدني ، وانما يكون تدخل النيابة العامة في انزعة الحيزة مقرر واضع اليد عند بدء النزاع على حالة ومنع التعرض القائم على العنف دون اخلال بحقوق أصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدني للبت في أصل النزاع حول الحيزة .

(طعن ١٣٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

ليس كل قرار يصدر من النيابة العامة بناء على وظيفتها الإدارية في مادة من مواد الحيابة ينطوى على غصب لسلطة القضاء الأدنى — اذا تبين ان القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن فانه ينبغي ان يكون قابلا على سببه وذلك بان تكون النتيجة التي انتهت اليها مستخلصة استخلاصا سلفا من وقائع صحيحة تنفذها ملابيا وقانونيا .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة — قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على انه لما كان الفصل في منازعات مواد الحيابة مقبوعا للقضاء الأدنى ، ولا اختصاص للنسبة في هذا المجال الا حيث ينطوى الأمر على جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها في المقتنين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، فان القرار الذى تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات — حيث لا يصل الأمر الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يحدد قرارا اداريا بالفهم الاصلاحى المقصود في قانون مجلس الدولة لمسدوره في حدود وظيفتها الادارية ، ولما ينطوى عليه قرارها في هذا المجال من اثر ملزم لفوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحياتهم للعين مثل النزاع ، ولا يقدح في ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبط الادارية في ممارسة اختصاصاتها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ، اذا ان توافر هذا القصد او عدم توافره يتطرق بركن الخلية في قرار النيابة العامة الذى تتوافر له مقومات القرار الادارى النهائى الذى يختص مجلس الدولة بالفصل في طلب الفساحه حيث لا يكون في الامر جريمة من جرائم الحيابة . فتختص قرارات النيابة العامة في هذا الشأن لما تختص له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الادارى الذى يسلطها على مقاسم

القرار ، وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب الذى يقوم عليه لان اختصاص النيابة العامة فى مواد الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث يشمل البت فى منازعات الحيابة بعد منح موقوف الاطراف للمتنزعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيابة لمن يستحقها ، مما يتداخل فى أعمال القضاء المدنى ، وانما يكون تدخل النيابة العامة فى انزعة للحيابة بالتراد واضح اليد عند بدء النزاع على حطة ومنع التعرض القائم على العنف ، دون لخلال بحقوق اصحاب الشأن فى اللجوء الى القضاء المدنى للبت فى امسبل النزاع حول الحيابة . ومن الطبيعى ان النيابة العامة اذا تعينت هذا الدور المرسوم لها الى دائرة تحقيق شرائط الحيابة وتوفلت فى بحث اصل النزاع حولها وصولا الى تغيير الامر الواقع الذى كان قائما منذ بدء النزاع فان قرارها فى هذا الشأن يكون معيا بمعيب عدم الاختصاص الجسميم ، لاعتدائه على ما تختص به جهات القضاء المدنى فى مواد الحيابة . بيد ان ذلك لا يثبت الا بعد ان تقوم المحكمة ببحت ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة فى هذا الشأن فليس كل قرار تصدره النيابة العامة فى شأن من شئون الحيابة يعد اغتصابا او افتشاشا على ما يختص به القضاء المدنى . فلذا ما تبين ان القرار قد صدر فى حدود ما تختص به النيابة العامة فى هذا الشأن فله ينعى ان يكون قائما على سببه وذلك بان تكون النتيجة التى انتهت اليها مستخلصة استخلاصا سائفا من وقائع صحيحة تتجها مائلا وقائويا .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يكون من غير الصحيح قانونا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من الاستناد الى مجرد صدور قرار النيابة العامة بشاء على وظيفتها الادارية فى ملادة من مواد الحيابة ، للقول بانه فقد اتطوى على عصب لسلطة القضاء المدنى الذى يختص وحده بالمصل فى منازعات الحيابة المدنية ، ودون فحص الاوراق لانتظار ما اذا كان قرار النيابة قد تداخل مع منطقة محجوزة للقضاء المدنى ، ام اقتصر على تثبيت الامر الواقع دزعا لتدهور الحال بين المتنازعين على الحيابة الى حد العنف .

ومن حيث الثالث من الاوراق ان المطعون ضد هذه قد ثبت بتاريخ ٢٠ من

نوفمبر سنة ١٩٨٠ بإنهاء مبلغ ١٨٥٨٥٧ لثراء قطعة الأرض رقم ٢٨ من التفتيشات السككية. الناتجة عن التخطيط العام الجديد لمدينة القنطرة غرب ، وبادرت بذات التاريخ الى تقديم طلب لشهر ذلك التعاقد ، ثم اتت الدعوى رقم ٢٣٥ لسنة ٨١ أمام محكمة الاسماعيلية الجزئية في مواجهة رئيس مجلس مدينة القنطرة غرب ومحافظ الاسماعيلية بطلب صحة وتعاد ذلك التعاقد وسجلت صحيفة هذه الدعوى برقم ٨١٠ بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨١ . وتنازع جهة الادارة السيدة المطعون عليها بمسكة بأن التعاقد معها لبيع قطعة الأرض المذكورة شلح غلط في شخص المشتري ، حيث أن السيدة المطعون ضدها سبق أن رفض طلبها لشراء قطعة أرض لعدم توافق سابقة وضع بها على أرض بالمدينة قبل عام ١٩٦٧ ، في حين قبل طلب سيده أخرى تشلحه معها في الأسماء الثلاثة الأولى وهي السيدة (.....) فتدعت المطعون ضدها فور إعلان كتوف الأسماء للتعاقد بدلاً عن السيدة المذكورة . وحال اكتشاف الغلط صدر قرار رئيس مركز ومدينة القنطرة غرب رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ بإلغاء إجراءات البيع للمطعون ضدها (.....) على أن يتم البيع باسم السيدة (.....) ، صاحبة الحق في التعاقد وفقاً لما يذهب اليه مجلس المدينة .

ومن حيث أن الجدل بين طرفي المنازعة السابق يباينه انها يتعلق بأصل الحق مما لا تختص النيابة العامة بالتدخل فيه وانما يقتصر الأمر على بحث قرار النيابة العامة بحماية وضع اليد الظاهر ، والبين من المحضر رقم ٨١/٦٤ ادارى مركز القنطرة غرب أن السيدة المطعون ضدها أودت أن لجنة المساحة المختصة قبلت بتسليمها أرض النزاع وانما قبلت بوضع يدها عليها وشوونت بها مواد البناء ، الا أن الشهود لم يظاهروها في كل ما ذهبت اليه ، حيث ذهب أحد الجيران انه رأى مهندس المساحة يسلم المطعون ضدها أرض النزاع وان كان لا يذكر تاريخ ذلك ، في حين نفى الجار الآخر معرفته بها اذا كانت السيدة المذكورة حائزة لتلك الأرض ، ولا توجد معالينت تنيد ان ثمة تشوينات قبلت بها المطعون ضدها بأرض النزاع ، ولم يثبت انها حصلت

على رخصة بناء حتى يمكن التول بقها شرعت فعلا في صرف مواد التموين —
على ما ذهبت اليه السيدة المذكورة — وشيئتها بارض النزاع . وعلى ذلك
فان المحكة تستخلص من الأوراق انه من غير الثابت ان الحيرة كانت للسيدة
المطمون ضدها وقت بدء النزاع ، وخاصة وان سهولة الجار في المضر المذكور
يعوزها التجديد ولا تطعن اليها المحكة حيث لم تساعد شواهد اخرى
تدعيمها ، وخاصة وان الفترة من تاريخ اتصال المطمون ضدها بارض النزاع
بييعها اليها في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، الى حين معارضة جهة الادارة
للسيدة المطمون ضدها بقطعا في شراء تلك الارض بتاريخ سابق على ٢١ من
يناير سنة ١٩٨١ ، على ما يبين من مذكرة المطمون ضدها المقدمة بطلسة
١٢ من مايو سنة ١٩٨٢ ، هذه الفترة تقل عن خمسين يوما ، ومن غير الثابت
ان حيرة ارض النزاع قد انتقلت خلال تلك الفترة من مجلس مدينة القنطرة
غرب الى المطمون ضدها . وعلى ذلك يكون قرار النيابة الصلة فيما انتهت
اليه من عدم تمكين السيدة المذكورة من ارض النزاع قد قام على سبب
صحيح في الواقع سليما في القانون ، اذ نزل الحيرة لمجلس المدينة المذكورة
او من يحلئ اليه بها على وجه معتبر قانونا .

ومن حيث ان الحكم المطمون فيه اذ انتهى الى غير ذلك يكون قد خالف
التاتون واخطا في تطبيقه وتاويله ويكون بالتالي متعين الالغاء .

(ملطنان ١٣٣١ و ١٣٥١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

اختصاص النية العامة في مواد الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث يشمل البت في منازعات الحيابة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيابة ان يستحقها ، مما يتدخل في أعمال القضاء المدني ، وانما يكون تدخل النية العامة في نزعة الحيابة بقرار وافضى اليد عند بدء النزاع على حالة ومنع التعرض التنازع على المنف ، دون اخلال بحقوق اصحاب التمسك في اللجوء الى القضاء المدني للبت في اصل النزاع حول الحيابة . لما تحت النية العامة هذا الدور المرسوم لها الى دائرة تحقيق شرائط الحيابة وتوغلت في بحث اصل النزاع وهصولا الى تغيير الامر الواقع الذي كان قائما عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون ممينا بمبب عدم الاختصاص الجسيم لاعتدائه على ما تخص به جهات القضاء المدني في مواد الحيابة — على النية العامة ان تتعدى مظاهر اليد عند بدء النزاع وتنتهي الى اقرار صاحب اليد الظاهرة على عين النزاع على وضعه الى ان يقول القضاء كلمته في النزاع التنازع بين الأطراف مسووا بالنسبة لاصل الحق او الحيابة بشرائطها القانونية .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة — قبل العمل بالحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ — على انه لما كان الفصل في منازعات مواد الحيابة معتودا للقضاء المدني ولاختصاص النية في هذا المجال ، الا حيث ينطوى الامر على جريمة من جرائم الحيابة القصص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، فان القرار الذي تصدره للنية العامة في هذه المنازعات — حيث لا يصل الامر الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها — بعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة لصدوره في حدود

وظيفتها الادارية ولما ينطوى عليه قرارها في هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية مطلقة بحيازتهم للعين محل النزاع ، ولا يقدح في ذلك كون هذا القرار تصد به معاونه سلطات الضبط الادارية في ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ، اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره يتعلق بركن الغاية في قرار النيابة العامة الذي تنوافر له بمقومات القرار الادارى النهائي الذى يختص مجلس الدولة بالفصل في طلب الفائه حيث لا يكون في الامر جريمة من جرائم الحيابة — فتخضع تراوات النيابة العامة في هذا الشأن لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الادارى التى يسلطها على عناصر القرار ، وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب الذى يقوم عليه . لان اختصاص النيابة العامة في مواد الحيابة بعد فحص موقف الاطراف المتنازعة واستعراض ادلة كل طرف ثم منح الحيابة ان يستحقها ، مما يتدخل في اعمال القضاء المدنى ، وانما يكون تدخل النيابة العامة في انزعة الحيابة بقرار واضح اليد عند بدء النزاع على حاله ومنع التعرض للقسم على العنف ، دون اخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدنى للبت في اصل النزاع تحول الحيابة ومن الطبيعى ان النيابة العامة اذا تعدت هذا الدور المرسوم لها الى دائرة تحقيق شرائط الحيابة وتوغلت في بحث اصل النزاع وصولا الى تغيير الامر الواقع الذى كان قائما عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون مميبا يعينب عدم الاختصاص الجسيم لاعتدائه على ما تختص به جهات القضاء المدنى في مواد الحيابة . بيد ان ذلك لا يثبت الا بعد ان تقوم المحكمة ببحث ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة في هذا الشأن . فليس كل قرار تصدره النيابة في شأن من شئون الحيابة يعد اغتصابا او افتتافا على ما يختص به القضاء المدنى ، فلذا ما تبين ان القرار قد صدر في حدود ما تختص به الانبابة العامة في هذا الشأن ، فانه ينبغى ان يكون قائما على سببه ، وذلك بان تكون النتيجة التى انتهى اليها مستخلصة استخلاصا سابقا من وقائع صحيحة تنتجها ملابا وقانونيا .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فإنّه غير صحيح قانوناً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من استثناء الى مجرد صدور قرار النيابة العامة بناءً على وتطبيقها الإدارية في ملادة من مواد الحيابة ، للقول بأنه قد انطوى على غصب لسلطة القضاء المدني الذي يختص وحده بالفصل في منازعات الحيابة المدنية ، ودون حصص الأوراق لاستظهار ما إذا كان قرار النيابة قد تداخل مع منطقة محجوزة للقضاء المدني ، أم اقتصر على تثبيت الواقع درءاً لتدهور الحال بين المتنازعين على الحيابة الى حد العنف ، مما تختص به النيابة العامة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار النيابة العامة وقد رفع أيدي جميع الأطراف المتنازعة عن عين النزاع ، وذلك بعد أن أمرت النيابة العامة بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٨١ بوضع الجمع الأجر على ذلك المحلل ، الأمر الذي يستفاد منه أن النيابة العامة قد نزعَت الحيابة من الطرف الذي كان يجوز بالفعل عند بدء النزاع وعطلت استعمال ذلك المسال لأجل قد يطول على غير سند من القانون ، وقد كان على النيابة العامة أن تحرى مظاهر اليد عند بدء النزاع وتنتهي الى اقرار صاحب اليد الظاهرة على عين النزاع على وضعه الى أن يقول القضاء كلمته في النزاع الفناييب بين الأطراف سواء بالنسبة لأصل الحق أو الحيابة بشرانطها القانونية ، وخاصة وأن في الأوراق ما يعين على تحديد الحائز الظاهر وقت بدء النزاع ، حيث شهد جيران محل المتنازع عليه بأن المطعون ضده كان يحضر للمحل مرتين أو ثلاث مرات اسبوعياً لتموينه بالبضائع التي كان يقوم ببيعها أحد العمال . كما أن عقد الإيجار الخاص بذلك المحل كان باسم المطعون ضده شخصياً وليس بصفته عملاً أو مفوضاً من قبل شركة ، وذلك قبل تعديل العقد باسم الشركة المذكورة بعد بدء النزاع استناداً الى أن ثمة طلباً مقمهاً منه عند بدء الإيجار بالتأجير باسم الشركة المذكورة ، بيد أن هذه الصفة لم تظهر في عقد الإيجار الأصلي ذاته وأخيراً فإن الواضح من محضر الكسر والحجز التحفظي المؤرخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٨١ أنه على الرغم من وجود أحد الشركاء المتضامنين للشركة التي تنازع المطعون ضده الحيابة ، وقت علم

المحضر يكسر باب المحل ، الا انه لم يقدم مفتاح باب المحل أو يستدعى العامل الذى يتولى البيع — ان كان تلجعا للشركة — للتقيام بفتح السلب ، ولا يبين للحكمة من كشف العاملين والشركة الذى قدمته بالأوراق اسم العامل المذكور مدرج بينهم ، وكل هذه الشواهد تقيد ان المطعون ضده كان الحائز الظاهر عند بدء النزاع . وهى ترجع فى الدلالة غيرها من الدلائل التى تتبمسك بها الشركة فى مواجهته وخاصة ما يتعلق بكونه مستخدما لديها ، حيث يناقض ذلك — بصفة خاصة — ما جاء بمحضر الصلح المؤرخ ١٤ من يوليه سنة ١٩٨١ — قبل بدء النزاع — بين مدير عام شركة وبين المطعون ضده ، حيث ورد بالبند الأول منه أن فرع كفر صقر بمشتملاته ملك للمطعون ضده فالتبث من الأوراق أن يد المطعون ضده على عين النزاع كانت بيد أميل وليست بدا عارضة لمستخدم بالشركة المذكورة .

ومن حيث أن الحكم المطعون وقد لقي القرار المطعون نفيه الفاء كلياً مجرداً بقوله أنه قد صدر على غير اختصاص من النيابة العامة ، فإنه يكون قد خالف القلتون من هذه الفلصية ، إذ أن القرار صحيح فى شقه الخاص برفع يد شركة عن محل النزاع ، وهو ما يضمن الحكم به .

(طعنان ١٩٦٥ و ٢٠٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

يقتصر اختصاص النيابة العامة في منازعات الحييزة على حماية الحييزة
المادية الثابتة فعلا وواقعا دون الخوض في تحقيق مدى توافق الحييزة
قانونا أو بحث حقوق الملكية .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى تيل العمل بإحكام القامون
برقم ١٩ لسنة ١٩٨٢. على أن القرار الذي تصدره النيابة العامة في منازعات
الحييزة حيث لا يصل الأمر إلى حد الجرية يعد قرارا إداريا بالمعنى
الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة لصدوره في حدود وظائفها
الإدارية لما ينطوي عليه قرارها في هذا المجال من أثر ملزم لنزوي الشأن
فيما لهم من مركز قانونية مطلقة بحييزتهم للمين محل النزاع . ويخضع
هذا القرار لما تخضع له سائر القرارات الإدارية من رقابة القضاء
الإداري التي يسلطها على عناصر القرار خاصة من ناحية الاختصاص
والسبب لأن اختصاص النيابة العامة في مواد الحييزة ليس لاختصاصا شللا
أو مطلقا وإنما ينحصر دورها في قرار وضع اليد الظاهر عند بدء النزاع
على حاله ومنع التعرض القائم على العنف دون إخلال بحقوق أصحاب الشأن
في اللجوء إلى القضاء المختص للبت في أصل النزاع حول الحييزة . فإن تمتعت
النيابة العامة بهذا الدور المرسوم لها في تحقيق شروط الحييزة وتوغلت
في بحث أصل النزاع حولها وصلا إلى تغيير الوضع القائم عند بدء النزاع فإن
قرارها في هذا الشأن يكون معيبا بعبب عدم الاختصاص الجسيم أما إذا
صدر القرار في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن ، فإن رقابة
القضاء الإداري عليه تنحصر في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهت إليها
مستقلة استخلاصا سلقا من وقائع صحيحة تنتجها ملوينا وقانونيا
من عببه .

ومن حيث انه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالغناء
تكرارات التهيئة العامة محل المنازعة على أساس انه قد شلها عيب عدم
الاختصاص الجسيم دون ان يتعرض لبحث مضمون القرارات ومدى قيامها
على سبب صحيح ، الا ان تلك المحكية تكون قد استنفذت ولايتها
بالحكم الذي اصدرته ، ويكون على هذه المحكية وهي بسبيل وزن المنازعة
بميزان القانون وزنا ملطه المشروعية ان تنزل رقيبتها على الحكم المطعون فيه
وعلى القرارات المطعون فيها جميعا ، ولا يكون ثمة وجه لنا تظليه هيئته
مفوضى الدولة من احالة الدعوى لمحكمة القضاء الادارى بالنسبة لتفصل
فيها مجددا بهيئة اخرى .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ، أن السيد / (.....) تقدم
بشكوى قيدت تحت رقم ٢٥١٨ لسنة ١٩٨١ ادارى مركز ديميلط ، بشأن نزاع
حول حيازة قطعة ارض مساحتها ٨٢٩٥٠ مترا مربعا ، وقد قرر الشاكي
بالحضر انه اشترى الأرض المشار اليها بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١١٧٦/١/٢
وفام بوضع علامات حديدية حولها كما قام بتسويرها بسور من الغاب ،
الا انه قد فوجيء بقيام المشكو في حقه السيد (.....) بهدم السور
ورفع العلامات الحديدية ، كما قام بعمل سور حول خمس قطع من المساحة
المباة له . وطلب الشاكي اجراء معلنة الأرض كما اكد وضع يده عليها
اعتبارا من سنة ١٩٧٦ وحتى قيام التمردى في ١٩٨١/١/١٢ تلويح تقديمه
بالشكوى . وقد اثبتت المعلنة التي تمت بحضور شيخ الناحية وجود اثر سور
قديم واوتاد خشبية موجودة حول المساحة التي قدمت الشكوى بشأنها
ووجود عشة للشاكي بالأرض كما اثبتت المعلنة قيام المشكو في حقه بفتح
سور من الطوب الاحمر على نصف طوية بارتفاع حوالي ١٢٠ سم حديث
البناء على جزء من الأرض محل الشكوى . وقد اقر شيخ البلد (.....)
بأن الشاكي يضع يده على المساحة المذكورة وأنه اقام حولها سوراً من الشدة
والخشب من تاريخ شرائه لها سنة ١٩٧٦ . ويسأل الجار السيد (.....)
العالم بمجلس مدينة ديميلط أيد ما قرره شيخ البلد ، مضيفاً بأن المشكو
في حقه قام بهدم جزء من السور الذي كان قد اقله الشاكي حول الأرض

واتهم مكانه سوراً بالطوب الأحمر من اسبوع سابق على تقديم الشكوى .
كما قرر وكيل الشكلى السيد / (.....) بأن المشكو في حقه انتهز
فرصة غيابه وغيباب الشكلى وقام بهم جزء من السور المقام حول الأرض
واتهم بدلا منه سوراً من الطوب الأحمر . كما قرر بما يتفق مع ذلك كل من
السيد / (.....) اللذان قررا أنهما من الجيران وأضاف
الأخر بأنه كان مكلفاً من قبل السيد / (.....) بحراسة الأرض
وأنه أبلغه بواقعة التمدد الحاصل من السيد / (.....) . وقد
قرر المشكو في حقه بأنه فعلاً باع المباحة المشار إليها للسيد / (.....)
إلا أنه لم يتم بسداد بقى الثمن المحرر به شيكات ، وأنه تقدم بمشروع
تقسيم للأرض إلا أن المشروع رفض ، وبالتالي يكون البيع في هذه الحالة
باطلاً لعدم صدور قرار بالتقسيم ، كما قرر المشكو في حقه بأنه إذا لم يدفع
المشتري بقى الثمن للمحرر به شيكات فقد أقام الدعوى رقم ١٦٧٢ لسنة ١٩٨٠
مدنى كلى دىالط التى حكم فيها بجلسة ١٩٨١/٤/٢٠ بفتح خبر حيث تحدد
يوم ١٩٨١/١/٢٨ للنقل إلى له وأتكر المشكو في حقه قباله بهم السور
وأقر بقبلة ببناء سور من الطوب للحفظة على الأرض ورداً على سؤاله
« قرر شيخ الناحية وبعض الجيران بأن الشكلى وأصح اليد على هذه المساحة
البايعة منك له وكان قد أقام حولها سور من القاب وقبت بهممه وأقبت مكانه
سور بناء « أجلب » يحصلن أن كان حولها سور من القاب وأنا بنيت حولها
سور من الطوب للحفظة عليها » . ويتأريخ ١٩٨١/١/٢٠ أشر السيد وكيل
الناحية يسؤال العبيدة والجيران للحقيين للأرض موضوع النزاع عن
وضع اليد عليها وسنده ومقته ويسؤال العدة بالنحية السيد / (.....)
أناد بأن الأرض موضوع النزاع ملك السيد / (.....) الذى
اشترأها من حوالى بيت سفوت ووضع اليد عليها من ذلك التاريخ حتى
اتهم حولها سوراً من الطوب الأحمر من حوالى شهر ونفى الشاهد وجود
السور الذى أدمى الشكلى ببناءه . ويسؤال الجار من الناحية للسيد /
(.....) أكثر ما ورد بأقوال العدة بالنحية كما أكد ذلك السيد /
الجار من الناحية الشرقية والسيد / (.....) الجار
من الناحية البعيدة . فكان أن صدرت بيلة مركز دىالط في ١٩٨١/١٠/٢٠

القرار بتكثيف الشكوى (.....) من قطعة الأرض موضوع النزاع ومنع تعرض المشتكى في حقه السيد / (.....) أو الغير له في ذلك وعلى المتضرر اللجوء الى القضاء . ويتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ طلب الشكوى تنفيذ قرار النيابة المشار اليه الذي تلبد بقرار المحلى العلم بديباط ويتراز المحلى العلم الاول بالنصوة ، وبالفعل تم تكثيف الشكوى من الأرض في التاريخ المشار اليه . الا انه في ذات التاريخ أيضا ابلغ الشكوى بلقه بمد وضع يده على الأرض وقيله بتسويرها وثلة حجرة للحارس بها قام نجل المشتكى في حقه السيد / (.....) وآخرون بهدم جزء من المسور ومن حجرة الحارس . ويتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ تقدم الأستاذ (.....) المحلى وكيل السيد / (.....) بشكوى ضد السيد (.....) قيدت تحت رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ وانفذ بالمحضر بان موكله السيد / (.....) كان قد اشترى مساحة ٤٥٩ مترا مربعا محاطة بسور موضحة الحدود والمعالم بمقد البيع المؤرخ ١٩٨١/٥/٢٦ من (.....) وقام المشتري برفع الدعوى رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى ديباط ضد الناتج طلبا للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له ويتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ تضى بصحة ونفاذ عقد البيع كما تضمن الحكم ان المشتري وضع يده على قطعة الأرض المبيعة له ، واذا علم المشتري بتعدى السيد / (.....) على قطعة الأرض المشار اليها بقوله مسود قرار من المحلى العلم بتكثيف منها ، فقد تقدم بالشكوى تأسيسا على ان الحكم الصادر للمشتري بصحة ونفاذ عقد البيع يجب قرار المحلى العلم الذى هو قرار مؤقتا بطبيعته ، وبغلا من ذلك فانه لم يصدر في مواجهته كما قرر السيد / (.....) بان نزاعا كان قد نشأ حول ملكية الأرض بين (.....) وآخرين ويتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ تسلم الأرض موضوع النزاع بموجب محضر تسليم على يد محضر محكمة ديباط وشيخ البلدة بناء على حكم محكمة بركو ديباط في الدعوى رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى ديباط في ١٩٨١/١٢/٢٢ وقد قام السيد / (.....) بتسجيل الحكم ومن تاريخ التسليم وضع يده عليها . ويتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦ صدر قرار النيابة في الشكوى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتنفيذ قرار المحلى العلم الاول والخاص بتكثيف

السيد / (.....) من قطعة الأرض موضوع النزاع وإلتاف أميال
المرض له وقلة المبنى .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن الأقوال الشهود في الشكوى رقم ٢٥١٨
لسنة ١٩٨١ لم تشر إلى قيام حيازة لأي من السيدين / (.....)
على الأرض محل المنازعة أو على جزء منها ، وإنما تبليغت الأقوال بين ثلثين
بأنها في حيازة الشكلى السيد / (.....) أو في حيازة الشكوى
في حق السيد / (.....) وإذا أصدرت النجيلة العمة بتاريخ
٢٠/١٠/١٩٨١ قرارها في الشكوى المشار إليها بمنع تعرض الشكوى في حق
السيد (.....) والفر لحيازة السيد (.....) وعلى التضرر
اللجوء إلى القضاء وتأييد هذا القرار بقرار المحلى العلم الأول بالمنصورة
فقد تم تسليم الشكلى السيد / (.....) الأرض موضوع النزاع
بواسطة الشرطة وبحضور شيخ الناحية بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨١ ، وبذلك
واعتيارا من التاريخ المشار إليه ، بالأقل ، يكون السيد / (.....)
واضح اليد على قطعة الأرض المشار إليها ، وتكون منازعة السيدين /
(.....) لهذه الحيازة بقوله شرقتها لجزء
من الأرض وحصولها على أحكام بصفة ونفاد عقود البيع المصادرة لهما
من السيد / (.....) ، وما قد تكون هذه الأحكام قد تضمنته من
تسليمها قطعة الأرض المبيعة لكل منهما أو تحرير محضر تسليم بتاريخ
٢١/١/١٩٨٢ صادر في مواجهة السيد / (.....) غير قابلة
على أسس صحيح ، إذا لا يفيد ما تقدم فيسالم حيازتهما المسدية فعلا على
المساحة المبيعة لكل منهما والتي تدخل في المساحة الأكبر التي وضع السيد /
(.....) اليد عليها بالفعل بالأقل اعتبرا من ٢٢/١٢/١٩٨١ بموجب محضر
التسليم المشار إليه . وإذا كان احتمال النجيلة في منازعة الحيازة إنما
يقتصر على حيازة الحيازة المسدية فعلا وواقعا دون الخوض في تحقيق مدى

توافر شروط الحيازة قانونا أو بحث حقوق الملكية ، فإن قرارها في الشكوى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ بمنع التعرض للسيد / (.....) للأرض محل المنازعة يكون قائما على استخلاص مائع من الواقع . وبالتالي على ما تقدم فإن قرارات القبلية المعلنة الملمعون فيها تكون قد قامت صحيحة لا محل للنقض عليها ويكون الحكم الملمعون فيه اذ قضى بالفسادها قد جازب المنواب بما يتمتعن معه الحكم بالقتل ويرفض الدعوى .

(طعنان ١٦٦٢ ، ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)

قائمة رقم (١٨٤)

المبدأ :

يقتضي القضاء المدني بالفصل في منازعات موالد الحيوة ولا اختصاص القنينة المدنية — قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية — في هذا المجال طالما أن الأمر لم ينطو على جريمة من جرائم الحيوة المتصوص عليها في المادتين ٢٦٩ و ٢٧٠ من قانون العقوبات ، والقرار الصادر من القنينة المدنية في هذه المادة يعد قرارا اداليا يخضع لرقابة القضاء الإداري على مشروعية ومن ناحية الاختصاص والسبب — يقتصر اختصاص القنينة المدنية على قرار وضع قيد الظاهر ومنع التعرض المسمى له دون أخلال بحقوق أصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدني .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القنينة العامة ، قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ، هي شعبة أميلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية ، فتتم تصرفاتها بصفتها أميلة على الدعوى العمومية من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يباشرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري على القرارات الإدارية ، أما التصرفات الأخرى التي تمارسها القنينة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية فتخضع لتلك الرقابة ، ولما كان الفصل في منازعات موالد الحيوة معقودا للقضاء المدني ، ولا اختصاص للقنينة المدنية في هذا المجال طالما أن الأمر لم ينطو على جريمة من

جرائم الحيضة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات فإن القرار الذي تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات حيث لا يصل الأمر إلى حد الجريمة ، يعد قراراً إدارياً بالمعنى الاصطلاحي المتصور فإن قانون مجلس الدولة لصدوره بمقتضى وظيفتها كسلطة إدارية ولتأثيره في مراكز قوى الشأن بالنسبة للمعين محل المنازعة ، وبذلك يخضع كسلطة القرارات الإدارية لرقابة القضاء الإداري على مشروعيتها ، وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب ، لمختصاص النيابة العامة في مواد الحيضة ليس اختصاصاً شاملاً أو مطلقاً يشمل البت في منازعات الحيضة بعدم فحص موقف الأطراف المنازعة وتحقيق أدلة كل منهم والقطع بالاستحقاق فيهم مما يخضع به القضاء المدني ، وإنما يقتصر اختصاصها على إقرار وضع اليد الظاهر ومنع التعرض المدني له دون أخلاقاً بحقوق أصحاب الشأن في اللجوء إلى القضاء المدني للبت في أصل النزاع حول الحيضة . وبذلك لا يجوز لها تصدي هذا الدور حتى لا يكون قرارها معيياً بمعيب عدم الاختصاص الجسيم لانتمائه على اختصاص القضاء المدني ، وهو تمدد يترتب ثبوته بتواتر مقوماته في كل حالة على حدة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن القرار الصادر من المحامي العام الأول بالمسورة بوضع يد جميع وريثة على المعين محل النزاع ، لم يبت في موضع الحيضة على وجه تطمئ يقصّب إليه سلطة القضاء المدني في هذا الشأن وإنما وقف عند حد تمكين جميع الورثة دون بعضهم فقط من المعين محل النزاع مفسخاً المجال للمتضرر من الانجاء إلى القضاء المدني للفصل في أصل الحق ، ومن ثم فلا صحة لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من نفي مطلق على هذا القرار بمعيب عدم الاختصاص الجسيم الذي ينحدر به إلى درجة الاعتماد بقوله انتطائه على نصب لسلطة القضاء المدني ، دون تحييص لدى تدخل النيابة العامة به في اختصاص هذا القضاء أو اقتصرها على تثبيت الوقائع درأ لتتلقم الوضع بين المتنازعين ودون فحص مدى مشروعيتها وخاصة من ناحية صحة تبليغه على السبب المبرر له قانوناً ، ويلتقي فإن المحكمة تصدى لموضوع المنازعة بهذا الطعن باعتبار أنها مهية للفصل فيها .

ومن حيث أنه عن شكل الدعوى غائبت من الأوراق أن القرار المطعون فيه مسدّد بتاريخ ١٩٨١/٦/٩ ببقاء الحال على ما هو عليه من استمرار وضع يد جميع ورثة المرحوم على العين محل النزاع والمضرد وشأنه في الالتجاء إلى القضاء ، وأقيمت الدعوى بطلب الفسخ في ١٩٨١/٦/٧ مستوفاة بمرور أوضاعها الشكلية ومن ثم تكون مقبولة شكلاً .

ومن حيث أنه عن الموضوع فللبادى من الأوراق أن الخلاف قد نشأ
بين ورثة المرحوم حول حيلة تقطعت أرض زراعية .
وصدور قرار من النيابة الصلة في ١٩٨١/٥/٣ بتعيين الشكوك من
حقها من تقطعت الأرض موضوع النزاع وبينت تعرض
الشكوك
والغير لها في ذلك . فتعتمد الشكوك بتظلم من هذا القرار حيث أصدر
المحلى العام الأول لنيابة استئناف المنصورة في ١٩٨١/٦/٧ القرار المطعون
فيه بإلغاء القرار المتظلم منه ويبقى الحال على ما هو عليه من استمرار
وضع يد جميع ورثة المرحوم على العين محل النزاع
والتضرر وشأنه في الالتجاء إلى القضاء ، وذلك على ضوء ما كشفت
عنه التحقيقات وأقوال الشهود وجريان الأرض وخير الجمعية المصلحة
الزراعية . بذلك فإن القرار المطعون فيه الصادر من المحلى العام الأول
المشار إليه باستمرار وضع يد جميع الورثة على العين محل النزاع ،
يكون قائما على أسباب صحيحة وسليمة مستمدة من أصول ثابتة في
الأوراق . فيكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلغاء القرار بطله
قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بإلغائه وبرفض الدعوى
تطالب إلغاء القرار .

الفصل الثالث

قاضي الحيوة

أولاً - سلطات قاضي الحيوة

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

أنشأ المشرع نظام قاضي الحيوة الذي يكف حق الرقابة القضائية على ما تلزم به النيابة المدنية في منازعات الحيوة - تمثل هذه الرقابة في سلطات ثلاث هي تأكيد إبر النيابة المدنية أو نفيه أو إلغائه - إذا استظهر قاضي الحيوة توافر شروط تدخل النيابة المدنية وهما :

١ - أن تكون هناك جريمة من جرائم الحيوة .

٢ - أن تكون هناك دلائل كافية على جنية الاتهام مع براءة المصنف القانوني لعرض الأمر خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره في هذه الحالة ينتقل القاضي إلى تقدير ملائمة الاجراء التحفظي الصادر من النيابة المدنية لحماية الحيوة فلما ان يؤيده او يمسكه - اذا لم يستظهر القاضي توافر شروط تدخل النيابة المدنية تمن عليه الفاء إبر النيابة المدنية على اساس انتفاء الجريمة وان النزاع حول الحيوة هو في حقيقته نزاع مدني لا يكون جريمة يعاقب عليها القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن التائب من أوراق أن انطاعن أقام دعواه ابتداء ضد المطعون ضدهم أمام محكمة المنشأة الجزئية بعريضة أودعها قلم كتابهما بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩ استشكالا في قرار النيابة العامة الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٦ بحماية حيازة المطعون ضده الأول لعقل النزاع ، فقضت تلك المحكمة بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات وذلك تأسيسا على أن القرار المستشكل في تنفيذه لم يصدر من النيابة العامة في نطاق وظيفتها القضائية ، ومن ثم فهو ليس قرارا قضائيا وانما هو قرار إداري ، وتكون المنازعة بشأن تنفيذه خارجة عن اختصاص القضاء الأدنى ، وينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء الإداري .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٢ أصدر المشرع قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات المسم رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتضمن إضافة المادة ٣٧٣ مكررا الى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الذي يتضمن صور الاعتداء الجنائي على الحيازة التي تجمعها فكرة واحدة هي « انتهاك حزمة ملك الغير » والتي جعلها المشرع عنوانا للسلب المذكور (المواد من ٣٦٩ - ٣٧٣ مكررا عقوبات) . وتنص المادة المستحقة رقم ٣٧٣ مكررا علي أنه : « يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة في هذا الباب ، أن تأمر باتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحيازة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام بتأييده أو بتمحيله أو بالرفض . ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية أو التهم بحسب

الأحوال بعد سماع أقوال نوى الشان بتأييد القرار أو بلفائه وذلك كله دون المساس بأصل الحق ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كإن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لاتالة الدعوى » ويبين من صريح عبارة النص وما أورقته المذكرة الإيضاحية أن الإجراء التحفظي أو التجبير الذي تتخذه النيابة العامة في هذا الصدد إنما هو إجراء أو تدبير مؤقت ، ويجب عليها عرضه خلال أمد وجيز على القاضي الجزئي المختص لإصدار قرار بتأييده أو تمديله أو بلفائه خلال ثلاثة أيام على الأكثر . وبهذا تضل هذه الصلاحية إلى مهمة القاضي الجزئي في أمور التعرض للحيازة المكونة للجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣٦٩ عقوبات وما بعدها .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن المشرع قد أنشأ لأول مرة نظام قاضي الحيازة الذي يملك حق الرقابة القضائية على أمر النيابة العامة ، وتمثل هذه الرقابة في سلطات ثلاث ، فيصدر القاضي قراره إما بتأييد أمر النيابة العامة أو بتمديله أو بلفائه ، وعلى ذلك فإذا استظهر قاضي الحيازة توافر شروط تدخل النيابة العامة وهما : « أن تكون هناك جريمة من جرائم الحيازة ، وأن تكون الدلائل كافية على جدية الاتهام ، وأن النيابة العامة قد راعت الميعاد القانوني لعرض الأمر خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ، ففي هذه الحالة ينتقل القاضي إلى تقدير ملاءمة الإجراء التحفظي الصادر من النيابة أو تمديله » . فإذا لم يستظهر قاضي الحيازة توافر شروط تدخل النيابة العامة فبمعين عليه حينئذ أن يقرر إلغاء أمر النيابة على أساس انتفاء الجريمة وأن النزاع حول الحيازة هو في حقيقته نزاع مدني لا يكون جريمة يعاقب عليها قانونا .

(ملعن ٢٣٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٤)

ثانيا : التكيف القانوني للقرار من قاضي الحيابة

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المبرة في تحديد الطبيعة القانونية للقرار الذي يصدره قاضي الحيابة لا تكون بالوقوف عند ظاهر اللفظ الإراد بنص المادة (٢٧٢) عقوبت وانما بالرجوع الى حقيقة القرار ومقوماته — للتصرف الذي يصدر من قاضي الحيابة يصدر منه بوصفه القاضي المنى المختص بالحكمة الجزئية وهو تصرف يدخل في نطاق وتطبيقه الاتصالية في مسألة جنحية هي الرقابة على امر النيابة العامة بتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيابة — هذا التصرف يحسم الخصومة حول الحيابة بصفة مؤقتة ولا يقتضى مركزا قانونيا جديدا ويحمى الحيابة الظاهرة قبل ميلاد النزاع بفرض نفس الاستبعاد بين الطرفين المتنازعين على الحيابة حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم قضاى يفصل في اصل الحق ويجوز حجية الشيء المحكوم فيه — مؤدى ذلك : — ان للقرار الذي يصدره قاضي الحيابة هو حكم وقضى يجوز حجية مؤقتة تقيد اطراف النزاع على الحيابة حتى تفصل المحكمة في الموضوع .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان نص المادة المستحدثة ٢٧٢ مكررا عقوبت قد نص على أن يصدر قاضي الحيابة قرارا في هذا الشأن ، الا أن ذلك لا يحول دون النصدى لتحديد الطبيعة القانونية لهذا القرار ، والمبرة في هذا لا تكون

بالتوقف عند ظاهر اللفظ الوارد بالنص ، وانما بالرجوع الى حقيقة وموماته . ولما كان التصرف بالذي يصدر من قاضي الحييزة أن يصدر منه بوصفه القاضي المدني المختص بالحكمة الجزئية ، وهو تصرف يصدر منه بمقتضى وظيفته القضائية في مسألة مدنية على ان رقابة القضائية على امر التنيبة باتخاذ اجراء تحفظي لحيلية الحييزة ، وهذا تصرف يحسم الخصومة القائمة حول الحييزة بصفة مؤقتة بحيث لا يفتىء الفرار المسبب الصادر منه مركزا قانونيا جديد ، وانما هو يحى الحييزة الظاهرة قبل ميلاد النزاع بهدف فض الاشتباك بين الطرفين المتنازعين على الحييزة حتى يضر من الحكمة المختصة بكم قضائي يجوز حجية الشيء المحكوم فيه بفصل في اصل الحق . وبذلك يتوافر لهذا القرار كل مقومات الحكم الوقتي الذي يصدر مسببا بناء على ما يحتمل من ظاهر الأوراق أن يكون هو وجه الصواب في النزاع على الحييزة المعروض على قاضي الحييزة ، وهو حكم له حجته الوقتية التي تقيد الطرفين المتنازعين على الحييزة ما لم يحدث تغير او تدخل في الواقع المادية او في المراكز القانونية للطرفين او لاحدهما .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن القرار المطعون فيه قد صدر من النيابة العامة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٢ وتم عرضه على قاضي الحييزة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٢ الذي اصدر فيه قرار بتأييد القرار المذكور لاداة الأسباب التي قلم عليها قرار النيابة العامة . ولما كان قرار قاضي الحييزة الصادر في هذا النزاع هو في حقيقته على ما سلف القول حكما وقتيا له حجته بين أطرافه فتخرج الطعن عليه او المنازعة بشأنه من نطاق الاختصاص التوالمى لمحكمة مجلس الدولة . ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد اودع بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥ حافظة مستندات انطوت على شهادة من جنود الشكاوى في نيابة المنشأة الجزئية صادرة بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٤ تفيد أن الشكاوى رقم ٢٢٤٥ لسنة ١٩٨٢ لدارى المنشأة مقيدة برقم ١٦ لجهة ١٩٨٢ منازعت حييزة ، وانما قد حفظت اداريا بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٢ . وانه بناء على ذلك لم يقدم لجلسة جنائية ليؤكد ما اذا كان غاصبا للمعين من عدمه ، وهو الامر الذي يعتبر معه قرار النيابة العامة كان لم يكن وكذلك قرار قاضي الحييزة وذلك عملا بنص المادة ٢/٢٧٣ مكررا عقوبت التي تفص على أن

« يعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة القواعد المشار إليها ، وذلك إذا صدر أمر بالحفاظ أو بلن لا وجه لاقامة الدعوى » ، ذلك لأن التحقيق من مراعاة أو اقلية الدعوى للجنتية خلال الستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وتوقيه الأثر على الإخلال بهذه المواعيد المثل في اعتبار أمر استجابة أو قرار قاضي الحيطة كأن لم يكن وبالتالي انعدام الإجراءات التي تكون قد صدرت بعدها هي أمور يتعين على صاحب الشأن أن يلجأ فيها إلى النيابة المختصة أو المحكمة المدنية لتجري شكايتها في خصوص قيام الأمر أو زواله ، وذلك كله وفقا للقواعد المترتبة في شأن النظم من قرارات لنيابة العامة أو الطعن في قرار قاضي الحيطة لاستصدار حكم بالغاؤه أو التقدير القضائي باعتباره كأن لم يكن ، وفي كلا الحالتين يخرج الأمر عن الاختصاص الولائي المقرر لمحكمة مجلس الدولة .

ومن حيث أن الهيئة المشكلة وفقا لحكم المادة (٥٤) مكررا من قانون مجلس الدولة قد قضت بعدم التزام محكمة مجلس الدولة بالفصل في الدعوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقا لنص المادة ١٢٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعوى تخرج عن الاختصاص الولائي الممنوع قانونا لمحكمة مجلس الدولة ، ولما كان الثابت أن الطاعن كان قد اقام دعواه ابتداء أمام المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩ مستشكلا في قرار النيابة العامة المطعون فيه وطالبا وقف تنفيذه وأن هذه المحكمة قضت بجلسته ١٩٨٢/٥/٢٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة القضاء الإداري التي حكمت بجلسته ١٩٨٤/٥/١٠ باختصاصها بنظر الدعوى وبعرض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وأذ كان الثابت مما تقدم أن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يخرج عن نطاق الاختصاص الولائي المحدد قانونا لمجلس الدولة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جازبه الصواب إذ تصدى للفصل في موضوع الدعوى ويتمين بناء على ذلك الحكم بالغائه وبعدم اختصاص محكمة مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإلزام الطاعن بالتصريفات ..

الفصل الرابع

اختصاصى مجلس الدولة بالفصل فى طلب إلغاء قرارات
النيابة العامة الصادرة بالتمكين والتي صدرت قبل العمل
بالحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

قرارات النيابة العامة بالتمكين فى منازعات الصلابة المدنية والتي
لا تبلغ حد الجريمة الجنائية والتي صدرت قبل العمل بالحكام القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية تعدد
من اضرار الادارية لصدورها بمقتضى سلطتها الادارية وتخضع هذه
القرارات لرقابة القضاء الادارى لاستظهار مدى مطابقتها لحكم القانون .

المحكمة :

يسرى قضاء هذه المحكمة قبل العمل بالحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
بتعديل بعض احكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية ، على ان
قرارات النيابة العامة بالتمكين فى منازعات الصلابة المدنية التى لا تبلغ حد
الجريمة الجنائية تعدد من القرارات الادارية لصدورها بمقتضى سلطتها
الادارية ولما يترتب عليها من اثر قانونى ملزم يتعلق بمراكز نوى الشأن
فى النزاع اذ تستهدف صيانة النظام العام وتحقيق استقراره فبقى على الحالة
الناشئة الى ان يقضى القضاء المختص فى اصل الحق المتنازع عليه وفى هذا
الانطلاق تخضع هذه القرارات لرقابة القضاء الادارى لاستظهار مدى مطابقتها

لحكم القانون ، وفي واقعة هذه الدعوى ثل النزاع بين الطعون ضدها الاولى والطعون ضده الثاني حول حيازة المحل الكائن بشارع اده ببور سعيد اثر وفاة مستأجره الاصلى وتحرز عن الواقعة المحضر رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨٠ ادارى العرب بورسعيد واصدرت النيابة العامة قرارها الطعون فيه بتمكين الطعون ضده الثاني من العين موضوع النزاع وعلى المتضرر الالتجاء الى القضاء ، وقد ثبت من تحقيقات المحضر ان المذكور كان يزاول مهنته (جزمجى) فى المحل المتنازع عليه ، منذ فترة طويلة بالاشتراك مع مستأجره الاصلى وحتى نشوب النزاع فقد سلك ذلك عقد اتفاق كان قد ابرمه مع المستأجر فى عام ١٩٦٧ يفيد مشاركته له فى العمل بالمحل وتفيد هذا الوضع باتوال الشهود بما فيهم مندوب الشياخة فى المنطقة متوافرت على انه كان يعمل مع المستأجر منذ عشرين عاما بصفته شريكا ومستأجرا من الباطن يعلم صاحبه العقار وسكان المنطقة وبذلك يكون قرار النيابة العامة بالطعون فيه بتمكينه قد صدر فى حدود وظيفتها الادارية ابقاء على الوضع الظاهر الجدير بحماية القانون الى ان يحسم القضاء المختص هذا النزاع . وبهذه المثابة لا يكون هذا القرار قد اغتصب سلطة القضاء المختص كما يستوى قرارا مشروعا نقيضه على اسباب صحيحة تبرره فى الواقع والقانون بما يجعل طلب الفسالة حريا بالرفض ، واذهب الحكم الطعون فيه الى غير ذلك وقضى بالالغاء ذاته يكون قد خالف القانون بما يقتضى الحكم بالعلله .

(طعن ٢٣٥٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٧)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

قرارات النيابة العامة بالتمكين في منازعت الحيازة الجنية التي لا يبلغ الأمر فيها إلى حد الجريمة الجنائية تعد قرارات ادارية لصورتها من النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية ولما يقترب عنها من اثر ملازم يتعلق بمركز قوى الشان بالنسبة الى عين النزاع - تستهدف صيانة النظام العام وتحققي استقراره - فتبقى على الحالة الظاهرة الى ان يقضى القضاء المختص في اصل الحق المتنازع عليه - تخضع هذه القرارات لرقابة المشروعية التي للتقضاء الاداري على القرارات الادارية - لاستظهار مدى مطابقتها لحكم القانون .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٠ القضائية يقوم على ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله ، فالتابت من عريضة الدعوى التي صدر فيها ان المدعى لم يختصم سوى المحلى العام الاول لنيابة استئناف المنصورة ورئيس نيابة ديلاط الكلية مع ان كليهما لا يمثل الجهة الادارية الواجب اختصاصها وهي وزارة العدل ويمثلها وزيرها وبذلك تكون الدعوى مرفوعة على غير ذى صفة وكان يتعين للحكم بعدم قبولها على خلاف ما قضى به الحكم المطعون فيه ، كما ان هذا الحكم خالف القانون واحكام المحكمة الادارية العليا في قضائه بالالغاء ، فهو بعد ان أكد ان القرار المطعون فيه صدر من النيابة العامة في نطاق وظيفتها الادارية وانه يعد قرارا اداريا مما يخص يبحث مشروعية مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري فكان يتعين ان يجرى رعايته عليه شأنه في ذلك شأن القرارات الادارية الاخرى وذلك

للتعرف على مدى مشروعيته ومطابقته للقانون في ضوء أسبابه وظروف
وملابسات إصداره ، أما وقد خلص مباشرة الى قضائه المطعون فيه دون بحث
أو تحييص هذه العناصر فيكون معيبا لتناقض أسبابه ولما انطوى عليه من
مخالفة لأحكام القانون . وفي هذه المنازعة عندما عرضت الشرطة على النيابة
العامة أوراق الشكوى تكلد لها أن الاشتباك بين الطرفين المتنازعين حول
حياسة العين وشيك الوقوع فأصدرت قرارها المطعون فيه في حدود اختصاصها
توقفا للجريمة دون مسلسل بأصل الحق في حياسة العين المتنازع عليها
ولاً باختصاص القضاء المدني في مواد الحياسة المدنية .

ومن حيث أن مبنى الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٣٠ القضائية أن الحكم
المطعون فيه خالف القانون وخرج في التطبيق على ما استقر عليه القضاء الإداري
نبعد أن أقر المبدأ المستقر بأن قرارات النيابة العامة في هذا المجال تعد قرارات
إدارية بالمعنى القانوني ومن ثم تخضع لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري
على القرارات الإدارية ، خلص الى أن قرار النيابة العامة المطعون فيه — وهو
من هذا القبيل — قد انطوى على غصب لسلطة القضاء المدني الذي يخص
بالفصل في هذه المنازعات مخالفا بذلك المبدأ الذي قام عليه وملتفتا عن أن
القرار لم يفصل في المنازعة المدنية .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة
المؤسس في طعن الحكومة على عدم اختصاص وزير العدل بصفته بمثل الجهة
الإدارية الواجب توجيه المنازعة اليها فانه ولئن ثبت من عريضة الدعوى عدم
اختصاص وزير العدل إلا أنه تم اختصاص المحلى العلم الأول لنيابة استئناف
المتصورة الذي أصدر قراره — برفض تظلم المدعى من قرار نيابة ميساط الكنية
في الشكوى رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٨١ إداري تبيلط ، والدعوى على هذا الوجه
تكون قد رفعت على صاحب الصفة الذي يكفى اختصاصه قانونا فهو بمثل
النيابة العامة في دائرة اختصاصه وهي تعد في هذا النطاق الجهة الإدارية
المتصلة بالمنازعة موضوعا . يضاف الى ذلك أن قرار النيابة العامة المطعون
فيه صدر في حدود علاقة ذاتية بين طرفي الخصومة من علاقات القانون الخاص

ومن ثم فالطعن عليه سواء بالنسبة للنيلبة العامة او لوزارة العدل طعنا عينيا فلا يغير ايهما ما سينتهى اليه مصر القرار طبقا لحكم القضاء وبذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله فيتعين اطراحه .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى قبيل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية— على أن قرارات النيلبة العامة بالتمكين في منازعات الجيزة الفنية التي لا يبلغ الامر فيها الى حد الجريمة الجنائية تعد قرارات ادارة لصورها من النيلبة العامة بوصفها سلطة ادارية ، ولما يترتب عليها من اثر ملزم يقطع بمراكز ذوى الشأن بالنسبة الى عين النزاع، ولأنها تستهدف صيانةالنظام وتحقيق استقراره، فتبقى على الحالة الظاهرة الى ان يقضى القضاء المختص في اصل الحق المتنازع عليه ، وفي هذا النطاق تخضع هذه القرارات لرقابة المشروعية التي للقضاء الادارى على القرارات الادارية لاستظهار مدى مطابقتها لحسم القانون . والثابت من وثائق المحضر رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٨١ ادارى مركز ديباط ان المواطن (.....) (المدعى عليه الرابع) ابلغ نيابة مركز ديباط ان والده (.....) كان يضع يده على مساحة فدان — ارض زراعية — بناحية عزبة اللحم وعقب وفتحه انتقلت حيازة الأرض اليه وشقيقه ووالدته ورثة الخوفى وان والدته منذ ذلك الحين تقوم على زراعتها وتوريد المحاصيل عنها للجمعية التعاونية الزراعية الا انه فوجئ بآن عمه (.....) (المدعى) يعتدى على قطعة الأرض المذكورة ويقوم بجنى ما بها من محصول ويبيعه لحسابه . وبادرت النيلبة العامة بتحقيق البلاغ بأن سمعت اقوال المشكو في حقه والشهود المزارعين جيران الأرض موضوع النزاع فأبدي المشكو انه يمتلك هذه الأرض وأن ورقة شقيقه (.....) ينازعونه في ذلك بينما تواترت اتوال الشهود على انه ولئن كان المشكو يمتلك الأرض الا أن حيازتها كانت لشقيقه (.....) منذ أكثر من خمسة عشر عاما ثم انتقلت الحيازة عقب وفتحه الى زوجته واولاده فيقومون بزراعتها وتوريد المحاصيل الزراعية عنها للجمعية التعاونية الزراعية وشهد بذلك ايضا شيخ الناحية ومدير الجمعية التعاونية الزراعية وبناء عليه صدر قرار

النسبة المئوية المطعون فيه يتمكن ورثة (.....) من الأرض موضوع النزاع ومنع تعرض المشكو في حقه (.....) (المدعى) والغير لهم في ذلك وعلى المضرر الالتجاء للقضاء المحنى . ولذا كان ذلك ، والثابت من الأوراق فان هذا القرار يكون قد صدر في نطاق وظيفة النيابة العامة الادارية في الإبقاء على وضع اليد الظاهر الجدير بحماية القانون الى أن يقضى القضاء المختص — عند اللجوء اليه — في أصل الحق المتنازع عليه . ولا تترييب على ذلك لأن القرار في هذه الحالة لا يكون قد فصل في المنازعة المنفية سواء المطلقة بالحيازة أو الملكية وبالتالي فلا يعتبر عيب نصب سلطة القضاء المدني فيستوى قرارا سليما مطبقا للقانون ، وهو ما يقتضى رفض الدعوى . واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك يكون قد خالف القانون مستوجبا الالغاء والقضاء برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات .

(طعنين ١٢٥٧/١٣٥٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٩)

قاعدة رقم (١٨٩) -

المبدأ :

القرارات الصادرة من النيابة العمومية في منازعات الحيازة قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ كانت تعتبر قرارات ادارية يجوز الطعن فيها أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - مثل هذه القرارات أصبحت بعد صدور القانون المذكور قرارات قضائية تتعلق بالدعوى العمومية ودون مساس بأصل الحق وتخرج بذلك من الاختصاص الولاىى لمحكم مجلس الدولة نظم القانون المذكور كهيئة مراقبة مشروعية هذه القرارات وجعلها القاضى الجزئى .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان النيابة العامة وهى شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية فتعد تصرفاتها بصفتها أمانة على الدعوى العمومية من الأعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التى يباشرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على القرارات الادارية ، أما التصرفات الأخرى التى تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية فتخضع لتلك الرقابة وانه لما كان الفصل فى منازعات مواد الحيازة معقودا للقضاء المحنى ولا اختصاص للنيلة العامة فى هذا المجال طالما ان الأمر لم ينطو على جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المانتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات فان القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام

قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية حيث لا يصل الأمر إلى حد الجريمة
يعد قرارا إداريا بالمعنى المقصود في قانون مجلس الدولة ..

ومن حيث أن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ نشر في ٢٩ من إبريل
سنة ١٩٨٢ وعمل أحكامه الباب الرابع عشر من قانون العقوبات (المواد ١٦٩
— ٣٧٣ مكررا) الخاصة بانتهاك حرمة ملك الغير سواء يقصد منع
الحياسة أو ارتكاب جريمة أو بعدم الخروج من العقار وأجاز للنيلبة العامة
مضى قامت دلائل جديده كفيده على جديده الاتهام أن تاجر باتخاذ إجراء تحفظي
نحلية الحياسة على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي
المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتقليده أو بتعديله
أو بإلغائه ، ومن ثم فإن قرارات النيلبة العامة الصادرة في الشكوى المتقدمة
اليها من الأفراد ضد آخرين بشأن حماية الحياسة أصبحت بمقتضى هذا
القانون أعمالا قضائية وقد نظم القانون كيفية راقية مشروعية هذا القرار
وجعلها للقاضي الجزئي واعتبر القرار كأن لم يكن عند بخالفة المواعيد المشار
اليها في المادة ٣٧٣ مكررا وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لاتمة
الدعوى كما أوجب هذا القانون رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من
تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية أن تنصل
في النزاع بتأييد القرار أو بإلغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق ،
وترتقيا على ذلك فإن قرارات النيلبة العامة الصادرة في ظل العمل بالقانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ في منازعات الحياسة بين الأفراد وأصبحت قرارات قضائية
تتعلق بالدعوى الضمنية — ودون مساس بأصل الحق ، وتخرج من الاختصاص
الوطني لمحكم مجلس الدولة عملا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

... ص ...

(طعن ٢٨١٠ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٩٨٩/٤/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات — القرار الذى تصدره النيابة العامة فى منازعات الحيابة قبل العمل بأحكام هذا القانون — كان يمدد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المتصود فى قانون مجلس الدولة يصدره فى حدود الوظيفة الادارية للنيابة العامة لما ينطوى قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم انوى الشان فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحياتهم للمين محل النزاع — يخضع هذا القرار لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الادارى التى يسلمها على عناصر القرار خاصة من تاختصن الاختصاص والسبب .. اختصاص النيابة العامة فى مواد الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا وانما ينحصر دورها فى اقرار وضع البد الظاهر عند بدء النزاع على حالة ومنع التعرض القائم على العنف دون اخلال بحقوق اصحاب الشان فى اللجوء الى القضاء المختص للبت فى اصل النزاع حول الحيابة — رقابة القضاء الادارى على قرار النيابة العامة فى شان الحيابة تنحصر فى التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهت اليها مستخلصة استخلاصا سائفا من وقائع صحيحة تتجها ماديا وقانونا من عدمه .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى ، تبس العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات ، على أن القرار الذى تصدره النيابة العامة فى منازعات الحيابة حيث لا يصل الامر الى حد الجريمة يمدد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المتصود فى قانون مجلس الدولة

نصوده في حدود وظيفتها الادارية لما ينطوى عليه قرارها في هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية مطلقة بحيازتهم للعين محل النزاع ، ويخضع هذا القرار لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الادارى التى يسلطها على عناصر القرار خاصة من ناحيتى الاختصاص والسبب ، لان اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا وانما ينفحص دورها في اقرار وضع اليد الظاهر عند بدء النزاع على حاله ومنع التعرض للقائم على العنف دون اخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المختص للبت في اصل النزاع حول الحيازة . فان تعدت النيابة العامة هذا الدور المرسوم لها الى تحقيق شروط الحيازة وتوغلت في بحث اصل النزاع حولها وصولا الى تغيير الوضع القائم عند بدء النزاع فان قرارها يكون ممييا بميب عدم الاختصاص الجسيم ، اما اذا صدر القرار في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن ، فان رقابة القضاء الادارى عليه تنحصر في التحقق عما اذا كانت النتيجة التى انتهت اليها مستخلصة استخلاصا ساففا من وقائع صحيحة تفتجها مايدا وقاتونا من عدمه . (من هذا القضاء الحكم الصادر بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ٢٧٤٩ و ٢٧٩٨ لسنة ٣٠ القضائية) .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ، ان السيدين / (.....) كان قد تقدما بشكوى الى السيد / مامور قسم شرطة بندر دمنهور اوردا بها ان السيد / (.....) قام بتاريخ ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٨٠ بانتحام شقة كائنة بالدور الارضى بالمنزل الملوك لها بشوارع النفوس المتفرع من شارع سعد زغلول بدمنهور ، بدون وجه حق او سند من القانون مما يشكل واقعة غصب حيازتها للشقة المثلر اليها فانها يطلبان اصدار الامر بالتحقيق في الواقعة مع اثبات حالة الشقة ، وقد قيدت الشكوى تحت رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٨٠ ادارى . وبتاريخ ٨ من مستبر سنة ١٩٨٠ تور السيد / رئيس النيابة تمكين الشاكين / (.....) من حيازة العين موضوع النزاع ومنع تعرض الشكو (.....) لهما في ذلك وتعميم الضرور بالجوء الى القضاء الأدنى ان رغب . وبتاريخ ١٥ من مستبر سنة ١٩٨٠ تقدم السيد / (.....) الى السيد

المستشار / المحامي العلم بتظلم من قرار رئيس النيابة المشار اليه ، أوضح
فيحبه ان يقيم في شقة بالدور الأرضي من العقار المبكر لشقته
(.....) بموجب عقد ايجار حالت صلة القرى دون تحريره
او الحصول على ائصال يفيد سداد الأجرة . وبمنسبة خلافات عائلية
طرات ، فقد لجأ المذكوران الى التقدم بالشكوى المشار اليها بزعم اغتصابه
الشقة ، الا أن تحقيق الشكوى اثبت عدم صحة هذا الادعاء فكان
أن اصدرت نيابة منهور قرارا بحماية وضع يده الا ان المذكورين تظلموا
من القرار الى السيد / رئيس النيابة فكان أن اصدر قراره المستشار اليه .
واستطرد السيد / في شكواه ببيان أن القرار المشار
اليه لا يستند الى التحقيقات التي تمت والتي تفيد حيازته لعين النزاع
حيازة قانونية هائلة ومستقرة مقترنة بوضع اليد القانوني ، وعلى ذلك
يكون تمكين المذكورين من الشقة اعتداء صارخا على حقه ، وانتهى المتظلم
الى طلب الغاء قرار رئيس نيابة منهور وتلييد قرار وكيل نيابة بنذر منهور
للصادر بحماية وضع يده على الشقة محل النزاع ويكتب مؤرخ ٤ من
أكتوبر سنة ١٨٩٠ أفاد السيد / وكيل نيابة قسم منهور السيد مأمور
القسم بأن السيد المستشار / المحامي العلم الاول وافق على تمكين
السيد / من حيازة عين النزاع ومنع تعرض الشكو /
لهما في ذلك — ويفيد محضر الشرطة المؤرخ ٧/١٠/١٩٨٠ أن ضابط القسم
توجه لعين النزاع لتنفيذ قرار السيد / المحامي العلم الا أن زوجة
السيد / منعه من الدخول ، وتأثر على الحضر تنفيذ القرار
بالقوة الجبرية ، وتم التنفيذ بذات التاريخ ، ويفيد المحضر الذي أمد في هذا
الشان ، وجود مقنولات كثيرة بالشقة تم اخراجها وتسليمها الى
السيد / ، وتم تسليم الشقة الى السيد /

ومن حيث أنه ولئن كانت محكمة القضاء الإداري بالاستكفارية انتهت
و حكمها المطعون فيه بالطمنين الماطنين الى الغاء القرار المطعون فيه
تأسيسا على اخذ صدوره من النيابة العامة يمثل في ذاته اغتصابا لسلطة
القضاء المدني الذي يختص وحده بالفصل في دعوى الحيازة المدنية
وبالتالي يكون مشويا بمبب عدم الاختصاص الجسيم ، وكان هذا

النظر لا يتفق وصحيح تفسيراً لأحكام القانون على نحو ما كشف عنه
والمستقر عليه قضاء هذه المحكمة على نحو ما سلف البيان ، ومع ذلك
لا يكون ثمة ما يحول بين هذه المحكمة وبين التصدى لموضوع المنازعة ،
مضى كانت مهية للفصل فيها . فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن
الطعن أمامها يثير المنازعة برمتها ويكون لها أن تنزل على الحكم المطعون
فيه وعلى القرار المطعون فيه جميعاً صحيح حكم القانون فطالما كانت
الدعوى مهية للفصل فيها ، فليس من تزييب أن تنص على أنها هذه المحكمة
الامر الذي يتمين معه رفض ما تطالبه هيئة مفوضي الدولة ، في تقرير الطعن ،
من أحالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري بالاستكردية لاقتضال فيها مجدداً
بهيئة أخرى .

ومن حيث انه بالاططلاع على أوراق الشكوى رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٨٠
اداري قسم دمنهور يبين انه ولئن كانت المنازعة التي تمت بتاريخ ٢٣ من
اغسطس سنة ١٩٨٠ بواسطة الشرطة قد ثبت بها أن بالشقة محل
المنازعة اطارات وقطع غير سيارات الا أنه ثبت منها وجود منقولات
للسيد / ، وقد اقر كل من السيدين / ان الذي يعمل
لديه السيد / كسائق سيارة نقل ، وأنه زاره اكثر من مرة بالشقة
محل النزاع التي نقل منقولاته قبل حوالي خمسة وأربعين يوماً سابقة
على تاريخ تقديم الشكوى . كما اتفاد السيد / بأنه زار
السيد / بالشقة محل النزاع اكثر من مرة وقرر بأن
المذكور اتفاد بالشقة المذكورة في تاريخ يتفق والتاريخ الذي قرره السيد /
فاذا كان ذلك ، وكانت المعايينة قد خلقت مما يفيد وجود آثار كسر او استعمال
عنف ببلب الشقة ، فإن استخلاص واقعة تواجد السيد /
بالشقة محل النزاع وقت تقديم الشكوى يكون استخلاصاً سائفاً ، مما
يتمين معه حيالية هذا الوضع كلية ، اياً ما يكون من صحة استناد هذا
التواجد المادي الى سند قانوني صحيح سواء كان أساسه علانية
ايجارية او تم على التسليم نظراً لعلاقة الأخوة التي تربط بين المتنازعين
على الشقة . ولا يغير من هذا النظر ما ابداه بعض الجيران من أن المنزل

ملك السيدين / وانها كلها يستعملان الشقة كمخزن
لقطع غير السيارات ، فذلك ليس من شأنه أن ينفي واقعة تواجد
السيد / بالشقة وقت نشأة المازمة
حول الحيازة . وبالترتيب على ذلك يكون القرار المطعون فيه قد قضى بتكليف
السيدين / من عين النزاع قد قلم على سند غير صحيح
من الواقع ما يتعين معه الغلاء . واذا كان ذلك كذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد انتهى الى الغناء القرار المثار اليه ، وان استند في تفضله
الى اسباب لا تتفق وصحيح حكم القانون ، فلا يكون ثمة وجه للحكم بالفائه
، وتكتفى هذه المحكمة بأن تطل اسبابها محل الاستدلال التي استند عليها
الحكم المطعون فيه .

(طعن ٦٠٣ و ٦٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٠)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

قبل العمل بلحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون المقويات كانت النيابة العامة تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة التنفيذية — ذلك اذا خصتها القوانين بأعمال من صميم الأعمال القضائية — هي المتعلقة بإجراءات التحقيق والاعتقال — هذه الأعمال ذات الطبيعة القضائية تخرج لهذا السبب عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادلى — فلا يختص برقابة مبروعيتها — تنحصر رقابة القضاء الادارى فى القرارات الادارية — التصرفات التى تبثرها النيابة العامة خارج نطاق الأعمال القضائية تصدر منها بصفتها جهة ادلىة — اذا توافرت فى القرارات الادارية مقومات القرار الادارى (وهو كل انصاح لجهة الادارة من ارادتها المخرمة بماتها من اختصاص بمقتضى القوانين واللائح فى الشكل الذى يقرره القانون لاحداث اثر قانونى متى كان ذلك ممكنا وجازا قانونا ابتغاء تحقيق المصلحة العامة) فتختص محاكم مجلس الدولة برقابة مشروعية هذه القرارات — الفصل فى منازعات الصلابة مقبولا للقضاء العادى — لا تختص فيه النيابة العامة الا حيث يكون فى الامر جريمة من جرائم الصلابة المنصوص عليها فى المادتين ٣٩٦ و ٣٧٠ من قانون المقويات — القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعة بعد قرارا ادارى — ذلك لصدوره من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية ولما ينطوى عليه قرارها من اثر ملزم لقوى الشان .

اختصاص النيابة العامة فى منازعات الصلابة فى غير حالات الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٩٦ و ٣٧٠ من قانون المقويات ايس اختصاصا

شاملا ومطلقا - اذا ان الفصل في موضوع الحيازة هو من اختصاص القضاء
القانوني بنص القانون - يقتصر دور النيابة العامة في منازعات الحيازة قبل
العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على اقرار وضع البد
على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض للقائم على العنف دون اخلال بحقوق
نوى الشان في اللجوء الى القضاء الأدنى لئلا في اصل النزاع على الحيازة
- اذا جاوزت النيابة العامة ذلك انطوى قرارها على عيب عدم الاختصاص
الجسيم - منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه
كف المشرع يد النيابة العامة عن التدخل من منازعات الحيازة - الا اذا كان
في الامر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من قانون
المقويات وهي الجرائم المنقذة بانتهاك حرمة ملك الغير بالضوابط والإجراءات
والواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٧٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
المشار اليه - فيما عدا ذلك فانه لم يكن لنيابة العامة ثمة اختصاص
باصدار اية قرارات في منازعات الحيازة - اذا اصبح الامر برمته متروكا
لمحكمة المختصة تفصل فيه بحكم يجوز حجية الشيء المحكوم فيه سواء
في المجال الجنائي او المدني .

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة قبل العمل بأحكام القانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون المقويات على ان النيابة
العامة تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة التنفيذية ،
اذ خضعت القوانين بأعمال من صميم الاعمال القضائية ، هي المتعلقة بإجراءات
التحقيق والاثهام ، كالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا وتفتيشهم ،
وتفتيش منازلهم والتصرف في التحقيق سواء برفع الدعوى العمومية أم بتقرير
الأوجه لاثباتها أم بحفظ التحقيق مؤقتا الى غير ذلك من الإجراءات المنصوص
عليها في قانون الإجراءات الجنائية وغيره من القوانين وان هذه الاعمال ذات
الطبيعة القضائية تخرج لهذا السبب عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء

إداري فلا يختص برقابة مشروعيتها ، حيث تفحص ولايته في رقابة المشروعية طبقاً لمقتونه ٤٠٠ في القرارات الإدارية. وعلى هذا فإن التصرفات الأخرى - عدا ما سبق ذكره - التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق الأعمال القضائية تصدر منها بصفتها جهة إدارية ومن ثم لم تخرج في عموم الاختصاص المنوط بمحاكم مجلس الدولة برقابة مشروعية مستلزمات القرارات الإدارية متى توافرت لها مقومات القرار الإداري بمعناه الاصطلاحي المتعارف قانوناً ، إلا وهو كل إفساح لجهة إدارية عن إرادتها الملزمة بما نهى من إختصاص بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يقرره القانون لأحداث أثر قانوني متى كان ذلك ممكناً وجازاً قانوناً ، ابتغاء تحقيق المصلحة العامة. فإنه لما كان الفصل في منازعات الحيابة معقوداً للقضاء العاقل ولا اختصاص فيه للنيابة العامة إلا حيث يكون في الأمر جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، فإن القرار الذي تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات حيث لا يرتى الأمر فيه إلى حد التجريم ، يعد قراراً إدارياً بالمفهوم الاصطلاحي المنوه عنه ، لصدوره من النيابة العامة في حدود وظيفتها الإدارية ولما ينطوى عليه قراره من أثر ملزم لقوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيازتهم لتعين محل النزاع ، ولا يغير من ذلك أن هذا القرار قصد به معاونه جهات الضبط والإدراى في ممارسة اختصاصها بمنع الجرائم قبل وقوعها إذ أن توافر هذا الغرض أو عدم توافره إنما يتعلق بركن الغاية في قرار النيابة العامة الذي ترفع له على هذا النحو ، مقومات القرار الإداري بمعناه الاصطلاحي المشار إليه ، مما يختص بمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري برقابة مشروعيته ، سواء بطريق الإلغاء أم التقويض ، طبقاً لمواد قانون مجلس الدولة ، طالما لم يكن في الأمر جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات حسيباً سبق بيانه وإن اختصاص النيابة العامة في منازعات الحيابة - في غير حالات الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات - ليس اختصاصاً شاملاً أو مطلقاً ، فهو لا يمتد إلى البت في المنازعة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيابة إن يستحقها إذ أن الفصل في موضوع الحيابة هو من

اختصاص القضاء العدلى ينص القانون ، أما يقتصر دور النيابة العامة في منازعات الحيوة — قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢، المسالف انكر — على اقرار وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض النكر — على اقرار وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض للبت في أصل النزاع على الحيابة بحيث اذا جاوزت النيابة العامة ذلك الى التدخل بالتحقيق في شروط الحيابة والتوغل في بحث أصل النزاع وصولا الى تفسير الأمر الواقع الذى كان قائما عند بدء النزاع ، انطوى قرارها على عيب عدم الاختصاص الجسيم لما يمثله من اعتداء على اختصاص القضاء المدنى بمواد الحيابة ، ومقتضى ذلك ولازمه أنه يتعين بحث ظروف الحال بالنسبة الى كل قرار تصدره النيابة العامة في مسائل الحيابة — قبل العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه — لاستيفاء ما اذا كان هذا القرار — شأنه شأن أى قرار ادارى — قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة وان النتيجة التى انتهى اليها مستخلصة استخلاصا سلفا من وقائع صحيحة تنتجها ملدا وقانونيا ، فيكون القرار قائما على صحيح سببه ، اذ أنه ليس كل قرار تصدره النيابة العامة في منازعات الحيابة يعد خصبا لاختصاص القضاء المدنى بهذه المنازعات ، حسبما سبق بيانه .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ قد نص في مادته الرابعة على أن تضاف الى قانون العقوبات مواد جديدة منها المادة ٣٧٣ مكررا تنص على انه :

« يجوز للنيابة العامة متى تلمت دلائل كافية على جدية الانتماس في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تقرر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيابة ، على أن يمرض هذا الأمر خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الأكثر بتأييده او تعديله او بلفاقه ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية — أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية

أو المتهم بحسب الأحوال ويعد سماع أقوال ذوي الشأن بتفديد القرار أو بإعلانه ، وذلك كله دون مسلسل يوصل الحق ويعتبر الأمر أمر القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشاة إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالتحفظ أو بأن لا وجه لاتئلة الدعوى » . ويبين من هذه المادة أن المشرع وضع تنظيميا قانونيا خلاصا للإجراءات التي تتممها النيابة العامة لحماية وضع اليد انظاهرة عندما يرتبط الأمر بجريمة من الجرائم التي تشكل انتهاكا لحرمة ملك الغير ، وجعل ما عساه يصدر من اجراء تحفظي تتخذه النيابة العامة في هذا الشأن خلاصا لرقابة القاضي الجزئي المختص ثم للمحكمة الجنائية التي تفصل في الدعوى الجنائية ، وذلك مع مراعاة المواعيد التي تقرتها هذه المادة ، ومؤدى حكم هذه المادة أن المشرع - منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (المشار اليه - كـ) يد النيابة العامة عن التدخل في منازعات الحيازة ، الا اذا كان في الأمر جريمة من الجرائم المنصوص عليها بـ (الكتاب الرابع عشر من قانون العقوبات ، وهي الجرائم المتعلقة بانتهاك حرمة ملك الغير ، وذلك بالضوابط وبالإجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في تلك المادة ، وفيما عدا ذلك فله لم يعد للنيابة العامة ثمة اختصاص باستصدار اية قرارات في منازعات الحيازة واصبح الأمر برمته متروكا للمحكمة المختصة ، تفصل فيه بحكم يجوز حجية الشيء المحكوم فيه ، سواء في المجال الجنائي أم المدني .

ومن حيث ان الثابت بمذكرة نيابة استئناف المنصورة في القضية رقم ١٦٧٥١ لسنة ١٩٨٥ جفع بـ (السلطة الادارية) مستندات الحكومة المقدمة بـ (١٩٨٦/٨/٢٨) . لم يمسح محكمة القضاء الاداري ، ان الواقعة تحلص فيما أتبع به وقرره (.....) في محضر الضبط المؤرخ ١٩٨٥/٨/١١ . من انه وآخرون يضعون يدهم على قطعة أرض زراعية مساحتها ٢٥٠ فدانا منذ عام ١٩٥٥ ويقوم بسداد ليجارها لمصلحة الألاك واستصلاحها وزراعتها ، الا ان المهندس (.....) التابع لشركة الدلتا يتعرض لهم في حيازتهم لأرض النزاع ، ويعد سماع من رأت نيابة بـ (السلطة الجزئية لـ) سماع أقواله ، على النحو المبين بمذكرة نيابة استئناف المنصورة المشار إليها ، أصدرت نيابة بـ (السلطة الجزئية قسرا) بتاريخ ١٩٨٥/١١/١١ بتعيين

١٩٨٥/١١/١٢ في حين أنها وقد أيد السيد / قاضي الجنيّة هذا القرار في ١٩٨٥/١١/١٢
وبتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠ تم قيد الأوراق جنيّة بالمادة ١/٢٦٩ عقوبات ضد
(١٩٨٥/١١/٢٠) لدخوله عقاراً في جنيّة آخرين بقصد منع جوازهم بالقوة ولرسائل
الأوراق إلى النيابة الكلية بذكره للإذن برفع الجبوى العمومية ضد المتهم
وتملت شركة وسط الحلز من القرار المذكور بقرار السيد المستشار المحامي
العام نيابة المنصورة الكلية لاستيفاء الأوراق على النحو المبين بذكره نيابة
استئناف المنصورة المشان إليها ، وتملت نيابة بملس الجزئية باستيفاء
التحقيق حسبما هو مبين بتلك المذكرة ، ونسب عليه قرر السيد المستشار
المحامي العام نيابة المنصورة الكلية إلغاء رقم الجنيّة وقيد الأوراق بدفتر
الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً مع ظلم الشكاوى من هذا القرار فقررت نيابة
استئناف المنصورة إعادة الأوراق بعد انتهاء اللزوم استناداً إلى أقوال الشهود
بتحقيقات النيابة العامة وأقوال رئيسي نقطة شرطة الحرية وما قرره رئيس
مجالس مركز بلباس بتحقيقات النيابة واستناداً إلى نص المادة ٢٧٣ مكرراً
من قانون العقوبات ، وبتاريخ ١٩٨٦/٨/٢١ أشر السيد المستشار المحامي
العام الأول على هذه المذكرة بالنظر .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن النيابة العامة حال ممارستها
لاختصاصها القضائي بالتحقيق والتصرف في اتهام بأحدى جرائم الحيّزة
ارتكبت استيفاء التحقيق الذي أجرته النيابة الجزئية وأسفر عن قيد الواقعة
برقم جنيّة وبعد استيفائه على نحو ما أمرت به النيابة الكلية انتهى تصرف
هذه الأخيرة إلى إلغاء رقم الجنيّة وقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية
وحفظها إدارياً مع ظلم الدعي من هذا القرار فقررت نيابة استئناف المنصورة
تأييده ونأشر عليه بالنظر بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢١ من السيد المحامي العام
الأول .

ومن حيث أن المقرر أن إجراءات التحقيق والتصرف التي يتخذها النيابة
العامة ، طبقاً للاختصاص المنوط بها بمقتضى مواد قانون الإجراءات
الجنائية ، وذلك فيما يتصل بأحدى الجرائم المنصوص عليهنها في قانون

المعقوبات والقوانين الأخرى ، ومنها جرائم الحيازة ، لا تعد اجراء تحفظيا
بتكئين طرف من الحيازة في مواجهة طرف آخر ، انما هي من الاجراءات التي
نستلزمها اجراءات التحقيق والتصرف في الاتهام الجنائي والتي تتخذها
النيابة العامة بمقتضى وظيفتها القضائية بوصفها سلطة تحقيق واتهام
وبهذه المنبلة تعتبر هذه القرارات قرارات قضائية تنأى بطبيعتها عن ولاية
محاكم مجلس الدولة ولزوى الشأن انتظم منها والظمن فيها طبقا لاحكام
قانون الاجراءات الجنائية ومتى كان ذلك فانه يفتنى في القرار المطعون فيه
وصف القرار الاداري بالمعنى الاصطلاحي السالف الذكر .

ومن حيث ان محل دعوى الالفاء والقرار الاداري الذي ينصب عليه
طلب المدعى بالالفاء وانه نتيجة لعدم وجود القرار الاداري محل الدعوى
لورودها على غير محل مما يعدم الخصومة احد اركانها الأساسية حيث
لا تقوم خصومة بغير خصوم ومحل وسبب الأمر الذي يترتب عليه لغياب
اتقرار الاداري محل النزاع عدم وزود الدعوى على محل مما يدخل في ولاية
محاكم مجلس الدولة ون ثم وجوب الحكم بعدم قبول هذه الدعوى ، واذ خالف
تضاء الحكم الظمن هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه
وتأويله مما يضمن معه القضاء بالغلطه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بأحكام المادة
(١٨٤) مراقصات .

(طعن ١٤٩٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/١/١٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في طلب الفداء قرار النيابة العامة الصادرة في منازعات الحيابة - بشرط الا ينطوى الامر على جريمة من جرائم الحيابة - اختصاص النيابة العامة في منازعات الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا فهو لا يمتد الى البت في المنازعة بعد فسخ موقف الأطراف المتنازعة واستعراض ادلة كل طرف ثم منح الحيابة ان يستحقها - اذ ان الفصل في موضوع الحيابة يدخل في اختصاص القضاء المدني بنص القانون - دور النيابة العامة في هذه المنازعات يقتصر على ابقاء وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض القائم على العنف - ذلك دون اخلال بحقوق ذوى الشأن في اللجوء الى القضاء المدني للبت في اصل النزاع حول الحيابة - اذا جاوزت النيابة العامة ذلك انطوى قرارها على عيب عدم الاختصاص الجسيم لما يمثل من اعتداء على اختصاص القضاء المدني في مواد الحيابة - مقضى ذلك ولازمه انه يتعين على محكمة القضاء الادارى ان تبحث ظروف الحال بالنسبة الى كل قرار يصدر من النيابة العامة في مسائل الحيابة - فحين ما اذا كان القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة وان النتيجة التى انتهى اليها مستخلصة استخلاصا مسانفا من وقائع صحيحة تنتجها مايا وقانونيا فيكون القرار قائما على صحيح سببه.

الحكمة :

ومن حيث انه مقطوع لفصل النزاع في هذا الطعن هو تحديد مدى سلطة النيابة العامة في منازعات الحيابة فان قضاء المحكمة جرى على انه قبل

العمل بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية فإن الفصل في منازعات مواد الحييزة معقودا للقضاء المدني ولا اختصاص للنزيلة العامة في هذا المجال الا اذا انطوى الأمر على جريمة من جرائم الحييزة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٦ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات وإن القرار الذي تصدره النزيلة العامة في هذه المنازعات عندما لا يصل الأمر الى حد الجريمة يعد قرارا ادليا بالمفهوم الاصطلاحي في قانون مجلس الدولة وأساس ذلك أن القرار في هذه الحالة يصدر من النزيلة العامة في حدود وظيفتها الادارية منطويا على اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحييزتهم للعقل محل النزاع وأنه لا يتدح في ذلك كون القرار قصد به معاونه سلطات الضبط الادارى في ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها . اذ أن توافر هذا القصد أو عدم توافره يتعلق بركن الفعلية في قرار النزيلة العامة الذى تتوافر له مقومات القرار الادارى . ومؤدى ذلك هو اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادلى بالفصل في طلب إلغاء قرار النزيلة العامة الصادر في منازعات الحييزة بشرط الا ينطوى الأمر على جريمة من جرائم الحييزة . وأن اختصاص النزيلة العامة في منازعات الحييزة ليس اختصاصا شاملا أو مطلقا ، فهو لا يمتد الى البيت في المنازعة بعد فحص موقف الأطراف المنازعة واستعراض ادلة كل طرف ثم منيح الحييزة إن يستحقها ، اذ أن الفصل في موضوع الحييزة يدخل في اختصاص القضاء المدني بنص القانون وإن دور النزيلة العامة في منازعات يقتصر على ابقاء وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض للقائم على العنف ، دون اخلال بحقوق ذوى الشأن في اللجوء الى القضاء المدني للبت في أصل النزاع حول الحييزة . بحيث اذا جاوزت النزيلة العامة ذلك الى التدخل بالتحقيق في شروط الحييزة والتوغل في بحث أصل النزاع وصولا الى تغيير الأمر الواقع الذى كان قائما عند بدء النزاع . انطوى قرارها على عيب عدم الاختصاص الجسيم لما يمثله من اعتداء على اختصاص القضاء المدني في مواد الحييزة . وإن مقتضى ذلك ولازمه أنه يتعين على محكمة القضاء الادارى أن تبحث ظروف الحال بالنسبة الى كل قرار يصدر من النزيلة العامة في مسائل الحييزة لتبين ما اذا كان القرار قد

ضد في حدود ما تقتضيه النية العامة ، وأن النتيجة التي انتهت إليها
مستندة استخلاصاً من وقائع صحيحة تتجها مادياً وقانونياً .
فيكون القرار قائماً على صحيح سببه ، إذ أنه ليس كل قرار تصدره النيابة
العامة في مثل منازعات الحيازة يعد غصباً لاختصاص القضاء المدني
بها حسبما سبق بيانه .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك وقامت واضحة النزاع بينهما رئيس نيابة
سيناء الكلية قد أصدر قراراً في الشكوى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٩ إداري
العرش - والمؤيد من السيد المحامي العام يتكهن (.....)
من الانتفاع بالأرض موضوع النزاع في مساحات مختلفة حيازة لكل منهم ،
والتي كانت موضوع منازعه بينهم ، ويمنع تعرض الغير لهم في هذه الحيازة
وعلى المتضررين اللجوء إلى القضاء إذا شاؤوا وقد تعرض المدعى -
(.....) للمطعون ضده الرابع - (.....) في حيازته للأرض
السابق صدور قرار المحامي العام رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٩ بشطبها ، بدعوى
حيازته لها من وقت شرائه لها من المدعو (.....) . وأذ عرض
الأمر على المحامي العام بالمحضر رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨٢ . والمعلنة للحقبة به
بتاريخ ١٩٨٢/١/١٢ . تثبت منها عدم حيازة الشاكى - المدعى - للعين
بموضوع المنازعة وحيازة المشكو فيه (.....) لها ومن ثم أصدر
قراره المطعون فيه بتأكيد قراره السابق بحماية الحيازة الظاهرة لواقع اليد
الفعلية دون أن يقال من ذلك ما ادعاه الشاكى من حصوله على الحكم رقم ٩٢
لسنة ١٩٨١ . من محكمة شمال سيناء بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر بين
الشاكى - المدعى - والباع له ، (.....) إذ أنه لا يثبت الحيازة
لغير واضح اليد الظاهر - وهو ما تلتزم النيابة العامة بقراره باعتباره
الحال الواقعة عند نشوء المنازعة حول الحيازة ويقرر وضع يد الحائز ويمنع
تعرض الشاكى له .

ومن حيث أن الثابت بما تقدم أن حقيقة الأمر لا تعدوا أن تكون تعرضاً
من المدعى في الدعوى التي صدر فيها الحكم الطعن للمطعون ضدهم من

الرابع انى السلسل في حيازتهم للارض موضوع النزاع وهو اعتداء بالتالى على الحيازة الظاهرة لواضعى اليد الفعلين مما يتعين معه دفعه ومنعه وازالة اثره . ولا ريب في اختصاص النيابة العامة بمنع تعرض المذكور لمدعى عليهم بما يعرضهم عن استمرار الانتفاع بحيازتهم الظاهرة . وهو وثائقه في الالتجاء الى القضاء المدنى للفصل فيما حق بالحيازة وفق مسندها من القانون والاوراق واذا صدر القرار المطعون فيه بذلك فانه يكون قرارا صحيحا صدر من مختص باصداره وقام على صحيح سببه في الواقع والقانون ويضحي الطعن فيه خليقا بالرفض .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك فانه يكون قد صدر بمخالفة لاحكام القانون . وبناء عليه اخطأ في تطبيقه وتاويله مما يتعين معه القضاء بالغائه وبرفض الدعوى .

ومن حيث ان الدعوى مهية للفصل فيها ومن ثم فان من مقتضيات حسن سير العدالة تصدى المحكمة لها والفصل فيها بما يتفق مع احكام القانون دون حاجة لاعادتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا بهيئة اخرى كما جاء بصحيفة طعن هيئة مفوض الدولة .

وحيث ان من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها طبقا لاحكام المادة (١٨٤) مراقعات .

(طعن ١٤٩٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٢/٧/١٩)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

الأثر المترتب على الحكم الصادر بعدم اختصاص النيابة بإصدار قرار
في صدد الحيابة .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

يقضى الحكم الصادر بعدم اختصاص النيابة العامة بإصدار قرار في
صدد الحيابة هو العوكة بأطراف النزاع لى ذات الوضع السابق على صدور
قرار النيابة العامة الذى دون ان تكون النيابة العامة مطلوبة بإصدار قرار
آخر بالتمكين من عين النزاع ، ولا تمتد النيابة العامة مخطئة اذا لم تصدر
قرارا بذلك ولا تقزم بتعويض المضرور من عدم التمكين من الحيابة لهرماته
من الانتفاع بالدين موضوع النزاع لانه لا لزام على النيابة العامة بإصدار قرار
بتمكين المضرور من الدين موضوع النزاع لو اخلاء العين من أى حائز لها
لان ذلك يخرج عن اختصاصها .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من وثائق الدعوى رقم ٢٩٩ لسنة ٢ ق سالفه
الذكر - وجود نزاع على الشقة محل النزاع بين المطعون ضده وبين السيدة/
(.....) التى كانت تحوز هذه الشقة بموجب عقد ايجار مغرؤش
من المستأجر الاسلى (.....) الموجود خارج البلاد . وتقدمت

السيدة المذكورة بالشكوى رقم ٢١٦٤ لسنة ١٩٨٠ الى النيابة العامة التي
ترورت تمكينها من الشقة . وقد صدر الحكم في الدعوى رقم ٢٩٩ لسنة ٢ ق
بالغاء هذا القرار لعدم اختصاص النيابة العامة باصداره ، ومقتضى هذا
الحكم هو المودة باطراف النزاع الى ذات الوضع السابق على صدور القرار
الملغى دون ان تكون النيابة العامة مطالبة باصدار قرار بتمكين المطعون ضده
من الشقة ، ومن ثم اذا هي لم تصدر قرارا بذلك فلا تعتبر مخطئة ولا تلتزم
بتعويض المطعوم ضده عما أصابه من ضرر بسبب عدم تمكينه من الحيازة
وحرمانه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع ، فضلا عن انه لم يكن يجوز
الشقة اذا كانت في حيازة مستأجرها الاصلى الذى أجراها بدوره لأخرى حال
تواجده خارج البلاد . وليس امام المطعون ضده لاستعادة حيازته للشقة
سوى اللجوء الى القضاء المدنى المقتضى بدعوى الحيازة او بدعوى
نسخ العلاقة الإيجارية ، فان تقاعس عن ذلك فلا سبيل الى الزام الادارة
بتعويض ما عسى أن يكون لحقه من اضرار بسبب تقصيره ، ولا يفر ما تقدم
ما جاء بدفاع المطعون ضده من انه لم يطلب تمكينه من حيازة الشقة
المتنازع عليها وان الحكم بالغاء قرار النيابة العامة بتمكين السيدة/
يقتضى عودة الحالة الى ما كانت عليه قبل قرار النيابة بالتمكين وان الشقة
قبل هذا القرار كانت خالية بشهادة الجيران من سكان العمارة حسبما
جاء بحضور معينة الشرطة - ذلك لان النيابة العامة لا اختصاص لها
في هذا الصدد على النحو السالف بيانه . ومتى تبين انه لم يكن على
النيابة العامة التزام قانونى حتى باصدار قرار بالغاء قرارها المحكوم
بالغائه الغاء مجردا وانه لا الزام عليها ايضا باصدار قرار بتمكين المطعون
ضده من الشقة موضوع النزاع او اخلاء الشقة من أى حقلز لها
لان ذلك يخرج عن اختصاصها . فلا يسوغ القول بقيام خطأ في جنبها
يروجب مسئوليتها عن تعويض المطعون ضده ، وهو ما ذهبت اليه هذه
المحكمة في الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ ق عليا ضد الحكم الصادر في
الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق . من محكمة القضاء الادارى بالمصورة بجلسة
١٠/٣/١٩٨٢ بالغاء القرار السلبى بالمتنازع الطاعنين عن تنفيذ الحكم
الصادر في الدعوى رقم ٢٩٩ لسنة ٢ ق ويلزامها بتعويض المطعون ضده

بمبلغ خمسمائة جنيهه والمصروفات . حيث قضت هذه المحكمة بجلسة ١٩٨٦/٢/٨ في الطعن المشار اليه بالفناء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده بالمصروفات استنادا الى ان هذا الحكم قد خالف صحيح حكم القانون . وهو الحكم الذي يستفد المطعون ضده الى ان عدم تنفيذ الحق به الاضرار التي حكم له الحكم المطعون فيه بالطعن المائل بالتعويض عنها واذا استند الحكم المطعون فيه بالطعن المائل في تعويض المطعون ضده الى قيام ركن الخطا في جانب الادارة بلتناعها من تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق . المشار اليها ، فانه فضلا عن ان هذا الحكم قضى بالفناء بالحكم الصادر في الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٩ ق عليا على النحو السابق بيانه — فان خطأ جهة الادارة في هذه الحالة لم يترتب عليه اى ضرر للمطعون ضده على عكس ما ذهب اليه الحكم محل الطعن المائل مما يعتبر معه هذا الحكم مخالفا لصحيح حكم القانون .
بتعين الحكم بالفناء .

(طعن ٣١٨٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٩)

خاتم شعار الجمهورية

خاتم شعار الجمهورية

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

عدم جواز وضع خاتم شعار الجمهورية الخالص بوزارة الإسكان لاعتماد توقيع رئيس الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي على الشهادات والأوراق الخاصة بالاتحاد التي تتطلب الجهة المرسلة اليها اعتمادها بخاتم شعار الجمهورية .

الفتوى :

ثار التساؤل بشأن مدى جواز ختم الأوراق والشهادات الخاصة بالاتحاد التعاوني الإسكاني بخاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الإسكان .

وتنطص وقائع الموضوع — حسبما يبين من الأوراق — « ان السيد المستشار رئيس الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي كان قد طلب العرض على السيد وزير الإسكان والمرافق لاعتماد توقيع السيد رئيس الاتحاد على الشهادات — والأوراق التي يقتضى الأمر اعتمادها وختنها بخاتم شعار الجمهورية وأوضح ان المقصود هو اعتماد توقيعها على الشهادات والأوراق التي تتطلب الجهة المرسلة اليها اعتمادها بخاتم شعار الجمهورية ، ومثل لها استمارة بيان برتب احد العاملين بالاتحاد تطلب وزارة التعليم العالي اعتمادها بخاتم شعار الجمهورية ويعرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارتى الإسكان والتعمير انتهت بفتاواها رقم ١٤٣٧ المؤرخة ١٠/١٠/١٩٨٦ الى ان علاقة السيد وزير الإسكان والتعمير والمرافق بالاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي هي ولاية ادارية لا تخول له اعتماد الأوراق والشهادات

المصادرة من الاتحاد المذكور وختمها بخاتم شعار الدولة إلا أن السيد المستشار رئيس الاتحاد طلب بكتابه رقم ٢٦٣ المؤرخ ١٩٨٦/١٢/١٧ إلى وزارة التعمير والإسكان إعادة عرض الموضوع على إدارة الفتوى المذكورة بدعوى أن المادة ٨٣ من قانون التعاون الإسكاني رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ لم تكن تحت نظرها عند اقتلاعها السابق ، فضلاً عن أن العمل قد جرى في الاتحاد التعاوني الإسكاني ذاته والاتحادات التعاونية المماثلة التصديق على توزيع رئيس بالاتحاد ووضع ختم الوزارة عليها .

ولدى إعادة بحث الموضوع على إدارة الفتوى فقد ارتقت عرضه على اللجنة الثانية لقسم الفتوى التي قررت بجلستها المنعقدة ١٩٨٧/١/١٠ أخالته إلى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ولائحته وعموميته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني حيث ينص في المادة السادسة منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

١ - بالوزير المختص : الوزير المختص بالإسكان .

٢ - بالجهة الإدارية المختصة : الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان .

٣ - بالاتحاد : الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي . « وتنص المادة ٦٦ من قانون التعاون الإسكاني على أن تعني وحدات التعاون الإسكاني من :

١ -

٥ - الرسوم المستحقة على العقود والمحركات المتعلقة بتأسيسها أو تعديل نظامها الداخلي وشهرها ورسوم التصديق على التوثيقات

بالنسبة للمعتود والمحركات المذكورة ورسوم التأثير على الفخار وتوثيقها
وختمها .

وتنص المادة ٧٦ من هذا القانون على أن « يعد الاتحاد نظامه
الداخلي ويصدر به قرار من الوزير المختص بقاء على عرضه بالجهة الإدارية
المختصة مشفوعاً برأيها .

وتنص المادة ٨٢ على أن « يتولى الوزير المختص بالنسبة للاتحاد
جميع الاختصاصات المقررة للجهة الإدارية المختصة في هذا القانون » .

وتنص المادة ٨٦ على أنه « للجهة المختصة حتى التفتيش والتوجيه
ومراجعة القرارات الصادرة من وحدات التعاون الإسكاني ، ولهذه الجهة
بقرار مسبب أن توقف ما يكون منها مخالفاً لأحكام هذا القانون أو اللوائح
الصادرة تنفيذاً له » .

وتنص المادة ٨٧ على أنه « للجهة الإدارية المختصة بعد موافقة
الاتحاد استقالتها العضوية من عضو مجلس الإدارة في وحدات التعاون
الإسكاني في الحالات الآتية :

(١)

كما استعرضت الجمعية العمومية قانون رقم لسنة بشأن
شعار جمهورية مصر العربية وختمها والذي ينص في المادة (٢) منه على أن
« يستعمل شعار الجمهورية في المحركات والحفلات الرسمية » . كما تنص
المادة (٣) من هذا القانون على أنه لا يجوز استعمال شعار الجمهورية
للأغراض التجارية والصناعية أو في اللوحات والاعلانات ونحوها من الأوراق
العربية الا باذن خاص يصدر من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على أنه « تنقض خاتم الجمهورية
على أختام الوزارات والمصالح العامة المختلفة ، مع ذكر اسم الوزارة
أو المصلحة ذات الشأن بين حقتي الإطار الدائري .

وحيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع في قانون التعلون الاستهلكتى المشار اليه قد ناط بالوزير المختص بالاسكان - بالنسبة للاتحاد التعلونى المركزى - مباشرة جمع الاختصاصات المقررة للجهة الادارية المختصة في هذا القانون والهيئة العامة لتعلونيات البناء والاسكان ، وكلفت هذه الاختصاصات ضحصر في مباشرة الرقابة على الاتحاد وأعماله وذلك من خلال ابلاغه بمحضر جلساته واجتماعات جميعاته العمومية والقرارات التى تصدر فى اى منها ومتابعة خططه والقيام بالتفتيش والتوجيه ومراجعة القرارات الصادرة منه ووقفها متى قدر ذلك ، واسقاط عضوية اعضاء مجلس ادارته فى الحالات المنصوص عليها فى القانون - سالف الذكر . الامر الذى يبين منه ان علاقة الوزير المختص بالاسكان بالاتحاد المشار اليه تدخل بهذه المثابة فى نطاق الوصاية الادارية ولا تندرج فى مضمار السلطة الرئاسية ، ومن ثم تتحدد هذه السلطة الوصائية التى يمارسها الوزير على الاتحاد بالاطار المرسوم لها فى القانون والتى لا تمتد الى اعتماد الأوراق والشهادات الخاصة بالاتحاد او الصادرة منه .

ومما يؤكد هذا النظر ان شعار الجمهورية الذى يتضمن خاتم الوزارة لا يوضع تطبيقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الا على المحررات الرسمية وعلى المحررات التى يقوم بتحريزها موظف علم مختص وفقا لأوضاع مقررده وهو ما يتخلف فى شأن أوراق الاتحاد سالف الذكر والشهادات الصادرة منه حيث لا يقوم بتحريزها موظف علم مختص ولا تحرر وفقا لأوضاع مقررده .

ولا يغير مما تقدم القول بلن العمل جرى فى الاتحاد سالف الذكر فى الاتحادات التعاونية المقتلة على ختم الأوراق والشهادات الخاصة بالاتحاد بخاتم الوزارة المختصة ذلك لان الواقع العملى لا يقوى على الخروج على احكام القانون ولا يجوز مخالفتها .

ذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
وضع خاتم شعار الجمهورية الخاص بوزارة الاسكان لاعتماد توقيع رئيس
الاتحاد التعاونى الاسكنى المركزى على الشهادات والاوراق الخاصة بالاتحاد
التي تتطلب الجهة المرسله اليها اعتمادها بخاتم شعار الجمهورية .

(ملف ١١٧/٢/٧ — جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

— ٢٢١ —

خبر

اولا — مدى جواز تطبيق احكام قوانين تصحيح لوضاع العابدين
المتدين بالدولة والقطاع العام على الخبراء بالحكم .

ثانيا — خبر من اصحاب المائات

ثالثا — خبر من

أولاً — مدى جواز تطبيق احكام قوانين تصحيح لوضاع المبلين
الذين بالدولة والقطاع العام على الخبراء بالحكم .
قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المواد ١٩ و ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم
الخبراء امام جهات القضاء استهدف المشرع من تدرج وظائف الخبراء ان يكون شغل
الوظيفة الأعلى وهنا بالتكسب المثل خبرة في الوظيفة السابقة عليها و اثر
ذلك ان يضمن ان يكون العامل قد شغل الوظيفة الأدنى بصفة فعلية —
اساس ذلك ر — ان المشرع عندما اجاز التمييز راساً من الخارج فغير
في مدد الخبرة اللازمة للتمييز في الوظائف المختلفة واشترط ان تكون هذه
الحد قد قضت في العمل الفنى وغير انقطاع بالفرع الذى يتم الترشيع
لتمييز فيه .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم
الخبرة امام جهات القضاء تنص على انه « يكون ترتيب وظائف خبراء وزارة
المعدل على الوجه الآتى :

- ١ — وظيفة المدير العام .
- ٢ — وظيفة وكيل المدير العام .
- ٣ — وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الأولى وما يعادلها .

٤ — وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الثانية أو ما يعادلها .

٥ — وظيفة خبير أول وما يعادلها .

٦ — وظيفة خبير وما يعادلها .

٧ — وظيفة مساعد خبير .

٨ — وظيفة معاون خبير .

ويكون تقسيم المكاتب إلى درجات ومعالجة الوظائف المشار إليها بقرار
من وزير العدل .

وتنص المادة ٢٢ من القانون على أن يكون شغل وظائف الخبرة
بالترقية من الدرجة السابعة مباشرة وعلى ذلك يجوز أن يمين رأساً من
الخارج في وظيفة خبير أول أو ما يعادلها من يكون قد أمضى في عمله الفني
ويغير انقطاع بالفرع الذي يرشح للتمين فيه ست سنوات للتمين في
وظيفة خبير أول أو ما يعادلها واثنى عشرة سنة للتمين في وظيفة خبير
أول أو ما يعادلها .

وتنص المادة ٢٣ من القانون المشار إليه على أن تكون الترقية في
وظائف الخبرة على أساس الأهلية مع مراعاة الأقدمية .

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص السابقة أن المشرع عندما عدهد
وظائف الخبراء يتدرج بهذه الوظائف من وظيفة معاون خبير إلى وظيفة المدير
العام مستهفاً أن يكون شغل الوظيفة الأعلى بعد أن يكسب العامل
خبرة في الوظيفة السابقة عليها وبطبيعة الحال يمين أن يكون شغل
الوظيفة الأدنى بصفة فعلية دلالة على ذلك أنه عندما اجاز التمين رأساً

من الخارج غاير في مدد الخبرة اللازمة للتعيين في الوظائف المختلفة بل وقضى أن تكون هذه المدد قد قضيت في العمل اتفنى وبغير انقطاع بالفرع الذى يتم الترشيح للتعين فيه ، مما يؤكد أن الخبرة الفعلية في الوظيفة الأدنى شرط من شروط التعيين في الوظيفة الأعلى سواء إكأن التعيين بطريق الترقية من الوظيفة الأدنى أو بطريق التعيين فيها من الخارج ، ووجه الخلاف فاصر على المدد اللازمة لشغل الوظيفة فهي سنوات معينة بالنسبة للمعينين راسا من الخارج ، وأما من يتم ترقيتهم من بين العاملين فغير متروك للسلطة التقديرية للإدارة .

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام قوانين تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أنها تمثل خروجاً على مبدأ التسام التفاضى بمراعاة الوظيفة وشروط شغلها وليس ظروف الموظف المؤهل الحامى عليه ومن ثم قضت بالخصاص بترقيات افتراضية على أساس المؤهل الجامد لـ عليه الموظف ومدد الخدمة سواء الكلية منها أو البينية ، ومن ثم لا يجوز أن يترتب على تطبيق هذه القوانين الإخلال بنظم التوظيف التى تقوم على أساس الوظيفة وضرورة توافر شروط معينة لشغلها وتحديد مسؤوليتها وتنظيم أمور شغالها من حيث تعيينهم وترقيتهم وتادبتهم وكيفية ممارستهم لأعمالهم مما يقرب بين هذه النظم والكدرات الخاصة التى لا تنطبق عليها هذه القوانين ، وعلى هذا الوجه إذا ما كانت هذه القوانين قد طبقت على الخبراء الناجمين لوزارة العدل ، فلا يجوز ترتيبها على تلك الإخلال بالأحكام الأساسية التى تنظمهم والنصوص عليها فى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ومن ثم لا يترتب على ترقيتهم الافتراضية التى ثبت طبقاً لقوانين تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة إخلال الوظائف المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بحكم اللزوم وأما يتمين مراعاة أحكام القانون الأخير ومنها ضرورة أن يشغل العامل الوظيفة الأدنى بصفة مؤقتة للمدة التى تقررها جهة الإدارة قبل ترقية إلى الوظيفة الأعلى .

ومن حيث أن الطاعن يطلب اسناد وظيفة خير اول ثم وظيفة رئيس مكتب استنادا الى أنه وقد سويت حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستحق الدرجة الخامسة ثم الرابعة ، فإنه يتمتع بحكم اللزوم اسناد هذه الوظائف اليه من تاريخ ترقيته الى الفئة المسلية ، واذ كان هذا الطلب لا يستند الى اساس سليم من القانون لان مقتضاه ان تستند اليه وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الثانية دون ان يقتضى في وظيفة خير اول من تاريخ ترقيته الى الدرجة الخامسة افتراضيا مما يخل وكما سلف القول بنظام ترتيب الوظائف الصادر به القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، ويصادر حق الجهة الادارية في اسناد الوظيفة اليه في الوقت الذي تراه ملائما.

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلبات الطاعن فإنه يكون قد أصاب الحق في قضائه وصدر متقنا مع احكام القانون ، ومن ثم يكون الطعن على غير اساس سليم من القانون ومن ثم يتمتع الحكم بقبوله شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١١٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)

ثانياً — خبر من أصحاب المعاشات

قاعدة رقم (١٩٦)

المبحث :

لا يجوز استناد اختصاصات تنفيذية للخبر الذي يتم التعاقد معه بعد
سن الستين .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المقودة بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨ واستعرضت المادة ١٤ من نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص
على ان « يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والاجانب ولان ينتمون
بأعمال مؤقتة عارضة او موسمية وللعاملين المتدرجين وذلك بقرار من الوزير
المختص بالتقنية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية »
واستعرضت المادة ٩٥ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٣ التي تنص على ان « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين
وذلك ببراعة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بصدار قانون التأمين
الاجتماعى والقوانين المطلة له .

ولا يجوز خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة » .

كما استعرضت الجمعية احكام قرار الوزير المختص بالتقنية الادارية
رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين العامل بالقرارين
رقمى ٢٣٢٥ لسنة ١٩٨٢ و ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذى نصت ملحقه رقم ١ على ان

« يعمل في شأن توظيف الخبراء الوطنيين بالأحكام الواردة في هذا القرار بتسري أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار » وتنص مادته رقم ٢ على أن « يكون توظيف الخبر بطريق التعاقد من بين ذوى الخبرات والتخصصات النادرة التي لا تتوافر في أى من العاملين بالجهة وذلك في حدود الاعتمادات المالية المدرجة بوازنة الوحدة وبشرط ألا تجاوز سنة ستين علما .

ومع ذلك يجوز تعيين الخبراء بعد سن الستين لأداء مهمة محدودة لا تجاوز مدتها سنة .

ولا يجوز أن يستند إلى الخبر أية اختصاصات بإصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية .

ومما ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حظر مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة ، ونلط في ذات الوقت — بالوزير المختص بالتنمية الإدارية بناء على عرض لجنة شؤون الخدمة المدنية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب وأن يقومون بأعمال مؤقتة ، وتنفيذا لهذا التفويض التشريعي أصدر الوزير المختص بالتنمية الإدارية قراره سالف البيان الذى حظر فيه بنفس صريح قطعى أن يستند إلى الخبر الذى يعين بطريق التعاقد — باعتباره من ذوى الخبرات النادرة أو لأداء مهمة محددة — أى اختصاصات بإصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية ، وهذا الحظر فضلا عن صدوره في حدود التفويض التشريعي المشار إليه فلا يستند في حقيقته على ما قضى به المشرع في المادة ٩٥ سالفه البيان من حظر مد الخدمة بعد السن المقررة لانتهاء ، إذ أن تعيين الخبر بعد هذه السن مع استناد اختصاصات تنفيذية له يفتوى بلا شك على الالتفات حول الحظر الصريح الذى فرضه المشرع في المادة ٥ ومن ثم استمرار استناد الوظيفة بجميع اختصاصاتها التنفيذية إلى العامل رغم بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وهو امر يتعارض مع مبدأ حظر مد الخدمة الذى اعتقه المشرع كما سبق .

ولما كان نظام توظيف الخبراء الوطنية سالف البيان يخاطبه جميع الجهات التي يسرى عليها نظام الممارين العاملين بالدولة ومن ثم يتعين على هذه الجهات التقيد بالحكم هذا النظام باعتباره صادرا عن السلطة التي فوضها المشرع في وضعه وفي حدود هذا التفويض ، فلا يجوز الخروج عن هذا النظام ولو من سلطة اعلى من السلطة مصدرة النظام ليس فقط لانه من المستقر عليه انه اذا ما فوض المشرع سلطة ما في اتخاذ اجراء او تنظيم معين فلا يجوز لسلطة اخرى اعلى في سلم التدرج الوظيفي ان تقولى تعديل ما تضمنه السلطة الأدنى من تنظيم لتعارض ذلك مع قواعد الاختصاص التشريعي بل لأن طبيعة النظام القانوني القائم لتوظيف العاملين تأتي — بعد حظر مد الخدمة بعد سن الستين ان يستند للخبر المعلن بمعد هذه السن اختصاصات تنفيذية .

النتائج :

انتهى رأي الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اسناد اختصاصات تنفيذية للخبر الذي يتم التعاقد معه بعد سن الستين .

(ملف رقم ٧٥٢/٢/٨٦ في ١٦/١١/١٩٨٨)

قائمة رقم (١٩٧)

المقدمة :

تعتبر العلاقة التي تربط الخبراء من أصحاب المهنات الذين تقل سنهم عن الستين والمتعلقين مع وزارة التعمير والمجمعات الجديدة والسكان والمرافق العمر في مجالات التعمير علاقة عمل يخضع ما يتقاضونه من ائتماع لاستقرارات التلبيين الاجتماعى .

الفصل :

نار البحث في شأن طلب الرأى في مدى اعتبار العلاقة التي تربط الخبراء المتعلقين مع الجهاز المركزى للتعمير علاقة عمل من عدمه .

وحاصل : الواقع — وفقا للمستفاد من الأوراق — أن الجهاز المركزى للتعمير التابع لوزارة التعمير والمجمعات الجديدة واستصلاح الاراضى يعمد الى بعض المكاتب الاستشارية وبعض الخبراء الوطنيين من قوى الخبرة النادرة والكتابة باجراء البحوث والدراسات المتعلقة بنشاط التعمير وذلك بموجب عقود تبرم بين وزارة التعمير وبين هؤلاء الخبراء تحدد فيها المهمة المطلوب إنجازها والائتماع المتفق عليها مع تحديد أسلوب سددها . وبالنظر الى أن بعض هؤلاء الخبراء من أصحاب المهنات الذين تقل سنهم عن الستين ، فقد نار التساؤل حول مدى اعتبار العلاقة التي تربطهم بالجهاز علاقة عمل وخضوع ما يتقاضونه لاستقرارات التلبيين الاجتماعى . وتدررات وزارة التامينات أن هذه العلاقة تتحقق معها تسمية الخير لجهاز التعمير . ومن ثم ، فانها تعتبر علاقة عمل وبالتالي يخضع ما يستحق للخير من مبالغ طبقا للتعائد المبرم معه لاستقرارات التلبيين الاجتماعى بما يترتب على ذلك

من آثار . وقد طلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٩٠ فبين لها أن القانون المدني نص في المادة ٦٧٤ منه على أن « عقد العمل هو الذي يعتمد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يعتمد به المتعاقد الآخر . وإن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتصير ينص في المادة الثالثة منه على أنه « يجوز لوزير الإسكان والتعمير عند الضرورة التعاقد بصفة مؤقتة مع الأجانب ... كما يجوز التعاقد بصفة مؤقتة مع المصريين ذوي المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة للعمل في مجال التصير دون التقيد بنظام المبلين المدنيين بالدولة أو القطاع العام وتسرى عليهم الأحكام والشروط الواردة في مفوضهم » وإن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التلبيح الاجتماعي ينص في المادة ٢ منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على المبلين من الفئات الآتية :

١ - المبلون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العلمية والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام » وفي المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه « إذا أعيد صاحب المعاشي إلى عمل يخضمه لأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ إعادته للعمل ، وذلك طوال مدة خضوعه لأحكامه » .

كما استعرضت الجمعية العمومية أحكام العقود التي أبرمتها وزارة التصير مع عدد من الخبراء في هذا الشأن وهي العقود المبرمة مع الدكتور / على السلي و المهندس / إبراهيم نجيب والمهندس / حسن محمد حسن ، وتبين لها أن هذه العقود تم إبرامها استناداً إلى أحكام القانون

رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه . وعهدت الى الخبرة بهم استشارية محددة ولادة سنة لكل منهم لقاء اتمل بسفوية تصرف على اتمل شسوية واخذ في الاعتبار عند تصديقها ان التمسد لا يقتضى تفرغ الخير وانه يظل محتفظا بمعايشه - اذا كان قد سبق تقرير معاش له - وتضمنت هذه العقود أيضا النص على حق أى طرف فيها في انتهاء العقد . وبالإضافة الى ذلك فقد تضمن العقد المبرم مع الدكتور / على التمسلى النص على مسئوليته الشخصية عن تنفيذ العقد وعدم جواز تنازله عنه أو ائبة غيره في التنفيذ مع تحله جميع الأخطاء الفنية والمخالفات القانونية عند التنفيذ ، الى جانب تعهده ، بعدم الإخلال بسر المهنة وإقامة أو استخدام البيئات التى يحمل عليها اتمام العمل .

ولستخلصت الجمعية العمومية من ذلك جميعه ان المشرع في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه عهد الى وزير التعمير بسلطة التعاقد بسفة مؤقتة مع الخبراء المصريين من ذوى المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة بفرض الاستفادة من خبراتهم في مجالات التعمير على أن تحكم العلاقات بينهم الأحكام التى ترد في عقودهم دون تقييد بأحكام قوانين العاملين المدنيين في الدولة وفي القطاع العام . وأنه بموجب هذه السلطة فقد تعاقدت الوزارة مع السادة الخبراء المذكورين .

ومن حيث أنه في مجال تحديد الطبيعة القانونية وتكييف العقود المشار اليها للوقوف مع مدى اعتبارها عقود عمل من عديمه ، فان المشرع اذ نص في القانون المدنى (مادة ٦٧٤) على أن عقد العمل هو عقد يتم بمقتضاه العليل بأن يعمل في خدمة رب العمل وتحت إدارته واشترافه مقابل أجر يدفعه الآخر ، فإنه يكون قد تطلب توافر عناصر ثلاثة في العقد لاعتباره من عقود العمل وهى عنصر العمل ، وعنصر الأجر وعنصر التبعية .

ومن حيث أنه بترجمة أحكام العقود المثلر إليها بين أن عنصر العمل واضح فيها من خلال تحديداتها لهاام استشارية محددة تكلف بها الوزارة الخبير وتتفق مع خبرته ومكانته . وكذلك فإن عنصر الأجر الثابت اذ تصدد ببلغ سنوي يدفعه على اتصال شهرية أى بصفة دورية منتظمة دون ارتباط بانجاز أعمال معينة مما يكشف عن توافر علاقة العمل اذ تفترض هذه العلاقة ان العامل يضع نفسه تحت تصرف رب العمل ويستحق الأجر اعتباراً من تاريخ استلامه العمل ولو لم يوكل إليه عمل يقوم به فعلاً .

ومن حيث أنه عن عنصر التبعية ، فمن المقرر أنه العنصر الأساسي في عقد العمل وهو الميز له عن غيره من العقود . والمقصود بالتبعية هنا : التبعية القانونية أى التبعية التى فرضها القانون والتي تتمثل في قيام العامل بتأدية العمل لحساب رب العمل وتحت إدارته وإشرافه ويكون لرب العمل توجيه العامل فيها يؤديه إليه من أعمال وفى طريقة أدائه فيصدر إليه التوجيهات ويلتزم العامل بتنفيذها والا اعتبر مقتصراً فى عمله . ومن ثم تفترض هذه التبعية وجود نوع من الاشراف لأحد المتعلقين على المتعلق الآخر يتجسد فى حق رب العمل فى توجيه العامل وملاحظته أو رقابته فى أثناء العمل مع التزام العامل بهذه التوجيهات .

ولما كان الثابت أنه ولئن كانت التبعية فى العقود المبرمة مع الخبراء المذكورين ليست تبعية فنية تضع العامل مباشرة تحت تصرف رب العمل ، اذا ان الخبير فى هذه العقود يظل محتفظاً بحقه فى أداء مهمته الفنية وفقاً لتقديره وتغييره الظنى الخاص الا أن التبعية القانونية تعد متوافرة فى صورتها الادارية والتنظيمية والتي تسمح للوزارة بالتدخل فى تحديد نوعية العمل المطلوب وظروف وضوابط أدائه وفقاً لما تقدر مناسبته .

وتبعا لذلك جميعه تكون عناصر عقد العمل قد توافرت في العقود المبرمة مع الخبراء المذكورين ، فتعد العلاقة التي تربطهم بالوزارة علاقة عمل ، ومن ثم تسرى عليهم احكام قانون التأمين الاجتماعى .

النتائج :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار العلاقة التي تربط الخبراء من اصحاب المهنات الذين تقل ستهم من السنين والمتقاعدين مع وزارة التعمير والجمععات الجديدة والامسكن والرفاق العمل في مجالات التعمير علاقة عمل فيخضع ما يتقاضونه من اتعاب لاستراكت التأمين الاجتماعى .

(فتوى رقم ٢٨٢/١/٨٦ جلسة ١٩٩٠/١/٢)

قائمة رقم (١٩٨)

المبدأ :

١ - التزام محافظة الشرقية في تصاقدها مع بعض الأفراد المميل بمشروعات المحافظة المشاة ضمن أنشطة الخدمات بها بإحكام قانون نظام العاملين المنيع بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات (التي) له شأن قرار وزير التهيئة الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم توظيف الخبراء الوطنيين .

٢ - عدم جواز التماقد وفقا لأحكام قرار وزير التهيئة الإدارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ مع من سبق أحاقه الى المعاش طبقا للمادة (٩٥) مكررا من نظام العاملين المنيع بالدولة .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة (٣٧) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أنه « ينشئ المجلس الشعبي المحلي للمحافظة حسابا للخدمات والتقنية المحلية تتكون موارده من :

١ - الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح

هذا الحساب .

٢ - ارتاح المشروعات الإنتاجية التي يمولها الحساب المذكور .

كما تنص المادة (٣٨) من القانون ذاته على أن : « تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية بالحفظة وفقا لما يقرره المجلس الشعبي البلدي في الأغراض الآتية :

١ - تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية ونقايا خطة بلدية يتم توزيعها واعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة .

٢ - استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المخرجة لها في موازنة الحفظة لتتمثلها وإنشاء المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية .

٣ - رفع مستوى أداء الخدمات العامة المحلية .

٤ - الصرف على الخدمات العامة الحيوية المحلية .

ويصير بتطبيق حساب الخدمات والتنمية قرار من المحافظ المختص وتقبل أموال هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات . وهذا يقتضي بالتفصيل والصرف والرواية ، ولا بد من ملاحظة أن هذا الحساب إلى الخزنة العامة » .

والذين مما تقدم أن المشرع أقام إنشاء حساب بلدي بالخفظة لتحويل المشروعات الإنتاجية ، والخدمات المحلية التي تقام وفقا لخطة معينة يتم اعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة ، ويؤثر من خلال موارد الأموال اللازمة لاستكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المخرجة لها في موازنة الحفظة لتتمثلها . وقد يرى هذا الحساب والمشروعات التي يمولها مندمجين في كيان الحفظة وتخصيتها فلم يميزها

القانون باعتبارها مجموعة من الأموال لا تلخذ شكل الشركة أو المؤسسة أو الجمعية بنص خاص ينفي عليها شخصية اعتبارية مستقلة وفق ما استلزمته المادة ٥٢ من القانون المدني التي يجرى نصها على أن « الأشخاص الاعتبارية هي :

١ - الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والادارات والمسلح وغيرها من المنشآت المدنية التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

٢ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمتتضى نص في القانون .

وبعد ذلك أن التشريعات التي يولها حساب الخدمات تظل جزءا من كيان المحافظة لا تنقسم عنها بشخصية مستقلة تفسرى بهذه المسألة على علاقة التوظيف بها - والتي لم تترد ينظم وظيفي متميز - ما يسرى على سائر وحدات الإدارة المحلية فتتظم تعلدها مع بعض العاملين الذين بلغوا السن المقررة لانتهاؤ الخدمة لاجلهم قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات المنفذة له شأن قرار وزير النضية الادارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ ينظم توظيف الخبراء الوطنيين . لما العاملون المدنيون الذين انتهت خدمتهم بالاحالة الى المعاش المبكر وفقا للمادة ١٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فلا يتبقى لهم التمتع على العمل بهذه التشريعات التي تحد في حقيقتها وعلى ما تقدمنا جزءا من الوحدة المحلية اى من الجهات الحكومية التي يحظر عليها وفق ما انتهت اليه الجمعية العمومية في فتاها المصادرة بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١ التمتع مع من سبق له التمتع بيزايا الاحالة الى المعاش المبكر وجرم بذلك من العودة الى الخدمة في الجهات الحكومية على أى وجه .

ذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - التزام محافظة الشرقية في تعاقدها مع بعض الأفراد للعمل بمشروعات المحافظة المنشأة ضمن أنشطة الخدمات بها ، بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات المنفذة له شأن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبزاء الوطنيين .

٢ - عدم جواز التعاقد وفقا لأحكام قرار وزير التنمية الإدارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه مع من سبق إحالته الى المعاش طبقا للمادة (٩٥) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة عملا بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

(فتوى ٢٧٢/١/٥٤ جلسة ٢/١٥/١٩٩٢)

ثالثا — خبر مثن

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

المادة (٢١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية — خول المشرع سلطة بحث طلب اعادة القيد في سجل الخبراء الممنين الى اللجنة القصوى عليها بالمادة (١١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ — تختص اللجنة ببحث الطلب المقدم من صدر قرار تلخيص بحو اسمه — البحث يكون تساهلا لحالة الطلب وقت مزاولة المهنة او بعد حو اسمه من السجل في ضوء البيانات والمعلومات التي تطئن اليها اللجنة بناء على السلطة التقديرية المخولة لها في هذا الشأن — متى وجدت اللجنة ان عودة الطاب لمزاولة المهنة يسوء اليها ويزعزع الثقة في المشتغلين بها فلا تنزيب عليها ان رفضت الطلب — رد الاعتبار في الاحكام الجنائية الصادرة في جرائم السرقة والتصب والتزوير والشروع في ارتكابها او خيانة الامانة لا يكفي لتحقيق شرط حسن السمعة الواجب توافره للتيد في سجل الخبراء الممنين .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والتصوير في التسيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تحصيل الوقائع على

الوجه التسلبي للثلاثة في الدعوى الأصلية ، فيقوم على أن الحكم لم يفرق بين القيد في السجل لأول مرة وفقا للمادة ١٠ من القانون رقم ١٩٥٧/١٠٠ وبين إعادة القيد وفقا لما نص عليه في المادة ٢١ ومن ثم اشتراط حصول الطاعن على المؤهل الجاهلي على الرغم من أنه كان قد أعفى منه عند تبينه لأول مرة بمقتضى المادة ٤٦

ومن ناحية أخرى فلم يتم وزنا للحكم الصادر من محكمة الجنائية ببراءته من المخالفات التي تهمس الالتماء وكلفت محلا لاتهله أمام مجلس التاديب وبذلك سلبت اللجنة في وصف الطاعن بذات المخالفات وقضى عنها اساءة استعمال السلطة في حين أنه كان يتعين إزاء الحكم الجنائي الصادر ببراءته وهو عنوان الحقيقة استقطب هذه المخالفات عند نظر طلب إعادة تبينه والبحث في مسلكه في الفترة التي تلت صدور قرار بحواسبه وحتى تقدمه بطلب إعادة تبينه وهي تزيد على اثني عشر عاما تدم عنها ما يثبت خلو صحيفته مما يسوء سمعته فتتحقق نواحي رد اعتباره بإعادة تبينه أخذاً بقصد الشارع من إيراد نص المادة ٢١ . يضاف إلى ما يقدم أن محضر لجنة إعادة القيد المؤرخ ١٩٨٢/٥/٢ والقسم من الحكومة تضمن أن مجلس التاديب حكم غيليبا بحواسب اسم الطاعن في ١٩٧١/١/٤ وأنه قد عارض فيه ورغم إعلانه بالجلسة لم يحضر ولم يرسل مندوبا عنه فقرر رئيس مجلس التاديب انعقد دون المجلس مجتمعاً بإصدار هذا القرار مخالفاً بذلك أحكام القانون رقم ١٩١٧/١٠٠ الذي نص في المادة ١٨ على كيفية تشكيل مجلس التاديب واشترط لصحة انعقاده حضور جميع أعضاء ولصحة قراراته صدورها بأغلبية الآراء وأجاز في المادة ١٩ للحكوم عليه غيليبا للمعارضة في قرار مجلس التاديب وهو ما كان يقتضي إعادة نظر الدعوى أمام المجلس أما وقد صدر القرار في معارضته بين لا ولاية له في إصداره فيكون قراراً باطلاً ويستتبع ذلك بطلان جميع الأثر التي ترتبت عليه بما في ذلك القرار المطعون فيه والحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن تتطوع النزاع في الطعن هو بيان حدود سلطة اللجنة المنوط بها اعادة التقييد في سجل الخبراء المثمنين وفقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ١٩٥٧/١٠٠ في شأن بعض البيوع التجارية وتنص على أنه : يجوز ان صدر قرار تأنيبي بمحو اسمه ان يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١١) اعادة قيد اسمه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه . ويستفاد من ذلك أن القانون قد حول هذه اللجنة كامل السلطة في بحث طلب اعادة التقييد في السجل الذي يقدم من صدور قرار تأنيبي بمحو اسمه وذلك في ضوء ما يكشف لها من بيانات ومعلومات تستفيها من مصادرها وتكون محل انتقامها والطمئنتها لتقرر بمد هذا بحث مدى ملائمة اعادة قيد الطالب في السجل بناء على سلطاتها التقديرية في هذا الشأن عودته إلى مزاوله المهنة ما يسهل اليها ويزعزع الثقة في المشتغلين بها فلا تثريب عليها ان قررت رفض الطلب ولا يحد قيدا على سلطاتها هذه مضي المدة التي اشترطتها المادة ٢١ المشار إليها ، فشرط المدة على ما هو يتعلق بالطالب وليس مطلقا بسلطة اللجنة في بحثه . والثابت من الأوراق ان قرار اللجنة المطعون فيه استند أساسا إلى مسلك الطاعن أثناء مزاولته المهنة حتى صدر قرار مجلس التأنيب بمحو اسمه في ١٩٧١/١/٤ ويحول إلى الوقائع الثابتة المستمدة من مصادرها الرسمية دون غيرها مما ورد بمستندات انطاعن مطلقا بمزاولته المهنة في لبنان بعد محو اسمه حيث لم يعد خاضعا في هذا الشأن لمعيار وضوابط القانون المصري في مزاوله مهنة الخبراء المثمنين ويبين أن الأمور التي نسبت إلى الطاعن تظل بشرط أساسى لمزاوله المهنة ورد النص عليه استئصالا في البند (٢) من المادة ١٠ من القانون المشار إليه وهو أن يكون محبود السمرة ، فلا يخفى من ذلك الشرط رد الاعتبار في الأحكام الجنائية الصادرة في جرائم السرقة والنصب والتزوير والشروع في ارتكابها وخيانة الأمانة على ما نصت الفقرة (٤) من المادة المذكورة . ومن ثم تعد أخذ على الطاعن مسلكه الذي أدى إلى ادانته في جريمة استصدار شيك بدون رصيد فلحكم عليه غليبا بالحبس ثلاثة أشهر مع التعويض المؤتمت

والتكلفة في عام ١٩٧٠ واتهمه في جنائية اختلاس رسوم مسجلة اليه بصيفته في تسمية التيلة العامة رقم ١٢٥٨/١٦٦٩ - الجزة وعدم التزليه بالقواعد والاجراءات المتعلقة بالنشر عن الزاد واخطار مهنة الرقابة المختصة به وعدم سداده للرسوم المستحقة للخرانة العامة في المواعيد القانونية وذلك كله على انتقصيل الذي اوردته القرار المطعون فيه . ولا زيب ان ذلك يمس في الصميم صالح المهنة فتقواها التعامل في مجالات التجارة والائتمان والنقود الامر الذي يقتضى ان يتواءم فيمن يزاولها الامانة والشفقة والانتداب في اداء العمل والا اساء لسمعة المهنة واضرت المصلحة العامة ، فاذ كان القرار المطعون فيه قد بنى على هذا الاساس فانه يكون مردا صحيحا في القانون ويتمين من ثم رفض الدعوى المطالبة بطلب الغائه ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك فلا يكون محلا للطعن سواء من الوجه المتعلق باشرطه حصول الطعن على المؤهل او التقام على اساس الحكم الجنائي الصادر ببرائه من تهمة اختلاس الرسوم او المبنى على القرار الصادر في معارضته ، في القرائن التشديبي بمحو اسمه فاليا كان وجهة الراى في شرط المؤهل بالنسبة الى حالة الطاعن فقد قامت به اسباب اخرى على الوجه السابق بيانه وكانت هي عماد اقرار المطعون فيه والحكم المطعون فيه وبها يصح كلاهما وبفض النظر عن شرط المؤهل ، كما ان الحكم الجنائي الصادر ببرائه يخص واتمة واحدة من بين الوقائع المتصددة والمتنوعة التي نسبت اليه وببناه الشك في نواتر نية الاختلاس وهو بهذه المثابة لا يكون مؤثرا فلا يؤخذ منه ن الطاعن كلن فوق الشبهات بل ان الذي يستفاد منه انه كان موضع الشبهة . ولا جدوى من اثارته بطلان القرار الصادر في معارضته في القرائن التشديبي بمحو اسمه للقول ببطلان القرائن المطعون فيه ومن ثم الحكم المطعون فيه وبفضلا عن انه لم يتنازع في انه لم يحضر بنفسه او بوكيل عنه امام مجلس التأديب رغم اخطاره بالموعد المحدد لمناقشته في معارضته وان للقاعدة العامة تقتضى في هذه الحالة باعترار المعارضة كلن لم تكن وهو ما تقرر فعلا - فان القرار التاديبى ذاته محل المعارضة لا يتقرر باى عيب يكون قد لحق القرار الصادر في

المتأخرات بما اعتبرها كن لم تكن طائفا لم يبلغ يظل قائما ومنتجا لجميع آثاره ، وبالنسبة إلى الطامن فقد سلم به منذ عام ١٩٧١ وكان مستند في طلبه إعادة قيده في السجل طبقا للمادة ٢١ من القانون المتعلق بالهجرة والعودة الطالب موضوع هذه المذكرة وبناء عليه يكون الطامن غير قائم على مستند من القانون جدير بالرفض والزام الطامن بالمصروفات .

(طمن ٣١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٧)

سابقة أعمال الدار المصرية للموسوعات

(حسين الشكوتى - محكم)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الأول والثاني والثالث » .

٢ - المدونة المالية في قوانين أصناف العمل والتأمينات الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة المالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ - موسوعة الكون الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كلمة التوائن والوسيل والإجهزة العلمية للائن الصناعى بالدول العربية جيمها ، بالاضافة الى الأبحاث العلمية التى تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (أترجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة الطرف الحديثة للدول العربية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حدينا للتوائى التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة . (نغفت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) (نغفت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - الفين صفحة) وتتضمن كلمة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . (نغفت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه الدول العربية : (٢٣٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحكم فى مصر وبلى الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الأرنى : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) وتتضمن شرحا وافينا لتصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بإراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأرنية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحكم الجزائرية الأرنية بقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء — ٣ الألف صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأمينه من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة الدبر المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظم الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا — ٤٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات حرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (٣ أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ — التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ — التعليق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٧ — الموسوعة الانثوية-الحيثية : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدى) ..

١٨ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنا (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدنى ٢٢ جزء + الفهرس)

